

- ١٢٥ الثانية عشرة أعرض الناس هذه الأزمان عن اعتبار مجموع الشروط المذكورة
- ١٢٦ الثالثة عشرة في ألفاظ المخرج والتعديل
- ١٢٨ النوع الرابع والعشرون كيفية سماع الحديث وتجهله بمقتضى ضبطه
- ١٢٩ بيان أقسام طرق تحمل الحديث وهي ثمانية الأول سماع لفظ الشيخ الخ
- ١٣٠ القسم الثاني القراءة على الشيخ وبسمها أكثر الحديثين عرضاً
- ١٣٧ القسم الثالث الإجازة وهي أضرب ثمانية
- ١٤٣ القسم الرابع المناولة وهي ضربان مفروقة بالإجازة وبمجردة
- ١٤٦ القسم الخامس الكتابة
- ١٤٧ القسم السادس اعلام الشيخ الطالب أن هذا الحديث أو الكتاب سمعه الخ
- ١٤٨ القسم السابع الوصية
- ١٤٨ القسم الثامن الوجادة وهي مصدر لوجود مولد الخ ووقع خطأ مولد بالهمز
- ١٥٠ النوع الخامس والعشرون كتابة الحديث وضبطه وفيه مسائل تسعة
- ١٥٩ النوع السادس والعشرون نسخة رواية الحديث وآدابها وما يتعلق بذلك
- ١٦٠ فروع أربعة عشر
- ١٧٠ النوع السابع والعشرون معرفة آداب الحديث
- ١٧٢ فصل الأول أن لا يحدث بحضرة من هو أولى منه لسنه أو علمه أو غيره
- ١٧٣ فصل يوجب له إذا أراد حضور مجلس الحديث أن يظهر
- ١٧٣ فصل يوجب للمحدث العارف عقد مجلس لا ملأ الحديث الخ
- ١٧٦ النوع الثامن والعشرون معرفة آداب طالب الحديث
- ١٨٠ فصل ولا ينبغي أن يقتصر على سماعه وكتبه دون معرفته وفهمه
- ١٨٣ النوع التاسع والعشرون معرفة الاستناد العالي والنازل
- ١٨٤ (وهو أي العلوي أقسام) خمسة (أجلها القرب من رسول الله باستناد صحيح تقليد)
- ١٨٨ وأما النزول فمضد العلوية وخمسة أقسام تعرف من ضدها
- ١٨٨ النوع الثلاثون المشهور من الحديث
- ١٨٩ (ومنه أي من المشهور) المتواتر المعروف في الفقه وأصوله
- ١٩١ النوع الحادي والثلاثون القرب والغير
- ١٩٢ النوع الثاني والثلاثون غريب الحديث
- ١٩١ النوع الثالث والثلاثون المسلسل
- ١٩١ النوع الرابع والثلاثون تابع الحديث ومنبوخه
- ١٩١ النوع الخامس والثلاثون معرفة المنعكف

١٩٧ النوع السادس والثمانون معرفة مختلف الخلد من معرفة

٢٠ النوع السابع والثمانون معرفة المرد في فصل الاساييد

٢١ النوع الثامن والثمانون في انواريل الحق ارسالها

٢٢ النوع التاسع والثمانون معرفة النعامة رضى الله تعالى عنهم

٢٣ النوع العاشر والثمانون معرفة النعامة رضى الله تعالى عنهم

٢٤ النوع الحادي والثمانون رواية الاساطير

٢٥ النوع الثاني والثمانون معرفة المذبح ورواية العرس من اعراس

٢٦ النوع الثالث والثمانون معرفة الاسوة والاحواب

٢٧ النوع الرابع والثمانون رواية الامام من الاساطير

٢٨ النوع الخامس والثمانون رواية الامام عن آياتهم

٢٩ النوع السادس والثمانون مؤون السابق واللاحق

٣٠ السابع والثمانون من لم يرو عنه الا واحد

٣١ النوع الثامن والثمانون معرفة من ذكر ما مضى او صواب محقة

٣٢ النوع التاسع والثمانون معرفة المعرفات من الامم والكبرى والافعال الخ

٣٣ النوع الحادي والثمانون الامم والكبرى

٣٤ النوع الثاني والثمانون معرفة كبرى المعرفات والامم

٣٥ النوع الثالث والثمانون الامم والكبرى

٣٦ النوع الرابع والثمانون الامم والكبرى

٣٧ النوع الخامس والثمانون الامم والكبرى

٣٨ النوع السادس والثمانون الامم والكبرى

٣٩ النوع السابع والثمانون الامم والكبرى

٤٠ النوع الثامن والثمانون الامم والكبرى

٤١ النوع التاسع والثمانون الامم والكبرى

٤٢ النوع العاشر والثمانون الامم والكبرى

٤٣ النوع الحادي والثمانون الامم والكبرى

٤٤ النوع الثاني والثمانون الامم والكبرى

٤٥ النوع الثالث والثمانون الامم والكبرى

٤٦ النوع الرابع والثمانون الامم والكبرى

٤٧ النوع الخامس والثمانون الامم والكبرى

٤٨ النوع السادس والثمانون الامم والكبرى

٤٩ النوع السابع والثمانون الامم والكبرى

٥٠ النوع الثامن والثمانون الامم والكبرى

﴿شرح﴾

العلم العلامة الامام

الحافظ الشيخ جلال الدين عبد الرحمن

ابن أبي بكر السيوطي المصنف تدریب الراوی

فی شرح تقریب المواوی توفی أصول الحديث للشيخ القطب

ولي الله العلامة شفي الدين أبي رجب رباحي

شرف الدين المواوي الدمشقي المصنف

بالتقريب والتيسير لمعرفة

مبنى التفسير

المدبر

()

—————

هذا الشرح جعله مؤلفه ابدال السيوطي شرحا لكل التقريب والتيسير
الذي كورنحه وصار لمختصر العلاج ولما تركب العين عموما كما بين ذلك في الحظية

—————

﴿الطبعة الاولى﴾

﴿بالمطبعة الخيرية المنشأة بجمالية﴾

﴿مصر المحمية سنة ١٣٠٧﴾

﴿عربية﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل أنساب من انقطع إليه موصولة ورفع مقام الوقف ببابه وآناه مناه
وسوله وأدرج في زمرة أحبابه من لم تكن نفسه برخارف المبطلين معاوله وأشهد أن لا اله
الا الله وحده لا شريك له شهادة برءاء الاخلاص مشعولة وللملكوت الاعلى ساعدة مقبولة
وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله الذي بلغ به من اكمل الدين مأمولة وآناه جوامع الكلم
فنطق بجواهر الحكم وفاحت من حداثتي أحاديثه في الخافقين شذا ازهارها المطولة صلى
الله عليه وعلى آله وصحبه ذوى الاصول الكريمة والابحار المأثولة أما بعد فإن علم الحديث
رفيع القدر عظيم الفخر شريف الذكر لا يقتضى الاكل حبيب ولا يحرمه الاكل غمر
ولا يقتضى محاسنه على عمر الدهر وكنت ممن عبر الى بلعة قاموسه حيث وقف غيري بشاطئه
ولم أكتف بورود جاريه حتى يقرت عن منبعه ومناشئه وقلت لمن على الراحة عول مقفلا
يقول الازل استاوان كذا ذرى حسب * يوما على الاحساب تسكل
نبى كما كانت أوائلنا * نبى ونفعل مثل ما فعلوا

مع ما أمضى الله تعالى به من العلوم كالتفسير الذى به يطالع على فهم الكتاب العزيز وعلموه
التي درتها ولم أسبق الى تحريرها الوحيير والفقه الذى من جهله فاني لما رفعة والتمييز
والأنفة التي عليها مدار فهم السنة والقرآن والعوالى ينقص فاقده بكثرة الزلل

ولا يصلح الحديث البحت الى غير ذلك من علوم المعاني والبيان التي للاغصه الزكلك
والحديث ببيان وقد اختلفت في كل ذلك في لغات وحررت فيها فواعده مهمات ولم اكن كهرى
من يدعى الحديث بغير علم وفصارى امره كثرة السماع على كل شئ وعجز غير متلعت الى
معرفة ما يحتاج الحديث اليه اب يحور ولا مكثرت بالبحث جماعه او يحور ثم طس الايراد
بجمع الكتب والصسم اعلى طلاها وهو كشل الحمار يحمل اسفارا واعار باع الا شعاع
بخطاها ان شئ عن مسئلة في المصطلح لم يند الى حواها او عرسته مسئلة في دسه لم
يعرف خطاها من صوام او نطق بكلمة من الحديث لم يأمن ان يزل في اعراها وفسار
بذلك صكه للسامرين وهرأه للساحرين والله تعالى حسبي وهو حبيب الناصرين هذا وقد
طالما قبلت في هذا الصق فواندور واند وعلفت فيه نوادر وشوارد وكان يحظر سالى جمعها
في كتاب ونظمها في عقد لينتفع بها الطلاب فربأب كتاب القرب واليسير لنشع الاسلام
الحافظ ولي الله تعالى ائى ذكرها السواوى كانا حل بهه وعلا قدره وكثرت فوانده وعروث
للطالبيين موانده وهو مع حاله وحالة صاحبه رطل اول هذه الارباب من حسن وضعه لم
يتصدأ احد الى وضع شرح عليه ولا الامانة اليه فقلت اعل ذلك فصل اذ رح الله تعالى من
بناء من العبيد ولا يكون في الوجود الا ما يريد فقوى العزم على كتابة شرح عليه كابل
باصح معانيه وبحرر القاطلة ومسايبه مع كرمائيه وبن أسله من الدعارت في زياده
او نقص او ابراد او اعتراض مع الجواب عنه ان كان مصيبا اليه روائد عليه وفواند حابه
لا توحدهم وعة في غيره ولا سار احدثه كسيرة وشرع في ذلك مستعيضا بالله تعالى ومتوكلا
عليه وحده اذ انما لا ريبته يدرب الراوى في شرح تقراب الدواوى وحطه شرحا
لهذا الكتاب حصوصا ثم تحصر اس الصلاح ولما ركس الصعوما والله تعالى أسأل أن
يجعله خالص الوجهه وهو باحابة السائل ائوى ويسمع به مؤلفه وقارنه في الدنيا والآخرة وهذه
مقدمة فيها فواند في الاول في في حله علم الحديث وما يشعه قال اس الا كهافى في كتاب ارشاد
القاصد الذى تكلم فيه على انواع العلوم علم الحديث الخاص بالرواية علم يشتمل على احوال
البي صلى الله عليه وسلم واقواله وروايتها وشروطها وبحرر القاطلة وعلم الحديث الخاص
بالرواية علم يعرف منه حقيقة الرواية وشروطها وانواعها واحكامها وحال الرواة وشروطهم
أصناف المرويات وما يتعلق بها حقيقة الرواية بقل السهم ومحوها واسناد ذلك الى من
مروى اليه تحديث واحار وعبر ذلك وشروطها بحمل راوىها لسايريه وسوع من انواع
تصمل من معاج أو عرص أو اجارة وبحرها وانواعها الاصال والاعطاع ومحوها
أحكامها لقول والرد وحال الرواة العذلة والخرج وشروطهم في التصمل وى الاداء
اسياقى وأصاف المرويات المصنعات من المساييد والمعاجم والايراء وغيرها أحاديث
آثار وغيرها وما يتعلق بها هو معرفة اصطلاح أهلها وقال الشيخ عزالدين من جماعه علم
لحديث علم فتواين يعرف ما أحوال السند والمتن وموضوعه السند والمتن وما ياتيه
مرفه الصحيح من غيره وقال شيخ الاسلام أبو الفصائل من بحرأولى التعاريف انه ان يقال

معرفة القواعد المعرفة بحال الراوى والمروى وان شئت حدثت لفظ معرفة فقلت القواعد
 الخ وقال الكرماني في شرح الصاوي واعلم ان علم الحديث موضوعه ذات رسول الله صلى
 الله عليه وسلم من حيث انه رسول الله وحده هو علم يعرف به أقوال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وأفعاله وأحواله وعائته والعور وسعادة الدارين وهذا الحديث مع جموله علم الاستنباط
 غير محذور بل ريل شجعا العلامة محيي الدين الكاظمي يشكك من قوله ان موضوع علم الحديث
 ذات الرسول ويقول هذا موضوع الطب لا موضوع الحديث وأما السند فقال البدر ابن جماعة
 والطبي هو الاخبار عن طريق المسمى قال ابن جماعة وأخذها من السند وهو ما ارتفع وعلا
 من سطح الحبل لان المسند يرفعها الى قائلة أو من قواهم فلا سند أى معتد به فى الاخبار
 عن طريق المسمى سند الاعتماد الحفظ فى صحة الحديث وسعفه عليه وأما الاسناد فهو ورفع
 الحديث الى قائلة قال الطبي وهما متقاربان فى معنى اعتماد الحفظ فى صحة الحديث وسعفه
 عليهم أو قال ابن جماعة المحذوران يسعون السند والاسناد شي واحد وأما المسند بفتح
 السين وله اعتبارات أحدها الحديث الا فى تعريفه فى النوع الرابع من كلام المصنف
 الثانى المكتبات الذى جمع فيه ما أسنده الصحابة أى روروه وهو اسم مفعول الثالث ان يطلق
 ويراد به الاسناد فيكون مصدر المسند للشهاد ومصدر الفردوس أى أسابدها حديثها
 وأما المتن فهو الفاظ الحديث التى تقوم بالمعنى قال الطبي وقال ابن جماعة هو ما يثبت
 اليه غاية السند من الكلام من المعاصرة وهى المباشرة فى الغاية لانه غاية السند أو من تمت
 الكسب اذا شقت جلدة نصته واستخرجتها فكان المسند استخرج المتن بسنده أو من المتن
 وهو ما سلب وارتفع من الارض لان المسند يقويه بالسند ويرفعه الى قائلة أو من تمتن القوس
 أى شذها بالعصب لان المسند يقوى الحديث بسنده وأما الحديث فأصله صد القديم وقد
 استعمل فى قليل الخبر وكثيره لانه يحدث شيئا فشيئا وقال شيخ الاسلام ابن حجر فى شرح
 البخارى المراد بالحديث فى عرف الشرع ما يضاف الى النبى صلى الله عليه وسلم وكما أنه يذهب
 مقابلة القرآن لانه قديم وقال الطبي الحديث أعم من أن يكون قول النبى صلى الله عليه وسلم
 والاصحاب والتابعين وفعلهم وتقريرهم وقال شيخ الاسلام فى شرح العجة الخبر عند علماء القرن
 مرادف للحديث فيطلقان على المرفوع وعلى الموقوف والمقطوع وقيل الحديث ما جاء عن
 النبى صلى الله عليه وسلم والخبر ما جاء عن غيره ومن ثم قيل لمن يستعمل بالسنة يحدث
 وباتواريج ويخبرها اخبارى وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق فكل حديث خبر ولا عكس
 وقيل لا يطلق الحديث على غير المرفوع الا بشرط التقيد وقد ذكر المصنف فى السور السابع
 ان المحذرين يسمون المرفوع والموقوف بالآثر وانفقا متراسا يسمون الموقوف بالآثر
 والمرفوع بالخبر ويقال أثرت الحديث معنى رويته وسمى الحديث أثره باسمه للآثر الثانية
 فى حد الحافظ والحديث والمسند اعلم ان أدنى درجات الثلاثة المسند بكرة اللون وهو من
 يروى الحديث بإساده سواء كان عنده علم به أو ليس له إلا مجرد رواية وأما الحديث فهو أرفع

منه قال الرافعي وغيره اذا أوصى للعلماء لم يدخل الذين يسعون الحديث ولا علم لهم بطرقه ولا
باسماء الرواة والمتون لان السماع المجرد ليس بعلم وقال التاج بن يونس في شرح التجبين اذا
أوصى للمحدث تناول من علم طرق اثبات الحديث وعدالته لانه من اقتصر على السماع
فقط ليس بعالم وكذا قال السبكي في شرح المنهاج وقال القاضي عبد الوهاب ذكر عيسى بن
أبان عن مالك انه قال لا يؤخذ العلم عن أربعة ويؤخذ عن سواهم لا يؤخذ عن مبسود
يدعو الى بدعته ولا عن جفيعه يعلن بالسفه ولا عن يكذب في أحاديث الناس وان كان يصدق
في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن لا يعرف هذا الشأن قال القاضي فقوله ولا
عن لا يعرف هذا الشأن مراده اذا لم يكن ممن يعرف الرجال من الرواة ولا يعرف هل زيد في
الحديث فمئ أو نقص وقال الزركشي أما لقها فاسم المحدث عندهم لا يطلق الاعلى من
حفظ سند الحديث وعلم عدالته ورجاله وبرهانه دون المقتصر على السماع وأخرج ابن السمعاني
في تاريخه بسنده عن أبي نصر حسين بن عبد الواحد الشبراوي قال قال العالم الذي بعلم المتن
والاسناد جميعا والفقهاء الذي يعرف المتن ولا يعرف الاسناد والحافظ الذي يعرف الاسناد ولا
يعرف المتن والراوي الذي لا يعرف المتن ولا يعرف الاسناد وقال الامام الحافظ أبو شامة
في علوم الحديث الا ان ثلاثة أتمرها حفظ متونه ومعرفة غيريها وفعه هو الثاني حفظ أسانيد
ومعرفة رجالها وتبويب صحيحها من سقمها وهذا كان مهما وقد كفه المشتغل بالعلم بما صنّف فيه
وألف فيه من الكتب فلا فائدة الى تحصيل ما هو حاصل والثالث جمعه وكتابته وسماعه
ونظريته وطالب العافية والرحلة الى البلدان والمشتغل بما مشغل عما هو الا هم من العلوم
النافعة فضلا عن العمل به الذي هو المطالب الاصل الا انه لا بأس به لاهل البطالة لما فيه من
بقاء سلسلة الاسناد المتصلة بأمير البشر قال وعمار هدي في ذلك ان فيه يتشارك الكبير والصغير
والعزم والناهم والجاهل والعالم وقد قال الامام ش حديث يتداوله الفقهاء خبير من حديث
يتداوله الشيوخ ولا م انسان أحمدي في حضور مجلس الشافعي وركه مجلس سفيان بن عيينة
فيقال له أحمدا سكبت فان قلت حديث بعاد تجد به قول ولا يضر لوان فقلت عقل هذا الفقي
أخاف ان لا تجد اه قال شيخ الاسلام وفي بعض كلامه نظر لان قوله وهذا قد كفه المشتغل
بما صنّف فيه قد أنكره العلامة أبو جعفر بن الزبير وغيره ويقال عليه ان كان التصنيف
في الفن يوجب الاتكال على ذلك وعدم الاستغال به فالقول كذلك في الفن الاول وان فقه
الحديث وغيره لا يحصى كم صنّف فيه بل لو ادعى مدعي ان التصانيف فيه أكثر من
التصانيف في غير الرجال والصحيح من السقيم لما أبعد بل ذلك هو الواقع فان كان الاشتغال
بالاول منهما فالاشتغال بالثاني أهم لانه المراقبة الى الاول فن أجل به خلط السقيم بالصحيح
والمعدل بالمجرح وهو لا يشعر قال فالحق ان كلامهم مافى علم الحديث مهم ولا شأن ان من جمعهما
حاز القدرح الأعلى مع قصور فيه ان أجل بالثالث ومن أجل يسمي بالاحظ له في اسم الحافظ ومن
أحرز الاول وأخل بالثاني كان بعيدا من انتم المحدث عروفا من يعرف الثاني وأخل بالاول

لم يعد عنه اسم المحدث ولكن فيه نقص بالنسبة الى الاول وبقي الكلام في الفن الثالث
ولاشك ان من جمع ذلك من الاولين كان اوفرهما قسما ومن اقتصصر عليه كان احسن خطا
وابعد حفظا ومن جمع الثلاث كان فقها محدثا كاملا ومن انفرد باثنين منهما كان دونه
الا ان من اقتصصر على الثاني والثالث فهو محدث صرف لاحاطة في اسم الفقيه كما ان من انفرد
بالاول فلاحظه في اسم المحدث ومن انفرد بالاول والثاني فحله في معنى محدثا فيه بحث اعم
وفي غضون كلامه ما يشعر باستواء المحدث والحافظ حيث قال فلاحظه في اسم الحافظ
والكلام كله في المحدث وقد كان السلف يطلقون المحدث والحافظ بمعنى كادى ابي عبد
الله عاني بسنده الى ابي زرعة الرازي جمعت ابا بكر بن ابي شيبه يقول من لم يكتب عشرين
الف حديث املا لم يعد صاحب حديث وفي الكامل لابن عدي من جهة التعليل قال جمعت
هشجا يقول من لم يحفظ الحديث فليس هو من اصحاب الحديث والحاق ان الحافظ اخص وقال
التاج السبكي في كتابه معيد النعم من الناس فرقة ادعت الحديث فكان قصارى امرها النظر
في مشارق الانوار والاصناف فان رفعت الى مصابيح البغوى وظننت انها هذا القدر فصل الى
درجة المحدثين وما ذلك الا بجهلها بالحدوث فلو حفظ من ذكرناه هذين السكاكين عن ظهر قلب
وضم اليهما من المتون مثليها لم يكن محدثا ولا يصير بذلك محدثا حتى يبلغ الجمل في رسم الحياطة
فان رامت بلوغ الغاية في الحديث على زعمها اشتغلت بجماع الاصول لابن الاثير فان ضمنت
اليه كتاب علوم الحديث لابن الصلاح او مختصره المسحى بالتقرير للتيسير للنووي ونحو ذلك
وحينئذ ينادي من انتهى الى هذا المقام محدث المحدثين وبنجاري العصر وما ناسب هذه
الالفاظ الكاذبة فان من ذكرناه لا يعد محدثا بهذا القدر وانما المحدث من عرف الاسانيد
والعال والامام والرجال والعالي والتازل وحفظ مع ذلك جلة مستكثرة من المتون وممع الكتب
السنة ومسنده احدث من جليل وسنن البيهقي ومجموع الطبراني وضم الى هذا القدر ألف بيزر من
الاجزاء الحديثية هذا اقل درجاته واذا جمع ما ذكرناه وكتب الطباقي ودار على الشيوخ وقد اكمل
في العلل والوفيات والمسايسد كان في اول درجات المحدثين ثم يريد الله من يشاء ما يشاء وقال في
موضع آخر منه ومن اهل العلم طائفة طلبت الحديث وجعلت ذاهبا السماع على المشايخ
ومعرفة العالي من المسجوع والتازل وهو لا هم المحدثون على الحقيقة الا ان كثيرا منهم يجهد
نفسه في تهجي الاصنام والمتون وكثرة السماع من غير فهم لما يقرؤونه ولا تتعلق فكرته بأكثر
من اني حصلت بجزء من عرفة عن سبعين شيئا وجزء الا تصاري عن كذا كذا شيئا وجزء
البطاقة ونسبته ابن مسهر واتحد ذلك وانما كان السلف يستمعون فيقروون فيرسلون
فيفسرون ويحفظون فيعملون ورأيت من كلام شيخنا الذهبي في وصية لبعض المحدثين
في هذه الطائفة ما حظ واحد من هؤلاء الا ان يجمع ليروي فقط فليعاقب بنفسه قصده
وليشره الله بعد استره مرات وليتقين مضغة في الاسن وعبرة بين المحدثين ثم ليتبعن الله
على قلبه ثم قال فقل يكون طالب من طلاب السنة يهاون بالصاوان أو يتبعاني تلك العبادات

واختص منه محدث بكتب في حديثه ويختار العشار وان رغب عنه المصنف الى الكدر
في النقل والرواية في الطائفة قد اسراح وان تعانى غيره الا حراموكشط الاوفاف وهذا الصر
سم محدث وان كل هذه تلوط اوفافه قد غلبه الافاده وان استعمل في العادة
قد ارداد مهانه وحط الى ان قال فهل في مثل هذا الصر حيلة لا كثيرا الله منهم اه ولعصه

ان الذي يروى ولكنه * يجهل ما يروى وما يكتب

كثيرة تنوع امواها * نسق الاراضى وهي لا شرب

وقال بعض الطرقات في الواحد من هذه الطائفة انه دليل المعرفة والمعرفة عشي ومعه اورد
ومعبره معه ابراهيم ورم على شخ وعمر لا يعرف ما يحوز مما لا يحوز

ومحدث قد ساروا به عليه * احرار مروج اعص الدمياطى

وحلاه يروى حديثنا عاليا * وفلان يروى ذلك عن اساط

والعرفى من عرفهم وعبرهم * واقصع عن الحياطة والحياطة

واس فلان ما عجمه ومن الذي * يسير الا نام ملقب بسناط

وعلمهم دين الله يادب جهره * هذا زمان منه على سناط

وقال الشيخ نبي الدين المستكى انه سأل الحافظ جمال الدين المرقى عن حد الحفظ الذي اذا ادى

اليه الرجل حار ان يطلق عليه الحافظ قال يرجع الى اهل العرفى وهاب وآبى اهل العرفى قليل

حد اقل اقل ما يكون ان يكون الزمان الذي يعرفهم ويعرف راجعهم وأحوالهم وبلداهم

أكثر من الذين لا يعرفهم ليكون الحكم للعالم فعليه هذا عريفى هذا الزمان أدركت أس

احدا كذلك فعلى ما رأيت مثل الشيخ شرف الدين الدمياطى ثم قال واس دقيق العسل كان له

في هذا مشاركة جيدة ولكن آس السهام التي ترى فعلت كان يصل الى هذا الحد قال ما هو

الا كان بشارك مشاركة جيدة في هذا أعني في الاساسيد وكان في المتون أكثر لاجل الفقه

والابول (وقال) الشيخ مع الدين سبيد الناس وأما الحديث في عصره فاهو من اشعل

بالحديث روايه ودرايه وجع رواه والمطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره وغيره في ذلك

حي عرفه حظه واشتهر به حظه وان توسع في ذلك حتى عرف شيو حه وشخ شيو حه

طيفة هذه طيفة بحيث يكون ما يعرفه من كل طيفة أكثر مما يحفظه منها هذا هو الحافظ (وأما)

ما يحكى عن بعض المتقدمين من قولهم كمالا بعد صاحب حديث من لم يكتب عشرين ألفه

حديث في الاملاء فذلك بحسب ازمته امهين وسأل شيخ الاسلام أنواله فصل من بحر شعبه أن

المصل العراقي فعال ما يقول سبيد في الحد الذي اذا بلغه الطالب في هذا الزمان استحق ان

يسمى حافظا وهل يتسامح بعض بعض الاوصاف الى ذكرها المرقى وأنواله في ذلك لتقص

زمانه أم لا فاحاب الاجتهاد في ذلك يختلف باختلاف علمه الطل في وقت تلوع بعضهم للحد

وعلمه في وقت آخر واختلاف من يكون كثير الحافظة للذي ينصحه بذلك وكلام المرقى فيه

سبق بحيث لم سم من رأه هذا الوصف الا الدمياطى وأما كلام أى الصغ فهو أسهل بان مشا

بعد معرفة شيوخه الى شيوخ شيوخه ومنهون ولاشك ان جماعة من الحفاظ المتقدمين كان
شيوخهم التابعين أو تلاميذ التابعين وشيوخ شيوخهم النجاشية أو التابعين وكان الامر في ذلك
الزمان أهمل باعتبار تأخر الزمان وان اكتفى بكون الحفاظ يعرف شيوخه وشيوخ شيوخه
أو طبقة أخرى فهو سهل لمن جعله يه ذلك دون غيره من حفظ المتن والاسناد ومعرفة
أنواع علوم الحديث كما هو معرفة النحج من السقيم والمعمول به من غيره واختلاف العلماء
واستقامت الاحكام هو امر ممكن بخلاف ما ذكر من جميع ذلك كونه يحتاج الى فراغ وطول
غير واتقاء المراجع وقد روى عن الزهري انه قال لا يولد الحفاظ الا في كل أربعين سنة وان مع
كان المراد نسبة الكل في المنط والاشاق وان وجد في زمانه من يوصف بالحفظ وك من حافظ
وعيره أحفظ منه انتهى ومن أشاط الناس في معنى الحفظ قال ابن مهدي الحفظ الاتقان
وقال أبو زرعة الاتقان أكثر من حفظ السرور وقال غيره الحفظ المعرفة قال عبد المؤمن بن
خلف النسي سألت أبا علي صالح بن محمد قلت يحيى بن معين هل يحفظ قول الأعمام عند
معرفة قال قلت علي بن المديني كان يحفظ قال نعم ويعرف ومما روى في قدر حفظ الحفاظ قال
أحمد بن حنبل اتفق المسلم من سبع مائة ألف وخمسمائة ألف حديث وقال أبو زرعة
الرازي كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث قبل له وما يذكره قال ذا كرتة فأخذت
عليه الأبواب وقال يحيى بن معين كنت يدي ألف ألف حديث وقال الجناري أحفظ مائة
ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح وقال مسلم صنف هذا المسند الصحيح من
ثلاثمائة ألف حديث موهوعة وقال أبو داود كنت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
خمس مائة ألف حديث اختب منها مائة ألف كتاب السنن وقال الحاكم في المستدرج كان الواحد
من الحفاظ يحفظ خمس مائة ألف حديث سمعت أبا يعقوب الرازي يقول سمعت أبا عبد الله بن
داود يقول كنت عند اسمعيل بن إبراهيم ميسانوف فقال رجل من أهل العراق سمعت أحمد بن
حنبل يقول سمع من الحديث سبع مائة ألف وكسر وهذا الذي يعي أبو زرعة قد حفظ سبع مائة
ألف قال البيهقي أراد ما صح من الأحاديث وأقرب الى النجاشية والتابعين وقال غيره مثل أبو زرعة
عن رجل حلق بالطلاق انه أبو زرعة يحفظ مائتي ألف حديث هل يحفظ قال لا ثم قال أحفظ
مائة ألف حديث كما يحفظ الانسان سورة قل هراثة أحمد في المذاكرة ثلث مائة ألف حديث
وقال أبو بكر محمد بن عمر الرازي الحفاظ كان أبو زرعة يحفظ سبع مائة ألف حديث وكان
يحفظ مائة وأربعين ألفا في التفسير والقرآن ول الحاكم سمعت أبا بكر بن أبي دارم الحفاظ
بالكرفة يقول سمعت أبا العباس أحمد بن محمد بن سعيد يقول أحفظ لأهل البيت ثلث مائة
ألف حديث قال ومحمد بن أبي بكر يقول كتب يا ساجي عن مطين مائة ألف حديث وسمعت
أبا بكر المزيني يقول سمعت ابن خزيمة يقول سمعت علي بن خشرم يقول كان اسمعيل بن راحويه
على سبعين ألف حديث حفظه وأستاذ بن عدي عن ابن شرمه عن الشعبي قال ما كتبت سوادا
في بيضاء الى يومى هذا ولا حدثت رجلا حديث قط الاحتفظه فحدثت بهذا الحديث اسمعيل بن

راهويه فقال انهم من هذا قلت نعم قال ما كنت لا اسمع شيئا الا حفظته وكفى اسطرا
 سبعين ألف حديث أو قال أكثر من سبعين ألف حديث في كتي وتسدس أي دار ودالحاف
 قال سمعت اسحق بن راهويه يقول كفى اسطرا لمانه ألف حديث في كتي وثلاثين أعا
 أمر دها وأستاذ الطيب عن محمد بن يحيى بن خالد قال سمعت اسحق بن راهويه يقول أعرى
 مكان مائة ألف حديث كفى اسطرا لها وأحفظ سبعين ألف حديث عن طاهر قاضي وأحفظ
 أربعة آلاف حديث من زورة وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل قال أبي نداء بن عمرو الصبي وأما
 أجمع كل محدثكم اسمعيل بن عباس هذه الأحاديث بحفظه قال نعم ما رأيت معه كتابا فطال له
 لقد كان حافظا لكم كان يحفظ قال شيئا كثيرا قال أكان يحفظ عشرة آلاف قال عشرة آلاف
 وعشرة آلاف وعشرة آلاف فقال أبي هذا كان مثل دكيع وقال بر بن هرون أحفظ
 خمسة وعشرين ألف حديث وقال يعقوب الدورقي كان يحفظ خمسة وعشرين ألف حديث
 وقال الأتجري كان عبد الله بن معاذ الغنبري يحفظ عشرة آلاف حديث في ألف الفائدة
 الثالثة في قال شيخ الإسلام من أول من سمع في الاصطلاح القامى أبو محمد الرامهرمى
 عمل كتابه الحديث الفاصل لكنه لم ينسحب والحق أنكم أبو عبد الله اليساوري لكنه لم يرد
 ولم يرب وتلاه أبو نعيم الأصبهاني فعمل على كتابه ٢ مستخرجا وأني فيه أشياء للمنفعة ثم جاء
 بعدهم الطيب البغدادي فعمل في فوائس الرواية كتابا سماه الكفاية ورواها كتابا سماه
 الجامع لأرباب الشيوخ والسامع وقل من منقول الحديث الأول فحذف فيه كتابا مخرجا فكان
 كفايا لحافظ أبو بكر بن نقطة كل من أصف علم أن الحديث بعده عيال على كتبه ثم جمع من
 تشرعته القاضي عياض كتابه الإجماع وأوجه من المباحي جرمه لا يبع الحديث جهله وغير ذلك
 إلى أن جاء الحافظ الإمام تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح الشهير بوزي تزيل دمشق فجمع لما
 ولى تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابا المشهور في حديثه وهو إجماعه شيئا فشيئا واعتنى
 بتصانيف الطيب المخرقة فجمع شتات مفاسدها وضم إليها من غير هاتجب فوائدا فاجتمع في
 كتابه ما تفرق في غيره فلهذا عكف الناس عليه فلا يحصى كم ما طم له ومختصر ومسنود له عليه
 ومقتصر ومعارض له ومنصر قال الإله لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب بل بذكر ما يتعلق
 بالمتن وحده وما يتعلق بالسند وحده وما يشارك معا وما يختص بكيفية العمل والأدوار وحده
 وما يختص بصفات الرواة وحده لا يجمع متفرقات هذا الفن من كتب مطبوعة في هذا الحجم
 الطيف ورأى أن يخصصه والقائه إلى طالبه أهم من تأخير ذلك إلى أن تحصل العاية
 التامة بحسن ترتيبه وقد تبعه على هذا الترتيب جماعة منهم المصنف وابن كثير والعراقي
 والسقيني وغيره جماعة كل من جماعة التبيري والطبري والزركني في الرابعة في أعلم أن أنواع
 علوم الحديث كثيرة لا تعد قال الحازمي في كتاب الجمالة علم الحديث يشمل على أنواع كثيرة تبلغ
 مائة كل نوع منها علم مستقل لو أمضى الطالب فيه عمره لما أدركها فلهذا وقدر كرايس الصلاح
 قوله مستخرجا لغيره مستخرجات فحفظت (الثامن) الجامع كليل عليه ما بعده ١٥ منحه

مهارة المصنفه رسعوه لوليس في كتابه المكي في ذلك انه قابل لتتبع الى
 ما لا يحصى احوال رايه الخلد وصعابه ولا احوال موت الخلد وصعابه وامام
 مهاره لاصفه الا وحى فصدد ان هروما ~~كروا~~ واهلها واهلها في نوع على حياته اه والى شيخ
 الاسلام وقد اهل ماواع مستعماء سداخل الحديث منها اخرى والجيد والمعروف والنحوط
 والنحوذ والثالث واخالف ومهاى صاب الزواه اشيا كثره كمن اتسب اسم شه والراوى عنه
 وكمن اتسب اسمه وامر شحه وشيخ شحه اوامه واسم ابيه وحقه اوامه واسم ابيه وكنيه وشعر
 ذلك راسد لدره القصى في محاسن الاسلا حقه انواع آخره مراد كرو ساني الحيا كل
 ولان ان شاء الله تعالى وقد كرا الصلاح انصا احكام انواع في صنف مع امكان افرادها
 باله كركد كره في نوع المعصل احكام المعلق المعص وهما فيان مستخدم في التروهما من
 ماحه ود كرا مر سوا العرور المشهور والموا في نوع واحد وهي ارضه ورقع نه سكر ذلك
 وهو عدل انواع وهي معده والمصنف باع في كل ذلك وسياتي بيانه ان شاء الله تعالى وهذا
 حسن الشروح في المقصود حق المنة المقصود وتول اخرى شيئا شيخ الاسلام والمسلمين
 امي انصاف علم امي من صالح اس شيخ الاسلام سراج الدين عمر بن رسلان القتيبي وغير
 واحد اصدقه مهم كلفهم عن ابن امير اراهم من احدث التوسيع اننا الحس من الطار
 المثنى اخره لآخرى شيخ الاسلام الحافظ ابو بكر التواتر والى (بسم الله الرحمن
 الرحيم) اى ابد اامتلا بقوله صلى الله عليه وسلم كل امرئ ذليل لا يذوقه بسم الله
 الرحمن الرحيم ليدرا انقطع رواء الترمذى في الاربعين من حديث ابي هريره وبصير النسي صلى
 الله عليه وسلم كنه هامة وروى العيصي عن عمار وروى الحاتم في المستدرک وابن ابي
 حاتم في تفسيره من طريق جعفر بن مسافر عن ربه في الماركة الصغرى عن بلال بن وهب
 الخدي عن ابيه عن طلوس بن اس ساس ان عثمان بن عفان سأل ابا عبد الله صلى الله عليه
 وسلم عن بسم الله الرحمن الرحيم فصل حرام من اتمها الله وما يشه ومن امم الله الا كبر
 الا كما بين سواد العبر وما سبها من اسر با الحاكم محمد الاساد وروى ابن مردويه في
 تفسيره من طريق عبد الكبر من المعاني عن عراب عن ابيه عن جعفر بن عطاء عن ابي
 رباح عن ابيه عن عبد الله بن مسعود قال سئل عن بسم الله الرحمن الرحيم حرام ان يشرى وسكت
 الرياح وهاتج البحر واصفت المهانم ما دامها ورحب الشياطين وحلف قد عقره وحلاله ان
 لا يسمي الله على من الاشارة نفسه وروى ابن جرير وابن مردويه في تفسيرهما وروى العيصي في
 الخلية من طريق اسمعيل بن عياش عن اسمعيل بن يحيى عن مسعر عن عطاء عن ابي سعيد
 الخدرى مرفوعا ان عيسى بن مريم اسلمه امه الى الكلب لعله لعله فقال له المعلم اكتب بسم الله
 الرحمن الرحيم قال له عيسى وما اسم الله ل المعلم لا ادرى فقال له عيسى يا معلم ان الله واسم
 ساؤه والمه ملكه والله الا لله والرحمن والرحيم ادب الا اسرة والرحيم رحيم الاسرة وهذا
 حديث راسد اول ابن كبر وقد يكون محصا مرفوعا من الاسرائيليات لاسن المرفوع

وروى ابن جرير عن طريق شربن عماره عن أبي ذوق عن النخاع عن ابن عباس قال قال الله
ذوالالوجه والعبودية على خلقه أجمعين والرحمن القائل من الرحمة والرحيم الرفيق عن
أحب ابن رحمه والبعد الشديد على من أحب ابن يضعف عليه العذاب وشرفه عفيف والنخاع
لم يسمع من ابن عباس وأسد ابن جرير عن العزقي قال الرحمن جميع الخلق الرحيم المأمون
وأسد ابن أبي حاتم عن جابر بن زيد قال قال الله هو الاسم الأعظم وروى البيهقي وعبد الله عن ابن
عباس في قوله هل تعلم له مهيا قل لا أحد يسمى الله وأسد ابن جرير عن الحسن البصري قال
الرحمن اسم مجموع أي لا يستطيع أحد أن يتسمى به وأسد ابن أبي حاتم عن الحسن أيضا قال
الرحيم اسم لا يستطيع الناس أن يتصلوه يسمى به تبارك وتعالى وهذه الآثار عرفت مساهمة
جميع هذه الأسماء الثلاثة في البهولة (الحمد لله) روى الخطابي في عربيته والدليل على مسند
الفردوس والبيهقي في الأدب بسند رجاله ثقات لكنه منقطع عن ابن عمرو بن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال الحمد وأحسن الشكر ما شكر الله عبد لا يحمد الله وروى الطبراني في الأوسط
بسند صحيح عن الواس بن معان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحمد فقال الحمد لله
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لن تردّها الله على لا شكر في هودن فقال الحمد لله
فقلوا أهل يحدث سوما أو صلاة وطهر الله في قلنا والله قال ألم أقل الحمد لله وروى ابن جرير
بسند ضعيف عن الحكم بن عمرو كان له حجة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا قلت الحمد لله
رب العالمين فقد شكرت الله فوالله وأسد من طريق النخاع عن ابن عباس قال الحمد لله هو
الشكر لله الأتمدانة والأقار منعمته وإبدائه وعبر ذلك وأسد ابن أبي حاتم عن طريق
أحسن منه عن ابن عباس قال الحمد لله كلمة الشكر وإذا قال العبد الحمد لله قال شكرني هبدي
وفي صحيح مسلم من حديث أبي مطلق الأشعري مرفوعا الحمد لله غلا الميراث وأخرجه الترمذي
من حديث ابن عمرو وجعل من بني سليم وفي صحيح ابن حبان والترمذي من حديث جابر بن
عبد الله أوصل الذي كثر له الإله والأفضل الحمد لله وروى ابن حبان وأبو داود والنسائي
من حديث أبي هريرة مرفوعا كل أمر ذي مال لا يبدأ به حمد الله فهو أقطع وروى أحمد
والنسائي من حديث الأسود بن سريع مرفوعا أن ربك يحب الحمد (الفتح) صبعة مبالغة من
الفتح بمعنى القضاء قال تعالى ربنا أقم بين قومنا باطن وأنت خير الفاتحين (الغزاة)
صبعة مبالغة من المن بمعنى الكثير الأنعام وسيأتي في السور الخالص والأربعين في أثر مسلسل
عن علي أنه الذي يبدأ بالنوال قبل السؤال (ذو الطول) كما وصف تعالى بذلك نفسه في كتابه
وقرأه ابن عباس فيما أخرجه ابن أبي حاتم بذي السعة والعنى (والفضل والاحسان الذي
من عيسى بالإيمان) بأن حدا ما إليه ووقفنا له (وقض ديننا) وهو الإسلام (على سائر الأديان)
كما وردت في الأحاديث المشهورة (ويعاجبه) وتخلقه عبده ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم
عبادة الأوتان أي الأصنام التي كانت عليها أكفار الجاهلية في زمن الفترة بعد عيسى عليه
السلام فنددوا كالمصنف جئنا أربع صفات من أشرف أوصافه صلى الله عليه وسلم فالجيب ورد

في حديث الترمذي وغيره عن ابن عباس مرفوعاً ألا والله ما حبيب الله ولا نحروروى أحد وغيره
من حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أني أبرأ إلى كل خليل من خلقه ولو كنت
مخزناً خليلاً لا تتخذت أياً بكر خليلاً وإن صاحبكم خليل الله وقد اختلف في تفسير الخلية
واشتقاقها فقيل الخليل المقطع إلى الله بلامرية وقيل المختص به وقيل الصني الذي يوالى
فيه وما دى فيه وقيل المحتاج إليه وأصل المحبة الميل وهي في حق الله تعالى تمكنه لعبده
من المادة والعصمة ونهضة أسباب القرب وإفاضة الرحمة عليه وكشف الحجب عن قلبه
والأكثر على أن درجته المحبة أرفع وقبل بالعكس لأنه صلى الله عليه وسلم في ثبوت الخلية لعب
ربه وأثبت المحبة لخلق طمعة وأمنها واسامة وغيرهم وقبل هماسوا والعدد من أشرف صفات
المخلوق أسند الفسيري في رسالته عن الدقاق قال ليس شيء أشرف من العبودية ولا اسم أتم
للمؤمن منها ولذلك قال في صفته صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج وكان أشرف أوقاته سبحانه
الذي أمرى عبده فأوحى إلى عبده ولو كان اسم أهل من العبودية لسماه به وأسند عنه أيضاً
قال العبودية أنهم من العباد فإلا لعبادة وهي العوام ثم عبودية وهي الخواص ثم عبودية وهي
خواص الخواص وفي المسند وغيره من حديث أبي هريرة أن ملكاً أتى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال إن الله أرسلني إليك بما يجعلك أوسع دأراً من رسول الله صلى الله عليه وسلم بل نواضح بل
يا محمد قال بل عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم في معنى الرسول أنه إنسان أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه
فإن لم يؤمر فبني فقط ومن بزمه الطلبي وقبل وكان معه كتاب أو نسخ لبعض شرع من قبله
فإن لم يكن فبني فقط وإن أمر بالتبليغ فالبني أعم عليهما وقبلهما معاً في وهو الأدي ثم الأكثر
على أنه صلى الله عليه وسلم مرسل إلى الناس والجن دون الملائكة صرح بذلك الطلبي والبيهقي
في الشعب والرازي والفسيفي في تفسيرهما ونقله المتأخرون منهم الحافظ أبو الفضل العراقي في
نكتته على ابن الصلاح والشيخ جلال الدين المحلي في شرح جمع الجوامع واختار البارزي
والسبكي أنه مرسل إلى الملائكة أيضاً وهو اختيارى وقد ألفت فيه كتاباً أما الكلام في شرح
أمره محمد فقد بسطناه في شرح الامعاء النبوية (وخصه بالمجزة) المستمرة أي القرآن
(والسنة المستمرة على تعاقب الأزمان) في الخصمين عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ما من الأنبياء من بي الاقدأعطى من الايمان ما مثله آمن عليه البشر وإنما
كان الذي أوتيت وحياً أوحاه الله إلى فارحوا أن تكون أكثرهم تبعاً يوم القيامة يختلف سائر
المعجزات فإنها انقضت في وقتها (صلى الله عليه وسلم) وعلى سائر النبيين وآل كل ما اختلف
الملاون) أي البسل والمهاو قاله في الصحاح يقال لا أعله ما اختلف الملاون الواحد ملا بالهصر
(وما تكررت حكمه وذكره وتعاقب الجليديان) أي البيل والهاو أيضاً قال ابن زبير

أن الجليديان إذا ما استوليا * على حديد أدنياه للبل

وقيل هما العداة والعشى وأدخل المصنف في الصلاة سائر النبيين حديث سوا على أيها
الله ورسوله فأنهم بعنوا كما عشت أخرجه الخطيب وغيره وآل النبي صلى الله عليه وسلم عند

الشافعي آثاره المؤمنين من بني هاشم والمطلب الحديث مسلم في الصدقة انه لا تحمل لغيره ولا
 لا لغيره وقال في حديث واه الطبراني ان لكم في خمس الجنس ما يكفيكم أو يغنيكم وقد قسم
 صلى الله عليه وسلم الجنس على بني هاشم والمطلب نازكا أو يرمي بني نوفل وعبد شمس مع
 سواهم له كبروا البخاري قال ابراهيم اسمعيل واصحق وأولادهما ويقاس بذلك آل الملقين
 وتعبير المصنف عن السنة بالحكم أخذ من تفسير الحكمة في قوله تعالى يعلمهم الكتاب
 والحكمة وقوله واذا كرر ما ينسب في بيوتكم من آيات الله والحكمة بالسنة قال ذالك قتادة
 والحسن وغيرهما (أما بعد) أتى ما لان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا خطب قال أما بعد
 واه الطبراني وذكره في خطبه صلى الله عليه وسلم مشهور في الصحابين وغيرهما وفي حديث
 أنها فصل الخطاب الذي أوتي به وادرواه الذي يلى في مسند العروص من حديث أبي موسى
 الأشعري (فان علم الحديث من أفضل القرب) جمع قرينة أي ما يتقرب به (الى رب العالمين
 وكيف لا يكون) كذلك (وهو بيان طريق خيرا لخلق وأكرم الأولين والآخرين) والشئ
 يشرف يشرف متعلقه وهو أيضا وسيلة الى كل علم شرعي أما الفقه هو اصح وأما التفسير فلان
 أولى ما نرس به كلام الله تعالى ما ثبت عن نبيه صلى الله عليه وسلم وأصحابه وذلك يتوقف على
 معرفته (وهذا كتاب) في علوم الحديث (اختصرته من كتاب الارشاد الذي اختصرته من)
 كتاب (علوم الحديث للشيخ الامام الحافظ المحقق المدقق) نقي الدين (أبي عمر و عثمان بن عبد
 الرحمن) الشافعي وروى ثم الذمشتي (المعروف باب الصلاح) وهو لقب أبيه (رضي الله عنه) بالغ
 فيه في الاختصار وان شاء الله تعالى من غير اسلال بالمقصود وأحرص على انصاح العبارة
 وعلى الله الكريم الاعتماد واليه التفويض والاستناد الحديث) فيما قال الخطابي في معالم
 السنن وتبعه ابن الصلاح ينقسم عند اهل على ثلاثة اقسام (صحیح وحسن وضعيف) لانه اما
 مقبول أو مردود والمقبول اما ان يشغل من صفات القبول على أعلاها أولا والا لازل الصحيح
 والثاني الحسن والمردود ولا حاجة الى تقسيمه لانه لا ترجع بين افراده واعتراض بعضها ببعض
 أيضا متفادونه فنه ما يصلح للاعتبار وما لا يصلح كتاباني فكان ينبغي الاحتكام بمسألة الأول
 من غيره وأجيب بأن الصالح للاعتبار داخل في قسم المقبول لانه من فقه الحسن لغيره
 وان نظر اليه باعتبار ذاته فهو أعلى مراتب الضعيف وقد تفاوتت مراتب الضعيف
 ولم تندرج أنواعا وانما يميز كالموضوع لا يعلل في الحقيقة بحديث اصطلاح جليل رزعه واضعه
 وقيل الحديث صحيح وضعيف فقط والحسن مدرج في أنواع الصحيح قال الأمر في بيته في
 من سبق الخطابي الى تقسيمه المذكور وان كان في كلام المتقدمين ذكر الحسن والضعيف
 في كلام الشافعي والبخاري وجماعة ولكن الخطابي نقل التقسيم عن أهل الحديث وهو
 امام فقه قتيبه ابن الصلاح قال شيخ الاسلام ابن حجر والظاهر ان قوله عند أهل الحديث
 من العام الذي أريد به الخصوص أي الأكثر والأعظم أو الذي استقر اتفاقهم عليه بعد
 الاختلاف وتنبه اليه قال ابن كثير هذا التقسيم ان كان بالنسبة لما في نفس الامر فليس

الاصح وكذب أو الى اصطلاح الحديثين فهو منقسم عندهم الى أكثر من ذلك وجوابه ان المراد
 الثاني والكل راجع الى هذه الثلاثة (الاول اصح) وهو قيل بمعنى قاعل من النص وهي
 سفيقة في الاجسام واستعمالها مجاز أو استعارة تبعية (وفيه مسائل الاولى في حسده وهو ما
 تصل اسناده) عدل من قول ابن الصلاح المسند الذي متصل اسناده لانه انصروا شمل
 للمرفوع والموقوف (بالعدل الضابطين) جمع باعتبار سلسلة السند أي بنقل العدل الضابط
 عن العدل الضابط الى منتهاه كما عبر به ابن الصلاح وهو أوضح من عبارة المصنف اذ توهم ان
 يرويه جماعة ضابطون عن جماعة ضابطين وليس هو اذ قيل كان الانصراف يقول بنقل
 الثقة لانه من جمع العدالة والصبط والتعاريف تصان عن الامتنان (من خصم شذوذ
 ولا حلة) نخرج بالقبول الاول المنقطع والمحصل والمرسل على رأى من لا يقبله وبالثاني ما نقله
 مجهول عيسا أرحا لا أومعروف بالصعب والثالث ما نقله معقل كثير الخطا وبالرابع والخامس
 المسند والمعلل في تنبيهات في الاول حدثا لطا في الصبح بانه ما انفصل سنده وهذا نقله قال
 العراقي ولم يشترط سبط الراوى ولا السلامة من الشذوذ والعلة قال ولا شك ان سبطه لا بد منه
 لان من كثرة الخطأ في حديثه ونحوه استحق الترك فقلت الذي يظهر لي ان ذلك داخل في عبارته
 وان بين قول العدل وصدوه فراقا لان المعلل المستحق للترك لا يصح أن يقال في حقه عدله
 أصحاب الحديث وان كان عدلا في دينه فتأمل ثم رأيت شيخ الاسلام ذكرني أنه كنه معنى ذلك
 فقال ان اشتراط العدالة يستدعي صدق الراوى وعدم غفلته وعدم تساهله عند العمل
 والاداء وقيل ان اشتراط في الشذوذ يعني عن اشتراط الضبط لان الشاذ اذا كان هو انفراد
 المخالف وكان شرط الصبح ان يقتضي كان من كثرت حمة المحافظة وهو غير الضابط أول وأوجب
 بانه في مقام التبيين فأراد التنبه على ما لا يمكن الاشارة فقال العراقي وأما السلامة من الشذوذ
 والله تعالى قال ابن دقيق العبد في الاقتراح ان أصحاب الحديث زادوا ذلك في حد الصبح قال وفيه
 نظره على مقتضى نظر الفقهاء فان كثيرا من العلل التي يعمل بها المحدثون لا تجري على أصول
 الفقهها قال العراقي والجواب بان من يصنف في علم الحديث اغماض كراخه عند أهله لا عند
 غيرهم من أهل علم آخر كونه الفقهاء والاصوليين لا يشترطون في الصبح هذين الشرطين
 لا يفقد الحد عند من يشترطهما ولذا قال ابن الصلاح بعد الحد في هذا الحديث الذي يحكم
 له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث وقد يحتاقون في صحة نقض الاجادب لا اختلافهم في
 وجود هذه الارصاف فيه أولا اختلافهم في اشتراط بعضها كما في المرسل (الثاني) قيل يقع عليه
 أن يقول ولا انكار ورد بان المنكر عند المصنف وابن الصلاح هو الشاذ في بيان ذكره معه
 ذكره بر وعنده غيرهما أسوأ من الشاذ فاشتراط في الشذوذ يقتضي اشتراط نفيه بطريق
 الاولى (الثالث) قيل لم يفتح عراده من الشذوذ هنا وقد ذكر في فوعه ثلاثة أقوال أحدها
 مخالفة الثقة لارجح منه والثاني تفرد الثقة مطلقا والثالث تفرد الراوى مطلقا ورد الاخيرين
 فالتأهرا انه أراد هنا الاول قال شيخ الاسلام وهو مشكل لان الاسناد اذا كان متصلا ورواه

كانهم عدو لانا بسطين فقد انتفت عنه العلل الظاهرة ثم اذا اتقى كونه معاد لافا المانع من
 الحكم بعينه فغير متخافه أحد ورواه ابن هو وأوثق منه أو أكثر عدد الاية لزم الضعيف بل
 يكون من باب صحيح واضح قال ولم أرو عن ذلك عن أحد من أئمة الحديث اشتراط في الشذوذ
 المبرع عنه بالخالف ونوعا المبرجود من تصرفاتهم تقديم بعض ذلك على بعض في الصحة وأما
 ذلك الموجود في الصحيحين وغيرهما في ذلك انما هو أنخرج بقصة رجل جابر من طرق وفيها
 اختلاف كثير في مقدار الثمن وفي اشتراط ركو به وقدر ربح البعاري الطرق التي فيها الاشتراط
 على غير جامع فخرج الامر بين ربح أيضا كون الثمن أوقية مع تخصيصه بما يحالف ذلك ومن
 ذلك ان مسلما أنشراح فيه حديث مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة في الاضطجاع
 قبل ركعتي الفجر وقد خالفه عامة أصحاب الزهري كعمرو بن وهب ورويس وعمر بن الحرث
 والوراء بن ابى ذئب وشعيب وغيرهم عن الزهري فذكروا الاضطجاع بعد ركعتي الفجر
 قبل صلاة الصبح ورجع جمع من الحفاظ روايتهم على رواية مالك ومع ذلك فلم يتأثر أصحاب
 الصحيح عن انراج حديث مالك في كتبهم وأما مسألة ذلك كثيرة ثم قال وان قيل يلزم ان يسمى
 الحديث صحيحا ولا يعمل به قلت لا مانع من ذلك ليس كل صحيح يعمل به بدليل المسوخ قال وعلى
 تقدير التسليم ان الخالف المبرجود لا يسمى صحيحا في جعل انتقائه شرطاً في الحكم للحديث
 بالصحة تظهر بل اذا وجدت الثروة المدكورة أنزل حكم الحديث بالصحة مالم يظهر بعد ذلك ان
 فيه شذوذاً الا ان الأصل عدم الشذوذ وكون ذلك أصلاً ما غرد من عد القائل اوى وضبطه
 فاذا ثبت عدالتهم وضبطه كان الأصل انه حفظ ما روى حتى يتبين خلافه (الرابع) عبارة ان
 الصلاح ولا يكون شاذاً ولا معطلاً فاعترض بانه لا بد ان يقول بمسألة فادحاً وأجيب بان ذلك
 يؤخذ من تعريف المحدث حيث ذكر في موضعه قال شيخ الاسلام لكن من غير عبارة ابن
 الصلاح فقال من غير شذوذ ولا علة احتاج ان يصف العلة بكونها فادحة وبكونها خفية وقد
 ذكر العراقي في منظومته الوصف الاول وأهل الثاني ولا بد منه وأهل المصنف وبدل الدين
 ابن جماعة الاثنى فبقى الاعتراض من وجهين قال شيخ الاسلام ولم يصب من قال لا حاجة الى
 ذلك لان حفظ العلة لا يطلق الا على ما كان فادحاً فادحة العلة أهم من ذلك (الخامس) أو روى
 هذا التعريف ما شبهاً في ان الحسن اذا روى من غيره وجه ارتقى من درجة الحسن الى منزلة الصحة
 وهو غير داخل في هذا الحد وكذا ما اعتضد تلقى العلماء بالقبول قال بعضهم يحكم للحديث
 بالصحة اذا تلقاه الناس بالقبول وان لم يكن له اسناد صحيح قال ابن عبد البر في الاستدكار
 لما حكى عن الترمذي ان البخاري صحيح حديث البصر هو الطهور وماؤه وأهل الحديث لا يصحون
 مثل اسناده لكن الحديث غشلي صحيح لان العلماء تلقوا بالقول وقال في التهذيب روى
 جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الدينار أو نيسة أو ثمن غير اطفا قال وفي قول جماعة
 العلماء واجماع الناس على معناه غنى عن الاسناد وقال الاستاذ أبو اسحق الاسفرائيني
 تعرف صحة الحديث اذا شتمت عند أئمة الحديث بغير نكير منهم وقال شعوبه ابن ثور

وزاد بان مثل ذلك بحديث في الرفعة ومع الغشوق مائتي دوهم خمسة دراهم وذلك أبو
الحسن بن الحاضري قريبا لمدارك علي موطنها كقديهم الفقيه صحة الحديث اذ لم يكن
في سنده كتاب بموافقة آية من كتاب الله أو بعض أصول الشريعة فبطلت ذلك على
قبوله والعمل به وأجيب عن ذلك بان المراد بالحد الصحيح لذاته لا لغيره وما أورد من قبيل الثاني
(السادس) أورد أيضا المتواترة صحة قطعها ولا يشترط فيه مجموع هذه الشروط قال شيخ
الاسلام ولكن يمكن ان يقال هل يوجد حديث متواتر لم يجمع فيه هذه الشروط (السابع) قال
ابن جرير فاعتنى ابن الصلاح والمصنف بعمل الحسن قسمين أحدهما لذاته والآخر
باعتقاده فكان ينبغي ان يعنى بالصحيح أيضا وبنيته على ان له قسمين كذلك والا فان اقتصر
على تعريف الصحيح لذاته في باب ذكر الصحيح لغيره في نوع الحسن لانه أصله فكان ينبغي ان
يقصر على تعريف الحسن لذاته في باب ويذكر الحسن لغيره في نوع الضعيف لانه أصله
في فائدته في الاول قال ابن حجر كلام ابن الصلاح في شرح مسلم لم يعيد على أنه أخذ الحد
الحد كورهما من كلام مسلم فانه قال شرط مسلم في صحبه ان يكون متصل الاستناد بنقل
الثقة من الثقة من أوله الى منتهى غير شاذ ولا ممل وهذا هو حد الصحيح في نفس الامر قال
شيخ الاسلام ولم يقبلني أخذه انتفاء الشذوذ من كلام مسلم فان كان وقف عليه من كلامه
في غير مقدمة صحبه فذلك والا فانظر السابق في السلامة من الشذوذ باقي قال ثم ظهر لي
ما أخذ ابن الصلاح وهو انه يرى ان التاذر المنكر اسمان للمسمى واحد وقد صرح مسلم بان
علامة المنكر ان يروي الراوي عن شيخ كثير الحديث والرواية شيئا مفردة عنهم فيكون
التاذر كذلك يشترط انتفاؤه (الثانية) بنى الصحيح شروطا مختلف فيها منها ما ذكره الحاكم من
علوم الحديث ان يكون راويه مشهورا بالطلب وليس مراده الشهرة المخرجة عن الجاهل القليل
قبل زمانه على ذلك قال عبد الرحمن عوف لا يؤخذ العلم الا على من شهد له بالطلب وعن
ماثل فخره وفي مقدمة مسلم عن ابن أبي الزناد أورد ككت بالبدنية فانه كلهم ما مومن
ما يؤخذ عنهم الحديث يقال ليس من أهله قال شيخ الاسلام وانظروا من تصرف صاحب
الصحيح اعتبار ذلك الا اذا كثرت مخارج الحديث فيستغنى عن اعتبار ذلك كما يستغنى
بكثرة الطرق عن اعتبار الضبط التام قال شيخ الاسلام ويمكن ان يقال اشترط الضبط
بغنى عن ذلك اذا المقصود بالشهرة بالطلب ان يكون له فريدا اعتناء بالرواية لتركن النفس
الى كونه ضبط ما روى ومنها ما ذكره السمعاني في القواطع ان الصحيح لا يعرف برواية
البيان فقط انما يعرف بالثقة والمعرفة وكثرة السماع والمداركة قال شيخ الاسلام وهذا
يؤخذ من اشترط انتفاء كونه معلولا لان الاطلاع على ذلك انما يحصل بعدا كرم من القه
والمداركة وغيرها ومنها ان بعضهم اشترط علمه بعاني الحديث حيث يروي بالمعنى وهو
شرط لا بد منه لكنه داخل في الضبط كما سأتى في معرفة من تقبل روايته ومنها ان أبا حنيفة
اشترط دفع الراوي قال شيخ الاسلام والتظاهر ان ذلك انما يشترط عند مخالفة أو عند

التدريب بما هم به البصري ومنها اشتراط البصري ثبوت السماع لكل راو من شجره ولم يكتف
بامكان اللقاء والمعاصرة كما سيأتي وقيل ان ذلك لم يذهب أحد الى انه شرط للجميع بل الاستحباب
ومنها ان بعضهم اشترط العلوق في الرواية كالشهاده قال العراقي حكاه الحارثي في شروط
الائمة عن بعض متأخري المعتزلة وحتى ايضا عن بعض أصحاب الحديث قال شيخ الاسلام
وقد فهم بعضهم ذلك من خلال كلام الحارثي في علوم الحديث وفي المدخل كما سيأتي في شرط
البصري ومسلم وبذلك جزم ابن الاثير في مقدمة جامع الاصول وغيره وأعجب من ذلك ما ذكر
المياضي في كتاب ما لا يسع المحدث جوله شرط الشجيرة في صحيحهما ان لا بد خلافيه الامام
عندهما وذلك ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم اثنا عشر وصا عدا ومات له عن كل واحد
من الصحابة أربعة من التابعين فأكثر وان يكون عن كل واحد من التابعين أكثر من أربعة
انتبهى قال شيخ الاسلام وهو كلام من لم يمارس الصحيحين أدنى بممارسة فلو قال قائل ليس في
الحكاكين حديث واحد لما الصفة لما بعد وقال ابن العربي في شرح الموطأ كان مذهب
التحفين ان الحديث لا يثبت حتى يرويه اثنا عشر وهو مذهب باطل بل رواية الواحد من
الواحد صحبة الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال في شرح البخاري عند حديث الاعمال
انفرد به عمر وقد جاء من طريق ابن سعد رواه الزبيري باسناد ضعيف قال وحديث عمر وان كان
طريقه واحدة وانما في البخاري كتابه على حديث يرويه أكثر من واحد فهذا الحديث ليس
من ذلك الا ان عمر قاله على المنبر بمحض الاعيان من الصحابة فصار كالجميع عليه فكان
عمر ذكرهم لا أخبرهم قال ابن رشيده وقد ذكر ابن حبان في أول صحيحه ان ما رواه ابن العربي
وغیره من ان شرط التحفين ذلك من قبل الوجود وقال والحبب منه كيف يدعي هذا ما دنا
ثم زعم انه مذهب باطل فليت شعري من أعلمه بانهم ما اشترطوا ذلك ان كان منقولاً فليبين
ما ربه لتظهر فيها وان كان عرقه بالاستقراء فقد وهم في ذلك ولقد كان يكفيه في ذلك أول
حديث في البخاري وما اعتذر به عنه فيه نقص بل ان عمر لم ينفرد به وحده بل انفرد به علقمة
عنه وانفرد به محمد بن ابراهيم عن علقمة وانفرد به يحيى بن سعد بن محمد عن يحيى بن محمد
رواه وأيضاً فكون عرقه على المنبر لا يستلزم ان يكون ذكر السامعين بما هو عندهم بل هو
مخجل للمريين وانما لم يذكروه لانه عندهم ثقة فلو حدثتهم بما لم يسموه قط لم يشكروا عليه اذ
وقد قال باشتراط رجلين عن رجلين في شرط القبول ابراهيم بن اسمعيل بن عليه وهو من
الفقهاء المحدثين الا انه مهجور القول عند الائمة لم يسهل الى الاستئصال وقد كان الشافعي
يرد عليه ويحذر منه وقال أبو علي الجبائي من المعتزلة لا يقبل الخبر اذا رواه العدل الواحد الا
اذا انضم اليه خبر عدل آخر أو عضده موافقة ظاهر الكلب أو ظاهر بر آخر أو يكون منتشراً
بين الصحابة أو عمل به بعضهم حكاه أبو الحسن البصري في المعتمد وأطلق الاستاذ أبو نصر
السمعي عن أبي علي انه لا يقبل الا اذا رواه أربعة والمعتزلة في رد خبر الواحد حجج منها قصة
ذي البدين وكون النبي صلى الله عليه وسلم توقف في خبره حتى تابعه عليه غيره وقصة أبي بكر

حين يوصى في حبر العيرة من مراث الخلد في مائة محمد بن مسلمة وعضة محمد بن توفيق عن
 حبر أبي موسى في الاستدانة في مائة أبو سعيد وأحمد بن علي ذلك كله وأما قصة أبي الدير
 وأما حصل التوفيق في حبر لانه أخره عن فعله صلى الله عليه وسلم وأمر الصلاة لا يرجع
 المصلي فيه إلى حبر غيره بل يؤول إلى الواحد التوار فلهذا أخذ كرمه أخبار غيره وقد نعت
 صلى الله عليه وسلم ورسوله واحدا واحدا إلى المثلوك ووجه عليه الأحاديث من التنازل وأورد له إلى
 ما نالهم وكانت الحجة قائمة بأخبارهم عنه مع عدم اشتراط التعدد وأما قصة أبي بكر وأما قصة
 إرادته للمادة في التوثيق وقد دخل خبره عن نفسه وقد ذكره في قدره صلى الله عليه وسلم
 وأما قصة عمرو بن أميئة أخره ذلك الحديث عقب إمكارة عليه رجوعه وأراد التثبت
 في ذلك وقد قل حبر من عوى وحده في أحد الحرف من النصوص وفي الرجوع عن البلاد الذي
 فيها الطاعون وحبر العتاك من سمان في يورث أمره أشيم قلنا وقد استدل السق في
 المدخل على ثوب الطاهر ما واحد حدث بصر الله بعد اسمع مقال في قوله أانا أانا وفي لفظ
 هم مساعد فافلعه غيره ومحدث العيصي فيما ساس، صافي صلاة الصبح إذا ما هم أت
 فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم ودأبل الله عليه الليل قرأ ما وقد أمر أن يستقبلوا
 الكعبة واستقبلوها وكان وحدهم إلى الشام فاستدروا إلى الكعبة ول الشافعي فقد تركوا
 صله كانوا عليها أحدهم واحد وسكر ذلك عليهم صلى الله عليه وسلم ومحدث العيصي عن أس
 في لقائهم أسنى أما طاعة فلا يوافق ما وجد في رجل فقال هل بلغكم الخبر فلما زاد ذلك حرمت
 الخبر قال أخر في هذه النسالة يا أس وال فاسألوا أعمال ولا راحرها عند حرمان دل ومحدث
 أرساه عليا إلى الموقف وال سورة رامة ومحدث يزيد بن شيبان كما يعرفه أنا ما أبو موسى
 الا صارى فقال أنى رسول الله صلى الله عليه وسلم اليكم بأمركم أن نفرأ على مشاعركم هذه
 ومحدث العيصي عن سلمة بن الأكوع نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء
 وحلأ من أسلم يادى من الناس أن اليوم يوم عاشوراء من كان أئني فلا يأكل شيئا الحديث وغير
 ذلك وقد أدهى أس ما أن يفرص هذه الدعوى فقال أس رواية أس من عن اثنين إلى أن يتم
 لا توجد أس لا ريباني نشر رد ذلك في الكلام على الأمر بروى عن الاستدانة أو موصروا بعد ادنى
 أن بعضهم اشترط في قبول الخبر أن يرويه ثلاثة عن ثلاثة إلى منتهاه واشترط بعضهم أربعة عن
 أربعة بعضهم خمسة عن خمسة وبعضهم سبعة عن سبعة (وأما قيل) هذا الحديث (مخرج هذا
 معناه) أي ما اتصل بسند مع الأول ما يذكره فقوله عملا لما أخره الأساد (الأن
 مقطوع به) في نفس الأمر لموار الخطأ النسيان على الثقة لا الأولى وال أخره الواحد
 يوجب القطع حكماء من الصاع عن قوم من أهل الحديث وعزاه الباجي لأحمد وأب
 خير بسند لا يمانه وان ما رعه فيه المألوفى عدم وجود نص له وحكاية ابن عبد البر عن حسين
 الكرابسي وابن حرم عن داود وحكى السهيلي عن بعض المشافعية ذلك بشرط أن يكون في
 أساده امام مثل ثابت وأحمد وسفيان والأول يوجب حكي الشيع أبو المعنى في التصرف عن

بعض المحدثين ذلك في حديث مالك عن نافع عن ابن عمر وشبهه أهلنا أخرجه الشيخان وأحداهما
فبأنى الكلام فيه (وذا قبل) هذا حديث (غير صحيح) لو قال ضعيف لكان أحسن وإن علم
من دخول الحسن فيه (فعنه لم يصح إسناده) على الشرط المذكور لأنه كذب في نفس الأمر
بل وأصدق الكاذب وإصابة من هو كذا الخطأ (والاحتار أنه لا يجوز في إسناده أصح
الأسانيد مطلقاً) لأن تفاوت مراتب الصحابة مرتب على تمكن الأسانيد من شروط الصحة وبغير
وجود أعلى درجته القبول في كل واحد واحد من رجال الأسانيد الكائنين في درجة واحدة
ولهذا اضطرب من خاص في ذلك أفلم يكن عندهم استقراء تام وأعارح كل منهم بحسب ما قوى
عنده من خصوص اسناد بلده لكثرة اعتدائه به كإروى الخطيب في الجامع من طريق أحد بن
سعيد الدارمي سمعت محمد بن غيلان يقول قيل لو كعب بن الجراح هشام بن عروة عن أبيه عن
عائشة وأفع بن حديد عن القاسم عن عائشة وسفيان عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أيهم
أصح البذل قال لا تعدل بأهل بلدنا أحذ قال أحد بن سعيد فاما أنا فأقول هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة أصح إلى هكذا رأيت أصحابنا يقدمون فالحكم حينئذ على إسناده من يراه
أصح على الإطلاق مع عدم اتفاقهم ترجيح غير مرجح قال شيخ الإسلام مع أنه يمكن لما نظر المتقن
ترجيح بعضهم على بعض من حيث حفظ الأمام الذي رجحوا ثقاه وإن لم يثبت ذلك على الإطلاق
فلا يتخلو النظر في نفسه من فائدة لأن مجموع ما نقل عن الأئمة من ذلك يقبض ترجيح التراجم التي
حكى والها بالاحجية على ما لم يقع له حكم من أحد منهم في تنبيهه عباد ابن الصلاح ولهذا يرى
الأمسك عن الحكم لاسناد أو حديث بانه أصح على الإطلاق قال العلائي أما الاسناد فقد
صرح جماعة بذلك وأما الحديث فلا يحفظ عن أحده من أئمة الحديث أنه قال حديث كذا
أصح الأحاديث على الإطلاق لانه لا يلزم من كون الاسناد أصح من غيره أن يكون المتن
كذلك فلا جل ذلك ما خلاص الأئمة الألف الحكم على الاسناد اه وكان المصنف حذره لذلك
لكن قال شيخ الإسلام بآني أن من لا رم ما قاله بعضهم أن أصح الأسانيد ما رواه أحد عن
الثاني عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن يكون أصح الأحاديث الحديث الذي رواه أحد
بهذا الاسناد فانه لم يروى مسنده به غيره فيكون أصح الأحاديث على رأي من ذهب إلى ذلك
قلت وقد عزم بذلك العلائي نفسه في عوالي مالك فقال في الحديث المذكور انه أصح حديث في
الدين (وقيل أصحها) مطلقاً ما رواه أبو بكر محمد بن مسلم عن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب
(الزهري عن سالم) بن عبد الله بن عمر (عن أبيه) وهذا مذهب أحد بن حنبل وإمام بن
راهويه صرح بذلك ابن الصلاح (وقيل) أصحها محمد بن سيرين عن عبيدة (السلماني يفتح
العين) (عن علي) بن أبي طالب وهو مذهب ابن المديني والقسلا من سليمان بن حرب إلا أن
سليمان قال أجودها أنبوب العتيبي عن ابن سيرين وابن المديني عبد الله بن عوف عن ابن
سيرين حكاه ابن الصلاح (وقيل) أصحها سليمان (الأعشى عن إبراهيم) بن يزيد النخعي (عن
عائشة) بن قيس (عن) عبد الله (بن مسعود) وهو مذهب ابن معين صرح به ابن الصلاح

(وقيل) أصحها (الزهرى عن) (رس العباس) (عليه السلام) (عن أبيه) (عن أبيه)
 علي بن أبي طالب الحكيم (عن أبيه) (عن أبيه) (عن أبيه) (عن أبيه) (عن أبيه) (عن أبيه)
 أصحها (مات) (عن أبيه) (عن أبيه) (عن أبيه) (عن أبيه) (عن أبيه) (عن أبيه) (عن أبيه)
 العراقي بكلامه وهو أمر على الله العفو وسبب الله العفو وروى الخطيب في الكفاية
 عن يحيى بن كبريه قال لا يروى عنه الراوى ما يروى عنه ليس يروى عنه عن روى عنه اعتبار
 السرمسطري الذي سئل الله عليه وسلم والحق ما حدثت مالك عن أبيه عن أبيه (دعي هذا)
 (سئل) عبارة (الصلح) (عن أبيه) (عن أبيه) (عن أبيه) (عن أبيه) (عن أبيه) (عن أبيه) (عن أبيه)
 الأساس (السابق عن مالك عن أبيه عن أبيه) (عن أبيه) (عن أبيه) (عن أبيه) (عن أبيه) (عن أبيه)
 في الرواية عن مالك عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه
 حصل عن أبيه عن مالك لا يروى عنه الراوى ما يروى عنه ليس يروى عنه عن روى عنه اعتبار
 الحديث (الامام أحمد) (عن أبيه) (عن أبيه) (عن أبيه) (عن أبيه) (عن أبيه) (عن أبيه) (عن أبيه)
 الترجمة سوى حديث واحد وهو في الواقع أو نه أحداثت فيها وسادها أصل الحديث الواحد
 لم يقع لنا في هذه الترجمة غير ما لا يروى عنه السدأى عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه
 رجحه انه يروى عنه أما عبد الله بن أحمد الحنبل أما أبو الحسن العريضي أما ابن ماجة
 مكي حفيد وأخبرني بالسند الذي سئل الله عليه وسلم في الحديث عن أبيه عن أبيه عن أبيه
 منها عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه
 من حديثه ولا أما أبو علي الرضا أما عبد الله بن أحمد أما أبو علي التميمي أما أبو بكر
 الطيموني أما عبد الله بن أحمد عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه
 ابن عمر روى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا سمعكم على بيع بعض
 روى عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه
 وسمع النكرم بالرب كلاً أسرجه البخاري معروفاً من حديث مالك وأخرجه مسلم من حديث
 مالك الذي عن حل الحديث وأسرجه من وجه آخر (سئل) (عن أبيه) (عن أبيه) (عن أبيه) (عن أبيه)
 التميمي في ذكره الثاني رواه أبي حنيفة عن مالك بن أنس عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه
 ان نظرنا إلى الأمان والالتصاف في محاسن الاصطلاح وإما أبو حنيفة فهو وان روى عن مالك
 كذا كره انه ارفطى لكن لم يشهر رواه عنه كاشها ورواها الثاني وأما التميمي وابن وهب
 فان مع رتبتهما من رتبة الثاني وقال البخاري في كتابه رواه أبي حنيفة عن مالك
 فعاد كره الداروطي في عرائفه وفي المدح نسب من رواه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه
 مصر ومعه في ذلك قال محمد كرا الخطيب حدثنا كذا في الرواية عن مالك وقال شيخ الإسلام
 أما أعراسه باقي حقيقته فلا يحسن لأن أبا حنيفة لم يثبت رواه عن مالك وأما أروادها
 الداروطي ثم الخطيب لرواها عن روى عنها ما ساد من مامقال وأيضاً وان رواه أبي
 حنيفة عن مالك اعلمني فعاد كره في المدا كروم بقصد الرواية عنه كالتابع الذي لا ربه

مدة طوي لم يقر عليه الموطأ نفسه وأما اعترافه بالنسبة القضي وقد قال الامام أحمد انه
 منع الموطأ عن الشافعي بعد جماعته له من ان مهدي الراوي له عن مالك كثره قال لا يرى رايته
 فيه ثناء على اعادته لسماعه وتخصيصها بالشافعي امر يرجع الى التثبت ولا يشك ان الشافعي
 اعلم بالحديث منهما قال نعم اطلق ان المديني ان القضي أثبت الياس في الموطأ والظاهر ان
 ذلك بالنسبة الى الموحدين عند اطلاق تلك المقالة وان القضي عاش بعد الشافعي مدة ونريد
 ذلك عارضة هذه المقالة عنها فمقد قال ان معين مثل ذلك في عهد الله بن يوسف الشيباني قال
 ويحتمل ان يكون وجه التقديم من جهة من سمع كثير من الموطأ من له طم مالك ما على ان
 السماع من لفظ الشيخ ان من القراءة عليه وأما ان وجه فقد قال غير واحد انه كان غير
 جيد الصلي فصاح الى جهة النقل عن أهل الحديث ان كان اقل الى واد من مالك ثم كان
 كثير الروم له قال والنسب من ترويض المعترض بين الاحلية والاصدية وأتوم صور واعا غير
 بأجل ولا يشك أحد ان الشافعي أصل من هؤلاء ما اختلف له من الصفات العظيمة الموصية لتقدمه
 وأيضاً في زيادة اتقائه لا يشك فيها من له علم بأسرار الناس فقد كان أكار المهديين بأقوى
 جيداً كرويه بالحديث أنشأت عليهم فيسببها أشكل وتوقفهم على حال عامصة ومون
 وهم يتجربون وهذا لا يباقر فيه إلا جاهل أو مهمل قال لك في ايراد كلام في مصور في هذا
 الفصل بطر لان المراد ترجع ترجمة مالك عن مافع عن ابن عمر على غير حال كان المراد به مافع
 في الموطأ وانه فيه سواء من حيث الاشارة الى رواه تلك الاحاديث رتب ماعنه أو مصور
 من أن الشافعي أجلبهم وان كان المراد به أهم من ذلك فلا شك ان عهد كثير من أصحاب مالك
 من سنده خارج الموطأ ما ليس عند الشافعي والاعمام على هذا مقام تأمل وقد نزع في أحمد
 على ما نوزع في الشافعي من زيادة الممارسة والملازمة لغيره كالربيع مثلاً وبحال تشمل
 ما تقدم في الثاني يذكّر المصنف بعبارة الصلاح في هذه المسئلة خمسة أقوال وبقى أقوال أخر
 فقال بجراح الشافعي أصح الاسانيد شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب يعني عن شيوخه
 هذه عبارة شيخ الاسلام في مكتبته وعبارة الخطا كم قال بجراح اجمع أحمد بن حنبل وابن معين وابن
 المديني في جماعته قد ذكرنا أجود الاسانيد فقال رجل مدهم أجود الاسانيد شعبة عن قتادة
 عن سعيد بن عامر أني أم سلمة عن أم سلمة ثم نقل عن ابن معين وأحمد بن حنبل عنهما قال ابن
 معين عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة ليس لاساد أثبت من هذا أسنده الخطيب
 في الكفاية قال شيخ الاسلام ابن حجر في هذا الاثر معين قولنا وقال سليمان بن داود
 الشاذلي كوفي أصح الاسانيد يحيى بن كثير عن أي سلمة عن أي خزيمة وعن خلف بن هشام البزار
 قال سألت أحمد بن حنبل أي الاسانيد أثبت قال أيوب عن مافع عن ابن عمر وان كان من
 رواية حماد بن زيد عن أيوب بن مالك قال ابن حجر فلا جد قولنا وروى الخطا كم في مستدر كنه
 احتج بن راهويه قال اذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن حذيفة فهو كأيوب
 عن مافع عن ابن عمر وهذا مشعر بجلالة اساد أيوب عن مافع عن حذيفة وروى الخطيب في الكفاية

[illegible]

لعص آثمهم رواية سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن ربيعة عن أبي إدريس الخولاني عن أبي
 درو قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه ليس بالكوفة أصح من هذا إلا ساجد بن يحيى بن سعيد
 النخعي عن سليمان الثوري عن سلمان التيمي عن الحارث بن سويد عن علي وكان جماعة
 لا يقدمون على حديث الطائفة شيئا حتى قال مالك إذا تخرج الحديث عن الحارث لا يقطع جماعة
 وقال المشافعي إذا لم يوجد الحديث من الحارث أرسل ذهب جماعة حكاه الألباني في كتاب دم
 الكلام وعنه أيضا كل حديث جاء من العراق وليس له أصل في الطائفة لا قبل وإن كان صحيحا
 ما أريد إلا به فضلا وقال مسدد بن فضال بن عيسى بن أبي ناصب أعلم بالسنة أهل الحارث أم أهل
 العراق فقال بل أهل الطائفة وقال الزهري إذا سمعت بالحديث العراقي فإدعه ثم أوردته
 وقال طائفة إذا حدثت العراقي فانه حديث فاطم بن سفيان وقال هشام بن عروة إذا
 حدثت العراقي فأنى سمعته ونسبته وكس من الباقي في شأن وقال الزهري إن
 في حديث أهل الكوفة وعلا كثيرا وقال ابن المبارك حديث أهل المدينة أصح وأساسهم
 أقرب وقال الخطيب أصح طرق السني ما روى به أهل الحرم مكة والمدينة وإن المدلس منهم
 قليل وإن كذب ووضعت الحديث عنهم غير رواه أهل السنن وروايات حسنة وطرق صحيحة إلا أنها
 قليلة ومجموعها إلى أهل الحارث وأهل البصرة من السنن الثلاثة بالأسانيد الواضحة
 ما ليس لديهم مع أكثرهم والذكر يرون مثاهم في الكثرة عبران رواياتهم كثيرة الزعل قليلة
 السلامة من العدل وحديث الثمامين أكثره من أصل ومقاطيع وما اتصل منه مما أسدده
 الثقات فانه صالح والغالب عليه ما يتعلق بالمواضع وقال ابن تيمية أحق أهل العلم بالحديث على
 ابن أصح الأحاديث ما رواه أهل المدينة ثم أهل البصرة ثم أهل الشام في الرابع قال أبو بكر
 البرقي أجمع أهل النقل على صحة أحاديث الزهري عن سالم عن أبيه وعن سعيد بن المسيب
 عن أبي هريرة من رواية مالك وابن عبيدة ومعه الزهري وعقيل بن مالم يختلفوا ولا يختلفوا
 في ثبوتيه قال شيخ الإسلام وقصصه ذلك أن يعزى هذا الشرط في جميع ما تقدم ويقال إنما
 يوصف بالاحجية حيث لا يكون هناك مانع من اضطراب أو شذوذ في روايته الأولى تقدم عن
 أحمد بن محمد بن الموطأ عن الشافعي وهو من روايته عن باع عن ابن عمر العدوي الكبير ولم يتصل
 له منه إلا ما تقدم قال شيخ الإسلام في أماليه لعله لم يحدث له أو حدث به وانقطع الثانية
 جمع الحافظ أبو الفصائل العراقي في الأحاديث التي وقعت في المسند لأحمد والموطأ للبراهم
 الخمسة التي حكاه المصنف وهي المطلقة والمتراحم التي حكاهما الحاكم وهي المقيدة ومتها
 على أبواب الفقه ومما عاقر قريب الأسانيد في شيخ الإسلام وقد أحلى كثيرا من الأقوال
 لكونه لم يحددها تلك الشرطية وطاه أيضا جملة من الأحاديث على شرطه لكونه تقيده
 بالكتاب المعرض الذي أوردته من كونه الأحاديث المدسكوكة تصير مصدرة الأسانيد
 مع الاختصار السالط قال ولو قدر أن يتفرع عارف لجميع الأحاديث الواردة بجميع التراجم
 المذكورة من غير تقييد بكتاب ويضم إليه التراجم المربوطة عليه لحاء كما أحاطا حاريا لأصح

الصحيح الثالثة بما لبس هذه المسئلة أصح الأحاديث المقيدة كقولهم أصح من في الباب
 كذا وهذا أبو جند في جامع الترمذي كثيرا وفي تاريخ العارفي وغيرهما وقال المصنف في الامم كان
 لا يلزم من هذه العارفة صحة الحديث فاهم به ولو لم يرد أصح ما جاء في الباب وإن كان سعيها
 ومراهم أرحم أو أقله صعبا كذا في عقب قول الماروق في أصح من في فضائل السور وصل
 قل هو الله أحد وأصح من في فضائل الصلوات فضل صلاة التسبيح ومن ذلك أصح مسائل
 وسبأ في نوع المسلسل الرابعة كراحم هنا واليتيم في خمس من الاصطلاح أروى
 الاسابيد متباينة لأصح الاسابيد ذكره في نوع الضعيف ألق وسبأ في ان شاء الله تعالى
 (الثانية) من مسائل الصحيح (أول مصنف في الصحيح المحدث) الامام محمد بن اسمعيل
 (العارفي) والسب في ذلك ما رواه عنه اراهيم بن معقل النسفي قال كما عند اصحق بن راويه
 فقال لوجه من كتاب مختصر الصحيح سنة النبي صلى الله عليه وسلم قال فرقع ذلك في فاهي فأحدث
 في جمع الجامع الصحيح وعنه أيضا قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم ركبا في راقب بين يديه
 ويدي مروحة أدب عنه فقلت بعض المعبرين فقال لي أنت تدب عنه الكذب فهو الذي
 حاشى على انراخ الجامع الصحيح قال وألغته في تصح عشرة سنة وقد كانت الكتب بوجه مجموعة
 ممن رواها الصحيح بعينه وكانت الآثار في عصر الصحابة وكان التابعين غير مدونة ولا مرتبة
 لسبب ان أذهابهم وسعة حفظهم ولا هم كانوا أو لا عن كتابهم أو كتابات في صحيح مسلم خشية
 اختلاطها بالقرآن ولا أن كثرتهم كان لا يحسن الكتابة ولما انتشر العلماء في الامصار وكثر
 الابتداء من الخوارق والروايات دوت ممنوعة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين وغيرهم
 فأول من جمع ذلك ابن جرير بمكة وابن اسحق أو مالك بالمدينة واليسع بن صبيح أو سعيد بن أبي
 عروبة أو جاد بن سلمة بالبصرة وسفيان الثوري بالكوفة والاوزاعي بالشام وهشيم بواسط
 ومعمر بن الزبير بن عبد الحميد المديني وابن المبارك بصواسان قال العراقي وابن حجر وكان
 هؤلاء في عصر واحد فلا تدرى أيهم سبق وقد وصف ابن أبي ذئب بالمدينة موطأ أكبر من موطأ
 مالك حتى قبل المسألة ما للفائدة في نصيفه قال ما كان الله يبق قال شيخ الاسلام وهذا بالنسبة إلى
 الجمع بالابواب اما جمع حديث إلى مثله في باب واحد فقد سبق إليه الشعبي فاه روى عنه انه قال
 هذا باب من المطلق جسيم وساق فيه أحاديث ثم تلا المذكورين كثير من أهل عصرهم إلى ان
 رأى بعض الائمة ان تفرد أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم خاصة وذلك على رأس المائتين
 فصنف عبيد الله بن موسى العباسي الكوفي مسندا وصنف مسدد البصري مسندا وصنف
 أسد بن موسى الاموي مسندا وصنف عيسى بن جاد الخزاعي المصري مسندا ثم اقتنى الائمة
 آثارهم فقل امام من الحفاظ الاوصف حديثه على المسابيد كاجد بن حنبل واسحق بن
 راويه وعثمان بن أبي شيبة وغيرهم اه قلت هؤلاء المذكورون في أول من جمع كلهم في
 اثنا المائتين الثانية وأما ابتداء تدوين الحديث فاه وقع على رأس المائتين خلافة عمر بن عبد
 العزيز أمره في صحيح الصارفي في أبواب العلم وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن

حرم انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه فاني خفت دروس
 العلم وذهاب العلماء واخرجه أبو نعيم في تاريخ أصمها من مخطوط كتب عمر بن عبد العزيز إلى
 الأمان انظر واحد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجمعوه قال في فتح الباري يستفاد
 من هذا البتة وبن الحديث النبوي ثم أولاد أول من دونه بأمر عمر بن عبد العزيز
 شهاب الزهري رحمه الله قول المصنف المجرى زيادة على ابن الصلاح أحد ترومها
 اعترض عليه به من اتصالها أول من سنن الصحيح وتلاه أحد من حبل وتلاه الدارمي قال
 العراقي الجواب أن مالك لم يفرده الصحيح بل أدخل فيه المرسل والمنقطع والسلاطع ومن
 بلاغاته أحاديث لا تصرف كما ذكره ابن عبد البر فلم يفرده الصحيح اذن وقال مغطاي لا يحسن هذا
 جوابا لوجود مثل ذلك في كتاب البخاري وقال شيخ الإسلام كتاب مالك صحيح وعنده من
 يقلده على ما اقتضاه قلمه من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرها لا على الشرط الذي تقدم
 التعريف به قال والفرق بين ما فيه من المنقطع وبين ما في البخاري أن الذي في الموطأ هو كذلك
 مسجع لمالك في البخاري هو حجة صده والذي في البخاري قد حذف أساده محمد القصد التخصيف أن
 كان ذكره في موضع آخر موصولا أو لفصلا التوسيع أن كان على غير شرطه ليخرجه عن
 موضوع كتابه وأغايذ كرماء كرم من ذلك تبيينها واحتشادها أو استنباطها أو تفسير البعض آيات
 وغير ذلك مما سألني عند الكلام على التعليق فظهر بهذا أن الذي في البخاري لا يخرجه عن
 كونه جزءا من الصحيح بخلاف الموطأ وأما ما يتعلق بمسند أحمد والدارمي فسيأتي الكلام به
 في نوع المصنف عند كرام المساند (ثم) تلا البخاري في تصنيف الصحيح (مسلم) بن الطالح فليدنه
 قال العراقي وقد اعترض هذا بقول أبي الفضل أحمد بن سلمة كنت مع مسلم بن الطالح في نايف
 هذا الكتاب سنة خمس ومائتين وهذا تصنيف غناه وخسب من زيادة الباب والثون لأن في سنة
 خمس كان عمر مسلم سنة بل لم يكن البخاري من ذلك وإن مولده سنة أربع وسبعين ومائة
 (وهما أصح الكتب بعد القرآن العزيز) قال ابن الصلاح وأما ما روينا عن الشافعي من أنه
 قال ما أصح لي في الأرض كتابا أكثر صوابا من كتاب مالك وفي لفظ عنه ما بعد كتاب الله أصح
 من موطأ مالك لذلك قبل وجود الكاين (والبخاري أحقهما) أي اتصل به دون التعليق
 والتراجم (وأكثرهما دواء) لما فيه من الاستنباطات الفقهية والنكت الحكيمة وغير ذلك
 (وقبل مسلم أصح والصواب الأول) وعليه الجمهور ولاه أشد اتصالا وأحق رجلا وبيان ذلك
 من وجوه أحدها أن الذين انفرد البخاري بالانحراج لهم دون مسلم أو بمائة ونسعة وعشرون
 رجلا المستكلم فيهم بالضعف منهم عشرون رجلا والذين انفرد مسلم بالانحراج لهم دون البخاري
 ستانة وعشرون المستكلم فيهم بالضعف منهم مائة وستون رجلا لأن التخرج عن من لم يستكلم
 فيه أصلا أولى من التخرج عن من استكلم فيه وإن لم يكن ذلك الكلام قاطعا فانيها أن الذين
 انفرد بهم البخاري عن تكلم فيه لم يكثر من تخرج أحاديثهم وليس لواحد منهم نسخة كثيرة
 أخرجهما كلها أو أكثرها لا ترجح عكرا عن ابن عباس بخلاف مسلم فإنه أخرج أكثر من

الشيخ كافي الرضا عن حماد وسهيل عن أبيه والعلامة عن عبد الرحمن عن أبيه وحامد بن سلمة
 عن نائب وغير ذلك قالوا ان الذين اسودهم البخاري من تكلم فيهم أكثرهم من شيوخي
 الذين لقيهم وحالهم وعرف أحوالهم وأطلع على آحاديتهم وعرف جداهم وغيره بخلاف
 مسلم وإن أكثر من فقد خرج حديثه من تكلم فيه من تقدم عن عصره من التابعين من
 بعدهم ولا شك ان المحدث أعرف بحديث شيوخته من تقدم عنهم رابعها ان البخاري
 يخرج عن الطبقة الأولى ما لم يدر في الحفظ والانتان ويخرج عن طبقة عليها في التثنية
 وطول الملازمة اتصالا وعلما ومما لم يخرج عن هذه الطبقة أصولا أكثره الحارثي
 حاشا ان سلماني ان الله تعالى حكم الاتصال اذا عاصرا وان لم يثبت التقى والبخاري
 لا يرى ذلك حتى يثبت كاسياني وروعا أخرج الحديث الذي لا تعلق له بالسبب أصلا الا ليس
 سماع راو من شيوخه لا يكو به أسرح له نسل ذلك معصا ما سبها ان الاحاديث التي
 اوردت عليها نحو ما تاتي حديث وعشره أحاديث كاسياني أيضا احصى البخاري منها ما نقل
 من ثمانية ولا شك ان ما نقل الاسناد فيه أخرج مما كتروا للمصنف في شرح البخاري من
 أحص ما رجع به كتاب البخاري اتحاق العلماء على ان البخاري أحل من مسلم وأصله بتعريف
 الحديث ودقائه وقد اتفق عليه ولخص ما رواه في هذا المثل وقول شيخ الاسلام اتفق
 العلماء على ان البخاري أحل من مسلم في العلوم وأعرف بصاعه الحديث وان مسلما تابله
 وتخرج به ولم يرل سفيده وينبع آثاره حتى قال لنا قاضي لولا البخاري ما راح مسلم ولا
 جاء في تيسره في عبارة من الصلاح وروى ما عن أبي علي ان البخاري شيخ المالكم أنه قد ماتحت
 أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم وهذا قول من فصل من شيوخ العرب كتب مسلم على
 كتاب البخاري ان كان المراد به ان كتاب مسلم مخرج ما لم يخرجه غيره الصحيح وأنه ليس فيه بعد
 خطيئه الا الحديث الصحيح مسرودا غير مخرج مثل ما في كتاب البخاري هذا الا ما سببه ولا يلزم
 منه ان كتاب مسلم أرحم ببايرج الى حسن الصحيح وان كان المراد ان كتاب مسلم أصح حججا
 فهو من دود على من يقوله انه قال شيخ الاسلام ان محرقول أبي علي ليس فيه ما يقتضي
 نصيحة بان كتاب مسلم أصح من كتاب البخاري خلاف ما يقتضيه اطلاق الشيخ محي الدين
 في مختصره وفي مقدمة شرح البخاري له وانما يقتضي في الاحتجة عن غير كتاب مسلم عليه
 اما انما نهه فلا ان اطلاقه يحتمل ان يريد ذلك ويحتمل ان يريد المساواة كافي حديث ما أظن
 الحضرة ولا أفلت العبارة أصلا في نسخة من أبي ذؤيب لا يقتضي انه أصدق من جميع اصحابه
 ولا من الصديق بل من ان يكون جميع أصدق منه ويكون جميع من يساويه ومما يدل على ان
 عرفهم من ذلك الزمان عاش على وثوق الثقة ان أحد من حيل قول ما بال الصفة اعلم أو قال أنت
 من شرب المصطل امامته على قال ومع احتمال كلامه ذلك فهو مفرد به وان قصد الأول
 أو الثاني قال وقد رأيت في كلام الحافظ أبي سعيد العلافي ما يشعر بان أبا علي لم يقف على صحيح
 البخاري قال وهذا عندى بعد فقد صح عن طريقه وشيخه أبي بكر بن خزيمة أنه قال ما في هذه

الكتب كلها أحرم من كتاب محمد بن اسمعيل وصح عن بلده ورويته أي عند الله من الأحكام
 قال لما يعقوب البخاري ومسلم في الصحيح قال والذي يظهر لي من كلام أي على أنه قدم صحيح
 مسلم على آخر غير ما يرجع إلى ما نحن بصدد من الشرائط المطالبة في الصحة بل لأن مسلم
 صنف كتابه في بلد مخصوص وأصوله في حياة كثير من مشايخه فكان يعرف في الألفاظ ويعرف
 في السياق بخلاف البخاري فعرف بما كتب الحديث من حفظه ولم يعرف اللفظ رواه ولهذا رعا
 بعرض له الشك وقد صح = أنه قال روى حديث سمعته بالهجره فكيفه بالثام ولم يصدر مسلم
 لما تصدى له البخاري من أسقاط الأحكام وقطع مع الأحاديث ولم يخرج الموقوفات والروايات
 ما نقله عن بعض شيوخ المعارف فلا يحفظ عن أحد منهم بعيد الا فصله بالاصح بل أطلق
 عنهم الاصلية فذكر في القاصي عناص عن أي من وان الظني صم المهمة وسكون الموحدة
 ثم قال كان بعض شيوخه حصل صحيح مسلم على صحيح البخاري قال وأطبعه عن أي حرم
 فقد حكى القاهم العيني في فهرسه عددان قال لانه أنس فيه بعدا لخطه الا حديث السرد
 وقال مسلم من فاسم القرطبي من أقران الدارقطني لم يصح أحد مثل صحيح مسلم وهذا في حسن
 الوصع وجوده الترتيب لافي الصحة ولهذا أشار المصنف حديث قال من رآه على اس الصلاح
 (واختص مسلم بجميع طرق الحديث في مكان) واحد بأسانيده المتعددة وألفاظه المتشابهة
 فسهل ما رآه خلاف البخاري فانه قطعها في الأقواب حسب أساطير الأحكام منها وأورد
 كثير منها في غير مطبعتها قال شيخ الاسلام ولهذا يرى كثرا ممن صنف في الأحكام من
 المعارف يعتقد على كتاب مسلم في سبيل المسنون دون البخاري لقطبته فيها قال وإذا أمتار
 مسلم هذا ألقاها في مقابلته من الفصل ما منه في أبوابه من التراجم التي حيرت الأفكار
 وما ذكره الامام أبو محمد بن أي حجة عن بعض السادة قال ما قرئ صحيح البخاري في شدة الا
 فربحت ولا ركب به في مركب تعرف في فوائد في الاولى قال ابن المقضي رأيت بعض المتأخرين قال
 ان الكتابين سواء فهذا قول ثالث وحكاية الطوفي في شرح الاربعين ومال اليه القرطبي الثانية
 قدم المصنف هذه المسئلة وأمر مسئلة إمكان الصحيح في هذه الاعصار عكس ما صم من
 الصلاح لماسببه حسبه وذلك انه لما كان الكلام في الصحيح ما سبب أن يترك الاصح فسأ
 بأصح الامايد ثم نقل إلى أحسن منه وهو أصح الكتب الثلاثة ذكره مسلم في مقدمة
 صحيحه أنه قسم الأحاديث ثلاثة أقسام الاول ما رواه الخطاط المقصود والثاني ما رواه
 المستورون والثالث ما رواه الاثبات والثالث ما رواه الصنفان والمراد بكون رواه اذا
 خرج من القسم الاول أسع الثاني وأما الثالث فلا يخرج عليه فاختلف العلماء في مراده بذلك
 فقال الحاكم والبيهقي ان المسئلة اخترمت مسلم فاسل اتراح القسم الثاني وانه لما ذكر القسم
 الاول قال القاصي عياض وهذا مما قبله الشيوخ والناس من الحاكم وتابعوه عليه قال
 وليس الامر كذلك لذكر حديث الطبعة الاولى وأني بأحدث الثانية على طريق المتابعة
 والاستشهاد أن حديث لم يحد في الناس من حديث الاولى شيئا وأني بأحدث طبعة ثالثة وهم

أقوام متكاملة أقوام وروايتهم مدعاة وطرح الرأفة كما قال
والحكم بأول ان مراده ان يعرف لكل طبعه كذا لو يأتي بأحد يشاخصه مفردة وليس ذلك
مراده قال وكذلك على الحديث الذي ذكر أنه يأتي بما قد وفيه من مواضع من الانوار من
احكامهم في الايام كالأرسال والاسناد والزيادة والنقص وتفاصيلها من المصنفين من ذلك ولا
يعبر عن على هذا عما فيه من مميزات صاحب العلم ان من المأثور ثلاثه كتب من المستند
أحد هاهنا الذي مرأه على الناس واثاني دخل فيه عكرمه واسحق وأمثالها ما والثالث
مدخل فيه من المصنفين وأبديت لا يظن اعرض اني أشار إليه اطالكم بما ذكره مسلم في مصدر
كأنه اهول المصنف وماده عامس طاهر هذا الرأفة قول من اصلاح قد عيب على مسلم
روايته في صححه من جامع من المصنفين والموسطين الذين ليسوا من شرط المصنف وحواليه
من وجوه أحد هاهنا ذلك من هو مصنف عديده نعمه عنه الثاني ان ذلك واقع في المساهل
واشواهد لا في اصول فقد ذكر الحديث أولا ما ساد طبعه ويحده أصلا ثم تبعه ما ساد
أو ما ساد بها من اصحابه على وجه أيا كذا والمناجاة والزيادة فيه عليه حتى فائدة بها
بذمه الثالث ان يكون مصنف اخصا في اعتقده طرا بعد أحد من باحاطة كاحد من
عبد الرحمن ان أبي عبد الله وهو باحاطة به اخص من رما بين بعد خروج مسلم من مصر
الراجح ان يكون مصنف اسناد وهو عده من روايه المصنفين ما زال يقتصر على العالي ولا
طول ما ساد النازل اليه فكيف يعرفه أهل الشافعية قدروا ما ان اثاره انكر عليه
روايته من أساطين مصر ووطن وأحمد بن عيسى المصري فقال انما أدخلت من حديثهم
ما رواه اثنان عن شيوخه لا أنهم يوافقونهم به رعاغ ويكون سدي من روايه أو ثبوت
من مروي فأقصر على ذلك ولا منه أصا على التخرج من شرطه فقال من أبي كسب الى مصنفه
حقن عن مسمومه (ولم يسموها لجمع) في كتابها (ولا القراءه) أي استنبطه فقلدت
النصارى أدخلت في كتاب الطامع الامم وركب من الخصاص محاسبه الطول دول مسلم
ليس كل شيء عدي يصح دونه هاهنا اسنادهم أحقوا عليه بربط ما وجد عنه فيها اسنادا
المصنف المجمع عليه وان لم يظهر اختلفاها في مصنفها عده مصنفين وما من الصلاح روحا
المراد ما لم تحتك القباب في سن الحديث مسارا اسناد الامم على توثيق روايتهم وروايتهم
وذلك انه مثل من حدث أي خبره وذاقوا فاحصوا هل هو صحيح فقال عدي هو صحيح فقبل
لم نفسه هاهنا حال ذلك ولزم مع هذا صدقته كانه تلي أحاديث اختلفوا فيها أو
اساد حار في ذلك هول من عدي هذا شرط أو ساد اسناد البليغي قيل أو اسلم اجماع
زعمه أحمد بن حنبل وان مصنفه فحاش أي تبعه وسيد من مصنفين والمراد اني
لمصنف في فخرج مسلم وقد أقرهما الى ارضي وبيره اسراج أحاديث على شرطها لم تعرفه
ليس يلزم لهم ما تقدم اسراجها ذلك ولذكنت ولالسيقي فذا معقاده في أحاديث من صحيفه
سعام وانهم وكل واحد منهم ما أحاديث معام ان الاسناد واحد دول المصنف لك اذا

كان الحديث الذي تركه أو أحدهما مع جمعة أساده في الظاهر أصلا في بابه ولم يجر جاله
نظير أو لا ما يقوم مقامه فالظاهر أنهما اطلعا عليه على علته ويحتمل إسماء أسياؤه أو تركه
نخشية الاطالة أو رأيا من غير بدسه (قيل) أي قال الحافظ أبو عبد الله النسخ الاخرم (ولم
يقم ما منه الا القليل وأما كره هذا) لقول الصاوي وما نقله الحارثي والاصماعيلي وما ركت من
الصحيح أكثر قال ابن الصلاح والمستدرک للحاكم كتاب كبير يشغل بمافاته ما على شيء كثير
وان يكن عليه في بعضه مقال فإنه يصفوله منه صحيح كثير قال المصنف زيادة عليه (والصواب
انه لم يفت الا اصول الحجة الا البشير أعني النجاشي وسفيان داود والترمذي والنسائي) قال
العراقي في هذا الكلام بطر لقول الحارثي أحفظ ما نه أفه حديث صحيح ومائتي ألف
حديث غير الصحيح قال ولعل الصاوي أراد بالاحاديث المكرورة الاسانيد والوقوفات ورعا
عند الحديث الواحد المروي بأسانيد حديثين راد ابن جماعة في الممثل الروي أو أراد المصلحة
في الكثرة قال والاول أقوى قبل ويؤيد أن حدا هو المراد بالاحاديث الصحيح التي بين أظهرها
سبل وصبر الصحيح لو تفتت من المسانيد والخواص والسبل والاسانيد وغيرهما لم تزلت مائة
ألف بلانكرار بل ولا تخمين ألفا بعد كل العدد أن يكون رجل واحد حفظ ما مات الامم
جميعه فانه انما حفظه من اصول مشابهة وهي موجودة وقال ابن الجوزي حصر الاحاديث
ببعضها مكناه غير ان جماعة بالعواني تسعها وحصرها قال الامام أحمد صح سبع مائة
ألف وكسر وقال جمعت من المسند أحاديث انقبها من أكثر من سبع مائة ألف وسبعين
ألفا قال شيخ الاسلام ولقد كان استيعاب الاحاديث سهلا لو أراد الله تعالى ذلك بان يجمع
الاول منهم ما وصل اليه ثم يترك من بعد ما اطلع عليه مما فاته من حديث مستقل
أو زيادة في الاحاديث التي ذكرها يكون كالدليل عليه وكذا من بعده فلا يحصى كثير من
الزمان الا وقد استوهبت وصارت كالمصنف الواحد ولعمري لقد كان هذا في غاية الحسن
قلت قد صنع المتأخرون ما يقرب من ذلك فجمع بعض المحدثين من كان في عصر شيخ الاسلام
زوائد عن ابن ماجه على الاصول الحجة وجمع الحافظ أبو الحسن التبري زوائد مسند أحمد
على الكتب الستة المذكورة في مجلدين وزوائد مسند البزار في مجلد صغير وزوائد مسند
الطبراني الكبير في ثلاثة وزوائد المسند الاوسط والصغير في مجلدين وزوائد أبي يعلى في
مجلد ثم جمع هذه الزوائد كلها في كتاب مخطوف الاسانيد وتكام على الاحاديث ويوجد فيها
صحيح كثير وجمع زوائد الحلبي لابي عيسى في مجلد صغير وزوائد قنطاري في مجلد وجمع صاحبنا
الشيخ زهير الدين قاسم الحلبي زوائد مسند الدارقطني في مجلد وجمع زوائد شعب الایمان
للبيهقي في مجلد وكتب الحديث الموجودة سواها كثيرة جدا وفيها الزوائد بكثرة فلو افهمنا العدد
السابق لا يبعد والله أعلم (في قبيحات) أحدها ذكر الحاكم في المدخل ان الصحيح عشرة

أقسام ومسا في علمها عنه ود كرمها في القسم الأول الذي هو الدرحة الأولى واحسان الشخص
ان ربه النصافي المشهور بالرواية وله روايات عن ابن عباس في آخر كلامه الآتي عنه ثم قال
والاحاديث المروية بهذه الشرطة لا يبلغ تسدسها عشرة آلاف حد ثامني وحسنه
يعرف من هذا الطواب من قول ابن الاسم فكأنه أراد لم يهتسا من أصح التصحيح الذي هو
الدرحة الأولى وهذه الشرطة الا لفصل والامر كذلك الثاني لم يدخل المصنف من
ان ما حكي في الأصول وقد اشهر في عصر المصنف وبعد جعل الأصول خمسة باده له وما ل
وأول من صحه انها ابن طاهر المذموم فبانه أفتاح الاطراف والرجال والناس وقال المزي
كل ما يعرفه عن الجسد فهو من قبول الحسي يعني من الاحاديث وبعبارة شيخ الاسلام
بانه امر واحد كبره وهي خمسة قال الأولى حله على الرجال الثالث من النصافي الذي
هو أحد الكتب المسماة بالجسد هي الصغرى دون الكبرى صرح بذلك الشيخ ابن السككي
قال وهي التي يحرر عن علمها الاطراف والرجال وان كان شعبه المزي صم المالك الكبرى وصرح
ابن المقف باها الكبرى وفيه نظر وربما يحيط الحافظ في الفصل العراقي ان النصافي لما
صنف الكبرى أهداها لأمير المؤمنين فقال به كل ما فيها صحيح فقال لا فقال مولى التصحيح من غيره
وصفه بماله الصغرى (وحله ما في) صحيح (المصاري) قال المصنف في شرحه من الاحاديث
المسند (سبعة آلاف) حدث (وما ثمان وجه وسبعون حدنا بالمكره وصادف المكرر
أربعة آلاف) قال العراقي هذا مسلم في رواه الفرري وأما رواه حماد بن شاذان في دون
رواه الفرري عما في حديث بور انه ارهم من جعل دونهما اثمانه قال شيخ الاسلام وهذا
قوله بعدد الجمهور فانه كتب المصاري عنه وعمل كل باب منه ثم جمع الحله وفلانة كل من حله
نظر الى انه راوى المكمل وله به العاصم الائمة قال لصد عدد دونهما وسدسها بالمكره
سوى المعلقات ولما كان خمسة آلاف اثمانا وسبعة وسبعون حدنا بدونه بالمكره
المن وجسماته وثلاثه عشر حدنا وفيه من العالي ألف وثلاثمائة وأحد وأربعون كبرها
مخرج في أصول ميمونه والذي لم يخرج ما مرسوب وفيه من الما باب والسنة على اختلاف
الروايات ثمانمائة وأربعة وثلاثون هكذا وقع في شرح المصاري وحل عنه ما يخالف هذا سيرا
قال وهذا خارج عن الموقوفات والمقاطيع فإذ كان في الأولى سائر المصنف هذا الكلام
مسا في رده قال شيخ الاسلام وليس ذلك من اداس الصلاح بل هو به فله في كلام ابن
الاسم أي ان المصاري قال أحفظ ما نأه ألف حدث صحيح وليس في كتابه الا هذا المقدر وهو
بالسنة الى المائة ألف سيرا التا عراف من علم المصاري على مخرج ما فيه الا ثمانمائة وعشرين
حدثا (و) حله ما في صحيح (مسلم) باسقاط المكرر نحو أربعة آلاف) هذا من جعل في الصلاح
قال العراقي وهو ردي على المصاري بالمكره لكره طرفة قال وقد رأيت في الفصل أحد
سنة اياه ثمانمائة ألف حدث وقال السامعي ثمانمائة آلاف فانه أعلم قال ابن حجر وعدي في
هذا طر (ثم ان الزيادة في التصحيح) علمها (يعرف من) كتب (السنة المعتمدة) كمن أي دارد

والترمذي والسناني وابن خزيمة والدارقطني والحاكم والبيهقي وغيرهم موصوفاً على صفته
 فيها (ولا يكتفي بوجوده فيها الا في كتاب من شرطه الاقتصار على الصحيح) كما في خزيمة وأصحاب
 المستقرجات قال العراقي وكذا الرضوي على صفته أحد منهم يرفع عنه ذلك بإسناد صحيح كإني
 في الآلات أحد بن حبيب وسؤالات ابن معين وغيرهما قال وأما أحمد بن أبي الصلاح سأل على
 اختياره أنه ليس لاحد ان يصح في هذه الاعصار فلا يكتفي بوجود التصحيح بإسناد صحيح كما لا يكتفي
 بوجود أصل الحديث بإسناد صحيح (واعني) الحافظ أبو عبد الله (الحاكم) في المستدرک (بصحة
 الرائد على ما) مما هو على شرطه ما أو شرطاً أحدهما أو صحيح وان لم يوجد شرطاً أحدهما
 معبراً عن الاول بقوله هذا حديث صحيح على شرط الشيخين أو على شرط البخاري أو مسلم
 وعن الثاني بقوله هذا حديث صحيح الاسناد وربما أورده ما لم يصح عنه معاً على ذلك (وهو
 مفاسل) في التعريف قال المصنف في شرح المذهب اتفق الحافظ على أن المسند البيهقي
 أشد تحريماً منه وقد نزل الذهب مستدرکه وقد غلب كثيراً من الصنف والسكران في جمع برأ
 فيه الاحاديث التي فيه وهي موصوفة قد كثر نحو ما تقدمت حديث وقال أبو سعيد المصالي
 طالعت المستدرک الذي صنعه الحاكم من أوله الى آخره فلم أرى فيه حديثاً على شرطه ما قال
 الذهبي وهذا امراف وعلم من المصالي والافيه جلة وافر على شرطه ما رجلة كثيرة على
 شرطاً أحدهما أصل مجموع ذلك نحو وصف الكتاب وفيه نحو الرفع مع ما صح سندوه وفيه بعض
 الشيء أوله وما نفي وهو نحو الرفع وما كبروا حيث لا يصح وفي بعض ذلك موسوعات قال شيخ
 الاسلام واعارفع للحاكم التساهل لا يمسود الكتاب بسفحه فأعلمه المصنف قال وقد وجدت
 قريب نصف الجزء الثاني من تحريفة سننه من المستدرک الى هنا انتهى املاء الحاكم قال وما
 عدل ذلك من الكتاب لا يؤخذ منه الا طريق الاجارة قال والتساهل في القدر المحلى قليل
 جدا بالنسبة الى ما بعته (فما صححه) ولم يخلجه لغيره من المتقدمين تصحيحاً ولا تضعيفاً حكماً
 بأنه حسن الا أن يظهر فيه علة توجب مسعفه) قال البدر بن جماعة والاصواب انه يتبع
 ويحكم عليه بما يدين بحاله من الحسن أو الضعف أو القوة والضعف ووافقه العراقي وقال ان حكمه
 عليه بالحسن فقط بحكم قال الا أن اس الصلاح قال ذلك ما على رأيه أنه قد انقطع التصحيح في
 هذه الاعصار فليس لاحد أن يخصصه فلهذا أطلع الطر عن الكشف عليه والجب من
 المصنف كبره ووافقه هنام مع الفقه له في المسئلة المبني عليها كما سألني وقوله فاصححه احترام
 مما نرى في الكتاب ولم يصرح بتصحيحه فلا يعمده عليه (وبقارنه) أي صحيح الحاكم (في حكمه
 صحيح أبي حاتم بن حبان) فيقول ان هذا ايضاً هم ترجيح كتاب الحاكم عليه والواقع خلاف ذلك قال
 العراقي وليس كذلك وأما المراد أنه يقارنه في التساهل فالحاكم أشد تحريماً منه قال الخازمي
 ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم قبل وما ذكر من تساهل ابن حبان ليس صحيحاً فان
 عابه أنه يسمى الحسن صحيحاً قال كانت سننه الى التساهل باعتبار وجه ان الحسن في كتابه
 فهو في مشاحه في الاصطلاح وان كانت باعتبار حقه شرطه فانه يخرج في الصحيح ما كان

راوية ثقة غير مدلس سمع من شيعة ومع منه الاخذ عنه ولا يكون هناك ارسال ولا انقطاع
 واذا لم يكن في الراوي سرح ولا تعديل وكان كل من شيعة والراوى عنه ثقة ولم يأت بحديث
 مسكر فهو وعنده ثقة وفي كتاب الثقات كثير من هذه لهولاءيل هذا وما اعترض عليهم في
 جعلهم ثقات من لم يعرفه الله ولا اعتراس عليه فانه لا مشاحة في ذلك وهذا دون شرط الحاكم
 حيث شرط ان يجوز عن رواه من ائمتهم اشجعان في الصحيح والحاصل ان ابن جبان في
 الاثرام شروطه ولم يوف الحاكم في روايته الاولى صحيح ابن جبان رقبته مخرج ليس على
 الاواس ولا على المساييد ولذا سماه التقاسيم والافواع وسببه انه كان عاديا بالكلية ولم يتر
 وانفلسه ولذا انكلم فيه وسبب الى الرتبة وكذا ويجحكون بقتله ثم نفي من مجستان الى
 مرقند والكشف في كتابه عشر حقا وقدره من المتأخرين على الابواب وعمله الحافظ
 أبو الفصلى اعراق اطرا ووجرد الحافظ أبو الحسن التميمي رواه على الصحيح في مجلد الثانية
 صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن جبان لثقة تخرجه حتى انه يتوقف في الصحيح لا في
 كلام في الاستاذ يقول ان صحيح المبر أو وان نف كذا لو عوذت ومن صف في الصحيح أيضا
 غير المستخرجان الا في ذكرها ليس الفصاح ليعبد بن السكن الثانية صرح الخليل وغيره
 بأن الموطأ مقدم على كل كتاب من الجوامع والمسايد فعلى هذا هو صحيح الحاكم وهو
 روايات كثيرة وأكبرها رواية القعبي وقال اسلاف زوري الموطأ عن ماتت جماعات كثيرة
 وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير وزيادة ونقص ومن أكبرها وأكبرها زيادة روايات
 ابن مصعب والابن حرم في موطأ ابن مصعب هذا زيادة على سائر الموطأت ثم ومائة حديث
 وأما ابن حرم فإنه قال أولى الكتب الصحاح ثم صحيح سعيد بن السكن والمستقى لابن الجارود
 والمستقى لقاسم بن أصبغ ثم بعده اسكتب كتاب أبي داود وكتاب القاسم ومصنف قاسم بن
 أصبغ ومصنف الطحاوي ومسايد أحمد والدارقطني أبي شيبة أي مكره عثمان وابن
 راهويه والطحاوي والمسن بن سفيان والمستدرک وابن خزيمة يعقوب بن شيبة وعلي بن
 المديني وابن أبي حنيفة وما جرى مجراها التي أفردت لكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صرقا ثم بعدها الكتب التي فيها كلامه وكلام غيره ثم ما كان فيه الصحيح فهو أجل مثل
 مصنف عبد الرزاق ومصنف ابن أبي شيبة ومصنف تقي بن مخلد وكتاب محمد بن نصر المروزي
 وكتاب ابن المنذر ثم مصنف حازم بن سلمة ومصنف عيسى بن منصور ومصنف وكيع ومصنف
 الزريابي وموطأ مات وموطأ ابن أبي دؤب وموطأ ابن وهب ومسايل ابن حنبل وكتبه أبي
 عبيد وكتبه أبي زورما كان من هذا الخط مشهورا بحديث شعبة وسفيان والثابت والاوزاعي
 والبيهقي وابن وهب ومسدود ومأري مجراها هذه طيبة وطا مئة بعضها أجمع للصحيح منه
 وبعضها مثله وبعضها دونه ولهذا أحصيت ما في حديث شعبة من الصحيح فوجدته ثمانمائة
 حديث وثيقات مسندة وهي سلاير مد على المائتين وأحصيت ما في موطأ مات وما في حديث
 سفيان بن عيينة فوجدت في كل واحد منها من المسند خمسمائة وثيقات مسندة أو ثلثمائة

من سلاويه اوفيه ينفوسه عن حديثه نزل مالك هذه العمل ماوردها أحاديث تبعه
 وعما جهوده والهاء ١٢١٥ ملخصا من كتابه مراتب الدنيا (الثالثة) من مسائل المصنف (الكسب
 المخرجة على الخصمين) كالمتخرج للإمام أبي علي والقرطبي ولاسيما أحد الطريبي ولاي
 عبد الله بن أبي ذهل ولاي بكر من مروي على البخاري ولاي عوانه الاسفرايني
 ولاي جعفر بن حمدان ولاي بكر محمد بن رباح البياض ولاي بكر الجوزي ولاي حامد
 الشاذلي ولاي الوليد بن الحسن بن محمد القرشي ولاي عمران موسى بن العباس الطوسي
 ولاي نصر الطوسي ولاي سعيد بن أبي عثمان الخيري على مسلم ولاي يعقوب الاصمعي ولاي
 عبد الله بن الاسرم ولاي ذوالهروي ولاي محمد الحلال ولاي علي الماسرجسي ولاي مسعود
 سليمان بن ابراهيم الاسفرايني ولاي بكر البرقي على كل منهما ولاي بكر بن عبد الله الشيرازي
 عليهما ولاي مؤلف واحد وموضوع المتخرج كما قال العراقي ان ما في المصنف الى الكسب
 يشرح أحاديثه بأسانيد حسنة من غير طريق صاحب الكسب فيجتمع معه في نسخة أو من
 طريقه قال شيخ الاسلام ونسبته ان لا يصل الى شيء أبعد مني بمقدسه بل وصل الى الاقرب
 الالعد من علوه أو زيادة مهمة قال ولدك تقول أو عوانه في مسنده على مسلم بعد ان يسوق
 طريق مسلم كلها من هذا المخرجه ثم يسوق أسانيد يجمع فيها مع مسلم في ذلك ورواها من
 هاهنا بخرجه قال ولا يظن انه يعني البخاري ومسلم في استنساخ ما تبعه في ذلك وحده إنما
 يعني مسلم وأما الفصل أحد عشر سورة فانه كان قريب مسلم وصف مثل مسلم ورواها أسانيد
 المتخرج أحاديث لم يحددها سند ابراهيم ورواها من طريق صاحب الكسب ثم ان
 المتخرج المدة كورة (لم يلقها فيها موافقهما) أي الخصمين (في الالفاظ) لاهم انما
 يروون بالالفاظ التي وقع لهم عن شيوخهم (الحاصل فيها عاوت) قبل (في اللفظ و) في
 (المعنى) أقل (وكذا ما رواه البيهقي في السنن والمعروفه وغيرهما) والنعوي في شرح السنة
 (وشمها فائين رواه البخاري أو مسلم وقع في بعضه) أيضا (ما وثق في المعنى) وفي الالفاظ
 (فراهم) يقولهم ذلك (انما اعماروا بآصله) أي أصل الحديث دون اللفظ الذي أورده
 وجبند (ولا يجوز) لأن (ان نقل منها) أي من الكسب المدة كورة من المتخرجات وما ذكر
 (حديثا ونقول) فيه (هو كذا فيهما) أي الخصمين (الا انما الله بها أو يقول المصنف
 اخرجها بلفظه بخلاف المختصرات من الخصمين فاهم بقولها في الالفاظ هاهنا من غير زيادة
 ولا تغيير فكذا ان نقل منها ونورد ذلك للخصم ولو باللفظ وكذا الجمع بين الخصمين لعدم الحق
 أما الجمع لا يحد الله الجيدى الالدي معه زيادة ألفاظ وتقتات على الخصمين لا يقيم قال
 ان الصلاح وذلك موجود فيه كثيرا فاعمال من لا يميز بعض ما يحد فيه عن الصحيح وهو
 محطى لكونه زيادة ليست فيه قال العراقي وهذا مما أنكر على الجيدى لانه جمع بين كابين
 من أبي نأى الزيادة قال واقضى كلام من الصلاح ان الزادات التي تقع في كتاب الجيدى
 لها حكم الصحيح وليس كذلك لانه ما رواها أسنده كالمتخرج ولا ذكره يرد الالفاظ واشترط

فيها الصحة حتى يقد في ذلك قلت هذا الذي قلته عن ابن الصلاح وقع له في الفائدة الرابعة
 فانه قال ويكتفي بوجوده في كتاب من اشترط بالصحيح وكذلك ما يوجد في الكتب المخرجة من تيم
 لمخدوف أو زيادة مخرج وكثير من هذا موجود في الجمع للحميدي انتهى وهذا الكلام قابل
 للتأويل فتأمل ثم رأيت عن شيخ الاسلام قال قد أشار الحميدي اجمالا وتفصيلا الى ما يطل
 ما اعترض به عليه أما اجمالا فتعلق في خطبة الجمع وروايات من تعلقان بشرح لبعض
 ألفاظ الحديث ونحو ذلك وقتت عليهم في كتب من اعتنى بالصحيح كالا معاصلي والبرقاني وأما
 تفصيلا فعلى قسمين جلي ونحى أما الجلي فيسوق الحديث ثم يقول في اثباته الى هنا انتهت
 رواية البخاري ومن هنا رواه البرقاني وأما الخفي فانه يسوق الحديث كاملا أصلا وزيادة ثم يقول
 أما من أوله الى موضع كذا فرواه فلان وما عده زاده فلان أو يقول لنقطه كذا زادها فلان
 ونحو ذلك والى هذا أشار ابن الصلاح بقوله فربما نقل من لا يميز حينئذ فزيادة حكم الصحة
 لنقله لها عن اعتنى بالصحيح (في مهمة) ما تقدم عن البيهقي ونحوه من عزو الحديث الى
 الصحيح والمراد أصلا لا الشأن الاحسن خلافه والاعتناء بالبيان حسنا من ايقاع من
 لا يعرف الاصطلاح في اللبس ولا بن رقيق العبد في ذلك تفصيل حسن وهو انك اذا كنت في
 مقام الرواية فثبت العزو ولو خاف لا يعرف ان أجل قصد المحدث السند والعزو على أصل
 الحديث دون ما اذا كنت في مقام الاحتجاج فن روى في المعاجم والمشتقات ونحوها فلا خرج
 عليه في الاطلاق بخلاف من أورده في الكتب المبسوبة لاسبان كان الصالح لترجمة قطعة
 زائدة على ما في الصحيح (والكتب المخرجة عليه ما اذا كان احداها (علو الاسناد) لان
 مصنف المخرج لو روى حديثا مثلا من طريق البخاري لوقع أنزل من الطريق الذي رواه
 المخرج مثاله ان أبانيم لو روى حديثا عن عبد الرزاق من طريق البخاري أو مسلم لم يصل
 اليه الا بأربعة واذا رواه عن الطبراني عن الثوري بقص الموحدة عنه وصل باثنين وكذا لو روى
 حديثا في مسند الطيالسي من طريق مسلم كحديثه وبينه أربعة شيخان بينه وبين مسلم
 ومسلم وشيخه واذا رواه عن ابن ذرير عن يونس بن حبيب عنه وصل باثنين (و) الاخرى
 (زيادة الصحيح) وان تلك الزيادات صحيحة لكونها باسنادها) قال شيخ الاسلام هذا مصداق
 الرجل الذي اتفق فيه اسناد المخرج واسناد مصنف الاصل وفيه يعدم ما من بين
 المخرج وبين ذلك الرجل فيحتاج الى تعدل ان المخرج لم يترجم النص في ذلك وانما يصل قصده
 العلوي وان حصل وقع على غرضه وان كان مع ذلك صحيحا أو فيه زيادة فزيادة حسن حصلت افتاء
 والا فليس ذلك شبهة قال قد وقع ابن الصلاح هنا فيما قرنته في عدم التعصم في هذا الزمان
 لانه أطلق تصحيح هذه الزيادات ثم عللها بتعليل أخص من دعواه وهو كونهما بذلك الاسناد
 وذلك انما هو من ملحق الاسناد الى منتهى (في تبيينه) لم يذكر المصنف شيئا لابن الصلاح
 للمخرج سوى هاتين الفائدةين وبقي له فوائد اخر منها انه يكثر الطرق لترجيح عند
 المعارضة ذكره ابن الصلاح في مقدمته شرح مسلم وذلك بان يضم المخرج مضما آخر فاكثر

بلغ الذي يحدث بمصنف الصحيح عنه روي على ما نقله طرقاً أخرى إلى الصحابي بعد فراغه من
 استخراجها كما يضيغ أبو عوادة ومنها أن يكون مصنف الصحيح روي عن اختلاط ولم يبين هل
 جماع ذلك الحديث في هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده فبينه المستخرج أما نصريحاً أو بأن
 يرويه عنه من طريق من لم يرد مع منه الا قبل الاختلاط ومنها أن يروي في الصحيح عن مدلس
 بالغضنة فيرويه المستخرج بالصرح بالسمع فيها مان فائدتان جليلتان وإن كانا لا يتوقفان
 في صحة ما روي في الصحيح من ذلك غير مبين ونقول لو لم يطلع مصنفه على أنه روي عنه قبل
 الاختلاط وإن المدلس مع لم يخرج به فقلنا السبيل المزمع هل وجد له بكل ما رواه بالغمضة
 طريق مخرج فيها بالتصديقه فقال كثير من ذلك لم يوجد وما بدعنا إلا التحسين الظن ومنها أن
 يروي عن ميمم بن محمد ثنا فلان أو رجل أو فلان وغيره أو غيره واحد فينبه المستخرج ومنها أن
 يروي عن ميمم بن محمد في كذا من غير ذكر ما يميزه عن غيره من المحدثين ويكون في مشايخ من رواه
 كذلك من يشاركه في الاسم فيميزه المستخرج قال شيخ الإسلام وكل علة أصلها حديث في أحد
 الصحيحين جانت رواية المستخرج سالمة منها فهي من فوائده وذلك كثير جداً وفوائده
 لا يحصى المستخرج بالصحيح فقد استخرج محمد بن عبد الملك بن أبي عيسى على سنن أبي داود وأبو
 علي الطوسي على الترمذي وأبو نعيم على التوحيد لابن خزيمة وأبلى الحفاظ أبو الفضل
 العراقي على المسند والمستخرج لم يكمل (الرابعة) من مسائل الصحيح (ما رواه) أي الشجنان
 (بالإسناد المتصل فهو من الحكوم بضمه وأصلها حذف من مسند الاسناد واحد أو أكثر) وهو
 المعلق وهو في البخاري كثير جداً كما تقدم عده وفي مسند في موضع واحد في التميم حيث قال
 وروي الليث بن سعد قد كرهت أبي الجهم بن الحارث بن الصمة أقبل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من نحو برجل الحديث وفيه أيضاً موضعان في الحدود واليوسف رواهما بالتعليق
 عن الليث بعد روايتهما بالانفصال وفيه بعد ذلك أربعة عشر موضعاً رواه متصلاً ثم عقبه
 بقوله ورواه فلان وأما كثر ما في البخاري من ذلك موصول في موضع آخر في كتابه وإنما أورده
 مدلفاً لئلا يشعروا بوجاهة التكرار الذي لم يرد في موضع آخر ما في مسندون حسناً ورواه
 شيخ الإسلام في تأليف لطيف سماء التوفيق وله في جميع التعليقات والمنابع والموقوفات كتاب
 جليل بالاسناد سماء تعليق التعليق واختمه به بلا أساس في آخر سماء التوفيق التي وصل
 المهم من التعليق (فما كان منه بصيغة الجزم كقوله في قوله وأمر وروي وذكر فلان فهو حكم
 بعينه عن المضاف إليه) لأنه لا يستقيم أن يحرم بذلك عينه إلا وقد صرح بعينه عنه لكن
 لا يحكم بعينه الحديث مطلقاً بل يتوقف على النظر في أمر من رواه وذلك أقسام أحدها
 ما يلحق بشرطه واليحيى في عدم اتصاله أما الاستثناء بغيره عنه مع إرادة الإشارة إليه وعدم
 إجماله بإرادته مطلقاً اختصاها وأما كونه لم يسمعه من شيخه أو سمعه هذا كراهة أو شذوذ في سماعه
 فإما رأى أنه بسوقه مساق الأصول ومن أمثلة ذلك قوله في الوكايل قال عثمان بن الهيثم حدثنا
 عن حدثنا محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال وكلني رسول الله صلى الله عليه وسلم بركة

رخصان الحديث وأورد في فصول العرائن ود كراميس ولم يعل في موضع مما أخذ شافعيان
 وأما ما عزم من صاعقه له قال شيخ لاسلام وقد استعمل هذه الصيغة في كتابه من
 مشاعته في عدة أماكن فورد ما هم بصيغة قال فلان ثم فورد في موضع آخر بواسطة
 منه ومنهم كقول في التاريخ قال أراهم من موسى ما أشتام من يوسف قد كرمه ما شام من
 حذوثي هذا عن أراهم ولكن ليس ذلك مطرد في كل ما أورد هذه الصيغة على أنه
 من شيوخه وهذا القول مدح أعراض العراق على أن الإصلاح في عهده هو له قال عثمان
 وول الله عني يكون ما من شيوخه وإن إلى رواه عنهم ولو بصيغة لا يصح في السماع بخوله على
 الاتصال كإسائي في فروع عصب الفصيل ثم قولنا في هذا القسم ما يقتضي شرطه ولم يعل أنه
 على شرطه لأنه وإن صح من عطاء الفصيل المستدقة به عليه من أكثر أعم الثاني ما لا
 يقتضي شرطه ولكنه صح على شرطه كقول في الفوائد والشافعية كان الذي صلى الله
 عليه وسلم قد كراهه على كل أحبابه أخرجه مسلم في صحيحه الثالث ما هو حسن صالح للفصل
 كقوله في وقال به من حكم عن أبيه عن حذو الله أحسن أن يصحى منه وهو حديث حسن
 مسطور أخرجه أصحاب السنن الرابع ما هو صحيح لا من جهة قدح في رواه بل من جهة
 انقطاع سري في استناده قال الأسماعيلي ودفع العار في ذلك ما لا يهتبه من ذلك الشيخ
 بواسطة من شيوخه وهو معروف مشهور عن ذلك الشيخ أو لأنه منه من ليس من شرط
 الكتاب منه على ذلك الحديث منه من حديثه لا على الحديث به عنه كقول في الزكاة
 وقال طائوس قال معاذ بن جبل لا دخل الأمر اثنتي عشرة من ثبات الحديث واستناده إلى طائوس
 صحيح إلا أن طائوس لم يسمع من معاذ وأما ما عزم من بعض المناحي من بعض هذا الحكم
 بكونه حرم في معلق وليس صحيح وذلك قوله في لوحيد وقال الماشقون عن عبد الله بن
 الفصيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يعاصوا من الأئمة
 الحديث وإن أبا مسعود بنده شق حرم ما بن حذو الله صحيح لأن عبد الله بن الفصيل اعاروا عن
 الأعراس عن أبي هريرة لا من أبي سلمة وفرد ذلك ما أخرجه في موضع آخر كحديث
 اعراض من روى ولا من بعض القاعده ولا مانع من أن يكون لعبد الله بن الفصيل فيه شتان
 وكذلك أورد عن أبي سلمة الطائوسي في سنده فطل ما ناه (وماليس فيه حرم كروى وقد كرم
 ويحكى ومال وروى رد كروى عن فلان كذا) قال ابن الصلاح أقرى الناس عن النبي صلى
 الله عليه وسلم (فليس فيه حكم صحيح عن المصنف إليه) قال ابن الصلاح لأن مثل هذه
 العاراض لا يعمل في الحديث الصعاب أيضا فأشار بقوله أنه إلى أنه روى في جواهر
 صحيح أما كونه رواه بالمعنى كقول في الطب وقد كرم ابن عباس عن النبي صلى الله عليه
 وسلم في الرق ما عزم الكتاب أنه أسنده في موضع آخر لم يعل أن مرامن الصحابة من روى عنه
 لم يعل أنه كرم الحديث في روى في الرجل ما عزم الكتاب وفيه أن أحسن ما أحسن عليه أسرا
 كان الله وأليس على شرطه كقول في الصلاة وقد كرم عبد الله بن السائب قال مرأ التي

صلى الله عليه وسلم المؤمنون في صلاة الصبح حتى اذا جاء ذكره وصي وهو من أخذته سعة
 فركم وهو صحيح أخرجه مسلم الا ان البخاري لم يخرج بعض رواته او لكونه ضم اليه ما لم يصح
 فاني بصيغته تستعمل فيهما كقوله في الطلاق وبذكره عن علي بن أبي طالب وابن المسيب
 وذكره ما من ثلثه وعشرين تابعا وقيل يورده ايضا في الحسن كقوله في البيوع وبذكره
 عن عثمان بن عفان ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له اذا بعث فكل واذا ابتعت فاكتل
 هذا الحديث ورواه الدارقطني من طريق عبيد الله بن المغيرة وهو صدوق عن نفع مولى
 عثمان وقد وثق عن عثمان وتابعه سعيد بن المسيب ومن طريقه أخرجه أحمد في المسند
 الا ان في اسناده ابن لهيعة ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه من حديث عطاء عن عثمان وفيه
 انقطاع والحديث حسن لما مضى من ذلك ومن أمثلة ما أورده من ذلك وهو ضعيف
 قوله في الوصايا يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قضى بالدين قبل الوصية وقد رواه
 الترمذي وموسى بن طريق الجرح عن علي والحديث ضعيف وقوله في الصلاة وبذكره عن
 أبي هريرة رفعه لا يتلوخ الا امام في مكانه وقال عقبه ولم يصح وهذه عادته في ضعيف لا يفسد
 له من موافقه اجاع أو نحوه على انه فيه قاييل جدا والحديث أخرجه أبو داود من طريق
 ليث بن أبي سليم عن اطالاج بن عبيد عن ابراهيم بن اسديعيل عن أبي هريرة وليث ضعيف
 وابراهيم لا يورف وقد اختلف عليه فيه (د) ما أورده البخاري في الصحيح مما عبر عنه بصيغة
 التقرير وقلنا لا يحكم بضعته (ليس بواه) أي ساقط جدا (لادخله) اباه (في الكتاب الموسوم
 بالصحيح) وصار ابن الصلاح ومع ذلك فايراده في أثناء الصحيح مشعر بجهه أسسه اشعارا
 بؤنس به ويرككن اليه قلت ولهذا اردت على ابن الجوزي حيث أورد في الموضوعات
 حديث ابن عباس مر فواء اثنى أسدكم به دية جلاؤه ثم كاره فيها فانه أورد من طريقين
 عنه ومن طريق عن عائشة ولم يصب فان البخاري أورد في الصحيح فقال وبذكره عن ابن عباس
 وله شاهد آخر من حديث الحسن بن علي بن فضال في فوائد أبي بكر الشافعي وقد بينت ذلك في
 مختصر الموضوعات ثم في كتابي القول الحسن في الغيب عن السنن (في فائدة) قال ابن الصلاح
 اذا تقررت حكم التعاليق المذكورة فقول البخاري ما أوردت في كتابي الامامع وقول المطاوعة ابن
 نصر السجزي أجمع الفقهاء وغيرهم ان رجلا لو حلف بالطلاق ان جميع ما في البخاري صحيح
 قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم لا شئ فيه لم يحنث بحول على مفاصد الكتاب وموضوعه
 ومبتون الابواب المسندة دون التراجم ونحوها اه وسيأتي في هذه المسئلة مزيد كلام قريباً
 وبأني تحرير الكلام في حقيقة التعليق حيث ذكره المصنف عقب المعضل ان شاء الله تعالى
 (الخامسة الصحيح أقسام) متفاوتة فيجب تمكنه من شروط الصحة وعدمه (اعلاما ما اتفق
 عليه البخاري بمسلم ثم ما اقرده البخاري) ووجه تأخره عما اتفقا عليه اختلاف العلماء
 أم ما أخرج (ثم) ما اقرده (مسلم ثم) صحيح (على شرطهما) ولم يخرج واحد منهما ووجه
 تأخره عما أخرجه أحدهما بل في العلم بالقبول له (ثم) صحيح (على شرط البخاري ثم) صحيح

على شرط (مسلم ثم صحيح عند غيرهما) مستوفى فيه الشروط السابقة في حديثه
 الاول أو رد على هذا أقسام أحدها المتوارر وأجيب بأنه لا يعتريه عد التوال كلام في الصحيح
 بالعريف السابق الثاني المشهور قال شيخ الاسلام وهو وارد قطعاً قال وأما متوقف في رتبته
 هل هي قبل المفق عليه أو بعده الثالث ما أخرجه السنة وأجيب بأن من لم يشرط الصحيح
 في كتابه لا يريد تحريم الحديث قوة قال الركني وبيع من الفقهاء قد برحوا بما لا مدخل
 له في ذلك الشيء كتقديم ابن القيم الشافعي على ابن القيم للاب وان كان ابن القيم للام لا يثبت قال
 العراقي نعم ما عني السنة على قوة روايته أولى بالصحة مما احتلها فيه وان احتج عليه
 الشهاب الرابع ما فقد شرطاً كالانصال عدم من بعده صحيحاً الخامس ما فقد في علم الوسط
 وهو مما يورث إلى رتبة الحسن عدم من بعده صحيحاً قال شيخ الاسلام وهو في ذلك يقول
 ما أخرجه السنة الا واحد منهم وكذا ما أخرجه الاثنان الذين الرمن الصحة وهو هذا إلى أن
 نشر الاسام فيكون حتى هو حصرها في (الصفة الثاني) قد علم مما تقدم وان أصبح مصنف
 الصحيح ابن جرير عن ابن حبان ثم الحاكم فينبغي ان يقال أحدها بعد مسلم ما عني عليه
 الثلاثة ثم ابن جرير وابن حبان أو الحاكم ثم ابن حبان والحاكم ثم ابن حبان فقط ثم الحاكم
 فقط ان لم يكن الحديث على شرط أحد الشيخين ولم أرمس بعرض لذلك فليتم في الثالث
 قد بعرض للسموع ما يتبعه فاقفاً كان يفتق على اسراج حديث عريب ويخرج مسلم
 أو غيره حديثاً مشهوراً أو مما وصف ترجمته بكونها أصح الأسانيد ولا يقدح ذلك فيما تقدم
 لأن ذلك باعتبار الاحمال قال الركني ومن هذا علم ان ترجيح كتاب البخاري على مسلم إنما
 المراد به ترجيح الخلة على الجملة لا على كل فرد من أحاديثه على كل فرد من أحاديث الآخر
 في الرابع فائدة التقييم المذكور تظهر من هذا العارض والترجيح في النظامين في تحقيق شرط
 البخاري ومسلم قال ابن طاهر شرط البخاري ومسلم ان يخرجا الحديث الجميع على ثمة رجاله إلى
 البخاري المشهور وقال العراقي وليس ما قاله محمد لان السابق مصنف جماعة أخرجه لهم الشهاب
 أو أحدهما وأحب ما هما أخرجا من أحجج على نفسه إلى حديث نصيبه مما لا يقدح في ذلك
 نصيب السابق بعد وجود السكاين وقال شيخ الاسلام نصيب السابق ان كان باحثاً به أو
 فقه عن معاصر الخواص فذاً وان شغل عن متقدم فلا وال ويمكن ان يحل بان ما قاله ابن طاهر
 هو الأصل الذي يبا عليه أمرهما وقد يخرجان عنه لم يخرج يقوم مقامه وقال الحاكم في علم
 الحديث وصف الحديث الصحيح ان يرويه البخاري المشهور بالرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ومسلم وله راويان ثقتان ثم يرويه من اتبع التابعين الحافظ المتقن المشهور بالرواية وله رواة
 ثقات وقال في المندل الدرجة الاولى من الصحيح اختيار البخاري ومسلم وهو ان يروي
 عن النبي صلى الله عليه وسلم بما في رائل عنه اسم الخلفاء الثمانية يروي عنه تابعيان لا
 ثم يروي عنه التام المشهور بالرواية عن النخابة وله روايان ثقتان ثم يرويه عنه من ابا
 التابعين حافظ متقن وله رواه من الطائفة الرابعة ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظاً

بالعدالة في روايته ثم تدار له أهل الحديث ماله ول إلى وفاء كالتشهادة على الشهادة فعم
 في علوم الحديث شرط الصحيح من حيث هو وخصص ذلك في المدخل بشرط الشخص وقد
 نقص عليه البخاري ما ادعى أنه شرط الشخص على الصحيح من العرائس التي تعرضها بعض
 الرواة وأجيب بأنه إنما أراد أن كل راوي الكافي بشرط أن يكون له رواية لا أنه بشرط أن
 يتفق في رواية ذلك الحديث عنه قال أبو علي العسائي وهو عياض عنه ليس المراد أن يكون
 كل حديث رواه يتحقق به رواية عن غيره من ما يسميه من بعده وإن ذلك يعرف بوجوده وإنما
 المراد أن هذا الصحيح هو الذي لا يفتقر إلى غيره من ما يسميه من بعده وإنما يعرف بوجوده وإنما
 الإسلام وكان البخاري في ذلك من قول الحاكم كالتشهادة على الشهادة لأن الشهادة بشرط
 فيه العدد وأجيب بما احتج به من أن يكون في نفسه بعض الوجوه لا كلها كالاتصال والتقاء
 وغيرهما وقال أبو عبد الله من الموان ما جعل العسائي عليه كلام الحاكم ومعه عليه عياض
 وغيره ليس باليسر ولا أعلم أحد روى عنه ما لم يصرح بذلك ولا وجوده في كتاب ما ولا
 خارج عنه ما وإن كان فائق ذلك عرفه من مذهبه ما لا تصح تصرفه ما في كتابيهما ولم يصب
 لأن الأمرين معاني كتابيهما وإن كان أحده من كون ذلك أكثر ياتي كتاب ما فلا دليل
 فيه على كرم ما اشترطاه ولعل وجود ذلك أكثر ما عايناه من روى عنه أكثر من
 واحد أكثر من لم يرو عنه الواحد في الرواة مطلقا لا بالنسبة إلى من شرح له منهم في التصحيح
 وليس من الاتصال الترام ما هذا الشرط من غير أن يثبت عنه ما ذلك مع وجود اتصالهما
 به لهما إذا صرح بهما اشتراط ذلك كان في اتصالهما مدونة عليهما قال شيخ الإسلام وهذا
 كلام مقبول ومث حوى وقال في مقدمة شرح البخاري ما ذكره الحاكم وإن كان مقتضا
 في حق بعض الصحابة الذين أخرج لهم إلا أنه معص في حق من بعدهم فليس في الكل حديث
 أصل من رواية من ليس له إلا رواه واحد فقط وقال البخاري ما حاصله شرط البخاري أن يخرج
 ما اتصل أسامه بالثقاة المتفقين الملامين لمن أحد وعاءه ملازمه طويلة رواه قد يخرج
 أحيانا عن أعيان أطلقه التي على هذه في الأختان والملازم من روى عنه فلم يلموه إلا
 ملازمة يسيرة وشرط مسلم أن يخرج حديث هذه الطائفة الثانية وقد يخرج حديث من لم
 يسم من عرائل الجرح إذا كان طريق الملازمة من أحد عنه كمدارس سلمه في ناس الناس
 وأيوب بن خالد المصنفان المراد بقولهم على شرطه ما أن يكون رجال أسامة في كتاب ما لا
 ليس لهما شرط في كتاب ما ولا في غيره ما قال العراقي وهذا الكلام قد أحده من ابن الصلاح
 حيث قال في المستدرک أودعه ما رآه على شرط الشيخين قد أخرج في روايته في كتاب ما قال
 وعلى هذا عمل ابن دقيق العيدونه بقل من الحاكم فتحقيق حديث على شرط البخاري مستلزم
 بعرض عليه ما فيه فلا ما ولم يخرج له البخاري وكذا فعل الذهبي في مختصر المستدرک قال
 وليس ذلك منهم بخلاف ما أخرج في حقه المستدرک بخلاف ما روى عنه فقال وأما
 استعين الله تعالى على إخراج أحاديث رواها ثقات قد استخرج عنها الشبان أو أحدهما وقوله

عليها أي غلرواها لا أنهم أنفسهم ويحتمل أن يراد به كل الأحاديث وانما يكون مثلها إذا
 كانت مفسرة ورواها وبقية طرق ذلك وتحقيق الملية أن يكون نص من لم يخرج عنه في الصحيح
 مثل من خرج عنه أو أعلى منه عند الشيعة وتعرف الملية عندهما ما بينهما على أن
 فلا يمتثل ذلك أو أرفع منه أو يقل ما وجدته وأما بالانطافاة على مراتب التعديل كان
 يقول في بعض من احتجوا به أنه أثبت أو صدق أو لا بأس به أو غير ذلك من أنطافاة التعديل ثم
 يوجد عندهما إلهام أو أدلة أو أعلى منه في بعض من لا يتحقق به في كتابه ما يستدل به على
 أنه عندهما في رتبة من احتجوا به لأن مراتب الروايع معارفها أنطافاة الخبر والتعديل على
 ولكن هذا أمر به عموماً لا بد من الإشارة إليه وذلك أنهم لا يكتفون في التصحيح بمجرد حال
 الراوي والله دونه والاتصال من غير طريقه بل يسلطون في حاشيته من روى عنه في كثرة
 ملازمته له أو قلها أو كونه من طلبة مما راجع له أو غير ما من ملازم أخذ عنه وهذه
 أمور تظهر تصحيح كلامهم وعملهم في ذلك أو كلامه وذلك شيخ الإسلام ما عترض به أيضاً
 على أحد من أئمة أهل البيت ليس بجيد لأن الحاكم استعمال لفظة مثل في أعم من الحقيقة
 والمجاز إلا ما سئلوا عن ذلك على ذلك مسعاً وأنه نارة يقول على شرطها ما نارة على شرط
 البخاري ورواه على شرطه ما رواه صحيح لا سئلوا به ورواه أحدهما وأيضاً لا تعد كتابة
 مثل معناه الخلق في حد يكون إيراد واحد به هاهنا من أحسن ما مثل في الروايع
 الغير مرصعة لم يقل قط على شرط البخاري وأن شرط مسلم دونهما كان على شرطه فهو
 على شرطهما لا بد من شرط مسلم لإيراد ذلك ورواه ذلك كله أن يروي أسناد ملحق من
 رواه ما كسب من غير شرطه عن من عارضه على شرط مسلم قط وعكرمة أخرجه
 البخاري وألحق به هذا ليس على شرط واحد منهما وأيضاً من هذا أن يروى عن أبيه ثقات
 معصون أو أمم مخصوصين من غير حديث من معصومين فيمن عنهم حديث من طريق
 من ضعفوا به ردت كلهم في الكتاب أو أحدهم فإنه أنه على شرط من خرج عنه غلط كان
 يقال في حديث عن الزهري كل من حمله الزهري أخرجه فهو على شرطه ما قيل بل ليس
 على شرط واحد منهما لأنهما إنما أخرجا عن حديث الزهري فإنه ضعف به أنه
 كان دخل إليه فأخذ عنه عن من حدثه فلقبه صاحب كذا وهو راجع نسائه ورواه وكان يروي
 شلده فلهذا لا يوافق من يدرى الرجل فصار حديثه شالطاً فيها بذهبه وليكن آخر
 شرطه أو من أنبأهم ما عفى الزهري عنها وكذا إمام ضعيف في ابن جريج مع أن يكون
 مهتماً آخره لكن لا يعرفه من أن خرج شيئاً فعمل من يعرفه أو شرطهما أو شرط واحد
 مهتماً أن يسرف في ذلك السد مسوقاً من صدق شرطه ولو في موضع من كتابه كذا
 إن الله لا يرحم من سلك لنفسه عموداً راية مسلم عنه في صحيحه بأه من
 الصحيح فعد غلروا وأما بل ذلك معروف على الطريق كيفية رواية مسلم عنه وعلى
 وجهه أعند عليه (نقطة) ألف البخاري كذا في شروط الأئمة في كونه شرط الشيخين

فقال مذهب من يخرج الصحيح ان يقتصر حال الراوي العدل في مشابهة وفي رواية عنهم
وهم ثقات أبصار حديثه عن معصوم صحيح ثابت يلزمه إراحته وعن بعضهم مدحول لا يصح
إخراجه إلا في الشواهد والمتابعات وهذا باب فيه عموم وطلبه معرفة طيفات الرواة
عن راوي الأصل ومراعاة مداركهم ولصحة ذلك مثال وهو ان تعلم ان أصحاب الزهري مثلا
على خمس طبقات ولكل طبقة منهم رواية على التي يليها وتفاوت من كان في الطبقة الأولى
فهو العايد في العصة وهو غاية قصد الصاري كمالك واسماعيل بن عيسى بن عوف بن عوف بن
وجاعة والثانية شاوكة الأولى في العدالة غير ان الأولى جمع بين الخطأ واليقين وبين
طول الملامة للزهري حتى كان مهتم من يلزمه في السمر والبلازمة في المصرك كالإيث من
سعدو الأوراع والعماد بن راشد والثانية لم تلام الزهري إلا مدة سيرة فلم تمارس حديثه
وكانوا في الأقباط دون الطبقة الأولى كعمرو بن قيس وسفيان بن حسن السلمي ورمعة
ابن صالح المكي وهم شرط مسلم والثالثة جماعة لم يروا للزهري مثل أهل الطبقة الأولى غير انهم
لم يسلوا من عوائل الجرح وهم بين الرذائل والقبول كعماد بن يحيى الصدفي واصل بن يحيى
الكلبي والمثنى بن الصباح وهم شرط أبي داود والسائي والرابعة قوم شاركوا الثالثة في
الجرح والتعديل وتعدوا بقلة مزارعهم لحديث الزهري لا هم لم يلاموه كثير وهم شرط
الترمذي والخامسة نفر من الصغار والمجهولين لا يجوز لهم يخرج الحديث على الأقواب أن
يخرج حديثهم الأعلى سبيل الاعتناء والاستهاد عد أن داود بن دونه فأمعده الشيخين
فلا (راد) الواضح متفق عليه أو على محتمه مرادهم اتفاق الشيخين) لا اتفاق الأئمة قال ابن
الصلاح لكن يلزم من اتفاقهما اتفاق الأئمة عليه لتقييمه بالقبول (ودكر الشيخ) يعني
ابن الصلاح (أن ما روي به أو أحدهما أو مقطوع حصته والعلم القطعي حاصل فيه) قال حلافا
ان في ذلك محجبا بأنه لا يفيد الاطلاق وانما تنقذه الأئمة بالقول لا به بحسب عليهم العمل بالباطل
والنقل قد يخطئ قال وقد كتب أميل إلى هذا وأحسسه فوجدنا ان ابن الذي اختارناه أولا
هو الصحيح لان طين من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ والأئمة في إجماعها معصومة من الخطأ
ولهذا كان الإجماع المبني على الاجتهاد جهة مقطوعا بها وقد قال امام الحرمين لو خلفت ائمة
بطلاق امر أنه أسما في العيصين مما حكمنا به من قول النبي صلى الله عليه وسلم لما أُرْمِيَ
الطلاق لأجاء علماء المسلمين على محتمه قال وقال قائل انه لا يثبت ولو لم تجمع المساوون
على محتمه ما لا يثبت في الحديث وأنه لو خلفت بذلك في حديث ليس هذه منتمه لم يثبت وان كان
رواه واقفا والجواب ان المصنف الى الإجماع هو القطع بعدم الحديث ظاهر لو باطلا وأما عدم
الاشد وعدم الحديث محكوم به ظاهر اجماع احق بالوجود باطلا حتى يستحب الرجوع قال المصنف
او خالفه المحققون والاكثر من فقالوا يفيد الظن ما لم يتواتر (قال في شرح مسلم لان ذلك شأن
لا حد ولا فرق في ذلك بين الشيخين وغيرهما واتفق الأئمة بالقول انما أراد وجوب العمل
بأبهم ما من غير توقف على الطريقة بخلاف غيرهما فلا يعمل به حتى يطرأ به ويوجد فيه

شروطه النصع ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما أحياهم على انقطع بأنه كلام
الشيء صلى الله عليه وسلم ولقد أشد انكاراً من ركان على من قال بما فيه الشيعه وبالبحر
بعلطه اذ وكذا عمل من عند السلام على ان الصلاح حد القول والى ان بعض المعتره رن
ان الامه اذا عملت محدث اقصى ذلك انقطع حكمه وال وهو مذهب ردى وقال المنفى
ما وه التوروى وان عند السلام ومن بعدهما وع قد فعل بعض الحفاط المناحر من مثل
قول ان الصلاح عن جماعة من الشافعه كلنى اقصى وأنى حاشد الاسراعين والقاضى أنى
اطب والشع أنى اقصى الشرارى وعن السرحسى من الحفصه والقاضى عند الوهاب من
المالكه رأى أنى والى وأنى الخطاب ان الزاعوى من الحفطه وان قولوا أكثر اهل الكلام
من الاسعريه وأهل الحديث وأطبه ومذهب السلف عامه بل بالغ ان طاهر المقدمى
صحه النصوى والحق بما كان على شرطهما وان لم يحرمه وقال شيع الاسلام ما ذكره
النورى مسلم من جهة الاكثرى اما المحققون فلا يحدوا من ان الصلاح أصاب محققين وقال
شرح الله الخرافه النيران عند العلم حلال والى أنى ذلك وال وهو أنواع منها ما أخرج
الشعاعى في حكمه ما علمه سلخ التوارى به احصيه فرائى منها حلالها فى هذا الشأن وهذا
فى غير النصح على غيرهما وبلى العلماء الحكام ما بالقول وهذا التلى وحده أقوى من اوله
العلم من مجرد ذكره الطرق العاصره من التوارى الا ان هذا يخص علم يتعدى أحد من الحفط
وعلم يقع التعادى من لدوله حيث لا يرجح لاسيما ان عند المسافصان العلم بصدقه
من غير رجح لا حدهما على الآخر وما عند ذلك فالإجماع حاصل على تسليم حكمه
وما قبل من اهم انما هو على وجوب العمل به لا على حكمه مجموع لاهم انصفا على
وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يحرمه من الشخص فى هذا امره والاجماع حاصل على
ان لهما امر به فصار حرج الى من احبه قال يحتل ان حال المره المذكوره كون
أحد منهما أصح النصح فامرهما المشهور اذا كانت طريق مساسه ماله من صعب الروا
والامثال ومن صرح بأذنيه العلم الاساد أو مصور العدادى قال وهو المسلسل بالاع
الحفط حيث لا يكون عرسا كحدث رونه أحمد متلا وشاركه فى غيره عن الشافعى
وشاركه فى غيره عن مالك واه بعد العلم عند مناعه بالاسدلال من جهة خلافه رواه ذلك
وهذه لانواع الذى ذكرناها لا يحصل العلم بها الا لعالم المتبحر فى الحديث العارف بأحوال
الروا والعلل وكون غيره لا يحصل له العلم بعصوه عن الاوصاف المذكوره لاسى حصول
العلم للمصنف المذكوراه وقال من كثروا ما مع ان الصلاح فيما عول عليه وأرشد الله ولسوفهم
الذى أحساره ولا أعفد سواه هم من الكلام فى التوروى منه ويعرمة كره أولام أن المرأ
يقولهم هذا أحد - صحيح انه وحده شرط الصحة لانه مقطوع به فى هس الامر انه شاع
لما فى السطر فى الجمع بينهما وانه عسر ولم أر من منه له - استثنى ان الصلاح
المقطوع حكمه فمما ماتكم فيه من أحادىثهما فقال - سوى أخرى سيرة تكلم عليها

أهل التقدم الحقاظ كالدارقطني وغيره قال شيخ الاسلام وعدة ذلك ما تان وعشرون
حديثا اشتركا في اثنين وثلاثين واحسن البخاري في ثمانين الا ان ابن مسلم عانته قال المصنف
في شرح البخاري ما ضعف من احاديثهما مبني على علل ليست بقادحة وقال شيخ الاسلام
فكانت حاله ما لم يذ الى انه ليس فيها ضعيف وكلامه في شرح مسلم يقتضي تقرير قول من ضعف
فكان هذا بالنسبة الى مقامهما وما يدفع عن البخاري ويقرر على مسلم قال العراقي وقد
أوردت كتابا المتكلم فيه في الصحيحين أو أحدهما مع الجواب عنه قال شيخ الاسلام ولم يصب
هذا الكتاب وعدمت مسودته وقد مر شيخ الاسلام ما في البخاري من الاحاديث المتكلم
فيها في مقدمة ترجمه وأجاب عما أحدينا حديثا وروايت فيما يتعلق بمسلم تأليفا محصيا وصالحا
ضعف من احاديثه بسبب ضعف روايته وقد ألف الشيخ ولي الدين العراقي كتابا في الرد عليه
وذكر بعض الحقاظ في كتاب مسلم احاديث مخالفة لشرط الصحيح بعضها أهم روايه بعضهم
فيه ارسال وانقطاع وبعضها فيه وجادة وهي في حكم الانقطاع وبعضها بالمكاتب وقد ألف
الرشيد الطار كتابا في الرد عليه والجواب عما أحدينا حديثا وقد وفقت عليه ريبا في نقل
ما فيه لمخصاصة وفي المواضع الثلاثة ان شاء الله تعالى وبه حصل هياجواب شامل لا يختص
بحديث دون حديث قال شيخ الاسلام في مقدمة شرح البخاري الجواب من حيث الاجال
عما انتقد عليهم ما انه لا ريب في تقدم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة
هذا الفن في معرفة الصحيح والعلل فانهم لا يختلفون ان ابن المديني كان أعلم أقرانه بعلل
الحدِيث ومنه أخذ البخاري ذلك ومع ذلك فكان ابن المديني اذا طبعه عن البخاري شيء يقول
ما رأيت مثل نفسه وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري وقد
استفاد ذلك منه الشيخان جميعا وقال مسلم عرضت كتابي على أبي زرعة الرازي فما أشار ان
له علة تركته فاذا عرف ذلك ونفروا منها لا يخرجوا من الحديث الا ما لا علة له وله علة غير
مؤثرة عندنا فنقد في ترجمة كلام من انتقد عليهم ما يكون قوله معارضا له صحيحا وما لا
ريب في نقدهما في ذلك على غيرهما فيسدد مع الاعراض من حيث الجملة وأما من حيث
التفصيل فالاحاديث التي استقدت عليها سنة أقسام الاول ما يختلف الرواة فيه بالزيادة
والنقص من رجال الاسناد فان أخرج صاحب الصحيح الطريق المريدة وعلله الناقد بالطريق
التناقصة فهو قليل مردود لان الراوي ان كان معه قال زيادة لا قصر لا فديكون مع
بواسطة عن غيره ثم لقيه فسمع منه وان كان لم يسمعه في الطريق التناقصة فهو منقطع
والمنقطع ضعيف والضعيف لا يعلل الصحيح ومن أمثلة ذلك ما أخرج من طريق الاعمش عن
بجاجة عن طاوس عن ابن عباس في قصة القبرين قال الدارقطني في انتقاده قد خاف
منصور فقال عن بجاجة عن ابن عباس وأخرج البخاري حديث منصور على اسقاط طاوس
قال وحديث الاعمش أصح قال شيخ الاسلام وهذا في التحقيق ليس بعلة فان بجاجة لم يوصف
بالدليس وقد صححه معاه من ابن عباس ومنصور وعندهم أئمة من الاعمش والاعمش أيضا

من المسامحة والحديث كيف لا دار على ثقة والاحسان كيف لا دار كان متصلا وقد أكثر
الشجاعة من تخرج مثل هذا وان أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة وعلته التماس
المرادة فمن اعتراه صدقوى انقطاع فيما صححه المصنف فخطران كان الزاوي يحتمل
أو ثقة غير مدلس قد أدرك من روى عنه أدركا كذا أو صرح بالمع ان كان مدلسا من
طريق آخرى ومن وسئل ذلك اتبع الاعتراض بذلك وان لم يوجد وكما لا يتطاع ظاهرا
فحصل الحواشي اما أخرج مثل ذلك حيث لم يسمع وعاصم وحقة قرنته في الجملة فثبوته
و يكون الصحيح وقع من حيث المجموع مثله لرواه البخاري من حديث أبي مروان عن هشام
ابن عروة عن أبيه عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها اني اوصيتك بالصبر فطوى
على بصرها واتقاس صلوات الحديث وقال المذركشي هذا منقطع وقد وصله حفص بن غياث
عن هشام عن أبيه عن ربه عن أم سلمة ووصله مات في الموطن أي الاسود عن عروة
كذلك قال شيخ الاسلام حديث روت عبد البخاري مقرون بحديث أبي مروان وقد وقع في
روايه الاصيل عن هشام عن أبيه عن ربه عن أم سلمة موصولا وعليها عقول المروفي
الاطراف ولكن معظم الروايات على استقامت ربه وقال أبو علي ليثاني وهو الصحيح وكذا
أخرجه الامام علي باسقاطها من حديث عدة من سليمان وعاصم وحسان بن ابراهيم كلهم
عن هشام وهو المحفوظ من حديثه واما اعتد البخاري به رواية فانت التي أثبت فيها ذكر
ربه ثم ساق معها رواية هشام اني استقطبها ما يكسب لافي فيه على عروة كعادته من
ان يسمع عروة من أم سلمة ليس بالمتعدد قال دور عاقل بعض القاد أحاديث ادعى بها
الانقطاع لكونها من رواية بالمكانة والاجارة وهذا لا يلزم منه الانقطاع عند من يسمع
ذلك بل في تخرج صاحب الصحيح مثل ذلك بل على محتمل عنده القسم الثاني ما يختلف
الرواية فيه ليعبر رجال بعض الاسناد والحواشي عنه انه ان أمكن الجمع بان يكون الحديث
عند ذلك الزاوي على الوجهين جميعا فخرجهما المصنف ولم يقتصر على أحدهما حيث
يكون المختصون في ذلك متعاضدين في المعط والمعد أو متعاونين فيضرح الطريق بقية الزاوية
و مرض عن المرجوحة أو بشير اليها وتعليل جميع ذلك لعدم الاختلاف غير واضح فلا
يلزم من مجرد الاختلاف استطراب بوجه المصنف انما لم ينفرد بعض الرواة بزيادة
يدكرها أكثر منه أو أوسط وهذا لا يؤثر في اعتبار الا ان كان كاستان زيادة متباينة بحيث ينفرد
الجمع والا فوي كالحديث المستقل الا ان وضع بالدليل القوي انها من درجة من كلام غيره
رواه فهو مؤثر وسباني مثاله في المذركشي الرابع ما ترويه بعض الرواة من تسعونين
الصحيح من هذا القليل غير محدثين مع ان كلامها قد تفرع أحدهما حديث امية
أي أريس عن بنت عن ريدس أسلم عن أبيه ان عمر استعمل مولى له يدعى
ملوله قال المذركشي ام جعل ضعيف في شيخ الاسلام ولم ينفرد به بل تابعه من عيسى
مات ثم ان ام جعل ضعفه اساقى وصيره وقال أحمد واس معين في رواية لا بأس به ورواه

حام محله الصدق وان كان معطلا وقد صرح به أن شرح للصارى أصوله وأذن له أن يبدى بها
 وهو مشعر بأن ما أخرج به الصارى عنه من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله وأخرج له مسلم
 أول مما أخرج له الصارى ثانيا ما حدث أنى بن عباس بن رسول بن سعد عن أبيه عن حذو
 قال كان لابي سبلى الله عليه وسلم فرس قال له الخبيث قال الذاروطى أنى سعد وقال شيخ
 الاسلام تافعه عليه أحوه عند المهيم القسم الخامس ما حكم فيه على بعض الروايات بالوهم
 فيه ما لا يؤثر ولا حارمه ما يؤثر السادس ما اختلف فيه مع غير بعض الحفاظ وهذا أكثره
 لا يبرم عليه قدح لا مكان الجمع أو الترجيح انتهى (وأما هذه) فتعلق بالمسوق عليه والحاكم
 الحديث الصحيح ينقسم عشرة أقسام حسب مقتضى علمها وجه مختلف الأول من المسوق
 عايم اختيار الصارى ومسلم وهو الدرجة الأولى من الصحيح وهو الحديث الذى يرويه الصارى
 المنهور إلى آخر كلامه السابق وقد تقدم ما فيه الثانى مثل الأول إذا لم يرويه الصارى
 إلا رواة واحد مثله حدث عروه من مصر من لا روى له غير النجاشى وذكر أمثلة أخرى ولم يحرجها
 هذا النوع من الصحيح قال شيخ الاسلام على ما حمله من الأحاديث عن جماعة من الصحابة
 ليس لهم إلا رواة واحد وقد تعرض المصنف لذلك فى نوع الوجدان وسبب أنى فيه من ذلك
 الثالث مثل الأول إلا أن رواه من التابعين ليس له إلا رواة واحد مثل محمد بن حمر وعبد الرحمن
 بن قيس ونسبى الصحيح من هذه الروايات شئ وكلها صحيحة قال شيخ الاسلام فى كتابه
 فى فضائل القليل من ذلك كمدائس وديعة وعمر بن محمد بن حمر بن مطعم وروى عنه عطاء
 الرايع الأحاديث الأفراد الغرائب التى يصعد بها ثمة من الثقات كحديث الغلاء عن أبيه
 عن أنى هرة فى النبي عن الصوم إذا انصف شعاب ركه مسلم لتعدد الغلاء وقد أخرج
 هذه النسبة أحاديث كثيرة قال شيخ الاسلام بل فيها كثيرة له يرد على ما تلى حديث وقد
 أفردنا الحفاظ شيئا الذى المقدمى وهى المعروفة بمراتب الصحيح الخامس أحاديث جماعة
 من الأئمة عن آباءهم عن أجدادهم لم يوارى روايه عن آباءهم عن أجدادهم الأعم كعمرو بن
 شعيب عن أبيه عن حذو وهو من حكم عن أبيه عن حذو وإياس بن معاوية عن أبيه
 عن حذو أجدادهم صحابة وأحفادهم ثقات وهذه أيضا صحيح ما يخرج فى كتب الأئمة دون
 الصحيحين قال شيخ الاسلام ليس المانع من إخراج هذا القسم فى الصحيح كون الرواية وقعت
 عن الاب عن الجد بل كون الراوى أو أبيه ليس على شرطهما والإصم ما أرى أحدهما من
 تلك رواية على بن الحسين بن على عن أبيه عن حذو ورواية محمد بن ريد بن عبد الله بن حمر عن
 أبيه عن حذو ورواية أنى بن عباس بن رسول بن سعد عن أبيه عن حذو ورواية إصم بن سعد الله بن
 أنى طلبة عن أبيه عن حذو ورواية الحسن وعبد الله بن محمد بن على بن أنى طلبة عن أبيهما
 عن حذو ورواية حماد بن عمار بن الحسن عن أبيه عن حذو وغير ذلك قال وأما
 الأقسام المحتاط بها وهى المرسل وأحاديث المدلسين إذا لم يدكروا أسماءهم وما أسند ثقة
 وأرسلة ثقات وروايات الثقات غير الحفاظ العارفين وروايات المستدعة إذا كانوا أحاديث قال

شيخ الاسلام أما الاول والثاني فكما قال وأما الثالث فقد اعترض عليه انه لا يفي بان في الصحيحين
 عدة أحاديث تختلف في وصلها وأرسالها إلى شيخ الاسلام ولا يرد عليه لان كلامه وبما هو
 أعم من الصحيحين وأما الرابع فقال العلائي حوتمق على قوله والاحتجاج به اذا وجدت فيه
 شرائط القبول وليس من المختلف فيه البته ولا يبلغ الحفاط اعارفون نصف رواية الصحيحين
 وليس كونه حافظة شرطاً ولا الملاحقة صالبة الرواية ودل شيخ الاسلام الحفاط كما اعترض
 العلائي فيه من أكثر أهل الحديث ومن أي حيفقة وما تثنى قال وأما الخامس فكأن كرم
 الاختلاف فيه لكن في الصحيحين أحاديث عن جماعة من المتقدمين عرفت صدقهم واشتهرت
 معرفتهم بالحديث ولا يطرحوا لصدقه قال وقد بقي عليه من الاقسام المتخالف فيها رواية
 مجهول العدالة وكذا قال المصنف في شرح مسلم وان أبو علي الحسين بن محمد الجبائي فيما
 حكاه المصنف المائة لوقوع سبع طبعات ثلاث مقبولة وثلاث مردودة والسابعة مختلف فيها
 فالاولى من المقبولة أثمة الحديث وحفاظهم يصل بصدقهم وهم الجهة على من خالفهم والثانية
 دوم في الحفظ والوسط طبعهم بعض وهم الثالثة قوم ثبت صدقهم ومعرفتهم لكن
 حصوا إلى مذاهب الأهواء من غير ان يكونوا عسلاء ولا دعاة فهذه الطبقات احتمل أهل
 الحديث الرواية عنهم وعلهم بدور نقل الحديث والاولى من المردودة من رسم بالكتب
 ووضع الحديث والثانية من علم عليه الوهم والعاط والثالثة قوم علوا في البسده ودعوا
 الملاحقة والروايات لصوابها وأما السابع المختلف فيه فقوم مجهولون انفراداً وروايات
 فصلهم قوم وردهم آثرون في العلائي هذه الاقسام التي ذكرها طائفة لكها في الروايات
 اسنى (السادس) من مسائل الصحيح (من رأى في هذه الارمان حديثاً صحيح الاسناد
 كتاب أو جزء لم يصب على صحته حافظ معتقد) في ثنى من المصنفات المشهورة (قول الشيخ)
 ان الصلاح (لا يحكم بغيره لصنف أهلية هذه الارمان) قال لانه ما من اسناد من
 ذلك الا ويحد في حاله من اعتقدي روايته على ما كانه عن باعيا بشرط في الصحيح من الحفظ
 والوسط والاتباع في المهل الروي مع علمه الطن انه لو صح لما أهمله أثمة الاعصار
 المقدمة لشدة خصهم واحتمادهم وللمصنف (والاطهر عندى جوارى لم ينكر
 ودوي معرفته) قال العراقي وهو الذي عليه عمل أهل الحديث فقد جمع جماعه من
 المتأخرين أحاديث لم يحدس مقدمه فيها صحيحاً من المعاصرين لابي الصلاح أبو الحسن علي
 ابن محمد بن عبد الملك بن المظان صاحب كتاب الوهم والايهام صحيح فيه حديث ابن عمارة كان
 يتوسأ به لاه في رحليه وعسح عليهم او يقول كذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يفعل أخرجه الرازي وحديث أنس كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينظرون
 الصلاة يصعدون حوهم منهم من ينام ثم يقوم إلى الصلاة أخرجه قاسم بن أصبغ ومنهم
 الحافظ صبا الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي جمع كتاباً سماه المختار الترم فيه العدة وذكر
 فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها وصحح الحافظ ركن الدين المنذرى حديث بحرس نصر عمر

ابن وهب عن مالك وبوقس عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة في غفران ما تقدم
من ذنبه وما أخرتم صحيح الطبقة التي نلى هذه فتصح الحافظ شرف الدين الدمي طي حديث
جار ما يؤمن لما ترويه ثم صحيح طبقة بعده فتصح الشيخ تقي الدين السبكي حديث ابن عمر
في الزيادة وقال ولم ير ذلك لأب من بلغ أهلية تلك منهم إلا أن منهم من لا يقبل ذلك منهم وكذا
كان المتقدمون رجا صحيح بعضهم شيا فأنتكر عليه فصححه وقال شيخ الإسلام وقد اعترض على
ابن الصلاح كل من اختصر كلامه وكلامه دفع في صدر كلامه من غير إقامة دليل ولا بيان تعليل
ومنهم من احتج بمناقضة أهل عصره ومن بعده في ذلك كإبن القطان والضياء المقدسي
والزكي المنذري ومن بعدهم كإبن المواق والدمي طي والمزني ونحوهم وليس بواردها لاجبة
على ابن الصلاح بعمل غيره وإنما يحتج عليه بإبطال دليله أو معارضته بما هو أقوى منه ومنهم
من قال لا سلف له في ذلك ولعله بناء على جواز خلاصه من المجهد وهذا إذا انضم إلى ما
قبله من أنه لا سلف له فيما ادعاه وعمل أهل عصره ومن بعدهم على خلاف ما قال انتهى
دليلا لرد عليه قال ثم إن في عبارته مناقشات منها قوله فإنها لا تصح ظاهرها أن الأولى ترك
التعرض له لما فيه من التعب والمشقة وإن لم ينهض إلى درجة التعذر فلا يحسن قوله بعد ذلك
فقد تعذر ومنها أنه ذكر مع الضبط والحفظ والاتقان وليس متفارة ومنها أنه قال بعدم
الافتقار وجود الدكاب فافهم أنه يعيب من حدث من كتابه بصواب من حدث عن ظهر قلبه
 والمعروف من أنه الحديث خلاف ذلك وجبت فإذا كان الرادى عدلا لكن لا يحفظ ما سمعه
عن ظاهره وأما ما في كتابه فحدث منه فقد فعل اللازم لسقوطه على هذه الصورة صحيح
قال وفي الجلة ما استدلل به ابن الصلاح من كون الأمايد ما منها الأوفيه من لم يبلغ درجة
الضبط المشتركة في الصحيح أن أراد أن جميع الأسناد كذلك فهو ممنوع لأن من جلس من
يكون من رجال الصحيح وقل أن يحلوا أسناد عن ذلك وإن أراد أن بعض الأسناد كذلك فليس
لكن لا ينهض دليلا على التعذر إلا في جزئه بفرد روايته من وصف بذلك أما الكتاب المشهور
الغني بشهرته عن اعتبار الأسناد من ألى مصنفه كالمسانيد والسنن مما لا يحتاج في صحة
نسبها إلى مؤلفها إلى اعتبار أسناد معين فإن المصنف منهم إذا روى حديثا ووجدت الشرائط
فيه مجزوعة ولم يطلع الحديث المنقن المطلع فيه على علة لم يمنع الحكم بعينه ولو لم ينص عليها
أحد من المتقدمين قال ثم ما اقتضا كلامه من قبول الصحيح من المتقدمين ورده من
المتأخرين قد يستلزم رد ما هو صحيح وقبول ما ليس بصحيح فكيف من حدثت حكم بعينه أمام
متقدم أطلع المتأخر فيه على علة فادسه تنق من الحكم بعينه ولا سيما أن كان ذلك المتقدم ممن
لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن كإبن خزيمة وإبن جبان قال والحب منه كيف يدعي تعميم
الخلل في جميع الأمايد المتأخرة ثم يقبل صحيح المتقدم وذلك الصحيح إنما يتصل للمتأخر
بالأسناد الذي يدعي فيه الخلل فإن كان ذلك الخلل مانعا من الحكم بعينه الأسناد فهو مانع من
الحكم بقوله ذلك الصحيح وإن كان لا يؤثر في الأسناد في مثل ذلك لشهرة الكتاب كإبراهيم عليه
كلامه فكذلك لا يؤثر في الأسناد المعين الذي يصل به رواية ذلك الكتاب إلى مؤلفه ويخصر

انطرقى مثل أن أسأله عن المصنف فيه فصاعدا لكن قد يقوى مدح اليه من الصلاح
 فوجه آخر وهو ضعف نظر المخبرين بالنسبة إلى المتقدمين وقيل إن الغامل لا ينسب الصلاح على
 ذلك أن المستدر له الحاكم كلف كبير جدا صفة منه تصح كثير وهو مع حرمه على جمع الصحيح
 غير الخطأ كثيرا لا اطلاع واسع الرواية وسعد كل البعدان يوجد حديث شراط الصحة لم
 يحرمه وهذا قد قبل لكه لا من دليل على التعذر وقت والاحوط في مثل ذلك أن يعرعه
 تصح الاساد ولا سلق التصح لاحتمال علة الحديث حبيب عليه وقد رأيت من عدم حصة
 من ذلك قوله تصح ان شاء الله تعالى وكثيرا ما يكون الحديث ضعيفا أو رواه والاساد تصح
 مركب عليه فقد روى ابن عساكر في تاريخه من طريق ابن واثق بن شاذان بن ساذان بن الحسن
 ابن عبد الواحد القزويني شاهدان من عماله ما لا يكف عن الزهري عن أنس بن مالك عن علي
 الورد الاخر من عروق حبريل لثة المراح وعلق الورد الابيض من عرق وحلق الورد الاسفر
 من عرق النراي والاساد كذا حديث موضوع وضعفه من لا علم له وركبه على هذا
 الاساد الصحيح في شبهة لم يصرح المصنف ومن بعده كان جماعة وعبره من استصرار
 الصلاح وانعراق في الالفيه والمفسى وأصحاب التك الإلتصاف فقط وسكنوا عن التصديق
 وقد طهر لي ان يقال فيه ان من حوز الصحيح والصحيح أولى ومن مع يقتل ان يجوز وهذا
 حسن المرى حديث طلب العلم في تصح مع صريح الحفاط بضعفه وحسن جماعه كبرون
 أحاديث صرح المصنف بها ثم ما لم يملك كلام ابن الصلاح في رأيه سوى يسهوه
 التصح حيث قالوا امرادى معرفة التصح والحسن الى الاعتماد على ما نص عليه
 الحديث في كسهم الى آخره وقد مع في سبأ في ورافقه عليه المصنف وعبره ان يحرم تصديق
 الحديث اعتمادا على ضعف اساده لاحتمال ان يكون من اساد صحيح غيره والخاصل ان ابن
 الصلاح يدان التصح والصبر والتصديق على أهل هذه الامان لصعب أهله منهم واد
 نوافى على الاول ولا شك ان الحكم بالوسع أولى بالمع وطما الاجت لا يفتي كالأحاديث الظه
 الر كيه الى وضعها القصاص أو مفسده محالة لعل أو الاجماع وأما الحكم للحديث اتوا
 أو الشهرة ولا يجمع اذ ارجس الطر المفسره في ذلك وسمى التوقس عن الحكم بالعربة
 والعرايه عن آخره أكثر (ومن أراد العمل) أو الاجماع (بحديث من كتاب) من
 المعقده وفي ابن الصلاح حيث ساع له ذلك (فطريقه ان يأخذ من نسخة معتقدة في المأهرا
 ثمة بأصول صحيحه) والاساد لصل له ذلك مع اشتها هذه الكتب وبعد فاعى
 مقصده بالتبدل والصر من النصحه مع ما اتفقت عليه تلك الاصول وفيه جماعة من
 الكلام الاشتراط وليس فيه ما يصرح بذلك ولا يقتضيه مع تصريح ابن الصلاح
 ذلك في قسم الحسن حيث قال في الترمذي فيمن ان تصح أسانك بجماعة أصول بانار منه
 الى الاسماء ولذلك قال المصنف رواية عليه (فان قالوا ما صل تحقيق معتقدا حرا) في
 ذلك مورد الاعراض كما صرح في مسئلة التصح قبله وفي مسئلة التطلع على الصحيحين وصرح

في شرح مسلم بان كلام ابن الصلاح محمول على الاستظهار والاستدلال بالوجوب وكذا في
 المهمل الروي في حاشيته في زاد العراقي في تعليقه هذا الاحل قول ابن الصلاح حيث سأل عنه ذلك ابن
 الخياط أنكر محمد بن حيرس عن الاموي مع انه امره الاشيشي حال أي القاعم السهلي قال
 في رايحه ايقن العلماء على انه لا يصح لمسلم ان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا
 حتى يكون عنده ذلك القول من رواية أو على أقل وجوه الروايات لم يثبت من كذب على اه ولم
 ينقضه العراقي وقد تعقده الركني في حقه وقال فيما فرأه بخطه من الاجماع عجيب واعما
 سكتي ذلك عن بعض المحدثين ثم هو معارض من قبل ابن رهاا اجماع العلماء على الحوار فقال في
 الاوسط ذهب العلماء كافة الى انه لا يتوقف العمل بالحديث على سماعه بل اذا صح عنده
 النسخة حازه العمل بها وان لم يسمع وسكتي الاستاذ أو اصدق الاسرار أي الاجماع على حوار
 النقل من الكتب المعتمدة ولا بشرط اتصال السند الى مصنفها وذلك شامل لكنك الحديث
 والله وقال الجكا الطبري في تعليقه من وحد حديثي كتاب صحيح حارله ابن يرويه ويحضره وقال
 قوم من أصحاب الحديث لا يجوز له أن يرويه لانه لم يسمعه وهذا عا ط وكذا الحكم امام الحرميين
 في السبرهان عن بعض المحدثين وقال هم عصمه لا مالا هم في حقائق الاصول بعض
 المختصرين على السماع لا في الحديث وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في جواب سؤال
 كتبه اليه أبو محمد بن عبد الجيد وأما الاعتماد على كتب العقيدة النجاسة المروثون بها فقد
 ايقن العلماء في هذا العصر على حوار الاعتماد عليها والاسناد اليها لان الثقة قد حصلت بها
 كما تحصل بالرواية ولذلك اعتماد الناس على الكتب المشهورة في العقيدة والعبادة واللباس وسائر
 العلوم لم يحصل الا في زمان بعد التدليس ومن اعتمد ان الناس هذا من اعلى الخطا في ذلك
 فهو أولى بالخطا منهم ولولا حوار الاعتماد على ذلك لم يحصل كثير من المصالح المتعلقة بها و
 رجع الشارع الى قول الاملاء في صور وليس كهم ما حوذه في الاصل الا عن قوم كمار
 ولكن لما بعد التدليس فيها اعتمد عليها كما اعتمد في اللغة على أشعار العرب وهم كمار بعد
 التدليس اه فالأول كحديث أولى بذلك من كتب العقيدة وغيرها لا اعتمادهم بصط المسح
 ونحوه رهاا قال ان شرط التعرر من كتاب يتوقف على اتصال السند اليه فقد حرق الاجماع
 وعناية المخرج ان ي نقل الحديث من أصل موثوق بحصه ويذهب الى من رواه ويحكم على علمه
 وعرضه وقعه قال وليس السابق للاجماع مشهورا في العلم مثل اشتراطه ولا الاثمة قال بل نص
 المشايخ في الرسالة على انه يجوز ان يحدث ما لم يروا ان لم يعلم انه معه فليس شعري أي اجماع
 بعد ذلك قال واستدل له على المنع بالحديث المدكور أعجب وأعجب ادليس في الحديث اشترط
 ذلك واعايدته تحريم القول بسببه الحديث اليه حتى يتحقق انه والله هذا الاوقف على روايته
 ل يكتفي في ذلك علمه بوجوده في كتب من خرج الصحيح أو كونه نص على صحته امام وعلى ذلك
 عمل الناس (المراد الثاني الحسن) للناس فيه عبارات (قال) أبو سليمان الخطابي هو ما عرفت
 محرمه واشتهر رجاله) فانخرج معرفة المخرج المقطع وحديث المدلس قل بيانه قال اسد دق

العبد وهذا الحد صادق على الصحيح أيضا فيدخل في حد الحسن وكذا قال ابن الصلاح وصاحب
 المهمل الروي وأجاب الترمذي بأنه سيأتي أن الصحيح أنخص منه ودخول الظاهر في حد العام
 ضروري والتصديق بغيره عنه محل للحد قال العراقي وهو متجه قال وقد اعترض ابن رشد
 ما نقل عن الخطابي بأنه أراد بحد الخطاط أي على الجاني واستقر حاله بالسبب الملهمة وبالقول
 والملاءمة له دون راء أي أوله قال بذلك مردود وأن الخطابي قال ذلك في خطبة معالم السنن
 وهو في التسخيع الصحيح كما دل عنه وليس لقوله واستقر حاله كبير معنى وقال ابن جماعة يرد على
 هذا الحد ضعيف صرف مخرجه واشتهر بحاله بالضعف ثم قال الخطابي في نفع كلامه (وعليه
 مداراً كثيراً الحديث) لأن غالب الأحاديث لا تسلم رتبة الصحيح (وبقوله أكثر العلماء وإن كان
 بعض أهل الحديث شدد في ذلك على واحدة كانت أم لا كما روى عن ابن أبي حاتم أنه قال سألت
 أي عن حديث فقال أساده حسن فقلت يتجسس فقال لا (واستعمل) أي عمل به (فأما الفقهاء)
 وهذا الكلام فهمه العراقي رائد على الحد وانرد كره وقصده عنه وقال البلقيني بل هو من
 حله الحد ليصرح الصحيح الذي يدخل فيه ما قبله بل والضعيف أيضا في تنبيه على حكم ابن الصلاح
 بعد كلام الخطابي أن الترمذي حد الحسن بأن لا يكون في أساده من ينهم بالكذب ولا يكون
 شاذاً يروى من غير وجه بخلافه وإن بعض المتأخرين قال هو الذي فيه ضعف قريب محتمل
 وعمل به وقال كل هذا منهم لا ينشئ العليل وليس في كلام الترمذي والخطابي ما يصل الحسن
 من الصحيح اهـ وكذا قال الخطاط أو قصد للحدس الموافق لم يحسن الترمذي الحسن بصفة
 غيره من الصحيح فلا يكون صحيحاً إلا وهو غير شاذ ورواه غير منزهين بل ثقات قال ابن سعد
 الناس بنى عليه أنه اشترط في الحسن أن يروى من وجه آخر ولم يشترط ذلك في الصحيح قال
 العراقي أنه حسن أحاديث لا تروى إلا من وجه واحد كحديث إسرائيل بن يونس
 أي رده عن أبيه عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلافة
 عرفاناً أنه قال فيه حديث حسن عريب لا يعرفه إلا من هذا الوجه ولا يعرف في الناس
 الأحاديث عائشة قال وأحب الناس سيد الناس عن هذا الحديث بأن الذي يحتاج إلى محبة
 من غير وجه ما كان راوياً به في درجة المسود ومن لم تثبت عدالته قال برأ أكثر ما في الباب
 ابن الترمذي عرف نوعه لا بكل أنواعه وقال شيخ الإسلام قدم الترمذي الحسن
 عن الصحيح بثبوت أحدهما أن يكون راوياً قاصراً عن درجة راوي الصحيح بل وراوى الحسن
 لذاته وهو أن يكون غير متهم بالكذب وبدخل فيه المستور والمجهول وبحوث ذلك وراوى
 الصحيح لا بد وأن يكون ثقة وراوى الحسن لذاته لا بد وأن يكون موثقاً بضبط ولا يكتفي
 كونه غير متهم قال ولم يعدل الترمذي عن قوله ثقات وهي كلمة واحدة إلى ما قاله إلا لاراد
 وقصور رواية عن وصف الثقة كما هي عادة البلغاء الثاني محبته من غير وجه على أن عبارة
 الترمذي ديمار كره في العلل التي في آخر جامعته وما ذكرنا في حد الكذب حديث حسن وثقة
 أردناه حسن أساده إلى آخر كلامه قال ابن سيد الناس فلو قال قال ابن هذا إنما يصلح عليه

في كتابه ولم يقله اصطلاحا ما كان له ذلك وقول ابن كثير هذا الذي روى عن الترمذي في أي
كتاب قاله وأين استاده عنه مردود بوجوده في آخر جامعه كما أشرفنا إليه وقال بعض المتأخرين
قول الترمذي مرادف لقول الخطابي فان قوله وروى نحوه من غير وجه كقوله ما عرف
مخرجه وقول الخطابي اشهر رجاله يعني به السلامة من وضعه انكذب كقول الترمذي ولا
يكون في استاده من يتم بالكذب وزاد الترمذي ولا يكون شاذا ولا حاجة اليه لان الشاذ
ينافي صرفا فان المخرج فكان المصنف أسقطه لذلك لكن قال العراقي تفسير قول الخطابي ما عرف
مخرجه بما تقدم من الاحتراز عن المنقطع ونسب المحدث أحسن لان الساقط منه بعض
الاستناد لا يعرف فيه مخرج الحديث اذ لا يدري من سقط بخلاف الشاذ الذي أبرز كل رجاله
فعرّف مخرج الحديث من أين وقال الباقين اشتهار الرجال أنقص من قول ولا يصح
الاستناد منهم لشبهة المستور وما حكاه ابن الصلاح من بعض المتأخرين أراد به ابن الجوزي
فإنه ذكر ذلك في العلل المتناهية وفي الموضوعات قال ابن دقيق العيد ليس ما ذكره مضبوطا
بضابط يتميز به القدر المحتمل من غيره قال البدر بن جماعة وأيضاً فيه دور لأنه عرفه بصلاحيته
لما عمل به وذلك يتوقف على معرفته كونه مستألفا ليس قوله يعمل به من تمام الحديث وإنه
عليه لا فائدة أنه يجب العمل به كالصحح ويدل على ذلك أنه فصله من الحديث قال مائيه ضعف
قريب محتمل فهو الحديث الحسن ويصلح البناء عليه والعمل به وقال الطيبي ما ذكره ابن الجوزي
مبنى على ان معرفة الحسن موقوفة على معرفة الصحح والضعيف لان الحسن وسط بينهم
فقوله قريب أي قريب بمخرجه الى الصحح محتمل ليكون وجه مستورين (قال الشيخ) ابن
الصلاح بعد كتابته الحدود الثلاثة وقوله ما تقدم قد امتعت النظر في ذلك والبحث بما عاين
اطراف كلامهم ملاحظا مواقع استعمالهم فتفتح لي وأوضح أن الحديث الحسن (هو قهجهان
أحداهما لا يخلو استاده من مسنود لم تنفق أحسنه وليس مغفلا كثيرا الخطا) فإيا روي ولا هو
متمم بالكذب في الحديث (ولا ظهور منه سبب) آخر (مفسق ويكون من الحديث) مع ذلك
(معرّفاً برواية مشهورة أو نحوه من وجه آخر) أرى أكثر حتى اعتضد بما بعده من تابع رايه على
مثله أو بما له من شاهد وهو روي حديث آخر نحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً أو منكراً
قال وكلام الترمذي على هذا القسم ينزل القسم الثاني ان يكون رايه مشهوراً بالصحة
والإمانه) لكن (ليصلح درجة الصحح لقصوره) من روايته (في الحفظ والالتقان وهو) مع
ذلك (مرتفع من حال من بعد تفرد) أي ما يتفرد به من حديثه (منكراً) قال ويعتبر في كل
هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً أو منكراً لسلامته من أن يكون مغفلاً قال وعلى هذا
القسم ينزل كلام الخطابي قال فهذا الذي ذكرناه جامع لما تفرق في كلام من بلغنا كلامه
في ذلك قال وكان الترمذي ذكرنا حديثي الحسن وذكرنا الخطابي النوع الآخر مقتصر على
منه ما على ما رأى أنه يشكل معرضاً عما رأى أنه لا يشكل وأناه غفل عن البعض وذلك اه
كلام ابن الصلاح قال ابن دقيق العيد عليه فيه مؤاخذات ومناقشات وقال ابن جماعة يرد

على الاول من انهم من المصنف والمتنوع والمرسل الذي في وجهه مستور وروى مثله أو غيره
 من وجه آخر وعلى الثاني المرسل الذي اشتهر راويه بمجاد كونه كذلك وليس بحسن في
 الاصطلاح قال ولو قيل الحسن كل حديث خال عن العلل وفي سنده المتصل مستور له به
 شاهد أو مشهور فاصح من درجة الاتقان لكان أجمع لما حذروه وأخصروا وقال الطبري لو قيل
 الحسن مسلم من قرب من درجة اتقنه أو من سلم ثقة وروى كلاهما من غير وجه وسلم من
 شدو ذو علة لكان أجمع الحدود وأوسطها أو أنه من التعقيد وحديث شيخ الاسلام في التبعة
 الصحيح له أنه عاينه عدل تام الصبغة متصل السند غير معطل ولا شاذ ثم قال فاما نسخة النصب
 فهو الحسن له أنه مشترك منه وبين الصحيح في الشروط الا انما النصيب ثم ذكر الحسن لغيره
 بالاعتقاد وول شمس الامام في الدين التبعي الحسن فهو متصل قل صبط راويه العلل
 وارتفع عن حال من قد يفرده مسكرا وليس شاذ ولا معطل قال البيهقي الحسن لما توسط بين
 الصحيح والصعب عند الناظر كان شيئا مقدحا في حسن الحافظة وقد خسر عبارة عنه كقول
 في الاستحسان فذلك ضعف يعرفه وسفه الى ذلك ابن كثير في تبيينه الحسن أيضا على
 من استدل به الصحيح قال الذهبي وأعلى من اسمه هرس حكيم عن أبيه عن جده وعمروس شبيب
 عن أبيه عن جده واسحق عن التبعي وأمثال ذلك مما قيل أنه صحيح وهو أدنى مراتب
 الصحيح ثم قد دللنا على ضعفه وتصحيحه كحديث الحرث بن عبد الله وما صرح به
 رجحان من ارطاه وصحهم (ثم الحسن كانه صحيح في الاحتجاج ما كان دوره في اتقنه وله
 أدركه طائفة في نوع الصحيح) كالماكم واسحاق بن خزيمة مع قولهم بأنه دون الصحيح
 المسمى أولا ولا يبع في الاحتجاج بحديث له طريقان لو اورد كل منهما لم يكن صحيحا كقول المرسل
 اذا ورد من وجه آخر مسندا أو وافقه من سلم آخر شرطه كما يصح في ابن الصلاح وقد
 اذبح ما قبل من ان الحسن يتخفف به فيه اشكال لان ثم اوصاهما بحججه معه اقبول الرواية
 وحديثه وان كان هذا المسمى بالحسن مما لو حدث به على أقل المخرجات التي يجب بها
 القول فهو صحيح وان لم يورد لم يجوز الاحتجاج به وان سمى حسنا اتهم الا أن يرد هذا
 أمر اصطلاحى فان يقال ان هذه الصفات لها امر اسودرجات فأعلاها وأوسطها يسمى صحيحا
 وأدناها يسمى حسنا وجبت رجوع الامر في ذلك الى الاصطلاح ويجوز ان يكون الكل صحيحا
 الحقيقه (وقولهم أي المصاط هذا) حديث حسن الاسناد أو صحيحه دون قولهم حديث صحيح
 أو حسن لأنه قد يصح أو يحسن الاسناد لثقة رجاله (دون المتن لتسود أو علة) وكثيرا
 يستعمل ذلك الماكم في المسند (وان قصروا على ذلك فقط معتقدا) ولم يدركه علة ولا وجه
 (وتشاهد صحة المتر وحسنه) لان علم الامه والقادر هو الاصل والظاهر في شيخ الاسلام
 والذي لا أشك فيه أن الامام مسم لا يدل عن قوله صحيح الى قوله صحيح الاسناد الا لمراد
 (وأما قول اترمدى وغيره) كعلي بن المديني ويعقوب بن شيبة هذا (حديث حسن صحيح) وهو
 مما استشكل لان الحسن قاصر عن الصحيح فكيف يحتج اثبات انقصروا وفيه في حديث رايد

(والماء) أنه (روى بأساوين أحدهما يقتضي الصحة والآخر يقتضي الحسن) فصح أن يقال فيه ذلك أي حسن باعتبار أساوين صحيح باعتبار آخر قال ابن دقيق العيد رد على ذلك الأحاديث التي قيل فيها ذلك مع أنه ليس لها إلا مخرج واحد كحديث خرجه الترمذي عن طريق العلاء عن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة إذا نقي نصف شعبان فلا تصوموا وقال فيه حسن صحيح لا يعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ وأجاب بعض المتأخرين بأن الترمذي إنما يقول ذلك مراد منه رد أحد الرواه عن الآخر لا التمرد المطلق قال أبو بصير ذلك ما ذكره في المتن من حديث خالد الطلاء عن ابن سيرين عن أبي هريرة يروعه من أشار إلى أبيه بمدة الحديث قال فيه حسن صحيح عن ابن عباس عن هذا الوجه ولا تعرفه من حديث خالد لا مطلقا والالعراق وهذا الجواب لا يفي في المواضع التي يؤول بها اللفظ كالحديث السابق وقد أجاب ابن الصلاح بخلاف ما هو المراد بالحسن للعلوي دون الاصطلاح كما وقع لاس عبد البر حيث روى في كتاب العلم حديث معاذ بن جبل من روى عنه قالوا اللهم إنا نعلم أن تعالاه لله سبحانه وطهارة عبادته الحديث بطريقه وقال هذا حديث حسن جدا ولكن ليس له أساوين قوي وأراد بالحسن حسن اللفظ لأنه من رواية موسى الملقاوي وهو كذاب نسب إلى الوضع عن عبد الرحمن العمري وهو متروك وروى عن أبيه من حاد قال قلت لثقة تحدث عن محمد بن عبيد الله العرومي ونزع عبد الملك عن أبي سليمان وقد كان حسن الحديث فقال من حسنهم أفروث يعني إمامهم كره وقال العمري كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن ما عنده قال السمعاني عن أبي الحسن العريبي قال ابن دقيق العيد ويرمى على هذا الجواب أن يطلق على الحديث الموضوع إذا كان كل من اللفظ أمه حسن وذلك لا يقول أحد من المحدثين إذا جروا على اصطلاحهم قال شيخ الإسلام ويرمى عليه أيضا أن كل حديث توصف بنصه والحسن ناهية وإن كل الأحاديث حسنة إلا لفاظ لبيعة والمأخر الذي وقع له هذا كثير العرق فسادة يقول حسن فقط وتارة صحيح فقط وتارة حسن صحيح وتارة حسن عريبي وتارة حسن عريبي عريمانية لا محالة جاز مع الاصطلاح مع أنه قال في آخر الجامع ومما طلق كتابا حديث حسن فأما أردنا به حسن أساوين فافقد صرح بأنه أراد حسن الأساوين فأتى أن يربط حسن اللفظ وأجاب ابن دقيق العيد بخلاف ثالث وهو أن الحسن لا يشترط فيه التصريح بالصحة إلا حيث انفرد الحسن أما إذا وقع إلى درجة الصحة والحسن حاصل لا محالة تعالاه الصحة لأن وجود الدرجة العليا وهي الحفظ واليقان لا ينافي وجود الدنيا كالمصدق فيصح أن يقال حسن باعتبار النصفة الدينية صحيح باعتبار العليا ويرمى على هذا أن كل صحيح حسن وقد سبقه إلى نحو ذلك ابن المواقف قال شيخ الإسلام وشبهه ذلك قولهم في الراوي صدوق فقط وصدوق صالح وإن الأول قاصر عن درجة رجال الصحيح والثاني مهم فكما أن النفع بينهما لا يصر ولا يشك فكذلك الجمع بين الصحة والحسن ولا من كثير جواب رابع وهو أن الجمع بين الصحة والحسن درجة متوسطة بين الصحيح والحسن ولما تقول فيه حسن صحيح أتلى رتبة

من الحسن ودون الصحيح قال العراقي وهذا تحكم لا دليل عليه وهو بعيد وشيخ الاسلام
 جواب خامس وهو التوسط بين كلام ابن الصلاح وابن دقيق العيد وبصواب ابن الصلاح
 عليه استنادان فصاعداً وبجواب ابن دقيق العيد بالقرء قال وجواب سادس وهو الذي
 أرتضيه ولا عار عليه وهو الذي مشى عليه في العيبة وشرها ان الحديث ان تعدد اسماؤه
 والوسف راجع اليه باعتبار الاسادس أو الاسادس على هذا الخليل فيه ذلك فوق ما قبل
 فيه صحيح فقط اذا كان فردا لان كثرة الطرق تقوى والا فصب اختلاف المقاد في راوية فيرى
 الختم لمدتهم بعضهم يقول فيه صدوق وبعضهم يقول ثقة ولا يترج عنه قول واحد منها
 أو يترج ولكنه يريد ان يشير الى كلام الناس به فيقول ذلك وكافه قال حسن عدم فهم صحيح
 عدم فهم قال وغاية ما فيه انه حذف منه حرف التردد لان حقه ان يقول حسن أو صحيح فإن
 وعلى هذا ما قبل فيه ذلك دون ما قبل فيه صحيح لان الجرم أقوى من التردد اه وهذا الجواب
 مركب من جواب ابن الصلاح وابن كثير (وأما تقسيم البعوى أحاديث المصائب الى حسن
 وصحيح مراد بالتحصيص ما في الصحيحين وبالحساب ما في السنن فليس بصواب لان في السنن
 الصحيح والحسن والصحيح والمسنن كتابا تبييناه ومن أطلق عليها الصحيح كقول السنن في
 الكتب الخمسة اعني على صحيحها علماء المشرق والمغرب وكأطلاق الحاكم على الترمذي الجامع
 الصحيح وأطلاق الحطيب عليه وعلى النسائي امم الصحيح فقد سماه لقال اتاح التبريزي ولا
 أزال أنصح من الشيعين يعني ابن الصلاح والنووي في اعتراصهما على البعوى مع ان المقرر
 انه لا مشاحة في الاصطلاح وكذا مشى عليه علماء النعم آخرهم شيخنا العلامة الكافي في
 محصره قال العراقي وأجيب عن الدعوى بأنه بين عقب كل حديث الصحيح والحسن والعريب
 قال وليس كذلك فإنه لا بين الصحيح من الحسن فيما أورد من السنن بل يسكت بين العريب
 والصحيح عالما والابراداني في مرجعه صحيح ما في السنن عما فيها من الحسن وقال شيخ الاسلام
 أراد ابن الصلاح ان يعرف ان المعوى اصطلاح لصفة ان يسمى السنن الاربعة الحسن لبعض
 بذلك من ان يقول عقب كل حديث أخرجه أصحاب السنن فان هذا اصطلاح حادث ليس جارا
 على المصطلح العربي (فروع أحدها) في مطبوعة الحسن كما ذكر في الصحيح مظاهير ذكر في كل فن
 مظاهير من الكتب المصنوعة فيه الايسر اسه عليه (كتاب) ابى عيسى (الترمذي أسما
 معرفة الحسن وهو الذي شهره) وأكثر من ذكره قال ابن الصلاح وان وجد في منفردان
 كلام بعض مشايخه والطبقة التي قبله كاحمد والبخاري وغيرهما قال العراقي وكذا
 الطبقة التي قبل ذلك كالشافعي قال في اختلاف الحديث عند ذكر حديث ابن عمر لقدرته
 على طهر بيت لما الحديث حديث ابن عمر مسند حسن الاسناد وقال فيه أيضا ومنه
 مروى بإسناد حسن ان أبا بكر كثر لي صلى الله عليه وسلم انه روى عن الحسن الحديث ركا
 بعقوب ابن شعبة في مسنده وأبو علي الطوسي أكثر من ذلك الأسما
 (وتختلف الصحاح منه) أي من كتاب الترمذي (في قوله حسن أو حسن صحيح)

تدعى عقابته أسئلة بأسول معتقدة وتقدم ما حقب عليه ومن مطالبه (أيضا) سألني داود وقد
سأله عنه أنه يدكر فيه الصحیح وما يشبهه وماره وما كان فيه وحسن شديد بينه وما لم يدكر فيه
شيئا فهو صالح (قالوا نعم الأصح من بعض) فعلى هذا ما روي في كتابه مطلقا (ولم يكن في أحد
الضعيفين) (ولم يصفه غيره من المعتدلين) الذين يحدون بين الصحیح والحسن (ولا يصفه غير
حسن عسداً أبي داود) لأن الصالح لا يحتاج إلى جرح عسداً ولا يرفى إلى الضعيف إلا من
والأحرط إلا من أرفى على الحسن وأحرط منه الضعيف عنه فصالح هو هذا الضعيف يندفع اعتراض
أنه يشهد بأن ما سكا عليه قد يكون عنه صحيحا وإن لم يكن كذلك عنه غيره ورأى أن الصالح
أنه قد لا يكون حسا عنه غيره ولا مندرجاً في حد الحسن إذ حكى أن غيره أنه مع محمد بن سعد
البارودي يقول كان من مذهب الناس أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه قال إن منده
وكذلك أبو داود يأخذ ما أحده ويخرج الأساد الضعيف إذا لم يحد في الباب غيره لأنه أقوى
هذه من رأى الرجال وهذا أبصار أي الامتناع عنه قال إن من عيب الحديث أحب إليه من
رأى الرجال لأنه لا يعدل إلى القياس إلا بعد عدم الدص وسأني في هذا الحديث من يدكلام
حيث ذكر المصنف العمل بالضعيف فعلى ما سئل عن أبي داود يحمل أن يريد بقوله صالح
الصالح لا عن دارود ولا احتجاج بشمل الضعيف أيضا لكن ذكر أن كثيرا من روى عنه وما
سكت عنه فهو حسن وإن صح ذلك فلا إشكال (في تنبيه) اعتراض أن سيد الناس ما ذكر في
شأن سئلني أن داود فقال لم يرم أن داود شيئا بالحسن وعمله في ذلك تنبيه بعمل مسلم الذي
لا ينبغي أن يحمل كلامه على غيره أنه أحبب الضعيف الواهي وأني ما يقيم الأول والثاني
وحديث من مثل من الرواء من القسمين الأول والثاني موقوف في كتابه دون القسم الثالث
قال فهذا أرم مسلم من ذلك ما أرم به أن داود في كلامهما واحد قال وقول أبي داود وما يشبهه
به في الضعيف ويقاربه يعني فيها أيضا وهو قول مسلم ليس كل الضعيف عنه هذا ما لا يشبهه
وسفيان واحتاج أن يرفى إلى مثل حديث لبث أني سليم وعطاء من الناس ويريد أن يرفى إذا
يشمل الكل من اسم العدل القاصد وان عاود في الحفظ والافتقار ولا فرق بين الطرفين
غير أن مسلم شرط الضعيف فخرج من حديث الطائفة الثالثة وأما داود لم يشترطه فذكر
ما يشذ عنه والترمذي السباغ عنه قال وفي قول أبي داود أن هذا أصح من بعض ما يشير
إلى العدل المشترك بينهم في الضعيف وإن تفاوت لما يصبه صبه فعل في الأصح أكثر وأحاط
العراقي بأن مسلم التزم الضعيف بل الجميع عليه في كتابه فليس لنا أن نصحكم على حديث حرسه بأنه
حسن عنه لما عرف من تصور الحسن من الضعيف وأن داود قال إن ما سكت عنه فهو صالح
والصالح يشمل الضعيف والحسن فلا يرفى إلى الأول إلا بقين ونم أجوبة أخرى مما أن الله لم يبين
أما إشها في أن كلاً أني ثلاثة أقسام لكنهما في سألني داود وأبجعه إلى متون الحديث وفي
مسلم إلى رجاله وليس بين ضعف الرجل وضعفه حديثه ماواه ومهما أن أبا داود قال ما كان فيه
وهو شديد بينه وهم أني شيء أنه وهو غير شديد بل يرم بياه ومهما أن مسلماً عا روى عن

اطعمه المائنه في المسامات ليصعق العصور الذي في روايه من هو من الطبقة الثانية ثم انه بدل
 من حديثهم حدا و نوادر بخلاف ذلك في نوادر في الاولى من مظان الحسن اساس
 الدار فلي يراه من على كبريه و له اس الصلاح الثانيه عده احاديث كان في داود ارسه
 آلا في رغبائه حديث وهو روايات انما رواه في كبره و داسه والمتصله الات بالسماع
 رواه في على المؤثر في الثالثه قال ابو جعفر في المراسل ما اول ما اورد اليه ما اتفق المسلمون على
 اعتمادهم وذلك انكسب الجسم والموطأ الذي قدمها وسعالم ما عر هارنه وقد اختلف
 مقاصدهم فيها وللحجج فيها شعوب والجداري لمن اراد الجمع معاصده ليل ولا في داود في
 حصر احاديث الاحكام واسيغها بما ليس بعصره والرمدي في صوب الصاعده الخدي يقيم
 شاركه عده وقد سلك المساق في بعض تلك المسالك واحلها وقال الذهبي انما تحطت رسة طبع
 الترمذي عن من في داود والساق لاحراجه حديث المصنف والكلي واما الهما (واما
 مسند الامام احمد في حبل و في داود الطيالسي وعمره من المساييد) قال اس الصلاح
 كسبه عبيد الله بن موسى واحسن من راهويه والداري وعبد بن علي الموصلي
 والحسن بن سعيد و في بكر الرازي ولا عاينهم ان يجر حواشي مسند كل محتاج ما روى من
 حديثه غير مقدس بان يكون محضه اولاً (فلا تلهي بالاصول الجسم وما أشبهها) قال اس
 جماعة من الكتب المدونه كسب اس ماحه (في الاحصاح او الركون الى ما فيها) لان
 المصنف على الانواع اعلم و قد اصح ما فيه ليصلح للاحتجاج في مسند في الاول اعرض
 على التمثيل مسند احمد بن حنبل في مسند الضعيف والالعراق ولا يسلم ذلك والذي رواه
 عنه ابو موسى المديني استل عن حديث فعال اظهروا ما كان في المسند والافليس بمحمه
 هذا ليس بصرح في ان كل ما فيه محم بل ما ليس فيه ليس بمحمه قال على ان ثم احاديث
 صحيحه محرجه في الصحيح وليس فيه منها حديث عائشه في قصه أم ررع قال واما ررود
 الضعيف فيه فهو محم بل فيه احاديث مرسوعه حمها في حرمه ولعلنا قد اسه فيه واما ررود
 في الضعيف والموسوع اه وقد انشع الاسلام كافي في رد ذلك سمها القول المسددي
 الذب عن المسند قال في حطته و قد كرت في هذه الاوراق ما حصر في من الكلام على
 الاحاديث التي رعم بعض أهل الحديث اها موضوعه وهي في مسند احمد بن حنبل هذا
 التصنيف العظيم الذي بلغه الامه بالصول والسكريم وسعه امامهم محم يرجع اليه ويعول
 عند الاجلاد عليه ثم سرد الاحاديث التي جمعها العراقي وهي سبعة وأصا الهاجسه
 عشر حديثاً او ردها اس الحوري في الموضوعات وهي راجع عنها احاديثا حديثا قلبه
 فانه احاد ثا او ردها اس الحوري وهي فيه وجمعها في حرمه منته الدل المجهد مع الذين
 عنها وعدم ارسه عشر حديثاً وقال شيخ الاسلام في كتابه تعجيل المضعه في رجال الاربعه
 انس في المسند حديث لا أصل لها لانه ثلاثه احاد ثا أو ردها عنهما حديث عبد الرحمن بن عدي
 انه بدل الحله رحنا قال والاعتداعه اها عما أمر أحمد بالصرب عليه فترك سهر او صبر

وكسب من عباد الصوف وقال في كتابه بحرمه رواته مسند الرازي اذا كان الحديث في مسند
احد لم يدر الى غيره من المساييد وقال النعماني في رواته المسند مسند احمد اصح صحاح من غيره
وقال ابن كثير لا توارى مسند احمد كمال مسند في كثرة وحسن سوابقه ودرجاته احاد
كثيرة مسند ابي جابر لم يقع له جماعة من الصحابة الذين في الصحاحين قرأ من ما تسمى روات
للمسيين في كتابه المذكور في رجال العشرة هذه احاد مسند اربعين انما بالمكرر الثاني
ويل رافقه في بحر آمل ما ورد عن ذلك الصحابي فجاد كره انور رعه الرازي عنه قال العراقي
ولا يلزم من ذلك ان يكون جميع ما يسه صحيحا بل هو آمله بما يسه لما ذكره الصعيص
الثالث قبل ومسند الرازي ليس مسند بل هو من تسلي الاواب وقد سماه بعضهم بالصحاح
قال شيخ الاسلام ولم ازل عظمى سلفي سمعته الدار في صحاح الاوله انه رآه بخط المسدي
وكذا قال العلائي وقال شيخ الاسلام ليس دون النعماني في الرتبة بل هو من الى حقه لكان اولي
من ابن ماجة فانه امثل منه كبر وقال العراقي اشهر تسميته بالمسند كما معنى البخاري كتابه
بالمسند لكون احاديثه مسندة قال الا انه المرسل والمفصل والمقطع والمقطوع كثيرا على
أهم ذكره في روجه الدار الى الجامع والمسند والتفسير وغير ذلك فاعل الموحود الاس
هو الجامع والمسند فقط الرابع قبل ومسند الرازي من جهة الصحيح من غيره قال العراقي ولم
يهد ذلك الا قليلا الا انه يتكلم في تفرد بعض رواه الحديث ومثابه غيره علمه فواته في
قال العراقي انه قال ان اول مسند سمعته مسند الطيالسي قبل والذي حل قائل هذا القول عليه
بعدم عصره في داود على أعصار من صمد المساييد وليس انه هو الذي سمعه وليس كذلك وانما
هو من جمع بعض الطبقات اطرافا بين جميع ما رواه نيس من حديث حاصه عنه وشده
كثير منه ونسبه هذا مسند الشافعي فانه ليس نصيبه واعماله طه بعض الحقاظ انسا وريين
من مسنده الاصم من الام ومعه عليه فانه كان مع الام أو الماصي الراسع عن الشافعي
وعمر وكان آخر من روى عنه وحصل له منهم فكان في السماع عليه مشه (الثاني اذا كان
راوي الحديث متأخر عن دوحه اطراف الصافي مع كونه مشهور بالصدق والستر) وقد
علم ان من هذا حاله حديثه حسن (وهو حديثه من غيره) ولو وجها واحدا آخر كما
نشر اليه تذهيل اس الصلاح (قوي) بالتمامه وروا ما كان خاضعا عليه من جهة سوء الحفظ
واجتر هذا ذلك المقص البصر (واراهم) حديثه (من) درجة (الطوسي الى) درجة (الصحيح)
قال ابن الصلاح مثله حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا يؤمن بالله الا من آمن بالله ورسوله ورسوله صلى الله عليه وسلم
علمه من المشهورين بالصدق والصفية لكنه لم يكن من أهل الايمان حتى سمعه بعضهم
من جهة سوء حفظه ووثقه بعضهم لصدقه وحلاله حديثه من هذه الجهة حسن لما اتهم
الى ذلك كونه روى من وجه آخر حكما صحتة والمناصرة في هذا الحديث ليس له من أي
سلمة بل لا في سلمة عن أبي هريرة ومدر رواه عنه أيضا الا صرح وسعيد المصري رآه وغيرهم

وهو ثل عراس الصلاح بحديث البخاري عن أبي سفيان عن أبيه عن
 حذيفة بن كريمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن أبا عبد الله عليه السلام وحفظه أحد راس معبر
 والسائق وحديثه حسن لكن ما به عليه أخوه عبد الله بن قتيبة في درجه النجعة (١١٦١)
 اذ اروي الحديث من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها (حسن بل ما كان
 مسنده له مع حفظ رايه الصدوق الامين والعميش من وجوه آخر) وعرفنا ذلك
 ودفعه ولم يحمل فيه مسطه (رسالة) الحديث (حسنا) بذلك كما رواه الترمذي وحسنه
 طبرقي شعبه عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه ان امرأه من به
 قراره تزوجت علي بن ابي طالب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصبحت من به - لثومناك معلو
 وال نعم فاحار قال الترمذي وفي السك عن عمرو بن أبي هريرة وبأنه راي حذيفة ورواه
 ضعيف السند وحفظه وقد حسن له الترمذي هذا الحديث لجنبه من عبر وجه (وكذا اذا كان
 ضعيف الارسال) أو بدلتس أو جهل الحال كما رآه شيخ الاسلام (وال عميشه من وجوه آخر)
 وكان دون الحسن لدايه مثال الاول مأتي في نوع المرسل ومثال الثاني ما رواه الترمذي
 وحسنه من طبرقي هشيم بن عدي عن أبي رباح عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن مازن
 مرفوعا على المسكين ان يوم الجمعة واليوم أحد من طيب أهله وأهله
 بخذوا ما له طيب فوشيم موصوف بالتدليس لكن لما نفعه عبد الترمذي أو ينجي التبي
 وكان للمع شواهد من حديث أبي عبد الله الترمذي وغيره حسنه (وأما الضعيف الحسن
 الراوي) أو كونه (فلا يؤثر فيه موافقه غيره) له اذا كان الاثر منه القوة الضعيف وتساعد
 هذا الخبر بن برقي مجموع ما رفته عن كونه منكرا أو لا أصل له صرح به شيخ الاسلام قال بل
 ربما كثرت الطرق حتى أوصلته الى درجه المستور والسبي الحفظ بحيث اذا وجد له طريق
 آخر فيه ضعف عريب فتخلل اثنى مجموع ذلك الى درجه الحسن (بحاقه) من الالتا
 المسئلة عند أهل الحديث في المصنوع الحيدوا هو والصالح والمعروف والمصنوع والخز
 واثاب وأما الحيد فقال شيخ الاسلام في الكلام على أمع الاسابيد لما حكى أن اصلاح عن
 أحمد بن حنبل ان أمه الزهري عن سالم عن أبيه عماره أحمد بن أحمد الاسابيد كذا أخرجه
 الحاكم قال وهذا يدل على أن اصلاح برى التسوية بين الحيدوا واهم ولذا قال القس
 بعد ان نقل ذلك من ذلك فلم يأن الحيدوا بعد ما عن النجعة وفي جامع الترمذي في
 حديث حيد حسن وكذا قال غيره لا معار به حيدوا صحيح عندهم إلا أن
 لا يعدل عن صحيح الى حيدوا لانه كان يرفق الحديث عنه عن الحسن لانه يتردد
 بلوغة الضعيف والضعيف أول رة من الوصف صحيح وكذا القوي
 شأن من أي دارد أمثال للضعيف والحسن لصلاحهم ما لا حتم ولا يستعمل أيضا
 يصلح للاعتبار وأما المعروف فهو مقابل المسكور والمصنوع مقابل الشاذ وسبأ في نفي ردة
 نوعهما والخز واثاب به لان أيضا الضعيف والحسن قات ومن أعطاهم أمثال

[illegible]

من عكرمه عن ابن عباس قال القضيء بما فعله أو أذا لا عكرمه فإن العكاري يجمع به ولم
 لا شئ في ذلك وأما وهي أساس من أساس مطلقا والسدى الصغر محمد بن مروان بن
 الأكاشي عن أبي صالح عنه قال شريح الإسلام هذه سلسلة الكذب لا تسلك إلا معتمدا
 الحاكم وأدعي أساسا للمصريين أحمد بن محمد بن الخياط عن رشيد عن أبيه عن حذافه عن يوه
 ابن عبد الرحمن عن كل من روى عنه فإما نسخة كبره وأدعي أساسا للمسلمين محمد بن موسى
 المصنوع عن عبد الله بن ربح عن علي بن زيد عن القاسم بن أبي أمامه وأدعي أساسا
 الحارث بن أساس بن عبد الرحمن بن ملجم عن سعد بن الفضل عن ابن عباس (ومنه) في
 المصنف (ماله) صاحب كالموضوع والسار وعندهما) كالمطلوب والمطلوب والمطلوب
 والمرسل والمطلوع والمطلوع والمطلوع (فائدة) صاحب ابن الحارثي كتابي الأندلس
 الواهية أو روى حملا في كبر معاملة أسناد (النوع الرابع) من مطلق أنواع علوم
 الطبع لا يصح من القسم المأثور كما صرح به ابن الصلاح (المستندون المطبوع) أو بكر
 (العدادي) في الكفاية (وهو) أهل الحديث ما اتصل بسنده) ورواه (إلى ما به) أسما
 المرفوع والموقوف والمطلوع ووجه أن اصطناع في العدة والمراد اتصال السند ظاهر
 فدخل مائة اصطناع في كعبه المدلس والمعاصر الذي من حيث نفسه لا طعن من حري
 المسند على ذلك قال المصنف كتاب المصالح (و) سكن (أ) كوما نسبه جعل في بابا عن ابن
 صلي الله عليه وسلم دون غيره ودل ابن عبد البر في التمهيد (هو) ما عن أبي الهيثم بن أبي ربيعة
 وسلم عنه موصلا كان) كذا في باب عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 (أو مستقلا) كما في ابن الزهري عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى
 مسند لانه قد أسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو موقوف لأن الزهري لم يسمع من ابن
 عباس وعلى هذا القول يسمى المسند والمرفوع وقال شيخ الإسلام يلزم عليه أن يصح
 على المرسل والمفضل والمطلوع إذا كان مرفوعا أو قال (و) وقال الحاكم وغيره لا نسبه
 إلا إلى المرفوع المفضل) خلاف لموقوف والمرسل والمفضل والمدلس وسواء ابن عبد البر
 قوم من أهل الحديث وهو الأصح وليس به من كلام المطبوع وهو مرفوع لا رفعه فلو أن
 التبعة تكون حصص من المرفوع قال الحاكم من شرط المسند أن لا يكون في أسناده
 عن فلان ولا حذافه عن فلان ولا ما في عن فلان ولا أطلقه من فوق ولا رفعه فلو أن
 أطامس المفضل (يعني للموقوف) أصلا (وهو ما اتصل بأسناده) فإن ابن الصلاح يسمي ما
 واحد من رواه عن يوه وثل ابن حبان أو أحاربه إلى ما به (مرفوعا كان) إلى ابن أبي ربيعة
 عليه وسلم (أمره) وقاعلي من كتاب (هذا) عطف الأحرار له المصنف على ابن الصلاح
 ابن حبان في ما على غيره فمثل أقوال له ابن عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة عن ابن عمر
 والموقوف ثم مثل الموقوف عن ابن عباس عن يوه وهو ظاهر في أحصا
 بالموقوف على التبعاني وأرجحه العراقي قال وأما قول التابعي إذا اتصلت إلا

فلا بد من امتصافه في حالة الاطلاق المانع للتقييد فانزوا واقع في كلامهم كقولهم هذا متصل
 الى سبب يدين المسيب او الى الزهري او الى ملك وعوض ذلك فيل والنكسة في ذلك انها تسمى
 بما يبيع فاما الاطلاق المتصل على ما كانوا من شئ واحد يعتضاد بين لغة (النوع السادس المرفوع
 هو ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم خامسة) قولا كان او فعلا او تقريرا (لا يقع مطلقه على
 غيره من صلا كان او منقطعا) بسقوط التعاضد منه او غيره (وقيل) أي قال الخطيب (هو ما
 أخبر به الصحابي عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم او قوله) فأخرج بذلك المرسل قال شيخ الاسلام
 الظاهر ان الخطيب لم يشترط ذلك وان كلامه خرج بخروج الغالب لان غالب ما يضاف الى
 النبي صلى الله عليه وسلم انما يضيفه الصحابي قال ابن الصلاح ومن جعل من أهل الحديث
 المرفوع في مقابلة المرسل أي حيث يقولون متلارفعه فلان وأرسله فلان فقد عني بالمرفوع
 المتصل (النوع السابع الموقوف هو الماروي عن الصحابة قولاهم او فعلا او نحوه) أي تقريرا
 (متصلا كان) اسناده (او منقطعا وبستهمل في خبرهم) كالتابعين (مفيدا فيقال وقفه فلان
 على الزهري وشيوخه وعند فقهاء سراسان تسمية الموقوف بالآثر والمرفوع بالخبر) قال أبو القاسم
 الفوري في منسجم الفقهاء يقولون الخبر ما يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم والآخر ما يروي
 عن الصحابة وفي نسخة شيخ الاسلام ويقال لله وقوف والمقطوع الاثر قال المصنف زيادة على
 ابن الصلاح (وعند المحدثين كل هذا يسمى آثرا) لانه ما خود من أثرت الحديث أي ورويته
 (فروع) ذكرها ابن الصلاح بعد النوع الثامن وذكرها هاهنا أليق (أحد ما قول الصحابي
 كتنا نقول) كذا (أو بفعل كذا) أوزى كذا (انما يصفه الى زمن النبي صلى الله عليه وسلم
 فهو موقوف) كذا قال ابن الصلاح نفع الخطيب وحكا المصنف في شرح مسلم عن الجمهور
 من المحدثين وأصحاب الفقه والاسول وأطلق الحاكم والرازي والامدني انه مرفوع وقال
 ابن الصباغ انه الظاهر ومثله بقول عائشة رضي الله عنها كانت اليد لا تقطع في الشئ التافه
 وحكا المصنف في شرح المذهب عن كثير من الفقهاء قال وهو قوي من حيث المعنى وصححه
 العراقي وشيخ الاسلام ومن أمثلة ما رواه البخاري عن جابر بن عبد الله قال كتنا اذا سعدنا
 كبيرنا واذا ازلنا ساجنا (وان أضافه والصحيح) الذي قطع به الجمهور ومن أهل الحديث والاسول
 (انه مرفوع) قال ابن الصلاح لان ظاهر ذلك مشعر بان رسول الله صلى الله عليه وسلم اطلع
 على ذلك وقرره عليهم عليه لتوفر دواعيهم على سؤالهم عن أمور دينهم وتقريره أحد وجوه
 السنين المرفوعة ومن أمثلة ذلك قول جابر كان نزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أخرجه الشبان وقوله كتنا كل لحوم الخيل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم رواه النسائي
 وابن ماجه (وقال الامام أبو بكر (الاسماعيلي) انه (موقوف) وهو بعيد جدا) (والصواب
 الاثر) قال المصنف في شرح مسلم وقال آخرون ان كان ذلك الفعل مما لا يخفى غالبا كان
 مرفوعا والا كان مرفوعا وهذا قطع الشيخ أبو اسحق الشيرازي فان كان في القصة تصريح
 بأطلاعه صلى الله عليه وسلم ففروع اجماعا كقول ابن عمر كتنا نقول ورسول الله صلى الله

عليه وسلم حتى أقبل هذه الامه مدد بها أو مكر وعملوا فسمع ذلك رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ولا تكروه رواه البخاري في الكبر والمحدث في الصحيح بدون النصريح المذكور
 (وكذا قوله) أي النعماني (كما يرى ما سلكنا في حياه رسول الله صلى الله عليه وسلم أو وهو
 حسار) وهو (سأظهر ما كانوا يقولون أو يفعلون أو لا يرون ما سلكنا في حياهه صلى الله
 عليه وسلم فكله مرفوع) مخرج في كتب المسامد (ومن المرفوع قول المعمر بن شعبه
 أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرضه ما به الاطافير) ولما في الصلح بل هو أمر
 باطلاه صلى الله عليه وسلم عليه قال وقال الخا كم هذا سوجه من اناس من أهل الصبه
 مسالدا كرسول الله صلى الله عليه وسلم فيه وليس عبد لى هو مرفوع وواقعه
 وليس كذلك قال وقد كأحد ما عا به ثم ما ولنا على أنه ليس عبد لى عطاوا عما جعلناه مرفوع
 من حيث المدي قال وكذا ما سار من موقوف لعلنا واما جعلناه مرفوعا من حيث المعنى
 والمحدث المذكور أخرجه البخاري في الادب من حديث ابن مسعود عن شمع الاسلام بعد الماء
 في المنش عليه من حديث المعمر فلم يطره رواه مسلم وطهر به لا
 السبي في المدخل قال أخر ما أو عبد الله الخاط في علوم الحديث حديثي الزبير
 الواحد حديثنا محمد بن أحمد الرازي شار كرم بن يحيى المصري ثنا الاصبغى ما سلكنا
 مولى همام بن حسان بن محمد بن عيسى عن المعمر بن شعبه وقد كره ثم أشار بعد الى
 أس من المرفوع أنصاها في الاحاد بال التي فهاد كرسعه التي صلى الله عليه وسلم
 وصود ذلك اما قول النابى ما هدموا من مرفوع قطعنا ثم ان لم صده الى ومن
 لا مرفوع وان اساءه باحدا لان البخاري وحده اسمع أن هرر النعماني قد لا نسب اليه خلا
 تقرر الى صلى الله عليه وسلم ولو قال كانوا يفعلون فقال المصنف في مخرج مسلم لا يدل على
 فعل جميع الامه بل المعنى فلا حجه فيه الا ان نصح به من أهل الاجماع فيكون بطلان
 وفي سويه بحر الواحد خلاف (الثاني قول النعماني أمر ما سلكنا) قول أم عطيه أمر ما ان
 مخرج في العبدس العواني ودواب الحدود وروا أم الحسن ان عمر بن مصلى المسلسل أسرحه
 السمات (أو مباح كذا) كقولها أنصاها أعني اساع الخائن ولم يعرف علمنا أسرحه أنصاها
 (أو من السه كذا) كقول على من السه ومع الكعب على الكعب في الصلاه صح الخبر
 رواه أبو داود في رواه اس دله واس الاعرابي (أو أمر بلال ان يشبع الاذان) ونور الايام
 أسرحه من أس (وما أشبهه كله مرفوع على الصحيح الذي قاله الجمهور) قال في الصلاح لان
 مطلق ذلك يصرف بظاهره الى من له الامر والهي ومن يحاسب اساع سعه وهو رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وقال غيره لان مقصود النعماني ما ان الشرح لا الله ولا العاده والشرع سلى من
 الكاب والسه والاجماع والقاس ولا يصح ان يرد أمر الكلب لكون ما في الكلب مسبو
 معرفه الناس ولا الاجماع لان المسكلم ههنا من أهل الاجماع وسجل أمره نفسه ولا القاس
 ادلا أمر فيه فمع كون المراد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم (ود لى ليس مرفوع) لا

ان يكون الامر غيره كما مر القرآن أو الاجماع أو بعض الخلفاء أو الاستباط وان يرد سنة
 غيره وأجيب ببعده ذلك مع ان الاصل الاول وقد روى البخاري في صحيحه في حديث ابن شهاب
 عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه في قصته مع الجراح حين قال له ان كنت تريد السنة فتهجر
 بالعلاء قال ابن شهاب فقلت لسالم أنه لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال وهل يعنون بذلك
 الا سنة فقلت لسالم وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة وأحد الحفاظ من التابعين عن
 الصحابة انهم اذا أطلقوا السنة لا يريدون بذلك الا سنة النبي صلى الله عليه وسلم وأما قول
 بعضهم ان كان مر فوعا فلم لا يقولون فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بخوابه انهم
 تركوا الجزم بذلك نورعوا احتياطاً ومن هذا قول أبي قلابة عن أنس من السنة اذا تزوج البكر
 على الثيب أقام عندها سبعة أشهر قال أبو قلابة لو شئت لقلت ان أسأله الى النبي صلى
 الله عليه وسلم أي لو قلت لم أكذب لان قوله من السنة هذا معناه لكن إرادته بالصيغة
 التي ذكرها الصحابي أولى وخصص بعضهم الخلاف بغير الصديق أما هو فان قال ذلك فرفع
 بلا خلاف قلت ويؤيد الوقف في غيره ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف عن حنظلة السدوسي
 قال سمعت أنس بن مالك يقول كان يؤمر بالسوط فيقطع قرنه ثم يدق بين حجرين ثم يضرب
 به فقلت لأنس في زمان من كان هذا قال في زمان عمر بن الخطاب قال صرح الصحابي بالامر
 كقوله أمر نارسول الله صلى الله عليه وسلم فلا خلاف فيه الا ما حكى عن داود وبعض
 المتكلمين انه لا يكون حجة حتى ينقل لفظه وهذا ضعيف بل باطل لان الصحابي عدل
 عارف باللسان فلا يطلق ذلك الا بعد التحقق قال البلقيني وحكم قوله من السنة قول ابن عباس
 في منبذة الحج سنة أبي القاسم وقول عمر وبن العاص في عدة أم الولد لا تلبسوا واهل بيته
 نيتارواه أبو داود وقول حماد بن أبي القاسم سنة أبي القاسم سنة نيتارواه في سنة قال وبعضها
 أقرب من بعض وأقرب المرفوع سنة أبي القاسم ويلمس سنة نيتارواه في ذلك أصبت السنة
 (ولا فرق بين قوله أي الصحابي ما تقدم (في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بعده) اما
 اذا قال ذلك الصحابي فخرم ابن الصباغ في العدة انه مرسل وحكى فيه اذا قاله ابن المسيب وجوه
 هل يكون حجة أولا وللغزالي فيه احتمالان بل ترجيح هل يكون موقوفاً أو مرفوعاً مرسلاً
 وكذا قوله من السنة فيه وجهان حكاهما المصنف في شرح مسلم وغيره وصح وقفه وحكى
 الداردي الرفع عن التصديق (تكملة) من المرفوع أيضاً ما جاء عن الصحابي ومثله لا يقال
 من قبل الرأي ولا يقال للاجتهاد فيه فيعمل على السماع جزم به الرازي في المحمول وغير واحد
 من أئمة الحديث وترجم على ذلك الحاشية في كتابه معرفة المسانيد التي لا بد كرسنها
 ومثله يقول ابن مسعود من أنى ساحراً أو عرافاً فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه
 وسلم وقد أدخل ابن عبد البر في كتابه التمهيد عدة أحاديث من ذلك مع ان موضوع الكتاب
 لا مرفوعة منها حديث سهل بن أبي خيثمة في صلاة الخوف وقال في التمهيد هذا الحديث
 موقوف على سهل ومثله لا يقال من قبل الرأي نقل ذلك العراقي وأشار الى تخصيصه بصحابي

لم يأت من أهل الكتب وصح ذلك شيخ الإسلام في شرح الصفة بآراءه ومثله بالاحاديث
 الامور الخمسة من هذه الخلق وآثار الانا والا-سة كالملاحم والنصر وأحوال يوم
 القيامة وما يحصل بعده وان مخصوص أو عقاب مخصوص قال ومن ذلك فعله ما لا يتصل
 للاب-تاديه بغيره على اريدت عنده عن ابي صلى الله عليه وسلم كما قال الشافعي في رساله
 على في المكشوف في كل ركعة أكثر من ركوعين قال ومن ذلك تحككه على فعل من الافعال
 ما لم يطلع به أول رسوله أو معصيه كقوله من حاتم يوم النسيك فصد عصى أما القاموس وسرم
 ذلك أنصار الروكشي في تقييده بعلام من عبد الله وأما السليبي فقال الاقرب ان هذا
 ليس مرفوعا بل هو احواله الا أنهم على ما ظهر من الفوائد وسبقه الى ذلك أن القاموس الموهوب
 هذه عن ابن عبد البر ورواه عنه (الثالث اذا قيل في الحديث صدق كذا الصحابي يرفعه)
 أو روى الحديث (أو يرفعه أو يبلغه) كقول ابن عباس الشعا في ثلاثة ثمرات حسن وعمره
 محمد وكيفية تارفع الحديث رواه البخاري وروى مالك في الموطأ عن أبي حاتم عن سهل بن
 سعد قال كان الناس ومروا أن تصح الرجل يده اليه على دراعه اليسرى في العسله ول
 أبو حاتم لا أعلم الا أنه سمي ذلك وكذا في الاصح عن أبي هريرة يبلغه الناس سبع لفرش
 أحراه (أو رواه كحديث الاصح عن أبي هريرة رواه ما يورث وما سئلوا الا عن أحراه
 البخاري (فكل هذا وشبهه) قال شيخ الإسلام كبيره يورث ما لم يسمع المصنف (مرفوع عند
 أهل العلم اذا قيل عند التام يرفعه) أو سائر الالفاظ المذكورة (مرفوع من روى) قال شيخ
 الإسلام ولم يذكر ما حكم ذلك لوقوف عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم قال وقد طهرت لثلاثة أن
 في مسند الترمذي النبي صلى الله عليه وسلم يرويه أي عن ربه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الاحاديث القدسية (في مسنده) ومن ذلك الاقتصار على القول مع حذف العامل كقول ابن
 سيرين عن أبي هريرة قال قال أسلم وعصام وشي من مر به الحديث ول الخطيب الاسدي
 اصطلاح خاص بأهل المصره لكن روى عن ابن سيرين انه قال كل شيء حدثت عن أبي هريرة
 فهو مرفوع (فانته) أخرج القاموس أنو مكر المروزي في كتاب العلم قال حدثنا القواريري
 ثنا شمر بن منصور ثنا أسلم بن مولى عن ابن عمر عن عبد العزيز بن كثره أن مولى
 الحديث رواه وهو قول انما الرواية الشعرية الى ابن أسلم واد قال كان يافع بها أن أقول
 رواه قال عمر بن عاصيب فقلت رواه في بطر الى فأقول حسب (وأما قول من قال يقتصر على
 مرفوع) وهو الخطا كما قال في المسند لم يسمع لم طالب الحديث ان تفسير الصحابي الذي شهد
 الوحي والتبر بل عبد الله بن جعفر حدث مسند (فذلك في تفسير متعلق بسب روى آية) كقول
 حارث بن كمال لا يرواه مسلم (أو غيره) لا يمكن أن واحد الا عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا مدخل للرأي فيه (وبغيره موقوف) فلو كان حال في الناسي الا أن المرفوع من جهة
 من روى (فوانته) الأولى ما يخص به المجه من كل الصلاح من معهما قول الحاكم قد مر

بما لحا كفي علوم الخلد ثباته والوقوف الموقوفات ما حدثناه أحد من كامل من ربه عن أبي
 هريرة عن قوله تعالى لو اسع للشر قال يا معاشرهم جهنم يوم الساعة فاعلموا من الله ولا تزل
 على عظم قال فلو أنشأه بعدى غير النجاة من الموقوفات فاما ما رواه ابن مسعود
 النجاة مسند فاعلموا به في عمر هذا النوع ثم أورد حديث صري في قصة اليهودي قال هذا
 وأما ما رواه مسند ليس بموقوف وان النجاة في الذي شهد الرحي والبر لم ياحصر عن أبيه من
 القرآن امارت في كذا فانه حدث مسند اه والحاكم اطلق في المسند وحصر في
 علوم الخلد فاعلم الناس بمحصره وأطلق ان ما حصر في المسند على التعميم المحصر
 على جمع النسخ حتى أورد ما ليس من شرط الموقوف والافقه من النص الاول الحتم العبر
 على اني اول ليس ما ذكره عن أبي هريرة من الموقوف لما فهم من ان ما يتعلق به **ك**
 الاثر وما لا مدخل للرأي فيه من قبل الموقوف النجاة ما ذكره من ان سب البرول
 مرفوع قال شيخ الاسلام مكر على اطلاقه ما اذا استبط الراوي السب كافي حدث ربه من
 ثابت ان الوصف في هي الظهور عليه من حظه الثالثه فذا عصب ما ورد عن النبي صلى الله
 عليه وسلم في الله مرفوع أصح ما عصب في ذلك كما احاطا به أكثر من عشرة آلاف
 حدث الرابعه فذكر ان النجاة قول وفعل وهو روجه فاشيع الاسلام الى صريح وحكم
 فقال المرفوع فولا يصح ما قول النجاة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وحده ما وسع
 وحكم قوله ما لا مدخل للرأي فيه والمرفوع من الفعل صريح ما قوله فعل أو رأيه فعل قال
 سيما الا امام الشيء ولا ما في فعل مرفوع حكما من له شيخ الاسلام عما فهم من علي في صلاه
 الكسوف قال شخصوا ولا لزم من كونه عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون عنده
 من ربه له طوار ان يكون عنده من قوله والفعل صريح ما قوله النجاة فعل أو فعل محصره
 صلى الله عليه وسلم وحكم كما حدثنا المعرفه السابق (النوع الباس الملهط ورجعه
 الملقط والمقاطيع وهو الموقوف على النجاة فولا له أو فعل واسعه الشافعي ثم انظر الى
 المقطوع الذي لم يصل اسما به وكذا في كلام أبي بكر الخليلي والدارقطني الا ان الشافعي
 اسعمل ذلك على اسرار الاستصلاح كمال في بعض الاحداث حسن وهو على شرط
 الشخص فوائده في جمع أو حصص من الموقوفات كما ما معارفه الموقوف على الموقوف أورد
 فيه ما أوردته أصحاب الموقوفات في مواضعها وهو صحيح عن عمر الذي صلى الله عليه وسلم
 اما عن النجاة أو ما في من بعده وقال ان اراده في الموضوع ما عطف في الموضوع والموقوف
 دون ومن مطاآن الموقوف والمقطوع مصنف ليس أي شدة وعذال وان وما سراسر
 وان أي حاتم وان المسند وعمرهم (الرواع التاسع المرسل اهل علم الطوائف على ان قول
 النجاة الكسوف) كعبه الله عن عبد بن الحارث عن أبي حازم وسعد بن المسب (قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو له يسمى من سلافاً ما قطع قبل النجاة) هكذا اعراض
 الصلاح بما لحا كفي والصلوات على النجاة (واحدراً أكثر قال الحاكم وعمره من المحدث

لا يسمي مرسل بل يختص المرسل بالتابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن سقط قبله (تقدم
 مائه) (واحد فهو مقطوع وان كان) (الساقط) (أكثر) من واحد (فمفضل ومنقطع) أيضا
 (والشبه ورفي النفع والامول ان الكل مرسل وبه قطع الخطيب) قال الا ان أكثر ما يوصف
 بالارسل من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المصنف
 (وهذا الاختلاف في الاصطلاح والعبارة) لافي المعنى لان الكل لا يتحقق به عند هؤلاء ولا هؤلاء
 والمحدثون خصوا اسم المرسل بالاول دون غيره والفقهاء والابوابيون عمموا (وأمّا قول
 الزهري وغيره من سغارنا اعين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فالمشهور عند من
 بالتابعي انه مرسل كالكبير وقيل ليس بمرسل بل منقطع) لان أكثر رواياتهم عن النبي
 في نفسه في رد على تخصيص المرسل بالتابعي من مع من النبي صلى الله عليه وسلم وهو كافر
 أسلم به سد مونه فهو تابعي اتفاقا وحديثه ليس بمرسل بل موصول لا خلاف في الاحتجاج
 كالتسوية رسول هرقل وفي رواية قصيرة قد أخرج حديثه الامام أحمد بن أبيه في مسنده
 وساقه سابق الاحاديث المسندة ومن رأى النبي صلى الله عليه وسلم غير مميز كعبد بن أبي
 بكر الصديق فانه صحابي وحكم روايته حكم المرسل لا الموصول ولا يسمي مائه ما قبل في مراسيل
 الصحابة لان أكثر روايته هدا وشبهه عن التابعي بخلاف الصحابي الذي أدركه ومع فان احتمل
 روايته عن التابعي بعيد جدا (فائدة) قال العراقي قال ابن القطان ان الارسل رواية الزهري
 عن لم يجمع منه قال فعلى هذا هو قول رابع في حد المرسل (وأما اذا قال) الراوي في الا
 (فلان من رجل) أرشخ (عن فلان فقال الحاكم) هو (مقطوع ليس مرسل) لا وقال غيره
 حكاه ابن الصلاح عن بعض كتب الاصول (مرسل) قال العراقي وكل من القولين خلاف
 ما عليه الاكثرون فاسم ذهبوا الى انه متصل في مسند مجهول حكاه الرشيد الطبري واختاره
 العلائي قال وما حكاه ابن الصلاح عن بعض كتب الاصول أراد به البرهان لامام الحرمين
 في كذا في نفسه وزاد كتب النبي صلى الله عليه وسلم التي لم يسم حاملها وزاد في الموصول
 مسمى باسم لا يعرف به قال وعلى ذلك مشي أبو داود في كتاب المراسيل فانه يروي فيه ما أهم به
 الرجل قال بل زاد البيهقي على هذا في سننه فجعل ما رواه التابعي عن رجل من الصحابة ليس
 مرسل ولا وليس بحديث اللهم الا ان كان بسمه مرسل ولا ويجعله محبة كمراسيل الصحابة فهو قبيح
 وقد روى البخاري عن الحميدي قال اداصح الاستدلال عن الثقات الى رجل من التابعين فحذر
 محبة وان لم يسم ذلك الرجل وقال الا ترم قلت لاحد بن خنبل اذا قال رجل من التابعين فحذر
 رجل من الصحابة ولم يسمه فالحديث صحيح قال نعم قال وقرئ الصبر في من الشافعية يبرأ
 يروي التابعي عن الصحابي معناه أو مصرحاً بالسماع قال وهو حسن متجه وكلام من أفلق
 قبوله محمول على هذا التفصيل اه (ثم المرسل حديث ضعيف) لا يتحقق به (عند جاهل المحدثين
 والشافعية) كما حكاه عنهم مسلم في صدر صحيحه وابن عبد البر في التمهيد وحكا الحاكم عن ابن
 المسيب ومالك (وكثير من الفقهاء وأصحاب الاصول) والنظر للشمس بحال المحدثين لا

بحتمل ان يكون غير صحابي واذا كان كذلك فيصير ان يكون مسعيا وان اتفق ان يكون
 المرسل لا يروى الا عن ثقة والتوثيق مع الاجام غير كاف كما سبأني ولانه اذا كان مجهول
 الماهي لا يقبل بالمجهول عينا وحالا اولي (وقال مالك) في المشهور عنه (وأبو حنيفة في طائفة)
 منهم أحد في المشهور عنه (صحيح) قال المصنف في شرح المهذب وقيد ابن عبد البر وغيره ذلك
 بما اذا لم يكن مرسله ممن لا يحتج زور برسل عن غير الثقات فان كان فلا خلاف في رده وقال
 غيره محل قبوله عند الحنفية ما اذا كان مرسله من أهل القرون الثلاثة اما صلة فان كان من
 غير هاتين الحديث ثم يشترط الكذب صحة النساق وقال ابن جرير وأجمع التابعون بأسرهم
 على قبول المرسل ولم يأت عنهم انكاره ولا عن أحد من الأئمة هداهم الى رأس المساتين
 قال ابن عبد البر كما به بعض الشافعي أول من رده وبالغ بعضهم فقواه على المستند وقال
 من أسند فقد أحال ومن أرسل فقد تكفل لك (ولم يصح يخرج المرسل بمحبته) أو يحوه
 (من وجه آخر مستند أو مرسل أو مرسل من أحد) العلم (عن غير رجال) المرسل (الاول) ان كان
 صحابيا هكذا نص عليه الشافعي في الرسالة مفيد العبر مرسل كبار التابعين ومن اذا سمى من
 أرسل عنه سمى ثقة واذا اشار كما الحفاظ المامون لم يحافوه وزاد في الاعتضاد ان يوافق قول
 صحابي أو يفتي أكثر العلماء بمقتضاه فان فقد شرط مما ذكره يقبل مرسله فان وجدت قبل
 (ويشبه بذلك صحة المرسل وانهما) أي المرسل وما عضده (صحيحان لوعا رصهما صحيح من
 طريق) واحدة (وبحسب ما عليه) بتعدد الطرق (اذا تعدوا الجميع) بينهما في رواية الاولى
 اشتمر عن الشافعي انه لا يحتج بالمرسل الامر اسبيل سعيد بن المسيب قال المصنف في شرح
 المهذب في الارشاد بالاطلاق في النبي والاثبات غاطل هو يحتج بالمرسل بالشرط المذكورة
 ولا يحتج بمراسيل سعيد الاجماب ايضا قال وأصل ذلك ان الشافعي قال في مختصر المزني أخبرنا
 مالك عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع
 اللحم بالحبر وان وعن ابن عباس ان جرورا اخوف على عهد أبي بكر فاجعل فقال
 أعطوني له العناق فقال أبو بكر لا يصلح هذا قال الشافعي وكان القاسم بن محمد وسعيد بن
 المسيب وعروة بن الزبير وأبو بكر بن عبد الرحمن يحرزون بيع اللحم بالحبر وان قال وهذا ما أخذ
 ولانه لم أحدها من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خالف أبو بكر الصديق وأرسال ابن
 المسيب عندنا حسن اه فاختلف أصحابنا في معنى قوله وأرسال ابن المسيب عندنا حسن على
 وجهين حكاه الشيخ أبو اسحق الشيرازي في اللحم والخيطيب البقداوى وغيرهما أحدهما
 معناه انه حجة عنده بخلاف غيرهما من المراسيل قالوا لانها اقتضت فوجدت مسندة والثاني
 انها ليست بحجة عنده بل هي كغيرها قالوا وانما خرج الشافعي بمرسله والترجيح بالمرسل جائز
 قال الخطيب وهو الصواب والاول ليس بشئ لان في مراسيله ما يوجد مسندة بالجمال من وجه
 يصح وكذا قال البيهقي قال وزيادة ابن المسيب في هذا على غيره انه أصح التابعين ارسالا فيما زعم
 الحفاظ قال المصنف فهذه امانان حافظان فقيهان شافعيان متصلمان من الحديث

والله - حق والاصول والحكمة النافذة خصوص الشافعي ومعاني كلامه قال وأما قول المصنف
مرسل ابن المصنف عنه عند ما هو مجهول على التفصيل المتقدم قال ولا يصح تعلق من قال أنه
عنه قوله أرسله حسن لأن الشافعي لم يعمد عليه وحده بل لما انضم اليه من قول أي بكر وم
حصره من الصحابة وقول أئمة السابغين الأربعة الذين ذكرهم وهم أربعة من فقهاء المدينة
السبعة وقد نقل ابن الصانع وغيره هذا الحكم عن تمام السبعة وهو مذهب مالك وغيره وهذا
ما صدقنا من مرسل اه وقال الشافعي ذكر الماوردي في الحاوي ابن الشافعي اختلف قوله في
مراسله له لو كان في القديم صحيح ما نهاره إلا أنه لا يرسل حديثا إلا بوجود مرسله وأما
الاروي لا ما سمعه من جماعة أو من أكار الصحابة أو بعده قولهم أو رأه من غير مرسله
أو واقع فعل أهل العصر وأما ما من مراسله بغير شك ما حذوه عن أي هزيمة لما سمعها
من المواصله والله بهاره فصار إرساله كل مسنده عنه ومذهب الشافعي في الحديث أنه كبير ثم
هذا الحديث الذي أورده الشافعي من مراسله - بعيد يصلح مثلا للاقسام المرسل المسمول فإنه
عنده قول صحابي وأي أكثر أهل العلم عقضاء وله شاهد من مرسل آخر أرسله من أحد العلم
عن عمر بن الخطاب الأول وشاهد آخر مسند مروى السبيعي في المدخل من طريق الشافعي عن مسلم
ابن الحجاج عن ابن جريح عن القاسم عن أبي ربه قال قدم المديونة فوجدت حروا وقد حروا
فحرف أربعه أسرا كل سر مهمان فنادى فأردت أن أساع منها حروا فقال لي الرجل من أهل
المديونة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حسي أن باع حتى تمت فسألت عن ذلك الرجل
فأخبرني عنه حبرا قال السبيعي في حديث أرسله سعيد بن المسيب ورأه القاسم عن أبي ربه عن
رجل من أهل المديونة مرسله والظاهر أنه غير صحيح فإنه أشهر من أن لا يعرفه القاسم عن أبي
ربه المديني حتى يسأل عنه قال وقد روي عنه من حديث الحسن عن غيره من حديث عن أبي ربه
الله عليه وسلم إلا أن الخطاط اختلفوا في جماع الحسن من غيره في غير حديث العقبة فهم
من أنفسه فيكون مثلا للعصل الأول يعني ما شاهد مسند ومهم من لم يشنه فيكون أنما
مرسله انضم إلى مرسله في حديثه الثاني صور الرازي وغيره من أهل الأصول المسند
العامه بأن لا يكون منهم في الاسناد ليكون الاحتجاج بالمجموع والاحتجاج
فقط وليس محصور من ذلك كما هدم الإشارة إليه في كلام المصنف الثالث راد الأصوليون
الاعتقاد أن بواضع قياس أو إشار من غير تكرار أو عمل أهل العصر به وتقدم في كلا
المأوردى ذكر الصورتين الأخرى والظاهر أنه ما دخل في قول الشافعي وأي أكثر أم
العلم عقضاء الرابعة قال القاسم أنو تكرار أقل المرسل ولا في الأماكن التي قبلها الشافعي
المرسل ولا مرسل الصحابي إذا حمل معناه من تاي قال والشافعي لا يوجب
الاحتجاج به في هذه الأماكن بل يستحب كما قال المستحب قبوله ولا يستطيع أن يقول
مشتبه ثبوته بالمصل وقال غيره فائدة ذلك أنه لو عارضه متصل قدم عليه ولو كان حجة مطلقة
بما رصا لكن قال السبيعي مراد الشافعي قوله استحب أختار وكذلك قال المصنف في نه

المذهب الخامسة ان لم يكن في الباب دليل سوى المرسل فثلاثة أقوال للشافعي ناتجا وهو
الانظار بحسب الانكشاف لاجله السادسة تلخص في الاحتجاج بالمرسل عشرة أقوال مجمعة
مطلقا لا يتحقق به مطلقا يتحقق به ان أرسله أهل القرون الثلاثة يتحقق به ان لم يروا الا عن عدل
يتحقق به ان أرسله سعيد فقط يتحقق به ان اعتضده يتحقق به ان لم يكن في الباب سواء هو أقوى من
المستند يتحقق به ندب بالاجور يا يتحقق به ان أرسله صحابي السابعة تقدم في قوله ابن جرير ان التابعين
أجروا على قبول المرسل وان الشافعي أول من أباه وقد تمه البهي في ذلك فقال في المدخل باب
ما يستدل به على ضعف المراسيل بعد تغير الناس وطهور الكذب والبدع وأورد فيه ما أخرجه
مسلم عن ابن سيرين قال لقد أتني على الناس زمان وما يسئل عن اسناد حديث فلما وقعت
الفتنة سئل عن اسناد الحديث فيه ظر من كان من أهل السنة يؤخذ من حديثه ومن كان من
أهل البدع ترك حديثه الثامنة قال الحاكم في علوم الحديث أكثر ما روى المراسيل من
أهل المدينة عن ابن المسيب ومن أهل مكة عن عطاء بن أبي رباح ومن أهل البصرة عن
الحسن البصري ومن أهل الكوفة عن ابراهيم بن يزيد التيمي ومن أهل مصر عن سعيد بن أبي
هلال ومن أهل الشام عن مكحول قال وأصحها كما قال ابن معين مراسيل ابن المسيب لانه من
أولاد الصحابة وأدرك العشرة وفيه أهل الحجاز ومفتيهم وأول الفقهاء السبعة الذين بعد مالك
باجماعهم كاجماع كافة الناس وقد تأمل الائمة المتقدمون مراسيله فوجدوها بأسانيد صحيحة
وهذه الشرائط لم توجد في مراسيل غيره قال والدليل على عدم الاحتجاج بالمرسل غير المجموع
من الكتاب قوله تعالى ليتفقها وفي الذين ليسندوا قومهم لادرجعوا اليهم ومن السنة
تجمعون ويجمع منكم ويجمع من يجمع منكم التاسعة تكام أطاكم على مراسيل سعيد فقط
دون سائر من ذكره ونحن ندكر ذلك فراسيل عطاء قال ابن المديني كان عطاء يأخذ عن كل
ضرب من مراسلات مجاهد أحب الي من مراسلاته بكثير وقال أحمد بن حنبل مراسلات سعيد بن
المسيب أصح من مراسلات ومراسلات ابراهيم التيمي لا يأمن بها وليس في المراسلات أضعف من
مراسلات الحسن وعطاء بن أبي رباح فانهما كما يأخذان عن كل أحد ومراسيل الحسن تقدم
انقول فيها عن أحمد وقال ابن المديني مراسلات الحسن البصري التي رواها عنه اثقات صحاح
ما أقل ما يسقط منها وقال أبو زرعة كل شيء قال الحسن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وجدت له أصلا ثابتا ما خلا أربعة أحاديث وقال يحيى بن سعيد القطان لما قال الحسن في حديثه
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يوجد ناله أصلا الا حديثا أو حديثين قال شيخ الاسلام
ولعله أراد ما جزم به الحسن وقال غيره قال رجل للحسن يا أبا سعيد انك تحدثنا تقول قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو كنت تسنده لنا الى من حدثك فقال الحسن أيها الرجل
ما كذبنا ولا كذبتا ولقد غزونا وغزوة الى خراسان ومعنا فيها ثلاثمائة من أصحاب محمد صلى
الله عليه وسلم وقال يونس بن عبيد سألت الحسن قلت يا أبا سعيد انك تقول قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم وانك لم تذكره فقال يا ابن أخي لقد سألتني عن شيء ما سألتني عنه أحد قبلك

ولولا ميراثك لم يكن ما أحرمك أني في زمان كجاري وكذا في زمن الخلفاء كل شيء معي أقوه وال
رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو عن علي بن أبي طالب عن أبي في زمان لا أستطيع أن أذكر
علما وقال محمد بن سعد كل ما أسلم من حديثه أو روى عن ميمم بن ميمم فهو حسن حتى وما روى
من الحديث فليس بحسنه وقال العراقي من أسلم الحديث فليس بحسنه الزهري وأما ما روى عن أبي التيمي
وقال ابن ميمم من أسلم أو أحم أو أسلم من من أسلم الحديث وعنه أنصافا عن أبي من
من أسلم من أسلم من عبد الله بن القاسم وسعد بن المسيب والآخر لا بأس به وقال الأعمش قلت
لأبراهيم التيمي أسندني عن ابن مسعود فقال داخلكم عن رجل عن عبد الله بن وهب
ممن رواه وأما قلت قال عبد الله فهو عن غيره واحد عن عبد الله العامري من أسلم أو أحم أو أحم
الترمذي في صحيحه وابن أبي حاتم وغيرهما من أسلم أو أحم أو أحم أو أحم أو أحم أو أحم أو أحم
التحاني بن سبي وكذا قال الساجي أن لا يحدده روى عن سليمان بن أروم وروى الساجي
عن يحيى بن سعد قال من أسلم الزهري فليس بحسنه من أسلم غيره لا يحدده روى عن سليمان بن أروم وروى الساجي
وأما ما روى من لا يحدده روى عن يحيى بن سعد لا يحدده روى عن سليمان بن أروم وروى الساجي
عنه له الزهري وقال يحيى بن سعد من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم
من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم
المسند أحب إلى من مسند ابن أبي حاتم وكل مسند من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم
لا شيء لأنه لو كان فيه أسناد صحيح وقال من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم
ابن أبي كثير في مسنده لا شيء ومن أسلم من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم
أحب لي ومن أسلم معاوية بن جندب أحب إلى من من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم
شبه الزهري وسكان بن سعد من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم
منه الحافظ عشرة وقعي في صحيح مسلم أحدث من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم
نعمه فأما هذا النوع فغيره أنه لو روى عن محمد بن المسعود لا بأس به ولم ينصره
البحاق في صحيح الحديث على أن المرسل منه وروى عن أنصافه من وجه آخر كقول أبي ك
اليسوع حديث يحيى بن زعفران في صحيحه ثمانية عشر حديثا عن أبي حاتم عن سعد بن المسند
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم من أسلم
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به
وقال سالم أحسن من عبد الله عن ربه ثمانية عشر حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أسلم من أسلم
الغريبه الحديث وحديث سعد بن مسعود من حديث سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة
ومن حديث سعد بن مسعود وأبي الزبير عن جابر وأخرجه حو والمجاري من حديث عطاء
جابر وحديث سالم وحديث من حديث لؤي عن أبيه وأحمد بن أبي حاتم
ماث عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن أبي بكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أكل لحوم النعمان بعد ثلاث من عبد الله بن أبي بكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

عائشة تقول الحديث فالاول مرسل والاخر مسندوه باحتج وقد وصل الاول من حديث ابن
عمر وفيه من هذا اللفظ نحو عشرة احاديث والمسند في ابراد ما اوردته من سلا بعد ابراده
من سلا لقادة الاختلاف الواقع فيه ومما اوردته من سلا ولم يصله في موضع آخر حديث ابي
السلام بن الشخير كان حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتح بعضه بعضا الحديث لم
يرموصولا عن الصحابة من وجه يصح الثانية عشرة من سلا في المراسيل ابو داود ثم ابو حاتم
ثم الحافظ ابو سعيد اللاتى من المتأخرين (هذا كله في غير مرسل الصحابي امام سله)
كاخبار عن ثنى فقه النبي صلى الله عليه وسلم أو نحوه مما لم يلم به بحضرة لم يصرفه أو تأخر
اسلامه (فمحكوم بحضرة على المذهب الصحيح) الذي قطع به الجمهور من اصحابنا وغيرهم
وأطبق عليه المحدثون المسترطون الصحيح القائلون بضعف المرسل وفي الصحيحين من ذلك
ما لا يصح لان أكثر رواياتهم عن الصحابة ركاهم عدول ورواياتهم عن غيرهم باودة وادا
دروها يذوهابل أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين ليس احاديث مرفوعة بل امرائيات
أو حكايات أو موقوفات (وقبل انه كمرسل غيره) لا يتجوز به (الا ان اثنين الروايات) له (عن
صحابي) زاده المصنف على ابن الصلاح وحكاية في شرح المهذب عن ابي اسحق الاسفرايني
وقال الصواب الاول (السور العاشر المقطع الصحيح الذي ذهب اليه الفقهاء والخطيب
وابن عبد البر وغيرهما من المحدثين ان المقطع ما لم يصل اسناده على أى وجه كان انقطاعه)
سواء كان الساقط منه الصحابي أو غيره فهو والمرسل واحد (و) لكن (أ) أكثر ما يستعمل في
رواية من دون التابعي عن الصحابة كالك من ابن عمر وقيل هو ما اختل أى سقط (منه رجل
قبيل التابعي) هكذا عبر ابن الصلاح بهما لهما كم والصواب قبل الصحابي (معدوفا كان)
الرجل (أو بهما كرجل) هذا بناء على ما تقدم ان فلانا من رجل يسمى منقطعاً وتقدم ان
الاكثرين على خلافه ثم ان هذا القول هو المشهور بشرط أن يكون الساقط واحداً فقط
أو اثنين لا على التوالي كما حرم به العراقي وشيخ الاسلام (وقيل هو ما روى عن تابعي أو من
دونه قولاً له أو فوه لا وهذا قريب ضعيف) والمعروف ان ذلك مقطوع لا منقطع كما تقدم ثم ان
الانقطاع قد يكون ظاهراً وقد يخفى فلا يدركه إلا أهل المعرفة وقد يعرف عجيبة من وجه
آخر زيادة رجل أو أكثر (فائدة) ذكر الشيد الطراز في صحيح مسلم بنعة عشر حديثاً
في اسنادها انقطاع وأجيب عنها بتبيين اتصالها امام وجه آخر هذه أو من ذلك الوجه عند
غيره هي حديث جند الطويل عن أبي رافع عن أبي هريرة اهل النبي صلى الله عليه وسلم
في بعض طرق المدينة الحديث صوابه جيد عن أبي بكر المزني عن أبي رافع كما أخرجه الخمسة
وأحمد وابن أبي شيبة في مسنديهما وحديث السائب بن يزيد عن عبيد الله بن السعدى عن
عمر في العطاء صوابه السائب عن حويط بن عبد العزيز كذا ذكره الحافظ قال النسائي
لم يسمه السائب من ابن السعدى انما رواه عن حويط بن عبد الله كذا أخرجه البخاري والنسائي
وحديث يعلى بن الحارث الحارثي عن غيلان عن علقمة في قصة ما عرو صوابه يعلى عن أبيه

عن عبلان كذا أخرجه النسائي وأبو داود وحديث عبد الكريم بن الحرث عن المسور بن
 شداد بن موسى عن أسامة بن زيد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يذكر المسور
 ولا أبو لهب لم يذكره كذا دل الدارقطني ولما أخرجه هكذا في الشواهد والألفاظ ومن
 رحمه آخر عن الثعلبي عن موسى بن علي عن أسامة عن المسور وحديث عبد الله بن عبد
 الله بن عتبة عن أبي عمرو بن حفص بن الغزالي قال في جماع عبيد الله من أبي عمرو بن تميم
 وأبيه من جهة أخرى عن الثعلبي وأبي سلمة عن واطمة وحديث منصور بن المعتمر عن سعد
 ابن حبيب عن ابن عباس في إحدى قصصه بآله ولما أخرجه في إجماعه منصور بن الحكم
 عبيد بن سعد كما أخرجه الثعلبي وأبو داود والنسائي وهو الصواب ورواه مسلم من
 طريق جعفر بن أبي ربيعة وعمرو بن دينار عن سعد وحديث مكحول عن شرحبيل بن
 السطح عن سلمان بن رباط يوم في جماع مكحول منه نظروا به معدود في الصحابة المعتمد
 والأصح أن مكحول لا يجمع أسانيدهم رواه وأبو داود وحديث أبي يوسف سألته أن
 الله أرسلني مسلماً ولم يرسلني معصياً فإن أبو بكر لم يذكره في شيء إلا أنه أورد ذلك زيادة في
 حديث مسند ولم يرا حصارهما وله في ذلك في عدة أحاديث وهي متصلة في حديث الله
 من رواية أبي الربيع عن جابر وحديث أبي سلام الحنفي عن حذيفة أما كذا شرطاً أخرجه
 قال الدارقطني أو إسلام لم يجمع من حديثه ولا نظرائه الذين روى العرق وهو متصلاً
 من وجه آخر عن حذيفة وحديث مطر عن رهدم عن أبي موسى في الدجاج قال الثوري
 لم يجمع مطر من رهدم إجماعاً رواه عن القائم عن ابن عباس في قصة المدائن قال ابن معمر رحمه
 رهدم وحديث جابر عن سلمان بن أسامة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قل ذلك من طرد
 أبي التباع عن موسى بن سلمة عن ابن عباس وحديث عزاله من مالك عن عائشة حاتم
 مكبيه بحمل اسم الحديث قال أحمد عزاله من عائشة من روى وقال موسى بن
 لا يعلم به ما عايناهما وأما بروي عن عمرو بن عائشة روى الرشد لا بعد مساعده ما روى
 عمرو واحد ولا واحد ومذهب مسلم أن هذا مجهول على السماع حتى ينسب
 يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن عمرو بن عطاء قال مهبطي به الحديث سقطت
 محمد بن إسحق كذا رواه المصنفون عن أبيه وأخرجه هكذا أبو داود إلا أن مسلماً ومنه
 طريق الوليد بن كثير عن محمد بن عمرو بن عطاء (الرواية الحادية عشر المعصل هو صحيح إجماعاً)
 وأهل الحديث (موقوفون على معصية) قال ابن الصلاح وهو اصطلاح مشكل
 من حيث اللغة أي لأن معصية مع العيب لا يكون إلا من ثلاث لا من عدي بالله وهدا لا
 معها قال رحمه الله فوحيه قولهم أمر عصيل أي معلق شديد وفعل عصى وأصل يدل
 الثلاثي فعل هذا يكون لما عصل وأمر عصيل متعلباً كما دلوا طلم الليل وأطلم (ر ر)
 من أساده اثنتان وأكثر شرط الدوالي أما إذا لم يسأل فهو منقطع من موضعين وإن العبد

ولم أجد في كلامهم إطلاق المعصل عليه (وسمي) المعصل (مقطعا) أيضا (ويسمى من سلا
 ص... القضاة وغيرهم كما تقدم) في نوح المرسل (وقيل ان قول الراوي طبعي كقول مالك)
 في الموطأ (يلعب عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمعاذ طاعة الله
 وكسوته) بالمعروف ولا تكلف من العمل الا ما طيق (يسمى معصلا عند أصحاب الحديث)
 بقوله ابن الصلاح من الحفاظ أي مصر المصري قال العراقي وقد استشكل طوارق يكون
 الساقط واحدا فاضد مع مالك من جماعه من أصحاب أبي هريرة كسعد المصبري ويعين المحرر
 ومحمد بن المسكندر والحواشي ان مالك رواه حارح الموطأ عن محمد بن عجلان عن أبيه عن
 أبي هريرة وهو ما يدل سقوط اثنين منه قلب لذكر النسيان في التيسير أن محمد بن عجلان
 لم يسمعه من أبيه بل رواه عن بكر بن عجلان قال ابن الصلاح وقول المصنف قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كذا من قبل المعصل (في فائدة) مسعيا عن عبد الرحمن بن أبي ربيعة
 مافي الموطأ من المرسل والمقطوع والمعصل قال وجب ما به من قوله يلعب من قوله عن
 الأئمة بعده مما لم يسمعه أحد وستون حديثا كلها مسندة من غير طين في مالك الألو أو
 لا نعرف أحدها في لا أسمى ولكن أنسى لاس والثاني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أرى أعمار الناس قد زادت أو ما شاء الله تعالى من ذلك حكاه تقي صرا أعمار أمته والثالث قول معاذ
 وأثر ما رواه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وصع رحلي في الحران قال حسن
 سلفك لاس والرايع اذا أنشأت حريه ثم شاء ذلك عن عده (واداوى تابع السابغ
 عن الثاني حديثا وثقه عليه وهو صدق ذلك السابغ من روع متصل فهو معصل) بقوله ابن
 الصلاح من الحفاظ ومثله علروي عن الأعمش في الحديث أصحله الأعمش ووصله ووصل من صحرو
 عملت كذا وكذا في قول ما علمته فيمنه على فيه الحديث أصحله الأعمش ووصله ووصل من صحرو
 عن الشعبي عن أنس قال كسا عبد النبي صلى الله عليه وسلم قد كرا الحديث قال ابن الصلاح
 وهذا جيد حسن لان هذا الاقطاع واحد منه وما الى الوفاء يشتمل على الاقطاع باثنين
 الصالحين ورسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك باستفاد اسم الاعمال أولى اه قال ابن جماعة
 وهذه الطريقة لان مثل ذلك لا يقال من قبل الراي في حكمه حكم المرسل وذلك ظاهر لاشك
 فيه ثم رأيت عن شيخ الاسلام ان لماد كره ابن الصلاح شرطين أحدهما ان يكون مما يجوز
 سنده الى غير اثنين في الله عليه وسلم فان لم يكن فمرسل اشائي ان يروي مسندا من طريق
 ذلك الذي وقف عليه فان لم يكن فوقوف لا معصل لاحتمال انه قاله من طريق غيره ولم يتحقق
 شرط النسبة من سقوط اثنين (في فائدة ثان) في الأولى قال شيخنا الامام الشهي خسر التبريري
 المقطوع والمعصل ما ليس في أول الاسناد أو ما ما كان في أوله فعلى وكلام ابن الصلاح أعم
 اثابيه من مطان المعصل والمقطوع والمرسل كتاب السنن ليعيد من مصور ومؤلفات ابن أبي
 الدنيا (وروع أحدها الاسناد المعصوم وهو) قول الراوي (فلا عن فلا) بلطف عن من
 غير بيان للحديث والاخبار والسماح (قبل انه مرسل) حتى نسين اتصاله (والصحيح الذي

عليه العمل وقوله الجاهل من أصحاب الحديث والفقه والاسول انه متصل) قال ابا
 الصلاح ولذلك أودعه المشترطون التصحيح في تصانيفهم وادعى أبو عمر والداني إجماع
 أهل النقل عليه وكان ابن عبد البر يدعي إجماع أئمة الحديث عليه قال العراقي بل صر
 بادعائه في مقدمته التهيد (شرط أن لا يكون المعنى) مكسر العين (مدلسا وشرطا
 اتفاقا بعضهم بعضا) أي لهما المعنى من روى عنه بلفظ عن ^١ مدحجكم الاتصال إلا ان يثبت
 خلاف ذلك (وي اشتراط ثبوت اللقاء) وعدم الاكتفاء بامكانه (وطول العبارة) وعند
 الاكتفاء ثبوت اللقاء (ومعرفة ما رواه عنه) وعدم الاكتفاء بالعبارة (خلاف منهم من
 بشرط شيئا من ذلك) واكتفى بامكان اللقاء وعبر عنه بالمعاصرة (وهو مذهب مسلم ^٢
 ادعى الإجماع ^٣ في حقه صححه وقال ان اشتراط ثبوت اللقاء قول مخترع لم يسبق
 إليه وان القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالاحكام قد عينا وحديثا به يكنى ^٤
 كونهما في عصر واحد وان لم يأت في حرفة إجماعا اجتماعا أو نشادا قال ابن الصلاح وفيما
 مسلم قلر قال ولا أرى هذا الحكم بمر هذا المقدمين فيما وجد من المصنفين في ^٥
 مما ذكره عن مشايخهم قال ابن حبه ذكره لان أوقال ولد أن أي فليس له حكم الاتصال مما يذكر
 له من شحه أحاره (ومهم من شرط اللقاء وحده وهو قول البخاري وابن المديني والمحققين)
 من أئمة هذا العلم قيل إلا أن البخاري لا بشرط ذلك في أصل العبارة بل التزمه في حاشيته واد
 المديني بشرطه به ما ونص على ذلك الشافعي في الرسالة (ومهم من شرط طول العبارة)
 ولم يكنف ^٦ وث اللقاء وهو أنظر السمعاني (ومهم من شرط معرفته بالرواية عنه) وهو
 أبو عمر والداني واشترط أنو الحسن القاسمي ان يذكر كذا ^٧ كايضا حكاه ابن الصلاح
 العراقي وهذا داخل فيان تقدم من الشروط فلذلك أسقطه المصنف قال شيخ الاسلام ^٨
 بالانقطاع مطلقا شدد وبله من شرط طول العبارة ومن اكتفى بالمعاصرة سهل ^٩
 الذي ليس به الا التعمت مذهب البخاري ومن رافقه وما أوردته مسلم عليهم من لزوم
 المع من دأما الاحتمال عدم السماع ليس واد لان المسئلة مقروضة في غير المدلس ومن
 صعن ما لم يسمعه وهو مدلس قال وقد وحدث في بعض الاحاد وروى عن ^{١٠} فيما عكس
 من الشيخ وان كان الراوى سمع منه الكثير كما رواه أنو الحق السبعي عن عبد الله ^{١١}
 ابن الارت انه خرج عليه بالحرور به فقتلوه حتى جرى دمه في التهر فلهذا لا يمكن ^{١٢}
 أنو الحق سمعه من ابن حبه ان كما هو ظاهر العادة لانه هو المقتول قلت السماع ^{١٣}
 معتبرا في القول وأما الفعل والمعبر به المشاهدة وهذا واضح (وكرر في هذه الاعصارا ^{١٤}
 عن في الاحارة فاد اقال أحدهم) مثلا (قرأت على فلان عن فلان قراؤه امر ^{١٥}
 بالاحاره) وذلك لا يجرحه عن الاتصال (الثاني اذا قال) الراوى كالك مثلا (حدثنا ^{١٦}
 ان ابن المسيب حدثه هكذا أو قال) الزهري (قال ابن المسيب كذا أو فعل كذا أو) قال ^{١٧}
 المسند بقل وشه ذلك فقال أحمد بن حنبل وجماعة) منهم فيما حكاه ابن عبد البر ^{١٨}

(لا تلقى ان وشمها من) في الاتصال (هل يكون مقطعة حتى ينسج السماع) في ذلك
 الجبر بعينه من جهة أخرى (وقال الجمهور) فما حكمه عنهم ان عدلهم مائة (ان كس)
 في الاتصال (ومطلقه يجوز على السماع بالشرط المتقدم) من القاء والرافة من التدليس
 قال ابن عبد البر ولا اعتبار بالحروف والاتصاف واعلموا بالقاهر المحالسة والسماع والمشااهدة
 قال ولا معنى لاشتراط تبين السماع لاجتماعهم على ان الاسناد المصل بالحقاي سواء أتى فيه
 من أو مان أو يقال أو سمعت فكله متصل قال العراقي وقال ان يفرق باب الحقاي من به
 حيث يعمل بارساله بخلاف غيره قال ابن الصلاح ووجدت مثل ما حكى عن الربيعي للباط
 يعقوب بن أبي شيبة في مسنده فانه ذكر ما رواه أبو الزبير عن محمد بن الحنفية عن عمار قال
 أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلمت عليه فرد علي السلام ووجهه مسدود ولم يزل
 يذكر رواية يمس من ذلك عن عطاء بن أبي رباح عن ابن الحنفية ان عمار امر بالنسي
 صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلمت عليه من سلام حيث كونه قال ابن عمار انه لم يقل عن عمار
 انتهى قال العراقي ولم يقع على مقصود يعقوب وبيان ذلك ان ما نقله يعقوب هو ما رواه من
 العمل وهو الذي عليه عمل الناس وهو لم يتخله من سلام حيث لم يزل في من حيث انه لم يزل
 سكاية انقصه الى عمار والاعل قال ابن عمار قال مررت لما جعله من سلامي فأتى بلطف ان
 عمار اسأوا كان محمد بن الحنفية لقصته ليدركها لانه لم يدركه من روى عمار بالنسي صلى الله عليه
 وسلم فكان بقوله لذلك من سلامي قالوا القاء عدة ان الراوي اذا روى حديثا في قصة أو واقعة وان كان
 أدرك ما رواه ان حكى قصة وقت بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين بعض الصحابة والراوي
 لذلك يخفى أدرك تلك الواقعة فهي محكوم لها بالاتصال وان لم يعلم انه شاهد ما رواه لم يدرك
 تلك الواقعة فهو من سبل يخفى وان كان الراوي تابعيا فهو منقطع وان روى الناس عن
 الصحابي قصة أدرك وقوعها فتصل وكذا ان لم يدرك وقوعها ولكن أسد حاله والاهم قطعة
 قال وقد حكى انه من أهل التمييز من أهل الحديث على ذلك ان الموافق والمأخوذ من الصلاح
 بسبل عن أحمد بن حنبل من ابن عن ابن عمار بن يسار عن ابن عمار بن يسار عن ابن عمار بن يسار
 رواه في الكفاية بسنده الى أبي داود قال سمعت أحمد بن حنبل لما روى عن عمار بن يسار قال عروة بن عائشة
 قالت يا رسول الله ومن عروة عن عائشة سواء قال كيف هذا لو ان ابن عمار بن يسار عن عائشة
 أحمد بن حنبل عن عائشة لان عروة في اللفظ الاول لم يسم ذلك الى عائشة ولا أدرك نفسه وكانت
 من سبله واما اللفظ الثاني فاسد ذلك اليه بالعمدة فكان متصله انتهى فوجه به في كثر استعمال
 ان ابن عمار بن يسار عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة
 يستعملون سماع السماع والاحارة معا وهذا ما تقدم في عن في المشافهة اما المعاري
 كما سمع ابن جماعة وعبره (الثالث التعليق الذي يذكره الجمهور وغيره) من المعارفة (في
 أحاديث من كتاب البخاري وسبقهم باستعماله الدارقطني صورته ان يحذف من أول الاسناد
 أو احدا أكثر) على التوالي يصحبه الحرم ويعزى الحديث الى من فوق المحدث من رواه

وينبغي وبين المعصل عموم وخصوص من وجه فيما معه في حذف اثنين هما عذار سارقة في
 حذف واحد في اختصاصه بأول السند (وكذا ما أخوف من تعليق الجدار لتقطع الاتصال)
 فيها (واستعمله بعضهم في حذف كل الاسماء كقوله قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أو ذل ابن عباس أو عطاء وغيره كذا) وإن لم يذكره أصحاب الاطراف لأن موضوع
 حكمهم بيان معنى الاسماء من احدى أو غير (وهذا التعليق لم يحكم الصحيح) إذ لم يرد في
 كتاب الحرم بجمته (كما قدم في) المسئلة الرابعة من (نوع الصحيح) ولم يستعملوا التعليق في
 غير هذه الحرم كبروي عن فلان كذا أو يقال عنه وبذكره يحكي رشمها بل خصوا به صيغة
 الحرم كمال ودل رآمر وهي ود كرو سكي) كذا قال ابن الصلاح قول العراقي وقد استعمل
 غيره واحدا من اسأخر بنى غير المحروم به منهم الحافظ أبو الطحان المري حيث أورد في الاطراف
 ما في البخاري من ذلك مع ما عليه سلامة التعليق بل المصنف رحمه الله أورد في الرياض حديث
 عائشة أمر بأن يرسل الناس ما رزقهم وقال كره مسلم في صحيحه تعليقاً فقال وذكر عمر
 عائشة (ولم يستعملوه فيما سقط وسط اسأخره) لأنه اسم لا يخصه من الاشفاق والارساء
 والاعصال إنما عراه البخاري لبعض شيوخه بصيغة قال فلان رزق فلان ويحذفون
 حكمه حكم التعليق عن شيوخ شيوخه ومن فوقهم بل حكمه حكم انصاف من الاسماء
 بشرط اللقاء والسلامة من التدليس كذا حرم به ابن الصلاح قال ولم ينعى عن بعض المتأخرين
 من المعاصرين أنه جعله قدما من التعليق نائبا وأما قول البخاري وقال في فلان رزق
 فلان فوسم كل ذلك بالتعليق قول العراقي ولم يحرم به ابن الصلاح فهذا هو الصواب
 ذلك في نوع الصحيح فجعل من أمثلة التعليق قول البخاري قال عثمان كذا أو قال اسعبي
 وهما من شيوخ البخاري والذي عليه عمل غير واحد من المتأخرين كان يوقن بعيدا وهو
 أن ذلك حكم السعة قال ابن الصلاح ما وجدنا في أئمة من جددان اليسا يورى وهو أمر
 بالبخاري كل ما قال البخاري ذلك في فلان أو فلان أو فلان أو فلان وقال غيره المغيرة
 ما حققه الخطيب من أن قال ليست كره وإن الاصطلاح فيها يختلف فبعضهم يستعملها
 السماع دائما كالحاجس مومي المصيصي الأعور وبعضهم بالعكس لا يستعملها
 يجمعه دائما وبعضهم ناره كذا أو ناره كذا كالبخاري فلا يحكم عليها أنكم مطروحات
 ذكر استعمالها أو فوه في سنده في السماع لم يذكر سواها فيما معه من شيوخه في
 الكل (في سنده) فرق ابن الصلاح والمصنف أحكم المعلق قد كرا
 حقيقته وبعضه في نوع الصحيح وهو حكمه وأحسن من صيغة ما صيغ العراقي حيث
 في مكان واحد في نوع الصحيح وأحسن من ذلك جميع ابن جماعة حيث أورد في سنده
 هما (الرايع) إذ أورد في بعض انتخاب الصالحين الحديث من سلاو بعضهم متصلا أو
 موقوفا أو بعضهم موقوفا أو وصله هو أورد في رفته وأرسله ووقعه في وقت آخر (وذكر
 عند أهل الحديث والفقهاء والاصول (أن الحكم لمن وصله أو رفته سوا كذا)

في الحفظ والانتساب (أو أكثر) منه (لا بذلك) أي الرفع والوصل (زيادة ثقة وهي مقبولة)
 على ما سيأتي وقد سأل البخاري عن حديث لا سلاح الا بولي وهو حديث اختلف فيه على أبي
 اسحق السبيعي فرواه شعبه والثوري عنه عن أبي ردة عن ابي اسحق صلى الله عليه وسلم مرسل
 ورواه امرئيل بن يونس في آخر من عن حقه ابي اسحق عن أبي ردة عن أبي موسى متصلا
 لحكم البخاري مان وسله وقال الزيادة من الثقة مقبولة ههنا مع ان من أرسله شعبه وسفيان
 وهما جعلان في الحفظ والانتساب وقيل لم يحكم البخاري بذلك لخردال مادة بل لا بد ان
 الحديثان اطارا آخر وهو الرجوع في ذلك الى الثرائي دون الحكم بحكم مطرد واعيا حكم البخاري
 لهذا الحديث بالوصل لان الذي وصله عن أبي اسحق في سبعة منهم امرئيل حميد وهو أثبت
 الدام في حديثه لكثرة ممارسته له ولان شعبة وسفيان سمعا منه في مجلس واحد بدليل
 رواية الطيالسي في مسنده قال حدثنا شعبة قال سمعت سفيان الثوري يقول لا يسمعني
 أحد ثلث أو ردة عن النبي صلى الله عليه وسلم قد كثر الحديث مرعا كما هما واحدات شعبه
 انما رواه بالسماع على أبي اسحق بقرا ههنا وسفيان وحكم الترمذي في جامعه مان رواية الذين
 وسله أصح قال لان سمعاهم منه في أوقات مختلفة وشعبة وسفيان سمعا منه في مجلس واحد
 وأيضا سفيان لم يقل له وليحدثني أو ردة الأمر سلا وكان سفيان قال له أسمع الحديث
 منه وتقصده انما هو السؤال عن سماعه له لا كعبه روايته له (ومهم من قال الحكم لمن
 أرسله أو ثقة قال الخطيب وهو قول أكثر المحدثين وعن بعضهم الحكم للأكثر) عن
 (بعضهم) الحكم (لأحفظه) وعلى هذا القول (لو أرسله أو وثقه لا يحيط لا يفتح الوصل
 والرفع في عد الثرائي) ومسند من الحديث عبر الذي أرسله (وقيل يفتح فيه رسله ما أرسله)
 أو رفته مارقته (الحفاظ) وصحح الاصوليون في تعارض ذلك من واحد في أركان الحكم
 لما رجع منه أكثر فان كان الوصل أو الرفع أكثر قدم أو ثمة ههنا كذلك قلبت عليهم ما اذا
 استويا بان وقع كل منهما في وقت فقط أو وقتين فقط فائدة في قال المارودي لا تعارض بين ما ورد
 مره عامرة وموقوف على الصحابي أخرى لانه يكون قد رواه وأثنى به (الدور الثاني عشر
 التذليل وهو قسمان) بل ثلاثة أو أكثر كسبياني (الاول تذليل الاسناد بان يروي عن
 عاصره) زاد ابن الصلاح أولقيه (مالم يسمعه منه) بل سمعه من رجل عنه (موجه ما سمعه)
 حيث أوردته بلفظ يوهم الاتصال ولا يقتضيه (فان قال فلا أو عن فلا ويحتمل) كان فلا ما
 وان لم يكن عاصره فليس الرواية عنه بذلك تذليل على المشهور وقال قوم انه قد ليس بخدو بان
 يحدث الرجل عن الرجل بما لم يسمعه منه لانه لا يقتضي تصريحا بالسماع قال ابن عبد البر
 وعلى هذا فاسلم أحد من التذليل لاما لك ولا عبره وقال الخطاط أبو بكر البرار أو الحسن
 ابن القفلان هو ان يروي عن سمع منه مالم يسمع منه من غير ان يذكره سمعه منه قال والعرق
 يسميه وبين الارسلان ان الارسلان روايته عن لم يسمع منه قال العراقي والقول الاول هو
 المشهور ورفيده شيخ الاسلام بقسم اللقاء وجعل قسم المعاصرة ارسلان حقيقا ومثلي قال وعن

وان مالوا سقط اداة الزاوية ومضى الشيخ قضاة قول فلان ذل على بن خنجر كناعند ابن عينة
وقال الزهري قيل لحدثكم الزهري فكت ثم قال الزهري قيل له سمعته من الزهري فقال
لا ولا من سمعه من الزهري حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري لكن سمى شيخ الاسلام
هذا تدليس القطع (وربما سقط شيخة أو سقط غيره) أي شيخ شيخة أو أعلى منه لكونه
(ضعيفا) وشيخة ثقة (أو صغيرا) وأتى فيه بلفظ محتمل عن الثقة الثاني (تحديث الحديث) وهذا
من زوائد المصنف على ابن المصلاحي وهو قسم آخر من التدليس بمعنى تدليس التسوية بمناه
بذلك ابن القطان وهو شر أقسامه لان الثقة الاول قد لا يكون معروفا بالتدليس ويحده
الواقف على المسند كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالحق وفيه ضرر شديد
ومن اشهر بفعله ذلك بنية بن الوليد قال ابن أبي حاتم في العلل سمعت أبي رزك الحديث الذي
رواه اسحق بن راهويه عن فضالة بن عيسى عن أبي وهب الاسدي عن نافع عن ابن عمر حديث
لا تحمدوا الاسلام المرحى حتى تعرفوا عدة رأيه فقال أبي هذا الحديث له أمر قل من يهجمه روى
هذا الحديث عبيد الله بن عمرو عن اسحق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر وعبيد الله كنبته
أبو وهب وهو أسدي فكذا بنية ونسبه الى بني أسدي لا يقطن له حتى اذا ركب اسحق لا يهتدي
له قال وكان بنية من أفعال الناس لهذا ومن عرف به أيضا الوليد بن مسلم قال أبو مسهر كان
يحدث باحاديث الاوزاعي من المكذابين ثم بدلسها عنهم وقال صالح بن خزيمة سمعت المهدي بن
خارجة يقول قلت للوليد قد أنشدت حديث الاوزاعي قال كيف قلت زوى عن الاوزاعي عن
نافع ومن الاوزاعي عن الزهري ومن الاوزاعي عن يحيى بن سعيد وغيره يدخل بين
الاوزاعي وبين نافع عبد الله بن عمر الاسدي وبينه وبين الزهري أبو الهيثم بن مرة قال أنسل
الاوزاعي ان يروى عن مثل هؤلاء قلت واذا روى من هؤلاء وهم ضعفاء أحاديث مناكير
فاسقطهم أنت وصيرتهم من رواية الاوزاعي عن الثقات ضعف الاوزاعي فلم يلتفت الى قول
قال الخطيب وكان الامش وسفيان الثوري يفعلون مثل هذا قال الملقى وبالجمل فلهذا النوع
أخس أنواع التدليس مطلقا وشرها قال اعراق وهو قد خرج في نسخة له قال شيخ الاسلام
لا شأن له بحرح وان وصف به الثوري والشمس فلا اعند انهما لا يفعلانه الا في حق من يكون
ثقة عندهما ضعيفا عند غيرهما ذل ثم ابن القطان انما سماه تسوية بدون لفظ التدليس
فيقول سواء فلان وهذه تسوية والقد ما يسجدونه تحوي يدافق ولون جوده فلان أي ذكر من
فيه من الاجود وحدث غيرهم قال والتحقيق ان يقال متى قيل تدليس التسوية فلا بد ان
يكون كل من الثقات الذين حدثت بينهم الوسائط في ذلك الاسناد قد اجتمع الشخص منه شيخ
شيخة في ذلك الحديث وان قيل تسوية بدون لفظ التدليس لم يحتج الى اجتماع أحد منهم عن
فوقه كما فعل ذلك فانه لم يقع في اسديس أصلا ووقع في هذا انه يروى عن ثور عن ابن عباس
وثور لم يلقه وانما روى عن عكرمة عنه فاسقط عكرمة لانه غير جهة عنه وعلى هذا يفارق
المنقطع بان شرط المساق هنا ان يكون ضعيفا ومنقطع خاص ثم زاد شيخ الاسلام تدليس

الدلائل ومثله بما جعل هشيم فيما نقل الحاكم والخليفة ابن أبي عمير قالوا له من يدان نحدثنا اليوم
 شيئا لا يكون فيه تدليس فقال خذوا ثم أملى عليهم مجلسا يقول في كل حديث منه حديثا فلا ت
 ر فلا تترك روق السند والمتن فلما فرغ قال هل دلست لكم اليوم شيئا قالوا لا قال بلى كل ما قلت
 فيه وفلا ت فاني لم أسمع منه قال شيخ الاسلام وهذه الاقسام كلها يشهد بها تدليس الاسناد
 والدلائل ما فعله ابن الصلاح من تقسيمه قسمين قد دللت ومن أقسامه أي ما ذكر محمد بن سعيد
 عن أبي حفص عمرو بن علي الملقب بـ"ابن الدلس" تدليسا شديدا يقول معجب وحديثا ثم يسكت
 ثم يروي هشام بن عروة الاصح وقال أحمد بن حنبل كان يقول بحاج سمعته يعني حديثا آخر
 وقال جماعة كان أبو اسحق يقول بـ"ابن الدلس" أو عبيد بن كرم ولكن عمر بن الخطاب من الاسود عن
 أبيه فقوله عبد الرحمن بن الدلس يوهم أنه "عنه" وقسمه الحاكم إلى ستة أقسام الأول قوم لم
 يميزوا بين ما سمعوه وما لم يسمعه الثاني قوم يدسوروا ذوقهم من سفير صهم ويبلغ في
 سماعهم دكر والده ومثله بما حكى ابن خشرم عن ابن عبيدة الثالث قوم دلسوا عن مجهولين
 لا يدري من هم ومثله بما روى عن ابن المديني قال حدثني حسين الاشقر حدثنا شيخنا عبد
 الله بن أبي عبد الله عن نوف قال مات عبد علي فدكر كلاما قال ابن المديني فقلت لحسين من
 حدث هذا فقال حدثني شيخنا عن أبي عبد الله عن نوف فقلت لشيخنا من حدثنا فقال
 أبو عبد الله الجصاص فقلت عن من فقال عن حماد القصار فقلت حماد فقلت له من حدثك
 بهذا قال باهي عن فرقة السجعي عن نوف واداهو قد دلس عن ثلاثة وأبو عبد الله مجهول
 وحماد لا يدري من هو وطلعه عن فرقة فرقة لم يدركوا الراية قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم
 الكثير وربما فهم الشيء منهم ويدلسونه الخامس قوم دروا عن شيوخ لم يروهم فيقولون
 قال فلان فعل ذلك عنهم على السماع وليس عندهم سماع قال الباقي وهذا الخمسة كلها
 داخلة تحت تدليس الاسناد وذكر السادس وهو تدليس الشيوخ الثاني القسم (الثاني
 تدليس الشيوخ) بان يسمى شيعة أو يكسبه أو يمسبه أو يصفه بما لا يعرف قال شيخ الاسلام
 ويدخل أيضا في هذا القسم التسوية بان يصف شيخ شيعة بذلك (أما) القسم (الأول) فمكره
 جدا ذمه أكثر العلماء وبالغ شدة في ذمه فقال لا أرى أحدا من أئمة الدلس وقال
 التدليس أن والكذب قال ابن الصلاح وهذا مخرط محمول على المتابعة في الرجوع عنه
 والله غير (ثم قال فرقت منهم) من أهل الحديث والفقهاء (من عرف به صار مجرما مردود
 الرواية) مطلقا (وان بن السماع) وقال جهوور من يقبل المرسل يتقبل مطلقا حكاية الخطيب
 ونقل المصنف في شرح المذهب الاتفاق على رد ما عن عنه تبع السجعي وان عبد البر محمول على
 اتفاق من لا يتحقق بالمرسل لكن يمكن أن عبد البر عن أئمة الحديث أنهم قالوا يقبل تدليس ابن
 عبيدة لأنه إذا وقع أحال على ابن جريح ومعه وطرأهم ما ورجه ابن حبان قال وهذا من
 ليس في الدنيا الا لسفيان بن عيينة وأنه كان يدلس ولا يدلس الا عن ثقة متقن ولا يكاد
 يوجد له تدليس فيه الا وقد بين جماعة عن ثقة مثل ثقة ثم مثل ذلك إبراهيم بن كثر التابعين

فاهم لا يرسلون الا على وسقته الى ذلك أبو بكر المزاور أو المفتاح الأردى وعبارة البرار
 من كان يدلس عن الثبات كان تدليسه عند أهل العلم مقبولا وفي الدلائل لا في مكر الصيرفي
 من طهر تدليسه عن غير الثبات لم يقل غيره حتى يتول حديثي أو جمعت فعلى هذا هو قول
 ثالث مفصل غير التفصيل الآخر قول المصنف كاتب الصلاح وعزى ذلك كثير من منهم الثاني
 وأما المديني وابن معمر وآخرون (والصحيح التفصيل فأرواه ملط محمل لم يبين فيه السماع
 غير مل) لا يقل (وما بين فيه كسعت وحديثا وآخر ما وشبهها مقبول يحتاج به في الصحيحين
 وغيرهما من هذا التصريح كثير كفتادة السفايين وغيرهم) كعبد الرزاق والوليد بن مسلم
 لأن التدليس ليس كذلك وإنما هو صرح من الأمام (وهذا الحكم حار) كما نص عليه النافعي
 (فليس دلس مرة) واحدة (وما كان في الصحيحين وشبههما) من الكتب الصحيحة (عن المدلسين
 من جملة على ثبوت السماع) له (من جهة أخرى) وإنما اختار صاحب الصحيح طريق
 الغلبة على طريق التصريح بالسماع لكونها على شرطه دون ثبوت مفصل بعضهم تفصيلا
 آخر فقال إن كان الحامل له على التدليس عطية الضعيف فخرج لأن ذلك سرام وغش والافلا
 (وأما) القسم (الثاني فمكراته أخف) من الأول (وسمها نوعا طريق معرفته) على السماع
 كقول أبي بكر بن مجاهد أحد أئمة القراء أحمد بن حنبل أي عبد الله بن عبد الله بن أبي بكر بن أبي داود
 الحنبلاني وبه تنصيص لم يروى عنه والمراد أيضا لا بد لابن حنبل له فيحكم عليه بالجهالة
 (ويختلف الحال في كراته بحسب عرصه) وإن كان (يكون العبر العمة ضعيفا) بدليسه حتى
 لا يظهر روايته عن الضعفاء فهو شر هذا القسم والأصح أنه ليس يخرج وجزم ابن الصباغ في
 العدة بأن من فعل ذلك لكونه شجعه غير ثقة عند الناس غيره ليقبل خبره يجب أن لا يقبل
 خبره وإن كان هو متقدمه الثبوت طوإزا يعرف غيره من جرحه ما لا يعرفه هو وقول
 الأمامي إن فعله لضعفه فخرج أول ضعفه أو لاختلافهم في قبول روايته فلا وقول ابن
 السمعاني إن كان بحيث لو مثل عنه لم يسه فخرج والأفلا ومع بعضهم إطلاق اسم التدليس
 على هذا الذي السمي في الماحل من محمد بن رافع قال قلت لأبي عمر كنت ألتزمي بدلس قال لا
 قلت أليس إذا دخل كودة فعلم أن أهله لا يكفون حديث رجل قال حديثي رجل وإذا عرف
 الرجل بالاسم كاه وادعاه عرف بالكسبة معناه قال هذا تزيين ليس بدلس (أو) لكونه (صعبا)
 في الس (أو متأخر الرواة) حتى شاكهم هو دونه ولا فيه سهل (أو مع منته كبير أو متع
 من نكراره على صورة) واحدة أم ما كثرة التيسير أو ثبات العبارة فقول أيضا (و) (نـ)
 (نسمع الخطيب وغيره) من الرواة المصنفين (هنا) لم يسه به من أقسام التدليس ما هو
 عكس هذا أو هو أعطاء متخص اسم آخر مشهور تشبهه بذكره من السبكي في جمع الجوامع قال
 كقولنا أحمر ما أو عدا الله الحاد يعني الذهي تشبها بالسبي حيث يتول ذلك يعني به الظاهر
 وكذا إمام اللقي والرحلة كحديثنا من ورع الله يوهب له جيمون ويريد به عيسى بن قيساد
 أو الجيزة حمير دلس ذلك مخرج قطع لا بد من المعارض لأم الكنف وتبنا الأمدى

في الاحكام وابن دقيق العيد في الاقتراح (في فائدة) قال الحاكم اهل الحجاز والحرمين ومصر
 والعوالي وخراسان والبيال واسبهاان وملاطارس وخوزستان وماوراء النهر لانهم احدثوا
 ائمتهم دلو وقالوا اكثر المحدثين تدليس اهل الكوفة وقريسير من اهل البصرة قال واما
 اهل بغداد فزيد كرسن احدث من اهلها التدليس الى ابي بكر محمد بن محمد بن سليمان
 الباغندي الواسطي فهو اول من احدث التدليس من رسل من اهلها اغتافه في ذلك
 وقد افرد الخطيب كتابا في اعيان المدلسين ثم ابن عساكر (في فائدة) استدلى على ان التدليس
 غير عوام بما أخرجه ابن عدي عن البراء قال لم يكن فينا فارس يوم بدر الا المقداد قال ابن
 عساكر قوله فينا يعني المسلمين لان البراء لم يشهد بدرا (النوع الثالث عشر الشاذ وهو عند
 الشافعي وجباسة من علماء الحجاز ما روى الثقة عن ابي القاسم (لان ابن بروي) الثقة
 (ما لا يروى غيره) هو من ثقة كلام الشافعي (قال) الحافظ أبو يعلى (الخطيب) والذي عليه
 حفاظ الحديث ان الشاذ ما ليس له الا اسناد واحد يشذبه ثقة أو غيره فما كان منه (من غير
 ثقة فنزول) لا يقبل (وما كان عن ثقة توقف فيه ولا يصح) فجعل الشاذ مطلقا في الفرد لا مع
 اعتبار مخالفة (وقال الحاكم) هو ما انفرد به ثقة وليس له أصل بتابع (لذلك الثقة قال) وبما
 الدليل بان ذلك وقف على عتبه الداعي جهة الوهم فيه والشاذ لم يوقف فيه على علة كذلك
 فجعل الشاذ نفردا ثقة فهو وأخص من قول الخطيب قال شيخ الاسلام وبني من كلام الحاكم
 وينقدح في نفس الماقداه قلنا ولا يقدر على اقامة الدليل على ذلك قال وهذا القيد لا بد منه
 قال وانما يبار المعال من هذه الجهة قال وهذا على هذا أدق من المعال بكثير فلا يتكهن من
 الحكم به الا من مارس الفن غاية الممارسة وكان في الفروقة من الفهم الثاقب ووسوخ القدم في
 الصناعة قلت ولعمري لم يفرد أحد بالتصنيف ومن أوضح أمثله ما أخرجه في المستدرك
 من طريق عيسى بن غنم الضبي عن علي بن حكيم عن شريك عن عطاء بن السائب عن أبي
 الضبي عن ابن عباس قال في كل أرض نبي كسيك وآدم كآدم وفوح كفوح وابراهيم كابراهيم
 وعيسى كعيسى وقال صحيح الاسناد ولم أر له اذهب من تصحيح الحاكم له حتى رأيت البيهقي
 قال اسناده صحيح ولكنه شاذ مرة قال المصنف كابن الصلاح (وما ذكره) أي الخطيب
 والحاكم (مشكوك) فانه يقتض (بافراد العدل الضابط) الحافظ (كحديث اغما الاصل
 بالثبات) فانه حديث فرد تفرد به عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم علقه عتبه ثم
 عبد بن ابراهيم عن علقه ثم عنه يحيى بن سعيد (و) كحديث (الهمى عن بيع الولاء)
 وجهته تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر (وغير ذلك) من الاحاديث الافراد (مما)
 أخرج (في) كتابي (الصحيح) كحديث مالك عن الزهري عن ابن أبي اسحق عن النبي صلى الله عليه
 وسلم دخل مكة وعلى رأسه المغفر تفرد به مالك عن الزهري فكل هذه منجزة في الصحيح مع
 ادليس لها الا اسناد واحد تفرد به ثقة وقد قال مسلم الزهري شجرة بين حرفا وبه ولا يشاركه
 فيه أحد باسانيد جيد وقال ابن الصلاح فهذا الذي ذكرناه وغيره من مذاهب أئمة

الحديث سبب ان انه ليس الا في ذلك على الاطلاق الذي قاله وحيد (واصحح التفصيل
وان كان) الثقة (تعمده بما عايناه من احواله) عاينه ان الصلاح لما رواه من هو
اولى منه بالمخط لذلك وعنايه شيخ الاسلام لم يوافق حواشي حقه لم يرد مسطأوكثرة عدوا وغير
ذلك من وحيه الترجيح (كان) ما عرده (شاد امر دودا) قال شيخ الاسلام ومقابل يقال
له المحفوظ قال مثاله ما رواه الترمذي والنسائي وان ما حقه من طريقين اس عيسى عن عمرو بن
ديار عن عومجة عن اس عاص ان رجلا توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع
وارثا الا مولى هو اعقبه الحديث وقابح اس عيسى على وصله اس عيسى وعبره وحاله هم
جاسر بن عمرو عن عمرو بن دينار عن عومجة ولم يدكر اس عاص قال ابو حاتم المحفوظ
حديث اس عيسى قال شيخ الاسلام حماد بن زيد من اهل العدل والصدق ومع ذلك رجع ابو
حاتم رواه من هم أكثر صدقاه قال يعرف من هذا التقرير ان الشاذ ما رواه المصنف
بالحال هو اولى منه قال وهذا هو المعتدل حد الشاذ بحسب الاصطلاح ومن أمثله
في المنى ما رواه ابو داود والترمذي من حديث عبد الواحد بن زياد عن الاعشى عن ابي
صالح عن ابي هريرة عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق
حاتم بن عبد الواحد الحد الكثيري هذا وان الناس اعادوه من فعل النبي صلى الله عليه وسلم
لامس قوله واورد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الاعشى هذا القبط (وان لم يحال)
ارادى تفرده عبره واعادوى امر المروءة عبره فيسقط هذا الراوى المقرد (وان كان عدلا
حافظا موثوقا فاصطه كان تفرده صحيحا وان لم يوثق بحفظه) لكن (لم يعد من درجة الساط
كان) ما عرده (حساوا بعد) من ذلك (كان شادا مسكرا مر دودا والحاصل ان الشاذ
للردوه هو التردد في المحال والفردي ليس في رواية من الثقة والصدق ما يجبره تفرده)
وهو هذا التفسير بحام المسكر وسأني ما فيه في تنبيه في ما تقدم من الاعتراض على الجلبى
والحاكم بافراد الصحيح اورد عليه امر ان احدهما ما اعاد كرا عر د انفة ولا يرد عليهما
تعدد الساط الحافظ لما يهيم حاس العرق واجب تأمها اطلع الثقة فشم الحافظ وعبره
الثاني ان حديث البسة لم يرد به عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم ابو سعيد
الخدري كما ذكره الدارقطني وعبره بل ذكر ابو القاسم من مده انه رواه سبعة عشر مرة
العمامة على من ابي طالب وسعد بن ابي وقاص وان مسعود وان عمرو بن عاص وانس
مالك وان حريه ومعاوية بن ابي سفيان وعنه من عبد الله بن وهب بن سويد بن عبد الله بن
الصامط وبارس بن عبد الله وعنه من ابي رواد والعماري وعنه من النضر وعنه من مسلم
وراد غيره اما التردد وسهل بن سعد والناس من معان واما امرى الاشعري وصهيب بن
سنان واما امامة الجاهلي ورد بن ثابت ورافع بن خديج وصهوان بن امية وسرية بن الحرث
والحرث بن عريه وماتته ولم تلمة وأم حبيبة وصفيه بنت حبي ودكر اس مده انه رواه عن
عمر بن علقمة وعن علقمة بن عبد الله بن محمد بن محمد بن يحيى وان حديث الهبي عن بيع

عثمان بن عفان عن ابي عبد الله كرم الله وجهه في الخبرين ان كل من رآه من أصحاب الزهري دخل معه بأركان
 ما كانوا هم في ذلك في العراق وفي هذا الخبر ان الحديث ليس بحديث ولا يثبت عليه
 أحد اسم السكارة فصار أم وبما ان يكون السكارة أو شاذ الخ لعله انما كان في
 ذلك ولا يلزم من شذوذ السكارة وجود ذلك الوجه في المعنى وقد ذكرنا الصلاح في
 نوع الفعل ان امره الواقعي في السكارة مدح في المعنى ولا مدح كما سألنا في المال الصحيح
 لهذا السهم ما رواه أصحاب السنن الا في هذه من رواه جماعة من يحيى عن اس حريج عن الزهري
 عن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل الخلاصع حائمه قال أنودا وودعه
 بحريجه هذا حديث مسكروا عما يروى عن اس حريج عن زبائن سعد عن الزهري عن أنس
 ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل الحائض من ربه ثم قال والله من ههنا ولم يره لاهتمام
 وول اسأني بعد حريجه هذا حديث صحيح معطوف على حاشي يحيى نعمه الله عليه أهل الصحيح
 ولكنه حاشي الناس في روى عن اس حريج هذا الحديث ان السكارة ما روى الناس عن اس
 حريج الحديث الذي أنشأه أنودا وودعه عليه بالسكارة ومثال الثاني وهو اسود
 الذي ليس في رواه من النسخ والافان ما جعل معه بعهده ما رواه اسأني واسأني من
 رواه أنس كرم الله وجهه عن محمد بن عيسى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا
 كذا الخ ما تروى ان آدم اذا أكله عصا الشيطان الحديث ولان الثاني حديث حديث
 مسكروا ورواه أنودا وودعه وهو صحيح صالح أنس لم يسمع في المساهل عن أنه لم يسمع من يحيى
 بعهده بل قد أطلق عليه الاسأل لتضعف فقال ان معروفا عن اسأني
 لا يصح به روى اسأني لا يسمع على حديثه وأنودا وودعه ان عدى أرفعه لأحدث ما كبر
 في مناهج الأولى قد علم مما تقدم بل من صريح كلام اس الصلاح ان السكارة المسكروا
 بمعنى وقال شيخ الاسلام ان الشاذ والمسكر بحمان في اشراط الخالصة وبسبب ان
 الشاذ او به نسه أو صدق والمسكر او به ضعفه ولقد فصل من سوى بينهما ثم نقل
 المسكر عاروا ان اسأني حاشي من طرفي حاشي نعم الخا المهمة وثبتت القضية من موجب
 أو لا ههنا معنوية ان حاشي نعم المهمة فوردت كرم الله وجهه الزبائن عن أنس عن
 العبد اس حريج عن اس عاصم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أدام الصلوة وآتى الزكاة
 وحج وصام وقرأ القرآن لم يضره الموت وهو في الجنة قال أنودا وودعه ان السكارة ورواه عن أنس
 اصح من مرفوعه اخرج المعروفي حديث الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم رواه به منهم انكس ما
 لا يروى الا من به وهو مخالف لما عدا المعلومه أو عرف به في الخبر الحديث التورى أركه
 لعل أو النسخ أو العلة نسي المرفوع وهو نوع مستقل ذكره شيخ الاسلام كحديث مسنده
 لم يسمع من فرفعه عن مره عن أنس كرم الله وجهه وحديث عمرو بن شعيب عن ابي اسحق عن الحسن بن
 علي الثاني عاروا شيخ الاسلام في القضية فان حاشي لا يروى ما راجع حاله الخسوف
 معاملة فقال له الشاذ وان وقع الخالصة مع اصعب وراجع يسأل له المعروفي ومناهج

يقال له المنكر وقد علمت من ذلك هـير المحفوظ والمعروف وهما من الأنواع التي أهملها ابن
 الصلاح والمصنفون هـ ما لم يذكر المصلح مع ما نقله من المرسل والمقطوع
 والمحصل الثالث وقع في عوارثهم أنكر ما رواه فلان كذا وإن لم يكن ذلك الحديث صحيحاً وقال
 ابن عدي أنكر ما روى يزيد بن عبد الله عن أي رده إذا أراد الله أمته خيراً من دينها قبلها قال
 وهذا طريق حسن رواه ثقات وقد أدخله قوم في صحاحهم انتهى والحديث في صحيح مسلم وقال
 الله هي أنكر ما لا وليد مسلم من الأحاديث حديث حط القرآن وهو عبد الرمدي رحمه
 وصححه الحاكم على شرط الشيخين (المرجع الخامس عشر معرفة الاعتبار والمناجات
 والشواهد هـ أمور) يتداولها أهل الحديث (يعرفون بها حال الحديث) يسطرون هل تصدر
 به رواية أو لا وهل هو معروف أولاً لا اعتباراً بآني إلى حديث لبعض الرواة فيعتبره روايات
 غيره من الرواة بسطوط الحديث يعرف هل شارك في ذلك الحديث أو غيره فرواه عن
 شخصه أولاً أو لا لم يكن يسطرون مانع أحد من شخه فرواه عن روى عنه وهكذا إلى آخر الأسانيد
 وذلك المناجعة فإن لم يكن يسطرون أي عنه ما حدث آخر وهو الشاهد وإن لم يكن والحديث
 مرد فليس الاعتبار قسماً للمناجعة والشاهد بل هو هيئة الوصول إليهما (فقال الاعتبارات
 روى حماد) بن سلمة (مثلاً حديثاً لا يمانع عليه عن أيوب عن ابن سيرين عن أي هريرة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم فيه لم يروى رواه ثمة عن أيوب عن ابن سيرين وإن لم يوجد) نفسه غيره
 (فتفق غير ابن سيرين عن أي هريرة) أي وإن لم يوجد ثمة عن أي هريرة غيره (فصحاى غير
 أي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأي ذلك وحده علم) به (أن له أصلاً يرجع إليه) (والأى
 وإن لم يوجد شيء من ذلك) (فلا) أصل له كالحديث الذي رواه الرمدي من طريق حماد بن سلمة
 عن أيوب عن ابن سيرين عن أي هريرة رواه وثمة أحسن حديثاً هو ما قاله الحديث قال
 الرمدي غير يسأل يعرفه من الأسانيد إلا من هذا الوجه أى من وجه يشب والاف قد رواه
 الحسن بن دينار عن ابن سيرين الحسن بن دينار الحديث لا يصلح للمناجعات (والمناجعة أن
 يرويه عن أيوب غير حماد وهي المناجعة الباعه أو) لم يروه عنه غيره ورواه (عن ابن سيرين غير
 أيوب أو عن أي هريرة عن ابن سيرين أو عن النبي صلى الله عليه وسلم صحاحى آخر) غير أي
 هريرة (فكل هذا يسمى مناجعة ومصر عن) المناجعة (الأولى بحسب هذا ما بها) أى قد روى
 (ونوهى المناجعة شهاداً) أيضاً (والشاهد أن يروى حديث آخر عنه ولا يسمى هذا مناجعة)
 فقد حصل اختصاص المناجعة بما كان باللفظ سواء كان من روايته ذلك الصحاحى أم لا والشاهد
 أعم وقيل هو مخصوص بما كان بالمعنى كذلك وقال شيخ الإسلام قدس سرى الشاهد مناجعة
 أيضاً والأمور سهل مثال ما احتج به المناجعة الباعه والقاصرة والشاهد ما رواه الشافعى في
 الأم عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 الشهر سبع وعشرون فلا تصوموا حتى يروا الهلال ولا تهللوا حتى يرووه فإن عم عليكم فأكلوا
 العدة ثلاثين وهذا الحديث بهذا اللفظ طعن قوم ابن الشافعى به رده عن مالك فعذوه في عرائسه

لان أصحاب ما مشهوره عنه هذا الاساد ملطوا عن عم عليكم وادروا به لكن وحد بالمشاهير
 متابعوه وعقد الله من مساهله بعضي كذلك أخرجه البخاري عنه عن مالك رحمه مساهله
 مامه وروحد باله متساهله قاصره في صحيح ابن جرير من رواه ابنه محمد عن أمه محمد بن زيد
 عن جده عبد الله بن عمر ملطوا كالأولان في صحيح مسلم من رواه عبد الله بن عمر عن
 تابع عن ابن عمر ملطوا وقدروا ملائنه وحد باله شاهد رواه الساق من رواه محمد بن حسين
 عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قد كرم مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر
 ملطه سوا ورواه البخاري من رواه محمد بن زياد عن أبي هريرة ملطوا وانما يحيى عليكم
 واكوا اوده ثمان ثلاثين وثلث شاهد باله (واداهاواي مثله) أي الحديث (مردده
 أو هريره) عن أبيه صلى الله عليه وسلم (أو ابن جرير) عن أبي هريرة (أو أبو) عن ابن
 جرير (أو جاد) عن أبي (كان مشعرا باسقاء) وحوه (المناصب) فيه (واداها) (أو
 المناصب) مع الشواهد فكمه ماسوق في الشاد من انقصل (ويحد في المناصب
 والاشتهاد رواه من لا يجمع به ولا يصلح لذلك كل صعب) كما سيأتي في الفاظ الطرح
 والتعديل (اسوع السادس عشر معرفة ما ادا انصاب وجمعه ما هو في لطيف يستحسن
 العبايه به) وهذا شهر وعرفه ذلك جماعة كافي بكر عبد الله بن محمد بن زياد النساوري وأبي
 الوليد الحسان بن محمد القرشي وغيرهما (ومذهب الجمهور من الشياخ والمحدثين قولها مطلقا
 سواء رقبه من رواه أولا ناقصا أم من غيره وسواء نقلها حكم شرعي أم لا وسواء ضرب
 الحكم اثبات أم لا وسواء أوجب من أحكام ثبت بحسب ما هي فيه أم لا وقد ادعى
 ابن طاهر الامان على هذا القول (وقيل لا به ل مطلقا) لا من رواه ناقصا ولا من غيره
 (وقيل يصل ان رادها غير من رواه ناقصا ولا يصل من رواه ناقصا) وقال ابن الصاع فيه
 انه كراهه جميع كل واحد من الطرفين في مجلس فلب ال فاده وكما سب من يعمل بها وان عرى
 ذلك الى مجلس واحد وقال كتب أنسب هذه الى ياده قبل منه والاوجب التوقف فيها وقال في
 المحصول فيه العبره عاروي منه أكثر وان اسوى قبل منه وقيل ان كاس ال ياده معبره
 فلا عراب كان الحبران متعارضين والاقبل حكاه من الصاع عن المسكبين والنسبي
 الهندي عن الاكثريين كان يروي في أربعين شاه ثم في أربعين نصف شاه وقبل لا تصل ان عرى
 الاعراب مطلقا وقبل لا تصل الا ان أولاد حكما وقيل يصل في الفسطون المعنى حكاهما
 الخطيب وقال ابن الصاع ان يرادها واحد فكان من رواها ناقصا جماعة لا يجوز عليهم الودع
 سقط وعباره غيره لا يصل مثلهم عن مثله اوده ودل ابن السجاني مثله وراوا ان يكون
 مما يوفى الدواعي على بطله ودل الصيرفي والخطيب بشرط في قولها كون من رواها ناقصا
 وقال شيخ الاسلام اشهر عن جمع من العلماء القول بقول الزيادة مطلقا من عر عصيل
 ولا ياتي ذلك على طريق المحدثين الذين بشرطون في الصحيح والحسن ان لا يكون شادا
 ثم يصررون الشدود بحاله النعمه من خوا ووفق منه والمقول عن أمه الخلد المسند من

كان مهادي ويحيى القطان وأحمد واس معين وابن المديني والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم
 والنسائي والدارقطني وغيرهم اعتباراً ترجح فيما يتعلق بالزيادة المباحة بحيث يلزم من قبولها
 رد الرواية الأخرى أو قد تنقبه لذلك ابن الصلاح وتبعه المصنف حيث قال (وقسمه الشيخ
 أقساماً أحدها زيادة تخالف الثقات) حيارروه (فرد كلسق) في نوع الشاذ (الثاني ما لا مخالفة
 فيه) لما رواه الدبر أصلاً (كتفرد ثقة بجملة حديث) لا تعرض فيه لما رواه الغير بخلافه
 أصلاً (فيقبل قال أنطليبي باتفاق العلماء) أسنده إليه ليبراً من عهده (الثالث زيادة للثقة
 في حديث لم يذكرها ترواته) وهذه مرتبة بين ثلث المرتبتين (كحديث) حديثه
 (جعلت لدار الأرض مسجداً وظهرت أفرداً أو مالك) مسند بن طارق (الاصحبي) فقال
 (و) جعلت (زيتها) لنا (طهوراً) وسائر الرواية لم يذكرها ذلك (فهذا يشبه الأول)
 المردود من حيث ادما رواه الجماعة عام وما رواه المفرد المردود بالزيادة مخصوص وفي ذلك
 مغايرة في الصفة ونوع من المخالفة بخلاف الحكم (ويشبه الثاني) المقبول من حيث
 أنه لا منافاة بينهما (كذلك قال الشيخ) ابن الصلاح قال المصنف (والاصح قبول هذا الأخير)
 قال (ومثله الشيخ أيضاً زيادة مالك في حديث الطرقة من المسلمين) ونقل عن الترمذي أن
 مالكاً تفرد بها وأن عبيد الله بن عمرو وأيوب وغيرهما رواه الحديث عن باع عن ابن عمر بدون
 ذلك قال المصنف (ولا يصح التمسك به فقد وافق مالكاً) عليها جماعة من الثقات منهم (عمر
 ابن نافع) وروايته عند البخاري في صحيحه (والفضال بن عمار) وروايته عن مسلم في صحيحه
 قال العراقي وأكبر بن فرقد وروايته في مسند رطل الحاكم وسنن الدارقطني ويوس بن يزيد
 في بيان المشكل للظماوي والمهني بن اسمعيل في صحيح ابن حبان وعبد الله بن عمر العمري
 في سنن الدارقطني قبل وزيادة التربة في الحديث السابق يحتمل أن يراد بها الأرض من حيث
 هي أرض لا التراب فلا يمتنع فيه وزيادة ولا مخالفة لمن أطلق وأجيب بأن في بعض طرقه
 التصريح بالتراب ثم إن عددها زيادة بالنسبة إلى حديث حديثه والألف قد وردت في حديث
 علي رواه أحمد والبيهقي بسند حسن (في رواية) من أمثلة هذا الباب حديث الشيخين عن ابن
 مسعود سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أي العمل أفضل قال الصلاة لوقتها إذا
 الحسن بن مكرم وبندار في روايتهما في أول وقتها صحيحهما الحاكم وابن حبان وحديث الشيخين
 عن أنس أمر بلال أن يشفع الأذان ويقرأ الأقامة راد عما لابن عطية إلا الأقامة وصحهما
 الحاكم وابن حبان وحديث علي أن السنة ركعتين زاد إبراهيم بن موسى ثمن نام فليقرأ
 (الترع السابغ عشر معروفة الأفراد قد تقدم مقصوده) في الأنواع التي قبله قال ابن الصلاح
 لكن أردناه بترجمة كما أحده الحاكم ولما بقي منه (فانفردت عن أحد هما فرد) مطلقاً تفرد
 به واحد (عن جميع الرواة) قد تقدم حكمه والثاني فرد نسبي (بالنسبة إلى جهة) خاصة
 (كفردهم تفرد به أهل مكة وأهل الشام) أو البصرة أو الكوفة أو خراسان (أو) تفرد
 به (فلان عن فلان) وإن كان مروياً من وجوده عن غيره (أو أهل البصرة عن أهل الكوفة)

حاتم رأى روضة والدارقطني قال الحاكم وأما إعلال الحديث من أوجه ليس للعرض وبها مدح
 والخط في العلل عند ما لاحظت والعهود المعروفة لا غير وقال ابن مهدي لا أعرف هاتين حديث
 أحاديث من أن أكتب عشرين من حديث النسائي (والعلة عارضة عن سببها من حق
 وادح) في الحديث (مع أن الظاهر بالسلامة منه) قال ابن الصلاح والحديث المعلن ما اطلع وع
 على علة يقدح في صحته مع ظهور السلامه (ويشترط أن لا يشاركه في شروط الصحة ظاهرا
 وبندرك) العلة (تتعدد الراوي ومخالفة غيره مع قرآن) صمم إلى ذلك (منه العار) هذا
 الشأن (على رهم) وقع (بالرسالة) في الموصول (أو وقف) في المرفوع (أو دخول حديث في
 حديث أو غير ذلك بحيث يعلل على طه فيكم بعدم صحة الحديث أو تردد فينقص) فيه
 وربما قصر عبارة المعلن عن إقامه الحجة على دعواه كالصبر في نقد الديار والدرهم قال ابن
 مهدي في معرفة علم الحديث إلهام لوقل لا إله إلا الله بطل الحديث من أين قلت هذا لم يكن له حجة
 وكمن من بعض لا يهتدي لذلك وقيل له أنصا إلى قول الشيء هذا صحيح وهذا لم يثبت وبعض يقول
 ذلك فقال أرايت لو أثبت المأثور وأثبت رواه من هذا الجبل وراحم أكتب نسأل عن
 ذلك أن نسلم له الأمر قال بل أسلم له الأمر قال فهذا كذلك الطول المحالسه والمطارة والمزج
 وسئل أورد روضة ما الخفة في تلكم الحديث فقال الخفة أن نسأل عن حديث له علة فادكر
 علة ثم نقصد أن دارة نقسأله عنه بعد كونه ثم نقصد أنما حاتم بعمله ثم غير كلامه على
 ذلك الحديث وإن وجدت بها خلافا فاعلم أن كلاما سادكم على مراده وإن وجدت
 الكرامة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم ففعل الرجل ذلك فاهتف كلهم جمال أشهد أن هذا
 العلم إلهام (والطريق إلى معرفته جمع طرق الحديث والطريق احتلاي رواه) في (مسلمهم
 وإقامهم) قال ابن المدببي الباب إذا لم يجمع طرقه لم يقبل حطوه (وكثرة العلل بالارسال)
 للموصول (باب يكون رواية أقوى من وصل ومع العلة في الأسناد وهو الأكثر وقد يقع في
 المتن وما يقع) منها (في الأسناد قد يقدح فيه وفي المتن) أنصا (كالارسال والوقف وقد يقدح
 في الأسناد خاصة ويكون المتن مرفوعا صحيحا كحديث يعلى بن عطاء الطائفي أحد رجال
 الصحيح (عن) سفيان (الثوري عن عمرو بن دينار) عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه
 وسلم (حديث السمان بالخيار عطاء يعلى) على سفيان في قوله عمرو بن دينار (أما هو هذا الله
 ابن دينار) هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان كافي بصير الفصل من ذكرين ومحمد بن
 يوسف الطبراني في معجمه يزيد وغيرهم ومثال العلة في المتن ما انفرد به مسلم في صحيحه من
 رواية الوليد بن مسلم حديثنا الأوراعي عن قتادة أنه كتب إليه يحضره عن أس بن مالك أنه
 حدثه قال سألت حلف النبي صلى الله عليه وسلم رأيت بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتون
 بالحديث رب العالمين لا بد كرون سمع الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولاي آخرها ثم رواه
 من رواية الوليد بن مسلم الأوراعي أخبرني أسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أسابدا كروك
 وروى مالك في الموطأ عن جسد عن أس قال سألت ورأيت بكر وعمر وعثمان فكانهم كان

لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ورواه الويليد بن مسلم عن ما شاع به من أن النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم هذا الحديث مع قول أصله لفظاً بوجهه من أن حررتني أني ألتبس
 الرابع وأخبر من من الإمامي عالم أسحق اليه وأما أنا فمما هنا فمما رواية جسد زاعلها
 الشامي عاصم لفظاً بالكتاب وقال في سفره في ما نقله عنه البيهقي وأن ذلك فأنك قد روي
 ما نقله من قبل له من غيره من عبيدة والقراري واتفق وعدد فيهم سبعة أو ثمانية
 متفقين بخلافه والعدد الكثير أولى بالاطمئنان من واحد ثم روي أن عماراً من سفيان من
 أيوب عن قتادة عن أسس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم رأى بكر وعمر في حقن الثراء
 ما لم يدرى العالمين قال الشامي يعني يدرى ما القرآن قبل ما يقرأ به لها ولا يني أنهم
 يركون بسم الله الرحمن الرحيم فإن الله أرقطى وهذا هو المخطوط عن قتادة وغيره عن أسس في
 البيهقي وكذا رواه عن قتادة أكثر أصحابه كابوب ربيعة والنسائي وشيبان بن عبد الرحمن
 وسعيد بن أي مرزوق وأبي عوانة وغيرهم قال ابن عبد البر في الزيادة حفاظ أصحاب قتادة
 وليس في روايتهم لهذا الحديث ما يوجب سقوط البسملة وهذا هو المخطوط المنقح عليه في الصحيحين
 وهو رواية الأكثرين ورواه كذلك أبصاعن أسس ثبات الشامي وأما عن ابن عبد الله بن أبي
 طه ومأوله عليه الشامي مصرح في رواية الأرقطى بسند صحيح فكانوا ينفذون ما من
 القرآن قال أسس صد البر ويقررون أن أكثر رواية جسد من أسس انما سمعها من قتادة وثبات
 عن أسس ويؤيد ذلك أن أسس عدي مصرح بذلك فتدونه بينهما في هذا الحديث فثبت انقطاعها
 ورجوع الطريقين إلى واحدة وأما رواية الأوزاعي فأعلمناهم بأن الرازي عنه وهو الويليد
 بدلس يدان التسمية وإن كان قد صرح بسماعه من شعبة وإن ثبت أنه لم يسقط بين الأوزاعي
 وفتاده أحد فتدونه ولذا كما فلا بد أن يكون أملي على من كتب إلى الأوزاعي ولم يسم هذا
 الكتاب فيتمثل أن يكون مجرداً وأما صراط فلا تقوم به الحجة مع ما في أصل الرواية بالكافة
 من الخلاف وإن بعضهم يرى انقطاعها وقال ابن عبد البر اختلف في ألفاظ هذا الحديث
 اختلافاً كثيراً فمداهم صلوياً منهم من يقول صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم رأى بكر وعمر ومهم من يدكر عثمان ومهم من يقتصر على أي بكر وعمر وعثمان
 ومهم من لا يدكر فكانوا لا يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم ومهم من قال فكانوا لا يجهرون
 بسم الله الرحمن الرحيم ومهم من قال فكانوا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم ومهم
 من قال فكانوا يفتخرون القراءه بالحمد لله رب العالمين ومهم من قال فكانوا يقرؤون بسم الله
 الرحمن الرحيم قال وهذا المصطرب لا يقوم معه حجة لاحد وما يدل على أن أسلم يروني
 البسملة وأن الذي زاد ذلك في آخر الحديث روي بالهوى واخطأ ما صرح عنه أن أباً لم يسمه
 أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح بالحمد لله رب العالمين أو بسم الله الرحمن
 الرحيم فقال الله سألني عن ثني ما أحفظه وما سألتني عنه أحد قبل أن أخرج به أحمد وابن
 خزيمة بسند على شرط الشيخين ومثيل من أن من حفظه عنه حجة على من سأله في حل نسبة
 فقد أجاب أبو شامة ما هما مستندان في أوائل أبي سلمة عن البسملة وتركها أو سؤال قتادة عن

الاستفتاح بأى سورة وقد ورد من طريق آخر عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمر
 بيمين الله الرحمن الرحيم أخرجه الطبراني من طريق معمر بن سليمان عن أبيه عن الحسن عنه
 وابن خزيمة من طريق سويد بن عبد العزيز عن عمران القصب عن الحسن عنه وورد من
 طريق آخر عن المعمر عن أبيه عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحضر بيمين الله
 الرحمن الرحيم رواء الدارقطني والطيب وأخرجه الحاكم من جهة أخرى عن المعمر وورد
 ثبت فواتر في الصلاة عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة عن طريق عبد
 الحاكم وابن خزيمة والنسائي والدارقطني والبيهقي والطيب وابن عباس عند الترمذي والحاكم
 والبيهقي وعثمان وعلي وصحار بن باصر وجابر بن عبد الله والعماليق وشيروان بن عمرو والحكيم
 عمير بن عتبة وأحد بنهم عبد الدارقطني ومرة بن جندب وأبي سعد بنهما في البيهقي وبريد
 ومجاهد بن زور وشر أبو بشر بن معاوية وحسين بن عرفة وأحد بنهم عند الطيب وأحمد
 عند الحاكم وجماعه من المهاجرين والأصابع عند الشافعي فقد بلغ ذلك مبلغ التواتر وقد بينا
 طرق هذه الأحاديث كلها في كتاب الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة ونسب جاز كرامه أن
 الحديث مسلم السابق تسمع علل المخالفة من الحفاظ والأكثرين والقطع وتدل على النسوية
 من الوليد والكتاب وجهه الكاتب والاصطراب في لفظه والادراج وثبت ما يخالفه
 من جهات ومخالفة لما رواه عدد التواتر قال الحافظ أبو الفضل العراقي وقول ابن الجوزي
 إن الأئمة انفردوا على جهة فيه نظر فهذا الشافعي والدارقطني والبيهقي وابن عبد البر لا يقولون
 بجهته أفلا يتدح كلام هؤلاء في الاتفاق الذي قد تطلق العلة على غير مقتضاها الذي
 قدمناه من الأسباب القادحة (ككذب الراوي) وفسقه (وعقله وسوء حفظه) ونحوها
 من أسباب ضعف الحديث) وذلك موجود في كتب العلل (ومع الترمذي التسخ صلة) قال
 العراقي فإن أراد أنه على العمل بالحديث فصحيح أو في جهة فلا إن في الصحيح أحاديث كثيرة
 منسوخة (وأطلق بعضهم العلة على مخالفته لا تفصح) في صحة الحديث (كإرسال ما وصله الثقة
 الضابط حتى قال من الصحيح صحيح مغلل كقيل منه صحيح شاذ) وقائل ذلك أبو يعلى الخليلي في
 الإرشاد ومثل الصحيح المغلل الحديث ما لا يملكه المملوك طعامه السابق في فرع المفضل فانه أروى في
 المطامع ضللا ورواه عنه إبراهيم بن طهمان والنعمان بن عبد السلام موصولا قال فقد صار
 الحديث بيننا وبين الاستناد صحيحا يعتمد عليه قبل وذلك عكس المغلل فانه ما طهره السلامة
 فاطمعه بعد التخصص على قاذح وهذا كان ظاهره الاعلال بالأعضاء لما فتن بين رسول
 (فائدة) قال البلقيني أجل كتاب منصف في العلل كتاب ابن المديني وابن أبي حاتم والخلال
 وأجمعها كتاب الدارقطني قلت وقد استفد شيخ الإسلام في الزهر المطول في الخبر المملوك
 وقد قسم الحاكم في علوم الحديث أجناس المغلل إلى عشرة ونحن لمصنوعها بما شئت أحدنا
 أن يكون البسند ظاهره الصحة وقبسه من لا يعرف بالسماع ممن يروى عنه كحديث موسى
 ابن عتبة عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من

جلس يفتش فكتفه فله فعل هل ان تقوم صامتا اليهم ويحكفك لا اله الا انت استعمر
 رايون ابن عمر ما كان في مجلسه ذلك فروي ان مسلما من الصاري وسامعه فقال
 هذا حديث ملغ الا انما قول حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا هيب ثنا هيب عن ابن
 اس عداة فله وهذا أولى لانه لا دلالة لرواية عن عتبة شعاع عن هيب انما ان يكون
 الحديث من سلامي وحده ورواه الثعلابي الطحاوي ومسلم من وجه ظاهره ما سمعته كحديث
 مسند من عتبة عن سلمان عن حذيفة الخداعي عنهم عن أبي هذيفة عن أنس بن مالك عن أنس
 أن مكره أنشد له في ذلك من هذا الحديث وفيه بوضع اسماء لا شرح في النسخ المتأخرى فانه
 الحديث من أن هذيفة من رايون ان يكون الحديث محمولاً على هذيفة وروي عن غيره
 لا حديث في ملاذ رواته كرواية المدائني عن الكوفي كحديث موسى بن عتبة عن أبي
 اسحق عن أبي ردة عن أبيه عن رويان لا سمعته رايون وأقرب اليه في اسوم مائة مرة وفي هذا
 اسناد لا يطرأ فيه حديث لا طعن فيه من شرط التحقيق والمذهبين والرواية عن الكوفي
 ونقروا انما الحديث محمولاً على رويان أي ردة عن الأعرابي الرازم ان يكون شعاع
 عن هيب عن رويان عن أبيه عن هذيفة عن هذيفة عن هذيفة عن هذيفة عن هذيفة
 حقه كحديث رويان عن هذيفة عن هذيفة عن هذيفة عن هذيفة عن هذيفة عن هذيفة
 وسلم يروي عن المعرب بالطور وفي شرحه العسكري وغيره هذا الحديث في الوجدان وهو معلول
 نوعاً لم يسمع من أبيه صلى الله عليه وسلم ولا رواته وعن ابن عمار عن ابن عباس عن حمير
 مسلم من أبيه وانما هو عثمان بن عفان الخاضع ان يكون رويان عن عتبة وسقط منه وحل
 دل عليه طرق أخرى محمولة كحديث نوح عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن رجل
 من الانصار ارام كلوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فان ليلة نوحى به واسار الحديث
 قال وعلة ان نوح مع سلاته فصره وانما هو عن ابن عباس حديث وحال هكذا رواته ابن
 عتبة وشعب وسامع والاولاي وعمرهم عن الزهري السامع ان يخلق علي بن رجل
 بالاساد وغيره ويكون له موطع ما قاله الاساد كحديث علي بن الحسين عن رايون عن أبيه
 عن عداة عن ردة عن أبيه عن عمر بن الخطاب وفيه بوضع اسماء لا شرح في النسخ المتأخرى
 وفي علة ما أسند عن علي بن حشر حديث علي بن الحسين عن رايون عن أبيه عن عمر بن
 السامع الاحلاف علي بن رجل في نفسه شعبة أو يحمله كحديث الزهري عن سفيان الثوري
 عن شعاع بن حراصة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي جابر عن حمير عن
 كريم والدارقطني عن رويان وعلة ما أسند عن محمد بن كثير حديث سفيان بن شعاع عن
 رجل عن أبي سلمة عن رايون انما ان يكون الراوي عن شخص أو كونه مجمع منه لك
 لم يسمع منه أحاديث معية ولا رواته فاعلم انما لا يسمع منه كحديث يحيى
 عن أبي كثير عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أظفر عبداه ليل يظفر
 عبدك اصناف الحديث فاعلم رايون انما يظهر من غيره انه لم يسمع منه هذا الحديث

عمار بن خالد الواسطي عن ابن عباس عن ابي عبد الله عن ابي عمرو بن محمد بن عمار بن سريث
 عن جده سريث بن سليم حكاه امثله اس الصلاح هذا الحديث لم يضرط الاسناد وقال
 العراقي في المسكن اعترض عليه ما ذكرنا الترجيح اذا وجد اتفق الاضطراب وقد رواه
 سفيان الثوري وهو أحفظ مما ذكرهم في معنى ان ترجح روايته على غيرها وأيضاً فان الحكم
 وغيره من هذا الحديث قالوا بالحوار ان رجح الترجيح فيه متعارضة فسفيان وان كان
 أحفظ الا انه اشرف بقوله ابي عمرو بن سريث عن ابيه وأما كثر الرواية فيقولون عن جده وهم بشر
 وروح وروحيب وعد الوارث وهم من ثقاة المصريين وأئمتهم ووافقه هم على ذلك من حفاظ
 المكوفة ابن عيينة وقوله أخرج لكثرة ولا اسم عبد بن أبيه مكى وابن عيينة كان مقبلاً بها
 والامر ابن عمار بن به وحالف الكل ابن سريج وهو مكى فنه روت حديثه ورجحوا الترجيح وانضم
 الى ذلك جهالة الراوى الحديث وهو شيخ اسمعيل وابنه لم يرو عنه غيره مع الاختلاف في اسمه وامم
 أبيه وهل يرويه عن أبيه أوجه أو هو نفسه عن أبي هريرة وقد حكى أبو داود تضعفه فهذا
 الحديث عن ابن عيينة فقال له لم يجد شيئاً يشد به هذا الحديث ولم يجز الامم هذا الوجه
 وضعفه أيضاً الشافعي والبيهقي والنسائي في الخلاصة اه وقال شيخ الاسلام اتفق هذه
 الرايات رواية اشرف وروح وأجمعها رواية جدي بن الاسود ومن قال أبو عمرو بن محمد أخرج من
 قال أبو محمد بن عمرو رواه الاول أكثر وقد اضطرب من قال أبو محمد بوفرة وانما الأكثرين
 قتلا من السلف قال والناسي لا يمكن الجمع بينهما رواية من قال أبو عمرو بن سريث مع رواية من
 قال أبو محمد بن عمرو بن سريث ورواية من قال سريث بن عمار ومنافى الروايات يمكن الجمع بينهما
 ورواية من قال عن جده لا ساني من قال عن أبيه لا رعايته انه أسقط الأب فبين المراد رواية
 غيره ورواية من قال عن أبي عمرو بن محمد بن سريث بن سريث في الانباء عمار الاناسي من
 أسقطه لا من يكثر من سبه الشخص الى حده المشهور ومن قال سليم يمكن أن يكون اختصره
 من سليمان كثر خيم قال والناسي لا يمكن الجمع بينهما رواية من قال سريث بن عمار ومنافى الروايات يمكن الجمع بينهما
 الحديث لا يصلح مثلاً لانهم اختلفوا في دابة واحدة فان كان ثقه لم يضر هذا الاختلاف في اسمه
 واسمه وقد وجد مثل ذلك في الصحيح ولهذا سمى ابن عباس لانه عنده ثقة وروح أحسن الاقوال
 في اسمه وامم أبيه وان لم يكن ثقه فاصف حاصل بعينه الاضطراب نعم زاد به ضعفه قال
 ومثل هذا دخل في المصطرب ان يكون روايته اختلفوا ولا يجمع وهو وارد على قولهم الاضطراب
 يوجب المصنف قال والمثال الصحيح حديث أبي بكر انه قال يا رسول الله أراك شئت قال شئتني
 هو وأخواتها قال الدارقطني هذا مصطرب فانه لم يرو الا من طريق أبي يمينه وقد اختلف
 عليه فيه على نحو عشرة أوجه منهم من رواه عنه من سلا ومنهم من رواه موصلاً ومنهم من
 جعله من مسند أبي بكر ومنهم من جعله من مسند سعد ومنهم من جعله من مسند عائشة
 وعبر ذلك ورواياته ثقات لا يمكن ترجيح بعضها على بعض والجمع معتبر قلت ومثله حديث مجاهد
 عن الحكم بن سفيان عن النبي صلى الله عليه وسلم في صحيح الفرج بعد الوضوء قد اختلف فيه

على عشرة أفعال فيسئل عن مجاهد عن الحكم أو عن الحكم عن أبيه وقيل عن مجاهد عن
الحكم عن سفيان عن أبيه وقيل عن مجاهد عن الحكم عن أبيه وقيل عن مجاهد عن الحكم
عن مجاهد عن رجل من ثقيف عن أبيه وقيل عن مجاهد عن سفيان عن الحكم أو الحكم
عن سفيان وقيل عن مجاهد عن الحكم عن سفيان لاشد وقيل عن مجاهد عن رجل من ثقيف
يقال له الحكم أو أبو الحكم وقيل عن مجاهد عن الحكم أو أبي الحكم عن سفيان وقيل عن
مجاهد عن الحكم عن سفيان أو أبي سفيان وقيل عن مجاهد عن رجل من ثقيف عن أبي
صلى الله عليه وسلم ومثاله الأسطراب في المني فيما أورده العراقي حديثاً وأما ما نسب
إلى الترمذي هكذا من رواية تريك عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة ورواه ابن ماجة من هذا
الوجه بألف ليس في المثال - في سوي الزكاه قال هذا الأسطراب لا يتجمل التأويل قيل وهذا
أبداً لا يصح فتحالوا في شيوخ تريك ضعيف وهو مردود من قبل مدعي روايته لا من قبل
أسطرابه وإنما يمكن ما أورده باسم إرواب كلاً من الأديب عن أبيه صلى الله عليه وسلم وإن
المراد بالحق المثلث المستحب والمثلث الواجب والمثلث الصحيح ما وقع في حديث الواحده نفسها
من الاختلاف في الماهية الواقعة منه صلى الله عليه وسلم في روايته وروايتها في روايته
ووجاهتها في روايته أمكا كما هو في رواية ملككم أودعها ليعكس الاحتجاج بواحد منها
حتى لو اختلف - في مثلاً في أن التعليل من أمان السكاح لم يسع لذلك قلب في التعليل هذا
بطرأ وضع من الأول في الحديث صحيح ثابت وتأول هذه الألفاظ سهل وأما راجعه إلى
معنى واحد بخلاف الحديث السابق وعدى أن أحسن مثال لذلك حديث السمعة السابق وإن
ابن عبد البر أعلمه بالأسطراب كما تقدم والمضطرب بجامع المعال لأنه قد يكون علماً به ذلك
في نفسه في وقع في كلام شيخ الإسلام السابق أن الاضطراب قد بجامع الفقه وذلك لأن يقع
الاختلاف في أمر واحد وأبيه وسفحه ومجود ذلك ويكون فقه فيكم لأحدث ما يصح ولا
يفسر الاختلاف فيما ذكر مع تسمية مضطرب ما في الحديث كثير هذه المثابة وكذا
نظم الركني بذلك في محضره وقال وقد بدّل القلب واشتدوا الاضطراب في قسم الصحيح
والحسن في وائدة في منيف شيخ الإسلام في المضطرب كإسماء المنفرب (السور العشرون
المدح هو أقسام أحد هامد رح وحديث النبي صلى الله عليه وسلم ما يذكر الراوي عنه
كلاماً لنفسه أو لغيره فيرويه من بعده مصلاً بالحديث من غير فصل (فيرويه من) فقه
(الحديث) المرفوع ويذكر ذلك في ترواده منقصة في روايته أخرى أو بالتصحيح على ذلك
من الراوي أو بعض الأئمة المظلمين أو ما تحال كونه صلى الله عليه وسلم يقول ذلك مثال ذلك
ما رواه أبو داود في مسند عبد الله بن محمد الميلي ثار غير في الحسن من أيجرح عن القاسم بن
شعيرة قال أخذت علقمة فيدي حدثني أن عبد الله بن مسعود أخذ بيده وإن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أخذ بيد عبد الله بن مسعود فعلموا أن الشهد في الصلاة الحديث وفيه إذا قل هذا أو

نصب هذا في نصب صلات ان شعبان يوم قسم وان شئت ان بعدوا فلهذا قوله ان اول
 الى آخره وسيله وهو من معاونه الحديث المرفوع في رواه ابي داود هذه رواه عنه اكثر
 الرواه والحاكم وهو مدوح في الحديث من كلام ابن مسعود وكذا اول السهي والخطيب
 وول المصنف في الخلاصه اجن الخطاط على انها مدوحه وهو رواه شعبان بن سوار عن ربح
 ففصله فقال والعمد انه اذا طلب ذلك الى آخره رواه الله اوطى وول شعبان بن سوار ففصل آخر
 الحديث وجعله من قول ابن مسعود وهو اجمع من رواه من ادخج وقوله ان شعبان بالاصواب لان
 ابن ثوبان رواه عن الحسن كذا سمع اعمان كل من روى التفسير عن سلقه ومن صره عن ابن
 مسعود على ذلك وكذا ما أخرجه البخاري من طريق ابن ابي عروبه وسررس حارم عن حماد
 عن التميمي عن انس عن بشر بن سهل عن ابي هريره عن انس بن شعيب عن كراهه الاسد ما
 قال الله اوطى فبما هذه على الشخص قد رواه عنه وهشام وهما أثبت الناس في ما رواه
 ما كراهه الاسد ما رواه عنهما ففصل الاسد ما من الحديث وجعله من قول حماد
 قال الله اوطى وذلك اولى بالاصواب وكذا حديث ابن مسعود هذه من ما لا يسر له شأ
 دخل الخطيب ومن باب نشر ما ثبت في المارقي ورواه اسرى قال النبي صلى الله عليه وسلم
 كله وطلب ما آخرى قد كرهها فادول ان الذي الكاظمي من قول ابن مسعود ثم روي
 رواه ثابته أو ما أن الكلمة التي هي من قوله هي النامه واكد ذلك رواه رابعه انصهر فها
 على الكلمة الاولى مصانه الى النبي صلى الله عليه وسلم وفي الصحيح عن ابي هريره في رواية
 للعبد المملوك أن ران والذي يعنى منه لولا الخطيب في سبيل الله والحق ونزأى لا حسان ان
 أمور وأما مملوك فقوله والذي يعنى منه ما لم من كلام ابي هريره لا يعنى منه صلى الله عليه
 وسلم أن هي الرق ولان أمه لم يكن ابداله موحوده حتى يرها في نفسه في هذا القسم يعنى
 مدوح المدح وماله مدوح الاساد وكل منهما ثلاثة أنواع انصهر المصنف في الاول على نوع
 واحد سعال الصلاح وأهل نوعي وأهل من الثاني نوعا وهو عداس الصلاح. ما مدوح
 المفسره يكون في آخر الحديث كذا كره وما روى في أوله وما روى في وسطه كذا كره الخطيب رحمه
 والغالب ونوع الادراج آخر الخبر ودفعه أوله اكبر من وسطه لان الراوى يقول كذا ما روى
 أن سدل عليه ما حدث في في ملافصل فسوهم ان الكل حدث مثابه ما رواه الخطيب من
 رواه ابي قطن وشبان بن سوار عن شعبه عن محمد بن زياد عن ابي هريره وول رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أسعوا الوصو مل لا عفا من المار فقوله أسعوا الوصو مدوح من
 قول ابي هريره كما من من رواه البخاري عن آدم عن شعبه عن محمد بن زياد عن ابي هريره وول
 أسعوا الوصو وان أبا القاسم صلى الله عليه وسلم قال وول للاعفاء من المار وول الخطيب
 وهم أنوفطل وشبان بن سوار ما حاله عن شعبه على ما سعاد وهو رواه الحظم القصر عنه كرواه آدم
 ومثالي المدوح في الوسط والسبب فيه اما السبب في الراوى حكما من الحديث قبل ان يمدوحه
 أو يفسره من الالفاظ العرمه ويخول ذلك في الاول ما رواه الله اوطى في السنن من رواه عنه

الجليلي بن جعفر عن هشام عن عروة عن أمه عن سيرة بنت جهمان قالت سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول من مسد كره أو أتيه أو رعبه فليتوسأل الله أن يرفع كذا رواه
 عبد الجليل عن هشام ورواه في كراهييين والرفع وأدرجه كذلك في حديث ٢ سيرة والمحمود
 أن ذلك قول عروة وكذا رواه الثقات عن هشام منهم أيوب وحاجد بن عبد وغيرهما ثم رواه
 من طريق أيوب بن مكرم عن مسد كره فليتوسأل الله وكان عروة يقول إذا من رعبه أو أتيه
 أو ركب فليتوسأل الله وكذا رواه الخطيب وعروة لم يفهم من لفظ الحرام سبب بعض الرصوة مطه
 الشهوة جعل حكم ما قرب من ذلك كذلك فقال ذلك فطش بعض الرواة أنه من صلب الحرام فقله
 مدرجاً فيه وهم الآخرون في حقيقة الحال فصلوا ومن الثاني حديث عائشة في يد الوحي
 كان النبي صلى الله عليه وسلم يقص في يار سراً وهو التعمد اللبالي دوات الله وقوله وهو
 التعمد مدرج من قول الزهري وحديثه صالحة بارعهم والريم الجليل يثبت في رص الحله
 الحديث وقوله والريم الجليل مدرج من تصير من ذهب وأنه لذلك كثيرة قال ابن دقيق
 العبد والظاهر أن الحكم بالأدراج في الأول أو الثاني ضعيف لا سيما أن كان مقدم على
 المقطع المروي أو معطوفاً عليه بواو العطف (الثاني أن يكون عنده مسان) كما قال
 (بأساين) محتملين (ببروحهما) أو يروي أحدهما بأساينه الخاص به ويرد فيه من
 المنى الآخر ما ليس في الأول أو يكون عنده المنى بأسايد الأطراف منه وأنه عنده بأسايد آخر
 فيرويه تماماً بالأسايد الأول ومنه أن يسمع الحديث من شيخه الأطراف منه فيسبغه بواسطة
 عنه فيرويه تماماً بخد الواسطة وإن الصلاح ذكره من القسمين دون ما ذكره المصنف
 وكان المصنف رأى دحوها مما يذكره مثال ذلك حديث رواه سعيد بن أي مرجم عن مالك عن
 الزهري عن أس بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ما عسوا ولا ما عسوا ولا ما عسوا
 ولا ما عسوا الحديث وقوله ولا ما عسوا مدرج أدرجه أس بن أي مرجم من حديث آخر لما نكث
 عن أي الزباد عن الأعرح عن أي هريفة عن النبي صلى الله عليه وسلم إنكم والظن وإن الظن
 أكذب الحديث ولا تحسوا ولا ما عسوا ولا ما عسوا وكلما الحديث بين منفق عليه من طريق
 مالك وليس في الأول ولا ما عسوا وهي في الثاني وكذا الحديثان عند رواة الخوطة قال الخطيب
 وفيها أس بن أي مرجم عن مالك عن أس بن شهاب وأما عروم أم مالك في حديثه عن أي الزباد وروى
 أبو داود من رواية رائدة وشر بن زعفران والنسائي من رواه مسفيان بن عيسى كلهم عن
 عامر بن كعب عن أبيه عن وائل بن حجر في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 فيه ثم حثهم بعد ذلك في زمان فيه وشد من رأيت الناس عليهم حل الثياب فحزوا أيديهم
 تحت الثياب وقوله ثم حثهم إلى آخره ليس هو هذا الأسايد وأما أدرجه عليه وهو من رواه
 ما من عن عبيد الجبار بن وائل عن بعض أهله عن وائل وكذا رواه مسياره بن معاذ
 وأبو ذر عن عمار بن الوليد غير أنه يحري أن لا يذو وهما من الحديث وذكر الأسايد
 قوله ما عسوا الذي في القاموس سيرة من أي سلمه وفي فصل الباب يسره من صفوان محدث

بالاقراء ليس بأمر قطعي موافق لما في نفس الامر بل وان كذبه في الاقرار على حدة تقدم
 ان المراد بالصحيح والضيق ما هو الظاهر لا ما في نفس الامر ولما بالبقي في محاسن
 الاب ساطح قريباً من ذلك (أو معنى اقراره) عبارة ابن الصلاح وما يستدل من اقراره قال
 العراقي كان يتحدث بحديث عن شيخ ويسأل عن مولده فيذكر تاريخه وعلم وفاة ذلك الشيخ
 قبله ولا يعرف ذلك الحديث الا عنه فهنا لم يعترف بوضعه ولكنه اعترافه بوقت مولده يستدل
 من اقراره بالوضع لان ذلك الحديث لا يعرف الا عن ذلك الشيخ ولا يعرف الا رواية هذا عنه
 وكذا مثل الزكشي في مختصره (أو قرية في الراوى أو المروى خلد وضعت أحاديث) طوية
 (يشهد لوضعه) كما كتلتها ومعانيها قال الربيع بن خثيم ان الحديث صواب وكصو والمها ترويه
 وانه كلمة البسل تنكره وقال ابن الجوزي الحديث المسكر يشعره جلد الطالب لعلم
 وانه منته قلبه في الغالب قال البقي وشاهد هذا ان انسا بالخدم انسا باستنير وعرف
 ما يحب وما يكره فادعى انسان انه كان يكره شيئاً يعلم ذلك انه يحبه فيمسرر سماعه يبادر الى
 تكذيبه وقال شيخ الاسلام المدائني الركعة على ركعة المعنى تحبها وحدث دل على الوضع وان
 لم ينضم اليه ركعة اللفظ لان هذا الدين كله محاسن والركعة ترجع الى الرداء قال أماركا كذا اللفظ
 فقط فلا تدل على ذلك لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى فغير الفاظه بغير فصيح نعم ان صرح
 بانه من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم فكذلك قال ومما يدخل في قرينة حال المروى ما نقل عن
 الخطيب عن أبي بكر بن الطيب ان من جملة دلائل الوضع أن يكون ثقالاً للعقل بحيث لا يقبل
 التأويل ويلتزم بما يدفعه الحس والمشاهدة أو يكون ضابطاً لثقل الكلام القطعية
 أو السمة المتأخرة أو الاجماع القطعي اما المعارسة مع امكان الجمع فلا ومما يصرح
 بتكذيب رواية جمع المترار أو يكون خبراً عن أمر جسيم تتوفر الدواعي على قلبه بمحض الجمع
 ثم لا ينقله منهم الا واحد منهم الا فرادى ما لو عيّد الشديدي على الامر الصغير أو الوعد العظيم على
 القول الحقير وهذا كثير في حديث القصاص والاخير راجع الى الركعة فلو من القرائن كون
 الراوى رافضياً بالحديث في فضائل أهل البيت وقد أشار الى غالب ما تقدم الزكشي في
 مختصره فقال ويعرف باقراره واسعه أو من حال الراوى كقوله سمعت فلان يقول وعلمنا وفاة
 المروى عنه فبسل وجوده أو من حال المروى كما كذا الفاظه حيث تنفع الرواية بالمعنى
 وخالفه القاطع ولم يقبل التأويل أو تضمنه لما تتوفر الدواعي على نقله أو لكونه أصلاً في
 الدين ولم يترار كالنص الذي ترعهم الرافضة انه دل على امامته على وجه ثبت بالينة على انه
 وضعه شبه أن يكون فيه التردد في ان شهادة الزور هل تثبت بالينة مع القطع بأنه لا يعمل
 به اه وفي جمع الجوامع لابن السبكي أحد من الموصول وغيره كل خبر أوهم باطلاً ولم يقبل
 التأويل فكذب أو نقص منه ما يزيل الوهم ومن المقطوع بكذبه ما يقب عنه من الاخبار
 ولم يوجد عند أهل من مسدود الروايات بطون الكتب وكذا قال صاحب المعتمد قال العرب
 جماعة وهذا قد بنازع في افضائه الى القطع وانما عاينته قلبه أفطن ولهم اقول العراقي بشرط

استيعاب الاسفار بحيث لا يسيء ديوانه ولا دوا الاوكتف امره في جميع اقتضار الارض وهو
عمر او معدد وقتد كراؤوا ثم في مجلس الرشيد حديثا عصره الزهرى قتال الزهرى
لا يعرف هذا الحديث قتال اعطى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا اول مصفة
ول او جودل لعل هذا من اصنف الاخره وقال ابن الحورى ما نسي قول التامل اذا
وات الحديث يابى المعقول او يخالف المقول او ياقض الاصول واعلم انه موضوع
ومعى مناقضته للاصول ان يكون راجع دواوين الاسلام من المسابد والكتب
المشهوره ومن استعمل على وجهه قرنه في الراوى ما أسنده الخاكم عن سيبويه عمر
التمنى وال كتب حدس من طريقه ما منه من الكتب يكتي قتال ماله قال مري الملم
وال لآخر منه الموم حديثي عكرمة عن ابن عباس مرفوعه معلومياكم خراكم انهم
رجه لستم واعظهم على المكبر وصل لما موم من احمد ليروى الا لرى الى الشاهي من
سعه خراسان قتال حدس تا حدس عبد الله قتال حدس معدان لا وى عن انس
مرفوعا يكون في أمي رجل سائل محمد بن ابراهيم امر على أمي من ليس ويكون في أمي
رجل نال له اوجبه هو سراج أمي وقيل ل محمد بن سكاكته المكرمان فان فوما يصدق ابراهيم
في تركوع وفي الرقع منه قتال حدس المسند واصح ناس المبادك بن يونس بن يزدجر
ال مري عن انس مرفوعا من دفع مذهبى اركوع فلا صلاقه ومن الخاضع لعل مازاد ابن
الحورى من طريق عبد الرحمن بن يزدجر - ألم من ايه عن حقه مرفوعه في سفية فوج طاق
نابيه سمار صل عبد الله وكثيره وأسد من طريق محمد بن شعيب البخى عن حسان
ابن هلال عن حادس سلمة بن ابي المهرم عن ابي هريره مرفوعه ان الله خلق القوم وبارك
وفرقت خلقه منه مهادنا لا صعه مسلم والمهم بن محمد بن شعاع كان زنا على ربه وفيه
أو المهرم قال شعة وابنه لو اعطى دوحا ومع جسمي حديثا (وقد اقترع مع المومرمان
في نحو مجلد بن اعنى انما خرج الحورى ود كر) في كانه (كبير اجمالا دليل على وسع
هو صعب) بل وفيه الحس بل والفصح واعون من لسان فيه احاديثا صحيح مسلم كم
سأيسه وال الذهبى زعمه كراى الحورى في الموضوعات احاديث حسنة قوية وال يوسن
من خط السبد احادس ابى احمد قال صنف ابن الحورى كتاب الموضوعات فاصلفه ذكره
احاديث شعبة بحاسة لعل والعل وما تروى فيه اطلاقه الوضع على احاديث بكلام بعض
الناس في احذروا انكم ترونه فلا سعيه اوليس باقوى اولين وليس ذلك الحديث مما
شهد القلب مطلعه ولا فيه بحاسة ولا معارضة الكك ولا سبه ولا اجماع ولا حجة فاه
موضوع سوى كلامك لرجل في راوية وحدثوا و بخارفة انتهى وقال شيخ الاسلام
عاشق كل ابن الحورى موضوع ولم يمتد عليه النسبة الى ما لا يتعد دليل جدا
وال وفيه من المروان من مابى موضوع موضوعا عكس القصر يستقر الحاكم فاه
من مابى صحيح صحيحا وال ومعنى الاعتناء باسمه ان يكتب كتابا في مسائلها

أعدم الانتفاع بما لا لعلها بالن لانها من حديث الاويكن أن يكون قد وقع فيه ناهل
قلت قد اختصرت هذا الكتاب فقلت أساسه وذكرتها موضع الحاجة رأيت بالمتون
وكلام ابن الجوزي عليها ونعتبت كثيرا منها وتبعت كلام الحفاظ في تلك الاحاديث خصوصا
شيخ الاسلام في تصانيفه وأما إليه ثم أوردت الاحاديث المنعقدة في تأليف وذلك ان شيخ
الاسلام أنف القول المسند في الذب عن المسند أورد فيه أربعة وعشرين حديثا في المسند
وهي في الموضوعات وانتقد واحد بنا حديثا ومنها حديث في صحيح مسلم وهو ما رواه من
مارق أبي عامر العقدي عن أفلح بن سعيد عن عبد الله بن رافع عن أبي هريرة قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان طالت بك مدة أو شئت أن ترى قوما يهدون في صحط الله و يروحون
في لعنه في أبيهم مثل أذ ناب البقر قال شيخ الاسلام لم أقف في كتاب الموضوعات على شيء
حكم عليه بالوضع وهو في أحد العيصين غير هذا الحديث وانها العفلة شديدة ثم تكلم عليه وعلى
شواهد وذيلت على هذا الكتاب دليل في الاحاديث التي بقيت في الموضوعات من المسند
وهي أربعة عشر مع الكلام عليها ثم الغت ذيلها لذين الكتابين هيته القول الحسن في الذب
عن السنن أوردت فيه مائة وبضعة وعشرين حديثا ليست بموضوعه منها ما هو في سنن أبي
داود وهي أربعة أحاديث منها حديث صلاة التسبيح ومنها ما هو في جامع الترمذي وهو
ثلاثة وعشرون حديثا ومنها ما هو في سنن النسائي وهو حديث واحد ومنها ما هو في ابن ماجه
وهو ستة عشر حديثا ومنها ما هو في صحيح البخاري رواية حماد بن شاكر وهو حديث ابن عمر
كيفية بل يابن عمر اذ اعمرت بين قوم يحبون رزق ستم هذا الحديث أوردته الديلمي في مسند
الفردوس وعرواه البخاري وذكره سنه الى ابن عمر وروايت بخط العراقي في أنه ليس في الرواة
المشهورة وان المزي ذكره في رواية حماد بن شاكر فهذا حديث ثان من أحاديث العيصين
ومنها ما هو في تأليف البخاري غير الصحيح ككتاب أفعال العباد أو تعاليقه في الصحيح أو في مؤلف
أطلق عليه اسم الصحيح كمسند الدارمي والمستدرک وصحيح ابن حبان أو في مؤلف معتبر
كتصانيف البيهقي فقد التزم أن لا يخرج فيها حديثا يعلم موضوعا منها ما ليس في أحد هذه
الكتب وقد حررت الكلام على ذلك حديثا حديثا فجاء كتابا حافلا وقلت في آخره نظما

كتاب الا باطل للمرنسي * أبي الفرج الحافظ المقدي
تضمن ما ليس من شرطه * لدى البصر الدافد المهدي
فقيه حديث روى مسلم * وقوف الثلاثين عن أحمد
وفرد رواه البخاري في * رواية حماد المسند
وعند سليمان قل أوبع * وضع وعشرون في الترمذي
وللسائي واحد وابن ما * جه ست عشرة ان تعدد
وعند البخاري لافي الصحيح * وللدارمي الخبر في المسند
وعند ابن حبان والحاكم السلام * وليس له الجبهدي

وسيق اسادهم ارمعون * ونخدمناها واستقدوا نقد
ومنا بلك مجموع * وأوصيته لكى تبنى
وتنقبا بالسدوك * فاجع العلمى ممدرد

(والزاسعون أقسام) بحسب الامر الحامل لهم على الوصع (اعظمهم ضررا قوم سبون الى
الرحمة وشعره حسه) أى احسانا لا حردا منه (فى رعمهم) القاسد (تفلسن موصوعاتهم
نعمهم) يوركون بالهم لما سوا الله من الزهد والصلاح ولهذا قال يحيى التظان ما رأيت
الكذب فى أحد أكثر منه من حسبى الحسرى لعدم علمهم بفرقة ما يجوز لهم وما يتبع
عليهم أولان عددهم حسب طى وسلامه مدد فمليون مائة مئة على الصدق ولا يمدون تغيير
الخطا من الصواب ولكن الواضعون منهم وان حتى حالهم على كثير من الناس وان لم يحسب على
حياته الحديث وساده ووقيل لاس المردك هذه الاحاديث الموصوعة فقال تيمش لها
الطهايد انا نحن ربنا الله كروا له لحافطون ومن أمثلة ما وضع حسبه ما رواه الحاكم بسنده
الى أبى عمار المرورى انه قيل لاني عصمه يوحى من أى من من أبى لك عن عكرمة عن أبى
عباس فى فضائل القرآن سورة سورة وليس هذا أحسن عكرمة هذا فقال اى رأيت الناس
قد أعرضوا عن القرآن واستغفروا عنه أى حبيبه ومعارى اس اءحق فوصفت هذا الحديث
حسبه وكان حال لاني عصمه هذا ووح الحامع ول اس حان جيع كل شئ الا الصدق وروى
اس حان فى المصنفاء عن اس ممدى قال فليس يمد من صدره من أبى بشت هذه الاحاديث
من ورا كدافله كذا قال وصعها أوصع الناس هم اركان علاما حليلا يتردد ويحمر شها وان
المداد وعلف أوان عدد المدونه ومع ذلك كان يصنع الحديث وقيل سدموته حس طلك وال
كيف لا ويدوصع فى فصل على سبعين حديثا وكان أنودا ود القصى أطرك الناس فيما لميل
وأكثرهم فيما ساهارو كان يصنع ول اس حان وكان أبو شرا حدس محمد اسبه المرورى من
أصلب أهل زمانه فى السه وأدوم صهارا فهم لمن جامعها وكان مع هذا يصنع الحديث ول اس
مدى كان رهس حصن من الصالحين مكث عشرين سنة لا يكلم أحدا وكان يكذب كلما
فاحشا (وحور الكرامه) وهم قوم من المددعه سوا الى محمد من كرام النصفانى
المسكلم تشديد الراى الاشهر (الوصع فى الترميز والترجيح) دون ما يتعلق بحكم من
الثواب والعقاب رعبا للناس فى الطاعة ورعبا لهم عن المدعية واستدلوا بما روى فى بعض
طرق الحديث من كذب على منعمه اليصل به الناس وهل يصنع حديث من كذب على أى
قال اشاعر او محسن وقال مصعبهم اعما سكذب له لاعليه ول محمد بن سعيد المصنفون
الكذاب الوصاع لانس اذا كان كلام حس أن يصع له اسارا و قال بعض أهل الراى فيها
حكى القرطبي ما وافق العاصم الحلى وان يعزى الى النبى صلى الله عليه وسلم قال المصنف
زيادة على اس الصلاح (وهو) وما أشبهه (خلاف اجماع المسلمين الذين بعدهم) بل بالغ الشيخ
أنو محمد الحارثى يخرم مكفر واسع الحديث (ووصعت الزيادة بجلا) من الاحاديث

يشهدون بها الذين (قبيل جبهة الاحاديث) أي نقاده شيخ الجيم جمع يهذب بالكسر وآخره
 مبيعة (أمر حاتم الحمد) روى العقيلي بسنده إلى حماد بن زيد قال وسعت الزنادقة على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة عشر ألف حديث منهم عبد الكريم بن أبي العوجاء الذي
 قتل وسلب في زمن المهدي قال ابن عدي لما أخذ بضرب عنقه قال وسعت فيكم أربعة
 آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحلل الحرام وكيان بن مهران القمي الذي قتل خالد
 القسيري وأمرقه بالسارق الحاكم وكعب بن سعيد الشامي المصاوب في الزندقة روى عن
 حماد عن أسمر بن فروة ما خاتم النبيين لأنبي بعدى الا ان يشاء الله وضع هذا الاستثناء لما كان
 يدعو اليه من الاحاد والزندقة والدعوة إلى النبي وهذا القسم مقابل القسم الاول من أقسام
 الواقعية زاده المستغنى على ابن الصلاح ومنهم قسم يصحون انتصار المذهب كخطابية
 والرافضة وقوم من السلفية روى ابن حبان في الضعفاء بسنده إلى عبد الله بن يزيد المقرئ ان
 رجلا من أهل البدع رجح عن بدعته فجعل يقول اقلروا هذا الحديث عن تأخذه وما كما
 اذا رأوا يسارا باجعلنا له حديثا وروى الخطيب بسنده عن حماد بن سلمة قال أخبرني شيخ من
 الرافضة أنهم كانوا يجتمعون على وضع الاحاديث وقال الحاكم كان حماد بن القاسم الطائفي
 من رؤس المرجئة وكان يضع الحديث على مذهبهم ثم روى بسنده عن المحاملي قال سمعت أبا
 العبيد يقول يا أبا الحافظ ضعنا حديثك وأدخلناه على الشيوع بعد ادق قبوله الاس أبي
 شيبة العلوي فانه قال لا يشبه آخر هذا الحديث أوله وروى ابن عسبله وأسم تقيو البعض
 الخلفاء والامراء بوضع ما يوافق فعلهم وآراءهم كعبان بن ابراهيم حيث وضع للمهدي في حديث
 لاسنن الا في نصل أو حنف أو حافو فراديه أو جناح وكان المهدي اذا ذاك يلعب بالحمام فتركها
 بعد ذلك أمر بذبها وقال انا جعلته على ذلك لئلا يكره لما قام قال أشهد ان قفالك قفا كذاب
 أسنده الحاكم وأسنده عن هرون بن أبي عبيد الله عن أبيه قال قال المهدي ألا ترى ما يقول
 لي مقاتل قال ان شئت وضعت لك أحاديث في العباس قلت لا حاجة لي فيها وضرب ككافوا
 يتكسبون بذلك ويرزقون به في قصصهم كابي سعيد المدائني وضرب اعترضوا بالادهم
 أو باب أو رافدين فوضعوا لهم أحاديث ودسوها عليهم فخدوا إمامهم غير ان يشعروا كعبد
 الله بن محمد بن ربيعة القسدي وكما من سلمة ابتلى برية ابن أبي العرجاء فكان يدس في كتبه
 وكما كان له ابن أخ رافضي فدس في كتبه حديثا عن الزهري عن عبيد الله بن عبيد الله عن
 ابن عباس قال نظر النبي صلى الله عليه وسلم إلى علي فقال أنت سيد في الدنيا سيد في الآخرة
 ومن أجبت فقد أحبني وحبيبي حبيب الله عدوك عدوي وعدوي عدو الله والويل لمن
 أبغضني بعدى خلفت به عبد الرزاق عن معمر وهو باطل موضوع كما قاله ابن نمير
 وضرب بلون إلى إقامة دليل على ما اقواه بآرائهم فيضعون وقيل ان الحافظ أبا الخطاب بن
 ربيعة كان يفعل ذلك وكأله الذي وضع الحديث في قصر المغرب وضرب يعلون بسند الحديث
 يستعرب فيرغب في مماعه منهم كابن أبي حبة وحماد الصبي وبه لول بن عبيد وأضر من

حوش وضرب دهنهم حاجتهم اليه فوضعه في الوقت كما حتم من سعد بن طارق ومحمد بن
 عكاشة ومأمون الهروي (قائمه) قال الثاني الكذابون المعروفون بوضع الاحاديث
 أربعة ابن أبي عجيبي بالمدينة والوافدي بقلاد ومقاتل بحراسان ومحمد بن سعيد المصلون
 بالشام (وربما أسند الواضع كلامه في نفسه) كما ذكر الموضوعات (أو لبعض الحكماء) أو الزهاد
 أو الالسا نيليات كحديث المغدة بنت الدار الحجة رأس الدراة لا أشل له من كلام النبي صلى
 الله عليه وسلم بل هو من كلام بعض الاطباء قيل انه الخبر بن كلدة طبيب العرب ومثله
 العراقي في شرح الالفية بحديث حب الدنيا رأس كل خطيئة قال فانه ما من كلام مالك بن
 دينار كإرواء ابن أبي الدنيا في مكابد الشيطان بإسناده اليه أو من كلام عيسى بن مريم
 صلى الله عليه وسلم كإرواء السبيعي في الزهد ولا أصل له من حديث النبي صلى الله عليه وسلم
 الا من مر اسبل الحسن المصري كإرواء السبيعي في شعب الايمان ومر اسبل الحسن عندهم
 شبه الریح وقال شيخ الاسلام اسناده الى الحسن حسن ومر اسبله أنثى عليها أبو زرعة
 واسن المديني فلا دليل على وضعه اه والامر كقول (ورعاً وقع) الراوي (في شبه الوضع)
 غلطاه (صير قصد) فليس موضوع حقيقة بل هو بقسم المدرج أولى كما ذكره شيخ
 الاسلام في شرح التلخيص قال بان يسوق الاسناد فيعرض له عارض فيقول كلاما من عند
 نفسه فيظن بعض من جمعه ان ذلك من ذلك الاسناد فيرويه عنه كذلك كحديث رواه
 ابن ماجه عن اسمعيل بن محمد الطليحي عن ثابت بن موسى الرازي عن شريك عن الأعمش
 عن أبي سفيان عن جابر بن جابر عن كثرة صلاته بالليل حسن وجهه بالهار قال الحاكم
 دخل ثابت على شريك وهو على ويقول حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وسكت ليكتب المستنلى فلما نظراني ثابت قال من كثر
 صلته بالليل حسن وجهه بالهار وقصد بذلك ثانياً لزهده وورعه فظن ثابت انه من ذلك
 الاسناد فكان يحدث به وقال ابن حبان اغا هو قول شريك فانه قاله عقب حديث الأعمش
 عن أبي سفيان عن جابر بعقد الشيطان على قافيه رأس أحدكم فلا يرجه ثابت في الخبر
 ثم سرقه منه جماعة من الضعفاء وحدثوا به عن شريك كعبه الحميد بن بحر وعبد الله بن
 شبرمة واهب بن بشر الكاهلي وجماعة آخرين (ومن الموضوعات المحدث المروي عن أبي بن
 كعب) مرفوعاً (في فضل القرآن سورة سورة) من أوله الى آخره مرفوعاً عن المؤمن بن
 اسمعيل قال حدثني شيخ به فقلت للشيخ من حدثك فقال حدثني رجل بالمدينة وهو حي فصرن
 اليه فقلت من حدثك فقال حدثني شيخ بواسط وهو حي فصرن اليه فقال حدثني شيخ بالبصرة
 فصرن اليه فقال حدثني شيخ بعبادان فصرن اليه فأخذ يدي فأدخلني بيتاً فاذا فيه قوم من
 المتصرفه معهم شيخ فقال هذا الشيخ حدثني فقلت يا شيخ من حدثك فقال لم يحدثني أحد
 ولكنا رأينا الناس قد رغبوا في القرآن فوصفنا لهم هذا الحديث ليصرفوا قلوبهم الى القرآن
 قلت ولم ألق على نسبة هذا الشيخ الا ان ابن الجوزي أورده في الموضوعات من طريق زريع

ابن جبان عن علي بن زيد بن جدعان وعطاء بن أبي ميمونة عن زر بن حبیش عن أبي وقال الآفة
 فيه من أربع ثم أوردته من طريق مخلص بن عبد الواحد عن علي وعطاء وقال الآفة فيه من
 بخلافه فكان أحد هما منعه والآخر سرقه أو كلاهما سرقه من ذلك الشيخ الواضع (وقد
 أخطأ من ذكره من المفسرين) في تفسيره كاشعبي والواحدى والآخرى والشيخ الواضع
 قال الدراقى لكن من أروا سنداهم منهم كالاولى فهو أيسر طبعه له أو أحوال باطوره على
 الكثرة عن سنده وان كان لا يجوز له السكون عليه وأما من لم يرو عنه وأوردته أصبغة
 الحزم فخطؤه أعظم (في قتيبيات) الاول من الباطل أيضا في فضائل القرآن سورة سورة
 حديث ابن عباس في وضعه منسوخة كالتقدم وحديث أبي امامة الباهلى أوردته الدلبلى من
 طريق سلام بن سليم المداقنى عن هرون بن كثير عن زيد بن أسلم عن أبيه عنه الشان ورد
 في فضائل السور معرفة أحاديث بعضها صحيح وبعضها حسن وبعضها ضعيف ليس
 بموضوع ولو لا خشية الإطالة لأوردت ذلك هنا لتلا بتوجهه انه لم يوضع في فضائل السور
 خصوصا مع قول الدارقطى أصح ما ورد في فضائل القرآن فضل قل هو الله أحد ومن طامع
 كتب الحديث والزوائد عليه يوجد من ذلك شيئا كثيرا وفي تفسير الطائفة عبد الله بن كثير
 أجل ما بعده عليه في ذلك فانه أوردت ما جاء في ذلك مما ليس بموضوع وان فانه أشياء وقد
 جاءت في ذلك كتابا طبقا مما سمته خاتل الزهر في فضائل السور واعلم ان السور أثنى صحت
 الأحاديث في فضائلها الفاتحة والزهر اوان والاعمام والسبع الطوال بحلا والكهف
 وبس والذخا والمك والمزلة والنصر والكافرون والاعلاص والمعوذتان
 وما عداها لم يوضع فيها شئ الثالث من الموضوع أيضا حديث الارز والعدس والبادعجان
 والهربسة وفضائل من اسمه محمد وأحمد وفضل أى خيفة وعين سلوان وعسقلان
 الأحاديث أنس الذي في مسند أحمد على ما قبل فيه من السكوة ورواها على وضعها أحمد
 ابن عمر والتصبي ورواية في الجماع وضعها أحمد بن شعيب الملائى ونسخة العقل وضعها
 داود بن المغيرة وأوردتها الخثر بن أبى اسامة في مسنده وحديث القس بن ساعدة أوردته البرار
 في مسنده والحديث الطويل عن ابن عباس في الامراء أوردته ابن مردويه في تفسيره وهو نحو
 كراسين ونصف ستة رواه عن أنس وهم أبوه دية ودينار وريم بن سالم والاشج ونراش وسطور
 (النوع الثانى والعشرون المقلوب هو) فعملان الاول أن يكون الحديث مشهورا وراوا فعمل
 مكانه آخر في طبقته (نحو حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع ليرغب فيه) لقرابته أو عن
 مالك جعل عن ابن عبيد الله بن عمر وعن كل من فعل ذلك من الوضاعين جابر بن عمر والنصيبى
 وأبو اسمعيل إبراهيم بن أبى حبة السبع وبهلول بن عبيد الكندي قال ابن ذنيق العبد وهذا
 هو الذى يطلق على راويه انه يسرق الحديث قال العراقي مثله حديث رواه عمرو بن مائد
 الطرائى عن جاد التصبي عن الاعشى عن أبى صالح عن أبى هريرة عن فروع اذ القيت المشركين
 في طريق فلا يبدوهم بالسلام الحديث فهذا حديث مقلوب فليسه جاد فجعله عن الاعشى

وأما هو معروف سهل من أبي صالح عن أبيه هكذا أخرجه مسلم من رواية شعبه والتوري
 وحرر من عبد الجيد وعدا من روى داود بن كاهن عن سهل قال ولقد أكره أهل الحديث
 تنسج السرايا وأنه لما أصبح معها في حديقته قال البقيعي قد يقع القلب في المزدول ويمكن
 تمثيله عاروا حبس عبد الرحمن عن عمته أيسة مرقوا إذا أدن ابن أم مكتوم وكلموا
 وأمروا وإذا أدن بلال ولا تأكلوا ولا تشربوا الحديث رواه أحمد وابن خزيمة وابن حبان
 في صحيحهما والمشهور من حديث من عمر وعائشة أن بلال لا يؤذن بليل فكذلك إذا شربوا
 حتى يؤذن ابن أم مكتوم قال في روايته بحلافه ذلك مقسوبة فلا إلا أن ابن حبان وابن خزيمة
 لم يحذروا ذلك من المقلوب وجعلا احتمال أن يكون بين بلال وبين ابن أم مكتوم منسوب قد لمع
 ذلك فدعوى القلب لا معد ولو فصايب التأويلات لا تدفع كثير من علل الحديث قول
 ويكفي أن يسمي ذلك بالمعكوس فيفسد بسوء ولم أؤمن تعرض لملك أمهسي وقد مثل شيخ
 الإسلام في شرح التلويح القلب في الأسارى وهو كعب بن مرة ومرة بن كعب وفي المتن حديث
 مسلم في السبعة الذين يظلهم الله ورجل تصدق صدقة أخفاها حتى لا يعلم عنه ما سقى ثمالة
 قال بهذا مما نقل على أحد الروايات وأما هو حتى لا يعلم ثمالة ما سقى عنه كلف الحبيب
 فليس وحدث مثالا آخر وهو ما رواه الطبراني من حديث أبي هريرة إذا أمرتكم بشئ
 فأتوه وإذا نهايكم عن شئ فاجتنبوه ما استطعتم فإن المعروف ماني المحبين ما يهتكم به
 واحتسوه وما أمرتكم به فاعملوا به ما استطعتم انهم أنشأ أن يؤخذوا سادات فيجعل
 على من آخر وبالعكس وهذا قد يقصده أيضا الأعراب فيكون كالوضع وقد جعل
 احتيازا لقطع الحديث أو لقوله التلقين وقد فعل ذلك شعبه وحماد بن سلمة وأهل الحديث
 (وقلب أهل بغداد على الصاري) لما جاءهم (مائة حديث امتا فاردعا على وجوها وادعوا
 فضله) وذلك فيما رواه الخطيب حدثني محمد بن أبي الحسن الساجي إذا أحسن حسن الرازي
 سمع أبا جندب عن أبي جندب عن عدة مشايخ يحكون أن محمد بن اسمعيل البصري قدّم
 بعد ادفع به أصحاب الحديث واجتمعوا وعقدوا إلى مائة حديث فقلبوها وأصابها
 وجعلوا من هذا الأساد لا ساد آخر واساد هذا المتن آخر ووجهوا إلى عشرة أنشأ إلى كل
 رجل عشرة وأمرهم إذا حضروا المجلس يلقون ذلك على الصاري وأنشدوا الوعد لمجلس
 حضر المجلس جماعة أصحاب الحديث من أعراب من أهل خراسان وغيرهم من البغداديين
 فلما اطمان المجلس مأهله استند إليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث
 فقال الصاري لا أعرفه فألهى آخر فقال لا أعرفه ثم قال بلقي عليه واحدا بعد واحد
 حتى فرغ من عشرته الصاري يقول لا أعرفه فكان القهه ما بين حضر المجلس يلمت بعضهم
 إلى بعض ويقولون الرجل فهم ومن كان منهم غير ذلك يقص على الصاري بالبحر والتقصير
 وقلة القهه ثم استند إليه رجل آخر من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة
 فقال الصاري لا أعرفه فلم يزل يلقى إليه واحدا بعد واحد حتى فرغ من عشرته والصاري يقول

لا أعرفه ثم اتسبب اليه الثالث والرابع الى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الاحاديث
 المقولية والبخاري لا يريد هم على لا أعرفه فلما علم البخاري انهم قد قرءوا التفت الى الاول
 منهم فقال اما حديثك الاول فهو كذا وحديثك الثاني فهو كذا والثالث والرابع على الولا معني
 اتي على تمام العشرة فرد كل منى الى اسناده وكل اسناد الى منته وقول بالا تخبر من مثل ذلك
 ورد منون الاحاديث كلها الى اسانيد ها واسانيد ها الى منون فاقره الناس بالخط واذعنوا
 له بالفضل في تنبيهات في الاول قال العراقي في جواز هذا الفعل نظرا له اذا فعله أهل
 الحديث لا يستقر حديثا وقد أنكر حري على شعبة لمقلب أحاديث على أبان بن أبي عياش
 وقال بئس ما صنع وهذا يجعل الثاني قد يقع القلب غلط الاقصدا كما يقع الوضع كذلك وقد مره
 ابن المصنف بحدوث رواء جبر بن حازم عن ثابت عن أنس مرفوعا اذا أقيمت الصلاة فلا
 تقوموا حتى تروى فيه هذا حديث انقلب اسناده على حري وهو مشهور بصحي بن أبي كثير عن عبد
 الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا رواء الامامة الخمسة وهو عند مسلم
 والنسائي من رواية حجاج بن أبي عثمان الصواف عن يحيى وجبر انما سمعهم من حجاج فانقلب
 عليه وقد بين ذلك حماد بن زيد في رواء ابو داود في المراسيل عن أحمد بن صالح عن يحيى بن
 حسان عنه قال كنت أنا جبر عند ثابت فحدث حجاج عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن
 أبي قتادة عن أبيه قطن جبر انما سمعته به ثابت عن أنس الثالث هذا آخر ما ورد
 المصنف من أنواع الضعيف وبقي عليه المتروك ذكره شيخ الاسلام في التمهيد وفسره بان
 روي من ينهم بالكذب ولا يعرف ذلك الحديث الامن جهته ويكون مخالفا للقواعد المألوفة
 قال وكذا من صرف بالكذب في كلامه وان لم يظهر منه وقوعه في الحديث وهو دون الاول
 انتهى وتقدمت الاشارة اليه عقب الشاذ والمنكر الرابع تقدم ان شر الضعيف الموضوع
 وهذا امر متفق عليه ولم يذكر المصنف ترتيب أنواعه بعد ذلك وبليته المتروك ثم المنكر ثم المعلن
 ثم المبدوج ثم المقلوب ثم المضطرب كذا رتبته شيخ الاسلام وقال الخطابي شرها الموضوع
 ثم المقلوب ثم المجهول وقال الزركشي في مختصره ما ضعفه لا اقدم اتصاله بسبعة أصناف شرها
 الموضوع ثم المبدوج ثم المقلوب ثم المنكر ثم الشاذ ثم المعلن ثم المضطرب انتهى قلت وهذا
 ترتيب حسن وينبغي جعل المتروك قبل المبدوج وان يقال فيما ضعفه لا ادم اتصال شره المعضل
 ثم المنقطع ثم المعلن ثم المرسل وهذا واضح ثم رأيت شيخنا الامام الثعني نقل قول الجوزقاني
 المعضل أو أحوال من المنقطع والمنقطع أو أحوال من المرسل ونعقبه بان ذلك اذا كان
 الا في نطاق في موضوع واحد والافه وما روى المعضل (قرع) فيه مسائل تتعلق بالضعيف
 (اذا رأيت حديثا باسناد ضعيف فقل ان تقول هو ضعيف بهذا الاسناد ولا تقل ضعيف المني)
 ولا ضعيف وانطاني (بمعنى وضعف ذلك الاسناد) فقد يكون له اسناد آخر صحيح (الا ان يقول امام
 انه لم يرو من وجه صحيح) اوليس له اسناد ثبت به (اوانه حديث ضعيف مفسر اضعفه فان
 أطلق الضعيف ولم يبين سببه (ففيه كلام يأتى قريبا) في النوع الا في فوائدهم الاولى

اذا قيل الحافظ المطلق التاقد في حديث لا أعرفه اعتد في تنبيه كذا كرشخ الإسلام ولا
 قبيل يعارض هذا ما حكى عن أبي حازم أنه روى حديثاً بحضرة الزهري فأنكره وذلك لا أعرف
 هذا قيل له أسقط حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كله قال لا قول فتصغفه قال أرجو
 أن يجعل هذا من المصنف الذي لم تعرفه هذا وهو الزهري شاطئاً بغيره وقريب منه
 ما أشده من الضم في تاريخه عن ابن أبي شامة قال تكلم شاب يوماً عند النبي فقال النبي
 ما معكم من الفضائل الشاب كل العلم سمعت قال لا قال فسطره قال لا قال فاجعل هذا في الشطر
 الذي لم تسمه فأخبر النبي قلنا أييب عن ذلك بانه كان قبل تدوين الاخبار في الكتب فكان
 ادراكه عند من الروافض ليس هذا الحفاط وأما بعد التدوين الرجوع الى الكتب المصنفة
 فيه عدم الاطلاع من الحافظ الجاهل على ما يورده غيره وانظر عدمه الثانية أن عمر
 ابن عبد المولى وليس من الحفاط كذا في قولهم لم يصح شيء في هذا الباب وعليه في كثير
 مما ذكره استفاد الثالث قولهم هذا الحديث ليس له أصل أولاً أصل له قال ابن تيمية معناه ليس
 له أساس (وإذا أردت رواية الضعيف بغير أساس فلا تقل قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كذا وما أشبهه من صيغ الحرم) بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله (بل قل روى)
 عنه (كذا أو بلغنا عنه) (كذا أو ورد عنه) (أوجاه عنه) (أو نقل عنه) (وما أشبهه) من صيغ
 القريض كروى بعضهم (وكذا) تقول في (ما يشك في صحته) وضعفه أما الصحيح فأذكر
 بصيغة الحرم ويقع فيه صيغة القريض كما يقع في الضعيف بصيغة الحرم (ويجوز عند أهل
 الحديث وغيرهم التساهل في الأسابيد) الضعيفة (ورواية مسوى الموضع من الضعيف
 وأعمل به من غير بيان ضعفه في غير صفات الله تعالى) وما يجوز ويستعمل عليه وتفسير
 كلامه (والاحكام كالللال والمحرام وغيرهما) ذلك كقصص وفضائل الاعمال والمواظف
 وغيرها (ما لا تعلق له بالعقائد والاحكام) وبما نقل عنه فلناب حنبلي وابن ميسرة وابن
 المبارك قالوا إذا روي في الحلال والمحرام شدد ما إذا روي في القضاء وغيرهما تساهلنا
 في تنبيه كذا كراي الصلاح والمصالح ما في سائر كتبه لما ذكره في هذا الشرط وهو
 كونه في الفضائل ونحوها وذكر شيخ الإسلام في ثلاثة شروط أحدها أن يكون الضعيف غير
 شديد فخرج من أفراد من الكذابين والمنهين بالكتب ومن غش غلطه نقل العلق
 الاتفاق عليه الثاني أن يدرج تحت أصل معمول به الثالث أن لا يعتقد عند العمل به
 نبوته بل يعتقد الاحتياط وقال هذا ذكرهما ابن عبد السلام وابن دقيق العيد وقيل لا يجوز
 العمل به مطلقاً والله أبو بكر بن العربي وقيل يعمل به مطلقاً وتقدم عزودك الى أبي دارود
 وأحمد وانما ما برين ذلك أقوى من رأي الرجال وعبارة الزركشي والضعيف مردود على
 يقتض زعيماً أو رهيباً أو تعدد طرقه ولم يكن المتتابع منخطاً عنه وقيل لا يقبل مطلقاً وقيل
 يقبل ان شهد له أصل وانفوح تحت عموم انتهى ويعمل بالضعيف أيضاً في الاحكام اذا كان
 فيه احتياط (السور الثالث والعشرون صفة من تقبل روايته) ومن ترد (وما يتعلق به) من

المرح والتعديل (وقوله مسائل احداها اجمع الجاهل من ثقة الحديث والفقه) على (انه
يشترط فيه) أي من يحتج بروايته (ان يكون عدلا خابطا) المارويه وفسر العدل (بان يكون
مسلم بالغافلا) فلا يقبل كافر ويجوز مطلق بالاجماع ومن تقطع جنونه أو زنى زمن افاقته
وان لم يوز قبل قاله ابن السمعاني ولا يصح على الاصح وقيل يقبل الميزان لم يجرب عليه
الكذب (سليمان أسباب الفسق وخوارم المروءة) على ما روي في باب الشهادات من كتب
الفقه ونحوه ما في عدم اشتراط الحرية والذكورة قال تعالى يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم
فاسق بنبأ فتبينوا وقالوا شهدوا رادوى عدل منكم وفي الحديث لا تأخذوا العلم الا ممن
تقبلون شهادته رواه البيهقي في المدخل من حديث ابن عباس مرفوعا وموقوفا وروى ايضا
من طريق الشافعي عن ابن عمر عن عمر قال كان يا من نا ان لا تأخذوا من ثقة وروى الشافعي
وغيره عن يحيى بن سعيد قال - ألت ابن العبد اعني ابن عمر عن مسألة فلم يقل فيها شيئا فقبل
له ان لا تعلم ان يكون مثلك ابن امامي حتى تسئل عن أمر ليس عندك فيه علم فقال أعظم والله
من ذلك عند الله وعند من صرف الله وعند من عقل عن الله ان أقول ما ليس لي فيه علم أو
أخبر عن غير ثقة قال الشافعي وقال - ابن ابراهيم لا يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم
الا بالمقات أسنده مسلم في مقدمة الصحيح وأسند عن ابن سيرين ان هذا العلم لم دين فانظر وامن
تأخذون دينكم وروى البيهقي عن الثوري قال كانوا اذا أتوا الرجل ليأخذوا عنه نظروا الى
مخنه والى صلاته والى حاله ثم يأخذون عنه وفسر الضبط بان يكون (متيقظا) غير مغفل
(حافظا) ان حدث من حفظه ضابطا للكتاب) من التبدل والتغير (ان حدث منه) وبشرط
فيه مع ذلك ان يكون (عالمًا بما يحيل المعنى ان روى به الثانية تثبت العدالة) للراوى
(بشمس عالين عليها) وصحابة ابن الصلاح معدلي وعدل عنه لما سبأ في ان التعديل اعما
يقبل من عالم (أو بالاستقاضة) والشهرة (فن اشتهرت عدالته بين أهل العلم من أهل
الطلب أو غيرهم) وشاع التناء عليه بما كفى فيها) أى في عدالته ولا يحتاج مع ذلك الى معدل
بنص عليها (كذلك والسفبان والاوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل (وأشبهاهم) قال ابن
الصلاح هذا هو الصحيح في مذهب الشافعي وعليه الاعتماد في أصول الفقه ومن ذكره من
أهل الحديث الخطيب ومثله بن ذكره وضع اليهم البث وشعبة وابن المبارك ووكيعا وابن
معين وابن المديني ومن يرى يجرأهم في نباهة الذكروا استقامة الأمر فلا يسئل عن عدالة
هؤلاء اعما يسئل عن عدالة من خفي أمره وقد سئل ابن حنبل عن اعصم بن راهويه فقال
مثل اعصم يسئل عنه - وسئل ابن معين عن أبي عبيد فقال مثل يسئل عن أبي صبيد أبو عبيد
يسئل عن الناس وقال القاضي أبو بكر الباقلاني الشاهد والخبر انما يحتاجان الى التزكية
اذ لم يكونا مشهورين بالعدالة والرضا وكان أمرهما مشكلا ملتبسًا ويجوز ان فيها
العدالة وغيرها قال والدليل على ذلك ان العلم بظهور سرهما واشتمار عدالتهما أقوى
في النفوس من تعديل واحد واتسبب يجوز عليهما الكذب والحماية (ونفس) الحافظ

أو عمرو (سعد العريفي) قال كل حامل علم معروف العاينة) فهو عدل (يقول) في أمره
 (أما على النذر الحسن) يعني حجة) رواه عنه علي ذلك أن المواق من المأخرين لقوله صلى الله
 عليه وسلم يحمل هذا العلم من كل طبق عدوله يومئذ من غير من العالين وأعمال المطلبين
 وتأويل المأهلين ورواه من طرق متعددة من رواية معاذ بن ربيعة السدوسي عن إبراهيم بن
 سعد الرحبي العدري من قوما (وقوله هذا عصر من صي) والحديث من الطائفة التي أورده
 من سبل أمره صل وإبراهيم الذي أرسله قال فيه أن القطان لا يعرفه الستة ومعاذ بن أسامة
 ابن مسعود وأبو حاتم وابن عباس وابن عدي والخورياني وهم وثقة ابن المدي وأحمد وفي كان
 العلل للعلل أن أحمد سئل عن هذا الحديث فعلم له كأنه موضوع فقال لا هو صحيح فعلم له من
 بعده فقال من غير واحد قيل من هم قال حديثي به من كبار الأئمة يقول عن معاذ بن
 الصامع عن سعد الرحبي ومعاذ بن أسامة ٢١٠ قال ابن القطان وحكي على أحمد من أمره
 ما علمه غيره قال العراقي وقد ورد هذا الحديث متصلا من روايته علي وابن عمر وابن عمرو
 وحارس بن مبره وأبو أيمن هريرة وكاهن أسامة لا ينفك من شيء وليس به شيء يروي
 المرسل قال ابن عدي ورواه الثعلبي عن الوليد بن مسلم عن إبراهيم العدري ثنا الله
 من أصحابنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كره ثم على تدهير ثبوتها عما بهج الاستدلال
 به لو كان حسرا ولا يصح جعله على الخبر لو كان صحيحا لم يحمل العلم وهو غير عدل وغير ثقة ولم
 سوله يحمل الأعلى الأمر ومعناه أنه أمر للهاب يحمل العلم لأن العلم إنما يقبل حكمه والدليل
 على ذلك أن في بعض طرقه سعد بن أبي حاتم لصل هذا العلم بلام الأمر ودكر أن الصلاح
 في فوائد سلمه أن بعضهم مسطه بضم السين وفتح الميم مبيلا للمعول ورفع العلم ورفع العيب
 واللام من عدوله وآخره ما عوفيه فعوله معنى وأعل أي كامل في عداله أي أن الحق هو
 العدوله والمدي أن هذا العلم يحمل أي تؤخذ عن كل خلق عدل وهو أمر بأحد العلم من
 العدول والمعدون في مسطه مع ما يحمل مبيلا للمعول وبضم السين فعوله والفاعل عدله
 جمع عدل (الثالثة عوف مسطه) أي (أراوى) عوافقه أمهات المتضمن) المصنفين إذا
 اعتبر حديثهم بعدتهم فإن واقعهم في روايتهم (عالم) ولو من حيث المعنى فصايط (ولانصر
 محالفة) لهم (الساذرة فإن كثرت) مخالفة له. وسرور الراضة (استل مسطه) ولم يخرج
 به في حديثه (فإنهم) دكر الحافظ أنواط الحاشي المروي في الأطراف أن الوهم بانه يكون في
 الحفظ وثارة يكون في القول بانه يكون في السكينة قال وقد روي مسلم حديثا لا يسوا
 أعمام في عن يحيى بن يحيى وأبي كروم في كريب ثلاثتهم عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي
 صالح عن أبي هريرة ورواه عنهم في ذلك إجمار ورواه عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح
 عن أبي سعيد كذلك رواه عنهم الناس كل رواه ابن ماجة عن أبي كريب أحمد شيوخ مسلم فيه
 قال والدليل على أن ذلك وهم وقع منه في حال كماله لاقى حطبه انه ذكر أن لا حديث أن
 معاربه ثم في حديث خبر روى كرام الدين وبقية الاسناد ثم ثلث محدث وكعب ثم روى

يحدث شعبه ولم يدكر المني ولا قبيحه الاساذع مما لم قال عن الاعمش اساذع ر
 وأنى معاربه عتل حدثها فلولا ان اساذع ر وأنى معاويه عسده واحدا لاجمعها
 الخواصة عليهما (الرابعة بقول التعدل من غير ذكر سنة على الصحيح المشهور) لان أساسه
 كثيره فتعمل وتثود كرها لان ذلك يحرج المعدل الى أن يقول لم يعمل كذا لم يركب كذا
 فعل كذا وكذا بعد وجوب ما يستحق عمله أو تركه وذلك شأن حدثا (ولا يصلح طرح
 الامور السب) لانه يحصل بالمر واحد ولا يشترط كرهه ولان الناس يحصلون في أساس
 الخرج وطلق أحدهم الخرج ماء على ماء فسد سرحا وليس يحرج في نفس الامر فلا بد
 من بيان سنة ليسطر هل هو قاذح أولا قال ان الإصلاح وهذا ظاهر مقرري الصفه وأصوله
 وذكر الخطيب انه مدح الأئمة من حفاظ الحديث كالشعبي وغيرهما ولذلك اجمع
 البصري بجماعته فسق من غيره الخرج لهم كعكرمه وعمره وسحر روق واخضع مسلم بسوء
 ابن سعيد وجماعه اشهر الطعن بهم وهذا فعل أبو داود ودلك دال على اهمه وهو الى
 ان الخرج لا يشت الا اذا سرقه وبذل على ذلك انصاه ر عما اسعير الخارج قد كرم الناس
 بخرج وقد عقدنا طلبة لذلك ما روى فيه عن محمد بن جعفر المذاثي قال قبل لشعبه لم ترك
 حديث فلان قال رأيت يركض على ردون فركب حديثه وروى عن مسير ابراهيم انه
 سئل عن حديث صالح المري فقال يوما نصبح اصالحه دكره يوما عدا حادس سلمه وامض
 جاد وروى عن وهب بن جرير قال قال شعبه أفت مسير المهال من عمره وسمعت صوت
 الطيور فرحت تبيل له فها سألت عنه أن لا يعلم هو وروى عن شعبه قال قلت للحكم
 ابن عبيسه لم لم يرو عن زاذان قال كان كثيرا الكلام وأشبه ذلك قال المصري وكذا اذا قالوا
 فلان كذاب لان من يباه لا يكذب بحتم العلط كقولك كذب أبو محمد ولما صحح اس
 الإصلاح هذا القول أو رده على نفسه سزا الا فقال ولما نزل أن يقول اعيا بعد الناس في خرج
 الزواه وروى حديثهم على النكبات التي صعبها أئمة الحديث في الخرج والتعدّل وقلنا يعزّون
 هم الناس الساب بل هم يرون على يحدّ قولهم فلان صعبه فلان ليس بشئ ويحدّ ذلك
 وهذا حديث صعب أو حدّ شعبه ناس ويحدّ ذلك واشترط ما ان السب يقضى الى تعطل
 ذلك وسد باب الخرج في الاعمال الاكثر ثم أحاب من ذلك عماد كره المصنف في قوله (وأما
 كتب الخرج والتعدّل التي لا يدكره بأسباب الخرج) فاما وان لم يحدّها في اثبات الخرج
 والحكم به (فما تقدم بالدوقه من خرجوه) عن قول حدثه لما أوقع عند ما ذلك من
 الربه المرويه فيهم (فان يجتمع من له واراحه الربه وحصلت الأئمة به فلما حدثه
 بجماعه في التعيين هذه المثاني) كما تقدم الاشارة اليه ومقابل الصحيح أحوال أحدها
 ذول الخرج غير مضمّر ولا يقلل التعديل الا بد كرسنه لان أساس التعديل يكثر التصع
 فيما يوجب المعدل على الظاهر فقله امام الحرميين العرالي والرازي في المصنوع الثاني
 لا بقلان الامم من حكماء الخطيب والاصوليين لانه كما قد يحرج الخارج بما لا يقدح كذلك

بوثيق المعدل بما لا يقتضيه العمل كروي يعقوب انقضى في تاريخه قال سمعت ابا
 يقول لا جندس يوسى عندنا المعمرى ضعيف قال اعلم به رافضى ميعض لا ياتى
 رأب طينه وحيث يعرف امته واستدل على ثبته بما ليس بحجة لان حسن ابيته يشترك
 فيه العدل وغيره الثالث لا يحدد كماله في واحد منها اذا كانت الجوارح والمعدل
 عالميا باسباب الجرح والتعديل والمطلوب في ذلك صير امر شيئا في اعتقادهم واهل البهجة
 اختيار القاصي اى مكره وشبهه من الجهود واختاره امام الحرمين والعسالى والارائى
 والطبرسى رحمه الله الطائفة او المعدل العراقي والتميمي في محاسن الاصطلاح وانتار شيخ
 الاسلام فصيلا حسا وان كان من جرح مجلد وقد وثقه أحد من أئمة هذا الشأن لم يسئل
 الجرح فيه من أحد كانا من كان الامصار الا انه قد ثبت له وثبة التثنية فلا يرشح عنها
 الا بما جرى وان أئمة هذا الشأن لا يوثقون الا من اعتبروا حجة في دينه ثم في حديثه وتقلوه
 كما يدعى وهم أيقظ الناس فلا يتحقق حكمهم الا من صرح وان خلا عن التمهيد
 قس الجرح فيه عدم مضر اذا مدر من عارف لا ما زاد المعدل فهو في حيز الجرح ولا ما زال
 قول المخرج فيه أولى من اصابه وقال الدهبي هو من أهل الاستقراء التام في نقد الجرح
 يتحقق اثنان من علمه اثنان قط على توثيق معين ولا على تضعيف ثقة انتهى وليس
 كان مذهب السائى أن لا يترك حديث الرجل حتى يجمعوا على تركه (الخامسة) الصحيح ان
 الجرح والتعديل يشان (واحد) لان لعددا يشترط وقول الطبرسى يشترط في جرح راويه
 وتعديله ولان التريكة عمدة الحكم وهو ايضا لا يشترط فيه العدد (وقيل لا بد من اثنين) كنى
 الشهادة وقد تقدم اعرف قد شيع الاسلام ولو قيل يحصل من هذا كانت التريكة مستندة
 من المروكى الى احتجاده او الى النقل عن غيره لكان مقبولا انه ان كان الاول فلا يشترط العدد
 أصلا لانه بمنزلة الحكم وان كان الثانى ضررى فيه الخلل ويثبت ايضا انه لا يشترط العدد
 لان أصل النقل لا يشترط فيه فكذلك ما خرج منه انتهى وليس لهذا التفصيل انفى ذكره
 فائدة الا فى الخلاف فى القسم الاول وشمل الواحد المعدل والمرأة وسيد كره المصنف
 رواه (واذا اجمع فيه) أى الارائى (مخرج) مخرج (وتعديل) في الجرح مقدم ولو زاد عدد
 المعدل هذا هو الأصح عند الفقهاء الاصوليين وشبهه الطبرسى عن جهود العلماء لان مع
 الجوارح زيادة عالم يطلع عليه المعدل ولا يصدق له على قضاة خبر به عن ظاهره الا انه
 يجوز عن أمر باطن غنى عنه وقد اتفقوا فان عاد للميرقل المعدل عرفت السبب الذى ذكره
 الجوارح ولكنه قال وحسب حاته وان حيث يقيم المعدل قال البيهقي ويأتى ذلك ايضا
 الا فى الكذب كما ساقى وقده من دقيق العبدان يعنى على أمر يجوز به لا يجرى اجتهادى
 كما اصطلى عليه أهل الحديث والاعتقاد الجرح على اعتبار حديث الراوى بحديث غيره
 والطرالى كره المواصفة والمخالفة وروى ان أهل الحديث لا يعقدون على معرفة الله دابة
 والجرح بل على معرفة القسط والتعديل واستبى ايضا ما ذكره اعين بعد انقضاء المعدل طريقين

معتبر بان دل قبل علاما لما في يوم كذا فقال المعدل رأته حياءه ذلك أو كان الغافل في ذلك
الوقت الذي دهم ما عارضه من بعض الخرج بكونه مصر اجاز على ما يحسنه المصنف وغيره
كما صرح به ابن دقيد في العبد وغيره (وفصل ان راد المعدلون) في العدد على الخرج من (قدم
التعديل) لان كبرهم هو في نفيهم ونوجب العمل بغيرهم ووجه الخرج من تصحيح خبره قال
الخطيب وهذا خطأ بعد من توجهه لان المعدل وان كثروا لم يجرؤوا على عدم ما أخبر به
المخبرون ولو أحسنوا بذلك سكت شهادته باطله على يني وفصل مرجحنا لا يحط حكمه المنطوق
في محاسن الاصطلاح وفصل معارضات فلا مرجح أحدهما لا مرجح حكمه ان الخاصب وغيره
من ابن شعبان من المالكية قال العراقي وكلام الخطيب محصى في هذا القول فانه قال ان
أهل العلم على ان من خرج الواحد والاثنا عشر مثل عدد من خرج وان الخرج به أولى في
هذه الصورة سكته الاجماع على عدم الخرج خلاف ما حكاه ابن الخاصب (رادا قال حدثني
الثقة أخرجه) من غير ان يسميه (لم يكف به) في التعديل (على الصحيح) حتى يسميه لانه وان
كان به عدة في عماله لم يكن ممن خرج به غيره بخرج واحد في اصراره عن تسميته به
بوجه رد ابي القاسم بل راد الخطيب انه لو صرح بأن كل شروحه ثواب ثم روى عن لم يسمه لم يعلم
بتركه لخوار ان يعرف اذاد كره بعد العداله (وهو لي يكتفي) بذلك مطلقا كما لو عساه لانه
ما هو في الخالص معا (وان كان ابعاضا عالميا) أي محمدا كالكلام والشافعي وكثيرا ما مغلان
ذلك (كفي في موافقه في المذهب) لا غيره (ع د بعض المحققين) قال ابن الصانع لانه لم
يورد ذلك احما حاشا لخرجه على غيره بل يدرك لا يسميه عام الخجه عسده على الحكم وقد عرفت هو
من روى عنه ذلك واحضاره امام الحرم من وجهه الرافعي في شرح المسند وفرسه في صدور ذلك
من أهل المعدل بل وه لي لا يكتفي بأصاحبي بقول كل من أروى لكم عنه ولم أسمه وهو عدل قال
الخطيب وقد توجد في بعض من أمم به الصنف لهما حله كرواه مالك عن ع ذلك ثم من
أبي الخماري (في النماذج) الاولي اوفال نحو الشافعي أخرجه من لا أنهم وهو كقوله أخرجه
الثقة وقال الذهبي ليس سوي لانه في اللهم وليس فسه تعرض لابعائه ولا لانه قال ان
السكني وهذا صحيح عبر ان اذا رفع من اشافعي على مذهب فسه وهي والنوش سواء
في أصل الخجه وان كان مدلول اللفظ لا يرد على ما ذكره الذهبي من ثم حاله في مثل الشافعي
امام ليس سوي فالامر كما قال امم في قال الزركشي والحب من اقصاره على نه من الذهبي
مع ان طوايع من خول اصحابه حواه من الصبري والمباردي والرباني اناسه
ول ان ع داير اذ قال مالك عن الثقة عن بكر بن عبد الله الاصح والثقة بخرمه من بكر وادا
ول عن الثقة عن عمرو بن شعيب وهو عبد الله بن وهب وعل الزهري وقال الباقى الذي
قول مالك في كانه انه عن بكر فسه ان يكون عمرو بن الحرث وقال غيره قال ابن وهب كل ما
في كتاب مالك أخرجه من لا أنهم من أهل العلم وهو الثالث سعد وقال أبو الحسن الايري صاحب
بعض أهل الحديث قول اذ قال الشافعي يا الله عن ابن أبي دؤب وهو ابن أبي قحافة وادا

وان أحمر ما لقيه عن القس سعد وهو يحيى بن حسان وادأوال أما لقيه عن الوليد بن كبر
 وهو أبو راسم وادأوال أما لقيه عن الأوزاعي وهو عمرو بن أبي سلمة وادأوال أحمر ما لقيه عن
 ابن سريج وهو مسلم بن خالد وادأوال أما لقيه عن صالح بن مولى الواهبة وهو إبراهيم بن يحيى
 أسبهى بصلبه غيره عن أبي حاتم الرازي وادأوال شيخ الإسلام ابن حجر بن عسلى الأربعة وادأوال
 مائل عن لقيه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن الخثعمي عن أبيه عن لقيه عن لقيه عن
 بكر بن الأشج عن أبيه عن بكر بن بكير عن أبيه عن لقيه عن أبيه عن موطأ ابن الشام
 وادأوال الشافعي عن لقيه عن لقيه عن لقيه عن لقيه عن لقيه عن لقيه عن لقيه عن
 أسامة بن زيد وهو إبراهيم بن أبي يحيى عن لقيه عن لقيه عن لقيه عن لقيه عن لقيه عن لقيه عن
 هو مطرف بن مازن عن لقيه عن الوليد بن كبر وهو أبو راسم وادأوال أحمر ما لقيه عن يحيى بن
 أبي كبر لقيه أنه عبد الله بن يحيى عن لقيه عن لقيه عن لقيه عن لقيه عن لقيه عن لقيه عن
 وهو لقيه عن الزهري هو عثمان بن عيسى روى عن أبيه عن لقيه عن لقيه عن لقيه عن لقيه عن لقيه عن
 عنه عن أبيه عن لقيه عن لقيه عن لقيه عن لقيه عن لقيه عن لقيه عن لقيه عن لقيه عن لقيه عن
 يحيى بن لقيه عن لقيه عن لقيه عن لقيه عن لقيه عن لقيه عن لقيه عن لقيه عن لقيه عن لقيه عن
 أن لم أكن معهم من عبد الله بن الحرف عن مالك بن أنس عن ربيعة بن مسيطر عن سعد بن
 المسد بن عمرو عثمان فضايل المظاه نصف به الموصحة والحاظ أو الفصل العظمي
 الرجل الذي لم يسم السامي هو أحمد بن حنبل روى ما روى ابن عساكر أنه في كتابه في أخبار بني
 في كتاب السامي أحمر ما لقيه عن أبي رواف شيخ الإسلام بن حنبل في كلام السامي أحمر ما لقيه
 عن يحيى بن أبي كثير والشافعي لم يأخذ من أحد من أدول يحيى بن أبي كثير فحصل أنه أراد
 بسنده عن يحيى بن ولود كره عبد الله بن أحمد أن الشافعي وادأوال أحمر ما لقيه رد كراهه من
 العرائس يعني أماء (وادأوال في العدل عن معاه لم يكن بعد بلا عن الأكر من) من أهل
 الخديس وعمرهم (وهو الصحيح) لخواررواه العدل عن عبد العدل في بعض رواه عنه
 بعد له وروى ساعى الشافعي أنه قال حدثنا الخثعمي وأشبهه ما أنه كان كذا ما وروى
 الحاتم وعمره عن أحمد بن حنبل أنه رأى يحيى بن معمر وهو يكتب بحقه معمر عن أماء
 عن أسود وادأوال لقيه عليه أسان كتبه فقال له أحمد بن حنبل بحقه معمر عن أماء عن أسود
 وادأوال أمر صوغة فلو ل لك فائل أماسكم في أماء ثم يكتب حديثه فقال ما أنا عبد الله
 أكتب هذه القصعة فأحفظها كلها وأعلم أنها موضوعة حتى لا أعنى أسان فحصل
 بدل أماء ثابا وروى عن معمر عن ثاب عن أسود فادأوال كذا ما ساهن عن معمر
 عن أماء لاه ثاب (وفصل هو عدل) ادأوال علم فيه حنبل كره ولوليد كره لكل ثابا
 في الدين والافضل وادأوال أن رواه ثاب عنه والعدالة الحنبلية وأما الخطب
 ما به ولا يدرى عداله ولا حقه وفصل أن كان العدل الذي روى عنه لا يرى إلا عن
 عدل كاتر راسه بعد ملا والافلا واحبوا الاصولون كالأحمدى وابن المطالب

وغيرهما (وعمل العالم وقتها على وفق حديث رواه ليس حكما) منه (لنفسه) ولا بتعديل روايته
 لا مكان أن يكون ذلك منه احتياطاً أوله ليس آخره وفق ذلك الخبر وصحح الأمدى وغيره
 من الأصوليين أنه حكم بذلك وقال أعلم الحرمين أن لم يكن في مسالك الاحتياط وفرق ابن تيمية
 بين أن يعمل به في الترغيب وغيره (ولا مخالفة) له (فدح) منه (في محله) ولا في روايته
 لا مكان أن يكون ذلك لما عمن معارض أو غيره وقد روى ذلك حديث الخياط ولم يعمل به
 لعدم أهل المدينة بخلافه ولم يكن ذلك قد حاق نافع رآه وقال ابن كثير في القسم الأول
 نظر إذا لم يكن في الباب غير ذلك الحديث ونعرض للاختصاص في فنيه أو حكمه أو
 حديثه ههنا عند العمل بمقتضاه قال العراقي والجواب أنه لا يلزم من كون ذلك الباب ليس
 فيه غيره هذا الحديث أن لا يكون ثم دليل آخر من قياس أو إجماع ولا يلزم المفتي أو الحكماء
 بذلك جميع أدلتهم بل ولا بعضها ولعل له دليلاً آخر واستأنس بالحديث الوارد في الباب ورعا
 كتاب يرى العمل بالنسبة فيه وتقدمه على القياس كما تقدم في نسبه في مما لا يدل على صحة
 الحديث أيضاً كما ذكره أهل الأصول موافقة الإجماع له على الأصح لجواز أن يكون المستند
 فيه وقبله يدل وكذلك إبقاء خبر تورق الراعي على إبطاله وقال الرديّة يدل وإتفاق العلماء
 بين متأول الحديث ويخرج به وقال ابن الصافي وقوم يدل تخذه من تلقينهم لهم بالمقبول وأوجب
 باحتمال أنه تأوله على تقدير محتمل قرئاً لا على تورق أعنده (السادسة رواية مجهول العدالة
 ظاهراً باطناً) مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه (لا تقبل عند الجماهير) وقبله قبل
 مطلقاً وقبل أن كان من روى عنه فيهم من لا يروى من غير عدل قبل والأفلا (ورواية
 المسنورة وعدل الظاهر في الباطن) أي مجهول العدالة باطناً (بمخرجهم) من رد الأول
 وهو قول بعض الشافعيين) كسليم الرازي قال لأن الأخبار مبنية على حسن الظن بالرازي
 ولأن رواية الأخبار تكون عندهم من عند عليهما معرفة العدالة في الباطن فاقصروا على
 معرفة ذلك في الظاهر بخلاف الشهادة فأنكروا عند الحكماء ولا يفتنون عليهم ذلك (قال
 الشيخ) ابن الصلاح (وبنحوه أن يكون العمل على هذا) الراي (في كثير من كتب الحديث)
 المشهورة (في جماعة من الرواة تفادى الله بهم وذهبت خبرتهم باطناً) وكذلك تصححه المصنف
 في شرح المذهب (وأما مجهول العين) وهو القسم الثالث من أقسام المجهول (فقد لا يقبله بعض
 من قبل مجهول العدالة) ورواه هو الصحيح الذي عليه أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم
 وقبله قبل مطلقاً وهو قول من لا يشترط في الراي من يدعيه إلا أنه وقبله انفراد
 بالرواية عنه من لا يروى إلا عن عدل كإبن مهدي ويحيى بن سعيدوا كنهنا في التعديل
 بواحد قبل والأفلا وقبله ان كان مشهوراً في غير العلم بالزهد أو التبعة قبل والأفلا
 واختاره ابن عسكرو قبل أن يوصف كأه أحد من أمته الجرح والتعديل مع رواية واحدة
 قبل والأفلا واختاره أبو الحسن بن الفطاح وصححه شيخ الإسلام (ثم من روى عنه
 عدلان عيناه أو تفتتجه التفتيته قال الخطيب) في الكفاية وغيره (المجهول عند أهل

[illegible]

جماعة من الحفاظ قوام من الرواة لعدم علمهم بهم وهم معروفون بالعدالة عند تفسيرهم وأما
 أسروماني الضعيفين من ذلك أحمد بن عاصم البلخي جهله أبو حاتم لأنه لم يخبر بحاله ووثقه ابن
 حبان وقال روى عنه أهل بلدته إبراهيم بن عبد الرحمن الخزوي جهله ابن القطان وعرفه
 غيره فوثقه ابن حبان وروى عنه جماعة أسامة بن حفص المدني جهله الساجي وأبو القاسم
 الالكائي قال الذهبي ليس بجيهول روى عنه أربعة أسباب أبو اليسر جهله أبو حاتم وعرفه
 البخاري وابن عمر وجهله أبو حاتم ووثقه ابن المديني وابن حبان وابن عدي وروى عنه
 البخاري وأبو زرعة وعبيد الله بن واصل الحسين بن الحسن بن يسار جهله أبو حاتم ووثقه أحمد
 وغيره الحكم بن عبد الله المصري جهله أبو حاتم ووثقه الذهبي وروى عنه أربعة نقات عباس
 ابن الحسين القططري جهله أبو حاتم ووثقه أحمد وابنه وروى عنه البخاري والحسن بن علي
 المعمرى وموسى بن هرون الخمال وغيرهم محمد بن الحكم المرزوي جهله أبو حاتم ووثقه ابن
 حبان وروى عنه البخاري الثانية قال الذهبي في الميزان ما علمت في النساء من اتهمت ولا
 من زكوا وجميع من نسبهم إماما هو للجهالة (فرع) في مسائل زادها المصنف على ابن
 الصلاح (يقبل تعديل العبد والمرأة العارفين) لقول خبرهما وبذلك جزم الخطيب في
 الكفاية والرازي والشافعي أبو بكر بعد أن حكى عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم
 أنه لا يقبل في التعديل النساء لافي الرواية ولا في الشهادة واستدل الخطيب على القول
 بسؤال النبي صلى الله عليه وسلم بريرة عن عائشة في قصة الإفك قال بخلاف الصبي المراهق
 فلا يقبل تعديل إجماعا (ومن عرفت عينه وعدلته وجهل أمه) ونسبه (أخبر به) وفي
 الضعيفين من ذلك كثير كقولهم ابن فلان أو ولد فلان وقد جزم بذلك الخطيب في الكفاية ونقله
 عن القاضي أبي بكر الباقاني وعلمه بأن الجهل باسمه لا يحل بالعلم بعدالة ومثله يحدث قامة
 ابن حزن القشيري سألت عائشة عن النسيء فقالت هذه خاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بخارية حبشية فسلها الحديث (وإذا قال أخبرني فلان أو فلان) على الشك (وهما عدلان
 أخبر به) لأنه قد عيبنهما وتحقق معاه بذلك الحديث من أحدهما وكلاهما مقبول فانه
 الخطيب ومثله يحدث شبهة عن سلمة بن كهيل عن أبي الزغراء أو عن زيد بن وهب أن سويد
 ابن شقبة دخل على علي بن أبي طالب فقال يا أمير المؤمنين اني مررت بقوم يذكرون أبا بكر
 وعمر الحديث (فان جهل عدلتهما أو قال فلان أو غيره) ولم يسمه (لم يخبر به) لا احتمال
 أن يكون الخبر المجهول فإفادة وقوع في صحيح مسلم أحاديث أسهم بعض رجالها كقولهم في كتاب
 الصلاة حدثنا صاحبنا عن إسماعيل بن زكريا عن الأعمش وهذا في رواية ابن ماجة أما
 رواية الجلودي فقيم أحد ثنا محمد بن بكار حدثنا إسماعيل رقيه أيضا حدثت عن يحيى بن حسان
 وثونس المؤدب فذكر حديث أبي هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تمض من
 الركعة الثانية استنفض القراءة بالحمد لله رب العالمين وقدر واه أبو نعيم في المسخرج من طريق
 محمد بن سهل بن عسكر عن يحيى بن حسان ومحمد بن سهل من شيخ مسلم في صحيحه ورواه البزار

عن أبي الحسن بن مسكين وهو ثقة عن يحيى بن حسان وفي الجواز حديثي من سمع حجاجا
 الإعراب حديث خروجه صلى الله عليه وسلم إلى البقيع وقدرناه عن حجاج غير واحد منهم
 الإمام أحمد وبوسن بن عبد المصطفى وعنه أخرجه الأساقى ووثقه وفي الجواز حديثي
 غير واحد من أصحابنا وأبو أحمد ثنا اسمعيل بن أبي أويس بحديث عائشة في المصوم وقدرناه
 البخاري عن اسمعيل وهو أحد شيوخ مسلم وفي الاحتكاك حديثي أيضا أصحابنا عن عمرو
 ابن عون أما خالد بن عبد الله وقد أخرجه أبو داود عن وهيب بن بقية عن خالد بن وهيب بن شيوخ
 مسلم في صحيحه وفي المصنف حديث عن أبي أسامة ومحمد بن زكريا عن أبي أسامة عن إبراهيم بن سعيد
 الجوهري حدثنا أبو أسامة بحديث أبي موسى أن الله إذا أراد راحة أمه من عبادة قبض نبيها
 الحديث وقدرناه عن إبراهيم الجوهري عن أبي أسامة جالسة منهم أبو بكر البزار ومحمد بن
 المسيب الأزعيلي وأحمد بن قيس السالمي ورواه عن الأزعيلي ابن خزيمة وإبراهيم المزي
 وأبو أحمد الجلودى وغيرهم وفي القدر حديثي عدة من أصحابنا عن محمد بن أبي مريم بحديث
 أبي سعيد بن كعب عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه
 مريم وأخرج في الجواز حديث الزهري حديثي رجال عن أبي هريرة بثلاث حديث من شهد
 الجذارة وقد وصله قبل ذلك من حديث الزهري عن الأعرح عن أبي هريرة ومن حديثه عن
 سعيد بن المسيب عنه وأخرج في الجواز حديث الزهري عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه
 صلى الله عليه وسلم مريم وقد وصله قبل ذلك عن الزهري عن سالم عن أبيه ومن طريق تابع
 عن ابن عمر وأخرج فيه حديث هشام عن أبيه قال أخبرني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لقد حكمت فيهم بحكم الله وقد وصله من رواية أبيه عنه وأخرج في الصلاة حديث
 يونس عن ابن سيرين عن أبي هريرة في السهو وفي آخره قال وأخبرت عن عمران بن حصين
 أنه قال وسلم والقائل ذلك ابن سيرين عن أبي هريرة كراجه الدارقطني وقد وصل لفظ
 السلام من طريق أبي المذهب عن عمران في حديث آخر وأخرج في اللعان حديث ابن شهاب
 بلعان أبا هريرة كان يحدث الحديث أن امرأتى ولدت غلاما أسود وهو متصل عنده
 من حديث الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وعنده وعند البزار من حديث ابن المسيب
 عنه هذا ما رجع فيه من هذا النوع وقد تبين اتصاله (السابعة من كثر يده عنه) وهو كوفي
 شرح المذهب للمصنف المجمع ومنكر علم الطرقات قبل ذلك قال خلق القرآن منذ نص عليه
 الشافعي واختاره الباقين ومنع تأويل السبق له بكفر أن التهمة بأن الشافعي قال ذلك في حق
 حنن الفرزدق لما أتى بصربه بنته وهذا رواه الأصيل (لم يحتج به بالاتفاق) قيل دعوى
 الاتفاق ممنوعة فتدليله قبل مطلقا وقيل يقبل أن اعتقد حمة الكتب وصحة صاحب
 المصنوع رول شيخ الإسلام التقيوا لا يرد كل مكفر يده عنه لأن كل طائفة تدعى
 مخالفتهم مبتدعة وقد نال قسمة ولو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تنكفير جميع
 الطوائف والمعتدات الذي يروونه من أنكر أمر امتوا من التمتع معلوما من الذين

بالصورة أو اعتقد عكسه وأما من لم يكن ذلك وانضم إلى ذلك وسطه لما يرويه مع رده وبخواه
 فلا مانع من قبوله (ومن لا تكسر فيه خلاف) (قيل لا يجمع به مطلقا) ووجه الخطب لما لا
 لأن الرواية عنه تروى بحال من تروى بالدكر ولا بأس بجمعها وإن كان مأثورا ولا يرد
 كالمأثور ولا بأس ببل كما استوى الكافر المأثور وغيره (وقيل يجمع به أن لم يكن ممن يفعل
 الكذب في صفة مذهبه أو لا دخل مذهبه) سواء كان داعية أم لا ولا يقبل أن يستعمل
 ذلك (وحكى) هذا القول (عن الشافعي) حكاه عنه الخطيب في الكفاية لا يخال أقبل شهادة
 أهل الأهواء إلا الخطابة لا يهملون الشهادة بالزور ولو اختلفتهم قال وحكى هذا عن أبي ليلى
 والثوري والشافعي أبي يوسف (وقيل يجمع به أن لم يكن داعية إلى بدعته ولا يجمع به أن كان
 داعية) ثم لا يأنز به بدعته وقد تحمله على تحريف الروايات وسويتها على ما يقتضيه
 مذهبه (وهذا القول) (هو الاظهر الاعدل بقول الكثير أو الأكثر) من العلماء (وصدق)
 القول (الاول باحتجاج صاحب التصحيح وغيره الكثير من المسند غير الدعاء) كعمران
 ابن حطان ودارد بن الحصين قال الحاكم وكان مسلم ملا من الشيعة وقد ادعى أن حسان
 الأحمق على رد الدعاء وقول غيره بلا تفصيل (في حديث) في الاول ووجهه قول عمر
 الداعية عما دالم روميا قوي بدعته صرح بذلك الحافظ أبو اسحق الخوارجي شعبي أي دارد
 والثاني فقال في كتابه معرفة الرجال ومهم رافع عن الحق أي عن الله صادق اللهجة وليس
 فيه شبهة إلا أن يؤخذ من حديثه ما لا يكون مسكرا الدالم قوله بدعته وبه حرم شيع الاسلام في
 النص وقال في شرحه ما قاله الخوارجي منه لا أعلمه التي لها رددت الدعاء واردة فيها أو
 كان ظاهر المروي يوافق مذهب المعتز ولولم يكن داعية الثاني قال العراقي اعترض عليه
 بأن الشيعيين أيضا احتجوا بالدعاء فاحتج البخاري لعمران بن حطان وهو من الدعاء واحتجوا بعد
 الجليلي من دعاء الحناني وكان داعية إلى الأوحاد وأجاب بان داود قال ليس في أهل
 الأهواء أصح حديثا من الخوارج ثم ذكر عمران بن حطان وأما حسان الأحمق قال ولم
 يجمع مسلم بعد الجليلي لشرح له في المقدمة وقد وثقه ابن معين الثالث الصواب أنه لا يعمل
 رواه الزاوية وسال السلف كذا كره المصنف في الروضة في باب القصاص في مسائل الافتاء
 وإن سكت في باب الشهادة عن التصريح باسمه ثم إنهم أحاطوا على ما تقدم لأن سباب المسلم
 فسوق والعتاة والسلف من باب أولى وقد صرح بذلك الذهبي في السير وقال السدعي على
 صريحي صمري كما تشيع بالأعواء وسألوكم تكلم في حق من حارب عليا فهذا كثير في
 السامعي وما يجمع مع الدين والورع والصدق فلورده هؤلاء ذهب جملة من الآثار ثم بدعة
 كبرى كالرفض الكامل والعلاجية والخط على أبي بكر وعمر والدعاء إلى ذلك بعد النوع لا يجمع
 بهم ولا كرامة وأيضا ما استعصر الآن في هذا الصرب رجلا صادقا ولا مأموما بل الكذب
 شعارهم والحققة والحق في ثأرهم انتهى وهذا الذي قاله هو الصواب الذي لا يحل لمسلم أن
 يقتضيه خلافه وقال في موضع آخر احتجاج الناس في الاحتجاج رواية الزاوية على ثلاثة

أقوال المنع مطلقا والترخص مطلقا لا من يكذب ويضغ والثالث التفصيل بين العارف
بما يحدث وغيره وقال أشهب سئل مالك عن الرافضة فقال لا تكلمهم ولا تزعمهم وقال
الشافعي لم أر أشهد بالزور من الرافضة وقال يزيد بن هرون يكتب عن كل صاحب بدعة إذا لم
نكس داعية إلى الرافضة وقال شريك أهل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة وقال ابن
المبارك لا تتحدثوا عن عمرو بن ثابت فإنه كاتب السلف الرابع من الملقب بالمبتدع من
دأه الاشتغال بعلوم الأوائل كالفسفة والمطابق صرح بذلك الشافعي في معجم السفر والحافظ أبو
عبد الله بن رشيد في رحلته فإن انضم إلى ذلك اعتقاده عاتق في علم الفلسفة من قدم العالم وبحره
فكافرا ولمسافها بما ورد الشرع بخلافه وأقام الدليل القاسد على طريقتهم فلا يؤمن بميله
اليهم وقد صرح بالحط على من ذكره وعدم قول روايتهم وأقوالهم ابن الصلاح في فتاويه
والمصنف في طبقاته وخلائق من الشافعية وابن عبد البر وغيره من المالكية خصوصا أهل
المغرب والحافظ مراح الدين القروي ومسيره من الحنفية وابن تيمية وغيره من المالكية
والذهبي للهم بذلك في جمع نصابه يؤانده في أردت أن أسرد هنا من رمي ببدعته من
أنكر لهم البخاري ومسلم أو أحدهما وهم إبراهيم بن طهمان أيوب بن عائذ الطائي زهير
عبد الله الموهبي شاذي بن سوار عبد الجيد بن عبد الرحمن أبو يحيى الحماني عبد الجيد
ابن عبد العزيز بن أبي داود عثمان بن غياث المصري عمر بن زحر بن مرة محمد بن
حارم أبو معاوية المصري ورقان بن عمر البشكري يحيى بن صالح الوحاظي بونس
ابن بكير هؤلاء رموا بالاربا وهو تأخير القول في الحكم على من تكب الكافر بالسار أمين
ابن سويد العدوي هم بن أسد سرير بن عثمان حصين بن غير الواسطي خالد بن سلمة
الغلاء عبد الله بن سالم الأشعري قيس بن أبي حارم هؤلاء رموا بالنصب وهو نقض على
رضي الله عنه وتقديم غيره عليه اسمعيل بن أبيان اسمعيل بن زكريا الخاقاني جرير
ابن عبد الجيد أبيان بن ثعلب الكوفي خالد بن القوطاني سعيد بن قيروز أبو الجعتر
سعيد بن عمرو بن أشوع سعيد بن عفير عاصم بن عمار عباد بن يعقوب عبد الله بن
عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عبد الرزاق بن همام عبد الملك بن المكيين عبيد الله بن
موسى العبدي عدي بن ثابت الأنصاري علي بن الجعد علي بن هاشم بن البريد الفضل
ابن دكين فضيل بن مرزوق الكوفي مطرس خليفة محمد بن جحادة الكوفي محمد بن فضيل
ابن غزوان مالك بن اسمعيل أبو غسان يحيى بن الحرار هؤلاء رموا بالنشيع وهو تقديم على
على الصحابة ثور بن زيد المدي ثور بن زيد الحمصي حسان بن عطية الحميري الحسن
ابن ذكوان داود بن الحصين زكريا بن اسحق سالم بن عجلان سلام بن عجلان سلام
ابن مسكين سيف بن سليمان المكي شبيل بن عباد شريك بن أبي نجر صالح بن
كيسان عبد الله بن عمرو أبو معمر عبد الله بن أبي ليلى عبد الله بن أبي جحجج عبد الأعلى
ابن عبد الأعلى عبد الرحمن بن اسحق المدي عبد الواث بن سعيد النوري عطاء بن أبي

مودة الله لابن الحارث هرون بن أبي زائدة عمران بن مسلم القصير هجر بن حاني عوف
 الأعرابي كهمس بن الممال محمد بن سوان البصري هرون بن مومي الأعور النحوي هشام
 المسواني وهب بن منبه يحيى بن حزة الحصري هولا ومو بالقدوه هو زعم ان الثمر من
 خلق العبد بشر من السمري روى رأى أبي جهم وهو نفي صفات الله تعالى ويقول بخلق القرآن
 عكرمة مولى ابن عباس الوليد بن كعبه هولا أبيانسية وهم الحوارج الذين أنكروا
 على علي التكميم وتبرأ منه ومن عثمان وذويه وقائلوهم عبي بن هشام روى بالوقف وهو ان
 لا يقول القرآن مخلوق أو غير مخلوق عمران بن حطان من العقيدة الذين يرون المخرج
 هل الاغصه ولا يباشرون ذلك فهو لا المسند عمن أخرج لهم الشيعان أو أحدهما (الثامن
 نقبل رواية الثائب من النسيق) ومن الكذب في غير الحديث النبوي كتهادنه للآيات
 والاحاديث الواردة على ذلك (الا الكذب في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نقبل)
 رواية الثائب منه (أبو داود) سنت طريقته كذا قاله أحمد بن حنبل (و) أبو بكر (الحديث
 شيخ البخاري) (أبو بكر) (الصيرفي الشافعي) بل (قال الصيرفي) زيادة على ذلك في شرح
 الرسالة (كل من أسقطنا خبره) من أهل النقل (يكذب) ويحدثنا عليه (ما لم نعد لقبوله توبة)
 ظاهر (ومن ضعفناه لم نقوه بعده بخلاف الشهادة) قال المصنف ويحوز أن يوجه بأن ذلك
 جعل له على عليه روي باليقين الكذب عليه صلى الله عليه وسلم لعظم مفسده فانه يصير
 قمره اسقرا الى يوم انقيامة بخلاف الكذب على غيره والشهادة فان مفسده ما قاصرة ليست
 عامة (و قال) أبو المظفر (السمعي من كذب في خبر واحد وجب اسقاط ما تقدم من حديثه)
 قال ابن الصلاح وهذا ايضا من حيث المعنى ما ذكره الصيرفي قال المصنف (قلت هذا كله
 مخالف لقاعدة مذهبنا ومذهب غيرنا ولا يفرق بينه وبين الشهادة) وكذا قال في شرح
 مسلم المختار القلع بصفة توبته وقبول روايته كتهادنه كالكافراذ الأسلم وأنا أقول ان كانت
 الإشارة في قوله هذا كله لقول أحمد والصيرفي والسمعي فلا والله ما هو بمخالف لقوله لا بعدد
 والحق ما قاله الامام أحمد فليظا وزجرا وان كانت لقول الصيرفي بانه على ان قوله يكذب عام
 في المكذب في الحديث وغيره فقد أجاب عنه العراقي بأن مراد الصيرفي ما قاله أحد اى في
 الحديث لا مطلقا بديل قوله من أهل النقل وتقييده بالحدث في قوله أيضا في شرح الرسالة
 وليس بظن على الحديث الا أن يقول تعدت الكذب فهو كاذب في الاول ولا يقبل خبره بعد
 ذلك انتهى وقوله ومن ضعفناه أى بالكذب فاستلزم مع قول أحمد وقد وجدت في الفقه فرعين
 يشهدان لما قاله الصيرفي والسمعي قد كررنا في باب الامعان ان الزاني اذا تاب وحسن
 توبته لا يعد وعصا ولا يحد فاذقه بعد ذلك لبقاء ثلثة عرضة فهذا نظير ان الكاذب لا يقبل
 خبره أبدا وكروا أنه لو قذف ثم نفي بعد القذف قبل أن يحد انقادف لم يحد لان الله تعالى
 أمرى العادة انه لا يفضح أحدا من أول مرة فالظاهر تقدم زمان قبل ذلك فلم يحد له انقادف
 وكذلك نقول فبين تبين كذبه الظاهر مكر وذلك منه حتى ظهر ثلثا لم يتعين لنا ذلك فيما روى

من حديثه وجوب اسقاط الكل وهذا واضح بلا شك ولم أر أحدا فيه للمسحونة ولله الحمد
 وفائدة في من الامور المهمة تحرير الفرق بين الرواية والشهادة وقد خاض فيه المتأخرون
 وغاية ما فرقوا به الاختلاف في بعض الاحكام كاشتراط العدد وغيره وذلك لا يوجب تحاشفا
 في الحقيقة قال العراقي آقت مدة اطلب الفرق بينهما حتى ظفرت به في كلام الساروي فقال
 الرواية هي الاخبار عن عام لا ترفع فيه الى الحكم رتبة الشهادة واما الاحكام التي
 يفتقران فيها فكثيرة لم أر من تعرض لجمعها واما اذ ذكر منها ما تيسر الاول العدد لا يشترط
 في الرواية بخلاف الشهادة وقد ذكر ابن عبد السلام في مناسبة ذلك أمورا أحدها ان الاعاب
 من المسلمين مهابة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف شهادة الزور الشئ انبه
 قد يفرق بالحديث راو واحد فلو لم يقبل لغات على أهل الاسلام تلك المصلحة بخلاف موت
 حق واحد على شخص واحد الثالث ان بين كثير من المسلمين عداوات تحمهم على شهادة
 الزور بخلاف الرواية فنه صلى الله عليه وسلم الثاني لا تشترط الذكورية فيها مطلقا
 بخلاف الشهادة في بعض المواضع الثالث لا تشترط الحربة فيها بخلاف الشهادة مطلقا
 الرابع لا يشترط فيها البلوغ في قول الخلفس تقبل شهادة المبتدع الا الخطاوية ولو كان
 داعية ولا تقبل رواية الداعية ولا صبره ان روى موافقه السادس تقبل شهادة الثائب
 من الكذب دون روايته السابع من كذب في حديث واحد رد جميع حديثه السابق
 بخلاف من تبين شهادته للزور في مرة لا يقض ما شهد به قبل ذلك الثامن لا تقبل
 شهادة من جرئت شهادته الى نفسه نفعا أو دفعت عنه ضررا وتقبل ممن روى ذلك التاسع
 لا تقبل الشهادة لاصل وفرع ورقيق بخلاف الرواية العاشر والحادى عشر والثاني عشر
 الشهادة اغتاصح بدعوى سابقة وطلب لها وعندكم كتم بخلاف الرواية في الكل الثالث عشر
 للعالم الحكم بطله في التعديل والتجريح قطعاً مطلقاً بخلاف الشهادة فان فيها ثلاثة أقوال أحدها
 التصصيل بن حدود الله تعالى وغيرها الرابع عشر مثبت الجرح والتعديل في الرواية بواحد
 دون الشهادة على الاصح الخامس عشر الاصح في الرواية قبول الجرح والتعديل غير مفسر
 من العالم ولا يقبل الجرح في الشهادة منه الا مفسرا السادس عشر يجوز أخذ الاجرة
 على الرواية بخلاف أداء الشهادة الا اذا احتاج الى مركوب السابع عشر الحكم بالشهادة
 تعديل بل قال الغرالى أقوى منه بالقول بخلاف عمل العالم أو قيامه بموافقة المروي على الاصح
 الثامن عشر لا تقبل الشهادة على الشهادة الا عند تسمي الاصل بموت أو عيب أو غيرها
 بخلاف الرواية التاسع عشر اذا روى شيأ ثم رجع عنه سقط ولا يعمل به بخلاف الرجوع عن
 الشهادة بعد الحكم العشرون اذا شهدا بموجب قتل ثم رجعا فالا تهمد بالزعم القصاص
 ولو أشككت حاة على حاكم فتوقف مروى شخص خبرا عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها
 وقيل الحاكم به رجلا ثم رجع الراوى وقال كذبت وقعدت في قتيوى البغوى ينبغي أن يجب
 القصاص كالتشاهد ارجع قال الرافعى والذي ذكره القفال في الفتاوى والامام انه لا قصاص
 بخلاف الشهادة فانها تتعلق بالحادثة والخبر لا يختص بها الحادى والعشرون اذا شهد دون

أربعة إلى ما حذوا وحذف في الأصل رواه لا يميل شهادتهم قبل التوفيق في قول رواه عنهم وسهان
المنه ورواهما بقول ذكره الماوردي في المأثور بوقته عنه أس الزهبي في الكسابة والأسود
في الألبار (الثلاثة أداروني) ثقة من ثقة (حديثاً ثم جاء المستخرج المأثور مع فيه (والختار)
سند المأثورين) (إنه كان حاراً ما نفعه بأن قال ماريته) أو كلف على (وتحويه وحده)
لما روى في رواه ما من أن الأصل هو الأصل (و) لكن (لا يقدح) ذلك (في باقي روايات الراوي
عنه) ولا ينتج حرجه لأنه أيضاً مكذب لشبهه في غيره لذلك وليس بقول صحيح كل من رواه من
الأسرقة أيضاً فإن على الأصل وحديثه أو حدث به فخرج آخره عنه ولم يكذب به ومقول
صريح به أنه أصح أو مكرراً للطبيب وغيرهما ومعامل المأثور الأول عدم رد المروي
واختاره السبعي ورواه الثاني للثاني وحكي الهندي الإجماع عامة ورواه الماوردي
والزرياب بأن ذلك لا يقدح في صحة الحديث إلا أنه لا يجوز للفرع أن يرويه عن الأصل
فحصل ثلاثة أقوال وثم قول رابع أهمها باعتبار ما يرويه أحداهما بطريقة وسار إليه إمام
المروسي ومن شواهد الأصول ما رواه الشافعي عن شعبان بن عبيد عن عمرو بن دينار عن
أبي معاذ عن ابن عباس قال كتب أعرف انقضاء صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
بأنه كبر قال عمرو بن دينار ثم كبره لا في معصية هذه قال لم أحدثك قال عمر وقد حسد ثقبه قال
الشافعي كانه يسيبه بعد ما حدثه إياه والحديث أخرجه البخاري من حديث ابن عبيدة (وإن
ذلك) الأصل (لا أعرفه أو لا أدكره أو يحويه) مما يقضي حوار سبابه (لم يقدح فيه) ولا يرد
ذلك (ومن روى حديثاً من سببه حاز العمل به على الصحيح وهو قول الجمهور من الطوائف)
أهل الحديث والفقهاء والمكلام (حذوا له معنى الحسية) في قولهم ما سقط له ذلك وسواء به
وحدث رواه أو دارود والرمذي وأبو ماجة من رواه ربيعة عن أبي عبد الرحمن عن سهل بن
أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى باليس مع الشاهد وأبو
داود في رواية أن عبد الله بن البراءة روى قال قد كرت ذلك لسهيل فقال أحمرني ربيعة وهو
عندي ثقة أي حديثه إياه ولا أحفظه قال عبد الله بن ربيعة كان سهل أصابته على أذهب
بعض عقله ولم يبق بعض حديثه فكان سهل بعد حديثه عن ربيعة عنه عن أبيه ورواه أبو
دارود أيضاً من رواية سليمان بن بلال عن ربيعة قال سليمان بن ربيعة سهل أصابته عن هذا
الحديث فقال ما أعرفه فقلت له إن ربيعة أحمرني بعدك قال وإن كان ربيعة أحمرني
حدث به عن ربيعة عن أبي عبد الله قال كان الراوي معزاً لله وهو النسيان فخرج أيضاً
كذلك فيبني أن يسقطاً أوجب ما رواه الراوي ليس بنافي وقوعه بل غير ذلك ورواه جازم
مثبت بعدم عليه قال ابن الصلاح وقد روى كثير من الأكارح أحداثاً سواه من ما حذوا فيهما
وكان أحدهم يقول حديثي فلا عسى عن فلا يكذبوا وصنف ذلك الطبيب أحسن
من حديث ربي وكذلك الدارقطني من ذلك ما رواه الطبيب من طريق جازم سلمة عن
ماهم عن أسف قال حدثني أبي أبي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يكره أن يجعل قص

الخاتم مسواه وروى من طريق بشر بن الوليد ثنا محمد بن طلحة حدثني روح اني حدثته
 يحدث عن زيد عن مرة عن عبد الله انه قال ان هذا الدينار والدرهم اهل كل من كان قبلكم
 وهما لهلكاكم ومن طريق الترمذي صاحب الجامع حدثنا محمد بن حنبل حدثنا بشر بن رزق
 حدثني علي بن مجاهد عن روه عن عدي بن عتبة عن ثعلبة عن الزهري قال انما كره المتدليل بعد
 الوضوء لان الوضوء يوزن ومن طريق ابراهيم بن ثار ثنا سفيان بن عيينة حدثني وكيع
 اني حدثت عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن سيبويه قال من حصونهم (ولا يخالف هذا
 كراهية انثاقه وغيره) كشعبة ومعمور (الرواية عن الاحياء) لانهم انما كرهوا ذلك لان
 الانسان معرض لسبب فيبادر الى محرم ما روى عنه وتكذيب الراوي له وقبل انما كره ذلك
 لاحتمال ان يغير الراوي عن الثقة والسدالة بطاري بطر اعليه يقتضي رد حديثه المتقدم
 قال العراقي وهذا حدس وظن غير موافق لما اراده انثاقه وقد بين الشافعي مراده بذلك كما
 رواه البيهقي في المدخل باسناده اليه انه قال لا يحدث عن حي فان الحي لا يؤمن عليه انسيان
 فانه لابن عبد الحكم حين روى عن الشافعي حكاية فانكرها ثم ذكرها (العاشرة من أخذ على
 الحديث أجاز الاقتبال روايته عند أحمد بن حنبل (واسحق بن راويه (وابن حاتم) الرازي
 (وتقبل عند أبي نعيم الفضل بن دكين شيخ البزار) (وعلى بن عبد العزيز البغوي (وآخرين)
 رخصا (وأنتي الشيخ أبو اسحق الشيرازي) أبا الحسين بن النعمان (يجوزها) لأنه من (من
 امتنع عليه الكسب لم يأنه بسبب الحديث) ويشهد له جواز أخذ الوصي الاجرة من مال البني
 اذا كان تقيرا واشتغل بحفظه عن الكسب من غير رجوع عليه لظاهر القرآن وقائدهم
 هذا أول موضع وقع فيه ذكر اسحق بن راويه وقد مثل له ابن راويه فقال ان أبي
 ولد في الطريق فقالت المرازقة وراويه يصي انمول في الطريق وفي فوائد وحيلة ابن ربيعة
 مذهب النجاة في هذا وفي تقاربه فحق الواو وما قبلها وسكون الياء ثم هاء والمحدثون ينفون به نحو
 الفارسية فيقولون هو بضم مقبل الواو وسكونه او فتح الياء واسكان الهاء انتهى هاء على كل
 حال والناس خطأ قال وكان الحافظ أبو العلاء العطار يقول أهل الحديث لا يصحون به اه ذل
 شيخ الاسلام واهم في ذلك سلفه وبناء في كتاب معاشرة الاخلاء عن أبي عمرو عن ابراهيم
 النخعي ان ربه اسم شيطان قلند كرياتون في معجم الادباء نحو ما ذكره ابن ربيعة قال وقد
 سيرة ابن اسام سكون الواو فتح الياء فقال في نطقه وايضا في الترمذي آدم صلى عليه آله
 ذوالفصل فقال ابلغ وليس كاهم من كان في حزن وفي سهل بان حواء امهم طالق ان كان نطقه
 من نسلي وقال المصنف في تم ذميه في ترجمة ابن عبيد بن جريوه هو بفتح الياء الموحدة
 والواو وسكون الياء ثم هاء ويقال بضم الياء مع اسكان الواو وفتح الياء ويجري هذا الوجهان
 في كل تقاربه كسبويه ونطقه ورواه ربه وعمرويه فالاول مذهب النحويين وأهل الإديب
 والثاني مذهب المحدثين انتهى (الحادية عشرة لا تقبل رواية من عرف بالساحل في سماعه
 أو اجماعه كن لا يبال بالنوم في السماع) منه أو عليه (أو يحدث لمن أصل معجم) مقابل

على أصله أو أصل شيعه (أو عرف بقبول الملقب في الحديث) ما ينقص الشيء فيحدثه
من غير أن يعلم أنه من حديثه كما وقع لموسى بن دينار ومجوه (أو أكثره السهوي رواه إذا
لم يحدث من أصل) صحيح بخلاف ما إذا حدث عنه فلا حرج فيه مكره وهو لأن الأعيان حديثه
على الأصل لا على حقه (أو أكثره الشاذل أو لا أكبر حديثه) قال شيعه لا يثبت
الحديث الشاذل إلا من الرجل الشاذ وقيل له من الذي ترك الرواية عنه قال من أكثر من
المرور من الرواية ما لا يعرف وأكثروا العدا (ول) عداق (من المارك) وأخذ من حبل
والجدي وغيرهم من عداق في حديثه (عاطه) فأصر على روايته (لذلك الحديث ولم
يرجع) (سنة فمروياته) كلها ولم يكتب عنه قال من الإصلاح في هذا الطريق (وهذا صحيح أن
ظاهره أصره إذا أو غيره) وكذا دل أن حسن دل أن مهدي لشيعه من الذي ترك الرواية
عنه قال إذا تمادى في عداق صحيح عليه ولم يتم عنه عداقهم في حلقه قال العراقي
وهذا ذلك بعض المسامحة بأن يكون المسمى على الساعد المسمى له والأفلاح إذا (الثانية عشره
أعرس الناس) في (هذه الأرياف) المسامحة (عن أعرس مجموع) هذه (الشرط المذكورة)
في رواية الحديث ومثابحه لعدم الروايات على ما شرط و (لكون المقصود) إلا أن (صار
إعلاء سلسلة الأساد المحض بالامة) المحمدية والمحادثة من إعطاء سلسلتها (فليس من
الشرط ما يلحق بالمقصود) المذكور على محروقه وليكتب عداق (وهو كون الشيخ مسلما
باعتباره غير مظاهر مسمى أو مسمى) يحل عروقه ليفتح عداقه وبكفي (في مسطره
في حوزة سماعه) فتأخذ (غير مهم) وروايت من أصل) صحيح (موافق لأصل شيعه) وهذا
وإن لم يرد كراهه الحافظ أو بكر المسمى) وعداق به توسع من توسع في السماع من أصل حديثي
وماذا الدين لا يمحطون حديثهم ولا يحسون قراءته من كتبهم ولا يعرفون ما قرأ عليهم بعد
أن يكون القراءه عامهم من أصل روايتهم وذلك لتدريس الاحاديث في الطوائع التي جعلها الله
الحديث قال من جاء اليوم حديث لا يوجد عنه جميعهم لا يقبل منه ومن جاء حديث معروف
عدهم ولذي يرويه لا يقرروا روايته وإلحظه قائمه حديثه روايه غيره والقصد من روايته
والسماع منه أن يصير الحديث مسلا لا يحدثا وأخبر ما روي في هذه الكرامه التي حصلت بها
هذه الامه ثم والنبيا صلى الله عليه وسلم وكذا قال السلي في حقه في شرط القراءة وقال
الذهبي في الميراث ليس العمد في روايته على الحديث والمفسدين الذين عرف
عدهم وصدهم في مسطر اسماء السامعين قال تم من المعلوم انه لا بد من صون الراوي وستره
له وفي هذا المعنى قال ابن معمر يروي الاحاديث عن كل مسامحه وإسما لها بها (الثالثه
عشره) ألقاها الجرح والتعديل قدرتها أن أي حاكم في مقدمه كتابه الجرح
والتعديل وفصل طبقات ألقاها هم فيها (فاحسن) وأحاد (فاساطع التعديل مراتب) ذكرها
المصنف كسب الإصلاح تعالى أن أي حاكم أو هو جعلها الذهبي والعراقي حقه وشيخ الاسلام
سنة (أعلاها) بحسب ما ذكره المصنف (ثمة أو مسمى أو ثبت أو دحه أو عدل حاد طار) عدل

(سائط) وأما المرءة التي رادها الحديث والعراقي ماها أعلى من هذه وهو ما كرر فيه أحد هذه
الاصطاح المذكورة أمامه - كنهه نفسه أولا كنهه نفسه ثمة تحه أو ثمة حافظ والرتبة إلى
رادها شيخ الإسلام أعلى من مرءة التكرار وهي الوصف ما فعل كادش الناس وأنت الناس
أو يحويه كاليه المنهي في اتبع فبومعه لا أخذت منه ومن مثل فلان وفلان بسل عنه
ولم أر من ذكر هذه الثلاثة وحرفي الساطحة. والمرتبته التي ذكرها المصنف أعلى هي ثالثة في
الحقيقة (الثانية) من المراسم وهي رابعة محمد كرام (مدون أو محله الصدق أو لا بأس
به راد العراق أو مأمون أو حار أولس به أس) (قال أس أي حاتم) من قيل فيه ذلك (هو من
يكذب حديثه وسطره وهي المرتبة الثالثة) (والمرءة الصالح) (وهو كقول لان هذه أعيان
لا شغل الصلوة فمعه حديثه) (سواءه ايضا فخر) (على ما تقدم) في أرائل هذا السوع (وعن
يحيى بن عيسى) (أنه قال لا وجهه ولا قال له المثل يقول فلان ليس به بأس فلان ضعيف) (أو
قلت) (لأنه بأس به وهو ثقة) (وذا صفة من ضعف فليس هو ثقة لا يكذب حديثه) (وغير
ما سوا المفضل والاسلام) (وهذا من حكمه عن غيره من أهل الحديث بل نسبة
إليه خاصة) (ولا يهاوم قوله عن حقه بل أس أي حاتم عن أهل اليمن) (قال العراقي ولم يقل
أس به من أرقول ليس به بأس كقول ثمة حتى يلزم منه السوية أعاد أن من قال به هذا
فهو ثقة ولثمة من أس وتفسير ثمة أرفع من التعر فلا بأس به وإن اشتركا في مطلق الثقة
ويدل على ذلك أن أس مهدي ولحدسا أو حله فيل له أكان ثقة فقال كان مدونة وكان
مأمورا وكان حرا ثقة شعبة وسكان وحكي المروزي دل سأل أس حبل عبد الوهاب
عنه ثقة ول德里 ما ثقة أم ثمة يحيى بن سعد السطون (في رايه) (جمل الحديث قولهم
محله الصدق) (وغيره من قولهم مدون إلى المرءة التي يليها اسمه العراقي لان مدونة ما باله
في الصدق محلا في محله صدق وهو دل على أن صاحبها محله وهو ثقة مطلق الصدق
(الثالثة) من المراسم وهي - محمد كرام (شيخ) (قال أس أي حاتم) (يكذب) (حديثه
(وسطر) (فيه راد العراقي هذه المرءة مدونة محله الصدق إلى الصدق ما هو شيخ وسط
مكرر جدا الحديث حسن الحديث وراشخ الإسلام صدوق سيئ الحفظ صدوقهم مدون
له وحام مدون يحظى مدون فخره ولا يليق به أن يروى عن مدونة كاشية
واندروا النصب والارباب معه (الرابعة) وهي سادسة بحسبك كرام (صالح الحديث)
(وأنه) (يكذب) (حديثه) (فلا عار) (وراد العراقي ما صدوق ان شاء الله أرجوان لا بأس
به صويلح وراشخ الإسلام مفضل) (وأما الله ط الخرج ثواب) (أيضا أدلة ما تقرر من
المعديل) (ورادوا من الحديث كتب حديثه وتقرر) (فيه) (استبارة أو قال اندروا قطي) (لما
قال له حمزة بن يوسف سفي ادلف فلان ثمة أي شيء يزيد) (ادلف لبي) (الحديث) (الممكن
سائلا) (منزلة الحديث) (ولكن محرومة شي لا يسلط من العدة) (وممن هذه المرءة ما ذكره
العراقي فيه نبي فيه مسائل صعب يعرف وتكرار ليس بذلك ليس بالمستحب ليس بحجة

ليس بمعدلة ليس بمحضى لا ضعف ما هو فيه خلقت فكما هو فيه طبعوا فيه مذهبهم فيه
سبب الحفظ (وقوله ليس بقوى يكتب) أيضا (حديثه) للاعتبار (وحدوثه) ليس أقوى
في الضعف (وإذا قالوا ضعف الحديث فدون ليس بقوى ولا يلزم حيل يعتبره) أيضا وهذه
مرتبة ثالثة ومن هذه المرتبة فيملاز كره العراقي ضعيف فقط مسكر الحديث - حديثه
منكره (وإذا قالوا متروك الحديث أو دأبه أو كذاب فهو ساقط لا يكتب حديثه)
ولا يعتبره ولا يشهد به إلا أن هاتين مرتبتين وقبلهما مرتبة أخرى لا يعتبر بمحدثها أيضا وقد
أوضح ذلك العراقي فالمرتبة التي قبلها وهي الرابعة حديثه ودوا حديثه مردود الحديث
ضعيف جدا واهجرة طرحوا حديثه مطرح مطرح الحديث ارم به ليس شيء لا يساوي
شيئا ويليهما متروك الحديث متروك تركوه ذاهب ذاهب الحديث ساقط هالك فيه نظر
سكتوا عنه لا يعتبر به لا يعتبر حديثه ليس بالثقة ليس بثقة غير ثقة ولا مأمون منهم
بالكذب أو بالوضع ويليهما كذاب يكذب دجال وضاع اصع وضع حديثا (ومن أنفاظهم) في
الجرح والله دليل (فلا يروى عنه الناس وسط مقارب الحديث) وهذه الانفاظ الثلاثة من
المرتبة التي يذكرها شيخ وهي الثالثة من مراتب التعديل فيملاز كره المصنف (مضطرب
لا يفتح به جرحه) وهذه الانفاظ الثلاثة في المرتبة التي فيها ضعف الحديث وهي الثالثة من
مراتب التبريح (لا شيء) هذه من مرتبة رد حديثه التي أهمها المصنف وهي الرابعة (ليس
بذاك ليس بذلك القوي فيه) ضعف (أو في حديثه ضعف) هذه من مرتبة ليس الحديث وهي
الأولى (ما أعلم به بأسا) هذه أيضا منها أو من آخر مراتب التعديل كأرجوان لا بأس به قال
العراقي وهذه أرفع في التعديل لأنه لا يلزم من عدم العلم بالباس حصول الرجا، ذلك قلت
والله يشير صنيع المصنف (وبسند على ما يابا) ومراتبها (عنا تقدم) وقد بين ذلك
في تنبيه أن في الأول الجاري يطلق فيه قتل وسكتوا عنه فحين تركوا حديثه ويطلق مسكر
الحديث على من لا فعل الرواية عنه الثاني ما تقدم من المراتب مخرج بان المعدلة تنقرا
لكنه باعتبار الضبط وهل تعتبر باعتبار الدين وجهان في الفقه وظهير الخلاف في تجزئ
الاجتهاد وهو الإصح فيه وقياسه يتجزأ الحفظ في الحديث فيكون حاصلا في فرع دون فرع من
الحديث وفيه نظر الثالث قولهم مقارب الحديث قال العراقي ضبط في الأصول الصحيحة بكسر
الراء وقل إن ابن السيد حكى فيه الفتح والكسر وإن الكسر من أنفاظ التعديل والفتح من
أنفاظ التبريح قال وليس ذلك بصحيح بل الفتح والكسر معروفان حكاهما ابن العربي في شرح
الترمذي وحما على كل حال من أنفاظ التعديل ومن ذلك الذي قال وكان قائل ذلك فهم
من فتح الراء أن الشيء المقارب هو الذي، وهذا من كلام العوام وليس معروفا في الناحية وانما هو
على الوجهين من قوله صلى الله عليه وسلم سددوا وقاربوا فنكسر قال إن معناه حديثه مقارب
لحديث غيره ومن فتح قال معناه أن حديثه يقاربه حديث غيره ومادة فاعل تقتضي المشاركة
بينهم ومن جزم بأن الفتح تجزئ الباقين في محاسن الاصطلاح وقال حكى ثعلب هو مقارب

أى ردى. انتهى وقوله إلى الصديق ما هو للضعف ما هو معناه قريب من الصديق و
 ظرف الجرم يتعلق بقريب مقدور أو ما زائدة في الكلام كقول عياض والمصنف في حديث
 الجاسة عند مسلم من قبل المشرق ما هو المراد إثبات أنه في جهة المشرق وقوله واهجرة
 قول واحد لا يرد فيه فكان الباب زائدة وقوله سمعوا تعرف وتكرأى يأتي مرة بالمناكير مرة
 بالمشاهير (النوع الرابع والعشرون كيفية تجماع الحديث وتحملة وصفة ضبطه تقبل روايته
 المسلم البالغ ما تحمله قبلهما) في حال الكفر والعصبى (ومنع الثاني) أى قبول رواية ما تحمله في
 العصبى (قوم فاضلاً) لأن الناس قبلوا رواية أحداث العجاية كالحسن والحسين وعبد الله بن
 الزبير وابن عباس والنعمان بن بشير والسائب بن زيد والمسور بن مخرمة وغيرهم من غير
 بين ما تحملوه قبل البلوغ وبعده وكذلك كان أهل العلم يحضرون الصبيان مجالس الحديث
 ويعتدون بروايتهم بعد البلوغ ومن أمثلة ما تحمله في حال الكفر حديث جبير بن مطعم المتفق
 عليه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور وكان جاء في فداء أمرى بدر قبل
 أن يسلم وفي رواية البخاري وذلك أول ما قرأ الإيمان في قلبه ولم يجز الخلاف السابق مما كانه
 لأن العصبى لا يضبط غالباً ما تحمله في صباه بخلاف الكافر فهم رأيت القطب القسطلاني في كتابه
 المنهج في علوم الحديث أبعثر الخلاف فيه وفي الفاسق أيضاً (قال جماعة من العلماء بسقط
 أن يقتدى بهماع الحديث بعد ثلاثين سنة) وعليه أهل الشام (وقيل بعد عشرين) سنة
 وعليه أهل الكوفة قبل لموسى بن احمق كيف لم يكتب عن أبي نعيم فقال كان أهل الكوفة
 لا يخرجون أولادهم في طلب الحديث صغاراً حتى يستكملوا عشرين سنة وقال سفيان
 الثوري كان الرجل إذا أراد أن يطلب الحديث تعبد قبل ذلك عشرين سنة وقال أبو عبد الله
 الزيري من الشافعية بسقط كتب الحديث في العشرين لأنها مجتمع العقل قال وأصحاب
 يشغلونها بحفظ القرآن والفرائض أى الفقه (والصواب في هذه الأزمان) بعدان صار
 المحفوظ بقا سلسلة الاسناد (التكبير به) أى بالسماع (من حين يصح سماعه) أى الصغير
 (ويكتبه) أى الحديث (وتقيده) وضبطه (حتى يتأهل له) ويستعد (وذلك يختلف
 باختلاف الأشخاص) ولا يقتصرون في سنن مخصوص (ونقل القاضي عياض أن أهل الصنف
 حددوا أول زمن يصح فيه السماع للصغير (بخمسة سنين) ونسبه غيره للجمعة وروى ابن
 الصلاح (وعلى هذا استقرار العمل) بين أهل الحديث فيكتبون لابن خمس فصاعداً مع وإن لم
 يبلغ خمساً حضراً وأحضروهم في ذلك ما رواه البخاري وغيره من حديث محمود بن الربيع
 قال عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم حجة يجها في وجهي من دلوا ثاباً بن خمس سنين يرب
 عليه البخاري مني يصح سماع الصغير قال المصنف كابن الصلاح (والصواب اعتبار التمييز
 فهم الخطاب وروا الجواب كان حمير السماع) وإن لم يبلغ خمساً (والافلا) وإن كان ابن
 خمس فأكثر ولا يلزم من عقل محمود الحجة في هذا السن أن غير غير مثل غيره بل قد ينقص
 عنه وقد يزيد ولا يلزم منه أن لا يعقل مثل ذلك وسنه أقل من ذلك ولا يلزم من عقل الحجة عفا

غيرهما باسمه وقال القسطلاني في كتاب المذهب ما اختاره ابن الصلاح هو التحقيق
 والمذهب الصحيح (وروي بخلاف هذا) وهو اعتبار التمييز (عن موسى بن هرون) الجمال أسد
 الحفاظ (وأحد بن حنبل) أما موسى فانه سئل متى سمع الصبي الحديث فقال اذا فرق بين
 البقرة والحمار وأما أحد فانه سئل عن ذلك فقال اذا عقل وضبط فذكره عن رجل انه قال
 لا يجوز سماعه حتى يكون له خمس عشرة سنة لان النبي صلى الله عليه وسلم ود البراء وابن
 عباس سمرهما يوم بدر فذكر قوله هذا وقال بشي القول فكيف يصنع سفيان وكيع
 ونحوهما أسندهما الخطيب في الكفاية والقولان راجعان الى اعمد او التمييز ليسا بقول
 في أصل المسئلة خلافا لما راقى حيث فهم ذلك فحكى فيه أربعة أقوال وكاه أرا حكاية القول
 المذكور لأحد وهو خمس عشرة سنة كحكم الخطيب في الكفاية عن قوم منهم يحيى بن معين
 وحكى عن آخرين منهم يزيد بن هرون ثلاث عشرة سنة وما قيل في ضابط التمييز ان يحسن العدد
 من واحد الى عشرين حكاه ابن المقنن وقرئ السلتي بين الدرر والجمي فقال أكثرهم على
 أن الدرر يصح سماعه اذا بلغ أربع سنين (٣) حديث محمود الهبي اذا بلغ ست سنين ومما يدل
 على ان المرجع الى التمييز ما ذكره الخطيب قال سمعت القاضي أبا محمد الاسياني يقول حفظت
 القرآن بولي خمس سنين وأحضرت عند أبي بكر المقرئ بولي أربع سنين وأرادوا أن يسمعوا
 لي بها حضرت فراءته فقال بعضهم ايه يصفر عن السماع فقال لي ابن المقرئ اقرأ سورة
 الكافين فقرأتها فقال اقرأ سورة التكاوير فقرأتها فقال لي غيره اقرأ سورة والمرسلات
 فقرأتها ولم أخطئ فيها فقال ابن المقرئ سمعوا الله والعهد على في بيان أقسام طرق تحصيل
 الحديث في هي أربعة (وإجماعها ثمانية أقسام الأول - سماع لفظ الشيخ وهو املاء وغيره) أي
 الحديث من غير املاء وكل منهما يكون (من حفظ) للشيخ (ومن كتاب) له (وهو رفع الأقسام)
 أي أعلى طرق العمل (هذا الجاهل) وسباني مقابلة في أقسام الآتي والاملاء أعلى من غيره
 وإن استويا في أصل الرتبة (قال القاضي عياض) أسنده اليه ليبرأس عهدته (الاخلاف انه
 يجوز في هذا السماع) من الشيخ (ان يقول في روايته) عنه له (حدثنا وأخبرنا وأبنا فانه سمعت
 فلانا) يقول (وذلك لنا) فلان (وذكرنا) فلان قال ابن الصلاح وفي هذا نظروا ينبغي فإشاع
 استعماله من هذه الألفاظ مخصوصا بما سمع من غير لفظ الشيخ أن لا يطلق فيما سمع من لفظه لما
 فيه من الإيهام والالباس وقال المقرئ ما ذكره عياض وسباني عليه الإجماع متعه ولا شك انه
 لا يجب على السامع ان يبين هل كان السماع املاء أو عرضا قال نعم اطلاق أبنا ما بعد ان اشتهر
 استعمالها في الاجازة يؤدي الى ان تظن بما أداه بها اجازة فبسطه من لا يحق ما قد ينسب
 أن لا يستعمل في السماع لما حدث من الاصطلاح (قال الخطيب أوفعها) أي العبارات في
 ذلك (سمعت) في الاجازة (ثم حدثنا وحدثني) فانه لا يكاد أحد يقول سمعت في الاجازة
 والمكاتبه ولا في تدليس ما لم يسمعه بخلاف حدثنا فان بعض أهل العلم كان يستعملها في الاجازة
 وروي عن الحسن أنه قال حدثنا أبو هريرة فقرأت أول حديث أهل المدينة والحسن بها إلا أنه لم يسمع

منه شيئا قال ابن الصلاح ومهم من أثبت له جماعة قال ابن دقيق العيد وهذا الذي يقيم دليل
قاطع على أن الحسن لم يسمع منه لم يحز أن يصار إليه قال العراقي قال أبو زرعة وأبو حاتم من قال
عن الحسن البصري حدثنا أبو هريرة فقد أخطأ قال والذي عليه العمل أنه لم يسمع منه قال
غيرهما أيوب وبه بن أسد ويونس بن عبيد والترمذي والنسائي والطبيب وغيرهم وقال ابن
القطيب ليس حدثنا من في أن قائلها مع في صحيح مسلم في حديث الذي يقوله الدجال فيقول
أنت الدجال الذي حدثنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ومعلوم أن ذلك الرجل متأخر
المنية أن أي فيكون المراد حدثت أمته وهو مهم لكن قال معرواه الحضر فيشد لا مانع من
سماعه قال الخطيب (ثم) يتلو حدثنا (أخبارنا وهو كثير في الاستعمال) حتى أن جماعة
لا يكادون يستعملون فيما معرواه من لفظ الشيخ غير ما منهم جاد بن سلمة وعبد الله بن المبارك
وهشيم بن بشير وعبيد الله بن موسى وعبد الرزاق وبريد بن هرون وعمر بن عوف وبهي بن
بهي النخعي وأبو يعقوب وأبو مسعود أحمد بن الفرائدي ومحمد بن أيوب الرازي وغيرهم
وقال أحمد أخبرنا أسهل من حدثنا حدثنا شاذي قال ابن الصلاح (وكان هذا قبل أن يشرح
تخصيص أخبارنا للقراءة على الشيخ قال) الخطيب (ثم) بعد أخبرنا (أخبارنا ما ونبأ ما وقليل في
الاستعمال قال الشيخ) ابن الصلاح (حدثنا وأخبارنا أرفع من سمعت من جهة) أخرى (أدليس
في سمعت دلالة على أن الشيخ رواء) بالشديد (أياه) وخاطبه به (بجلاهما) وأن فيه جادا لا تعل
ذلك وقد سأل الخطيب شيخه الحافظ أبا بكر البرقاني عن السرفي كونه يقول لهم فيما رواه عن
أبي القاسم إلا أن يبدؤوا سمعت ولا يقول حدثنا ولا أخبرنا فذكره أن أبا القاسم كان مع ثقته
وصلاحه عسرا في الرواية فكان البرقاني يجلس بحيث لا يراه أبو القاسم ولا يعلم بحضوره
فيسمع منه ما يتحدث به الشخص الداخل إليه فذلك يقول سمعت ولا يقول حدثنا ولا أخبرنا
لأن قصده كان الرواية الداخل إليه وحده قال الزركشي والصحيح التفصيل وهو أن حدثنا
أرفع من حدثنا على العموم وسمعت من حدثنا على الخصوص وكذا قال القسطلاني في المسح
(وأما قال لافلان) أو قال (أوذ كرنا) أو ذكرنا (فكحدثنا) في أنه متصل (غير أنه لا نرى
سماع المداكرة وهو أنه من حدثنا وأوضع العبارات قال أو ذكرنا من غير أن أولنا وهو
مع ذلك) أيضا يجوز على السماع إذا عرف اللقاء) وسلم من التسليس (على ما تقدم في نوع
المعقل) في الكلام على الصفة (الاسماء) عرف) من حاله (أه لا يقول قال
منه) كصاحب بن محمد الأوروري كتب ابن جريج عنه لفظ قال ابن جريج فعملها الناس
واحتواها (وخص الخطيب عمله على السماع به) أي عرف منه ذلك بخلاف من لا يعرفه
ذلك منه فلا يحمله على السماع (والمعروف به ليس بشرط) وأقرط ابن منده فقال
البخاري قال لسانه وإجازة وحيث قال قال فلان فهو وليس ورد له الماء عليه ذلك ولم يفسره
(القسم الثاني) من أقسام العمل (القراءة على الشيخ) وبه يها أكثر المتأخرين (عرضا) من
حيث أن القاري يعرض على الشيخ ما يقرأه كما يعرض القرآن على المقرئ لكن قال شيخ

الإسلام اس جبري شرح البخاري بين القراءة والعرض عموم وخصوص لان الطالب اذا قرأ
 كتاب أعم من العرض وغيره ولا يقع العرض الا بالقراءة لان العرض عبارة عما تعرض به
 الطالب أصل شعبة معه أو مع غيره بمحصره فهو أحسن من القراءة فانه ي (سواء قرأت) عليه
 منقلاً (أو قرأ غيرك) عليه (وأتى تجميع) وسواء كانت القراءة منك أو من غيرك (من كتاب
 أو حط) أو سوا في الصور والأربع (حط الشئ) ما قرئ عليه (أم لا إذا أمسك أصله أو أوقفه)
 غيره كما سيأتي قال البخاري وكذا ان كان ثقة من السامعين يحط ما قرئ به وهو مستمع غير عادل
 وذلك كاف بأصافه ولم يذكر اس الصلاح هذه المسئلة والحكم فيها محقق ولا يرى من امسالك
 الله لأصل الشئ وبين حط الثقة لما قرأه رأياً غير واحد من أهل الحديث وغيرهم
 اكنى بذلك انه في وقال شيخ الاسلام بن تيمية ترجيح الامسالك في الصور كما على الحفظ لانه
 حوان وشروط الامام أحمد في البخاري ان يكون من يعرف ويفهم وشروط امام الحرمين في
 النسخ ان يكون بحث لوفر من البخاري تحريف أو تصحيف لدهو الا فلا يصح التصحيف لها
 (وهي) أي الرواية بالقراءة بشرطها (رواية صحيحة) لا خلاف في جميع ذلك الا ما حكى عن
 بعض من لا يعتد به ان ثبت صحة وهو أنوعاه السبل ورواه الزاهري عن عبيد بن روي الطيب
 عن ربيعة قال ما أحدثت حديثاً قط عرضاً عن محمد بن سلام انه أدرك ما لكار الناس يقولون
 عليه ولم يجمع له ذلك وكذلك عبد الرحمن بن سلام الخ لم يكف ذلك فقال مالك أسرحوه
 عني ومن قال بغيرها من الصحابة فيما رواه البيهقي في المدخل أسس وابن عباس وأبو هريرة ومن
 التابعين ابن المسيب وأنس بن مالك والناسم بن محمد وسالم بن عبد الله وحارسة بن زيد وسليمان بن
 يسار وابن عمر وعطاء بن رافع وعروة بن الزبير والشعبي والزهرري ومكحول والحسن ومصور وأيوب
 ومن الأئمة ابن حريج والثوري وابن أبي ذئب وشعبة والائمة الاربعه وابن مهدي وشريك
 والبيهقي وأبو عبيد البخاري في خلق لا يحصون كثرة وروى الطيب عن ابراهيم بن سعيد انه
 قال لا بدعوت قطعكم يا أهل العراق العرض مثل السماع راستل الخيلدي ثم البخاري على
 ذلك الحديث صمام ثم عليه لما أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له اني سألتك عن هذا حديثك ثم
 قال أسألك عن ما روي من قولك أن الله أرسلك الحديث في سؤاله عن شرائع الدين فما روي قال
 آتيت عما حدثت به وأنا رسول من ورائي فلما رجعت الى قومي اجتمعوا اليه فالتفهم فاجازوه أي
 قبلوه وأسلموا وأسند البيهقي في المدخل من البخاري قال قال أبو سعيد الخدري عن
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في القراءة على العالم فقيل له قال قصة صمام أن الله أمره أن يقول
 (واحد قرأ) مسأله الله مع من حفظ الشئ في المرتبة (ورجاءه عليه أو رجاءه عليه)
 على ثلاثة مذاهب (حكى الأول) وهو المساواة (عن مالك وأصحابه وأشباهه) من علماء
 المذاهب (رمعظم علماء البخاري والكوفة والبخاري وغيرهم) وحكاها الزاهري عن علي بن أبي
 طالب وابن عباس ثم روي عن علي قال القراءة على العالم عبرة للسماع معه وعن ابن عباس
 قال امرؤا على قال قرأتمكم على كقرأتني عليكم رواه البيهقي في المدخل وحكاها أبو بكر الصبري

من الشافعي قلت وعندي أن هؤلاء إنما ذكروا المسألة في صحة الاختصاص وأدلى من كان
أسكرها لأن اتحاد المرتبة أسد الخطيب في الكفاية من طريق ابن وهب دل معتمد ما ذكر
وسئل عن الكتب التي تعرض عليه أيقول الرجل حديثي دل نعم كذلك القرآن ليس الرجل
يقرأ على الرجل يقول أقرأني فلان وأسند لما ذكر في علوم الحديث عن مطرف دل معتمد
ما لك يا بني أشد الاناء على من يقول لا يجزئ إلا السماع من لفظ الشيخ ويقول كيف لا يجزئ
هذا في الحديث ويجزئ في القرآن والقرآن أعظم (و) سكنى (الثاني) وهو ترجع السماع
عليها (ص) وهو رآه أهل المشرق وهو الصحيح (و) سكنى (الثالث) وهو ترجعها عليه (ص)
أي حنيفة وابن أبي دؤب وعبرهما (هو) (رواية عن مالك) سكاها عنه الدارقطني وابن
فارس والخطيب وحكاها الدارقطني أيضا عن الليث بن سعد وشعبة وابن أبي عمير ويحيى بن
سعيد ويحيى بن عبد الله بن بكير والعباس بن الوليد بن مريد وأبو الوليد وموسى بن داود
الضبي وأبو عبد الله وأبو حاتم وحكاها ابن فارس عن ابن جريج والحسن بن عمار وروى البيهقي
في المدخل عن مكى بن إبراهيم قال كان ابن جريج وعفان بن الأسود وخطله بن أبي سفيان
وطهارة بن عمرو ومالك بن محمد بن إسحق وسفيان الثوري وأبو حنيفة وهشام وابن أبي دؤب
وسعيد بن أبي عمرو والمثنى بن الصباح يقولون قراءتك على العالم خير من قراءة العالم عليك
وأشد إلوامان الشيخ لو عظم نهيًا لطالب القراءة عليه وعن أبي عبيد القراءه على أن أنت من أن
أقول القراءة أنا وقال صاحب الديبج بعد اختياره النسوية محل الخلاف ما إذا قرأ الشيخ في
مكانه لا يهتدي به ولا فرق بينه وبين القراءه عليه أما إذا قرأ الشيخ من حفظه وهو أعلى
بالإتقان واحتار شيخ الإسلام أن محل ترجيح السماع ما إذا استوى الشيخ والمطالب أركان
المطالب أعلم لأنه أرفع لما مع فإن كان مقصودا فقرأته أولى لأنها أشبطه قال ولهذا كان
السماع من لفظه في الإسلام أربع الدرجات لما يلزم منه من تحرير الشيخ والطالب وصرح
كثيرون بأن القراءة بنفسه أعلى مرتبة من السماع بقراءة غيره وقال الركني الفارسي
والمستمع سواء (والاحوط) الاجود (في الرواية هنا) أن يقول (قرأت على فلان) أن قرأ
بنفسه (أو قرئ عليه) وأنا مع وأقره ثم بلى ذلك (عبارات السماع مقبولة) بالقراءة
لا مطلقة (كحذنا) قراءته أو قراءته عليه وأنا مع (أو أخبرنا) بقراءته أو (قراءته عليه)
وأنا مع أو أنا ما أو أنا ما أو أنا ما كذلك (وأشدنا في الشعر قراءة عليه ومع إطلاق حديثنا
وأخبرنا) هـ عبد الله (من المأثور) ويحيى بن يحيى (السمي) (وأحمد) بن حنبل (وأنس)
وعبرهم) قال الخطيب وهو مذهب حلق كثير من أصحاب الحديث (وجوزها طائفة قبله
مذهب الرهري ومالك بن أنس (و) سفيان (بن عيينة) ويحيى بن سعيد (القطان) والبخاري
وجماعات من المحدثين ومعظم الحنابلة والكوفيين) كالأوزاعي حنيفة وصاحب
والتصريح بشيخه وبريد بن حرور وأبي عاصم التميمي وروحي بن جبر وعتب والمحاوي وأشد
فيه جبر أو أني نعم الإسماعيلي وسكاها عياض عن الأكثرين وهو رواية عن أحمد (ومهم من أجار

ديه اسمعت) أيضاً زوى عن مالك والسفيان والصحاح لا يجوز ومن حكمه أحد من صالح
 رائداني أبو بكر الباقلاني وغيرهما ويقع في عبارة السلفي في كتابه التبيين معتمداً بقرائني
 وهو ما نسمع في النكابة لا يستعمل في الرواية أو رأي بفصل بين التقييد والاطلاق (ومنعت
 طائفة) اطلاق (حدثنا وأجازت) اطلاق (أخبرنا وهو مذهب الشافعي وأصحابه ومسلم بن
 الطاج وجهود أهل الشرق وقيل أنه مذهب أكثر المحققين) عزاء لهم محمد بن الحسن التميمي
 الجوهري في كتاب الانصاف قال فان استبرأ علم يقوم مقام فائده أما قرأته عليه لانه لفظ به الى
 (دورى عن ابن جريج والاوزاعي وابن وهب) قال ابن الصلاح وقيل انه أول من أحدث الفرق
 بين القنطين بمصر وهذا يدفعه النقل عن ابن جريج والاوزاعي الا ان يصحى انه أول من فعل ذلك
 بمصر (وروى عن النسائي أيضاً) حكاه الجوهري المذكور قال ابن الصلاح (وسار) الفرق
 بينهم ما (هو الشائع العال على أهل الحديث) وهو اصطلاح مهم أراد به التمييز بين الموهبين
 والاحتجاج له من حيث اللغة فيه عاصرون مكاف قال ومن أحسن ملحق عن ذهب هذا
 المذهب ما حكاه البرقاني عن أبي حاتم محمد بن يعقوب الهروي أحد رؤساء الحديث بحر اسان
 انه قرأه في بعض الشيوخ عن الفريرى بن جريج البخاري وكان يقول له في كل حديث حدثكم
 الفريرى فلما فرغ الكتاب جمع الشيخ يذكرا به انما سمع الكمال من الفريرى قرأه عليه فأعاد
 قراءة الكتاب كله وقال له في جميعه أخبركم الفريرى قال العراقي وكاله كان يرى إعادة السند في
 كل حديث وهو شديد بالصحيح انه لا يحتاج اليه كاسياني (فائدة) قول الراوى أخبرنا سمعنا
 أو قرأه من باب قولهم آتيتهم سبأ ركنه مشافهة وللعادة فيه مذاهب أحدها هو رأي
 سيديه انها مصادرو وقعت موقف فاعمل حالاً كواقع المصدر مرقعه بعتاق زيد عدل وانه
 لا يستعمل منه الا ما مع ولا يقاس فعل هذا استعمال الصيغة المذكورة في الرواية من نوع
 لعدم نطق العرب بذلك الثاني وهو المبرور انها ليست أحوال بل مفعولات لفعل مضمر من
 لفظها رذل ذلك المنهجر والاحال وانه يقاس في كل مدلل عليه الفعل المتقدم وعلى هذا تخرج
 الصيغة المذكورة بل كلام ابن حبان في نذكره يقتضى ان أخبرنا سمعنا مجموع وأخبرنا قرأه
 الجميع وانه يقاس على الاول على هذا القول الثالث وهو لوزجاح قال يقول سيديه فلا يصح
 لكنه مقس الرابع وهو لسبب في قال هو من باب جلست فعوداً مصوب بالظاهر مصدر
 معنوي (مردح الاول اذا كان أصل الشيخ حال القراءة) عليه (بد) تخلص (موقوف به) غير
 الشيخ (مراع لما يقرأ أهل له وان حفظ الشيخ ما يقرأ) عليه (فهو كما سلكه أسله) بيده
 (وأولى) له انه قد ذهني تمصين عليه (وان لم يحفظ) الشيخ ما يقرأ عليه (فقل لا يصح
 السماع) حكاه القاضي عياض عن الباقلاني وإمام الحرمين (والصحيح المختار الذي عليه
 العمل) بين الشيوخ وأهل الحديث كافة (انه صحيح) قال السلفي على هذا هذان العلماء ناعن
 آخرهم (فان كان) أصل الشيخ (يسد انقاري الموقوف بدينه ومعرفته) يقرأ به والشيخ
 لا يحفظه (فأولى بالصحيح) خلافاً لبعض أهل التشديد (ومنى كان الاصل يبد غير موقوف به)

القارى أو غيره ولا يؤمن أهله (لم يصح السماع ان لم يحفظه الشيخ الثاني اذا قرأ على الشيخ
 قائلًا أخبرك فلان أو نحوه) كقول آخر ما دلل (والشيخ مصحح اليه فاهم له غير منكسر) ولا
 مقرًا لفظًا (صحح السماع وجازت الرواية به) اكتفاء بالقرائن الظاهرة (ولا يشترط انطق الشيخ)
 بالافراد كقوله نعم (على الصحيح الذى قطع به جماهير أصحاب القنوت) الحديث والله
 والاصول (وشروط بعض الشافعيين) كالشيخ أبى اسحق الشيرازى وابن الصباغ ومسلم
 الرازى (و) بعض (الظاهرين) المتأخرين له اود القلاهرى (نطقه) به (وقال ابن الصباغ
 الشافعى) من المتشترطين (ليس له) اذا رواه عنه (ان يقول حدثنى) ولا أخبرنى (وله ان يعمل
 به) أى عاقرى عليه (وان يرويه قائلًا) قرأت عليه أو (قرئ عليه وهو يسمع) وصححه
 العراقى والاسمدى وسكاك من المتكاسمين وحكى تجوز ذلك عن الفقهاء والمحدثين وسكاك
 الحاكيم عن الاغمة الاربعه وصححه ابن الحاجب وقال الزركشى بشرط أن يكون
 سكونه لا عن غفلة أو اكرام وفيه بطرولو أشار الشيخ برأسه أو اصبغه للقرار ولم يلفظ
 غفرم في المصطلح بانه لا يقول حدثنى ولا أخبرنى قال العراقى وفيه نظر (الثالث قال الحاكيم
 الذى أحسنه) ابنى الرواية (وهى عليه) أكثر مشايحي وأغمة عصرى ان يقول (الراوى
 فيما سمعه) وحده من لفظ الشيخ حدثنى (بالافراد) (و) فيما سمعه منه (مع غيره حدثنا)
 بالجمع (وما قرأ عليه) نفسه (أخبرنى وما قرئ) على المحدث (بمحضرته أو خبر ما روى نحوه عن)
 عبد الله (بن وهب) صاحب مالك روى الترمذى عنه فى العلل قال ما قلت حدثنا فهو وما سمعت
 مع الناس وما قلت حدثنى هو ما سمعت وحده وما قلت أخبرنا فهو وما قرئ على العالم أو ما شاهد
 وما قلت أخبرنى فهو وما قرأت على العالم ورواه البيهقى فى المدخل عن سعيد بن أبى حمزة وقال
 عليه أدر كنت مشايخا وهو معنى قول الشافعى وأحمد قال ابن الصلاح (وهو حسن) ورائى
 قال العراقى وفى كلامهما ان القارى يقول أخبرنى سواء سمعه معه غيره أم لا وقال ابن ذوقى
 العبدى فى الاقتراح ان كان معه غيره قال أخبرنا فوسوى بين مسئلتى والتعديت والاختبار قلت
 الاول أولى ليخبرم قرأه نفسه وما سمعه قراءه غيره (هاهنا) الراوى هل كان وحده أو
 التعمل (فالظاهر ان يقول حدثنى أو يقول أخبرنى لاحد ثنا أو خبرنا) لان الاصل علم غيره
 أما اذا شئت هل قرأ نفسه أو مع قراءه غيره قال العراقى قد جمعهما ابن الصلاح مع المسئلة
 الاولى ربه يقول أخبرنى لان عدم غيره هو الاصل وفيه نظر لانه يحقق منافع نفيه وبشأن
 هل قرأ نفسه والا صل ان لم يقرأ وقد حكى الخطيب فى الكفاية عن البرقائى انه كان يشك فى
 ذلك يقول قرأنا على فلان قال وهذا احسن لان ذلك يستلزم فى قراءه غيره أيضا كما قاله
 أحمد بن صالح والفيضى وقد اختار يحيى بن سعيد القطان فى شبيه المسئلة الاولى الانبان
 بحمد ثمار ذلك اذا شئت لفظ شبيهه هل قال حدثنى أو حدثنا ووجهه ان حدثنى أكل مرتبة
 فيقتصر فى حالة الشك على الناقص ومقتضاه قول ذلك أيضا فى المسئلة الاولى الا ان البيهقى
 اختار فى مسئلة القطان ان يوحده (وكل هذا مستحب بائناق العلماء) لا واجب (ولا يجوز ابدال

حدثنا أخبرنا أو عكسه في الكتب المؤلفة وإن كان في إقامة أحدهما مقام الآخر خلاف
 لافي نفس ذلك التصديق بأن يغير ولا في ما ينقل منه إلى الأجزاء والتعاريف (وما سمعته من
 لفظ المحدث فهو) أي أيده (على الخلاف في الرواية بالمعنى) فإن يجوزناها جاز الإبدال (إن
 كان قاله) يرى التوفيق بينهما (يجوز إطلاق كلهما) يعني (والأدلة يجوز) إبدال ما وقع
 منه ومنع من حيل الإبدال جزماً (فائدة) عقد الرازي أبو باني تنويع الألفاظ
 السابقة من الاتيان بلفظ الشهادة كقول أبي سعيد أشهد على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أنه نبي عن ابن زان يتبذقيه وقول عبد الله بن طاهر أشهد على والذي أنه قال أشهد
 على جابر بن عبد الله أنه قال أشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال أشهد
 الناس الحديث وقول ابن عباس شهد على رجل من غنم وأمرهم عندى عمر الحديث
 في الصلاة بعد العصر وبعد الصبح ومنها تقدم الاسم فيقول فلان حدثنا أو أخبرنا ومنها
 سمعت فلان ما يرضى فلان ومنها أنت فلان أو ذلك فلان أو أكتبته عن فلان ومنها أزم
 فلان عن فلان ومنها حدثني فلان وروى ذلك إلى فلان ومنها أدى فلان على ما دل عليه
 فلان ومنها سألت فلان ما يلزم الحديث إلى فلان ومنها أخذتني كما أخذته عن فلان وساق
 لكل لفظة من هذه أمثلة (الرابع) إذا نسخ السامع أو المستمع حال الغرض فقال أراهي من
 أمي بن بشر (الطريق الثاني) الحافظ أبو أحمد (بن عدي) والاسناد أبو إسحق الأسفراييني
 الثاني) وغير واحد من الأئمة (لا يصح السماع) مطلقاً بل هو المطلوب في الكفاية عنه
 وزاد عن أبي الحسن بن معروف (وصحبه) أي السماع (الحافظ مومني بن هرون الجبال
 وآخرون) مطلقاً وقد كتب أبو حاتم حاشية السماع عنه دعاءه وكتب عبد الله بن المبارك
 وهو يقرأ عليه (وقال أبو بكر) أحمد بن إسحق (الغريب الثاني بقول) في الأداء
 (حضر ولا يقول) حدثنا ولا (أخبرنا) والتفصيل ما نفهم السامع (المقروء) صح
 السماع (والا) أي وإن لم يسمعه (لم يسمع) وقد حضرته أرقطني مجلساً مع عبد الصغار
 جلس يشرح جزاً كان معه وأسمه على فقال له بعض الحاضرين لا يسمع مما علق وأنت تشرح
 فقال فهو يسمي ذلك ملا، خلاف فحمل ثم قال حفظكم أملى الشيخ من حديثي إلى الآن فقال لا
 فقال الله أرقطني أملى ثمانية عشر حديثاً ينفذه في الأحاديث فوجدته كما قال ثم قال الحديث
 الأول عن فلان عن فلان ومنه كذا الحديث الثاني عن فلان عن فلان ومنه كذا
 ولمزل يذكر أسبغ الأحاديث ومنهم ما على ترتيبها أو الأسلاك أي على آخرها فيجب
 الناس منه قلت ويشبه ذلك ما روى عنه أيضاً أنه كان يصلي والقارئ يقرأ عليه فوجدته
 به تبرز دعاءه فقال القارئ بشير فجع الدارقطني فقال بشير فجع فقال بسير فجع
 الدارقطني والفلم وقال حمزة بن محمد بن طاهر كتب عند الدارقطني وهو قائم يقرأ
 أقرأ عليه القارئ عمرو بن شعيب فقال عمرو بن سعيد فجع الدارقطني فأعاد ووقف فقرأ
 الدارقطني يا شعيب أصواتك تأمرنا (ويجوز هذا الخلاف) والتفصيل (فيما إذا تحدثت

الشيخ أو السامع أو أقرط القارئ أو الامراع) بحيث يحق بعض الكلام (أو هم اشاري)
 أي أثنى صوته (أو بعد) السامع (بحيث لا يفهم) المقرره (واقفا اخراته يعني) أو ذلك
 (من) القدر السبراني لا يجعل عدم سماعه فيهم الباقي (نحو) الكلمة (أو) الكمين
 ويخص الشيخ أن يحبر السامع رواية ذلك الكلب (أو الجزاء الذي معه) وإن سمعه السامع
 لا احتمال وقوع شيء مما تقدم من الحديث والعلّة والهيجه فيضردك (وإن كنت) الشيخ
 (لا) أحدهم كتب معهم في وأمرته روايته كذا فعل معهم) قال ابن عتاب الإلهي لا عني
 في السماع من الإجازة لانه قد يخطئ القارئ ويعقل الشيخ أو السامعون فيضردك بالإجازة
 وينسب لكتاب الطحاقي أن يكتب إجازة الشيخ عقب كافة السماع قال العراقي وبقال أن
 أول من فعل ذلك أبو الطاهر اسمعيل بن عبد المحسن الأعماطي بخراه الله خيرا في سنن ذلك
 لأهل الحديث ولقد حصل به نفع كبير ولقد انقطع بسبب ذلك ما كان له من اتصال بعض
 الكتب في بعض البلاد بسبب كون بعضهم كاد له قوة ولم يذكري طبقة السماع إجازة
 الشيخ لهم واتفق أن كان بعض المحدثين آخر من بقي من مع بعض ذلك الكتاب فمعدن قراة
 جميع الكتب عليه فكان الحسن بن الصواف الشافعي راوي غالب الناس عن ابن بابا
 (ولو عظم مجلس المولى فبلغ به المستغنى فذهب جماعة من المتقدمين وغيرهم إلى أنه يجوز أن
 مع المستغنى أن يروي ذلك عن المولى) فمن أن عيبه أنه قال له أبو مسلم المستغنى ابن الناس
 كثيرا لا يسمعون قال أمهمهم أنت وقال الأعشى كما يجلس إلى إبراهيم التيمي مع الحلقة فربما
 يحدث بالحديث فلا يسمعه من نصي عنه فيسأل بعضهم بعضا عما قال ثم يروونه وما هو
 منه ومن حادس ربه أنه قال لمن استفهمه كيف قلت قال استفهم من يلبس قول ابن الصلاح
 وهو ناسحل مما فعله (والصواب الذي قلّه المحدثون أنه لا يجوز ذلك) وقال العراقي الأول
 هو الذي عليه العمل لأن المستغنى في حكم من يقرأ على الشيخ ويعرض حديثه عليه ولكن
 يشترط أن يسمع الشيخ المولى لفظ المستغنى كقارئ عليه والأحوط أن يسبب حالة الأداة من
 سماعه لذلك أو لبعض الالفاظ من المستغنى كما فعله ابن خزيمة وغيره بأن يقول يا أبا بليغ فلان
 وقد ثبت في الصحيحين عن جابر بن عبد الله سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يكون تساعشر
 أمير فقال كلمة لم أسمعها سألت أبي فقال كلهم من قرأه وقد أخرجه مسلم عنه كاملا من غير
 أن يفصل حار الكامة التي استفهمها من أبيه (وقال أحمد) بن حنبل (في الحرف الذي يذعه
 الشيخ فلا يفهم) عنه (وهو معروف أرجو أن لا تضيق روايته عنه وذلك في الكلمة بسببهم
 من المستغنى أن كانت محتملا على الألف) روايتها عنه (وعن خلف بن سالم) الحمري (مع
 ذلك) فإنه قال سمعت ابن عبيدة يقول عمرو بن دينار يحدثنا وقد قيل له قل حدثنا قال لا أقول
 لأنني لم أسمع من قوله حدثنا ثلاثة أسرف لكثرة الزحام وهو ح د ث وقال خلف بن غنيم سمعت
 من الثوري عشرة آلاف حديث أو نحوها فكنت أستفهم حليسي فقلت لانه فقال
 لا تحدث منها إلا عاظة قلبك ومع ذلك فألفيتها (الخامس يصح السماع من) هو (رواه

جواب اذا عرف صوته ان حدث بلفظه (أو) عرق (مضروبة بفتح) أي مكان يسمع (منه) ان
 فرى عليه ويكنى في المعرفة) بذلك (خبر تارة) من أجل الخبر بالفتح (وشرطه رويته)
 وقال اذا حدثت لم تروجه فلا تروعه فله شيطان قد تصور في صورته يقول حدثنا
 وأخبرنا (وهو خلاف المصواب وقول الجمهور) فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاعتماد
 على سماعه دون ابن أم مكتوم المؤذن في حديثه ان بالاول يؤذن بليل الحديث مع غيبة
 شخصه عن يسمعه وكان السلف يسمعون من فائقة وقير هامن أمهات المؤمنين وهن يحدثن
 من رواه جواب (السادس) اذا قال المسمع بعد السماع لا تزعمني أو رجعت عن اخبارك
 أو ما أذنك في روايته عن (وهو ذلك غير مستند ذلك الى خطأ) منه فيما حدث به (أو شئ)
 به (وهو لم يفتح روايته) فان أسندته الى نحو ما ذكرنا امتنع (ولو خص بالسماع أو ما سمع
 غيرهم بغيره جاز لهم الرواية عنه ولو قال أخبركم ولا أخبره فلا يصر) ذلك فلا يافي صحة
 سماعه (قاله الاستاذ أبو اسحق) الاغريبي جوابا لسؤال الحافظ أبي سعيد التيساري عن
 ذلك (في فائدة) قال المارزدي بشرط كون المفضل بالسماع ميمعاو يجوز أن يقرأ
 الاصل بنفسه (القسم الثالث) من أقسام التمثل (الاجازة وهي أخرب) تسمعه وذكرها
 المصنف كابن الصلاح سبعة (الاول أن يجيز معينا لمعين كاجزئ) أو اجزئكم أو اجزئ فلانا
 القلالي (الثاني) أو ما اشقت عليه فرسى) أي جملة عدد مردياتي قال صاحب تنقيف
 اللسان المصواب انها بالثقة القوية وفوقها وادماجور بما وقف عليهم بعضهم بانها رخر خطأ
 قال ومعناها جلة العدد والكتب لثقة فارسية (وهذا أعلى أخربها) أي الاجازة (المردة عن
 المناولة والصحح الذي قاله الجمهور من الطوائف) أهل الحديث وعبرهم (واستقر عليه العمل
 جواز الرواية والعمل بها) وادعى أبو الوليد الباجي وعباس الاجماع عليها وقصر أبو مروان
 الطبري القصة عليها (وأبطلها جماعة من الطوائف) من الحديث كشعة قال لرجازت
 الاجازة لبطلت الرحلة وبرايم الحربى وأبى نصر الوائلي وأبى الشيخ الاصمهاوى والفقهاء
 وكانا قاضى حسين والمارزدي وأبى بكر الخنذي الشافى وأبى طاهر الدباس الحنفى وعنه من ان
 من قال له برة اجزئ لك أن تروى عنى ما لم تسمع فكاه قال اجزئ لك أن تكتبه على لان
 الشرح لا يبيع رواية ما لم يسمع (وهو احدى الروايتين عن الشافى) وسكاه الا تمدى عن أى
 خيفة رأب يوسف وثقله القاضى عبد الوهاب عن مالك وقال ابن حزم انها بدعة غير جائزة
 وقبل ان حكاه المجيز والمجرب عالمين بالكتاب جاز والافلا واختاره أبو بكر الرازى من
 الخنفة (وقال بعض الظاهرية ومثابه هم لا يعمل بها) أى المارزدي بها (كالمرسل)
 مع جواز الحديث بها (وهذا باطل) لا يلى في الاجازة ما يقدح في اتصال المقول بها
 وفي النقصة به وعن الاوزاعي عكس ذلك وهو العمل بها دون التصديق قال ابن الصلاح
 وفي الاحتياج لبعض رواها غرض وبقية ان يقال اذا جازله ان يروى عنه مروياته فقد أخبره بها
 بلفظه وكما أخبره بها تنصبا لا واخباره بها غير متوقف على التصريح قطعا كافي القراءات واما

ان العرص حصول الاقيام والاهم ودلت حاصل بالاجارة المعهمة وقال الخطيب في الكتابه اخذ
 بعض اهل العلم بطوارها حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب سورة براءه في صحفه
 ودفعها لابي بكر ثم بعث على س ابي طالب فأخذها منه ولم يقرأها عليه ولا هو ايضا حتى وصل
 الى مكة فمعهها او مرأها على الناس وقد أسدل امره من عن الشافعي ان النكر ايسى أواد
 ان يقرأ عليه كسه فاقى وقال حد كسب الزعماني واسمها فقد أحرثت فأخذها اجاره أما
 الاحارة المقتره بالمساو له فسأني في القسم الرابع في تسيه في اذ اقلنا صحة الاحارة والمتاخر الى
 الادهان اسنادون العرص وهو اطلق وسكنى الركني في ذلك مذهب قايما وبسبه لاحد من
 معسره المسانكي اعماعى وحدها جبر من السماع الذي قال واحترار بعض المخففين تفصيل
 الاحاره على السماع مطلقا ثانياها اسماوا سكنى اس ساني في رجاءه النفس من عند الرحمن
 اس أحد من بني س مجلده كان يقول الاحاره عدى وعدي وحدي كالسماع وقال الخطوب
 الحق التفصيل في عصر السلف السماع أولى وأما بعدان دوت ابدا وبن وجعت المس
 واشتهرت فلا فرق بينهما (الصرب الثاني بحبر معبعا غيره) أي غير معبى (كاحرن) أو
 أحرنكم جميع (معهوعلى) أو مردى (والخلاف فيه) أي في حوارها (أقوى رأ أكثر) من
 الصرب الاول (والجهد من الطوائف حرو والرواية) ما (أو حرو العمل) مما روى (ما)
 شرطه (الثالث بحبر غير معبى بوصف العموم كسرت) جميع (المسلمين أو كل واحد أو كل
 وماى رفته خلاف المسأخرين وان قيده) أي الاجاره العامه (وصف حاصر) كاحرب طلبه
 العلم سلك كذا أو من مرأ على فصل هذا (فأقرب الى الحوار) من غير المقيدة بذلك بل قال
 القاصى عباس ما أظهم احلهموا في حوار ذلك ولا أيت معه لاحد لانه محصور وموصوف
 كقره لا ولا دقلان أو احوه فلان واحتررو قوله حاصر لما لا حصر فيه كاهل بل كذا هو
 كالعامة المطلقة وأقرب القسطالى هذه موع مستقل ومثله بأهل بلد معبى أو اقليم أو مذهب
 معبى (ومن المخورين) العامة المطلقة (القاصى أو الطبيب) الطبرى (والخطيب) البعداوى
 (أو أوعد الله من مذهبه) أو أوعد الله (من عتاب والحافظ أو العلام) الحسن من أحد العطار
 الهمدانى (وآخرون) كالى الفصل من حيرون وأبى الوليد من رشد والسلي وحلائق جمعهم
 بعضهم في مجلد ورتهم على مروي المعجم لكثيرتهم (قال الشيخ) اس الصلاح ميلا الى المع (ولم
 سمع عن أحد يقتدى به الرواية هذه) قال والاجارة في أصلها صعب وردا هذا التوسع
 والاسترسال صعبا كثيرا اول المصنف (قلب الظاهر من كلام معبىها حوار الرواية ما هذا
 يقتضى مجتها رأى فائدة لها غير الرواية ما) وكذا صرح في الروضة تتعجم مجتها قال العراقي
 وقد روى ما من المتقدمين الحافظ أو مكر من حيرون من المسأخرين الشرف الدمباطى وغيره
 وصحها أيضا اس الحافظ دل وبالحيلة في النفس من الرواية بها تسمى والاحوط ترك الرواية
 ما قال الا المقيمة موع حصر فاب الجعص حوارها انتهى وكذا قال شيخ الاسلام في العامة

[illegible]

عنه من لا يحصر عددهم (ولو قال أبون من شاء الراية فنفى وأولى بالبراءة لا تفسر
بمقتضى الحال) من حيث ان مقتضى كل اشارة تفويض الرواية بها الى مشيئة الجازلة لا تليق
في الاجارة وقاسه ابن الصلاح على بطلان شئت قبل القواني لكن الفرق بينهما بين المباح
في الاجارة فانه مبهم قال والمصحح فيه عدم الصحة قال نعم وزاد هذا أبون ان ترى
عن ان شئت الرواية عنى قال والاظهر الا ترى هذا الجواز لا قضاء ابهاما له وصحيفة الكهليلين
انتهى وكذا قال البلقيسي في شامس الامسلاخ وأيد البطلان في المسئلة الاولى ببطلان الرواية
والركانة بما قاله الرافعي حيث لم يشأ أو كلف في بهاء من شاء ان يبيها قول وانما بطل في
الرواية مع استحالة ما لا يتحقق فيه هاهما أولى (ولو قال أبون لفلان كذا ان شاء روايته عنى
أرث ان شئت أو أحب أو أردت فالأظهر جوازه) كالتقدم (الناموس الاجارة للمعدوم كاجرت
لمن يولد لفلان واختلف المتأخرون في صحتها من عطفه على وجود كاجرت لفلان ومن يولده
أولادك (وله فبطل ما سألوا فأولى بالبرهان) مما اذا أخرجه بالاجارة فيما سأل على الروايات
(وهل الثاني من الحديث) الامام (أبو بكر) عدلته (بن أبي حنيفة) السجستاني فقال يولد
سئل الاجارة قد أشرت لثبوت اولادك وطبعت الحيلة بعنى الذين لم يولدوا بعد قول البلقيسي
ويحتمل ان يكون ذلك على سبيل المجازة وتأكيد المجازة وصرح شيخنا هذا القسم
المسطلان والمصحح (وأجاز الطبيب الاول) أيضا وأظهره جوازه وقال ان احتجاب مالك وأبي
حنيفة بأجور الوقت على المعدوم وان لم يكن أصله وبهذا قالوا ان قيل كيف يصح ان يقول
أبناؤي فلان ومولده بعد موته فقال كما يصح ان يقول عطف على فلان ومولده بعد موته قال
ولان بعد أحد الزمانين من الآخر كعد أحد الأطباء من الآخر (وتكلم) أى الصحة فيما ذكر
(عن ابن الفراء) المشلى (وابن ميمون) المالكى وسببه عيان في عظم الشيوخ (وأجازها)
اسمعى أبو الطبيب وابن الصباغ الشافعيان وهو المصحح الذي لا يقضى فيه) لان الاجارة في
حكم الاخبار جلية بالغا فكذا لا يصح الاخبار للمعدوم لا يصح الاجارة له اما اجارة من يوجد
مطلقا ولا يجوز اجارها (وأما الاجارة للطفل الذي لا يجبر فعد على الصحيح الذي قطع به الناس
أبو الطبيب والطبيب) ولا يعتبر فيه من ولا غيره (خلا وبهم) حيث قالوا لا يصح كما لا يصح
معناه وانما ذكر ذلك لابن الطبيب قال يصح ان يجبر للعائى لا يصح معناه قال الطبيب على
البرار كانه شيوخا واستحل باه بالاحسن البيرة ما رواه أن يروى منه والابنة قد حج لهما
ولغيره قال ابن الصلاح كما هم برأوا الطفل أهلا لتبطل هذا الترخيص يروى به منه وصول الألبان
لبقاء الامنار وأما المصنف فلا خلاف في صحة الاجارة له في تبيده في أخرج المصنف كتاب الصلاح
مسألة الطفل في صرنا الاجارة للمعدوم من أفرادها المستعملة في خروج وكذا العرائق ومنه اليها
الاجارة للحنوث والمكتمر والمثل عام للحنوث والاجارة له في خمسة وقد تقدم في انى كذا
الطبيب وأما الكافر فقال لم يبدعه خلا وقد تقدم ما مساعد صحيح قال لم يبدع من أحد من
المتقدمين والمتأخرين الاجارة للكافر الا ان منعه من الأطباء فقال له محمد بن عبد الله السبكي

الحديث في حاله ودينه على ابي عبد الله الصوري وكتب اسمه في النبطية مع السامعين وأجاز
 الصوري لهم وهو من جملتهم وكان ذلك بحضور المزي قالوا له يرى جواز ذلك ما أقر عليه ثم
 هدى الله هداية إلى الاسلام وحدث وسمع منه أصحابنا قال والناسق والمبتدع أولى
 بالاجازة من الكافر ويؤيدان لاذال المانع قال وأما الجدل فلم أجده فيه قلنا الا أن الخطيب قال
 لم نرهم أجازوا لمن لم يكن مولودا في الحال ولم يتعرض لكونه اذا وقع بصح أو لا قال ولا شئنا
 أولى بالعدة من المعدوم قال وقد رأيت شيئا للعلاء سئل جمل مع أبيه فاجازوا حترز أبو الشاه
 المنيجي فكتب أجرت للمعين فيه قال ومن عمم الاجارة للعقل وغيره أعلم وأحفظ وأنقص الا
 انه قد يقال له نعماً أصفح اسماء الاستدعاء حتى يعلم هل فيه حمل أم لا الا ان العالين ان أهل
 الحديث لا يجيزون الا بعد تصفحهم قال وينبغي ما علمكم فيه على الخلاف في ان الجدل هل
 يعلم أو لا فاب قلبا يعلم وهو الاصح صحت الاجارة له وان قلنا لا يعلم فكيف كالا جازة للمعدوم
 انتهى وذكر له الحافظ ولي الدين أبو زرعة في فتاويه المكبية وهي أجوبة أسئلة سألها عنها
 شيئا الحافظ أبو الفضل الهاشمي ان الجوارح بعد فتح الروح أولى واما قبل نفتح الروح
 مرتبة متوسطة بينها وبين الاجازة للمعدوم فهي أولى بالمنع من الاولى وبالجملة من الثانية
 (السادس اجازة ما لم يقسمه المجيز بوجبه) من مباح أو اجازة (لبريه المجاز) له (انما تحصله
 المجيز قال القاضي عياض) في كتابه الامناع هذا (مأمن نكاح فيه) من المشايخ قال (ورأيت
 بعض المتأخرين) والعصرين (يصنعونه ثم يحكي من قاضي قرطبة أبي الوليد) يونس بن مغيث
 (منع ذلك) لماسئله وقال به بل يعلم يأخذ وهذا حال (قال عياض) هذا (هو الصحيح) فانه
 يجيز ما لا خبر عنده منه ويأذن له بالحدث بما لم يحدث به ويصح ما لا يعلم هل يصح له الاذن
 فيه قال المصنف (وهذا هو انصواب) قال ابن الصلاح سواء قلنا ان الاجارة في حكم الاخبار
 بالمجازة أو اذن لاذلا يجيز بما لا خبر عنده منه ولا يتردد فيما لم يملكه الا اذن بعد كالا اذن
 في بيع ما لم يملكه وكذا قال القسطلاني الاصح الطلاق فان ما رواه داخل في دائرة حصر العلم
 بأصله بخلاف ما يرويه فانه لم ينص قال المصنف كابن الصلاح (فعلى هذا يتعين على من
 أراد ان يروي عن شيخ أجاز له جميع مجموعاته ان يصح حتى يعلم ان هذا ما تحصله شيخه قبل
 الاجازة) له (وأما قوله أجرت لك ما صح وما يصح عندك من مسوغاتي ففصيح تجوز الرواية
 به لما صح عنده) بعد الاجارة (مما سأل قبل الاجارة وفعله الدارقطني وغيره) قال
 العراقي وكذا لو لم يقل وبصح فان المراد بقوله ما صح حال الرواية لا الاجارة (السابع اجازة
 المجاز كابر بن مجازي) أو جميع ما أجاز في روايته (منعه بعض من لا يعتد به) وهو الحافظ
 أبو البركات عبد الوهاب بن المبارك الانطاقي شيخ ابن الجوزي ومنعه في ذلك جزأان
 الاجارة منسبقة فيقوى الضعف باجتماع اجازتين (والصحيح الذي عليه العمل جوازه وبه
 قطع الحافظ) أبو الحسن (الدارقطني) أبو العباس (بن عقدة وأبو نعيم) الاسمعي
 (وأبو الفتح نصر الملقدي) وفعله الحاكم وادعي ابن طاهر الاتفاق عليه (وكان أبو الفتح)

نصر المقدمي (روى بالاجازة عن الاجازة وروى بالي بين ثلاث) اجازات وكذلك الحافظ
 أبو الفتح بن أبي العوارس واني من ثلاث اجازات وروى الرافعي في أماليه بن أربع اجازات
 والحافظ قطب الدين الحلبي بن خمس اجازات في تاريخ مصر وشيخ الاسلام في أماليه بين ست
 (ويسمى الراوي بها) أي بالاحازة عن الاجازة (نأماها) أي تأمل كيفية اجازة شيخه
 لشبهه ومتصافا (بالراوي بها) (مالم يتصل تحتها) وربما قيدوا بعضهم بما صرح عند
 لحاظه أو عما سمعوا منه ويحدث (وان كانت اجازة شيخه فخرت له ما صرح عند من
 معاهي فرأى معاهي شيخه فليس له روايته عن شيخه عنه حتى يصرح انه صرح عند شيخه
 كونه من موهبات شيخه) وكذا ان قيدوا عما سمعوا لم يتعد الى بخازاته وقد زل عبر واحد
 من الائمة بسند ذلك وزال العراقي وكان اس دقيق القيد لا يجوز رواية مما سمع كنه بل يقيد
 بما حدث به من موهباته هكذا رآته بخطه ولم أزل اجازة تشمل موهبه وذلك انه كان شكا
 في بعض موهباته ولم يحدث به ولا يحرم وهو مما سمع على اس المفسر فن حدث عنه باجازة
 منه شيء ما حدث به من موهباته وهو غير صحيح قلت لك انه كان يجيز مع ذلك جميع ما أجيز له
 كما رأيت بخط أبي حيان في النصار على هذا لا يقيد الرواية عنه بما حدث من موهباته
 فقط أوجب حل الباقي فيما أجيز له (ورع قال أبو الحسين) أحمد (بن فارس) المعري (الاجازة)
 في كلام العرب (مأخوذة من حوارها الذي نقاه الماشية والحرف يقال) منه (استخرته
 فأحارني اذا اسفلك ما لم تلتك وأرضك قال) (كدا) لك (طالب العلم بتخريج العالم) أي
 يسأله ان يجيره (علمه فيجيره) اياه قال اس الصلاح (عسى هذا يجوز ان يقال أجزن فلانا
 موهباتي) أو مري وياتي منه ما يصير حرف حرم عبر حاجة الى ذكر لفظ الرواية (ومن جعل
 الاجازة ادما) واباحه ونسوا (وهو المعروف بقول أجرت له رواية موهباتي) ومنى قال أجزن
 له موهباتي وعلى الحدف كما في طائره) وصار الفضلاني في المنهج الاجازة مشتقة من
 التجوز وهو ان يمدى مكانه عدى روايته حتى أوصلها الراوي عنه (قالوا انما تسحق الاجازة
 اذا علم الخير ما يجيره وكان المجاز) له (من أهل العلم) أنصا لانه اتوسع وترخص يتأهل له أهل
 العلم لم يسححهم اليها قال عيسى بن مسكين الاجازة رأس مال كبير (واشترطه بعضهم)
 في سحرها بالغ (وحكى عن مالك) حكاه عنه الوليد بن مسكر من أصحابه (وقال ابن عبد البر
 العيص اهلا لا تجوز الا للماهر بالصناعة في) شيء (معين لا يشكك اسناده وينبئ للميز
 كتابة) أي بالكتابة ان يلفظ بها أي بالاجازة أيضا (فان اقتصروا على الكتابة) ولم يلفظ (مع
 قصد الاجازة صحت) لان الكتابة كتابة وتكون جفت دون المفوظ بها في الرتبة وان لم
 يقصد الاجازة قال العراقي والظاهر عدم الصحة قال ابن الصلاح وغير مستبعد تعميم ذلك بمجرد
 هذه الكتابة في باب الرواية التي جعلت فيه القراءة على الشيخ مع انه لم يلفظ بما قرئ عليه
 اجازة منه بذلك في نفسه لا يشترط القبول في الاجازة كما صرح به القليوبي قلت فلور ذواتي
 ينقدح في النفس الصحة وكذا الوجيه الشيخ عن الاجازة ويحتمل ان يقال ان قلنا الاجازة

ومن أهل البصرة قتادة وحيد الطويل وسعيد بن أبي عروبة وكهاس وزبادة
 فيروز علي بن زيد بن خديعة وداود بن أبي هند وجبر بن حازم وسليمان بن المغيرة ومن
 المصريين عبد الله بن عبد الحكم وسعيد بن عفير وبجي بن بكر وبوسيف بن عمرو وتل بن
 الأثير في مقدمة جامع الأصول ان بعض أصحاب الحديث جعلها أرفع من السماع لان الثقة
 بكتب الشيخ مع اذنه فوق الثقة بالسماع منه وأثبت لما يدخل من الوهم على السامع والمنسوخ
 (والصحيح انها منقطعة عن السماع والقراءة وموقوف) سفيان (الثوري والأوزاعي وابن
 المبارك وأبي حنيفة والشافعي واليوحى والمزني وأحمد واسحق) بن راهويه (وبجي بن
 يحيى) وأسند الزاهر منى عن مالك (قال الحاكم وعليه عهدنا اقتبأوا اليه ذهب) قال
 العراقي وقد اعترض ذكر أبي حنيفة مع هؤلاء بان صاحب الفقيه من أصحابه نقل عنه وعن
 محمد بن الحنفية ان أجاز له ما فيه ولم يسمعه ولم يعرفه لم يجر ذلك والجواب ان
 الإطلاق عندهما لا المناولة والاجازة بل لعدم المعرفة وان الفقيه في قولهم لم يعرفه ان كان
 للمجاز وهو الظاهر تنفق الصما ترقتضاء انه اذا عرف ما أجازه صح ان كان للشيخ فبأنى
 أن ذلك لا يجوز الا ان كان الطالب موقفاً بخبره قلت ومما يعترض به في ذكر الأوزاعي ان السبق
 روى عنه في المدخل قال في العرض يقول قرأت وقرأت في المناولة يتدين به ولا يحدث (ومن
 صورها ان ينال الشيخ الطالب سماعه ويخبره ثم يحكيه الشيخ) عنده ولا يبقيه عند
 الطالب (وهذا دون ما سبق) لعدم احتواء الطالب على ما تحمله وغيبته عنه (وبجوز روايته)
 عنه (اذا وجد ذلك الكتاب) المناول لسمع غلبه طنه بسلامته من التغير (أو) وجد فرما
 (مقابله موقوفاً بما وافقته ما تناوله الاجازة كما يعترض ذلك في الاجازة المجردة ولا يظن ان
 هذه المناولة كسير مزية على الاجازة المجردة) هنا (في معنى) من الكتب (د) قد (د)
 جماعة من أصحاب الثقة والأصول لا تأخذ فيها) وبإشارة القاضى حياض منهم وعلى التحقيق
 فليس لها تى زائد على الاجازة لثبتي المعين من التصانيف لا فرق بين اجازته اياه ان يحدث
 عنه بكتاب الموطأ وهو غائب أو حاضراً المقصود تعيين ما اجازته (د) لكن (شيخ الحديث
 قد بما وجد تناولاً له من مضمرة) على الاجازة المعينة (ومنها ان يأنس الطالب
 بكتاب ويقول) له (هذا روايتنا وتواتره وأبرز روايته فيحييه اليه) اعتماداً عليه (من
 غير نظريته) لا (تحقق روايته) له (فهذا باطل وان وثق بخبر الطالب ومعرفة) وهو
 بحيث يعتمد مثله (اعتمده وصحت الاجازة) والمناولة (كما تقدم في القراءة) عليه من أجل
 اذا وثق بدنه ومعرفة قال العراقي وان فعل ذلك والطالب غير موقوف به ثم يبين بعد
 ذلك يخبر من يعتمد عليه ان ذلك كان من روايته فهل يحكم هذه الاجازة والمناولة السابقين
 لم أر من تعرض لذلك والظاهر نعم لرواها ما كانت من عدم ثقة المخبر انتهى (فالقول حدث
 عني بما فيه ان كان من حديثي مع رواتي من الغلط) والوهم (كلان) ذلك (جائز احسنا
 التصريح الثاني) المناولة (المجردة) عن الاجازة (بان تناوله) الكتاب كما تقدم (مقتصر على)

اخبار اجليلا فامرق بيده ومن التفصيلي (واصطلح قوم من المتأخرين على اطلاق أبا ناني
 الاجارة واختاره) أو العباس الوليد بن مكر العمرى المالكي (ساحب كتاب الوجارة) في
 تجوزها للاحارة وعليه عمل الناس الآن والمعروف عند المتقدمين انها بمنزلة آخرنا وحكي
 عياض من شعبة أنه قال في الاجارة مرة أبا نانو مرة آخرها قال العراقي وهو بعيد عنه فإنه
 كان ممن لا يرى الاحارة (وكان البيهقي يقول أبا ناني) وأبا نانا (اجارة) وفيه انصرح
 بالاجارة مع رويته اصطلاح المتأخرين (وقال الحاكم الذي اختاره وعهدت عليه أكثر
 مشايخي وأئمة عصرى أن يقول فيما عرص على المحدث فأحارته فاحا أبا ناني وفيما كتب
 اليه كتب الي) واستعمل قوم من المتأخرين في الاجارة باللفظ شاهدني واما ما شاهدته في
 الاحارة بالكناية كتب الي رأيا كناية أرفق كتابة قال ابن الصلاح ولا يعلم من الايام وطرف
 من التدليس أما المشاهدة فترجم مشاهدته بالحدث وأما الكناية فهو ما كتبه اليه بذلك
 الحديث بعينه كما كان جعله المتقدمون وقد صرح الحافظ أبو المظفر الهمداني على المسح من
 ذلك الإلهام المذكور قلت بعد ان سار الا تترك ذلك اصطلاحا عرصى من ذلك وقد قيل
 القسطاني بعد نقله كلام ابن الصلاح إلا أن الدرف الخاص من كفرة الاستعمال برفع
 ما يتوقع من الاشكال (وقد قال أبو جعفر) أحد (بن حمدان) البياورى (كل قول الجارى
 والى) فلان (عرص ومساولة) وتقدم انما احتمولة على السماع واما الباني المذاكرة وان
 بعضهم جعلها تعلقا واسمه اجارة (وعبر قوم) ورواية بالسماع (عن الاجارة بأخبارنا
 فلان ان فلا يحدثه أو أحده) واستعملوا النظم في الاجارة (واختاره الخطابي أرحكاه وهو
 ضعيف) بعد من الاشعار بالاجارة وحكاها عياض عن اختيار أبي حاتم الرازى قال رأينا مكر
 بعضهم هذا وحفه ان يسكر فلا معنى له يفهم المراد منه ولا اعتد هذا الوضع في المسئلة لعمري
 ولا مراد بالاصلاح وهو فيما اذمع منه الاستاذ فقط وأجابه لما رواه قريب فان فيها
 اشعارا بوجوه وأصل الاخبار وان أجل المحرمة ولم يذكر تفصيلا فلما استعملها الاخرى في
 الاحارة شائع كما تقدم في النعمة (واستعمل المتأخرون في الاجارة الواقعة في رواية من فوق
 الشيخ حرف عن يقول فيمن مع شيئا اجارته عن شيخ قرأت على فلان عن فلان) كما تقدم في
 النعمة قال ابن مالك ومعنى عن في محوود بن عن فلان وأبا نانو عن فلان المجاورة
 المروى والمناسبة مجاوزة أخذ عنه (ثم ان المسح من اطلاق حديثنا أو أخبرنا في الاجارة
 والمساولة (لا يزال باجارة المصير ذلك) كما اعتاده قوم من المتأخرين في قولهم في اجازاتهم
 يميزون ان شاء وال حديثنا وان شاء قال أخبرنا لان الماحة الشيخ لا يعبرم بالمنوع في المصطلح
 (القسم الخامس) من أقسام العمل (الكناية) وعبارة ابن الصلاح وغيره المكاتبه (هي ان
 يكتب الشيخ مجموعا) أو شيئا من حديثه (الحاضر) عنه (أو غائب) عنه سواء كتب بخطه
 أو كتب عنه (بأمره) وهي صريان تجردة عن الاجارة ومقررة بإجرائها ما كتبت
 أو كتبت (البلد أو) ما كتبت (به البلد ويحويه من عبارة الاجارة وهذا في النسخة والقوة

كلمة اوله المرفوعة) بالاجازة (واما) الكتابة (المجردة) عن الاجازة (فخ) الرواية به اقروم منهم
 القاضى) أبو الحسن (المأوردى الشافعى) فى الحاروى والاسمدى وابن القطار (وأجازها
 كثير من المتقدمين والمتأخرين منهم أيوب السخيتى ومنصور واليت) بن سعد وابن أبى
 سبرة ورواه البيهقى فى المدخل عنهم وقال فى الباب آثار كثيرة من اتبعين فمن بعدهم ركب
 النبي صلى الله عليه وسلم الى عماله بالاحكام شاهدة لقولهم (وعبروا من الشافعيين)
 منهم أبو المنظر السمعاني (وأصحاب الاصول) منهم الراوى (وهو الصحيح المشهور بين أهل
 الحديث ويوجد فى مصنفاتهم) كثيرا (كتب الى فلان قال حدثنا فلان والمراد به هذا وهو
 معمول به عندهم معدود فى الموصول) من الحديث دون المقطع (لا شمار به معنى الاجازة
 والمقطع وزاد له ما فى فضل حتى أقوى من الاجازة) قلت وهو المختار بل وأقوى من أكثر
 صور المناول وفى صحيح البخارى فى الايمان والتسديد ركب الى محمد بن ثار ولبس فيه بالكتابة
 عن شيوخه غيره ورويه وفى صحيح مسلم أحاديث كثيرة بالكتابة فى انشاء السند مهما أخرجاه
 عن وراثة قال كتب معاوية الى المعيرة ان اكتب الى ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فكتب اليه الحديث فى القول عقب الصلاة وأخرجاه عن ابن عوف قال كنت الى نافع
 فكتب الى أن النبي صلى الله عليه وسلم أغار على بى المصطفى الحديث وأخرجاه عن سالم
 ابن الصخر عن كتاب رجل من أسلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى عمر بن
 عبيد الله حين سار الى الحورية يحبره بحديث لا تقبلوا لقاء العدو وأخرجاه عن هشام قال
 كتب الى يحيى بن أبى كثير عن عبد الله بن أبى قتادة عن أبيه من فوجا اذا أتيت الصلاة فلا
 تقموا حتى تروى وعند مسلم حديث عامر بن سعد بن أبى وقاص قال كتبت الى جابر بن مرة
 مع غلامى نافع ان أخبرنى بشئ سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب الى سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم جمعة عشية فرجم الاسلمى فذكر الحديث (ثم كفى) فى
 الرواية بالكتابة (معرفته) أى المكتوب به (خط الكتاب) وان لم تقم البيعة عليه (ومهم
 من شرط البيعة) عليه لان الخط يشبه الخط فلا يجوز الاعتماد على ذلك (وهو ضعيف)
 قال ابن الصلاح لان ذلك نادر وانظرا من خط الانسان لا يشبهه غيره ولا يقع فيه الالباس
 وان كان الكتاب غير الشيخ فلا بد من نبوت كونه ثقة كما تقدمت الاشارة اليه فى نوع المعال
 (ثم الصحيح انه بقول فى الرواية بها كتب الى فلان قال حدثنا فلان أو أخبرنا فلان مكتوبة
 أدكاة أو نحوه) وكذا حديثنا قيد بذلك (ولا يجوز المطلق حديثا أو أخبرنا بوجوه الليث
 ومنصور وغير واحد من العلماء الحديثين ويكادهم) وجوز آخرون أخبرنا بوجوه الليث
 البيهقى فى المدخل عن أبى عيسى محمد بن معاذ قال كنت فى مجلس أبى سليمان الجوزجاني
 لخرى ذكر حديثنا أخبرنا قلت ان كلاهما سواه فقال رجل بيننا جافرقى ألا ترى محمد بن
 الحبيب قال اذا قال رجل لعبد الله ان أخبرني بكذا فانت سرف فكتب اليه بذلك سارحرا وان
 قال ان حدثني بكذا فانت سرف فكتب اليه بذلك لا يعنى (القسم السادس) من أقسام العمل

(اعلام الشيخ اطالب ان هذا الحديث أو الكتاب مما عساه) من فلان (مقتصر احببه)
 دون أن يأذن في روايته عنه (مخوفاً الرواية به كثير من أصحاب الحديث والسقفة والاصول
 والظاهر مهمهم اس سرج واس الصباغ الشافعي وأبو العباس) الوليد بن بكر (العمري
 بالمجيه) سببه الى مي اعمر طس من تافق (المالكى) وتصره في كتاب الوجارة وحكام عياض
 عن الكثير واختاره الزاهري وهما وهما عبد الملك بن حبيب المالكي وبخرم به صاحب
 المحصول واتباعه بل (قال بعض الظاهرية لو قال هذه رواية) وصم اليه ان قال (لا زوها)
 عى أولاً أجبر مالك (كانه) مع ذلك (روايته عه) وكذا قال الزاهري أيضاً ولى عياض
 وهذا صحيح لا يقتضى المنظر سواء لان معناه ان لا يتحدث بما حدثه لانه لا يريه لا يوزر
 لانه قد حدثه وهو منى لا يرجع به قال المصنف كابن الصلاح (والخبر ما قاله غير واحد من
 الحديث وغيرهم انه لا يجوز الرواية به) وبه قطع العزالي في المستصنى قال لانه قد لا يجوز
 روايته مع كونه سماعه لظلال يعرفه فيه وقاس ابن الصلاح وغيره ذلك على مسئلة استماع
 المشاهد ان يحمله المشاهدة فانه لا يكفي اعلامه بل لابد ان يأذنه ان يشهد على شهادته قال
 القاضى عياض وهذا القياس غير صحيح لان الشهادة على الشهادة لا تصح الا مع الادنى في
 كل حال والحديث عن السماع والقراءة لا يحتاج فيه الى اذن بانها رأياً أيضاً والشهادة
 تفترق من الرواية في أكثر الوجوه وعلى المسع قال المصنف كابن الصلاح (لكن يجب العمل
 به) أى بما أجبره الشيخ انه سمعه (ان مع سنده) وادعى عياض الاتفاق على ذلك (القدم
 السابع) من أقسام العمل (الوصية وهى أبوصى) الشيخ (عند موته أو سفره) لشخص
 (كتاب روية) ذلك الشيخ (مخوفاً من السلف) وهو محمد بن سيرين وأبو ثابة (الموصى
 له روايته عه) بتلك الوصية قال القاضى عياض لان في دفعه النوعان الاذان وشي من
 العرض واساولة قال وهو قري من الاعلام (وهو علق) عبارة ابن الصلاح وهذا أبعد
 جذا وهو اما رلة عالم أو متناول على انه أراد الرواية على سبيل الوجادة ولا يصح تشبيهه بغير
 الاعلام والمناولة (والصواب انه لا يجوز) وقد أسكر ابن أبي الدم على ابن الصلاح وقال
 الوصية أن دفع رمة من الوجادة بلا خلاف وهى معمول بها عند الشافعي وغيره فهو هذا أولى
 (القسم الثامن) من أقسام العمل (الوجادة وهى) كسر الواو (مصدور لوجوده من عدمه
 مسموع من العرب) قال المعاني من ركر يا اسهر واني فزع المولى من قولهم وجادة هيما أحمد من
 العلم من محييه من غير سماع ولا اجارة ولا مسائلة من تقريب العرب بين مصادر وجدة التغير
 بين المعاني المختلفة قال ابن الصلاح يعنى قولهم وجدة ضالته وجدة امار مطلوبة وجودا وى
 العصب موحدة وى العى وجدة وى الحب وجدة (وهى أن يقف على أحاديث بخط وارجا)
 غير المعاصره أو المعاصر ولم يلقه أولقبه ولم يسمع منه أو سمع منه ولكن (الابرويه) أى تلك
 الاحاديث الخاصة (الواحد) عنه سماع ولا اجارة (فله أن يقول وجدت أو قرأت بخط فلان
 أدنى كتاب بخطه حدثنا فلان وبسوق الاستناد والمثني أو قرأت بخط فلان عن فلان هذا

الذي استمر عليه العمل قديما وحديثا) وفي مسند أحمد كثير من ذلك من روايه ابنه عنه
بالوادة (وهو من باب المقطوع) لكن (فيه شوب اتصال) بقوله وجدت بخط فلان وقد سهل
بعضهم وأتى فيها بلفظ عن فقال قال ابن الصلاح وذلك تدليس فيجوز إذا كان بحيث يوهم
معناه منه (وجازف بعضهم فأطلق فيها حديثنا وأخبرنا وأنكر عليه) ولم يجوز ذلك أحد بعد
عليه (فتنبه) وقع في صحيح مسلم أحاديث مروية بالوادة وانتقدت بأنهم من باب المقطوع
كقوله في الفضائل حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال وجدت في كتابي عن أبي أسامة عن هشام
عن أبيه عن عائشة أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليشفة يقول أين أنا اليوم
الحديث وروى أيضا بهذا السند حديث قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم إنى لاعلم إذا
كنت غير راضية وحديث تزوجني لست سنين وأجاب الرشيد العطار بأنه زوى الأحاديث
الثلاثة من طريق أخرى موصولة إلى هشام وإلى أبي أسامة قالت وجواب آخر وهو أن الوادة
المنقطعة أن يجد في كتاب شيعة لاني كتابه عن شيعة قاتل (وإذا وجد حديثا في تأليف مخصص)
وليس بخطه (قال) ذكر فلان أو قال فلان أخبرنا فلان وهذا مقطوع لا شوب) من الاتصال
(فيه وهذا كله إذا وقع بأنه خطه أو كتابه والاقبل بلفظي عن فلان أو وجدت عنه أقرأت في
كتاب أخبرني فلان أنه بخط فلان أو أنا فتأنيت أنه بخط فلان أو ذكر كتابه أنه فلان أو نصيف فلان
أو قيل بخط فلان (أو) قيل أنه (نصيف فلان) ونحو ذلك من العبارات المفصلة بالمستند وقد
تسعمل الوادة مع الإجازة فيقال وجدت بخط فلان وأجازته (وإذا نقل) شيئا (من نصيف
فلان) قبله (قال فلان) أو ذكر بصيغة الجر (الانذار) في نسخة النسخة بمقابلته (على أصل
بمصفه) (أو) مقابله (ثقة) فإن لم يوجد هذا ولا نحوه فليقل بلفظي عن فلان أو وجدت في
نسخة من كتابه ونحوه ونساع أكثر الناس في هذا الاحصاء بالجرم في ذلك من غير تحق) ونبت
في طالع أحدهم كتابا منسوب إلى مصنف معين ونقل منه عنه من غير أن يثق بصفه النسخة
قالوا قال فلان أو ذكر فلان كذا (والصواب ما ذكرناه فإن كان المطالع عالما بطننا (منقضا)
فيثبت (لا يفتني عليه الساقط غالب والمغير وجونا جواز الجرم له فيما يحكيه) وإلى هذا استروح
كثير من المصنفين في نقلهم) من كتب الناس (وأما العمل بالوادة فنقل عن معظم المحدثين
والفقهاء المالكيين وغيرهم أنه لا يجوز وعن الشافعي وقطار أصحابه جوازه وقطع بعض
المحققين الشافعيين بوجوب العمل بها عند حصول الثقة) به (وهذا هو الصحيح الذي لا يتبعه)
في (هذه الأزمان غيره) قال ابن الصلاح فانه لو توقف العمل فيها على الرواية لاندب العمل
بالمقول لمدروهم وطها قال البيهقي واحتج بعضهم للعمل بالوادة بحديث أبي الخلق أعجب
أيما قالوا الملائكة قال وكيف لا يؤمنون وهم عند ربهم قالوا الانبياء قال وكيف لا يؤمنون
وهم بأنبياءهم الراسخين فقال وكيف لا يؤمنون وأما ابن أظهركم قالوا نحن يا رسول الله
قال نعم بأنهم من بعدكم يحدون محققا يؤمنون بما فيها قال البيهقي وهذا استنباط حسن
قلت الحق بذلك هو الحافظ حماد الدين بن كثير ذكر ذلك في أوائل تفسيره والحديث رواه

الحسن بن عرفة في جزئه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وله طرق كثيرة أوردتها
 في الامالي وفي بعض ألقاظه من قوم من يذكر بأنهم كاتب ابن لوحيين يؤمنون بما يعملون بما
 فيه أولئك أعظم منكم أجرا أخرجه أحمد والدارمي والطحاكم من حديث أبي جعفر الانصاري
 وفي لفظ لهما كهم من حديث عمرو بن الحارث في قوله لا يؤمنون بما فيه فهو لا أفضل أعدل
 الايمان ايما (التويع الخامس والعشرون) كتابة الحديث وضبطه وفيه مسائل احداها
 اختلاس السلف من الصحابة والتابعين (في كتابة الحديث فكرها طائفة) منهم ابن عمرو بن
 مسعود وزيد بن ثابت وأبو موسى وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة وابن عباس وآخرون
 (وأباها طائفة) وقولوا منهم عمرو بن عبد الله بن عمرو بن عثمان وجابر بن عباس
 وابن عمر وأبناؤا الحسن وعطاء وسعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز وحكاه عياض عن أكثر
 الصحابة والتابعين منهم أبو قتادة وأبو الملح ومن ملح قوله فيه يعيرون علينا ان تكتب العلم
 ونسوه وقد قال الله عز وجل علمه عند ربّي في كتاب لا يضل ربّي ولا ينسى قال الباقين
 وفي المسئلة مذهب مالك حكاه الرامهرمزي وهو الكتابة بالضم بعد الحفظ (ثم أجمعوا) بعد
 ذلك (على جوازها) وزال الخلاف قال ابن الصلاح ولولا تدوينه في الكتب لدرس في
 الا عصر الاخير (وجاء في الاباحة والنهي حديثان) فحديث النهي ما رواه مسلم عن أبي
 سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تكتبوا عني شيئا الا القرآن ومن كتب
 عني شيئا غير القرآن فليس به وحدث اباحه قوله صلى الله عليه وسلم اكتبوا لابي ثناء متفق
 عليه وروى أبو داود والطحاكم وغيرهما عن ابن عمر قال قلت لرسول الله اني أسمع منك الشيء
 فاكتبه قال نعم قال في الغضب والرضا قال نعم قال فاني لا أقول فيها الاحتفال أبو هريرة
 ليس أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أكثر حديثا عنه مني الا ما كان من عند الله
 ابن عمر قال كان يكتبون ولا يكتبون البخاري وروى الترمذي عن أبي هريرة قال كان رجل
 من الانصار يجلس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيسمع منه الحديث فيحبه ولا يحفظه
 فشكل ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اسمن يمينك وأومأ يده الى الخط وأسد
 الرامهرمزي عن رافع بن خديج قال قلت لرسول الله ان أسمع منك أشياء أفكتبها قال اكتبوا
 ذلك ولا حرج وروى الطحاكم وغيره من حديث أسد وغيره موقوف فيدوا العلم بالكتاب وأسد
 الدبلي عن علي مرفوعا اذا كتبتم الحديث فاكتبوه بسنده وفي الباب أحاديث غير ذلك وقد
 اختلف في الجمع بينها وبين حديث أبي سعيد السابق كما اشار اليه المصنف بقوله (والا فمن
 خيف نسيانه والنهي لمن آمن) التبيان ووثق بحفظه (وخيف امتكانه) على الخط اذا كتب
 فيكون النهي مخصوصا وقد أسند ابن الصلاح ضاعن الاوزاعي انه كان يقول كان هذا العلم
 كرماء يتلقاه الرجال بينهم فلما دخل في الكعبة دخل فيه غير أهل (أو نهى) عنه (حين خيف
 اختلاطه بالقرآن وأذن) فيه (حين آمن) ذلك فيكون النهي منسوخا وقيل المراد انتهى عن
 كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة لانهم كانوا يجمعون تأويل الآية قريبا كسبوه

معاهده وان ذلك الحرف الاشتباه وقيل الهى حاص بوقت روى التران حشبة التباس
 والافتن في غيره ومنهم من اعمل حديث ابي سعيد روى العواوي وقفه عليه قاله الدار
 وغيره وقد روى البيهقي في المدخل عن عروة بن الزبير عن عرس الخطاب اراد ان يكسب
 السين واسنار في ذلك ان عاصب رسول الله صلى الله عليه وسلم اشاروا عليه ان يكسبها فظن
 عمر بن الخطاب فيها اشهر اثم اسبح يوما وقد علم الله فقال اني كست اودت ان اكتب السين
 وانى دكرت وما كانوا قبلكم كتبوا كساوا كساوا عليها وروى كتاب الله وانى راء الله لا التمس
 كتاب الله بشئ ابدا (ثم على كتابه صرف التهمة الى مسطه وتحقيقه شكلا ونظما يزوس)
 معهما (الاس) ليؤديه كما معه قال الاوراعى نور الكتاب اعطاه قال الزاهر مرى اى فطسه
 ان بين الياس التام والخاص من الخاء قال والشكل قبيح الا عرابي روى ان الصلاح اعطاه
 المكتوب جمع من استجابه وشكله جمع من اشكاله قال وكثيرا ما يعتمد الرائي على نفسه
 وذلك وخيم العاقبة فان الانسان معرض للبيان انتهى وحذيقيل ان الصارى كمرورا
 لمنطقه اخطوا في اعجابهم واشكاه اقال الله في الانجيل لعيسى امتى ولدنك من السور
 بعده وخافوا ان انت بنى ولدنك معه فما قيل اول مرة وقعت في الاسلام سهادك ان يصارح
 فنه عثمان رضى الله عنه فانه كتب للذى ارسله امير الى مصر اذ جاءكم وانسلوه محفوها
 وانسلوه بجرى ما جرى وكتب بعض الملقا الى عامل له ببلاد احصى الحسب اى بالعدد
 بعضه بالجمجمة تفصاهم (ثم قيل انما يشكل المشكل ونقل عن اهل العلم كراهية الابعام) اى
 القبط (والاعراب) اى الشكل (الان الملتنس) اذ لا حاجة اليهم الى غيره (وقيل يشكل
 الجميع) قال القاضى صبا وهو الصواب لا سيما للمتدى وغير المتجربى العلم فانه لا يجبر
 ما يشكل بما لا يشك ولا ما وبوجه اعراب الكلمة من حطه قال الدراى وروى ما طس ان
 الشئ غير مشكل لوصوحه وهو في الحقيقة محمل طر حناح الى الصبغ وقد وقع بين العلماء
 خلاف في مسائل مرتبة على اعراب الحديث كحديث كاه الطسير كاه امه واستدل به
 الجمهور على انه لا يجب كاه الجبين ما على رفع كاه امه ورجح الحنفية النسخ على الشبهة
 اى يدكى مثل كاه امه (الثابتة بمعنى ان يكون اعتناؤه نصط الملتنس من الامعاء اكثر)
 وانما استدلوا بالمعنى ولا يستدل عليها بما قبل ولا بعد ولان ابو اسحق العميرى اول الاشياء
 بالصبط اسماء الناس لانه لا يدخله القياس ولا قبل ولا بعده ثم يدل عليه ودكر ان على
 الصائى ان عبد الله بن ادريس قال لما حدثت شعبة بمحمد بن ابي الطور عن الحسن بن على
 كبت نحوه حور عين ثلثا غلط واقرأه ابو الجوزاء بالميم والراى (ويستخلص صبط المشكل في
 نفس الكتاب وكتبه) ايضا (مضروطا واضعها في الحاشية بآله) فان ذلك ابلغ لان المصبوط
 في نفس الاسطر وبما داخله تقط غير وشكاه مما فوقه أو تحته لاسيما عند ضيقها ودفعة الخط
 قال الدراى وأرضع من ذلك ان يقطع حروف الكلمة المشككة في الهامش لانه يظهر شكل
 الحرف بكتابته مفردا في بعض الحروف كاللون والياء التصبية بخلاف ما اذا كتبت الكلمة

كلها قال ان دقيق العبدى الامراح ومن عادة المتقي ان يبالي عوافي اصباح المشكل فيقررا
حروف الكامة في الحاشية ويصطو حار حار حقا (ويستحب تحقيق الخط ودراسة ميثقه
ونيلقه) قال ان قتيه قال عرس الخطاب من الكامة الماشق ومن القراءة الهذمة وأحرد
الخط أبه انتهى والاشق مرعة الكامة (ويكره تدقيقه) أى الخط لانه لا ينفع به من
أظرو ضعف ورعاصه فطركامه بعد ذلك فلا مدح به وقد قال أحمد بن حنبل لا بأس بجمع
اس امحق ورواه يكن خطا فدها لا يعمل أحوج مما يكون اليه يحونك (الامس عذر كصيق
الورق ويحذفه للعمل في السهو ويحوه وى صط الحروف المهيمنة) أباصول المتقي
يستدل لذلك علواه المرزاني اس عسا كرس عبيدس أو من العساقى قال كنت بين يدي
معاوية كاهن فقال لي يا عبيد ارفش كامل فاني كتب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال يا معاوية ارفش كامل فقلت وما قسه يا أمير المؤمنين قال أعط كل حرف ما سواه من القط
قال المتقي وهذا عام في كل حرف ثم اختلف في كيفية صطلها (قيل يجعل تحت الدال والراء
والس والصاد والطاء والعين المقط الذي فوق تطاؤها) واختلف على هذا في نقط السين من
تحت وقيل كصورة المقط من دون وقيل لامل يجعل من دون كاللثاني ومن تحت منسوطه
مغا (وقيل) يجعل (فوقها) أى المهملة المدكورة صورة هلال (كقائمة الظفر مصعقة
على دعاه وقيل) يجعل (منها حرف صغير مثلها) ويتبع ذلك في الحاء قال القاسم عياض
وعليه عمل أهل المشرق والاندلس (وى بعض الكتب القديمة فوقها خط صغير) كعجوة وقيل
كهجرة (وى بعضها تحتها همزة) وهذه حسن علامات (في فائدة) لم يتعرض أهل هذا الفن
للكتاب واللام ود كحما أصحاب التصاير من الخط والكان اذ لم تكن منسوطه تكس في
طها كاف صغيرة أو همزة واللام يكتب في سلم الام أى هذه الكلمة تجزئها الثلاثة لا صورة
ل ويوجد ذلك كثيرا في خط الادباء والهاء آخر الكلمة يكتب عليها هاء متشعبة فغيرها من
هاء النائم التي في الصفات ويحوها والهمزة المكسورة حل تكتب فوق الالف والكسرة
أسفلها أو كلاهما أسفل اس طلاحان للكاف والثاني أو ضم (ولا ينبغي ان يسطح مع نفسه) في
كاه (رمز لا يعرفه الناس) ويوقع غيره في حره في فهم مراده (فان فعل) ذلك (فليس به أول
الكاف أو آخره مراده) وبسبب ان معنى مصط مختلف الروايات وتغييرها فيجعل كاه (موصولا
على رواية) واحدة (ثم ما كان في غيرهما من زيادات الخلفاء في الحاشية أو نقص أعلم عليه أو
خلاف كنه معباني كل ذلك من رواية تمام امه لا واما) له بحرف أو بحرفين من اسمه
(الا ان بين أول الكاف أو آخره) مراده ملك الرموز (را كفى كبرون بالتبوير بحمزة والزيادة
تلق بحمزة والقص يحوق عليه بحمزة ميبا اسم صاحب أول للكاف أو آخره) هذا الفرع
كله ذكره اس الصلاح عقب مسئلة الصرب والمحوقد منه المصنف هالاماسبة مع
الاختصار (الثالثة) معنى ان يجعل من كل حديث دائرة لتفصل بينهما (تقل ذلك عن جماعة
من المتقدمين) كافي الزيادة أحمد بن حنبل وارا هيم الحرفى وابن جرير (واستحب الخطيب

(ان يكون) الدارات (عقلا فاذا قابل تقط وسطها) أي تقط وسط كل دائرة عقب الحديث الذي
 خرج منه أدخل في وسطها الخطا قال وقد كان بعض أهل العلم لا يعتد من سماعه إلا بما كان
 كذلك أو في معناه (ويكره في مثل عبد الله وعبد الرحمن بن ذؤان) وكل اسم مضاف إلى الله
 تعالى (كتاب عبد آخر السطر واسم الله مع ابن اللان أول الآخر) وأوجب اجتناب مثل ذلك
 ابن بطه والخطيب ووافق ابن دقيق العيسد على أن ذلك مكروه لأحرام (وكذا يكره) في رسول
 الله أن يكتب (رسول آخره والله صلى الله عليه وسلم أوله وكذا ما أشبهه) من الموهومات
 والمشتبهات كان تكتب قابل من قوله قابل ابن صفيه في الناري آخر السطر وابن صفيه في
 أوله أو تكتب فقال من قوله في حديث شارب الحرق قال عمر أخراه الله ما أكثر ما زني به آخره
 وعمر وما بعده أو لا يكره فصل المتضايقين إذا لم يكن فيه مثل ذلك كسبحات الله العظيم
 يكتب سبحان آخر السطر والله العظيم أوله مع أن جهة ما في سطر واحد أول (وينبغي أن يحافظ
 على كتابة الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم) كلما ذكر (ولا يسأم من
 تكرره) وإن ذلك من أكثر الفوائد التي ينبغي لها طالب الحديث (ومن أغفله حرم مثلا عظيما)
 فقد قيل في قوله صلى الله عليه وسلم إن أول الناس بيوم القيامة أكثرهم على صلاة صحبه
 ابن حبان أنهم أهل الحديث لكثرة ما يذكرون ذكره في الرواية في صلاتهم عليه وقد أورد في ذلك
 حديث من صلى على في كتاب لم يزل الملائكة تستغفر له ما دلم اسمي في ذلك الكتاب وهذا
 الحديث وإن كان شعبا فهو مما يحسن إيراد في هذا المعنى ولا يلتفت إلى ذكر ابن الجوزي له
 في الموضوعات فإن له طرقا أخرجه عن الوضع وتقتضي أن له أصلا في الجملة وأخرجه الطبراني من
 حديث أبي هريرة وأبو الشيخ الأصماني في ترغيبه من حديث ابن عباس وأبو عيسى في تاريخ أصبهان من
 حديث عائشة وذكر البلقيني في خمس الاصطلاح ما عن فضل الصلاة للنجي قال جاء باسناد
 صحيح من طريق عبد الرزاق عن معمر بن ابن شهاب عن أنس برفعه إذا كان يوم القيامة
 جاء أصحاب الحديث وبأيديهم الحابر فيرسل الله إليهم جبريل فيسألهم من أنتم وهو أعلم فيقولون
 أصحاب الحديث فيقول ادخلوا الجنة طالما كنتم تصلون على نبي في دار النبوة وهذا الحديث
 رواه الخطيب عن الصوري عن ابن الحسين بن جيع عن محمد بن يوسف بن يعقوب الرقي
 عن الطبراني عن الزبير عن عبد الرزاق به وقال له موضوع والحمد لله على الرقي فأنه له
 طريق غير هذه عن أنس أو ردها الذي في مسند الفردوس وقد ذكرتها في مختصر
 الموضوعات (تنبيه) ينبغي أن يجمع عند ذكره صلى الله عليه وسلم بين الصلاة عليه المسامحة
 وبناء ذكره النجيب (ولا بتعديقه) أي ما ذكر من كتابة الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
 (بما في الأصل أن كان ناقصا) بل يكتبه ويتلفظه عند القراءة مطالعا لا دعاء لا كلام
 يرويه وإن وقع في ذلك الإمام أحمد مع أنه كان يصلي نطقا لا خطا فقد خالفه غيره من الأئمة
 المتقدمين ومال إلى صحيح أحمد ابن دقيق العيسد فقال ينبغي أن يتبع الأصول والروايات وإذا

ذكر الصلاة لفطام غير ان تكون في الاصل فيبقى أن تصحها اقربته يدل على ذلك كرفع
 رأسه عن الطرقي الكاسوي سوى قبله انه هو المصلي لا حاشا له ان يصير غيره وقل عباس
 العمري وابن المديني ما تركا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل حديث معها ورعا
 بجلالها يصح الكل في كل حديث حتى يرجع اليه (وكذا) يفتي الحافظ على (الثناء على
 الله سبحانه ونعالى كعروجل وسماه ونعلني وشبهه) وان لم يكن في الاصل ذلك المصنف
 ورواه على ابن الصلاح (وكذا لترحمي وترحمي على الصغابة والعلماء وسائر الاخبار) قال
 المصنف في شرح مسلم وغيره ولا يستعمل عروجل ويحرم في النبي صلى الله عليه وسلم وان
 كان غير راجل لا الصلاة والسلام في الصغابة استقلا ولا يجوز تبعاً (واذا جاءت الرواية بشئ
 منه كالتعابيه) في الكتاب (أشد) وأكثر (ويكره الاقتصار على الصلاة أو التسليم)
 هادى كل موضع شرعت فيه الصلاة كما في شرح مسلم وغيره لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا
 تسليماً ووقع ذلك في خط الخطيب وغيره قال حرة الكافي كذا كتب عند كراشي على
 الله عليه وسلم الصلاة دون السلام فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال لي مائت
 لا تم الصلاة على (و) يكره (المرر اليها في الكتابة) محرو أو حرفين كن يكتب مسلم
 (مل يكتبها بكاملها) ويقال ان أول من روى هذا صلعم قطعت يده (الرابعة عليه) رجوا كما
 قال عباس (مقابلة كتابه ما دل عليه وان أحاره) فقد روى ابن عبد البر وغيره عن يحيى بن أبي
 كثير والادري فالأمر كسولم يعارض كن وحل الملا لم يستخ وقال عروة بن الزبير لانه
 هشام كذا قال نعم قال عروم كذا قال لا قال لم يكتب أسد البهقي في المدخل وقال
 الاحفش اذا نسخ الكتاب ولم يعارض ثم نسخ ولم يعارض خرج أعجمياً قال اليفيني وفي المسألة
 حديثان مر لوعان أحدهما من طريق عقيل عن ابن شهاب عن سليمان بن زيد بن ثابت عن
 أبيه عن جده قال كذا كتب الوحي عند النبي صلى الله عليه وسلم وإذا عرفت قال اقرأ
 فأقرأه وان كان فيه سقط أقامه ذكره العرباوى في كتابه الحديث الثاني ذكره السمعاني
 في أدب الاملاء من حديث عطاء بن يسار قال كتبوا عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 له كذا قال نعم قال عروم قال لا قال لم يكتب حتى تعرضه فيصنع قال وهذا أمر جرح
 في المقصود الا أنه مرسل انتهى قلت الحديث الاول رواه الطبراني في الأوسط بسند رجه
 مرتون (وأصلها ان يمدح عروم وشيخه كتابها حال التسميع) وقال مالك لم يكن كذلك فهو أنقص
 ونسبة وقال أبو الفصائل الجارودي أسند المعارضه مع حسن وقال بعضهم لا يصح مع أحد
 غير نفسه ولا يقل غير غيره حكاه عباس عن بعض أهل التحقيق قال ابن الصلاح وهو مذهب
 منزول والقول الاول أولى (ويستحب ان يظفر معه) فيه (من لا نسخة معه) من الطلبة حال
 السماع (لا سيما ان أراد النقل) (من نسخة وقال يحيى بن معين لا يجوز) (للعاصر لا نسخة
 أن يروي من غير أصل النسخ الا أن يظفر به حال السماع) قال ابن الصلاح وهذا من
 مذاهب أهل التشديد (والصواب الذي قاله الجمهور انه لا يشترط) في صحة السماع (أن يظفر)

(و) انه (لا) يشترط (مقابلته بنفسه بل تكفي مقابلة بقية) له (أي وقت كان) حال القراءة
 أو بعدها (وتكفي مقابلة فرع قول بأصل الشئ ومقابلته بأصل أصل الشئ المقابل به
 أصل الشئ) لان العرض مطابقة كتابه لأصل شئته فـ (أصل ذلك خواطة أو غيرها
 (والتي قال) كتابه بالأصل ونحوه (أصل فقد أجار له الرواية منه) (والحال هذه) (الاستاد أو
 امحق) (الاسفرايني) (وآباء بكر) (بلفظ الجمع في آباءهم) (الاصماعيلي) (والرفاعي) (والخطيب)
 يشروط ثلاثة (ان كان الناقل) (للمسحقة) (جميع النقل قليل السقط و) (ان كان) (نقل من
 الأصل و) (ان) (ينسأل الرواية انه لم يقابل) ذكر الشرط الاخير فقط الاصماعيلي وهو مع
 (الاصماعيلي) (والاول ابن الصلاح) (وأما القاضي عياض) (بحرم عمن الرواية عند عدم المقابلة
 وان اجتمعت الشروط) (وإيراضي) (كتاب شجرة مع من فوقه ما ذكرنا) (انه يراهيه) (في كتابه ولا
 يكن كتابه) (من المطابقة) (اذا أرادوا معاه) (أي الشئ) (لكتاب معوا) (عليه ذلك الكتاب
 (من أي سبعة) (انفقت) (وسباني) (فيه خلاف) (وكلام آخر في أول السور الا في) (اطامسة الحمار
 في) (كبشيه) (تخرج الساقط) (في الحواشي) (وهو اللحق) (ضع اللام والحاء) (المهمة) (يسمى
 بذلك عند أهل الحديث والكتابة أحد من الاطراف ومن الزيادة ما يطلق على كل مهمالة
 (التي يحط من موضع سقوطه في السطر خطأ ساعدا) (لغرف) (معطوفين السطر من سطفه
 بسيرة إلى جهة) (الحاشية التي يكتب فيها) (اللحق وقيل بعد العطفه) (من موضع التخرج) (إلى
 أول اللحق) (واختاره ابن خلدون) (ابن الصلاح) (وهو غير مرضي) (لانه وان كان فيه زيادة بيان
 فهو نسيب للكتاب وتوسيد له لا سيما عند كثرة الاطراف قال العراقي) (الأن لا يكون مقابلة
 ما لا يكتب في موضع آخر فيعين حينئذ في الخط ايسره أو يكتب قبله بنو كذا وكذا في
 الموضع الثاني ويحذف ذلك الزوال اللبس) (ويكتب اللحق فائدة الصلابة في الحاشية التي ان
 انصرفت) (له لاحتفال ان بطر أي بقية السطر سقط آخر فيصرح له إلى جهة اليسار ولو نرح
 للدول إلى اليسار ثم ظهر في السطر سقط آخر فيانصرح له إلى اليسار أيضا شبه موضع هذا
 بموضع ذلك وانصرح للثاني إلى اليمين تقابل طرفا الصريحين وربما التقى القرينهما فبطن انه
 ضرب على ما بينهما (إلا ان يسقط في آخر السطر فيصرجه إلى جهة) (الشمال) (قال القاضي
 عياض لا وجه إلى ذلك تقرب التخرج من اللحق وسرعة لحاق الطرف به ولا به أمن نقص
 يحدث بعده قال العراقي نعم ان خلق ما بعد آخر السطر تقرب الكتابة من طرف الورق
 أو لصيقه بالتعليق بان يكون السقط في الصفة التي فلا مأس حينئذ بالتخرج إلى جهة اليمين
 وقد رأيت ذلك في خط غير واحد من أهل العلم انتهى (وليكتب) (أي الساقط) (ما عدا إلى أعلى
 الورقة) (من أي جهة) (كان لاحتفال حدوث سقط طرف آخر فيكتب إلى أسفل) (وان زاد اللحق
 على سطر ابتدأ سطره من أعلى إلى أسفل فان كان) (التخرج) (في عي الورقة) (انتهت) (الكتابة
 إلى ما بينها وان كان في) (جهة) (الشمال) (فإن طرفها) (انتهت) (الكتابة) (ادلولم يفعل ذلك لا تنقل
 إلى موضع آخر مكلمة تخرج أو اقصا) (ثم يكتب في انتهاء اللحق) (بعده) (صح) (فقط) (وقيل

يكتب مع مع وجع وقيل يكتب الكلمة المصلحة من أجل الكتب) لسئل على أن يكتب
 اسطم (وليس حرصي لأنه بطول موهبي) لا بعد عني في الكلام ما هو مكتوم من مدر
 لمعي مجمع دار الكروا الحرف لم تأمن أن وافي ما سكر رجعه أو شكل أمره فوج
 أربابا ورده اشكال دال عامر ومعههم كتب انتهى الحق والحق والحق مع هذا كله
 في التخرج الساطع (وأما الحرفي) المكتوم (من غير الأصل كسرح وسان ساط
 أو اختلاف رواه أو سمعه أو سمعه فقال التامني عاص) الأولى أنه (لا يخرج معط) لأنه
 مدخل القس وعصم من الأصل بل يجعل على الحرفي منه أو نحو هذا بل عليه وال من
 الصلاح (والمتأخر أصناف التخرج) لست أنا ولكن (من) على (وسط الكلمة التخرج
 لاجلوا) لا من التكميل وذلك عار في التخرج ساطع (أساسه من ليس) من
 الخلف (التصحيح والتصديق التخرج) ما لفته في الغاية صط الكاب (والتصحيح كانه
 مع على كلام مع رواه ومعنى هو صرحه لست) فيه (والخلاف) فكذلك لوجه
 لغير أنه لم يسل عنه واه فقصص مع على ذلك الوجه (والتصديق سمى) أيضا
 (التخرج من أن) على الكلمة (حاشا أوله كاصاد) هكذا من وفرو برأيه راسم
 حيث كتب على الأول سري كامل لقلعه وعلى الثاني حرق ناقص لسئل حص الحرفي على
 اختلاف الكلمة وسمى ذلك منه ليكون الحرفي مقفلا لا يفتح فراه كصفه الثاني
 مقفل ما قبل من الصلاح عن أي إمامه الأصلي السعوى (ولا يلزم) التصديق (المذكور
 عليه) لما ينش صر ما واما (مد) هذا التصديق (على ثاب مدوا وادلسا أو معنى)
 أو حاشا الخلفه القرية أو غيرها (أو معص أو ناقص) فشارك ذلك في الخلل الخاسل
 وإن الرواية ثابته لا احتمال أن تأتي من بطر له فيه وجه مجمع (ومن الناقص) لدى تصد
 عليه (موسم الارسل أو لا يعطاع) في الاسناد (ووعا احصر تصد) علامه التجمع
 فكيفما أكد اصم (فانتهى تصد وتوحد في بعض الأصول القليلة في الاسماء الجامع حاشه)
 من الزمان في طبعه (معطوا حصه على بعض علامه تشبهه اصم) فها (من أحجامهم)
 وحرفهم من لا حوله إمامه (وليس منه وكلها ثابته اتصال) بهم أمب اكندا
 لثعطف حرفهم أن يجعل من مكان الواو (الساعة إذا وقع في المكتب بالنس منه سي) عه
 اما (بالصرب) عليه (أو الخلف) له (أو الخو) بأن يكون الكناه في لوح أو ورو أو ورو
 حذا في حال طراوه المكتوب وفروى عن معصون أنه كان رعا كتب المشي ثم لفته (أرب)
 وأولاها الصرب) بعد ذلك الزمان من وال أحجامه الخلفه منه ودل غيره كان لشوح
 مكرهون حصر الكسب لحسن السجاع حتى لا يشرقى لأن ما يشرقه وساطع في رواه
 أخرى وقد ساع المكتب حره أخرى على شيخ آخر مكتوم ما شرم رواه هذا الصنف في رواه
 الآخر فمماح إلى الخلفه هذا ان شرم خلاف ما دأط عليه وأوقفه رواه الأول برمع
 عبد الآخر أكتي سلامه الآخر عليه نعمه (ثم) أن كصفه هذا الصرب حره أقوال

(قال لا أكثر من يحط قوق المضروب عليه خطأ ابتدأه على إبطاله) بكونه (مغلطاً) أي
 بأرائي كلماته (ولا يطمه بل يكون) ماتحته (يمكن القراءة ويسمى هذا) الضرب عند
 أهل المشرق (الثنى) عند أهل المغرب وهو فتح المجمة وتشديد القاف من الشق وهو
 الصدىع أو شق العصا وهو التقريبن كله فرق بين الزائد وقابله وبعده من الثبات بالضرب
 وقيل هو الشق بفتح النون والمجمة من شق الطي في جباله علق فيها فكأنه أبطل حركة
 الكلمة وأعمالها بجعلها في وفاق معهما من التصرف (وقيل لا يخطأ) أي الضرب
 بالمضروب عليه بل يكون فوقه (مفصلاً عنه) (معطوفاً) طرفاً للخط (على أوله وآخره)
 مثله هكذا (وقيل) هذا نسو يدبل (يحوق على أوله نصف دائرة وكذا) على (آخره)
 بنصف دائرة أخرى مثله (هكذا) (و) على هذا القول (إذا كثرت) الكلام (المضروب
 عليه) وقد يكتفى بالتعويق أوله وآخره فقط (وقد يحذف أول كل سطر وآخره) في الإنشاء أيضاً
 وهو أرفع (ومنهم من) استفتح ذلك أيضاً (اكتفى بدائرة صغيرة أول الزيادة وآخرها)
 ومما هاسف الإشعارها بخلو ما بينهما من حجة . مثال ذلك هكذا . وقيل يكتب (في أوله)
 أو زائداً من (والى في آخره) قال ابن الصلاح ومثل هذا يحسن فيما سقط في رواية وثبت في
 رواية وعلى هذين القولين أيضاً إذا كثرت المضروب عليه إما يكتفى بعلامه الإبطال أوله وآخره
 أو يكتب على أول كل سطر وآخره وهو أوضح هذا كله في زائد غير مكرر (وأما الضرب على
 المكرر فقبل بضرب على الثاني) مطلقاً دون الأول لانه كتب على صواب فالخطأ أولى
 بالإبطال (وقيل يبقى أحسن ماصورة وأيهما) قراءة وبضرب على الآخر هكذا حكى ابن خلد
 القولين من غير مراعاة لأوائل السطور وآخرها وتفصل بين المتضاهين ونحو ذلك (وقال
 القاضي عياض) هذا إذا تساوت الكلمات في المازل بأن كانت في إنشاء السطر أما (إن كانا
 أول سطر بضرب على الثاني أو آخره فعلى الأول) يضرب صواباً ولا أوائل السطور وأخرها عن
 الطمس (أو) الثانية (أول سطر) الأولى (آخر) سطر (آخر فعلى آخر السطر) لأن
 مراعاة أول السطر أولى (فإن تكررت المضاف والمضاف إليه أو الموصوف والموصوف ونحوه
 روي اتصالهما) بأن لا يضرب على المتكرر بينهما بل على الأول في المضاد والموصوف
 أو الآخر في المضاف إليه والصفة لأن ذلك مضطرب إليه لفهم فراغته أولى من مراعاة
 تحسين الصورة في الخط قال ابن الصلاح وهذا التفصيل من القاضي حسين (وأما الحذف
 والكشط والمحو فكرها أهل العلم) كما تقدم (الثامنة غلب عليهم الاقتصاد) في الخط
 (على الرمي في حديثنا وأخبرنا) تكررها (وشاع) ذلك لظهور (بحيث لا يتحقق) ولا يلبس
 (فيكتبون من حديثنا) والنون والالف) ويحذفون الحاء والذال (وقد تحذف النون) أيضاً
 ويقتصر على الضمير (و) يكتبون (من أخبرنا أنا) أي الهمة والضمير (ولا تحسن زيادة
 الباء قبل النون وإن فعلها البيهقي) وغيره الثلاث ليس بزم حديثنا (وقد تراد براء بعد الف)
 قبل النون أو جاء كما بسد في خط المغاربة (و) قد تراد (دال أول رمز حديثنا) ويحذف الحاء

فقط (ووجدت الدال) المذكورة (في خط الحاكم وأتى عبد الرحمن السلمي واليهيقي) هكذا
والإسـ الصلاح والمصنف حاك كلامه أو رأى ذلك أيضاً أو وجدت في كلامه مبدأ المفعول
في نفسه في رمرأ صاحبته فيكتب نبي أو دني دون أحسن في وأبنا وأما في وأما في فقال
العراق منهم من رمرأ لها مافي ثم أحفلوا بعضهم بحجمها مع أداة الحديث فيكتب قسماً
ر يد قال حدثنا أول وقد نوحهم بعض من رآها هكذا الهالوار التي تأتي بعداء التصويل وليس
كذلك وبعضهم يعرفها فيكتب قسماً وحدا اصطلاح متروك وقال ابن الصلاح يرب العادة
بمعددها خطراً ولا بد من الطق لها حال القراءة وسأقي ذلك في الفرع التاسع من النوع الآتي
(وإذا كان للعديد أسنادان أو أكثر) وجعوا به مافي من واحد (كتبوا بعد الانتقال
من أسناد إلى أسناد ح) مفردة مهولة (ولي يعرف يابها) أي بيان أمرها (عن تقدم وكتب
جماعه من الخطاط) كان مسلم اللبي وأبي عثمان الصائقي (موصيها ص) يشتر ذلك (بأها رمز
ص) قال ابن الصلاح وحسن أناس مع هاتلا يترهم أن حديث هذا الأسناد سقط وكلا
يركب الأسناد الثاني على الأسناد الأول فيه لا أسناد واحد (وقيل) هي حاء (من التصويل
من أسناد إلى أسناد وقيل) هي حاء من حائل (لام) انحول بين أسادين فلا تذكرون من
الحديث) كما قيل بذلك (ولا يلبط عمدها شيء وقيل هي رمز إلى قولنا الحديث وإن أهل
المغرب كانهم يقولون إذا وصلوا إلى الحديث والمختار أنه يقول) عبد الوصول إليها (أو غير
التاسعة يعني) في كتابه التجميع (أن يكتب) الثالث (بعد البجلة اسم الشيخ) السمع
(ونفسه وكتبه) قال الخطيب ومرودة ذلك حديثاً أو فلاتين فلاتين الفلاني قال حدثنا فلان
(ثم يسوق المدوح) على لفظه (ويكتب فوق السجدة أسماء السامعين) وأسماءهم (وناريخ)
وقت (السمع أو يكتبه في حاشيته أول ورقه) من الكتاب (أو آخر الكتاب أو) موضع آخر
(حيث لا يحنى منه) والاول أن يخطو قال الخطيب وإن كان السماع في مجالس عدة كتب عند
انتهاء السماع في كل مجلس علامة السماع (ويسمى أن يكون) ذلك (بخط ثقة معروف الخط
ولاً بأسم) عليه (عدها أن لا يجمع الشيخ عليه) أي لا يحتاج حينئذ إلى كتابة كل خط
بالصحيح (ولاً بأسم أن يكتب سماعه بخطه إذا كان ثقة كلفه الثقات) قال ابن الصلاح
وقد قرأ عبد الرحمن بن مده مرأ على أني أحمد العرضي وسأله خطه ليكون حجة له فقال له بأبي
عليك بالصديق وأبنا إذا عرف به لا يكذبنا أحد وتصدق فيما تقول وتقبل وإذا كان غير ذلك
فلو قيل لك ما هذا خط العرضي ماذا تقول لهم (وعلى كاتب التجميع العري) في ذلك والاحتياط
(وبيان السامع والمسمع) لمط صبر محتمل وبجانبه السافل فيمن يثبت والميل من
استقاط بعضهم) أي السامعين (لعرض فاسد) فإن ذلك مما يؤديه إلى عدم انتفاعه بما سمع
(وإن لم يحضر) مثب السامع ما سمع (فهو أن يعتقد) في إثباته (في حضورهم) على (خبر ثقة
حضر) ذلك (ومن نفي كتابه سماع غيره ففيع به كتمان) إياه (ومعه مثل سماعه) منه
(أو ربح الكتاب) فقد قال وكتب أول بركة الحديث إمارة الكتب وقال سفيان الثوري من

بحل بالعلم ابتلى بأحدى ثلاث أن ينساه أو يموت ولا يقتضيه أو يذهب كتبه قلت وقد ذم الله
 تعالى في كتابه مانع العارية بغيره ويعنعون الماعون وعاورة الكتب أهم من الماعون (وإذا
 أعاره فلا يبطئ عليه) بكتابه لا بغيره حاشه قال الزهري أياك وغلول الكتب وهو حشها
 من أصحابها أو قال القليل ليس من فاهل الورع ولا من فعال الحكماء بان أخذ جماع رجل
 وكتابه ينسبه عنه ومن فعل ذلك فقد ظلم نفسه (فان منعه) اعارته (فان كان سماعه مثبنا)
 فيه (رضاً صاحب الكتاب) أو بخطه (لزمه اعارته والا فلا) كذا قاله أئمة مذاهبيهم في أزمانهم
 منهم القامى حفص بن غياث الحنفي من الطبقة الأولى من أصحاب أبي حنيفة (وامه عجل)
 ابن ابي عمير (الفاضي المالكي) صاحب أصحاب مالك (وأبو عبد الله الزبير الشافعي وحكم
 به القاضيان) الأولان أما حكم حفص فروى الزمهرى أن رجلاً ادعى على رجل بالكوفة
 سماعاً أنه أياه ففصل كاليه فقال لصاحب الكتاب أخرج اليها كتبنا فما كان من سماع هذا
 الرجل يحط بذلك الزمان وما كان بخطه أعفيناك منه قال الزمهرى فسألت أبا عبد الله
 الزبير عن هذا فقال لا يجزئ في هذا الباب حكم أحسن من هذا الآن خط صاحب الكتاب دال
 على رضاه باستماع صاحبه معه وأما حكم امه عجل فروى الخطيب أنه فتحوكم اليه في ذلك وأطرق
 ملياً ثم قال للمدعي عليه أن كان سماعه في كتابنا بخط يدك فليزملك أن نعيه (وخالف فيه
 بعضهم والصواب الأول) وهو الوجوب قال ابن الصلاح قد تماشدت أذوال هذه الأئمة في ذلك
 ويرجع حاشاه إلى أن سماع ضيقه إذا ثبت في كتابه رضاه فيلزمه اعارته أياه قال وقد كان
 لا يبين لي وجهه ثم وجهته بأن ذلك بمنزلة شهادة له عنده عليه أذوالها بما حقه وإن كان فيه
 بدل ماله كما يلزم من فعل الشهادة أذوالها وإن كان فيه بدل نفسه بالأسى إلى مجلس الحكم
 لأدائها وقال البلقيني عندي في نوجيه غير هذا أو هو أن مثل هذا من المصالح العامة
 التي يحتاج إليها مع حصول عاقبة بين المحتاج والمحتاج اليه تنقضي الزامه بأعافه في
 مفصله قال وأصله اعارة الجسد أو لوضع جذوع الجار عليه وقد ثبت ذلك في الصحيحين وقال
 بوجوب ذلك نجع من الماء وهو أحد قول الشافعي فإذا كان يلزم الجار بالعارية مع دوام
 الجذوع في العالب فلا يلزم صاحب الكتاب مع عدم دوام العارية أولى (فإذا انقضت فلا
 ينقل سماعه إلى نخته) أي لا ينسبه عليها (الابعد مقابلة المرضية) كذا (لا يسقل
 سماع) ما (إلى النسخة الأبعد مقابلة مرضية) لا لا يعتبر بتلك النسخة (إلا ان يبين كونها غير
 مقابلة) على ما تقدم (النوع السادس والعشرون مسفة رواية الحديث) وآدابها وما يتعلق
 بذلك (تقدم منه جل في الوعين قبله وغيرهما) كالفاظ الآداء (وقد شد قوم في الرواية
 وأذروا) أي بالنعرا (وناهل) فيها (آخرون فقرطوا) أي قصروا (فن المشددين من قال
 لأجبه الأفيار واه) الراوى (من حفظه ونذكره) ذلك (عن مالك الثوري حنيفة وأبي بكر
 الصديق لاني) المروزي (الشافعي) فروى الحاكم من طريق ابن عبد الحكم عن أشهب قال
 سئل مالك أن يرضى العلم بمن لا يحفظ حديثه وهو ثقة فقال لا قبل فإن أتى بكتب فقال سمعته

وهو ثقة فقال لا يؤخذ عنه أخاف ان يراد في حديثه بالليل يعني وهو لا يدري وعن يونس بن
عبد الأعلى قال سمعت أنسب يقول مثل ما سمعت عن الرجل القويهم يخرج كتابه فيقول هذا
ممنه قال لا تأخذ الا ممن يحفظ حديثه أو يعرفه يروى الصحيح عن مالك وعن أبي الزناد
قال أدركت بالمدينة مائة كلهم ما من لا يؤخذ عنهم شيء من الحديث يخال ليس من أهل
ولفظ مالك لم يكرهوا من يروون ما يحفظون وهذا مذهب شديد وقد استقر العمل على خلافه فقل
الرواية في الصحيحين يوصف بالحفظ لا يلحقون التصنف (ومنه من جوزه من كتابه الا اذا
خرج من يده) بالاشارة أو ضياع أو غير ذلك فلا يجوز حيث ذهبت بطراؤ تفسيره وهذا أيضا
شديد (وأما المساهلون فتقدم بيان جبل عنهم في النوع الرابع والعشرين) في وجوه العمل
(ومنه قوم يروون ما يسخ غير مقابلة باصول فعملهم الحماكم جرح وحسن قال وهذا كثير
تعاطوا قوم من أكابر العلماء والصلحاء) ومن سب إليه اتساحل ابن أبيه كان الرجل يأتيه
بالكتاب فيقول هذا من حديثك فجدته به مقلدا قال المصنف زيادة على ابن الصلاح (وقد
تقدم في آخر الرسالة من النوع الماضي ان النسخة التي لم تقابل بنحو الرواية منها شروط
فيتمثل ان الحماكم يخالفون به ويحتمل انه أراد) علمه (اذا لم توجد الشروط والصلوات
ما عليه الوجه ورواه المتوسط) بين الامراط والتفريط خيرا لا مورا الوسط وما عداه شطط
(وقد اقام) الراوى (في العمل والمقابلة) لكلامه (بما تقدم) من الشروط (بما رويته منه)
أى من الكتاب (وان غلب) عنه (اذا كان الغالب) على الظن من أمره (سلامته من
التعيب) والتدليل (الاسماء اذا كان من لا يعنى عليه التعبير غالبا) لان الاعتقاد في باب الرواية
على غالب الظن (فروع) أربعة عشر (الاول الضرب اذا لم يحفظ ما سمعه واستعان بثقة في
ضبطه) أى ضبط سماعه (وحفظ كتابه) من التعيب (واحاط عند القراءة عليه بحيث
يغلب على ظنه سلامته من التعيب محتمل روايته وهو أولى بالمنع من مثله في البصير قول الخطيب
والبصير الاى) فيما ذكر (كالضرب) وقد منع من روايته ما غير واحد من العلماء (الثاني اذا
أراد الرواية من نسخة ليس فيها سماعه ولا هي مقابلة به) كما هو الاول في ذلك (لكن سمعت
على شيخه) الذى سمع هو عليه في نسخة خلافا (أو فيها سماع شيخه) على الشيخ الأعلى (أو
كتب عن شيخه) وسكت نفسه اليها لم تجز له الرواية منها عند عامة المحققين (وقطع به ابن
الصباغ لانه قد يكرر فيها رواية ليست في نسخة سماعه) وورخص فيه أبواب السحابة ويحرم
ابن بكر البرساق قال الخطيب (والذى يوجب النظر) التفصيل وهو (له معنى عرف ان هذه
الاحاديث هي التي سمعها من الشيخ جار) له (ان يروى) عنه (اذا سكت عنه الى سمعها
وسلامتها) والادلة قال ابن الصلاح (هذا اذا لم يكن له اجازة عامة عن شيخه لمروياته اولها
الكتاب فان كانت جازت له الرواية منها) مطلنا اذ ليس فيه أكثر من رواية تلك الزيادات
بالاجازة (وله ان يقول حدثنا أخبرنا) من غير بيان للاجازة والامر قريب من سماع مثله (وان
كان في النسخة سماع شيخ شيخه أو مجموعته على شيخ شيخه فيحتاج ان تكون له اجازة عامة من

شجرة (و) يكون (الشجرة) اجازة (مثلها من شجرة الثالث اذا وجد) الحافظ الحديث (في كتابه
 خلاف) ما في حقه فان كان حفظه مبرجوع اليه وان كان حفظه من قم الشجر اعتمد حفظه
 ايا لم يشك ومن ان يجمع بينهما في رواية (فيقول حفظي كذا في كتابي كذا) هكذا فعل
 شعبة وغيره (وان شالف غيره) من الحافظ فيما يحفظ (قال حفظي كذا وقال به غيره
 اروه كذا) فدل ذلك التورى وغيره (واذا وجد سماعه في كتابه ولا يدكره فمن أي حنيفة
 وروى عن الشافعية لا يجوز) له (روايته) حتى يترك (ومذهب الشافعي وأكثرا سماعه رأى
 يوسف وشهد) بن الحسن (بجوازها وهو الصحيح) لعمل العلماء به سلفا وخلفا باب الرواية على
 التوسعة (ومطره ان يكون السماع بحظه أو يحط من يثق به والكتاب مصون) بحيث (يعلم
 على الظن سلامته من التفسير ونسك اليه نفسه) وان لم يدكر أحاديثه حديثا حديثا (فان
 يتركه) (لم يجوز) الاعتماد عليه وكذا ان لم يكن الكتاب بحظه ثقة لا خلاف روى في الروضة
 والمهاج كاسميه ما عن الشرط بقوله محفوظ عنده فاشعر بعدم الاكتفاء بظن سلامته من
 التغير وتعقبه البلقيني في الصحيح بان المعتمد عند العلماء بقدر ما وجدنا العمل بما يوجد من
 السماع والاجازة مع كتابي الطباقي التي يعلى على الظن بجهتها وان لم يترك السماع ولا
 الاجازة ولم تكن الطبقة محفوظة عنده انتهى وهذا هو الموافق لما هنا وقد مثنى عليه صاحب
 الطاوى الصغير فقال ويرى يحط المفوظ ولم تكن الطبقة محفوظة عنده (الرابع ان لم يكن
 الراوى عالما بالانفاط) ومداولاتها (ومقاصدها خيرا عايجيل معانيها) بصبرا عقادير
 الفشارت بينهما (لم تجزله الرواية) لما سمعه (بالمعنى) لا خلاف لى بين اللفظ الذي سمعه
 وان كان ما يابى ذلك فحالف طائفة من اصحاب الحديث والفقه والاصول لا يجوز الا بلفظه
 وبه ذهب ابن سيرين وعلقب أبو بكر الرازى من الحنفية وروى عن ابن عمر (وجوز
 بعضهم في غير حديث النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجوزيه وقال جمهور السلف
 والطائفة من الطوائف) مهم الائمة الاربعة (يجوز بالمعنى في جميعه اذا قطع بادا المعنى)
 لان ذلك هو الذي تشهد به احوال الصحابة والسلف ويدل عليه روايتهم للقصة الواحدة
 بافظاظ مختلفة وقد ورد في المسئلة حديث مرفوع روى ابن مسعود في معرفة الصحابة والطبراني
 في الكبير من حديث عبد الله بن سليمان بن أكتمة الليثي قال قلت يا رسول الله انى أسمع
 منذ الحديث لا أستطيع ان أؤديه كما أسمع من زيد بن عمرو فأردى نقص مرفوعا قال اذ لم تعلموا
 حراما ولم تحرموا حلالا وأصغى المعنى فلا بأس ~~وذكر~~ ذلك الحسن وقال قولاهما أحدا
 واستدل بذلك الشافعي بحديث أنزل القرآن على سبعة أحرف فأقر وأما ابن مسعود قال واد
 كان الله برأفه بحقه أنزل كتابه على سبعة أحرف علمته بأن الحفظ قد رل لكل أهم قرأته
 وان اختلف لفظهم فيه ما لم يكن في اختلافهم حاله معنى كان ما سوى كتاب الله سبحانه أولى أن
 يجوز فيه اختلاف اللفظ ما لم يحمل معناه وروى البيهقي عن مكحول قال دخلت أبا و
 الأزرع على راتبة بن الأسقع فقلنا له يا أبا الأسقع حدثنا بحديث سمعته من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ليس فيه وهم ولا حريد ولا نسيان فقال هل قرأ أحدكم من القرآن

شأنه ما سمع وما سمع له من غير هذا التردد لو اورد الاتصاف ببعض وفي هذا القرآن مكتوب
 من اظهركم لآياته معظما واثمهم وعزواكم منكم بدينهم مقصرون فكيف تأخذتم بمعناها
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أن لا يكون بمعناها من الاية واحدة حسكم
 او احدثناكم بالحدث على المعنى وأسمداً أصناف المدخل من حارس عديته وبنو ذوال
 حديقه اذ قوم عرب وردوا لأما من قصدم ونحوه وأسمداً أصناف شعس الخديان
 ولد له لم أمار عديان على الحسن قط ما أنا سعيد بالحل عديت بالحدث بغيره
 أو منقص منه والاعمال الكذب من عديت وأسمداً أصناف من حرر من روم ول منبغ
 الحسن بحدث ما حدث الأول واحد والكلام مختلف وأسمداً من عديت ذل كان الحسن
 واراهم والشعبي مأثور بالحدث على المعاني وكان الغامض من محمد وأبي سيرين وربما من
 حيوه بعدون بالحدث على حروفه وأسمداً من أي أو من ذل سألنا الزهري عن التثنية
 وأما حريق بالحدث فقال ان هذا يجوز في القرآن فكيف في الحديث اذا أمتد معنى
 بالحدث لم يحل به مما لم يحرم به لافلا مأمن وأسمداً من عديت ذل كان عمرو بن
 دينار يحدث بالحدث على المعنى وكان ابراهيم بن مسهر لا يحدث الا على ما سمع وأسمداً
 عن وكيع ول ان لم يكن المعنى واسعاً فذلك الناس ول شيخ الاسلام روى أقوى جمعهم
 الاجماع على حوار تشرح الشريعة لهم طائفة معارف به ولا حار الا بالبلغة أخرى
 بخواره بالغة اعرفه أولى وفيل اما بخور ذلك لخصاه دون غيره من مكرم اس القرن
 في أحكام القرآن ول بالحوار ما لكل أحسب كما على نفع من الاحد بالحدث والخصاه
 اجمع فهم أمر ان انصاحه والبلاغة حله ومشاهدة أقوال بالثاني صلى الله عليه وسلم
 وأفعاله وأقدام المشاهدة عمل المعنى حله واسماء المصداق وقيل مع ذلك في حديث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجوز في غيره حكاه ابن الصلاح ورواه النسبي في المدخل
 من مائت وروى عنه أصنافه كان معظ من الماء والماء والقاء في حديث رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وروى عن الخليل من أحداه ول ذلك أيضاً واسئل به بقوله
 مبلغ أروي من سامع وداروا بالمعنى فعد أزال عن موصفه معرفة ماضيه وذال الماردي
 ان نسي القبط حار لانه يحمل القبط والمعنى وعرض أذا أحد حسا فيلزمه أداء الاسر لاسما
 ان ركبه قد يكون كمالاً حكاهم وإن لم ينسبه لم يحرق أن يورده بغيره لاني كلامه صلى الله
 عليه وسلم من انصاحه ما ليس في غيره وفيل عكسه وهو الخوارزمي يحيط القبط ليحكم من
 التصرف فيه دون من ينسبه وقال الخطيب يجوز اراءه من اذق وفيل ان كان موجه علمه
 لان المعقول على معناه ولا يحب مرأه القبط وان كان عملاً لم يجوز في التامى عباس بن شعبي
 سئل الرواية بالمعنى للابسط من لا يحسن ممن ينسب اليه يحسن كما يقع لرواه كثير اذنا
 وحديثنا على الحوار الاولى ايراد الحديث بلفظه دون التصرف فيه ولا شك في اشراط ان
 لا يكون مما عديت بلفظه وقد صرح به في الركني والله يرشد كلام العراقي الا في امهال

الرسول بالبحر وعكسه وعدى انه يشترط أن لا يكون من حوامع الكلم (وهذا الخلاف
 إنما يجري في غير المصنفات ولا يجوز غيره) نفي من (مصف) وأما المصنف الآخر (وان كان
 مصنفه) قطعاً لأن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم في مسط الألفاظ من
 المرح وذلك غير موجود فيها اشتمل عليه الكسب ولا بهان ملكه غير المصنف فليس ذلك غير
 مصنفه (ويعنى للراوى بالمعنى ان يقول عقسه أو كقول أو يحوره أو شمه أو ما أشبهه
 هذا من الألفاظ) وقد كان قوم من الحنابلة يفعلون ذلك وهم أعلم الناس بمعاني الكلام حواف
 من الزلل لا يروهم عانى الرواية بالمعنى من الخطر روى اس ماحه وأحمد والحاكم عن اس
 موداه قال يوم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحرور رب عبادوا الله وأطيعوا
 قال أو مثله أو يحوره أو شمه به وفي مسند الدارمي عن الكهانه للحطيب عن أنى الدرداء انه كان
 إذا حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أو يحوره أو شمه وروى اس ماحه وأحمد عن
 أنس بن مالك انه كان إذا حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فصرع قال أو كقول رسول الله
 صلى الله عليه وسلم (وإذا اشتهت على المأوى لعلته حسن ان قول بعد قرأتها على الشك
 أو كقول لشبهه أحارة) من الشيع (وإداني) رواية (صوابها) عنه (إداني) قال اس الصلاح
 ثم لا يشترط أفراد ذلك في الإجازة كما تقدم قريباً (الخاص اختلف العلماء في رواية بعض
 الحديث الواحدون بعض) وهو المسمى باختصار الحديث (وسمه بعضهم مطلقاً) على
 مع الرواية بالمعنى وسمه بعضهم مع تخويرها بالمعنى إذا لم يكن رواه هو أو غيره فمما قيل هذا
 وان رواه هو مرة أخرى أو غيره على التمام حار (وحوره بعضهم مطلقاً) قل و معنى به سده
 مما إذا لم يكن الحدوث متعلفاً بالمأوى به تعلفاً يحصل بالمعنى حذفه كالاستثناء والشرط والغاية
 ويجوز ذلك والامر كذلك فقد حكى الصنعى الهمداني الاتقان على المعجبين (والصحيح
 التفصيل) وهو المنع من غير العالم (وحوازه من العاروف إذا كان ماركه) مجبراً عما نقل (غير
 متعلق عارواً بحيث لا يحتمل البيان ولا يختلف الدلالة) فيما عليه (تركوه) على هذا يجوز
 ذلك (سواء حوراً بالمعنى أم لا) سواء (رواه قبل تماماً أم لا) لأن ذلك غير من مفسلين
 وقد روى السهقي في الملاح من اس المأوى قال علماء سفيان اختصار الحديث (هذا ان
 اربع مراته عن التهمة فأما من رواه) مرة (أما حطاف ان رواه ثانياً فافصا ان بينهم ريادة)
 في رواه (أولاً أو سبيان لعلته ورواه مسط) فيما رواه (ثانياً فلا يجوز له القصص ثانياً ولا
 ان شاء ان يعين عليه أداءه) تمامه (ه) ثلاث يخرج بذلك ما فيه عن حبر الاحتجاج قال سليم وان
 راء أولاً فافصا ثم أراد روايته تماماً كان ممن بينهم بالزيادة كان ذلك عذر الله في تركها وكماها
 (أما تطبيع المصنف الحديث) الواحد (في الأبواب) بحسب الاحتجاج به في المسائل كل
 مسأله على سده (وهو إلى الخوار أقر) ومن المنع أعدد (قال الشيخ) اس الصلاح (ولا يجوز
 من كراهه) وعن أحمد يذهب ان لا يعمل حكاه عنه الحلال قال المصنف (وما أظنه يوافق
 عليه) وقد فعله الأئمة مالك والشافعي وأبو داود والشافعي وغيرهم (وتنبيه) قال المصنف

يجوز حذف زيادة مشكوك فيها لا خلاف وكان مالك يقول كثر انور عايل كان ينقطع
 اسناد الحديث اذا شك في وصله قال وحمل ذلك زيادة لا تعلق للمذكور بها فان تعاقذ كرهنا مع
 الشك كحديث العربا في خمسة ارسق اوردون خمسة اوسق (قائدة) يجوز في كتابة
 الاطراف الاكتفاء ببعض الحديث مطلقا وان لم يقد (السادس ينبغي) للشيخ (ان لا يروى)
 حديثه (قراءة الخان أو مصنف) فقد قال الاصمعي ان اخوف ما اخاف على طالب العلم ان اذالم
 يعرف الخوان يدخل في جملة قوله صلى الله عليه وسلم من كذب على فليتبوا مقعده من النار
 لا لم يكن يلين همسا وبيت عنه وولدت فيه كذبت عليه وشكا يسيو به حماد بن سلمة الى
 الخليل فقال له سألتك عن حديث هشام بن عروة عن أبيه في رجل رجع فاشترى وقال
 أسأت انما هو رجع ففزع العين فقال الخليل صدق أنت في هذا الكلام أبا اسامة (وعلى
 طالب الحديث ان يتعلم من التور واللغة ما لم يه من اللحن والتعصيف) روى الخطيب عن
 شعبه قال من طلب الحديث ولم يصر العربية كثر رجل عليه برنس وليس له رأس وروى
 أبصاع عن حماد بن سلمة قال مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف التور مثل الجار عليه مخلاة
 ولا شعر فيها روى الخليل في الارشاد عن العباس بن المعيرة بن عبد الرحمن عن أبيه قال جاء
 عبد العزيز الدراوردي في جماعة الى أبي لمعرضوا عليه كما يقرأ لهم الدرر اوردى وكان
 ردى السان يلحن فقال أي ويح لك يا دراوردي أنت كنت الى اصلاح لسانك قبل النظر
 في هذا الشأن أحوج منا الى غير ذلك (وطريقه في السلامة من التعصيف الاخذ من أقوال
 أهل المعرفة والتحقيق) والضبط عنهم لامن طوبى الكاتب (واذا وقع في روايته يلحن
 أو تحريفه) عند (قال اس سبرين و) عند الله (بن معبرة) وأبو عمرو وأبو عبيد القاسم بن سلام
 فيما رواه البيهقي عنهما (برويه) على الخطا (كما معه) قال ابن الصلاح وهذا غلط في اتباع
 القسط والمنع من الرواية بالمعنى (والصواب وقول الاكثري) منهم ابن المبارك والاوزاعي
 والشعبي والقاسم بن محمد وعطاء وهمام والنضر بن شميل (انه يرويه على الصواب) لاسباب
 في اللحن الذي لا يختلف المعنى به واختار ابن عبد السلام ترك الخطا والصواب أيضا حكماء
 عنه ابن دقيق العيد اما الصواب فانه لم يسمع كذلك وأما الخطا فلان النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يقله كذلك (وأما اصلاحه في الكتاب) وتغيير ما وقع فيه (بجوز به ضمهم) أيضا (والصواب
 تقريره في الاصل على حاله مع التضييب عليه وبيان الصواب في الخاتبة) كما تقدم فان ذلك
 أجبع للمصلحة وأنى للمفسدة وقد يأتي من يظهر له وجه صحته ولو وقع باب التغيير لم يضر عليه
 من ليس مأهلا (ثم الاولى عند السماع ان يقرأه) أولا (على الصواب ثم يقول) وقع في
 روايتنا وعند شجنا أو من طريق فلان كذا (وله أن يقرأ ما في الاصل) أولا (ثم يذكر
 الصواب) واما كان الاول أولى كليا يقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يقل
 (وأحسن الاصلاح) ان يكون (بما جاء في رواية) أخرى (أو حديث آخر) فان ذكره آمن من
 القول المذكورة (وان كان الاصلاح بزيادة الماسقط) من الاصل (هان لم يعابر معنى)

الأصل فهو على ما سبق) كذا عبر ابن الصلاح أيضا وعبارة العراقي فلا بأس بالحق في الأصل
 من غير تنبيه على سقوطه بأن يعلم أنه سقط في الكتابة كلفظة ابن في النسب وكثرت لا يختلف
 المعنى به وقد سأل أبو داود أحمد بن حنبل فقال وجدت في كتاب حجاج عن جريح يجوز لي أن
 أسلمه ابن جريح قال أرى حوان يكون هذا بالأساس وقيل لما لك أرايت حديث النبي صلى الله
 عليه وسلم يراذفه الواو والالف والمعنى واحد فقال أبو حوان يكون حفيضا (فان غير الساقط)
 معني ما وقع في الأصل (ما كذا الحكم بذكر الأصل مفرودا بالبيان) لما سقط (فان علم ان
 بعض الرواة له) (أسقطه وحده) وان من فوقه من الرواة أتى به (فله أيضا ان يلحقه في نفس
 الكتاب مع كلمة يعني) قبله كما فعل الخطيب اذ روى عن أبي عمر بن مهدي عن الحاملي بسنده
 ان عروة عن عمرة يعني عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي الى رأسه
 فأرجله قال الخطيب كان في أصل ابن مهدي عن عمرة قالت كان فالحق فيه ذكر عائشة
 اذ لم يكن منه بذكر عائشة ان الحاملي كذلك رواه وانما سقط من كتاب شيئا وقلنا للمعاني يعني لان
 ابن مهدي لم يثل لتنا ذلك قال وهكذا رأيت غير واحد من شيوخنا يفعل في مثل هذا ثم روى
 عن وكيع قال انا سمعت في الحديث يعني (هذا اذا علم ان شيئا رواه) له (على الخطأ فاما ان
 رواه في كتاب نفسه وخطب على فله أنه) أي السقط (من كانه لامن شيئا في نفسه) حينئذ
 (اصلا في كتابه) في (روايته) عند تعديته كما تقدم عن أبي داود (كما اذا درس من كانه
 بعض الاسناد أو المتن) يتقطع أو يلبس ويحويه (فانه يجوز) له (استدراكه من كتاب غيره اذا
 عرف صحته) ووثق به بأن يكون أنه عن شيئا وهو ثقة (وسكنت نفسه الى ان ذلك هو
 الساقط كذا قال أهل التحقيق) ومن فعله بهيم بن حماد (ومعه بعضهم) وان كان معروفا
 محفوظا فله الخطيب عن أبي محمد بن ماضي (ويماه حال الرواية أولى) فله الخطيب (وهكذا
 الحكم) جار (في استنبات الحافظ ما مثله فيه من كتاب) ثقة (غيره أو حفظه) كما روى عن أبي
 عوانة وأحمد وغيرهما ويحسن ان يبين مرثيته كما فعل يزيد بن هرون وغيره في مسند أحمد
 حديث يزيد بن هرون أنا عاصم بالكوفة فلم أكتبه فسمعت شيئا يتحدث به ففرقه به عن عاصم
 عن عبد الله بن مروحس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا سافر قال اللهم اني أعوذ
 بك من وعاء السفر وفي غير المسند عن يزيد أنا عاصم وثبت في نفسه شيئا وان بين أصل الثبت
 دون من ثبته فلا بأس فعله أبو داود في منه عقب حديث الحكم بن سري قال ثبتي في شيء منه
 بعض أصحابنا (فان وجدت في كتابه كلمة) من غريب العربية (غير مضبوطة أشكلت عليه جاز
 ان يسأل عنها العلماء باو وروى على ما يجزونه) به فعل ذلك أحمد واسحق وغيرهما وروى
 الخطيب عن عفا بن سلة أنه كان يجي الى الانقش وأصحاب النخوع عرض عليه ثم غفر
 الحديث يهر به (السابع اذا كان الحديث عنده عن اثنين أو أكثر) من الشيوخ (وانفقاني
 للمعنى دون اللفظ فله جمعهما) أو جمعهم (في الاستاد) مسين (ثم يسوق الحديث على لفظ)
 روايه (أحدهما فيقول أنا فلان وفلان واللفظ لفلا أو هذا اللفظ فلان) وله ان يخص فعل

القول من لفظ وان يأتي به ليسا فيقول علماءهم (والأول أنافلان ونحوه من
 العبارات ولم يلم في صحته عبارة حسنة) أقصم مما أقصم (كقوله تائبو بكر) بن أبي شبة
 (وأبو سعيد) الأشج (كلامه عن أبي خالد قال أبو بكر تائبو خالد عن الاعشى قظامره)
 حيث أعاده نابيا (ان اللفظ لا يـ) (مكر) قال العراقي ويحتمل أنه أعاده لسان التصريح
 بالتصديق وان الأشج لم يصرح (فان لم يخص) أحدهما بنسبة اللفظ إليه بل أتى ببعض
 لفظ هذا وبعض لفظ الآخر (فقال أخيراً قتلان وقلان وتياربانى اللفظ) أو والمعنى واحد
 (والأحد ثنائان جاز على جواز الرواية بالمعنى) ودون ما ذكره يجرى هذا قول ابن الصلاح وقول
 أبي داود وحديث مسدد وأبو توبة المعنى (والأحد ثنائان أو الاحوص يحتمل ان يكون من قبيل
 الأول فيكون اللفظ لمسدد وأبو توبة والمعنى ويحتمل ان يكون من قبيل الثاني
 فلا يكون أورداً لفظ أحدهما خاصة بل رواه عنهما بالمعنى قال وهذا الاحتمال بقرب في قول
 مسلم المعنى واحد (والله يقرر) أيضاً (تقارباً) ولا شبهة (فلا يأمي به) أيضاً (على جواز
 الرواية بالمعنى وان كان قد عيبه البخاري وأخبره وإذا جمع من جماعته) كتاباً (مصنفاً
 فقابل سمعته بأصل بعضهم) دون الباقي (ثم رواه عنهم) كلهم (وقال اللفظ قتلان)
 المقابل بأصله (فبفضل جواره) كالأول لأن ما أورده قد سمعته بنفسه عن يده كراهة بلفظه
 (و) يحتمل (منعه) لأنه لا علم عنده بكيفية رواية الأسخريين حتى يخبر عنها بخلاف ما سبق
 فانه أطلع فيه على موافقة المعنى فانه ابن الصلاح وحكاة أيضاً العراقي ولم يرجح شيئاً من
 الاحتمالين وقال البدر بن جماعة في المهمل الروى يحتمل تفصيلاً آخر وهو النظر في الطرق
 فإن كانت متباينة بإحدى مسئلة لم يجز وان كان تفاوتها في ألفاظ أو لغات أو اختلافان
 ضبط جاز (الثامن ليس له أن يرد في نسب غير شيخه) من رجال الاسناد (أو مقلبه) ملزوماً
 ذلك ثبت اقتصر شيخه على بعضه (الأن يميزه فيقول) مثلاً (هو ابن فلان الفلاني أو يعني
 ابن فلان ونحوه) فيصور فصل ذلك أحد وغيره (فان ذكر شيخه نسب شيخه) بنسبه (في أول
 حديث ثم اقتصر في باقي أحاديث الكلب على اسمه أو بعض نسب فقد سكت الخطيب عن أكثر
 العلماء جواز روايته تلك الأحاديث مفصلة عن الحديث (الأول مستوفياً نسب شيخه
 (و) حكى (عن بعضهم) ان (الأولى) فيه أيضاً (أن يقول معنى ابن فلان (و) حكى (عن علي بن
 المديني وغيره) كشيخه أبي بكر الأصماني الحافظ انه (يقول حدثني شيخي ان فلان بن فلان
 حدثني (و) حكى (عن بعضهم) انه يقول (أنافلان هو ابن فلان واستخبه) أي هذا الأخير
 (الخطيب) لان لفظه ان استعمالها قوم في الاجازة كما تقدم قول ابن الصلاح (وكله جائز
 وأرلاه) أن يقول (هو ابن فلان أو يعني ابن فلان ثم) بعده (قوله ان فلان بن فلان ثم) بعده
 (أن يذكركه بكمال من غير فصل) فنتيجه في ذلك في الاقتراح ومن المنوع أيضاً أن يرد تاريخ
 السماع إذا لم يذكره الشيخ أو يقول بشراء فلان أو يترجم فلان حيث لم يذكره (السمع بن
 العادة يحد في قول ونحوه بين رجال الاسناد خطأ) اختصاراً (أو يفتي في تياربانى اللفظ بها) عبارة

ابن الصلاح ولا بد من ذكره محل القراءة (وإذا كان فيه قرئ على فلان ما خبرك فلان أو قرئ
 على فلان حدثنا فلان فليقل القاري في الأول قيل له أخبرك فلان وفي الثاني قال ما فلان)
 قال ابن الصلاح وقد جاء هذا مصرحاً بمتطاع قلت وينبغي أن يقال في قرأت على فلان قلت له
 أخبرك فلان (وإذا تكررت لفظ قال كقوله) أي البخاري (حدثنا صالح) بن حبان (قال قال)
 عامر (الشعبي فأنهم يحدون ما حدوا خطأ) وهي الأولى فيما يظهر (وليقلظهم ما القاري)
 جيبه قال المصنف من زيادته (ولوزك القاري قال في هذا كله قد أخطأ والنظار وصحة
 السماع) لأن حديث القول جائز اختصاراً بما به القرآن العظيم وكذا قال ابن الصلاح أيضاً
 في فتاويه معبراً بالظاهر قال العراقي وقد كان بعض أئمة العربية وهو العلامة شهاب الدين
 عبد الأمير بن المرغل ينكر اشتراط المحدثين التلظظ يقال في أثناء السند وما أدري ما
 وجه إنكاره لأن الأصل هو الفصل بين كلامي المحدثين التمييز بينهما حيث لم يفصل وهو
 مضمحل والاضمار خلاف الأصل قلت وجه ذلك في غاية الظهور لأن أخبرنا واحدنا يعني قال
 لما حدثت بمعنى قال وما يعني لنا قوله حدثنا فلان حدثنا فلان معناه قال له فلان قال لما
 فلان وهذا واضح لا إشكال فيه وقد ظهر لي هذا الجواب وأما في أوائل الطلب فمرضه لبعض
 المدرسين فلم يندفعه به بل هو باعريه ثم رأيته بعد نحو عشرين مقولاً عن شيخ الإسلام
 وأنه كان ينصر هذا القول ويرجحه ثم وقفت عليه بخطه فقلت الحمد (فتبينه) مما يحذف
 في الخط أيضاً في اللفظ لفظاً أنه حديث البخاري عن عطاء بن أبي ميمونة مع أس بن مالك أي
 أنه مع ذل ابن جبري فمرجه لفظاً أنه يحذف في الخط عروا (العاشم النسخ والإسراء المشقة
 على أحاديث بائنا واحد كسبعة همام) بن منبه (عن أبي هريرة) رواية عبد الرزاق عن
 معمر عنه (منهم من يحدوا الاستاد) فيذكره (أول كل حديث) منها (وهو أحوط) وأكثر
 ما يحد في الأصول القديمة وأوجبه بعضهم (ومنهم من يكتبني به في أول حديث) منها (أو أول
 كل مجلس) من سمعها (ويدرج الباقي عليه فأن لا في كل حديث) بعد الحديث الأول
 (وبالاستاد أو به وهو الأغلب) الأكثر (فمن سمع هكذا فأراد رواية غير الأول) مفرداً عنه
 (بإسناده جاز) لذلك (عند الأكثرين) منهم وكيع وابن معين والاسماعيلي لأن المعطوف
 له حكم المعطوف عليه وهو بمثابة تطبيع المتن الواحد في أبواب بإسناده المذكور في أوله
 (ومنه) الاستاذ (أبو إسحق الأسفرائيني وغيره) كبعض أهل الحديث روى ذلك تديلاً
 (فعلى هذا طريقه أن يبين) ويحكي ذلك وهو على الأول أحسن (أقول مسلم) في الرواية
 من نسخة همام (حدثنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن همام) بن منبه بكسر
 الموحدة المشددة (قال هذا ما حدثنا أبو هريرة قد ذكرنا حديث منها وقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اتزانني مقعداً أحدكم في الجنة الحديث) وأما ولمسلم ذلك (وكذا فعله كثير من
 المؤلفين) رأيت البخاري قاله لم يترك قاعدة مطردة فتارة يذكر أول حديث في النسخة ويغطف
 عليه الحديث الذي سبق بالإسناده لاجل كقوله في الظهارة ثنا أبو الياس أنا شبيب ثنا أبو

الراد عن الاصح انه مع انا حررة انه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عن
 الآخرون السابقون وقال لا سول أسدكم في الماء المائتم الحديث وتشكل على قوم ذكره عن
 الآخرون السابقون في هذا الباب وليس مراده الا بعد كراهه واداه يفصّر على الحديث الذي
 رده وكانه أراد ما ان كلام الامر من حار (وأما) ثم (بعض) من الحديث (الاستار
 آخر الكتاب) أو المخر. (فلا يرجع هذا الخلاف) الذي يجمع أفراد كل حديث حدثت الاسرعة
 روايتها لكونه لا يقع متصلا واحدا منها (الا انه يبعد احياطا و) يتخص (أخره) بعبارة من
 أعلى (أواعها) فهو جيد جماعه على (بعضه) أو لا (الحا) عشر اقدم (الراوى) (المعنى)
 على الاساد (كفان رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا) ثم ذكر الاساد بعده (أوالى
 وأمر الاساد) من أعلى (أكررى) مانع عن اس عمرص النبي صلى الله عليه وسلم كذا ثم يقول
 أحمر ما به فلا عن ولا (يصل) ساقمه (مع) وكان متصلا فلا رواه من سمعه هكذا
 بهذيم جيع الاساد) بان سده أو لا ثم ذكر المعنى (خوره) عصيم) أى أهل الحديث من
 المتقدمين والالمصنف في الارشاد وهو الصحيح قال اس الصلاح (وبعض) ان كون (به
 خلاف) كتقديم بعض المعنى على بعض) أى كالحلاف به وبن الحليط حتى به المعنى (ساعلى)
 مع (الرواية بالمعنى) والحوار على حوارها والاسقى وهذا التعرّيج مجموع واقترن ان تقديم
 بعض الانباط على بعض يؤدى الى الاحلال بالمعصوق احطار عود الصبر وبحودك
 بخلاف عدم اسد كله أو منه فذلك متعارف به ولم يصرح على الخلاف انتهى قلت والمسته
 المسى عليها أشار اليها المصنف كاس المصريح لم يوردنا هنا كما ذكر عليها وقد عقد ال مرمرى
 لذلك ما اشكى عن الحسن والشعبي وعبيد بن راهيم وأبى صره الحوار اذ لم يغير المعنى ول
 المصنف يعنى المتطوع اذ لم يكن له عدم ارماسا بالمؤخر (وأما) ذل شيخ الاسلام سديم
 الحديث على السديم يقع لاس حريته اذا كان السديم فيه مقال فيقتضى به ثم عد لمرار
 يد كذا السدول وقد صرح اس حريته بان من رواه على عود فتن الحوجه لا يكون فى حل منه فثبت
 يعنى ان يجمع هذا ولو حور بالرواية بالمعنى (ولو روى حديثا باساد) له (ثم اسمه باساد آخر)
 وحذو منه أحانه على المعنى الاول (وقال في آخره) مثله (واراد السامع) لاسمعه (رواية المن)
 الاول (بالاساد اتاني) قط (والاظهر معه وهو قول شعبة وأخره) سيبان (التورى) وامن
 معين اذا كان (الراوى) (مختضا) ساطا (عبر ابي الالساط) رمعا ان لم يكن كذا (وكان
 جماعة من العلماء) اروى أحدهم مثل هذا كراساد ثم قال مثل حديثه وله منه كذا
 واختار الحليط هذا وأما اذ اول عوده وأخره التورى) أيضا كتبه (ومنعه شعبة) رة ل فوا
 شك بل هو روى من المعنى مثله (وابن معين) أيضا رواه حوره فى مثله (ول الحليط فرق ان
 معين بين مثله وبحوره) ويصح على مع الرواية بالمعنى وأما على حوارها فلا فرق (الحاكم) ان
 بما (يلزم الحديث من) اصطو (الاتقان) مرق بين مثله وسواء فلا يحل له ان يسول مثله
 الاداء علم ام ما (المعنى) المعطى ويحل) ان يقول (عوده) اذا كل عماء اثنا عشر اذ كرا

الاستناد وبعض المتن ثم قال وذكر الحديث (ولم يفته أوقال بطوله أو الحديث وأضرود ذكر
 أو أراد السامع روايته) عنه (بكاله فهو أولى بالمتنع من) مسئلة (مثلته ونحوه) السابقة لانه اذا
 منع هال مع انه قد ساق فيها جميع المتن قبل ذلك باسناد آخر فلا يمنع هنا ولم يسبق الامتنع
 الحديث من باب أولى وبذلك تبرز قوم (فمنعه الاستاذ أبو المعنى) الاسفراينى (وأجازه
 الامام علي اذا عرف الحديث والسامع مثل ذلك الحديث) قال (والاحتياط أن يقتصر على
 المذكور ثم يقول قال وذكر الحديث وهو هكذا) أو وعلمه كذا (وبسوفه بكاله) وفصل ابن
 كثير فقال ان كان مع الحديث المشار اليه قبل ذلك على الشيخ في ذلك المجلس أو غيره جاز ولا
 فلا (واذا جاز اطلاقه فالتحقيق انه بطريق الاجازة القوية) الا كيد من جهات عديدة
 (فيما لم يذكره الشيخ) فجاز لهذا مع كونه أوله سمعاً الدراج الباقي عليه (ولا يقتصر الى افراد
 الاجازة الثالث عشرة قال الشيخ) ابن الصلاح (الظاهر انه لا يجوز تفسيره قال النبي صلى الله
 عليه وسلم الى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عكسه وان جازت الرواية بالمعنى) وكان
 أحداً اذا كان في الكتاب عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الحديث رسول الله ضرب وكتب
 رسول الله وعلى ابن الصلاح ذلك (لاختلافه) أى اختلاف معنى النبي والرسول لان الرسول
 من أسمى الية للتبليغ والنبي من أسمى الية للعمل فقط قال المصنف (والاصواب والله أعلم
 بجوازه لانه) وان اختلفت معناه في الاصل (لا يختلف) به (هنا معنى) اذا المقصود نسبة القول
 لقائه وذلك حاصل بكل من الموضعين (وهذا مذهب أحد بن حنبل) كما سألته ابنه صالح عنه
 وقال أروى ان لا يكون به بأس وما تقدم عنه محمول على استحباب اتباع الملقظ دون اللزوم
 (وجواب سله والطبيب) وبعضهم استدلل للمنع بحديث البراء بن عازب في الدعاء عند
 الموم وفيه ونيله النبي أرسلت فأعاده على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ورسولك الذي
 أرسلت فقال لا ونيلك الذي أرسلت قال العراقي ولا دليل فيه لان ألفاظ الاذ كارتو قيفية
 وربما كان في اللفظ سر لا يحصل بغيره ولعله أراد ان يجمع بين الملقظين في موضع واحد قال
 والصواب ما قاله النوري وكذا قال البلقيني وقال البسند بن جماعة لو قيل يجوز تغيير النبي
 الى الرسول ولا يجوز عكسه لما جحد لان في الرسول معنى زائد على النبي (الرابع عشر اذا
 كان في سماعه بعض الوهن) أى الضعف (فعلية يانه حال الرواية) فان في اغفائه نوعان
 التسليم وذلك كان يسمع من غير أصل أو يحدث هو أو الشيخ وقت القراءة أو حصل قوم
 أو نسخ أو صنف بقراءة شخص واحد أو كان التجميع بخط من فيه نظر (ومنه اذا حدثه من
 حفظه في المذاكرة) لتساؤلهم فيها (فليقل حديثاً في المذاكرة) ونحوه (كافله الاثمة ومع
 جماعة منهم) كابن مهدي وابن المياوك وأبي ذرعة (الحمل عنهم حال المذاكرة) لتساؤلهم
 فيها ولان اللفظ خزانة ومنتجع جماعة من رواية ما يحفظونه الا من كتبهم لذلك منهم أحد
 ابن حنبل (واذا كان الحديث عن رجلين أحدهما ثقة والاخر (بشروح) كحديث
 لابس مثلاً برويه عنه ثابت البناني وأبان بن أبي عياش (أو) عن (تقنين فالاولى ان

بدكرهما) لمواران يكون فيه شيء لاحدهما لم يذكره الاخر وحل لعن أحدهما على الاخر
 (فان اقتصر على نفسه فيهما لم يحرم) لان الظاهر اتفاق الروايتين وما ذكره من الاحتمال نادراً
 بعيد ومعدور الاسقاط في الثاني أقل من الاول قال الطيب وكان مسلم بن الحجاج في مثل هذا
 ربما أسقط الجروح وبذكراته ثم يقول وآخر كناية عن الجروح قال وهذا القول لا فائدة
 فيه وقال البلقيني بل له فائدة تكثير الطرق (واذا جمع بعض حديث من شيخ وبعضه) الاخر
 (من) شيخ) آخر فروى جلته عنهما مبيناً أن بعضه عن أحدهما وبعضه عن الاخر) غير مبين
 لما سمعه من كل شيخ عن الاخر (جار ثم يصير كل جزء من كونه رواء عن أحدهما بهما فلا
 يخرج شيء منه ان كان بهما مجروح) لانه ما من جزء من الاخر يجوز ان يكون عن ذلك المجروح
 (ويجوز كرههما) حيثئذ (جميعاً مبيناً أن عن أحدهما بعضه وعن الاخر بعضه)
 ولا يجوز ذكرهما سائداً عن ذلك ولا اسقاط أحدهما مجروحاً كان أو نفعاً ومن أمثلة ذلك
 حديث الاذني في الصحيح من رواية الزهري حيث قال حدثني عروة وسعيد بن المسيب وطائفة
 اس رفاض وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة قال وكل فحدثني طائفة من حديثها
 ودخل حديث بعضهم في بعض واما أبي الحديث بعضهم من بعض فذكر الحديث قال العراقي
 وقد اعترض بأن البضاري أسقط بعض شيوخته في مثل هذه الصورة واقتصر على واحد فقال
 في كتاب الرافق من صحيحه حديثي أنونيم نصف من هذا الحديث ثمان مائة ودينار ثمان
 مجاهدان أأهرو كان يقول رآه الذي لا اله الا هو ان كنت لا تعتمد بكبدى على الارض
 من الجوع الحديث قال والجواب ان المختص اغاها واسقاط بعضهم وارا ذلك الحديث عن
 بعضهم لانه حيثئذ يكون قد حدث عن المذكور ببعض ما لم يسمعه منه فأما اذ بين انه لم يسمع
 منه الا بعض الحديث كما فعل البخاري عن ابي نعيم في كتاب الاستئذان
 البعض الذي سمعه من أبي نعيم فقال حدثنا أبو نعيم ثمان مائة ودينار ثمان
 أأهرو بن دينار أنا مجاهد عن أبي هريرة قال دخلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد
 لبناني قدح فقال أأهرو الحق أهل الصفة فدعهم الى قال فأبديتهم فدهروهم فأقبلوا واستأذنا
 فأذن لهم فدخلوا انتهى فهذا هو بعض حديث أبي نعيم الذي ذكره في الرافق وأما بقية
 الحديث فيجوز ان البضاري أخذ من كتاب أبي نعيم وجادة أو جارة أو ممعة من شيخ آخر
 غير أبي نعيم أما محمد بن مقاتل أو غيره ولم يبين ذلك بل اقتصر على اتصال بعض الحديث من
 غير بيان ولكن ما من قطعة منه الا وهي محتالة لانها غير متصلة بالسماع الا القطعة التي
 صرح في الاستئذان باتصالها (النوع السابع والعشرون معرفة آداب الحديث علم الحديث
 شريف) وكيف لارها الوصلة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم والباحث عن صحيح أقواله
 وأفعاله والذب عن ان ينسب اليه ما لم يقله وقد قيل في تفسير قوله تعالى يوم تدعو كل أناس
 بامامهم ليس لاهل الحديث منقبه أمرف من ذلك لانه لا امام لهم غيره صلى الله عليه وسلم
 ولان سائر العلوم الشرعية محتاجة اليه اما الفقه فواضح وأما التفسير فلان أولى ما نُسب به

كلام الله الى ما ثبت من نبيه صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم وهو علم (يناسب
مكارم الاخلاق وتحسن الشيم) وينافق ذلك (و) هو (من علوم الآخرة) الغضة بخلاف
غيره في الجملة قال أبو الحسن شوبه من أراد علم القبر فقله بالآثر من أراد علم الخبر فقله
بالرأي (من مرم به سمر خير اعطيا ومن رزقه نال فضلا جسيما) وبكفيه انه يدخل في دعونه
صلى الله عليه وسلم حيث قال تضرع الله امرأ سمع مقالتي فوعاها قال سفيان بن عيينة ليس
من أهل الحديث أحد الا وفي وجهه تضرعة لهذا الحديث وقال اللهم ارحم خلفائي قبل ومن
خلفائهم قال الذين يأتون من بعضي يروون أحاديثي وسقني رواه الطبراني وغيره وكان تأقيب
الحديث بأمر المؤمنين مأخوذا من هذا الحديث وقد لقب به جماعة منهم سفيان وابن راهويه
والبخاري وغيرهم (فعلى صاحبه تصحيح التبه) وإخلاصها (وتظهر قلبه من أعراض الدنيا)
وأدناسها كعب الرياسة ونحوها وليكن أكبرهم نشر الحديث والتبليغ عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فالأعمال بالنيات وقد قال سفيان الثوري قلت لحبيب بن أبي ثابت حدثنا
قال حتى تحسن النية وقيل لابي الاحوص سلام بن سليم حدثنا فقال ليس لي نية فقالوا له
المتأثر فقال

عنوني الخبر الكثير وليتي * نجوت كفا قال اعلى ولا ليا

وقال حماد بن زيد استغفر الله ان لكرا الاسناد في القلب خيلاء (واختلف في المسن الذي)
يحسن ان (يتصدى فيه لاهما) فقال ابن خلاد اذا بلغ الحسين لانها انتهاء الكهولة
وفيها يجمع الاشكال ولا ينكر عند الاربعين لانها احدا الاسنوا ومنتهى الكمال وعندها
ينتهي عزم الانسان وقوته يتوفر عقله ويجود رأيه وأنكر ذلك القاضي عياض وقال كم من
السلف من بعدهم من لم ينته الى هذا السن ونشر من الحديث والعلم ما لا يحصى كعمر بن
عبد العزيز وسعيد بن جبيرة وابراهيم الضحى وجلس مائة الناس ابن ثيف وعشرين وقيل ابن
سبع عشرة سنة والناس متوافرون وشيوخه أحياء ربيعة والزهرى ونافع وابن المنكدر
وابن هرم وغيرهم وكذلك الشافعي وأئمة من المتقدمين والمتأخرين وقد حدث بشار وهو ابن
ثمان عشرة وحدث البخاري ومات في وجهه شعرة وعلم بما قال ابن الصلاح ما قاله ابن خلاد
محملة فمن يؤخذ عنه الحديث لجرد الاسناد من غير براعة في العلم فانه لا يحتاج اليه لعلو
اسناده الا عند السن المذكور أما من عنده براعة في العلم فانه يؤخذ عنه قبل السن المذكور
قال (والصحيح انه متى احتج الى ما عنده جلس لعق أي سن كان وينبغي ان يعتمد عن الحديث
اذا احتج القليط بمرم أو عرف أو عي ويختلف ذلك باختلاف الناس) وضبطه ابن خلاد
بالتأخير قال والتبليغ والذكر تلاوة القرآن أولى به فان يكن ثابت العقل يجمع الرأي فلا بأس
فقد حدث بعدها أنس وسهل بن سعد وعبد الله بن أبي أوفى في آخرين ومن التابعين شرح
القاضي ومجاهد والشعبي في آخرين ومن اتباعهم مالك واليث وابن عيينة وقال مالك انما
يعرف الكذابون وحدث بعد المائة من الصحابة سكين بن حزام ومن التابعين شريك الفري

ومن بعدهم الحسن بن عرفة وأبو القاسم البغوي والقاسم أبو الطيب الطبري والسلي وغيرهم

في فصل الأولى أن لا يحدث بحضرة من هو أقوى منه لسنة أو علمه أو غيره (كأن يكون أعلى سندا أو سماعة متصلا في طريقه أو إجازة ونحو ذلك فقد كان إبراهيم القاضي لا يتكلم بحضرة الشعبي شيء) وقيل (البلغ من ذلك) بذكره أن يحدث في بلد فيه أولى منه) فقد قال يحيى ابن معين أن من قبل ذلك فهو آثم (ويجوز له إذا طلب منه ما يله عند أرجح منه أن يرشد إليه والذين الصيغة) قال في الاقتراح ينبغي أن يكون هذا عدا لا استواء في عدا النصفة المرحومة أما مع التفاوت أن يكون الأعلى إسنادا أو إجازة أو العلم عارف صاها فقد يتوقف في الإرشاد إليه لأنه قد يكون في الرواية عنه ما يوجب خلافا قلت الصواب إطلاق الحديث بحضرة الأولى ليس بغيره ولا خلاف الأولى فقد استبط العلماء من حديث أبي بن كنان عينا الحديث وقوله سألت أهل العلم فأخبروني أن الكتابة كانوا يفتنون في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وفي بلد وقد عقد محمد بن سعد في الطبقات بابا للتشريح ما يندفعها أو أجازي أن منهم أبا بكر وعمر وعثمان وعليه وعبد الله بن عمر بن الخطاب بن كعب ومعاذ بن جبل ويدر بن ثابت وروى البيهقي في المدخل مسد حجاج عن ابن عباس أنه قال لسعد بن جبيرة حدث قال أحدثت وأنت شاهد قال أو ليس من مع الله عليك أن تحدث وأما ما حدث أن أنطون علمك (في تبيينه) إذا كانت جماعة مشتركون في سماع والامماع منهم فرض كفاية ولو طلب من أحدهم ومنع لم يأثم بهما المحصر فيه آثم (ولا يمنع من تحديث أحد لكونه غير صحيح التوبة وأنه يرضى) له (محتجا) هذا قال معمر وجب بن أبي ثابت طلبنا الحديث وما نسا به نية ثم روى الله إليه بعد وقال معمر أن الرجل يطلب العلم لغيره ثأب في عهد العلم متى يكون لله وذل التورى ما كان في الناس أفضل من طلب الحديث قليل بطيونه بغيره فقال طلبهم إياه يست (وليعرض على شره مبتغيا عزلا أخره) فقد كان في القسم ينال الناس على حديثه منهم عمرو بن الزبير ومن الأحاديث الواردة في فضل نشر الحديث والعلم حديثه يصيبين بلعوا عني ليلع الشاهد العائس حديث من أدى إلى أمتي حديثا واحدا يقيم به سنة أو يرد به دعة فله الجنة ورواه الحاكم في الأربعة وحديث البيهقي عن أبي ذر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا تطلب على أن تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وعلم الناس السنن

في فصل ريبه له إذا أراد أن يحضر مجلس الحديث أن يظهر في جعل ووضوه (وتعطيل) ويتجوز وبذلك كذا ذكره ابن السعدي (ويشرح لحيته ويجلس في سجد مجلسه) (متمكنا) في جلوسه (بوقار) رغبة وقد كان مثل يسهل ذلك قليل له فقال أحب أن أعظم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحدث إلا على طهارة متمكنا وكان يكره أن يحدث في الطريق أو حر فأنتم أسد البيهقي وأسنده عن قتادة قال لقد كان يستحب أن لا يقرأ الأحاديث إلا على طهارة

طاه ليرة وعن ضرار بن مرقه قال كانوا يكرهون ان يجلسوا على غير طاهر وعن ابن المسيب انه
سئل عن حديث وهو مضطجع في مرضه فجلس وحديث به فقبل له وودت انك لم تتعن فقال
كربت ان أحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا مضطجع وعن ثمر بن الحارث ان
ابن المبارك سئل عن حديث وهو عشي فقال ليس هذا من توقيف العلم وعن مالك قال يجالس
العلم تخضر الخشوع والسكينة والوقار ويذكر ان يقوم لاحد ففقد قيل اذا قام القارئ
لمد يث رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحد فانه يكتب عليه بجملة (وان رفع أحد صوته)
في المجلس (بره) أي اتهمه وزجره فقد كان مالك يفعل ذلك أيضا ويقول قال الله تعالى يا أيها
آدم لا تدعوا أصواتكم فوق صوت النبي فمن رفع صوته عند حديثه فكأنه يرفع صوته فوق
صوته (ويقبل على الحاضرين كأنهم) فقد قال حبيب بن ابي ثابت ان من السنة اذا حدث الرجل
انقوم ان يقبل عليهم جميعا (و يفتح مجلسه ويحتمه تحميدا لله تعالى والصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم ودعاء يلقى بالمال بعد قراءة قارئ حسن الصوت شيئا من القرآن العظيم)
نقدروا في المستدرک عن أبي سعيد قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا اجتمعوا إذا كروا العلم وقروا سورة (ولا يسرد الحديث سرورا) بخلاف (جمع فهم بعضه) كما
روى عن مالك انه كان لا يستجمل ويقول أحب ان أفهم حديث رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأورد البيهقي في ذلك حديث البخاري عن عروة قال جلس أبو هريرة الى جنب جرة
عائشة وهي نضلي فجعل يحدث فلما قصت صلاتها قالت ألا انصت الى هذا حديثه ان النبي
صلى الله عليه وسلم انما كان يحدث حديثا لو عدته لعدا أحصاه وفي لفظ عند مسلم ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يسرد الحديث كسر دكم وفي لفظ عند البيهقي عقيبها انما كان
حديثه فصلا تفهمه القلوب

ففي فصل يستحب المحدث العارف عقد مجلس لا يملأ الحديث فانه أعلى مراتب الرواية
والإجماع فيه أحسن وجوه التوصل وأقواها روى ابن عسدي والبيهقي في المدخل من
طريقه نبيا ماعدا المحدثين عبد الله ومحمد بن بشر الله مشقبا فالأحدث شاهان من عبادنا
أبو الخطاب معروف الخياط قال رأيت واثلة بن الأسقع رضي الله تعالى عنه يجلي على الناس
الأحاديث وهم يكتبونها بيديه (ويتخذ مستجلا غصلا متبعا يبلغ عنه اذا كثر الجمع على
عاده الخياط) في ذلك كما روى عن مالك وشعبة ووكيع وخلائق وقد روى أبو داود والنسائي
من حديث رافع بن عمر وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحطب الناس بمجي حين ارفع
المصى على ناله شهابا وعلى يعبر عنه وفي الصحيح عن ابن حمزة قال كنت أترجم بين اس عباس
وبين الناس فان كثر الجمع بحيث لا يكتفى مستجلا اتخذ مستجلين فأكثر فقد أملى أبو مسلم
الكشي في رجة غسان وكان في مجلسه سبعة مستجلون يبلغ كل واحد صاحبه الذي يليه
وحضر عنده ثيف وأوهون ألف محبرة سوى النظا ومكان كان يحضر مجلس عاصم بن علي أكثر
من مائة ألف انسان ولا يكون المستجلى بليدا كميتي يزيد بن هرون حيث سئل يزيد عن

حديث فمال حديثه عدة فصاح المستخلى يا أبا ثعلبة عدة ابن من فقال له ابن فقد تذا ومن لطيف
 ماورد في الاستبصار ما حكاه الحري في تهذيبه عن عبد الله بن محمد المروزي قال رأيت الحافظ
 يعقوب بن سفيان انفسوى في اسوم فقلت ما فعل الله تعالى بك قل غفرت وأمر في ان أحدث
 في السماء كما كنت أحدث في الأرض فحدثت في السماء السابعة واجتمع على الملازمة واستخلى
 على جبريل وكتبوا ما قلام من الخبر عن أحد بن جعفر القسري ذلك لما جاءني يعقوب بن
 سفيان وأبش في السوم كانه يحدث في السماء السابعة وجبريل يستخلى عليه (ويستخلى
 مرافعا) على كرمي وشحو (والا فاشا) على قدميه فيكون أبلغ للسامع (وعليه) أي المستخلى
 وجوبا (تباع لفظه) أي المولى وأداؤه (على وجهه) من غير تعبير (وقائدة المستخلى فهم
 السامع) لفظ المولى (على بعد) ليحققه نصرة (وأما لم يسمع الا المبلغ فلا يجوز له روايته
 عن المولى الا أن بين الحال وقد تقدم هذا) بما فيه (في) الترفع (الرابع) والعشر
 ويستصت المستخلى الناس أي أهل المجلس حيث اخرج للاستصاات في المصنفين من
 حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما صنعت الناس (بعد قراءة قارى حسن
 الصوت شأما من القرآن) لما قدم (ثم يسئل) المستخلى (ويحمد الله تعالى ويصلى على رسوله
 صلى الله عليه وسلم ويقرئ الا مفع به) من العاط الحد والصلاة وقد ذكر المصنف في الروضة
 عن المتولى وجاسة من انظر اسابيين ان أبلغ ألقاها الحمد الحمد لله جدا يوافي نعمة ويكافئ
 مراده وقال ليس لذلك دليل يقد وقال البلقي بل الحمد لله رب العالمين لانه فاتحه الكتاب
 وآثره صلى الله عليه وسلم أهل الجبهه فينبغي الجمع بينهما ونقل في الروضة عن ابراهيم المروزي ان أبلغ
 الفاظ الصلاة اللهم صل على محمد كلما ذكرنا كركون وغفل عن ذكره العاقلون ثم قال
 والصواب الذي ينبغي ان يحزم به ان أبلغا ما عمله النبي صلى الله عليه وسلم لا محاب حيث
 قالوا كيف نصلى عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم
 وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في
 العالمين انا جند مجيد (ثم ينول) المستخلى (للمحدث) للمولى (من) ذكر أي من الشيوخ
 (أو ما ذكر) أي من الاحاديث (رحمك الله أو رضى عنك وما أشبهه) قال يحيى بن اكرم قلت
 انقصا وقصا القضاء والنورافوكذا وكذا ما سررت بشئ مثل قول المستخلى من ذكر رجل
 الله (وكذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم صلى) المستخلى (عليه) وسلم قال الخطيب يرفعهم باسمه
 ذكرهم ايا رضى عليه وان كان ابن صحابي قال رضى الله عنهم (ا) وكذا يترجم على الائمة فقد
 روى الخطيب ان ابي يعين بن سليمان قال له القارى بوما حدثكم الشافعي ولم يقل رضى الله
 تعالى عنه فقال الريع ولا حرف حتى يقال رضى الله تعالى عنه (ويحسن بالحدث الشافعي
 على شجرة حال الرواية) عنه (بما حواه) كلفه جاءات من السلف) كقول أبي مسلم
 الخولاني حدثني الحبيب الامين عوف بن مسلم وكقول مسروق حدثني الصديقه بنت
 الصديق حبيب الله المبرأة وكقول عطاء حدثني البصري يعني ابن عباس رضى الله تعالى

عنه اركقول شعبة حدثني شيد الفقهاء ايووب وكقول وكيع حدثنا سفيان امير المؤمنين في الحديث (وليعن بالله تعالى هم فهو اهم) من النساء المذكور ويجمع في الشيخ بين اسمه وكنيته وراى في اعظامه قال الخطيب لكن يقتصر في الرواية على اسم من لا يشك كايوب ويونس ومالك واللبث ونحوهم وكذا هلى نسبة من هو مشهورها كايوب وبن سريج والشعبي والفضلي والنوري والزهرى ونحو ذلك (ولامأس بد كرم يروى عنه بلفظ) كعند (اووسف) كالاغش (او حرفة) كالحطاط (اوأم) كايوب عليه وان كره ذلك اذا (عرف ما) وفصد تهرقه لاعييه (ويستحب) للمعلى (ان يجمع في املائه) الرواية (جماعة من شيوخه) ولا يقتصر على شيخ واحد (مقدما رستم) يعلوسده او غيره ولا يروى الا عن ثقات من شيوخه دون كذاب او فاسق او مبتدع روى مسلم في مقدمته فحججه عن ابن مهدي قال لا يكون الرجل اماما هو يحدث بكل ما سمع ولا يكون الرجل اماما هو يحدث عن كل أحد (ويروى عن كل شيخ حديثا) واحدا في مجلس (ويختار) من الاحاديث (ما علسنده) وفصد منه (وكافي الفقه او الترغيب قال علي بن حجر وتلفقنا مائة للعرب في كل يوم سوي ما عباد شريكه او شعبة احاديث فقه نصارى باد) (ويجوز) (المستفاد منه) ويغيبه على سمته (اي الحديث او حسنه او ضعفه او علقه ان كان معلولا) (و) على (مايه من علو) وجلالة في الاسناد (وقائده) في الحديث او الاسناد كقديم تاريخ معاصره وافراده عن شيخه وكونه لا يوجد الا عنده (وضبطا مشكلا) في الاسماء او عرب او معنى غامض في المتن (ويجيب) من الاحاديث (ما لا يخجله عقولهم وما لا يفهمونه) كاحاديث الصفات لما لا يؤمن عليهم من الخطا والرهس والوقوع في التشبيه والتقسيم فقد قال علي فحبون ان يكذب الله ورسوله حدثوا الناس بما يعرفون ورواهما بنكر ورواه البضارى وروى البيهقي في الشعب عن المقدام بن معدى كرب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا حدثتم الناس عن ربهم فلا تخدوهم بما يعرفون اويشع عليهم قال ابن مسعود ما انت سمعت قوما حديثا لا تبلغه عقولهم الا كان لبعضهم فتنه ورواه مسلم قال الخطيب ويحجب ايضا في روايته للعوام احاديث الرخص وما ينصرون بين الصحابة والاسرائيليين (ويجزم الاملاء بحكايات وفوائد وانشادات ما سابهها) كمادة الاغنة في ذلك وقد استدلل له الخطيب عاروا عن على قال رويوا القلوب وابشرها اطراف الحكمة وكان الزهرى يقول لا سمحاه هاتوا من اشعاركم هاتوا من احاديثكم فان الادب مجاجة والغلب محض (واولاها ما في الرهد والادب ومكالم الاخلاق) هذا من زوائد المصنف (واذا قصر الحديث) عن تخرج الاملاء له ضرورة عن المعرفة بالحديث وعقله واختلاف وجوهه (او استعمل من تخرج الاملاء استعان ببعض الحفاظ) في تخرج الاحاديث التي يريد املاءه اقبل يوم يجلسه فقد نقله جماعة كابي الحسين بن بشران وابي القاسم السراج وخالق (واذا فرغ الاملاء قابله واتقنه) لاصلاح ما فسد منه بزيغ القلم وطبائه وفيه حديث يزيد بن ثابت السابق في فرع المقابلة قال العراقي وقد رخص ابن الصلاح

حالاً في الرواية مدوها اشروط ثلاثة ولقد كررته ما يستعمل ان يحمل هذا على ما تقدم
 ويحفل الفرق بين المنع من أصل السماع والتسليم من أملاء الشيخ خطأ الان الحفظ حوان
 ذلك ولكن المقامات ثلاثة أيضاً اعلمها من الشيخ أيضاً من خطه لا على أصوله قلت جرب
 على ما يخرج الاملا وغيره في كراهه ثم على خطه واذا عجزت فابله المولى معاً على الأصل
 الذي حرره وقلت ما به الاثبات وقد كان الاملاء من سبب ان الصلاح الى آخر ايام
 الحافظ أبي القسطل العراقي واشتقه سنة ست وتسعين وسبع مائة على أربع مائة بمجلس
 ومائة عشر مجلساً الى سنة مائة سنة ست وثمان مائة ثم أملى ولده الى ان مات سنة ست
 وعشرين سنة بمجلس وكسراً ثم أملى شيخ الاسلام من حرق الى ان مات سنة ثنتين وخمسين
 أكثر من ألف مجلس ثم درس نفع عشرة سنة فاستقر أول سنة ثنتين وسبعين وأملت غايين
 مجلساً ثم حسب أخرى ويدعي ان لا يجلي في الاسوع الا يوماً واحداً الحديث الثمين عن
 أبي داود قال كان اس مسعود كراهي في كل يوم خميس فقال له رجل لو دنا الملاء كرتنا
 كل يوم فقال ما انت مباحي من ذلك الا اني اكره ان أملكم واي آخر لكم الموعظة كما كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بالموعظة ثم قال يا أمية علياً وروى البخاري عن
 عكرمة عن ابن عباس قال حدث الناس كل جمعة مرة وان آيت فريتين فاما أكثر من ثلاث
 مرة او لا تغل الناس هذا القرآن ولا تمان انقوم وهم في حديث ققطع عليهم حديثهم ولكن
 أصبت واما أمي ولما حدثتهم وهم يشتمونه ولم أظفر لاحد بتبعين يوم الاملاء ولا وقته
 الا ان غالب الحفظ كان عساكر وابن السبعاني والخطيب كانوا يعملون يوم الجمعة
 بعد صلاتهم فاقسمهم في ذلك وقد طفرت بحديث يدل على استقباه بعد عصر يوم الجمعة وهو
 ما أخرجه البيهقي في الشعب عن أنس من فروع من صلى العصر ثم جلس على خير حتى يمسي
 كان أفضل ممن اعتق غايمة من ولد اسمعيل (الروع الثامن والعشرون معرفة
 آداب طالب الحديث قد تقدم منه جل مفرقة ويجب عليه تهجج البسة والاحلاس
 لله تعالى في طلبه والحذر من التوصل به الى أعراض الدنيا) فتدروى أبو داود وابن
 ماجه من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تعلم علماً لم يمتنع
 به وجه الله تعالى لا يتغله الا ليصيب به عرصاً من الدنيا ثم يجد عرف الجنة يوم القيامة وفي
 جاذب سلمة من طلب الحديث لغير الله مكره وقال سفيان الثوري ما أعلم عملاً هو أفضل من
 طلب الحديث لمن أراد الله تعالى ثواب الصلاح ومن أقرب الوجوه في اصلاح الميت به
 ما روي عن ابن عمر بن الخطاب عن أبي جعفر من جدان وكانا عبد بن صالحين فقال له بأى
 نه اكتب الحديث فقال أستمرون ان عندك الصالحين يقول الرحمة قال نعم قال فرسول
 الله صلى الله عليه وسلم رأس الصالحين (ويأى الله تعالى التوفيق والتسديد) فقلت
 (والتيسير) والاله عليه (وبتعمل الاخلاق الجيلة والاداب) الرصة فتدوال أبو عام
 اليعلى من طلب هذا الحديث قد طلبت أعلى أمور الدين فيجب أن يكون خبر الناس (ثم)

بغير غرض منه في تحصيله ويقسم امكانه في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعا الحرس
 على ما ينبغي واستعن بالله ولا تعجزوا قال يحيى بن كثير لا يتال العلم براحة الجسم وقال الشافعي
 لا يطلب هذا العلم لمن يطلبه بالتأمل وغنى النفس فيقلع ولكن من طلبه بدلة النفس وضيق
 العيش وخدمة العلم أفلح (ويبدأ بالسماع من أرواح شيوخ بلده استنادا لعلما شهرة ودينه
 وغيره) الى أن يفرغ منهم ويبدأ بأفرادهم فمن تفرد بشئ أخذ عنه أولا (وإذا فرغ من
 مهامهم) وسماع عوالمهم (فليرحل) الى سائر البلدان (على عاد الحقاط المبرزين) ولا يرحل
 قبل ذلك قال الخطيب فان المقصود بالرحلة أمران أحدهما تحصيل علو الاستناد وقدم
 السماع والثاني لقاء الحفاظ والمذاكرة لهم والاستفادة منهم فإذا كان الأمران موجودين
 في بلد ومعدومين في غيره فلا فائدة في الرحلة أو موجودين في كل مهما فلا يحصل حديث
 بلده ثم يرحل قال وإذا عزم على الرحلة فلا يترك أحد في بلده من الرواة الا ويكتب
 عنه ما يسمع من الأحاديث وان قلت فقد قال بعضهم ضيع ورقة ولا تضيع شجرة والاصل
 في الرحلة ما رواه البيهقي في المدخل والخطيب في الجامع عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن
 جابر بن عبد الله قال بلغني حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أسمعها فاستعت بها
 شذوذ عليه رحلي ومرت شهرا حتى قدمت الشام فأبى عبد الله بن أنيس فقلت للبواب
 قل له جأ على الباب فأنه فقال له جابر بن عبد الله فأناني فقال لي فقلت نعم فرجع فأخبره
 تمام بطأ به حتى لقيني فاعتنقني واعتنقته فقلت حديث بلغني حدثت عنه من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في القصص لم أسمعها فخشيت ان تغرب أو أموت قبل ان أسمعها
 فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يحشر الله العباد أو قال الناس عراة غرلا
 هم أفلت أم لا قال ليس معهم شئ ثم نادى بهم بصوت يسمعه من بعد كذا سمعه من
 قريب أو أفلت أم لا قال لا ينبغي لأحد من أهل الجنة ولا أحد من أهل النار
 عنده مظلة حتى أفصه منه حتى الظلمة قلنا وكيف وانما نأني الله عراة غرلا ما قال
 بالحنان والسيئات واستدل البيهقي أيضا برحلة مومي الى الحضرة وصته في الصحيح وروى
 أيضا من طريق عباد بن عباس عن واهب بن عبد الله المعافري قال قدم رجل من أصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم من الانصار على مسلمة بن مخلد فألقاه فاعلم أن يفتاوه قالوا
 على تركه حتى يستيقظ قال لست فاعلا فأيقظوا مسلمة فحرب به وقال اترك قال لا حتى ترسل
 ابن عقبة بن عامر فلما جاءه الى البه فأرسل الى عقبة فأناده فقال هل سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول من وجد مسلما على عورة فستره فكأنما أجاب موثدة من قبره فقال عقبة
 قد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك وأنسأ عبد الله بن أحمد أباه عن طلب
 العلم ترى له ان يلزم رجلا عنده علم فيكتب عنه أو ترى له ان يرحل الى المواسع التي فيها العلم
 فيسمع منهم قال يرحل يكتب عن الكوفيين والبصريين وأهل المدينة ومكة بشام الناس
 بجمعة منهم وقال ابن معين أربعة لا تؤنس منهم وشذوذ كره منهم يرحل يكتب في بلده ولا يرحل

في طلب الحديث وقال اراهم ان الله يرفع الملاء عن هذه الامة ترسله أصحاب الحديث
 (ولا يحمله الشرة) والمحرص (على التماسه في العمل فيقل شئ من شروطه) الساتر وان
 شهوة السماع لا تهني وهمه الطالب لا مضى والعلم كالصاراتي معد وكماها والمعادن التي
 لا يقطع بلها أرحح المرووي في كتاب العلم ولشأن شيعي أصحاب الحديث عني صالح
 ابن عبد الكبير حدثني عني أو بكر بن شيعي عن قتادة قال قلت لشيعي أصحاب الحديث
 علي أنوال الغالبه الراعي وقلبت عنه الحديث فقال شيعي السماع من الرجال أوران (ويسمى
 أن يستعمل ما يسمعه من أحاديث العبادات والآداب) وقصائل الأعمال (فذلك ركا
 الحديث ويستحفظه) هذا قول شراطيني أصحاب الحديث أدواز كاه هذا الحديث عملوا
 من كل مائتي حديث خمسة أحاديث وقال عمرو بن قيس الملاقي إذا علمت شئ من الخبر فاعمل به
 ولو مرة تكسر من أحله وقال وكيع إذا أردت أن تحفظ الحديث فاعمل به وقال اراهم من
 اسمعيل بن مجمع كاستعين على حفظ الحديث بالعمل به وقال أحمد بن حنبل ما كنت حديثا
 إلا وقد حملت به حتى مرني ان النبي صلى الله عليه وسلم أحقهم وأعطى أبا طيبة ديناراً
 وأحسنت وأعطيت الخادم ديناراً (فصل ويسمى الطالب أن يعظم شيعه من يسمع منه ذلك
 من أسلال العلم وأسباب السماع به) وهذا قال المعبره كاهات اراهم كاهات الامير وول
 النصارى ما رأيت أحداً أوفراً للمحدثين من يحيي من معي وفي الحديث تراصوا لمن تعلمون منه
 رواه السهني من فروع الحديث أن هريرة وصعته وقال الصحيح وقصه على عمرو وأورد في الناس
 حديث عمارة بن الصامت من فروع الحديث مما لم يحل كسير ما ويرحم صعب ما ويعرف لعالمنا
 رواه أحمد وعبره وأسعد بن عمار قال حدثنا من علم رسول الله صلى الله عليه وسلم عند
 هذا الطي من الأصاير أن كتب لا تأتي باب أحدهم وأقبل منه ولو شئت أن تؤذن لي عليه
 لأذن لي لقرايتي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن كنت أشئ ذلك طلب نفسه وأسعد
 عن أبي عبد الله القاسم بن سلام قال ما دقت على محدث ما يقط لقوله تعالى ولو أنهم صبروا حتى
 يخرج إليهم لمكان خبراتهم (وبنقده سلاله شيعه ورعاه) علي حبيره فمقدروى الخليلي في
 الإرشاد عن أبي يوسف القاضي قال سمعت السلف يقولون من لا يعرف لاسناده لا يبلغ
 (ويقرى رصاه) ويحد مصطه (ولا يطول عليه بحيث يعجزه) بل يقع عما يحدثه به وإن
 الأصحاب يغير الإلهام ويعد الأخلاق ويحيل الطباع وقد كان اسمعيل بن أبي خالد من أحسن
 الناس خلقاً فلم ير الزاهي حتى ساء خلقه وروى باع من سير من أسأله وحل عن حديث وقد
 أراد أن يقوم فقال لمن أن كنتي عالم أطلق سالك ما سرك مني من خلق قال أس الصلاح
 ويخشى على فاعل ذلك أن محرم من الاتماع قال وروى باع الزهري أنه قال إذا طال المجلس
 كان للشيطان فيه نصيب (وستشبهه في أموره) التي تعرض له (و) (ما يستعمل به وكيفية
 اشتغاله) وعلى الشيخ رحمه في ذلك (ويسمى له) أي الطالب (إذا طهر سماعه) لنسخ (أن
 يرشد إليه عبره) من الظلمه (فإن كتمانهم) عنهم (لأنهم يقع فيه جهالة الظلمه فيجاء على كنهه

عدم الانتفاع وان من بركة الحديث افادته كما قال مالك (ويقتصر على) وقال ابن معين من جعل
الحديث وكنم على الناس سمعهم لم يفلح وكذا قال اسحق بن راهويه وقال ابن المبارك من
يحمل بانه لم ينل ثلاث امانات يموت فيذهب علمه أو ينسى أو يبيع السلطان وروى الطيب
في ذلك بسنده عن ابن عباس رفعه اخواني تاسعوا في العلم ولا يكتفون بمسكن بعضا وان خيانة
الرجل في علمه أشد من خيانتة في ماله قال الطيب ولا يحرم الكنم عن ليس بأهل أولا
يقبل العيوب اذا أرشد اليه ونحو ذلك وعلى ذلك يعمل ما نقل عن الأئمة من الكنم وقد قال
الطيب لابن عبيدة لا تردن على موجب خطأ يستفاد منه علم أو يستدل عدوا (وليعذر كل
المؤثر من أن يمنعهم أطباء أو الكبر من السعي التام في التصصيل وأحد العلم ممن درسه في نسب
أوس أرغب) فقد ذكر البخاري عن مجاهد قال لا ينال العلم مستحي ولا منكبر وقال عمر بن
الخطاب من رزق وجهه مدق علمه وقالت عائشة نعم النساء نساء الانصار لم يكن يمنعهن الحياء
أن يشفقن في الدين وقال وكيع لا يقبل الرجل من أصحاب الحديث حتى يكتب عن هو
أوفيه وعن هو مثله وعن هو دونه وكان ابن المبارك يكتب عن هو دونه فقبيل لمغال لمسل
الكامة التي فيها بخاني لم تقع في وردي البيهقي من الأصمى قال من لم يحمل ذلك التعليم ساعة
في ذلك الجهل أبدا وروى أيضا عن عمر قال لا تعلم العلم ثلاث ولا تتركه ثلاث لا تتعلم
تباري به ولا ترائي به ولا تباهي به ولا تنركه حياء من طلبه ولا زهادة فيه ولا رضا بجهالة
(والمصبر على جفا شيخه وليعن بالهم ولا يضيع وقته في الاستكثار من الشيوخ مجرد اسم
الكنة) وبها وان ذلك شيء لا مائل فخته قال ابن الصلاح وليس من ذلك قول أبي حاتم اذا
كنت قمم وأذا حدثت ففتش قال العراقي كأنه أراد كتب الفائدة من جهةها ولا تؤثر
حتى ينظر هل هو أهل للخذل عنه أم لا فربما فات ذلك مجموعته أو سقره أو غير ذلك فإذا كان رقت
الرواية أو العمل ففتش خيفتدو ويحتمل أنه أراد استيعاب الكتاب ونزل انتباهه أو انتعاب
ما عند الشيخ وقت العمل ويكون النظر فيه حال الرواية قال وقد يكون قصد الحديث تكثير
طرق الحديث وجمع أطرافه فتكثر بذلك شيوخه ولا بأس به فقد قال أبو حاتم لو لم تكتب
الحديث من سبب وجه ما علقناه (وليكتب وليسمع ما يقع له من كتاب أو خبر بكتاب ولا يقتضب)
فربما احتاج بعد ذلك الى رواية شيء منه لم يكن فيما اقتضيه فيندم وقد قال ابن المبارك ما انتفعت
على عالم قط الا ندمت وقال ما جاء من منق خير قط وقال ابن معين صاحب الانتخاب بسند
وصاحب النسخ لا يندم (فان احتاج اليه) أي الى الانتخاب ليكون الشيخ مكثرا في الرواية
عسرا أو كون الطالب غريبا لا يمكنه طول الإقامة (فولا بنفسه) واختب عواليه وما تكرر
من رواياته وما لا يجده عند غيره (فان قصر عنه) لقلة معرفته (استعان) عليه (بما نقل)
قال ابن الصلاح ويعلم في الأصل على أول اسناد الأحاديث المنقصة بخط غيره أو
أو بعدة مدروسة أو بظاهه مدروسة أو بنحو ذلك فوائده لاجل المعارضه أو لاحتمال ذهاب الفرع
فيرجع اليه (فصل ولا ينبغي) الطالب (أن يقتصر) من الحديث (على سماعه وكتبه دون

معرفة وفهمه) ويكون قد أعجب نفسه من غير أن يظفر طائل ولا حصول في عدد أهل الحديث وقد قال أبو عاصم التيل الرضا في الحديث بلا داية وياسة بذلة قال الخطيب هي اجتماع الطلبة على الراوي للجماع عند علونه وقد اتفق الطالب بهم الحديث ومعرفة تجعل ركة ذلك في شيبته (وليتعرف سمته) وسنته (وسنته رقة به ومعانيه ولتسه وأعرابه وأسماء رجاله محققا كل ذلك معتقيا بأن مشكلها حقا وكاية مقدما) في السماع والقبض والتفهم والمعرفة (الصحيح ثم ستن أبي داود والترمذي والنسائي) وابن خزيمة وابن حبان (ثم السنن الكبرى للبيهقي ويعرض عليه فلم يثبت) في باب (ثم ما تمس الحاجة إليه ثم من المسانيد) والجوامع وأهم المسانيد (مسند أحمد) يليه سائر المسانيد (غيره) وأهم الجوامع الموطأ ثم سائر الكتب المصنعة في الأحكام ككتاب ابن جريج وابن أبي مريزة وسعد بن منصور وعبد الرزاق وأبي شيبة وغيرهم (ثم من) كتب (العلل كناية) أي أحمد (وكتاب الدارقطني ومن) كتب (الاسماء تاريخ البخاري) الكبير (و) تاريخ (ابن أبي شيبة) وكتاب (ابن أبي حاتم) في الجرح والتعديل (ومن) كتب (ضبط الاسماء) كتاب ابن ماكولا وليعن بكتاب صريبات الحديث (و) كتب (تروحه) أي الحديث (وليكن الاتقان من شأنه) بأن يكون كتابا مره اسم مشكل أو كلمة عربية بحث صم أو أودعها قلسه وقد قال ابن مهدي الحفظ الأتقان (وليدأكرتم حفظه ويباحث أهل المعرفة) وإن المذاكرة تعين على دوامه ذل على بر أبي طالب هذا كروا هذا الحديث أن لا تعلموا يدرس وقال ابن مسعود هذا كروا الحديث فإن حياته مذاكرته وقال ابن عباس مذاكرة العلم ساعة خير من أحياء ليلة وذال أبو سعيد الخدري مذاكرة الحديث أفضل من قراءة القرآن وقال الزهري آفة العلم النسيان وقلة المذاكرة رواها البيهقي في المدخل ولكن حفظه لم ياتدريج فليقل قبله في الصحيح خذوا من الأعمال ما نطبقون وقال الزهري من طلب العلم جملة فانه جملة وأما بذكر العلم حديث واحد ثان (فصل) وليستعمل بالتحريج والتصنيف إذا تأهل له) مبادر اليه (وليكن بالتصنيف في شرحه وبيان مشكله متفنا واضحا قبل أن يمتدح في علم الحديث من لم يفعل هذا) قال الخطيب لا ينبغي في الحديث ويقف على غوامضه ويستبين الخفي من قوائده إلا من جمع متفرقه وألف منشئه وصم بعضه إلى بعض فادرك مما يقوى النفس ويثبت الحفظ وبذلك القلب ويشهد الطبع ويسط الحسان ويبيد البيان ويكشف المشبه ويوضح الملتبس ويكسب أيضا جليل الذكر ويحمله إلى آخر الدهر كما قال الشاعر

يكون قوم فيحي العلم ذكرهم * والجهل يلحق أمواتا بأموان

قال ركانة بعض شيوخنا يقول من أراد الفائدة فليكسر قلم التسخ ولا يخذ قلم التحريج وقال المصنف في شرح المذهب بالتصنيف يطلع على حقائق العلوم ودقائقه ويثبت معه لانه يضطره إلى كثرة التفتيش والاطاعة والتحقق والمراجعة والاطلاع على مختلف كلام الأئمة ومثقفه ورواجحه من مشكله ومجيبه من شعبة وبزلة من ركيكه وما لا اعتراض فيه

عشره و به نصف التحقيق تصعبه المحدث قال الزمعي لم أر الشافعي أكمل من هارولا ماغا لميل
 لإجماعه ما تصعب (وللعلماني تصيب الحديث) وجمعه (طريقان أحدهما تصعبه
 على الأبواب) التفقيه كالكتاب السنه وبحوها أو غيرها ككتاب الأيمان للسبي والعتق
 وأثر ربه وعبد ذلك (فيد كرى كل باب ما حصره) مما ورد (فيه) مما يدل على حكمه
 إنما ما أورعها والاولى أن يقتصر على ما صرح أو حسن ما جمع الجمع وليس عليه التصعب
 (الثانيه تصعبه على المساميد) كل مسند على حده قال الدارقطني أول من تصعب مسندا
 لم يسمي جاد قال الحلي في رقة تصعب أسدس موسى مسندا وكان أكبر من يسمي مسندا وأدم
 معناه التمسك أن يكون يسمي حقه في حديثه وقال الحاكم أول من تصعب المسند على راجع
 إلى حال في الإسلام عبد الله بن موسى العنسي وأبو داود الطيالسي وهذا من تصعب ما فيه في نوع
 الحسن وول ابن عدي يقال إن يحيى الخاني أول من تصعب المسند بالكوفة وأول من تصعب
 المسند بالهيرة مسند وأول من تصعب المسند بمصر أسد السنه وأسند قهاجا وأدم مونا
 وول ابنه لي عن علي بن عبد العزيز وهو تصعب يحيى الخاني يقول لاسمه وأكلام أهل الكوفة
 في قومهم يمسندون لاني أول من جمع المسند (فجمع في روجه كل مما في ما عده من حديثه
 من تصعبه) وجمعه وعلى هذا ما روى على الخروفي في أممها النخاه كما فعل
 الخروفي وهو أهل ناولا (أو على المسائل فيسند أي هاتم ثم بالأقرب والأقرب مسالا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أو على السواني) في الإسلام (في العشرة) سنداً (ثم أهل بدر
 ثم الحديث ثم المهاجرين ثم السلف) ثم من أسلم يوم الفتح (ثم أصغر الصحابة) سا
 كائين روى في التفسير (ثم النساء نائبا ماها المومنين) قال ابن المصلاح وهذا
 أحسن (ومن أحسنه) أي التصيب (تصعبه) أي الحديث (معلل) ما يجمع في كل حديث
 أبواب طرقه واحداً لرواه) فاب معرفه العلل أحسن أنواع الحديث والاولى جعله على
 الأبواب لتسهيل ما روى وقد تصعب يعقوب بن شيبة مسنده معلل فلم يتم قبل ولم يتم مسنده معلل
 بطور تصعب بعضهم مسنداً في هريرة معلل في ما يروى في نبيه من طرق التصيب أيضاً
 جمع على الأطراف جيد كطرق الحديث الدال على نبيه ويجمع أسانيد امام متروعا
 أو مقبداً ككتاب مخصوصة (ويجمعون أيضاً حديث الشيوخ كل شئ على إيراد كالك
 وسعيان وغيرهما) كحديث الأعمش للأعمش في حديث العيصيل بن عياض الشافعي وغير
 ذلك (ويجمعون أيضاً) (الراحم) كالك عن باقر عن ابن عمرو هشام عن أبيه عن عائشة
 وسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة (ويجمعون أيضاً) (الأبواب) ما يروى كل باب
 على حدة بالتصيب (كروية الله تعالى) أفرد الأخرى (ورفع اليدين في الصلاة) والفراء
 حلف الإمام أفردهما العارضي واليه أفرد ابن أبي الدنيا والقصاص واليه وإنما أفرد
 الدارقطني والعرب أفرد ابن مسنده والنسائي أفرد ابن عبد البر وغيره وغير ذلك ويجمعون
 أيضاً الطرق الحديث واحداً كطرق حديث من كذب على الطرائق وطرق حديث الخوص

[illegible]

يعرج أربع من أعطاه الله تعالى الصحة والقدره والحرم والحفظ ولا صحت له هذه
 الأشياء ما كان عليه أربع الأهل والولد والمال والوطن وانتلى بأربع شماتة الأعداء وملازمة
 الأسد فاه وطعن الجمل ولا وحسد العلماء وقاصد على هذه المحس أكرمه الله تعالى في الدنيا
 أربع بركة الساعة وبهجة اليقين وطلقة العلم وبجيرة الأبد وأثابه في الآخرة بأربع ناشقاعة
 أن أراد من أخوانه بطل العرش حيث لا ظل الاظهر وسبق من أراد من حوض محمد صلى
 الله تعالى عليه وسلم وبجوار اليسير في أعلى عيسى في الجنة فقد أصفنا باني عمولات
 أكثر من من مشابحي متفرق في هذا الباب فأقبل الآن على ما قصدت له أردع
 (البرق التاسع والعشرون) معرفة الاسناد العالي والنازل (الاسناد) في أصله (خصيصه)
 واصله (لهذه الامة) ليست لغيرها من الامم قال اس حرم نقل الثقة عن الثقة بطلع به النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم مع الاتصال خص الله به المسلمين دون سائر الملل وأما مع الارسال
 والاعصال فيوجد في كثير من اليهود ولكن لا يقربون فيه من موسى فرأى من محمد صلى الله
 تعالى عليه وسلم بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصرا وأما
 بطلعون الى شمعوت ونحوه قال وأما الصاري فليس عندهم من صفة هذا النقل الا تحريم
 إطلاقه وأما النقل بالطريق المشقة على كذاب أو مجهول العين كثير ونقل اليهود
 والصاري قال وأما احوال الصحابة والتابعين فلا يمكن اليهود أن يبلغوا الى صاحب نبي أصلا
 ولا الى تابع له ولا يمكن الصاري أن يصلوا الى أعلى من شمعوت وبواص وقال أبو علي الحلياني
 حص الله تعالى هذه الامة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها الاسناد والاسباب والاعراس ومن
 أولئك الثمارة والهاكم وغيره عن مطر الوراق في قوله تعالى أمانة من علم قال اسناد الحديث
 أربعة بالغة مؤكدة) قال ابن المبارك الاسناد من الدين لولا الاسناد لقال من شاء ما شاء
 لم وقال سفيان بن عيينة حدثت الزهري يوما حديث فقلت هاته بلا اسناد فقال
 لزهري أنقذ السطح بلا سلم وقال الثوري الاسناد سلاح المؤمن (وطلبه له لوجه سمه) قال
 احمد بن حنبل طلب الاسناد العالي سمه عن سلف لأن أصحاب عبد الله كانوا يدخلون من
 الكوفة الى المدينة فيعلمون من عرويه سمعون منه وقال شمس أسلم الطرمي قرب الاسناد
 قرب أو قر به الى الله تعالى (ولهذا استخف الرحلة) كما تقدم قول الحاكم وبخلف له حديث
 أسرى الرجل الذي أتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقال أنا رسولك فرغم كذا الحديث
 رواه مسلم قال ولو كان طلب العلوي الاسناد غير مستحب لا مكر عليه - والله لذلك ولا أمره
 بالانقصار على ما أخبره الرسول عنه قال وقد رحل في طلب الاسناد غير واحد من الصائفة ثم
 انبسط حديث خرواح أبي أيوب الى عقبه من عامري سأله عن حديث سمعه من رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يبق أحد من سمعه من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم غير
 عقبه الحديث في ستر المؤمن وقال الهادي في الاستدلال عاذ كروه قتلوا يحيى أما حديث
 فتمام فقد اختلف العلماء فيه هل كان أسلم قبل نبوته أولا قالوا قلنا انه لم يكن أسلم كما

احتاره أو داور ولا ريب أن أحد اليس طلباً لعل قبل كان شا كافي قول الرسول الذي جاءه
 فرحل إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حتى استقيت الأمر وشاهد من أواله ما حصل
 له العلم القطعي بصدقه ولهذا دال في كلامه فرعم لما نك إلى آخره فإن الرعم إنما يكون
 في مطعة الكذب ولو قلنا كان أسلم فلم يكن يحينه أيضاً لطلب العلوق الاستدليل ليرتقي من
 الطن إلى اليقين لأن الرسول الذي أتاهم لم يبق خبره إلا الظن ولما ما لبى صلى الله تعالى عليه
 وسلم أفاد اليقين قال وكلتكم ما يحق به لهذا القول من وحلة جماعة من الصحابة والتابعين
 في سماع أحاديث معينة إلى البلاد لا دليل فيه أيضاً لجوار أن تكون تلك الأحاديث لم تصل
 إلى من رحل سماعاً من جهة صحيحة فكأن الرحلة لتحصيها إلا العلوق بما قال نعم لا ريب في اتفاق
 أئمة الحديث قديماً وحديثاً على الرحلة إلى من عنده الأسناد العالي (وهو أي العلو) (أقسام)
 خمسة (أجلها الفرق من رسول الله صلى الله عليه وسلم) من حيث العدد (بأسناد صحيح بطيف)
 بخلاف ما إذا كان مع سماعه فلا تنهات إلى هذا العلو لاسيما أن كان فيه بعض الكذابين
 المتأخرين من ادعى سماعاً من الصحابة كابن جندب ودينار وخراسنة ونعيم بن سالم وبعلي بن
 الأشدق وأبي الدنا المأمع قال الذهبي متى رأيت الحديث بفرح به وإلى هؤلاء فاعلم أنه طين
 بعدد على ما يقع لنا ولا صراحي هذا الزمان من الأئمة ثبت الصحاح المتصلة بالسماع ما يسمو
 وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه اثنا عشر رجلاً ولا خارجة في الطريق أحد عشر وذلك كثير
 وأصعب بسير غير واحد عشرة ولم يقع لنا تلك الأحاديث قليلة جداً في مجمل الطبراني الصغير
 أخبرني مسند الدنيا أبو عبد الله محمد بن مقبل الحلبي أجارة مكتوبة من أبي وجيه سنة ثمانمائة
 وتسعة وستين عن محمد بن إبراهيم أس أي عمر المقدسي وهو آخر من حدث عنه بالاجارة أما
 أبو الحسن علي بن أحمد بن النعماني وهو آخر من حدث عنه عن أبي القاسم المصدي لاني وهو
 آخر من حدث عنه آخر ثمانمائة إبراهيم بن عبد الله وأبو الفضل النقي سماعاً على ما قال أما
 أبو بكر ربيعة أما أبو القاسم الطبراني ثمانمائة من رماحس سنة مائتين وأربعة وسبعين
 ثمانمائة ربيعة طاروق وكان قد أس عليه مائة وعشرون سنة قال سمعت أبا جزل زهير بن
 صرد الجشبي يقول لما أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حسين يوم هوازن وذبح
 بفرق السبي والنساء فأنشأت أقول هذا الشعر

أمن علياً رسول الله في كرم * ذلك السر برجوه ونفلس
 أمن علي بصبه قد عانا أقدر * مشقت شمله في دهر هاتعير
 أهدت لنا الدهر هماً فاعلى حزن * على قلوبهم انعماء والعمور
 ان لم تذاكرهم بعماء تضرها * يا أريج الناس حلحين يجتبر
 اغنى على سوة قد كثر ضرها * وادبر ينسك ما تاني وما نذر
 لا نفع لعلنا كن شالت بعامته * واسبق ما واما معشر زهر
 انما نشكر لعماء اذا كفرت * وعيد ما بعد هذا اليوم مذكر

فأبى العفو من قد كنت ترضعه * من أمهاتنا العفو مشهر
ياخير من مروت كست الجياد به * عند الهياج إذا ما استوقد الشر
أناؤمى مل عفواً منسكاً بلسه * حذى البرية أذ تقف ورقتصر
فأعفا عفا الله عما أنت راجيه * يوم القيامة أدمى لك الظفر

قال فلما مع أبي صلى الله عليه وسلم هذا الشعر قال ما كان لي ولبي عبد المطلب فهو ولكم
وقالت فريش ما كان لنا فهو ولرسوله وقالت الانصار ما كان لنا فهو ولرسوله هذا حديث
حسن غريب من هذا الوجه عشارى أخرجه أبو سعيد الأعرابي في محمسه عن ابن رباح حسن
وابن قال عن عبيد الله بن علي الخواص عن ابن رباح حسن وله شاهد من رواية ابن الصق
في العازي قال حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال لما كان يوم حنين يوم هو أزن
لذكر القصة وقد أخرجه الضياء في المختارة من حديث زهير وامتهله بحديث عمرو بن
شعيب فهو وعنده على شرط الحسن وأما الذهبي فقال في الميزان عبيد الله بن رباح حسن
القبلى الرضى كان معمر أماراً للمقدمين به عرجاً قال ثم رأيت الحديث هذا على قاعة
قال ابن عبد البر فيه رواه عبيد الله عن زياد بن طارق عن زياد بن عمرو بن زهير عن أبيه
عن جده زهير فمعه عبيد الله إلى الأسماء فاقطع منه رجلين وبه إلى الطبراني تنجهر
ابن جبرين عبد الكرى بن فروخ الانصارى الدمشقي حدثني جدي لاي عمرو بن أبيان
متفضل المدنى قال أرى أنس بن مالك الوضوء أحذر كوة فوضعه على يساره وصعد على يده
البنى فجلسها نائماً أدار الكوة على يده البنى فتوضأ ثلاثاً ثلاثاً ثم مسح رأسه ثلاثاً واخذ ماء
جديد المصاغة فقلت له قد مسحت أذنيك فقال بأغلام انهم من الرأس لبس هب من الوجه
ثم قال بأغلام هل رأيت أوفهم أو أعيده عليك فقلت قد كفاي قال هكذا رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يتوضأ هذا الحديث غريب من هذا الوجه قال الذهبي في الميزان انفراد
الطبراني عن جده عمرو بن أبيان لا بدري من هو قال والحديث ثمانى لى على ضمة فه (الثانى
القريب من امام من أئمة الحديث) كالأعشى وهشيم وابن جريح والأوزاعى ومالك وشعبة
وعقبة مع الغصة أيضاً (وان كثر هذه العدة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الثالث العلوى
للقبط) بالنسبة إلى رواية أحد الكتب الحجة أو غير هانم (الكتاب المعقدة) ومما هو
دقيق اليبس علواً تغزى وليس به مطلق اذ لا يرى لوروى الحديث من طريق كتابها
وقع أول مما لورواه من غير ما ينفها وقد يكون عالياً مطلقاً أيضاً (وهو ما كثر اعتناء المتأخرين
به من الموافقة والابدال والمساواة والمصاحفة والموافقة أن يقع الحديث عن شيخ مسلم
مثلاً (من غير بهته بعد أقل من عدولك اذ أرويته) بأسنادك (عن مسلم عنه والبديل أن
يقع هذا العلوى) شيخ غير شيخ مسلم وهو (مثل شيخ مسلم) في ذلك الحديث (وقد يسمى
هذا موافقة بالنسبة إلى شيخ شيخ مسلم) فهو موافقة مفيدة وقد تطلق الموافقة والبديل مع
عدم الدلالة ومع الروايات أيضاً كما وقع في كلام الذهبي وغيره وقال ابن الصلاح هو موافقة

وبدل ولكن لا يطلق عليه ذلك لعدم الالتفات اليه (وتنبيه) لم أقف على تصريح بأنه محل
 بشرط استواء الاستناد بعد الشيخ المجتمع فيه أولا وقد وقع في الاستلام حديث أمينة من
 طريق الترمذي عن قتيبة عن عبد العزيز بن الحارث وأوردى عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عن
 أبي هريرة من قولنا لا تجمعوا بينكم مقابر الحديث وقد أخرجه مسلم عن قتيبة عن يعقوب
 القاري عن سهل قتيبة كفيه شقان عن سهل فوقع في صحيح مسلم عن أحمد هارون
 الترمذي عن الأثر قبل معنى هذا موافقة لاجتماعنا معه في قتيبة أو بدلا لاختلاف في نسخة
 والاجتماع في سهل أولا ولا ويكون واسطة بين الموافقة والبطلان استنباطات أخرجه أحمد
 الثالث (والمساواة في أعدادنا سندك إلى الصحابي أو من قاربه بحيث يقع بسندك
 وبين صحابي مثلاً من العدد مثل ما وقع بين مسلم وبينه) وهذا كان يوجد قد عملوا أما الآن
 فلا يوجد في حديث يعينه بل يوجد مطلق العدد كآل العراقي فإنه تقدم أميني وبين النبي
 صلى الله عليه وسلم عشرة أنفس في ثلاثة أحاديث وقد وقع لثاني حديث بينه وبين النبي
 صلى الله عليه وسلم فيه عشرة أنفس وذلك مسارة لنا وهو ما رواه في كتاب الصلاة قال أنا
 محمد بن بشار أنا عبد الرحمن أنا زائدة عن منصور عن الهلال عن الربيع بن خثيم عن
 عمرو بن هبيرة عن ابن أبي ليلى عن امرأة عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قل
 هو الله أحد عدل ثلث القرآن قال الثاني ما أعلم في الحديث اسناد أطول من هذا وفيه
 ستة من التابعين أو أنهم منصور وقد رواه الترمذي عن قتيبة ومحمد بن بشار ولا يابن
 مهدي تنازعة به وقال حسن والمرأة هي امرأة أبي أيوب وهو عشاري الترمذي أيضا
 (والمصاحفة أن تقع هذه المساواة لشيخ فيكون لك مصاحفة كالمصاحفة قبلنا فاختاره
 عنه فإن كانت المساواة لشيخ شيخ كانت المصاحفة لشيخ وإن كانت المساواة (لشيخ شيخ
 شيخ) والمصاحفة لشيخ شيخ وهذا العلونابع لقول غالباً (فلا تزل مسلم وشبهه لم نقل
 أنت) وقد يكون مع علوه أيضا فيكون (الرابع العلونابع في وفاة الراوي) وإن
 تساوي في العدد قال المصنف (فأوردى عن ثلاثة عن البيهقي عن الحاكم أعلاه ما أن أوردى
 عن ثلاثة عن أبي بكر بن خلف عن الحاكم تقدم وفاة البيهقي على ابن خلف) وكذلك من
 مع سند أحمد على الخلاوي عن أبي العباس الحلبي عن العيب أعلى عن حمزة على الجبال
 الكافي عن القرضي عن ريب بختكي تقدم وفاة الثلاثة الأولين على الثلاثة الآخرين
 (وأما علوه بتقديم وفاة شيخ) لأمع التفات لأمراً شيخ آخر (لخسلة الحافظ) أحمد بن
 حنبل (بن الجوصاء) الدمشقي (بعضه خمسين سنة من وفاة الشيخ) حله أبو عبد الله (بن منده
 ثلاثين) سنة تقضى من موته وليس يقع في تلك المدة أعلى من ذلك قال ابن الصلاح وهو أوسع
 (الخامس العلون تقدم السماع) من الشيخ فن مع منه متقدما كان أعلى ممن مع منه بعد
 (ويدخل كبر منه فيما قبله ويمتاز) عنه (بأن يسمع شخصان من شيخ ومجماع أعدهما سنداً
 سنين سنة مثلاً لا آخر من أربعين) سنة (وقالوا في العدد إلى ما زاد الأول أعلى) من الثاني

رأينا كذا ذلك في حق من احاطت شيعته أو صرف روعا ما كان المأخوذ من حجاج ما يكون محدثه
 الاول من ان يبلغ درجة الايمان والصلوة ثم حصل له ذلك بعد الايمان هذا هو معنى كسائي
 قوله في جعل اس طاهر واس دعوى العبد عند الذي قبله فسموا واحدا وزادوا العلواني صاحب
 المعصية ومنه الكس المشهور وجعله اس طاهر اسم من احدهما العلواني الشيعي وأي
 زائد وأي حاتم ونحوهم والآخر العلواني كس مصصه لافهام كس أي الدنيا والخطا في ثم
 قال راعا لم ان كل حديث عر على الحديث لم يوجد عالوا لادله من اراده من أي وجه أو رده
 فهو عال وره ومثل ذلك ما ان الصاري روي عن أمثال أصحاب مالك ثم روي عنه ثلاني احد
 الفراري عن مالك أي في مكانه منه ومن مالك ثلاثة رجال في مكانه في موضع واحد
 اجمع في اقسام العلواني أي أم الفصل من محمد المدي قراة في علمه في ربيع الاخر سنة
 سبعين وخمسمائة أما نوع الحق التوسعي مما عا وكاتب وفاته سنة ثمانمائة عن امير جبل
 يوسف القدي وأي روح من عبد الرحمن المدي قال أما أبو المعصي من الذي قال الاول سنة
 ثلاث وسبعين وخمسمائة أما أبو الوقت المصري في شعبان سنة ثمانمائة وثلاث وستمائة
 عامه الفصيل من يحيى الانصاري في دي الخطه سنة أو ثمانمائة وسبعين وأما أبو محمد
 ابن أبي شريح وكاتب وفاته في مصر سنة ثمانمائة وسبعين وأما عبد الله بن محمد المدي
 أما عامه الدعوى وكاتب وفاته سنة ثمانمائة وسبعين عشر أعلى من المحدث الموهري
 وكاتب رواته في ربيع سنة ثمانين وثلاثين ثمانمائة من الخراج ومات سنة ثمانين ومائة وعلى
 ابن المحدث آخر من روي عنه من محمد بن المسكندر وهو صاحب عبد الله هول اسماء د على
 الذي صلى الله عليه وسلم فقال من هذا فقلت أما ما كان كرهه هذا الحديث اجمع
 انه أنواع العلواني المدي وبن الذي صلى الله عليه وسلم في ثمانمائة وثمانين
 والسراج المصنف وهو أعلى ما يقع من ذلك وأما المدي في بعض الاثمة فلا شعبة من الخراج
 من كبار الاثمة الذين روي الاثمة سنة عن أصحابهم ولم يقع حديثه علوا في كتاب الصاري
 وأي زائد وبه ما في كثير من الاحاديث من واحد وأما في الجماعة فاول ما سمع
 وبه اثبات وهو معتمد الزاهد وبني وبه سنة آت من وهو ما به العلواني المدي في السنة الى
 اثمة الكس بعد آخره الصاري عن أبي الوليد عن شعبة فوقع في يد غالبا كل من سمعته من
 أبي الحسن من أي الحديث وأي المعص التوسعي وغيرهما من شيوع شيوعا في التصحيح ورواه مسلم
 عن محمد بن داود عن غير عن عبد الله بن ادريس وعن يحيى بن يحيى وأي بكر من أي شعبة
 كلاهما عن ربيع وعن احمد بن ابراهيم عن النضر بن شميل وأي عامه المدي عن محمد
 بن مني عن وهب بن سري عن عبد الرحمن بن شريك عن الحكم بن مرس عن أسد أو داود عن
 مسدد عن بشر المصنف والترمذي عن سويد بن نصر عن ابن الماركة والنسائي عن محمد بن
 سعد عن بشر المصنف وابن ماجه عن ابن أبي شيبة عن وكيع كلهم عن شعبة
 فوقع في يد الاثمة غالبا ثلاث درجات فكان في معقده من أي احمد بن مسهر راوي صحيح

مسلم وكاتب روث في رحمة الله أو مع وسيع في سخانة ومنه سمع النووي صحيح مسلم ومن أي
المس من المعبر راوي سمع أي داود وكاتب روث من ثلاث وأربع من روثانة ومن أي
المس من البخاري راوي الترمذي وكاتب روث من تسعة وتسعة من روثانة ومن أي جليل من أحمد
العراقي راوي السائي وكاتب روث كذا ومن أي السعادي راوي من
من مائة وكاتب روث من
سختانه (وأما قول مصداق لوطي
جسه أقسام) أيضا (مخوف من سخا) وكل قسم من أقسام العلوصه قسم من أقسام التورول
(وهو مصول مرعوب عنه على الصواب وقول الجمهور) قال من المادي التورول ثم قال
من معنى الاساد المارول فرجته في الوجه (وقوله بهم على الساق) حكاه من حلاص بعض
أهل الطرلان الاساد كذا راد عده راد الاحاديث فيه فيرداد الثواب والاسالاح
وهذا مدح من الطقة قال من دقيق العبد لان كثرة المشقة ليست مطلوبة لنفسها
ومرأه المعنى المقصود من الراموه هو النسخة أولى (فابعد) الاساد المارول (معاندة)
كزياده اثمه في رحله على العالي أو كونهم أحط أو أفضله أو كونه مصلا بالساع روى العالي
حضور أو أحاره أو ماله أو صاحب من روى في الجمل ويحذرون (وهو مختار) قال وكبيع
لا يجهل الا على أحب الحكم من رائل عن صدقة أم سفيان عن منصور عن ابراهيم عن
عليه عن عبد الله فقالوا الا همش عن أي رائل أقرب فقال الاعشى شمع و... فبان عن
منصور عن ابراهيم عن عليه فقه عن فقه عن منه قال من المارول ليس حوده المحدث
قرب الاساد بل حوده المحدث سمع الزحال وقال السلي الاصل الاخذ عن العلماء ورواهم
أولى من المار عن المحدث على مذهب المحقق من الفصلة والمارول حشده هو العالي في المدي
عبد التطر والتصديق والاسالاح ليس هذا من قبل العار والمعارف اطلاقه من أهل
المحدث واعما هو علم من حيث المعنى والشمع الاسلام ولا من حان تفصيل حسن وهو اب
الطيران كان للسعد والشروح أولى وان كان للمعنى والفقه (السور الثلاثون المشهور من
المحدث) قال من الصلاح ومعنى المشهور مفهوم فأكفى بذلك عن حده وقال البليبي لم يذكره
صان المارول كسب الاصول المشهوره وقال له المستفيض الذي يريد نقله على ثلاثه وقال شمع
الاسلام المشهور ماله طرول محصوره ما كثر من اتبع ولم يبلغ حد النوار مني بذلك لوصوحه
ومعناه جماعة من الفقهاء المستفيض لا يشاره من أصل الماهي بعض فيصا ومنهم من يار منها
ان المستفيض يكون في اشتداته وانها سوا المشهور راعى من ذلك ومنهم من عكس
(هو مبان صحيح وعبره) أي حسن وضعيف (ومشهور من أهل الحديث حاسره) مشهور
(منهم وبين غيرهم) من العلماء العامة وقد يراد به ما اشتهر على الالسه وهذا اطلاق على ما به
اساد واحد فصاعد بل ما لا يوجد له اساد أصلا وقد صغف في هذا القسم الر كشي التذكرو
في الاحاديث المشهوره وألف فيه كما امر نبا على حروف المعجم استدر ك فيه مما واه الجلم
العبر من مال المشهور على الاصطلاح وهو صحيح حديث ان الله لا يقص العلم ابراه اسرعه

حدث من أي الجملة فليقتل ومثله الحاكم واس الصلاح محدث إنما الأعمال بالنيات
باعتبر من الشهرة إنما طرأت له من علي يحيى بن سعيد وأول الاسناد ورد كما
في حسن حديث طاب العلم ورصة على كل مسلم فقد قال المزي أن له طرفا برقي إلى رفته
الطمس ومثاله وهو ضعيف الأدان من الرأس مثل به الحاكم ومثال المشهور عند أهل
الحديث خاصة حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسث شهر ربيع الأول الكوع بدعوى على
يؤد كوان أخرجه الشعمان من رواه سليمان الأصبغ عن أي مجمل عن أنس وقد رواه عن
أنس وقد رواه غير أي مجمل عن أي مجمل عن سليمان وعن سليمان جماعة وهو مشهور بين أهل
الحديث وقد ثبت عنه غيرهم لأن العاصم بن علي رواه عنه أي عن أنس كونه بالواسطة ومثال
المشهور عند أهل الحديث والعلماء والعوام المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ومثال
المشهور عند الفقهاء أنه من الحلال عند الله الطلاق صحة الحاكم من سلم من علم حكمه
الحديث حسبه الترمذي لا يصح له إساق حسبه بعض الحفاظ وسعفه السهي وغيره لاسلامه
طاز السعد الأبي السعد حسبه الحفاظ استاكوا عرسا وادعوا عرسا واكفوا وادعوا
له صلاح بحسبه فلم أجده أصلا ولا ذكر في شيء من كتب الحديث ومثال المشهور عند
الاصوليين رفع من أمي الخطأ والسيان وما استكرهوا عليه صحة ابن حبان والحاكم
الله وصح ومثال المشهور عند العامة هم السعد من لم يلم يحلف الله بعه قال الله
وغيره لا أصل له ولا يوجد هذا اللفظ في شيء من كتب الحديث ومثال المشهور بين العامة من
أبى حرقه مثل أسروا له أخرجه مسلم مداراه الناس صدقه صحة ابن حبان الله
أكرهه صحة ابن حبان والحاكم ابن حجر كالمعاصم صحاه أيضا المشهور مؤمن حسبه
الترمذي الله من الشيطان حسبه الترمذي أيضا اختلاف أمي رحمه به المؤمن حيرم
بأورث له في شيء فليمره الحسير عادة عرفوا ولا تفعوا حلب العلوب على حرم
أحسن إليها أمر بالان يكلم الناس على قذوق قولهم وكلها سعيه من عرفه حسبه قد عره
ربه كتب كرا لا أعرف الباربعان لما أكله يوم صومكم يوم محرّم من شرقي بارا شرته
كلها باطلة لا أصل لها وكما الذي أشرنا إليه كافي بيان هذا النوع من الأحاديث
والأثار والوقوعان بيا ناشعا والله الحمد (ومنه) أي من المشهور (لموار المعروف في)
الفقه وأصوله ولا بد كره المحدثون) ناهية الخاص المشعر بمعناه الخاص وإن وقع في كلام
للمطابق كلامه ما يشعر بأنه واسع فيه غير أنه أدل الحديث والله أن الصلاح يبل وقد ذكره
الحاكم وابن عسكروا من حرم وأجاب العراقي ما هم لم يد كروه ناهية المشعر بمعناه بل
كلامهم نوارعه صلى الله عليه وسلم كذا وإن الحديث المتعلق متوار (وهو قليل لا)
وحدث في رواياتهم وهو ما قبله من يحصل العلم بصدقهم ضروره) بأن ~~يكونوا~~ يجعلوا يمكن
وأظفهم على الكذب (عن مثله من أوله) أي الاسناد (إلى آخره) ولذلك يجب العمل به من
بحث عنه ولا يقتصر فيه عدد معين في الأصح قال القاضى السادى ولا يكتفى الأربعة

كثر في الأحاديث ما كتب المشهور من المسند والتميز في أهل العلم شرف وعرفه المصنف
 ١٠٠٠ بحجة تبينها في مؤلفه إذا اجتمعت على إخراج حديث وقد روت طرقه بعد التحسين
 العادة تراهاهم على الكذب أو دال العلم اليقيني يحسنه الخ وإثباته في ومثل ذلك ما كتب
 المشهور كثير قلت قد انتفى هذا النوع كلام أسبق إلى مثله سميت الأرهاق سائرة في
 الأخبار المتواترة من تباع على الأبواب أو روت فيه كل حديث يماسيد من خرجته وظرفه ثم
 لمحت في جزء البلف سميت الأرهاق اقتصر فيه على عز وكل طريق ابن أنرحها من
 الأئمة وأوردت فيه أحاديث كثيرة منها حديث الخوض من رواية ينف وجبر صحابيا
 وحديث المدح على الخفين من رواية سبعين صحابيا وحديث رفع اليدين في الصلاة من رواية
 ثمانين وحديث نصر الله امرأ مع مقاتلي من رواية ثمانين وحديث نزل القرآن على
 سبعة أسرف من رواية سبع وعشرين وحديث من صلى الله سبحانه في ليلة له بيتاني الحمة من
 رواية عشرين وكذا حديث كل مسكر حرام وحديث بدو الإسلام غربا وحديث سؤال مسكر
 ونكير وحديث كل ميسر لما خلق له وحديث المرمع من أحب وحديث أن أحدكم لا يعمل بعمل
 أهل الجنة وحديث ثمانين في التسليم إلى المساجد بالدورات اسم يوم القيامة كلها
 متواترة في أحاديث جمة أو دهاها كتابا المذكور والله الحمد الثاني قد قسم أهل الأصول
 المتواترة إلى لفظي وهو ما تواتر لفظه ومعنوي وهو ما ينقل جماعة بسبيل فواترهم على
 الكذب وإنه محبقة تشترك في أمر يتواتر ذلك القدر المشترك كما إذا قل رجل عن حاتم مثلا
 أنه أعطى جلا أو آخره أعطى فرسا وآخره أعطى دينار أو هلم جرا يتواتر القدر المشترك بين
 أخبارهم وهو الاعطاء لأن وجوده مشترك من جميع هذه القصايا قلت وذلك أيضا يأتى
 في الحديث فنه ما تواتر لفظه كالمثلة السابقة ومنه ما تواتر معناه كالحديث رفع اليدين في
 الصلاة فقد روى عنه صلى الله عليه وسلم بحوالة حديث فيه رفع يديه في الدعاء وقد جزمنا في جزء
 أن قضايا مختلفة فكل قضية من هذه المتواترة والقدر المشترك فيها أو حوالا رفع عند الدعاء تواتر
 باعتبار المجموع (النوع السادس والثلاثون العريب والعزير إذا انزوع عن الزهري وشبهه ممن
 ١٠٠٠ من الأئمة كقناعة (رجل بحديث معنى عربا وإن انزوع) عنهم (الإنسان
 ثلاثة منى عزير وإن رواه) عنهم (جماعة من مشهور) كذا قال ابن الصلاح أخذ من
 كلام ابن منة هو ما شخ الإسلام وغيره فاهم خصوا لثلاثة شيوخها المشهور والاشين
 الزهري لقوة أي قوة تبعيته من طريق أخرى ولقد وجدته في شيوخ الإسلام وقد ادعى ابن
 أنه رواية اثنين عن اثنين لا توجد أصلا وإن أراد رواية اثنين قطع عن اثنين فقط فسلم وأما
 حودة الخبر رأيت منزهة فوجدت أن لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين مثله ما رواه
 أسحاق من حديث أسير البخاري عن حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالته والحديث ورواه عن أسير قناعة وعبد
 نزيه سيب ورواه عن قناعة وسعيد ورواه عن عبد العزيز بن حميد بن علي وحيد

الواوئ ورواه عن كل جماعه (ودخل في العرب ما يعرفه وروايته) فلم يروه غيره كما تقدم
 مثله في قسم الافراد (اورباده في مسه أو اساده) لم يذكرها غيره مثله ما حديث رواء الطبراني
 في الكبير من روايه عبد العزيز بن محمد الدراوردي ومن روايه عباد بن منصور ورواه
 كلاهما عن هشام بن عروه عن أسه عن عائشه والمحموط لم يرواه عيسى بن يونس عن هشام
 عن أبيه عن عبد الله بن عروه عن عروة عن عائشه هكذا أخرجه الشيخان وكذا رواه مسلم
 أنصاه من رواه سعيد بن سليمان عن أبي الحاتم عن هشام (ولا يدخل فيه أفراد الملتذات) التي
 معدت في نوع الافراد (و مسه أي العرب) (ال صحيح) كأفراد الصحيح (و) إلى (غيره)
 أي غير الصحيح (وهو الغالب) على العرائب قال أحمد بن حنبل لا يكتسبوا هذه الاحداث
 العرائب وأما ما ذكره رواتنا عن الضعفاء قال مالك في العلم العربي وحير العلم المظاهر الذي
 قد رواه الناس وقال عبد الرزاق كبري ابن عربي الحديث خبره إذا هو ضروري في الماركة
 العلم الذي يحد من جهلنا ومهيا مني المشهور ورواه السبيعي في المدخل وروى عن الزهري
 قال حدثني علي بن الحسن عن حديث طاهر عن قال أحمد بن حنبل لا يحد أحدنا ما
 ما أراي الا حدثنا حديث أسه أعلم به مني قال لا نقل ذلك فليس من العلم ما لا يعرف اعلم العلم
 ما عرف رواتنا ما علمه الاسد وروى ابن عدي عن أبي يوسف قال من طلب الدين بالكلية
 وصدق ومن طلب عرب الحديث كذب ومن طلب المال بالكنية أو اطلق (و) ينقسم أيضا
 إلى عرب مساو اسادا كما لو يعرفه (و) راو (واحد) إلى (عرب اسادا) لا مسا
 (كحديث) معروف (و) روى مسه جماعه من الجماعة يعرفه واحد روايته عن صحابي آخر وفيه
 يقول الترمذي عرب من هذا الوجه) ومن أمثله كما قال ابن سبيل الناس حديث رواء عبد
 المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي عبد
 الحميد بن النسي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الأعمال بالنية قال الحلي في الارشاد أخطأ فيه
 عبد الحميد وهو غير محمود عن زيد بن أسلم نحوه قال هذا مما أخطأ فيه ثقة قال ابن سبيل
 الناس هذا اساد عرب كله والمسمى صحيح (ولا يوجد) حديث (عرب متسا) فقط (لا اسادا الا
 اذا اشتموا العرف ورواه من المرد كثير من حارص ما مشهورا عن رواتنا اسادا بالنسبة
 إلى أحد طريقه) المشهور والاحير (كحديث اعمال الساب) كما تقدم تحقيقه وكسائر
 العرائب المشتهة عليهم الصاب المشتهرة وقال العراقي وقد أطلق ابن سبيل الناس ثبوت هذا
 القسم من غير تخصيص له عباد كرو لم يثله فيتمثل ان يريد ما كان اساده مشهورا واحدة لعدة
 من الاحداث ان يكونوا مشهورين برواية بعضهم عن بعض ويكون المسمى عربا الا يعرفهم
 به قال وقد وقع في كلامه ما يقتضي تحيله وذلك انه لما حكى قول ابن طاهر والناس من
 العرائب ما يبدونهم فذهبوا إلى ذلك لا توجد الا من روايتهم وسعي يعرفون بالعلم بها أدخل
 مصر لا يعمل بها أي غير مصرهم قال وهذا النوع يشبه لعرب كله سدا ومتسا أو أحدهما
 دون الآخر وقد ذكرنا أي حاتم سدا له ان وسلا سأل مالك عن تحليل أصابع الحلي

في الرضوخ فقال له ان شئت خلل وان شئت لا تخلل وكان عبد الله بن وهب حاضرا فحب من جواب مالك وذكرا في ذلك حديثا بسند مصري صحيح وزعم انه معروف عندهم واستفاد مالك الحديث واستفاد السائل فأمره بالتقبل انتهى قال والحديث المذكور رواه أبو داود من رواية ابن لهيعة عن يزيد بن عمر والمعاقرى عن أبي عبد الرحمن الخثمي عن المسور بن شداد قال الترمذي غريب لا يعرفه الا من حديث ابن لهيعة ولم ينقل عنه ابن لهيعة بل تابعه الليث بن سعد وعمر بن الحرث كرواه ابن أبي حاتم عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب عن عمه عبد الله بن وهب عن الشاذل المذکورين وصححه ابن القطان توثيقه لابن أبي حاتم وهو حديث العرابية عن الاسناد بتابعه الليث وعمر ولا بن لهيعة والمثنى غريب فائدة قد يكون الحديث أيضا عزير المشهور قال الحافظ العلاقي فيلارأيته بخطه حديث ثخن الا خرون السابقون يوم القيامة الحديث عزير عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه عنه حديثه بن الهيثم وأبو هريرة ورواه مشهور عند أبي هريرة رواه عنه سبعة أبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو حارم وطائفة والاصح ورواه وأبو صالح وعبد الرحمن مولى أم رثن (النوع الثاني والثلاثون غريب) الحافظ (الحديث وهو ما وقع في متن الحديث من لفظة تمامة بعيدة من الفهم لفظة استعماها وهو من مهم) بفتح جهمه بأهل الحديث (والخوض فيه صعب) حقيق بالقرى جدير بالتوقي (عليه خائضه) وليتق الله ان يقدم على تفسير كلام نبيه صلى الله عليه وسلم بمجرد الظنون (وكان السلف ينتهون فيه أشد تثبت) فقد روينا عن أحمد بن حنبل عن حرق منه فقال - ابا أصحاب الغريب فاني أكره ان اتكلم في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس رسل الا وهي عن معنى حديث الجار أحق بسبقه فقال لا أأفخر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن العرب تزعم ان السبق للزريق (وقد أكره العلماء التصنيف فيه قيل أول من صنفه المنصور بن شعيب) فله الحاكم (وقال أبو عبيدة معمر بن النخعي ثم انصرف ثم الاصمعي وكثير ما صغيرة قليلة (و) ألف (بعدهما أبو عبيد) القاسم بن سلام كتابه المشهور (فاستقصى وأجاد) وذلك بعد المائتين (ثم) تتبع أبو محمد عبد الله بن مسلم (بن قتيبة) الديوري (ماذا أبو عبيد) في كتابه المشهور (ثم) تتبع أبو سليمان (الخطابي) ما قام بها في كتابه المشهور ونبه على أعاليط لهما (فهذه أمهاته) أي اصوله (ثم) ألف (بعدها) كتابا كثيرة فيها زوائد وفوائد كثيرة ولا يقلد منها الا ما كان مصنفوها أثناءه (أسلم) كجميع الغرائب لعبد القافر الفارسي وغريب الحديث لقاسم السرقطى والفائق للزنجشري والعريسين للهروري وذيله للحافظ أبي موسى المديني ثم الهيا لابس الابروهي أسن كتب الغرب وأجمعها وأشهرها الا أن وأكثرها تداولا وقد قاله الكثير فذيل عليه الصواب الامروى بذيل لم تنفق عليه وقد شرعت في تلخيصها تلخيصا حسننا مع زيادات جيدة والله أسأل الاعانة على انعامها (وأجود تفسير معاجم مفسرا) به (في رواية) كحديث العيصين في قوله صلى الله عليه وسلم لابن سائب خيأت لك ثيابا خاهوقا الدخ والدخ ههنا

اندخان وهو لغة فيه حكاية الجوهرى وغيره لما روى أبو داود والترمذى من رواية الزهرى
 عن سالم عن ابن عمر صلى الله تعالى عليه في هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم دل
 له الى جانب كذا حتماً وحاشا له يوم تأتي الساعة اندخان مسير قال المشيبي والسرقي كونه حاشا له
 اندخان ان عيسى صلى الله عليه وسلم بعثه بحمل الله حاشا هذا هو المصواب في نصير المدح حاشا
 وقد مره غير واحد على غير ذلك تأخراً وأقرباً الخبايا وهو غلط واضح وقيل بت
 مودود من التصيل وهو غير صحيح (السبع الثالث والثلاثون المسلسل وهو ما تابع رجال
 اساده) واحداً واحداً (على معناه) واحده (أو حاشا) واحده (أو رواية مارة والرواية مارة أخرى
 وصواب الرواية) وأحوالهم أنصا (أما أقوال أفعال) أروها معارصا الرواية أما أن تعلق
 بصحح الاداء أو رسمها أو مكابها (و) له (أشواغ كثيرة غيرهما) والمسلسل بأحوال الرواية
 الفعلية (كسلسل التفتيش ما ليد) وهو حديث أى حريه شك يندى أو التمام صلى الله
 عليه وسلم وقال خلق الله الارض يوم السبت الحديث فقد تسلسل لتأنيث كل واحد من
 رواه يندى من رواه عنه (والعنفيا) وهو حديث التهم صل على محمد الى آخره مسلسل بعد
 الكلمات الخمس في ذلك راووك ذلك المسلسل بالمصاحفة والاحد باليد ورجع البدع على رأس
 الراوى والمسلسل بأحوالهم الفعلية كحديث معاذ بن جبل ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 له يا معاذ اني أحسن فعل في ذلك من سلاة التهم أعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتنا
 تسلسل لما قول كل من رواه وأنا أحسن فعل والمسلسل مما معا حديث أسس قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجحد العبد حلاوة الايمان حتى يؤمن بالله ورسوله وشره
 حلاوة وشره رقص رسول الله صلى الله عليه وسلم على طيبته وقال آمنا بالله ورسوله وشره
 حلاوة وشره وكذا كل راو من رواه والمسلسل مصاعفهم الفعلية كالمسلسل بقراءة سورة
 الصف ونحوه قال العراقي وصفاة الرواية القولية وأحوالهم الفعلية متعارفة بل عثمان
 (و) المسلسل مصاعفهم الفعلية (كأشوا معناه الرواية) كالمسلسل بالتحديث (أو مصاعفهم
 أو منتهى) واتاني (كأشوا بغير ماها كن برحانه امتحون) أو مصرفون أو كوكبيون
 أو عراقيون (و) الاول (كسلسل المقها) مطلقاً أو الشافعيين أو الحنابلة أو النكاح
 أو اشعراء أو المعمرين (وصفاة الرواية) المتعلقة بصحح الاداء (كالمسلسل بصحح
 فلا) (أو أحمر بالفلان أو أحمر بالفلان) أو أشهد سائفة سمعت عدا يقول ذلك كل راوهم
 والمعلقة بالمان كالمسلسل بروايته يوم العيد وقص الاطراف يوم احيى ويحوى ذلك والمكان
 المسلسل بأجابه الدعاء في المترم وقد جف كافي اربع في مصاعف من المسلسل بأبوابها
 وجمع الناس في ذلك كثيراً (وأفصله ما دل على الاتصال) في السماع وعدم التدليس (ومن
 فوائد) اشتباه على (وبإزاء المصط) من الرواية (وقلما يلم عن حلق في التسلسل وقد
 بقطع تسلسله في وسطه) أو أوله أو آخره (كسلسل أول حديث سمعته) وهو حديث
 عبد الله بن عمرو الراحتون برحمتهم الرحمن وأنه انتهى فيه التسلسل الى عمرو بن دينار واخضع

في سماعه وروى عن أبي قابوس وسماع أبي قابوس من عبد الله بن عمرو بن ميمون عن عبد الله بن
 النبي صلى الله عليه وسلم (على ما هو الصحيح فيه) وقد رواه بعضهم كمال السلسلة فوهم فيه
 (بأنه) قال شيخ الإسلام من أصح مسانيد روى في الدنيا المسلسل قراءة سورة الصف
 فالت والمسلسل بالحفاظ والفقهاء أيضا بل ذكر في شرح التلخيص أن المسلسل بالحفاظ هما
 يبعد العلم القطعي (النوع الرابع والثلاثون) فامنع الحديث ومنسوخه وهو من مهم فقد
 مر على علي قاض فقال تعرف النسخ من المنسوخ فقال لا فقال هل كنت وأهلك أسنده
 الخازمي في كتابه وأسنده عن ابن عباس وأسنده عن حذيفة أنه سئل عن شيء فقال إنما نرى
 من عرف النسخ والمنسوخ قالوا ومن يعرف ذلك قال عمر (صعب) فقد رينا عن الزهري
 قال أعيان الفقهاء وأجازهم أن يعرفوا ما منع الحديث من منسوخه (وكان للشافعي فيه يد
 طول وسابقة أولى) فقد قال الإمام أحمد لابن وازة وقد قدم من مصر كتب كتب الشافعي
 قال لا قال فرطت ما علمنا الجمل من المفسر ولا نافع الحديث من منسوخه حتى جالسنا
 الشافعي (رأى دخل فيه بعض أهل الحديث) ممن صنف فيه (ماليس منه خلفاء معناه) أي
 النسخ وشرطه (والاختار) في حذفه (أن السمع رفع الشارع حكما منه مقدما بحكم منه متأخر)
 فالمراد برفع الحكم قطع نفعه عن المكلفين واحتراز به عن بيان الجمل وبإضاقة للشارع عن
 أخبار بعض من شاهد النسخ من الصحابة فإنه لا يكون نسخا وإن لم يحصل التكليف به لم
 يبلعه قبل ذلك إلا بأخباره وبالحكم عن رفع الإباحة الأصلية فإنه لا يسمى نسخا وبالنسخ
 عن التخصيص المنصل بالتكليف كالاستثناء ونحوه ويقولون بحكم منه متأخر عن رفع الحكم
 بمرتبة المكلف أو زوال تكليفه بيجنون ونحوه وعن أنه أنه بانهاء الوقت كقوله صلى الله عليه
 وسلم اسمك لا فوالعدو قد داو القطر أقوى لكم فافطروا فالصوم بعد ذلك اليوم ليس نسخا
 (فمنه ما عرف) النسخ فيه (بمنع حج رسول الله صلى الله عليه وسلم) بذلك (ككنت نهيكم
 عن زيارة القبور فزوروها) وكنت نهيكم عن طوم الأضاحي فوق ثلاث فكلوا ما به لكم
 وكنت نهيكم عن الطرود الحديث أخرجه مسلم عن بريدة (ومنه ما عرف بقول النخعي
 فكان آخر الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار) رواه أبو
 داود والنسائي عن جابر وكقول أبي بن كعب كان الماء من الماء مخصصة في أول الإسلام ثم أمر
 بالفسل رواه أبو داود والترمذي وصححه وشرط أهل الأصول في ذلك أن يخبر متأخرا فإن
 قال هذا نافع لم يثبت به النسخ بل جواز أن يقوله عن إسناده قال العراقي وإطلاق أهل الحديث
 أو رفع وأشهر لأن النسخ لا يصار إليه بالاجتماع أو الرأى إنما يضاف إليه عند معرفة التاريخ
 والعلامة أو من أن يحكم أحد منهم على حكم شرعي بنسخ من غير أن يعرف تأخر النسخ
 عنه وقد أطلق الشافعي ذلك أيضا (ومنه ما عرف بالتاريخ) كحديث شداد بن أوس
 مر فوالقطر الجاهل والمجهول رواه أبو داود والنسائي ذكر الشافعي أنه منسوخ بحديث ابن
 عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أحقهم وهو محرم ما تم أخرجه مسلم فإن

ابن عباس لما سمع عمر بن الخطاب يقول لعنه الله ما عرف بدلالة الإجماع فكذلك قتل شارب الحرق
 الراعي وهو ما رواه أبو داود والترمذي من حديث معاوية بن عمرو بن جندب عن أبيه عن
 أبي الراسه وقتلوه قال المصنف في شرحه لم يلحق الإجماع على صحته وإن كان ابن عمر جازع
 في ذلك فلا يظن ظاهره لا يمدح في الإجماع ثم ورد مصنف في السنة أيضا كما قال الترمذي
 من رواه محمد بن أبي بكر بن محمد بن المنصور عن عمار بن أبي عمار عن أبيه عن أبيه عن أبيه
 أن ثوبان بن جندب عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه
 فعلمت رجل قد قتل في الزاوية فصرعه ولم يصبه ولا وكده روى الزهري عن مصنفه من
 أبو بكر بن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه
 الترمذي أسنده الترمذي مسنده فبعضه ذكره ابن عساق عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه
 الترمذي وفي عام الفصح المال الصحيح له فبما رواه الترمذي من حديث عمار بن أبي عمار
 مع أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه
 العلم أن المراد لا ياتي بها غير هاتم الحديث لا يحكم عليه ما صح الإجماع على تركه فعلم ما لا
 إذا عرف صحته والأصل أنه علقه بصرحه أعبري (والإجماع لا يصح) أي لا يصح شيء
 (ولا يصح) هو غيره (ولكن يدل على ما صح) أي على وجود ما صح غيره (الدفع الخامس
 والتلويح معرفة المصنف هو من جنس) مهم (وأما صحته الحديث) من المصنف (وإذا روي
 مهم وله فيه نصف منه حد) وكذلك أبو أحمد السكري عن أحمد بن محمد عن أبيه عن أبيه عن أبيه
 لحاظ التخصيص (وكونه نصفه بطل) وبما له نصف المعنى (وهو ومنه نصفه نصف
 السبع ويكون (في الأسناد والمبنى) التخصيص (الأسناد الواسع من مرادهم براه والحمد
 صحته من معنى قتال) مرادهم (أثره وإثبات) وعنه أشد ما توثق المصنف والمهملة
 المشددة والموصولة صحته من حرر الطبري بالموحدة والمهملة (ومن الثاني) أي التخصيص
 في المبنى (حديث محمد بن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه
 أحمد بن محمد من حصره أو نحوه صلى الله عليه وسلم علمها صحته المصنف) مع اللاحق وكسرها (فصل
 الحشم) بالمهم (وحديث من صام مصادرا سنة ساس شوال) بأسير المهملة والنا معروفة
 لبط القصد (صحته أصولي فقال شأ للمهملة) والتخصيص وحديث أبو دهر من صامها بالمهملة
 والرون صحته شام للمهملة والتخصيص وحديث معاوية بن عمرو بن جندب عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه
 تفتقروا الخطب بالمهملة صحته وكسح مع المهملة وكذا صحته من شاهد أيضا أصله بعض
 الملائكة ودفعه فكيف تقوم والحاجة ما به وحديث أبو شاه يعبري أيضا التخصيص صحته أبو
 موسى محمد بن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه
 سره بان فوما كذا لا تؤدون وكاه روى عنهم فصاروا كالأحباش (وكونه صحيف مع) بان
 يكون الاسم وأبى أو الاسم واسم الأب على وزن اسم آخر وفيه أو اسم آخر واسم أسه

والحروف مختلفة شكلا ونقطا يشبه ذلك على السمع (كحديث أصم الاحول رواه بعضهم
 فقال واصل الاحاديب) أو عكسه وحديث عن خالد بن علقمة رواه شعبة فقال خالد بن عرقطة
 (أو يكون) التعصيف (في المعنى كقول) أنى موسى (بمحدث منى) اعوى المنقب بالزمن
 أو شيوخ الأئمة الستة (بأن قوم لما عرف من عمره صلى اليه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم) يريد أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى إلى عمره فتوهم أنه صلى إلى قبيلتهم وأما العترة عا
 الحرة تصب بين يديه وأتعب من ذلك ما ذكره الحارث عن إعراف أنه دعم أنه صلى الله عليه
 وسلم صلى إلى شاة تصفها عترة بسكون الدون ثم رواه بالمعنى على وجهه وأخطأ من وجهين
 ومن ذلك أن مشهورهم مع حديث الهوى عن التخليق يوم الجمعة فصل الصلاة قال ما خلفت
 رأسي قبل الصلاة منذ أربعين سنة فهم منه تخليق الرأس وأما المراد تخليق الناس خلقا
 قال ابن الصلاح وكثير من التعصيف المنقول عن الأكار الحلة لهم فيه أعذار ولم يسألها فأقوله
 (فيه) قسم شيخ الإسلام هذا النوع إلى قسمين أحدهما ما عرّف فيه النقط فهو المنصف
 والآخر ما عرّف فيه الشكل مع بقاء الحروف وهو المحرف في فوائده أو رد الدارطة في كتاب
 التعصيف كل تصريف وقع للعلماء حتى في القرآن من ذلك ما رواه عثمان بن أبي شيبة قرا أهل
 أمّهم في التفسير جعل السبعة في وحل أحبه فقبل له أنما وجعل السقاية فقال أما وأخي
 أبو بكر لاقرأ ألعاضم قال وقرأ عليهم في التفسير لم تركب فعل ربك بأصحاب الفيل قالها إلى
 بنى كآول البقرة (النوع السادس والثلاثون معرفة مختلف الحديث وحكمه هذان من
 أهم الأنواع وبسطوا إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف وهو يأتي حديثان متضادان
 في المعنى ظاهرا فوفق بينهما أو يرجح أحدهما) فيعمل به دون الآخر (وأما يكمل له الأئمة
 الجامعون بين الحديث والفقه والاصول والعروض على المعاني الدقيقة) (وصنف فيه
 الإمام الشافعي رحمه الله تعالى) وهو أول من تكلم فيه (ولم يقصد درجه الله تعالى استيفاءه)
 ولا إيراد ما بالتأليف (بل ذكر جملة منه) في كتاب الام (بأنه جعل طريقه) أي الجمع في ذلك
 ثم صنف فيه ابن قتيبة فأتى فيه بأشياء حسنة وأشياء غير حسنة) فصر فيها ما ع (لكون
 خبرها أولى وأقوى) منها (وترك معظم المختلف) ثم صنف في ذلك ابن جرير والطحاوي كتابه
 مشكل الآثار وكان ابن خزيمة من أحسن الناس كلاما فيه حتى قال لا أعرف حديثين
 متضادين من كان عنده فليأتني به لاؤلف بينهما (ومن جمع مذكرهما) من الحديث والفقه
 والاصول والعروض على المعاني الدقيقة (لا يشكل عليه) من ذلك (الا ابتداء في الاحيان
 والمختلف قسمان أحدهما يمكن الجمع بينهما) (ويصحح) ولا بصا إلى التعارض ولا
 التسخ (ويصح العمل بهما) ومن أمثلة ذلك في أحاديث الاحكام حديث اذ بلغ الماء قلتين
 لم يحمل الخبث وحديث خلق الله الماء طهورا لا ينجسه الا ما غرطه أو لونه أو ريحه فان
 الأول ظاهره طهارة القلتين تعير أم لا والثاني ظاهره طهارة غير المتغير - رواه كان فلتين أم أقل
 يخص عموم كل منهما بالآخر وفي غير هاتين لا يورد معرض على مذهبهم من المحدثين فوارك

من الاسد مع حديث لا عدوى وكما هي صحيحة وقد قلنا انما في الجمع مسالت أحد هاتين
 هذه الامور لا عدوى عليه بالكن الله تعالى جعل مخالفة المرفوض من المخرج سببا لاعدائه
 من نفسه وقد يفتقد ذلك من سببه كافي عبرة من الاسباب وهذا المسألة هي التي يمكن ان
 الصلاح الثاني ان بني العدوى باق على صومعه والامر بالفراغ من باب رد الذرائع فلا يتفق
 للذي يحالطه شيء من ذلك يتقدير الله تعالى ابتداء بالعدوى المغيبة فيظن ان ذلك بسبب
 مخالطته فيعتمد صحة العدوى فيقع في المحرج ولم يفتبه حجة المادة وهذا المسألة هي التي
 اختاره شيخ الاسلام الثالث ان اثبات العدوى في الجسد ام ونحوه مخصوص من عموم في
 العدوى فيكون معنى قوله لا عدوى أي الامن الجسد ونحوه حكاه في لا يهدي شيئا الا جميعا
 تقدم يبيي له انه بعدى قائم القاصي أبو بكر الباقلاني الرابع أن الامر بالفراغ رعاية لمناظر
 المحذور لانه اذا رأى الصحيح تعظم مصيبته وزداد حسره ويؤيده حديث لا تدعوا النظراتي
 المحذومين وانه محمول على هذا المعنى وجه مسالك آخر (و) القسم (الثاني لا يمكن) الجمع بينهما
 (وجه وان علما أحدهما بما هما) بطريق مما سبق (فدما والاعمال بالراجح) اسم ما كاتر ترجيح
 بصحات الرواة أي كونه رواة أحدهما أتم وأحفظ ونحو ذلك مما سبقت ذكره (وكثيرهم)
 في أحد الحديثين (في خمسة من وجها) من المرحلات ذكرها الحارثي في كتابه الاعتبار في السامع
 والمسوح ورواها غيره الى أكثر من مائة كما استوفى ذلك العراقي في كتابه وقد رأينا من نسخة
 الى سبعة أقسام الاول الترجيح بحال الراوي وذلك بوجوده أحدهما ككثرة الرواة كما ذكر
 المصنف لان احتمال الكذب والوهم على الاكثر اشد من احتمال الكذب والوهم على الأقل ثانيا فائدة
 الوسائط أي علو الاساد حيث الرجال نفات لان احتمال الكذب والوهم فيه أقل ثالثا فائدة
 الراوي - واه كان الحديث مرويا بالمعنى أو اللفظ لان الحقيقة اذا سمع ما يمنع حله على ظاهره
 بحث عنه حتى يطلع على ما يرويه الاشكال بخلاف العاصي وانه عليه بالتعولان العالم به
 يتفكر من الخط عن مواقع الزلل ما لا يتفكر منه غيره خامسا فائدة بالغة سادسا فائدة
 بخلاف من يعتمد على كتابه سابعا فائدة في أحد الثلاثة بأن يكونا فقيها أو نحو ذلك
 أو حافظين وأحدهما في ذلك أفضل من الآخر ثامنا زيادة شريطة أي اعسانه بالحديث
 واحتماله به ناسه ما شهرته لان الشهرة تمنع الشخص من الكذب كما غفرت من ذلك التقوى
 عاشرها الى العشرين كونه وروا أو حسن الاعتقاد أي غير مبتدع أو جليلا لاهل الحديث
 أو غيرهم من العلماء أو أكثر مما ليس لهم أود كرا أو مشهور والنسب أو اللبس في اسمه
 بحيث يشار كدبه ضعيفا وسبب التمييز بينهما أولها اسم واحد لذلك أكثر ولم يخلط أوله
 كتاب يرجع اليه حادي عشرها ان ثبت عدالتها بالاخبار بخلاف من ثبت بالتزكية
 أو العمل بروايته أو الرواية عنه ان قلنا جميعا ثاني عشرها الى ما يجمع عشرها ان يعمل
 بحسبه من زكاه ومعارضة لم يعمل به من زكاه أو يتفق على عدالته أو يذ كر سبب تعديله
 أو يكثر من كونه أو يكونوا علماء أو كثيرى الفحص عن أحوال السامع ثامن عشرها ان يكون

صاحب القصة كتقديم خبر أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم في الصوم لمن أصبح جنباً
 على خبر الفضل بن العباس في منعه لأنها أعلم منه تاسع عشر ما ان يباشر ما رواه الثلاثون
 بانتراسلامه وقيل عكسه اقوة أصالة المتقدم ومعرفته وقيل ان تأخر موته الى اسلام المناخر
 يرجح بالتأخير لاحتمال تأخر روايته عنه وان تقدم أو علم ان أكثر رواياته مقدمة على
 رواية المناخر رجح المادى والثلاثون الى الاربعين كونه أحسن سابقاً لاستقصاء حديثه أو
 اقرب مكاناً أرا أكثر ملازمة لشجته أو سمع من مشايخ بلدته أو مشاهير مشاهد الشيعة حال
 الاخذ أو لا يجهل الرواية بالمعنى أو العاصي من أكابرهم أو على رضى الله تعالى عنه وهو في
 الانسية أو معاذ وهو في الحلال والحرام أو زيد وهو في الفرائض أو الاسناد بجازي أو روايته
 من بلد لا يرضون التدليس القسم الثاني الترجيح بالعمل وذلك بوجوه أحدها الوقت فبرج
 منهم من لم يعمل بحديث الابد البلوغ على من كان بعض نحوه قبله وبعضه بعده لاحتمال
 ان يكون هذا مما قبله والآخر على بعده لتأهله للضعف ثانيها والثالثان يعمل بعد ثلثا والآخر
 عرضاً أو عرضاً والآخر كتاباً أو مناولة أو وجادة القسم الثالث الترجيح بكيفية الرواية وذلك
 بوجوه أحدها تقديم المحكى بلفظه على المحكى بمعناه والمشكوك فيه على ما عرف أنه
 من روى بالمعنى ثانيها ما ذكر فيه سبب ورود على ما يند كرفيه لدلالته على اهتمام الراوى به
 حيث عرف سببه ثالثها ان لا ينكره روايه ولا يتردد فيه رابعها ان يكثرها ان يكون
 الفاظه دالة على الاتصال كدنا وجمعت أو اتفق على رفعه أو وصله أو لم يختلف في اسناده
 أو لم يضطرب لفظه أو روى بالاسناد وحزى ذلك لكاتب معروف أو عزيز أو الاخر مشهور
 القسم الرابع الترجيح بوقت الورد وذلك بوجوه أحدها وثانيها تقديم المحدث على المكي والدال
 على علو شأن المصطفى صلى الله عليه وسلم على الدال على الضعف لبلد الاسلام غريباً ثم
 شهرته فيكون الدال على العلو متأخراً ثالثها ترجيح المتضمن للتحقيق لدلالته على التأخر لانه
 صلى الله عليه وسلم كان يغفل في أول أمره عن محادات الجاهلية ثم مال للتحقيق كذا قال
 صاحب الحاسل والمهاج ورجح الامدى وابن الحاج وغيرهما عكسه وهو تقديم المتضمن
 للتعليق وهو الحق لانه صلى الله عليه وسلم جاء أولاً بالاسلام فقط ثم شرعت العبادات شيئاً
 فشيئاً رابعها ترجيح ما تمحّل بعد الاسلام على ما تمحّل قبله أو شك لانه أظهر متأخراً خامسها
 وسادسها ترجيح غير المؤرخ على المؤرخ سواء خرج متقدماً وترجع المؤرخ بمقارب بوفاته صلى الله
 عليه وسلم على غير المؤرخ قال الرازى والترجيم بهذه الستة أى اقادته المرحان غير قوية
 القسم الخامس الترجيح بلفظ الخبر وذلك بوجوه أحدها الى الخامس والثلاثين ترجيح الخاص
 على العام والعام الذى لم يخص على المخصص لضعف دلالاته بعد التخصيص على باقى افراد
 والمطلق على ما ورد على سبب الحقيقة على الجواز والمجاز المشبه للحقيقة على غيره والتسوية
 على غيرها والعرفية على الغوية والمستغنى عن الاضمار وما يقل فيه اللبس وما اتفق على
 وضعه لمساواة الموحى للعلة والمنطوق ومفهوم المرافقة على المخالفة والمتنصوص على حكمه

مع تشبهه بعمل آخر والمستند بموجبهم من الشرط والبراءة على التكرار المنقبة أمر من اجتمع
المعرف على من وما أومس الكل وذلك من الجنس المعروف وما غلبت منه كذا في على الوضع
وما حكمه معقول المعنى وما تقدم فيه ذكر العلة أو دل الاستقاف على حكمه والمقارن بينهما
وما تليده أشد المؤكدات كذا التكرار أو التصحيح وما يلبه قريش وما دل على المعنى المراد بوجهين
وأكثره عبر واسطة ومدة كرمه معارضة ككتمت بهتكم عن زيلة القيور وفرد روحا والسبع
والقول وقول واره العمل أو تفسير الراوى وما قرن حكمه بصفة على ما قرن باسم وما فيه
ريادة انقسم السلاس الترجيح بالحكم وذلك بوجه أحدها تقديم السائل عن البراءة الأصلية
على المقرر لها أو قبل عكسه تأيها بتقديم السائل على الصريح على الإباحة والوجوب
ثالثها تقديم الاحتمال راسها تقديم السائل على بنى الحد انقسم السابع الترجيح بامر خارجي
كقديم ملائقة ظاهر القرآن أو سنة أخرى أو ما قبل الشرع أو القياس أو عمل الأمة
أو الخلفاء الراشدين أو معه مرسل آخر أو مطلق أوله رتبة منوع فدلح في الحساب أوله ظهير
متفق على حكمه أو اتفق على اخراجه النجاس فهذا أكثر من مائة مرجح ورثم مرجحات آخر
لا تعصم ومنازعا عليه التمس (وتواند) الأولى مع حصصهم الترجيح في الأدلة قياسا على
البيانات وذلك إذا عارض الم الم التعبير أو الوصف وأوجب بالكلية ترجيح البيعة على البيعة
ومن لم يرد ذلك بخول السنة مسنده إلى توقيفات تعبدية ولهذا لا تقبل إلا بسط الشهادة
الثانية أن لم يوجد مرجح لأحد الحديثين يوقف من العمل به حتى يظهر الثالثة التعارض بين
الخيرين اعماها لخلق الاساد ما سسه إلى طين المجتهد وأما نفس الامر فلا تعارض الرابعة
ما سلم من المعارضة فهو محكم وقد عقد له الحاكم في علوم الحديث بأواعده من الأنواع وكذا
شيخ الاسلام في القصة قال الحاكم ومن أمثله حديث أن أشد الناس عذابا يوم القيامة
الذين يشتمون على النبي وحديث لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول وحديث
إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة وأبوا الصلاة وحديث لا شعار في الاسلام قل وقد صنف
فيه عثمان بن سعيد الدار كذا كبيرا (السبع السابع والثلاثون معرفة المريد في متصل
الاسابيد ومثاله ماروى) عبد الله بن المبارك قال حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد
حدثني سمر عن عبد الله بن المبارك قال حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد
الخلوى (دل صحت رائلة) بن الاسقع (يقول صحت أبي هريرة) العنوى (يقول صحت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تجلسوا على القيور) ولا تصلا إليها (قد كرسفان برأى
أدر بس) في هذا الاساد (ريادة وهم ولوجهم في سفيان بن دور ابن المبارك) لأن ثمة أن روجه
عن ابن المبارك عن ابن يزيد) نفسه مهم من مهدي وحسن بن الربيع وهناد بن السري
وغيرهم (ومهم من صرح فيه بالاعتبار) بينهما (و) الوجه (في أبي أدر بس من ابن المبارك
لا وثقات روجه عن ابن يزيد) عن سمر بن وثالة (قلم يذ كرأبا أدر بس) منهم على بن حجر
والوليد بن مسلم وعيسى بن يونس وغيرهم (ومهم من صرح بسماع بسمر بن وثالة) وقد حكم

الاثمة على ابن المبارك بالوهم في ذلك كالبخاري وغيره وقال أبو حاتم الرازي وكثيرا ما يحدث
 بسره عن أبي إدريس فغلط ابن المبارك فقلن ان هذا مما روى عن أبي إدريس من رثالة وقد
 مع هذا بسره من رثالة نفسه ثم الحديث على الوجهين عند مسلم واقرمذي (وصف الطبيب
 في هذا النوع (كتاب) سماه تمييز المزيد في متصل الاسانيد (في كثيره نظرا لان) الاسناد
 (الخالي من) الرازي (الرائدان كان يحرف عن) رتخوها عما لا يقتضي الاتصال (فيبقى ان
 يجعل منه طعنا) ويحل بالاسناد الذي ذكره الرازي الزائد لان الزيادة من الثقة مقبولة
 (وان من فيه بمساع أو اخبار) او تحديث (احتمل أن يكون سمعه من رجل عنه ثم سمعه
 منه) اللهم (الا أن يوجد فيه تدل على الوهم) كذا كرايو حاتم في المثال السابق (ويحتمل ان
 يقال) أيضا (انما اظهر من وقع له هذا ان يذكر السامعين فاذ لم يذكرهما حل على الزيادة)
 المذكورة (النوع الثامن والثلاثون المراسيل الخفي ارسالها) أي انطاعها (هو من وهم
 عظيم الفائدة يدرك بالانواع في الرواية وجمع الطرق) الاحاديث (مع المعرفة التامة
 ولما تطلب فيه كتاب) سماه التفصيل لمهم المراسيل وأصل ارسال طاهر كرواية الرجل
 عن لم يصادمه كرواية القاسم بن محمد عن ابن مسعود وماك عن ابن المسيب وخفي
 وهو المذكورة هنا (وهو ما عرف ارساله لعدم اللقاء) لمن روى عنه مع المعاصرة (أو) لعدم
 (السماع) مع ثبوت اللقاء أو لعدم سماع ذلك الخبر بينه مع سماع غيره يعرف ما ذكر
 اما بعض بعض الاثمة عليه أو بوجه صحيح كخبره عن نفسه بذلك في بعض طرق الحديث
 وصح ذلك كحديث رواه ابن ماجه من رواية عمر بن عبد العزيز عن عتبة بن عامر مرفوعا
 وحسنه حارس الحرس فان عمر لم يلق عتبة كما قال الرازي في الاطراف وكاحاديث أبي عبيدة
 عن أبيه عبيدة بن مسعود فقد روى الترمذي ان عمر بن مرة قال لا بي عبيدة هل
 ذكره بن عبد الله شيئا قال لا (ومنه ما يحكم بإرساله لحيثه من وجه آخر زيادة شخص) بينهما
 كحديث رواه عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحق عن زيد بن يسار عن حذيفة
 مرفوعا قال وليقوها يا بكر فقوى أمين فهو ومنقطع في موضعين لا يروى عن عبد الرزاق قال
 حدثني العمدة ابن أبي شعبة عن الثوري وروى أيضا عن الثوري عن شريك عن أبي اسحق
 (وهذا القسم مع النوع السابق) وهو المزيد في متصل الاسانيد (يعترض بكل منهما على
 الآخر) لا بهما كالحكم للرائدور بما كان للنفاص والرائدورهم وهو مشبه على كثير
 من أهل الحديث ولا يدرك الا التقاد (وقد يجاب به ما تقدم النوع التاسع والثلاثون
 معرفة الصحابة وفي الله عنهم هذا العلم كبير جليل عظيم الفائدة به يعرف المتصل من
 للرسول وفيه كتب كثيرة) مؤلفة ككتاب الصحابة لابن حبان وهو مختصر في جملته وكتاب أبي
 عبد الله بن منده وهو كبير جليل وذيل عليه أبو موسى المديني وكتاب أبي نعيم الاصبغاني
 وكتاب العسكري (ومن أحسنها وأكثرها فوائد الاستيعاب لابن عبد البر لولا ما شابه
 به كراشجر بين الصحابة وسكايته عن الاخباريين) والغالب عليهم الاكتاوا والتقليد فيها

يرويه وذيبل عليه ابن قهوه قال المصنف زيادة على ابن الصلاح (وقد جمع) أبو الحسن
 علي بن محمد (بن الأثير الجردى في الصحابة كتابا حسنا) معناه أسد الغابة (جمع فيه كتب
 كثيرة) وهي كتاب ابن منده وآبى موسى وآبى نعيم وآبى عبد البر وزاد من غيرها أسماء
 (وضبط وحقق أشياء حسنة) على ما فيه من التكرار بحسب الاختلاف في الاسم أو الكسبة
 قال المصنف (وقد اختصرته محمد الله) ولم يشتهر هذا المختصر وقد اختصره الذهبي أيضا في
 كتاب الطبغ معناه الصريد ولشيخ الإسلام في ذلك الأصابة في تفسير الصحابة كتاب حافل وقد
 اختصرته والله الحمد (في فائدة) قول المصنف الاختيار بين جمع أخبارى عنه ابن هشام من
 لحس العلماء وقال الصواب الظهري أى لا أن النسبة إلى الجميع يرذال الواحد كما نقرر في علم
 التصريف نقول في القرائن فرضى ونكتته أن المراد النسبة إلى هذا النوع وخصوصية
 الجميع ملغاة مع أنها مؤدية إلى الثقل قال ومن الحسن أيضا قوله لم لا يؤخذ العلم من صحفى
 بصحة والصلوات شتى تستبين رد إلى محيطة ثم فعل بها ما فعل بحقيقة (فروع أحدها اختلف
 في سدا الصحابي والمعروف عند المحدثين أنه كل مسلم رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم)
 كذا قال ابن الصلاح ونقله عن البخارى وغيره وأورد عليه أن كان فاعل الرؤية الرأى
 الإلهى كابن مكتوم ونحوه وهو صحابي بلا خلاف ولا رؤية له ومن رآه كافرا ثم أسلم بعد موته
 كرسول فيصير ولا محبة له ومن رآه بعد موته صلى الله عليه وسلم قبل الدين وقد وقع ذلك لأبى
 دؤيب بن خالد الهذلي فإنه لا محبة له وإن كان فاعلا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 دخل فيه جميع الأمة فإنه كشف له عنهم ليلة الامراء وغيره أرواهم وأورد عليه أيضا من
 محبة ثم أورد أن كان خطي وبحوه فالأولى أن يقال من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مسلما ومات
 على إسلامه أما من أريد بعده ثم أسلم ومات مسلما فقال العراقي في دخوله فيه ثم نظر فقد نص
 الشافعى وأبو حنيفة على أن الردة محبطة للأعمال قال والظاهر أنها محبطة للعصبة السابقة
 كفر بن مبصرة والاشعث بن قيس أما من رجع إلى الإسلام في حياته كعبد الله بن أبي مرثد
 فلا مانع من دخوله في العصبة رجع شيخ الإسلام في هذا والذي قبله ببقاء اسم العصبة له قال وهل
 يشترط لقبه في حال النبوة أو أعم من ذلك حتى يدخل من رآه قبلها ومات على الطبقية كزيد
 ابن عمرو بن نفيل وقد عده ابن منده في الصحابة وكذا الوراء قبلها ثم أورد له البعثة رأسا ولم
 يره قال العراقي ولم أر من تعرض لذلك قال ويدل على اعتبار الرؤية به بعد النبوة كرههم في
 الصحابة ولده أراهيم دون من مات قبلها كالنقاسم قال وهل يشترط في الرأى التمييز حتى
 لا يدخل من رآه وهو لا يعقل والأطفال الذين حكمهم ولم يروه به التمييز أولا يشترط لم يذكره
 أيضا إلا أن العلاقي قال في المراسيل عبد الله بن الحرث بن نوفل حنكة النبي صلى الله عليه وسلم
 ودعاه ولا محبة له بل ولا رؤية أيضا وكذا قال في عباده بن أبي طلحة الأنصارى حنكة ودعا
 له وما نعرف له رؤية بل هو تابعي وقال في السكت ظاهرا كلام الأئمة ابن معين وآبى زرعة وآبى
 حاتم وآبى داود وغيرهم اشتراطه فإنهم لم يثبتوا العصبة لأطفال حكمهم النبي صلى الله عليه

وسلم أوسع وجوههم أو نقل في أفواههم كعبد بن ساطب وعبد الرحمن بن عثمان التميمي
 وعبد الله بن معمر وغيرهم قال ولا يشترط البلوغ على الصحيح والآخر من أجمع على عده
 في الصحابة كالحسن والحسين وابن الزبير وغيرهم قال والظاهر اشتراط رؤيته في عالم الشهادة
 فلا يطلق اسم الصحبة على من رآه من الملائكة والنبیین قال وقد استشكل ابن الأثير ذكر مؤمن
 الجن في الصحابة (٢) من رآه من الملائكة وهم أولى بالذكر من هو لا يقال وليس كما زعم لأن الجن
 من جهة المكلفين الذين شملتهم الرسالة والبعثة فكان ذكر من عرف اسمه ممن رآه حسنا
 بخلاف الملائكة قال وإذا نزل عيسى صلى الله عليه وسلم وحكم بشرعه فهل يطلق عليه اسم
 الصحبة لأنه ثبت أنه رآه في الأرض الظاهر نعم انتهى (وعن أصحاب الأصول أو بعضهم أنه من
 طالت مجالسته له (على طريق التبعية) له والاخذ به بخلاف من وفد عليه وأصرف بلا
 مصاحبة ولا متابعة قالوا وذلك معنى الصحابي لنفسه وردا بإجماع أهل اللغة على أنه مشتق من
 الصحبة لأن قدره منها مخصوص وذلك يطلق على كل من صحب غيره قليلا كان أو كثيرا يقال
 صحبت فلانا ولا وثرا يرار يوما ساعة وقول المصنف أو بعضهم من زيادته لأن كثير منهم
 موافقون لما تقدم نقله عن أهل الحديث وصحبه الأمدى وابن الحجاب من بعض أهل
 الحديث موافقة ما ذكر عن أهل الأصول لما رواه ابن سعد بسند جيد في الطبقات عن علي
 ابن محمد عن شعبة عن موسى السبلي قال آتيت أنس بن مالك فقلت له أت أنت آخر من بقي من
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قد بقي قوم من الأعراب فإما من أصحابه فاما آخر من
 في قال العراقي والجواب أنه أراد اثبات صحبة خاصة ليست لأولئك (وعن سعيد بن المسيب
 أنه كان لا يعد صحابيا إلا من أقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة أو سنتين وغزاه معه
 غزوة أو غزوتين) ووجهه أن الصحبة صلى الله عليه وسلم شروعا عليها لا تنال إلا باجتماع
 طويل يظهر فيه الملقى المطروح عليه الشخص كالغزو والمشتغل على السفر الذي هو قطعة من
 العذاب والسنة المشقة على الفصول الأربعة التي يختلف بها المزاج (فانصح) هذا القول
 عنه قضيف فان مقتضاه أن لا يعد جبر (بن عبد الله (الجبلي وشبهه) ممن فقد ما اشترطه
 كوال بن جبر (صحابيا لا خلاف أنهم صحابة) قال العراقي ولا يصح هذا عن ابن المسيب في
 الاستدلال به محمد بن عمر الواقدي ضعيف في الحديث قال وقد اعترض بان جبر أسلم في أول
 البعثة لما روى الطبراني عنه قال لما ثبت النبي صلى الله عليه وسلم آيته لا يابيه فقال لا يئس
 جبر يا جبر قال جبر لا أسلم على يدي فعدا على الشهادة أن لا اله الا الله وأرى رسول الله وقيم
 الصلاة المكتوبة وتوفي الزكاة المفروضة الحديث قال والجواب أن الحديث غير صحيح فانه
 من رواية الحصين بن عمر الأحمسي وهو منكر الحديث ولو ثبت فلا دليل فيه لأنه لا يلزم
 القدورية في جوابه بدليل ذكر الصلاة والزكاة وفرضهما متراجعا عن البعثة والصواب ما ثبت
 عنه أنه قال ما سلمت إلا بعد نزول المائدة رواه أبو داود وغيره وفي تاريخ البخاري الكبير أنه
 أسلم عام توفي النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك قال الواقدي وابن جابر الخطيب وغيرهم

في فائدة في هذا الكتاب قول رابع انه من طالت حجة وروى عنه قاله الحافظ وسامس انه
من رآه بالعاجكة الوافدي وهو شاذ كما تقدم وسادس انه من أدركه ومعه صلى الله عليه وسلم
وهو مسلم وان لم يره قوله يحجب عن عثمان بن صالح المصري وعنه من ذلك عند الله من مات
الحشاني أناسيم ولم يرحل الى المدينة الا في حلاقة عمر بن الخطاب وعن حكي هذا القول العراقي في
شرح التلخيص وكذا من حكم بالسلامة مع الاثوية وعليه عمل ابن عبد البر وابن مدهن كلاهما
وشرطه الماردي في الصحابي ان يخصص بالرسول ويخصص به الرسول صلى الله عليه وسلم (ثم
نرى محنته) اما (التواريخ) كافي مكرور وعمر بن قتيبة العشرة في خلق مهم (أو الاستساضة)
والشهره العاصره عن التواريخ كاهم من ملة وعكاشة من محسن (أو قول الله) عنه انه
صحابي كخمسة من أبي حمزة اندوسي اندي من تمامها من مطروقة فقهه له أو موسى الاشعري
انه مع النبي صلى الله عليه وسلم حكمه بالشهادة كروك أنو بعيم في تاريخ أصهان وروينا
قصه في مسند الطائفة ومحم الطبراني زراد شيخ الاسلام ابن حجر هذا ان محمداً
التابعين ما به صحابي سامع على قول التريكية من واحد وهو الراجح (أو قوله) هو ما به صحابي (إذا
كان عدلاً) إذا أمكن ذلك وإت ادعاء عدلانه من رواه صلى الله عليه وسلم وأنه لا قبل وان
ثاب عدلانه قبل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث أو أيتكم ليحكم هذه وأنه على
رأس مائة سنة لم يبق احد على طهر الارض يريد ان يحرم ذلك القوم والثلثه رواه صلى الله
عليه وسلم وشرط الاصوليون في قبوله ان تعرف معاصرته وفي أصل المسئلة احتمال انه
لا يصدق لكونه من مائة عوى ومه شتاته نفسه وهذا اعز الا تمدى ووجهه أنو الحسن بن
الطائفة في فائدة في قال الله في الميراث رب الهدي وما أدراك ما رب شيخ بحال ملا رب
طهر بعد السجانه فاعى الهمة وهذا جرى على استورسولة وقد ألبس في أمره سرأ
(الثاني الصحابة كلهم عدول من لاس الله وغيرهم باجتماع من يقتضيه) دل تعالى ركعتين
جعلكم أمة وسطاً الا به أي عدولاً وقول كتم حيرة أمة أحرحت للناس والخطاب بها
للموحدين جئت وذل صلى الله عليه وسلم شير الناس قروي رواه الشيخان قل امام
الحرمين والسب في عدم الفحص عن عدالتهم اهم حلة اشريفة فلو ثبت وقف في روايتهم
لا يقتصرت الشريعة على عصره صلى الله عليه وسلم ولما ادرى على سائر الاعصار وقيل
يجب البحث عن عدالتهم مطلقاً وقيل بعد وقوع النص وقالت المعتزلة عدول الاس قال عليا
وقيل اذا انفرد وقيل الا المتأمل والمتأمل وهذا كله ليس بصواب اسما ما لظنهم وحلالهم
في ذلك على الاحتماد المأخوذ به كل منهم دل الماردي في شرح العرفان لسامع بقولنا
الصحابة عدول كل من رآه صلى الله عليه وسلم يوم تأذروا رهم لما تأوا حقيقه لعرض
وانصرف واعتابى به الذين لا موه وعرويه وصروقه قال العلاني وهذا قول عربي يجرح
كثيراً من المشهورين بالهمة والرواية عن الحكم ما به دل كوا نسل من حرو ما نسل
الخويزن عثمان بن أبي العاص وغيرهم من رواه عليه صلى الله عليه وسلم ولم يتم عدله

الألف لا انصرف وكذلك من لم يعرف الابرواية الحديث الواحد ولم يعرف مقدار اقامته من
 امرات انقبائل والقول بالتعميم هو الذي صرح به الجوهري وهو المعتمد (وأكثرهم حديثنا
 أبو هريرة) روى خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثا اتفق الشبان من أعلى
 ثمانمائة وخمسة وعشرين واهود الجداري ثلاثة وتسعين ومسلم عاتة وتسعة وثمانين وروى
 عنه أكثر من ثمانمائة وحديث وهو أحفظ الصحابة قال الشافعي أبو هريرة أحفظ من روى
 الحديث في دهره أسنده اليه في المدخل وكان ابن عمر يترحم عليه في جنازته ويقول
 كان يحفظ على المسلمين حديث النبي صلى الله عليه وسلم رواه ابن سعد في الصحيح عنه قال
 ابن بار رسول الله في آية مع مثل حديثنا كثيرا أساءه قال اسطر داء قد طنه يعرف بيده ثم
 قال صبه ثمانمائة شيئا بعد وفي المستدرک من ربه بن ثابت قال كنت أبا وأبو هريرة وأبو
 عبد الله صلى الله عليه وسلم فقال ادعوا فدعوت أبا وصاحبي وأما النبي صلى الله
 عليه وسلم ثم دعا أبو هريرة فقال اللهم اني أسألك مثل ما سألك صاحبك وأسألك علما لا يبسى
 وأما النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا روى رسول الله كذلك فقال سقما الله لا م الذي
 (ثم عبد الله بن عمر) روى ألفي حديث وستمائة وثلاثين حديثا (وابن عباس) روى
 الثمانمائة وستين حديثا (وجابر بن عبد الله) روى ألفا وخمسمائة وأربعين حديثا
 (وأبي بن مالك) روى ألفين ومائتين وستا وخمسين حديثا (وعائشة) أم المؤمنين روت ألفين
 ومائتين وعشرة وليس في الصحابة من يزيد حديثه على ألف غير هؤلاء إلا أساءه الحديث وانه
 روى ألفا ومائة وسبعين حديثا (فائدة) السبق في قلة ما روى عن أبي بكر الصديق رضي الله
 تعالى عنه مع تقدمه وسبقه وملازمته للنبي صلى الله عليه وسلم انه تقدمت وانه قبل ان يشار
 الحديث واعتناء الناس به ما عهده وتخصيله وحفظه ذكره المصنف في تنبيهه قال وحديث ما روى
 له مائة حديث واثنان وأربعون حديثا (وأكثرهم قتيار روى) عنه (ابن عباس) قاله أحمد بن
 حنبل (وهو مسروق) انه (قال انتهى علم الصحابة الى سنة عمر وعلي وأبي) كعب (وريد) بن
 ثابت (وأبي الدرداء) وابن مسعود ثم انتهى علم السنة الى علي وعبد الله بن مسعود وروى
 لشعبي عنه وهو أيضا الا انه ذكر أبا موسى الأشعري يدل أبي الدرداء وقد استشكل بان أبا
 روى يزيد بن ثابت تأخرت وفاته ما عن ابن مسعود وعلي قال العراقي وقد يحاط بان المراد
 بما علمهم الى علمهم ما وان تأخرت وفاة من ذكره وقال الشعبي كان العلم يؤخذ عن سنة من
 صحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان عمر وعبد الله وريد يشبه بعضهم بعضا وكان يقتبس
 من بعضهم من بعض وكان علي والأشعري وأبي يشبه علم بعضهم بعضا وكان يقتبس
 منهم من بعض وقال ابن خزم أكثر الصحابة فتوى مطلقا سبعة عشر وعلي وابن مسعود وابن
 عباس وزيدي بن ثابت وعائشة قال ويمكن ان يجمع من فينا كل واحد من هؤلاء مجلد
 هم قال ويليهم عشرون أبو بكر وعثمان وأبو موسى ومعاذ وسعد بن أبي وقاص وأبو هريرة
 أنس وعبد الله بن عمر ومن العاص وسلمان وجابر وأبو سعيد وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن

عوف بن عمران بن حصين وأبو بكر وعبد بن الصامت ومعاً وفيه وابن الزبير وأم سلمة قال
ويكن أن يجمع من قياكل واحد منهم جزء صغير قال وفي الصحابة نحو من مائة وعشرين نفساً
يقولون في التبايع لا يروى عن الواحد منهم إلا المثل والمثلان والثلاث كابي بن كعب
وأبي الدرداء وأبي طلحة والمتنبي وسر والباقي (ومن الصحابة العباد لقرهم) أربعة عبد الله
(ابن عمر) بن الخطاب (و) عبد الله (بن عباس) (و) عبد الله (بن الزبير) عبد الله (بن عمرو
ابن العاص) وليس ابن مسعود منهم قال أحمد بن حنبل قال الميرقي لانه تقدم موته وهؤلاء
عاشوا حتى احتج إلى علمهم فإذا اجتمعوا على شيء قيل هذا قول العباد لقرهم ثلاثة بإسقاط
ابن الزبير وعليه اقتصر الجوهرى في الصحاح وأما ما حكاه المصنف في تهذيبه عنه أنه ذكر ابن
مسعود وأسقط ابن العاص فوهم ثم وقع للراقي في الديان ولم يكتفى في المفصل أن العباد
ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعاطق ذلك من حيث الاصطلاح (وكذا سائر من سمي
عبد الله) من الصحابة لا يطلق عليهم العباد (وهم نحو مائتين وعشرين) نفساً كما قال ابن
الصلاح أخذ من الاستيعاب براد عليه ابن قتيوب جماعة يملعون بهم نحو ثلاثمائة رجل (قال
أبو زرعة الرازي) في جواب من قال له أليس يقال حديث أبي صلى الله عليه وسلم أربعة
آلاف حديث ومن قال ذات فضل أسأله بابه هذا قول الزائدة ومن يحمى حديث رسول الله
صلى الله عليه وسلم (فقر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من
الصحابة ممن روى عنه وسمع منه) قيل له هؤلاء ابن كانوا وابن - وهو أهل المدينة وأهل
مكة ومن بينهما والاعراب ومن شهد معه حجة الوداع كل رواه وسمع منه بعرفة قال العراقي
وهذا القول عن أبي زرعة لم أقضه على استناد ولا هو في كتب أصول الفروع المشهورة وإنما ذكره
أبو موسى المديني في ذيله بعير اسناد قلب أخرجه الخطيب بإسناده قال حدثني أبو قاسم
الأدهري ثنا عبيد الله بن محمد بن محمد بن سنان العكبري ثنا أبو بكر بن عبد العزيز بن جعفر
ثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن جامع الرازي سمعت أبا زرعة وقال له رجل
أليس يقال فذكره بلفظه قال العراقي وفري منه ما أسنده المديني عنه قال وفي النبي
صلى الله عليه وسلم ومن رآه سمع منه زيادة على مائة ألفاً من من روى عنه وأما هؤلاء
لا تحديده فيه وكيف يمكن الاطلاع على خبر ذلك مع تفرق الصحابة في البلدان والبادي
والقرى وقد روى البخاري في صحيحه أن كعب بن مالك قال في قصة تخلته عن نبوته وأصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم كثير لا يحصونهم كتب ما عظمى في الديوان قال العراقي وروى
السايجي في المساقب سند جيد عن الراقي قال قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون
ستون ألفاً ثلاثون ألفاً بالمدينة وثلاثون ألفاً في قبائل العرب وغير ذلك قال ومع هذا
فجميع من صنع في الصحابة لم يبلغ مجموع مائتي ألف منهم عشرة آلاف مع كونهم يذكرون
من توفي في حياته صلى الله عليه وسلم ومن عاصره أو أدركه صغيراً (واختلف في عدد
طبقاتهم) باعتبار السبق إلى الإسلام أو الهجرة أو شهرة المشاهدة القاضية بفعلهم ابن

سعد بن طيبان (وجعلهم الحاكم اثنى عشرة طبقه) الاولى قوم أسلموا بكمه كالخلفاء
الاربعة الثانية أصحاب دارالعدرة الثالثة مهاجرة الحبشة الرابعة أصحاب العقبة الاولى
الخامسة أصحاب العقبة الثانية وأكثرتهم من الانصار السادسة أول المهاجرين الذين وصلوا
اليه بقباء تبذل ان يدخلوا المدينة السابعة أهل بدر الثامنة الذين هاجروا بين بدر والحديبية
التاسعة أهل بعة الرضوان العاشرة من هاجر بين الحديبية وفتح مكة تكاليد بن الوليد وعمرو
ابن العاص الحادية عشرة مسلمة القح الثانية عشرة صبيان وأطفال وآدم يوم الفتح في حجة
الوداع وغيرهما (الثالث أفضلهم على الاطلاق أبو بكر ثم عمر رضي الله عنهما باجماع أهل
السنة) ومن حكى الاجماع على ذلك أبو العباس القرطبي قال ولا مبالاة بقول أهل الشيعة
ولا أهل البدع وكذلك حكى الشافعي اجماع الصحابة والتابعين على ذلك رواه عنه السهني في
الاعتقاد وحكى المازري عن الخطايبه تفضيل عمرو بن الشيعة تفضيل علي وعن الراوندي
تفضيل العباس وعن بعضهم الامساك عن التفضيل وحكى الخطايب عن بعض مشايخه انه
قال أبو بكر خير وعلى أفضل وهذا تم افت من القول وحكى القاضي عياض ان ابن عبد
البروطايفة ذهبوا الى أن من مات منهم في حياته صلى الله عليه وسلم أفضل ممن بقى بعده لقوله
صلى الله عليه وسلم أنا شهيد على هؤلاء قال المصنف وهذا الاطلاق غير مرضى ولا مقبول
(ثم عثمان ثم علي هذا قول جمهور أهل السنة) واليه ذهب مالك والشافعي وأحمد وسفيان
الثوري وكافة أهل الحديث والفقه والاشعري والباقلاني وكثير من المتكلمين لقول ابن
عمر كافي زمن النبي صلى الله عليه وسلم لا تعدل بأبي بكر أحد ثم عثمان رواه البخاري
ورواه الطبراني بلفظ أصح كما تقدم في نوع المرفوع (وحكى الخطايب عن أهل السنة من
الكوفة تقديم علي على عثمان بوجه قال أبو بكر بن خزيمة) وهو راجع عن سفيان الثوري ولكن
آخر قوله ما سبق وحكى عن مالك التوقف بينهما ما حكاه المازري عن المدونة وقال القاضي
عياض رجح مالك عن التوقف الى تفضيل عثمان قال القرطبي وهو الاصح ان شاء الله تعالى
وتوقف أيضا امام الحرمين ثم التفضيل عنده وعند الباقلاني وصاحب المفهم طي وقال
الاشعري وطى (قال أبو منصور) عبد القاهر التميمي (البعدادى أصحابنا مجمعون على ان
أفضلهم الخلفاء الاربعة ثم تمام العشرة) المشهود لهم بالجنة سعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد
ابن عمرو بن قنبل وطه بن عبيد الله والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة
ابن الجراح (ثم أهل بدر) وهم ثلاثمائة وبضعة عشر روى ابن ماجه عن رافع بن خديج قال جاء
جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما تعدون من شهد بدر افيكم قال أخبارنا قال كذلك
عندنا هم أخبار الملائكة (ثم) أهل (أحد ثم) أهل (بيعة الرضوان) بالحديبية قال صلى الله
عليه وسلم لا يدخل النار أحد ممن بايع تحت الشجرة صححه الترمذي (ومن لعزبة أهل
العقبين من الانصار والسابقون الاولون) من المهاجرين والانصار (وهم من صلى الى
القبليتين في قول) - عبد (بن المسيب وطائفة) منهم ابن الحنفية وابن سيرين وقيادة (وفي قول

الشعبي أهل بيعة الرضوان وفي قول محمد بن كعب (القرظي) (وعطاء) بن يسار (أهل بدر) روى ذلك بسند عنهما بسند فيه مجهول وضعيف وسند ضعيف أيضا وروى القولين السابقين عن ذكر عبد بن جعفر في تفسيره وعبد الرزاق وسعيد بن منصور في سننه بأسانيد صحيحة وروى بسند صحيح إلى الحسن أنهم من أسلم قبل الفتح (وتواتر في الأولى روى في حديث تفضيل أعيان من العصابة كل واحد في أمر مخصوص فروى الترمذي عن أنس مرفوعا رخص أمي بأمني أبو بكر وأشد هم في دين الله عمر وأشد هم حياء عثمان وأعلمهم بالملال والحرام معاذ بن جبل وأقرضهم زيد بن ثابت وأقرؤهم أبي بن كعب ولكل أمة أمين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح وروى الترمذي حديث أقرضكم زيد وصححه الحاكم بلفظه أقرض أمي زيد الثانية اختفى التفضيل بين فاطمة وعائشة على ثلاثة أقوال ثالثها الوقف والأصح تفضيل فاطمة فهي بضعة منه وقد صححه السبكي في الحلييات وبأنه في صحيحة وفي الصحيح في فاطمة سيدة النساء هذه الأمة وروى النسائي عن حذيفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هذا أمي من الملائكة استأذن ربه ليلم علي ويشرقي إن حننا حينئذ أسيد أشباب أهل الجنة وأهمها سيدة نساء أهل الجنة وفي مسند الطرثون أي إمامة بسند صحيح لكنه مرفوع من غير خبرنا عالمها واطمة خير نساء عالمها ورواه الترمذي مرفوعا من حديث علي يلفظ خبرنا ثم هي ثم غير نساء فاطمة قال شيخ الإسلام والمرسل يفسر المنصل اثلاثة أفضل أزواجه صلى الله عليه وسلم خديجة وعائشة وفي التفضيل بينهما أوجه حكاه المصنف في الروضة ثابته الوقف واختار السبكي في الحلييات تفضيل خديجة ثم عائشة ثم حفصة ثم الباقيات سواء (الرابع قبل أولهم أسلاما أبو بكر) الصديق قاله ابن عباس وجابر والشعبي والقصبي في آخرهم وبدل له ما رواه مسلم عن عمرو بن عبسة في قصة أسلامه وقوله النبي صلى الله عليه وسلم من معك على هذا قال مروءة بن معاوية ومعه يومئذ أبو بكر وبطلان ممن آمن به وروى الحاكم في المستدرک من رواية خالد بن سعيد قال سئل الشعبي من أول من أسلم فقال أماسم بنت قول حسان

إذا نذرت شيئا من أخى ثقة * فاذكر أنه لا أيا بكر بما فصل
خبر البرية أنفاها وأعدلها * بعد الدين وأوقاها بما حسلا
والثاني التالي المأمود مشهده * وأول الناس منهم صلح الرسل

وروى الطبراني في الكبير عن الشعبي قال سألت ابن عباس فذكره وروى الترمذي من رواية أبي نصر عن أبي سعيد قال قال أبو بكر ألت أول من أسلم الحديث (وقيل علي) بن أبي طالب رواء الطبراني بسند صحيح عن ابن عباس وسند ضعيف عنه مرفوعا ورواه الترمذي عنه من طريق أخرى مرفوعا وروى الطبراني بسند فيه إسماعيل السدي عن أبي ذر سلمان قال أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم يمد علي فقال إن هذا أول من آمن بي ورواه أيضا عن سلمان وروى أحمد في مسنده بسند فيه مجهول وانقطاع عن علي مرفوعا وروى بسند آخر

عنه قال أنا أول من صلى وروى ذلك أيضا عن زيد بن أرقم والمقداد بن الأسود وأبي أيوب
وأنس ويحيى بن مرة وعفيف الكندي وخزيمة بن ثابت وخباب بن الارت وجابر بن عبد الله
وأبي سعيد الخدري وروى الحاكم في المستدرک من رواية مسلم الملقى قال نبى الله صلى الله
عليه وسلم يوم الاثنين وأسلم على يوم الثلاثاء وادعى الحاكم إجماع أهل التاريخ عليه وفوزع
وذلك وقال كعب بن زهير في قصيدة يمدحه فيها

ان علينا لمجرت نقيته * بالصالحات من الاعمال مشهور
صهر النبي وخير الناس مقصرا * فكل من راسه بالفخر مغفور
صلى الله وروى مع الامي اولهم * قبل المداورب الناس مكفور

(وقيل زيد) بن حارثة قاله الزهري (وقيل خديجة) أم المؤمنين قال المصنف زيادة على ابن
الصلاح (وهو الصواب عند جماعة من المحققين) وروى ذلك عن ابن عباس والزهري أيضا
وغفر قول قتادة وابن اسحق (وادعى الشعبي فيه الإجماع وان الخلاف فحين بعدها) ورواه أحمد
في مسنده والطبراني عن ابن عباس وقال ابن عبد البر انفقوا على ان خديجة أول من آمن ثم
على بعد هاتم ذكر ان الصحيح ان أبا بكر أول من أظهر اسلامه ثم روى عن محمد بن كعب
القرظي ان عليا أخى اسلامه من أبي طالب وأظهر أبو بكر اسلامه ولذلك شبهه على الناس
وروى الطبراني في الكبير من رواية محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده قال صلى
الذي صلى الله عليه وسلم ثلاثة اثنى عشر سنة وصلى خديجة يوم الاثنين من آخر النهار وصلى
على يوم الثلاثاء وقال ابن اسحق أول من آمن خديجة ثم على ثم زيد بن حارثة ثم أبو بكر
فأظهر اسلامه ودعا إلى الله فأسلم بدعائه عثمان بن عفان والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن
عوف وسعد بن أبي وقاص وطلحة بن عبيد الله فكان هؤلاء الثمانية الذين سبقوا إلى الاسلام
رذ كر عن شبة ان خالد بن سعيد بن العاص أسلم قبل على وقال غيره انه أولهم اسلاما وحكي
المسعودي قولان أولهم خباب بن الارت وآخران أولهم بلال ونقل المسعودي في اعلام
النبيه عن ابن قتيبة ان أول من آمن أبو بكر بن أسعد الحميري ونقل ابن سبع في الخصائص
عن عبد الرحمن بن عوف انه قال كنت أولهم اسلاما وقال العراقي ينبغي ان يقال ان أول
من آمن من الرجال ورقة بن نوفل بل حديث العيص في يد الوصي قال ابن الصلاح وتبعه
المصنف (والاردع ان يقال) أول من أسلم (من الرجال الاشرار أبو بكر ومن الصبيان
علي ومن النساء خديجة ومن الموالى زيد ومن العبيد بلال) قال البرماوى وبحكى هذا
ابن عساق عن أبي خنيفة قال ابن خالويه وأول امرأه أسلمت بعد خديجة كلباية بنت الحارث زوجة
لبكر (وآخرهم) أي الصحابة (مونا) مطلقا (أبو الطفيل) عامر بن واثلة الليثي (مات سنة
مائة) ابن المسيجة قاله مسلم في صحيحه ورواه الحاكم في المستدرک عن خليفة بن خياط وقال
خليفة في غير رواية الحاكم انه تأخر بعد المائة وقيل مات سنة اثنتين ومائة وقوله مصعب بن
عبد الله الزبيري وجزم ابن حبان وابن قانع وأبو بكر بن منده انه مات سنة سبع ومائة وقال

لا ترجع ثم قال وروى بعض أهل الشام أنه أدرك رجلا بعد ما يقال له الهدار رأى النبي
 صلى الله عليه وسلم وهو مجهول له وقيل آخرهم بالشام وأسلم بن الأسقع قاله أبو بكر يابن
 منده وموته بدمشق وقيل بيت المقدس وقيل بمصر سنة خمس وعشرين وقيل ثلاث
 وقيل ست وآخرهم بمصر عبد الله بن بسر وآخرهم بالجزيرة العرس بن عميرة الكندي
 وآخرهم بفلسطين أي أبي عبد الله بن أم حرام ويحب عبادة بن الصامت وقيل مات
 بدمشق وقيل بيت المقدس وآخرهم بمصر عبد الله بن الحرث بن جزء الزبيدي مات
 سنة ثمان وعشرين وقيل خمس وقيل سبع وقيل ثمان وقيل تسع قاله الطحاوي وكانت
 وفاته بفسطاط القندوز وتعرف الآن بفسطاط أبي تراب وقيل بالجماعة وقيل أنه شهد بدر وألا به مع
 قتلى هذاهو آخر البدرين مونا وآخرهم بالجماعة الهرماس بن زياد الباهلي سنة اثنتين ومائة
 أو بعدها وآخرهم بقرقة وربع بن ثابت الأنصاري وقيل بأفريقية وقيل بأنطاكيا وقيل
 بالشام ومات سنة ثلاث وستين وقيل سنة ست وستين وآخرهم بالبادية سنة ثمان وأربعين
 قاله أبو بكر يابن منده والصحيح أنه مات بالمدينة ومات سنة أربع وسبعين وقيل أربع وستين
 وهذا آخر ما ذكره ابن الصلاح وآخرهم بخراسان بريدة بن الحصيص وآخرهم بمجستان
 الغدادي بن خالد بن حودة ذكرهما أبو بكر يابن منده قال العراقي وفي بريدة قتل فان وفاته سنة
 ثلاث وسبعين وقد تأخر بعده أبو برة الأسلمي ومات بها سنة أربع وسبعين وآخرهم بالطائف
 ابن عباس وآخرهم بامهان الباقعة الجعدي قاله أبو الشيخ وأبو نعيم وآخرهم بمصر قنداق فضل
 ابن العباس (الخاص لا يعرف أب وابنه شهد بدر الأمر ثم دأبوه) أبو مرثد بن الحصين
 العمري قتل أغرب من هذا ما أخرجه البيهقي في معجم الصحابة قال حدثنا ابن حبان ثنا ابن
 بكير حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب بن معمر بن يزيد بن الأخنس وقال ابن الجوزي السلمي
 شهد هو وأبوه وجده بدر وقال ولا أعلم أحدا شهد هو وابنه وابن ابنه بدر المسلمين إلا الأخنس
 وقال ابن الجوزي لا يعرف سبعة أخوة شهدوا بدر المسلمين إلا أبو عفران معاذ ومعوذ وياض
 وخالد وعائل وعامر وعرقلة قال ولم يشهد هامة ومن ابن مؤمنين الأعماس بأسرقال ومن غريب
 ذلك امرأته لها أربعة أخوة وعثمان شهدوا بدر الخوان وعمر مع المسلمين وأخوانهم مع
 المشركين وهي أم أبيان بنت عتبة بن ربيعة أخوها المسلمان أبو حذيفة بن عتبة ومصعب
 ابن عمير والمسلم معمر بن الحرث وأخوها المشركون كان الوليد بن عتبة وأبو هريرة والمسلم
 المشرك شيبه بن ربيعة (ولا يعرف) سبعة أخوة صحابة مهاجرون الأبنومقرن وسياقون
 فأنوع الثالث والأربعين (في الأخوة) وهناك ذكرهم ابن الصلاح ويأتي ما عليه من
 اعتراض فان أولاد الحرث بن قيس السهمي كلهم صحبوا هاجر وأهملهم سبعة أو تسعة
 (ولا أربعة) أدركوا النبي صلى الله عليه وسلم متوالون إلا عبد الله بن أمية بنت أبي بكر
 الصديق (بن أبي قحافة) والأبوه عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي قحافة رضي الله
 عنهم) قال شيخ الإسلام بن حجر وقد ذكروا أن اسمها ولدته في حياة النبي صلى الله عليه

ولم فعل هذا يكون كذلك اذا حارثة والله زيد صحابي كما حرم به المنذرى في مختصر مسلم و حديث
 اسلامه في مسندوك الحاكم وكذا في رواه ذلك كذا الياس بن سلق بن عمرو بن الاكوع
 الاربعه ذكره في الحصابة وعلقه بن معاوية بن شاذل بن العباس بن مرداس في امثله انرى
 لا تصح في فوائدك ليس في الحصابة من اسمه عبد الرحيم بل ولا من التابعين ولا من اسمه اسمعيل
 من وجه يصح الاول بصري روى عنه ابو بكر بن عمارة - وبيت لا يبلغ النار احد سلى قبل
 طلوع الشمس وقبل غروبها أخرجه ابن خزيمة (التروع الاربعون معرفة التابعين رضى
 الله تعالى عنهم هو ومات قبله اعلان عتيان بن ماعرف المرسل والمنصل واحد هم تابعي وتابع
 واختلف في حده (قبيل) أى قال الخطيب (هو من صحب صحابي) ولا يكتفى فيه بمجرد ائني
 بخلاف الصحابي مع النبي صلى الله عليه وسلم لشرف منزلة النبي صلى الله عليه وسلم فلا جتماع
 به يؤثر في التواتر انما على ما يؤثره الاجتماع الطويل بالصحابي وغيره من الاخيار (وقيل)
 هو (من لقبه) وان لم يصحبه كقبيل في الصحابي وعليه الحاكم قال ابن الصلاح وهو اقرب الى
 المصنف (وهو الاظهر) قال العراقي وعليه عمل الاكثرين من أهل الحديث فتدكر مسلم
 وابن حبان والاعمش في طبقة التابعين وقال ابن حبان أخرجه في هذه الطبقة لان له قريبا
 وحفظ اراى انسان لم يصح له معاج المستدعته وقال الترمذي لم يسمع من أحد من الصحابة
 وعده ايضا فيهم الحافظ عبد الغنى وعليه يسم يحيى بن أبي كثير فكونه لى أنسار موسى بن أبي
 عائشة لكونه لى عمرو بن حريث واشترط ابن حبان ان يكون رآه في من من يحفظ عنه فان
 كان صغيرا لم يحفظ عنه فلا عبرة بروايته تكلف من خليفة هذه من اتباع التابعين وان رأى
 عمرو بن حريث لكونه كان صغيرا قال العراقي وما استأذنه ابن حبان له وجه كما اشترط في
 الصحابي رويته وهو غير ذلك وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم الى الصحابة والتابعين بقوله
 طوبى لمن رآني وآمن بي وطوبى لمن رأى من رآني الحديث فاكتفى فيه بما يجزى الى رتبة
 في تيسره قال ابن الصلاح مطلق التابعي مخصوص بالتابع باحسان قال العراقي ان أراد
 بالا حسان الاسلام فواضع الا ان الاحسان أمرز الله عليه فان أراد به الكمال في الاسلام
 والهداية فلم أر من اشتد في ذلك في حد التابعي بل من صنف من الطبقات أدخل فيهم اثقات
 وغيرهم ثم اختلف في طبقات التابعين فجعلهم مسلم ثلاث طبقات وابن سعد أربع طبقات
 (قال الحاكم هم خمس عشرة طبقة الاولى من أدول العشرة) منهم (قيس بن أبي حازم
 و) سعيد (بن المسيب وغيرهما) قال كافي عثمان التميمي وقيس بن عباد وأبي سارة ابن حسين
 ابن المنذر وأبي رائل وأبي رباح العطاردي (وغلب في ابن المسيب وأنه ولد في خلافة عمر) فلم
 يسمع من أبي بكر ولا من عمر وعلى الصحيح (ولم يسمع) أيضا (اكثر العشرة) فإنه ابن الصلاح
 (وقيل لم يسمع سماعه من) أحد منهم (غير سعد) قال العراقي كان ابن الصلاح أخذ هذا من
 قول قتادة المنذرى رواه مسلم في مقدمة صحيحه من رواية جهمام قال دخل أبو داود الاعمش على
 قتادة فلما دام ذلك ان هذا يزعم انه لى ثمانية عشر يوما فقال قتادة هذا كان سابقا قبل

الجار في لا يدرى في شيء من هذا ولا يستكمل فيه قول الله ما حدثنا الحسن عن بدرى مشافهة
 ولا أحد من عبيد بن المسيب عن بدرى مشافهة إلا عن سعد بن مالك نعم أثبت أحد من حبيب
 معاه من عمرو قال ابن معين رأى عمرو وكان سعيه أو قال أو حاتم رآه على المنبر يعني
 التميمي بن مقوق قال العراقي وأما معاه من عثمان وعلى فاه يمكن غير ممنوع لكن لم أرق
 التبعج التصرع بمعاه منهم ما نتم في مسند أحمد من رواية موسى بن وردان سمعت سعيد بن
 المسيب يقول سمعت عثمان يقول وهو يحط على المنبر كسبنا بائع التمر من بطن الوادي من
 اليهود فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إذا اشتريت فاكثرت الحديث وهو عبد ابن
 ماجه بلفظ عن دون التصرع بالسمع وفي المسند أيضا سمعت سعيد قال حدثنا الوليد بن
 مسلم حدثني شعيب أبو شيبة سمعت عطاء الخراساني يقول سمعت سعيد بن المسيب يقول
 رأيت عثمان فاعدا في المقاعد فذا بطعام مامسته البار فأكاه ثم قام إلى الصلاة الحديث
 ثبت معاه من عثمان والله أعلم (وأما قبس منهم وروى عنهم ولم يشارك في هذا أحد
 (وقيل لم يسمع عبد الرحمن) بن عوف قاله أبو داود (وبليهم) أي الطبقة الأولى (الذين ولدوا في
 حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم من أولاد الصابة) كعبد الله بن أبي طهه وأبي أمامة أسعد
 ابن سهل بن حنيف وأبي ادريس الخولاني كذا قاله ابن الصلاح وقال البلقيني هذا كلام
 لا يستقيم لامعنى ولا خلاصا للمعنى فكيف يجعل من ولد في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بلى من ولد بعده والصواب أن يجعل هذا مقدا لتلك الطبقة تليه وأما القيل فلم يذكروا الحاكم
 ذلك ولكه عند المخضرمين قال ومن التابعين بعد المخضرمين طبقة ولدوا في زمانه صلى الله
 عليه وسلم ولم يدعوا منه فذكرها أمامة ويحمد بن أبي بكر الصديق وشيوخهما ولم يذكروا عبد
 الله بن أبي طلحة ولا أبا ادريس ثم إن الحاكم لم يذكروا الطبقة الأولى قال والطبقة الثانية
 الأورد بن يزيد وعلقمة بن قيس ومسروق وأبو سلمة بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد وغيرهم
 والطبقة الثالثة الشعبي وشريح بن الحارث وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأقرانهم ثم قال
 وهم خمس عشرة طبقة آخرهم من لقى أسير بن مالك من أهل البصرة وعبيد الله بن أبي أوفى من
 أهل الكوفة والسائب بن يزيد من أهل المدينة وعبيد الله بن الحارث بن جزء من أهل الجاز
 وأما أمامة الباهلي من أهل الشام انتهى فلم يعد من الطبقات سوى الثلاثة الأولى والآخر
 وأما أولاد الصحابة فلم يذكروا إلا بعد المخضرمين فقدم ابن الصلاح والمصنف هنا لحصل فيه
 وهو الباس (ومن التابعين المخضرمون واحد منهم مخضرم بفتح الراء وهو الذي أدرك الباهلية
 ومن الذي صلى الله عليه وسلم وأسلم ولم يره) ولا صحبه له هذا مصطلح أهل الحديث فيه لانه
 من ردين طبقين لا يدرى من آيته ما هو من قولهم لحم مخضرم لا يدرى من ذكره هو وأنتي
 كذا الحكم والصحاح وطعام مخضرم ليس بخمر ولا مرء كاه ابن الاعرابي وقيل من المخضرم
 بمعنى القاطع من خضر موأذان الأبل قطعوها لانه اقطع عن الصحابة وابن عاصم لعدم الرواية
 أو من قولهم وجعل مخضرم ناقص الحسب وقيل ليس بكرم النسب وقيل دعى وقيل لا يعرف

آواه وقيل ولأنه السراوى لكونه ناقص الرتبة عن العمامة لعدم الرتبة مع امكانه وسواء ادرك
 في الجاهلية نصف عمره أم لا المراد ما ذكرنا كما قال المصنف في شرح مسلم مقبل المبعث قال
 العراقي وقيل بطول الظاهر ادراك قومه أو غيرهم على الكفر قبل فتح مكة فإن العرب بعده
 نادوا إلى الاسلام وزال أمر الجاهلية وحطت على الله عليه وسلم في الفتح بإبطال أمر حارقه
 وكرم مسلم في المحصر من تيرين عمرو واما ولد عبد الله عمره أما المحصر في اصطلاح أهل اللغة
 فهو الذي يشق نصف عمره في الجاهلية ونصفه في الاسلام سواء ادرك العمامة أم لا فيصير
 الاصطلاحين عموم وخصوص من وجه حكيم من حرام محصر اصطلاح اللغة لا الحديث
 وتشير عمر محصر اصطلاح الحديث لا اللغة وحكي بعض أهل اللغة تحصرهم بالكسر
 وحكي ان حلتان محصر اصطلاح الموصلة والكسر أيضا وصحى العسكري في الاوائل ان
 المحصر من المعاني التي حدثت في الاسلام ومجبت بأسماء كانت في الجاهلية لمعان أخر ثم ذكر
 ان أصله من حصر من العمامة اذ حدثه والادنى اذا قطعت طردها فكان زمان الجاهلية قطع
 عليه أو من الاصل المحصر منه وهي اني يصح من العرب والجاهلية قال وهذا أعجب القولين
 التي (وعندهم مسلم) ان اطاح ببيعهم (عشرين نصا) وهم أبو عمر وسعد بن أبيس الشيباني
 وسويد بن عبد الله وشريح بن هانئ وتشيرين عمرو بن حار وعمرو بن ميمون الاودي والاسود
 ابن زيد الهذلي والاسود بن حلال الخزازي والمعرووس سويد وعبد حير بن زيد الحبواقي
 وشيل بن عوف الاحمسي ومعوذ بن حراش أخو بني ومالك بن عمير وأبو عثمان الهذلي
 وأبو رجاء الطاردي وعيس بن قيس وأبو رافع الصانع وأبو الحلال الغنكي واسمه ربيعة
 ابن زوزة وحالد بن عبد العدوي وغمام بن سون القشيري وجبير بن نفير الحضرمي (وهم
 أكثر) من ذلك (ومن لم يدكره) مسلم (أو مسلم) سعدان بن ثوبان بن عمرو (الحولاني
 والاحف) واسمه الصالح بن عيسى وسعدان بن حكيم وعمرو بن عبد الله بن الاصم وأبو أمية
 الشعماني وأسلم بن مولى عمرو وأوس القرقي وأوسط الحنظلي وجبير بن الحرث وجابر الجعفي
 وشريح بن الحرث القاصي وأبو وائل شقيق بن سلمة وعبد الرحمن بن غبلة الصابجي وعبد
 الرحمن بن عزم وعبد الرحمن بن ربوع وعبد بن عمرو السلمي وعلقمة بن قيس بن أبي
 حارم وكعب الاحبار ومرة بن شراحيل ومروان بن الاجدع وأبو صالح الاعاري قبل
 وأبو عتبة الحولاني هذا ما ذكره العراقي ومنهم من لم يدكره الا بابتين قيس الاسدي والجدع
 ابن مالك الهمداني والدمسوقي وأبو رهم أحراب أسامة السلمي وارطاة بن سببة وهي أمه
 وأبو رهم بن عبد الله العنقاني المرقى وارطاة المرقى بسند عبد الله بن صوف وارطاة بن
 عوف وارطاة بن كعب السراوي في خلافتي آخرين ذكرهم شيخ الاسلام بن عوف في كتاب
 الأصابة وأرجوان آخرهم في مؤلف ان شاء الله تعالى (ومن أكارا التابعين الفقهاء السبعة)
 من أهل المدينة سعيد (بن المسيب والقاسم بن محمد) بن أبي بكر الصديق (وصورة) بن
 الزبير (وأحارسة بن زيد) بن ثابت (وأوسلة بن عبد الرحمن) بن عوف (وعبيد الله بن عبد

ابن عتبة بن مسعود (وسليمان بن يسار) الهلالي أبو أيوب هكذا عددهم أكثرهما أهل
 الحجاز (وجعل ابن المبارك سالم بن عبد الله بن عمر (مدل أي سلمة وجعل أبو الزناد هما)
 أي سالم وأبي سلمة (أبا بكر بن عبد الرحمن) وعددهم ابن المديني اثني عشر ابن المسيب وأبو سلمة
 والقاسم وخارجة وأخوه اسمعيل وسالم وجريرة وزيد أو عبيد الله وبلال بنو عبد الله بن عمر
 وأبان بن عثمان وقيصة بن ذؤيب (وعن أحمد بن حنبل أفضل التابعين) سعد (بن المسيب
 قيل له) (فلقمة والأسود قال هو وجماع عنه) أيضا (لا أعلم فيهم) أي التابعين (مثل أبي عثمان
 الهذلي وثابت بن أبي حازم (وعنه) أيضا (أفضلهم قيس وأبو عثميل) الهذلي (وعاقبة
 وسروق) هؤلاء كانوا أفاضلين ومن عليه التابعين (وقال أبو عبد الله) محمد (بن خفيف
 الشبرازي) أهل المدينة يقولون أفضل التابعين ابن المسيب وأهل الكوفة يقولون (أويس)
 الغفري (د) أهل (البصرة) يقولون (الحسن) البصري واستثنى ابن الصلاح وقال العراقي
 الجميع بل الصواب ما ذهب إليه أهل الكوفة لما روى مسلم في صحيحه عن عمر بن الخطاب قال
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن خير التابعين رجل يقال له أويس الحديث قال
 هذا أقام للزجاج قال وأما فضيل أحمد لابن المسيب وغيره فانه لم يبلغه الحديث أول ما يصح
 عنده أو أراد بالافضل في العلم لا الخيرية وقال البلقيني الأحسن أن يقال الأفضل من حيث
 الزهد والورع أويس ومن حيث حفظ الخبر والأثر سعيد وقال أحمد ليس أحد أكثر ذكرا في
 التابعين من الحسن وعطاء كان عطاء مفتي مكة والحسن مفتي البصرة (وقال) أبو بكر (بن أبي
 داود) سعيد قال التابعين خمسة بنت سيرين وعمر بن عبد الرحمن وعليهما أم الدرداء
 الصغرى هجيمة ويقال جهمة ولبست كهما وقال إياس بن معاوية ما أدركت أحدا أفضل
 علي خمسة يعني بنت سيرين فقيل له الحسن وابن سيرين فقال أما أنا فأفضل عليهما أحدا
 (وقد عدتكم طبقة في التابعين ولم يلقوا الصحابة) فهم من اتباع التابعين كبارهم بن سويد
 النخعي لم يدرك أحدا من الصحابة وليس باراهيم بن يزيد النخعي الفقيه وبكر بن أبي الصميط
 ختم السنين وكثر المسح لم يصح له عن أنس رواية أغما سقط قتادة من الوسط ووقع لقوم
 عكس ذلك فعدوا طبقة من التابعين في اتباع التابعين لكون العالم عليهم روايتهم عنهم
 كما بن الزناد وعبد الله بن ذكوان لقي ابن عمرو أنسا (و) صدقهم من التابعين (بلقبه هم
 صحابة) أما غلطا كأنه مات ومو يدين مقرر عددهما الخاتم في الأخوة من التابعين وهما
 سليمان معروفان أو لكون ذلك الصحابي من صفات الصحابة يقارب التابعين في كون روايته
 أو غايها عن الصحابة كما عدم مسلم من التابعين يوسف بن عبد الله بن سلام ومحمد بن يزيد
 ووقع لقوم عكس ذلك فعدوا بعض التابعين من الصحابة وكثيرا ما يقع ذلك لمن يرسل كما عدم محمد
 ابن أبي سبيح الجيزي عبد الرحمن بن عثمة الأشعري عن دخل مصر من الصحابة وليس منهم علي
 الأصم (فليست بذلك) وأما له (فوقنا ذلك) قال البلقيني أول التابعين موتا أبو يزيد معمر بن
 زيد قتل بجراسان وقيل بادر بيسان سنة ثلاثين وآخرهم موتا خلف بن خليفة سنة ثمانين

ومائة (تسعة) ألفا كما في علوم الحديث فوفا من أنواع الحديث لا يتابع التابعين
وسبأني في الأنواع المزيّدة (الترغ الخلدوي والأوديعوي رواية الأكاثر عن الأصاغر)
والأصل فيه رواية النبي صلى الله عليه وسلم عن عيم الهادي حديث الجلساء وهي من مسلم
وروايته عن مالك بن مازن بن مازن وقيل ابن مرة الراوي فيها أخرجه ابن مسعود في
التهذيب بسنده عن زورعة بن سيف بن ذي يزن أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب اليه
كتابا وإن مالك بن مازن الراوي قد حدثني المذاهب وقالت المشركين فأبشروا بحديث
(من فائدته) أي فائدة معرفة هذا النوع (أن لا يترحم المرء على غيره) أفضل وأكبر من
الراوي (لكونه الأغلب) في ذلك تزيلا لاهل العلم متاؤلوسهم لذلك في حديث عائشة
أخرجه أبو داود وغيره ومنها أن لا يظن أن في السند انقلابا (ثم هو أقسام أحدها أن يكون
الراوي أكبر سنًا وأقدم طبقة) من المروي عنه (كأزهري) ويحيى بن سعيد الأنصاري
في روايتهما (عن مالك) بن أنس (وكأزهري) أبي القاسم عبيد الله بن أحمد في روايته
(عن) تليسه (الخطيب) البغدادي وهو أذاك شاب (والثاني) أن يكون الراوي
(أكبر قدرًا) لا سنًا (كما في عالم) روى (من شيخ) من لا علم عنده (كذلك) في روايته
(عن عبد الله بن دينار) وأحمد بن حنبل وأحمد بن زهير في روايتهما عن عبيد الله بن
موسى العباسي (الثالث) أن يكون الراوي (أكبر) من المروي عنه (من الوجهين) معا
(كعبد الغني) بن سعيد الخطابي في روايته (عن) محمد بن علي (المصوري) تليسه (وكأزهري) في
في روايته (عن الخطيب) وكأخطيب في روايته عن ابن مازن (ومنه) أي من القسم
الثالث من رواية الأكاثر عن الأصاغر (رواية الصحابة عن التابعين كالعبادة وغيرهم) من
الصحابة كتابي هريرة ومعاوية وأنس في روايتهم (عن كعب الأسيار ومنه) أيضا (رواية
التابعين عن تابعيه كأزهري والأنصاري عن مالك وكهروين وشيب) بن محمد بن عبد الله
ابن عمرو بن العاص (ليس تابعيا وروى عنه منهم) أي التابعين (أكثر من عشرين) نفسا فيما
جمعهم الحافظ عبد الغني بن سعيد في جزئه بلغهم تسعة وثلاثين (وقيل أكثر من سبعمائة)
قاله الحافظ أبو بكر الطيبي وعدهم الحافظ أبو الفضل العراقي نيفا وخمسين إبراهيم بن ميسرة
وأبواب الضعيفين وبكر بن الأشج وثابت بن عجلان وثابت البناني وجرير بن حازم وزياد
ابن عتبة وشيب بن أبي عمير وجرير بن عثمان الرحبي والحكم بن عتبة وحيد الطويل
وداود بن قيس وداود بن أبي هند والزبير بن عدي وسعيد بن أبي حلال وسليمان بن دينار
وأبو إسحق سليمان التيمي وسليمان الأعمش وعاصم الأحول وعبد الله بن عبد الرحمن
ابن يعلى الطائفي وعبد الله بن عون وعبد الله بن أبي مليكة وعبد الرحمن بن حرملة وعبد
الغزير بن ربيع وعبد المطلب بن جريح وعبد الله بن عمر العمري وعطاء بن أبي رباح وعطاء
ابن السائب وعطاء الخراساني والعلاني الحارثي والعمري الحارثي والعمري الحارثي والعمري الحارثي
دينار وأبو إسحق عمرو واليحيى وقادة ومحمد بن إسحاق بن دينار ومحمد بن بخادة ومحمد بن

علال وأبو الزبير محمد بن مسلم ومحمد بن مسلم الزهرى ومطر الوراق ومكحول وموسى بن
 أبي عائشة وأبو حنيفة النعمان بن ثابت وهشام بن عروة وهشام بن الغاز ووهب بن منبه
 ويحيى بن أبي كثير ويزيد بن أبي حبيب ويزيد بن أبي الزناد ويعقوب بن عطاء بن أبي رباح
 وملز به المصنف كابن الصلاح من كونه ليس تابعيا ليعاقبة عبد الله بن أبي بكر المقاش ورد
 الحافظ أبو الفضل العراقي وقبله للمرى وقال قد سمع من غير واحد من الصحابة منهم رباب بنت
 أبي سلمة والربيع بنت معوذ بن عقراء وهما صحابيتان (الروح النبوى والآثار النبوية المدح
 ورواية القرنين) عن القرنين ومن قوائمه معرفة هذا النوع أن لا يطن الزيادة في الأسناد أو
 الدال عن الوار (القرنين هما المتقاربان في السنن والأسناد دورهما كنى الحاكم
 بالأسناد) أى بالتقارب فيه وإن لم يتقارب فى السنن (فإن روى كل واحد منهما ما من صاحبه
 كعائشة وأبي هريرة) فى الصحابة والزهرى وأبو اليريرة فى التابعين (ومالك والأوزاعى) فى
 آباءهم (وهو المدح) بضم الميم ورفع الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة وآخره جميع قال
 العراقى وأول من سمى بذلك الداو قطي فيما أعلم قال لا أعلم بغيره بكونه ما قرئ بين كل
 اثنين روى كل منهما من الأخير يسمى بذلك وإن كان أحدهما أكبر من كونه رواية النبي صلى
 الله عليه وسلم عن أبي بكر وعمر وسعد بن عباد وروايتهم عنه ورواية عمر عن كعب وكعب
 عنه وبذلك يدفع اعتراض ابن الصلاح على الحاكم فى ذكره فى هذا رواية أحمد بن عبد
 العزيز بن عبد الرزاق عنه لأنه ما شئ على ما قاله شيخه ونقله عنه ثم وجهه القسمة قال العراقى
 لم أرى من تعرض لها قال إلا أن الظاهر أنه سمى به لحسنه لأنه لغة المزبى والرواية كذلك
 أعني لكنت بعدل فيها عن الله لوالى المساواة أو العزول فيحصل للأسناد بذلك ترتيب قال
 ويحتمل أن يكون سمى بذلك لمرور الأسناد فيكون ضمان قولهم وجل مدح فيجوز الوجه
 والهامه حكاه صاحب المحكم وقد قول ابن المدنى والمستملى الروول شؤم وقال ابن معين الأسناد
 الدال خذرة فى الوجه قال وفيه بعد والظاهر الأول قال ويحتمل أن يقال إن القرنين
 الواقعين فى المدح فى طبقة واحدة بمرحلة واحدة شهابا بالحديث إذ يقال لهما اللبى جنان كما قاله
 الطبرهزى وغيره قال وهذا المعنى متوجه على ما قاله ابن الصلاح والحاكم أن المدح مختص
 بالقرنين وبزعم هذا المأخذ فى شرح النخبة فإنه قال لو روى الشيخ عن نبيه فقل يسمى مدحا
 فيه حيث رافقا لولا أنه من رواية الأكل عن الأصغر والتدريج مأخوذ من ديوانى الوجه
 فيقتضى أن يكون مستويا من الجانبين أما رواية القرنين عن قريبه من غير أن يعلم رواية
 الآخر عنه فلا يسمى مدحا كرواية زائدة بن قدامة عن زهير بن معاوية ولا يعلم زهير رواية
 عنه وأما تبلى ابن الصلاح رواية التيمي عن مسعر وقوله ولا يعلم مسعر رواية عنه فاعتراض
 به أيضا روى عنه فيما ذكره الداو قطي فى المدح وتبلى الحاكم برواية يزيد بن الهاد عن
 إبراهيم بن سعد وسليمان بن طرخان عن ربيعة بن مصقلة وقوله لا أعلم لابن سعد ورواية
 عن يزيد وسليمان فاعتراض أيضا بوجودها فرواية ابن سعد عن يزيد فى صحيح مسلم والنسائى

ودوا رغبة عن سلطان في المذبح ثم ارقط في النيفة) ويصح حسابه من الاقتران في حيث
 كزوى أحد من حبل من أي حبة وحسب من حبل من بحري من معبر عن سبيل من المديين عن
 عبيد الله من مائة من أيه عن مائة من أي بكر من مائة من أي سلة عن مائة من مائة
 أرواح النسي سبيل الله عليه وسلم بأحد من شعوره حتى يكون كوفرة واحد واحد
 فوقه جسم قران (التوابع اثنا عشر والاولون معرفة انحوة) والاحداث (هو أحد
 مائة منهم أوردوا منه سبعين) على (من المديين ثم اتساقى ثم أو العاصم (المسراج وعبرهم)
 كسليم رأي داود من فوائده انه لا طين من ليس باح أحامد الاشراف في اسم الاب (مثال
 الاحويين انصاه عمرو وداود الطال) هذا المثال مرده على ابن الصلاح (وعبد الله
 وعنه اسامعود) ورده وداود اناث وعمر ودهشام اسامعود (ومن التابعين عمرو
 وأرم اسامعود) كذا ههنا من أوائل أصحاب ابن ماجة ثم وثق ابن الصلاح هذا من
 ثم رسل وأرم أخوان من أصحابه أعادوا عن ابن ماجة أرقم أتت أحد ههنا
 عمرو والآخر أرم ههنا ليس بصحيح واعلم ان أهل التاريخ والاسانيد في اب التلثة
 اخوة أولس عمرو وأخاه مائة ابن عبد الله في الاول والصحيح الذي عليه الجمهور ان
 أرم ههنا لا أخوان له وهو ادي ومصر عليه الهادي وابن أبي حاتم وسكاه من أبيه وعن
 أبي زرعة وابن عباس والحاكم وسرم به المروي في التلثة ورد على ابن عبد الله من عمرو
 ثم رسل ههنا وأرم ههنا وأديان ولا يخفى ههنا في أو ذال العراقي فذكره ابن
 الصلاح لا بأس على قول الجمهور ولا قول ابن عبد الله وكذا ما سبعة المصنف وان حدث
 ههنا لا به على قول ابن عبد الله في التلثة في الاحويين (و) مثله (في التلثة) في
 النصف (على وجهه وعقل سواء في طالع) هذا المثال مرده على ابن الصلاح (وسهل
 وعثمان وعاد) بالفتح والتشديد (موجب في غير النصف في التابعين أنان سعيد وعمرو
 أولاد عثمان ودهم (عمرو) بالفتح (ومر) بالصم (وشعيب بن وهيب) بن محمد بن عتبة
 ابن عمرو بن العاصي (و) مثله (في الادوية) من النصف عبد الرحمن ومحمد بن عائشة وأخاه
 أولاد أبي بكر الصديق ذكره البلب في وفي التابعين عمرو وحمزة وعباد وأولاد المعيرة
 ابن شمة ودهم (سهيل) وعاد الله ومحمد وسالم (سواء في صالح) السحاب وأما أول ابن عدي
 انه ليس في أولاد صالح ومحمد وسالم (سهيل) ويحيى وعبد الله وعاد الله ومحمد وسالم (سهيل) في العراقي
 حيث أبطل محمد بن يحيى وحمل عبد الله وعاد الله (سواء في الحسم) (و) مثله (في الحسم) ثم
 أرم عليه في أخاه في التابعين موسى وعيسى ويحيى وعمرو وأخاه أولاد طلع من صيد
 انه ودهم (سبيان وأدم وعمروان ومحمد وارايم بن عبيدة) (و) مثله (في الحسم) (و) مثله (في
 وقبلهم عشرة الا أن الحسم الا (سرم) لم يحدوا ومنهم أحمد وعبد (و) مثله (في
 السنة) لم أدب عليه في النصف في التابعين (محمد وأسم) ويحيى ومحمد وحمزة وكرجة
 سير (هكذا اسمهم ابن عمير والتساقط) (وذكر بعضهم) وهو أو على (الاقتران)

يدل كرمه) رزاد اس سعيد وليم ٢٠٠ وة وسودة قال العراقي ولا واية لهم اقل ردا وفي المعارف
 الان خمسة ولد اسير بن ثلاثة وعشرون ولدا من أمهات أولاد (وروي محمد) بن سبير بن (عن)
 أبيه (بجبي عن) أبيه (أس عن) - ولده (أس بن مالك الحد ثا) وهو ابن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال ليلتجها حقا بعد ارقا أخرجه الداروطي في العلل من رواية هشام بن حسان
 عنه (وهذه ليلمة عربية لثلاثة أخوة روي عنهم عن بعض في اسناد واحد رزاد كراس طاهر
 ان هذا الحديث رواه محمد بن أبيه بجبي عن أبيه سبعة دعي أحسنه أس بن رهوي سرأني
 اسام النعمي في هذا الحق أو أربعة في اسناد (و) مثاله (في السبعة العمان ومعدل وعقيل
 وسويد وسنان وعبد الرحمن وسابع لم يرم) كذا قال ابن الصلاح وعد سماه اس رهوي في دليل
 الإيعاب عند الله (سومقرن) وكلاه (سجناه مهاجرون لم يشاركهم أحد) في هذه المكرمة
 من كرم سبعة هاجروا وابتغوا (وتيل شاهدوا الحسد) ومثاله في النامع بن سالم وعند الله
 وعبد الله وجدة وورث وواقف وعبد الرحمن أولاد عبد الله بن عمر (في بيئات) أحدها
 ماد كره ابن الصلاح بن كوني مقرن سبعة اعرض عليه ما اس عبد العزاد هم صرارا
 ونعما وحكي عبده ان أولاد مقرن عشرة والمثال الصحيح أولاد عمر امعاد ومعه قود وأس
 وحاذر بن دهم رهوي كلهم شهدوا درا الثاني ان قوله لم يشاركهم أحد في الهجرة
 والخبرة والعدد كره أيضا اس عبد الرحمن وجاءه واعترض بالولاد الحارث بن قيس السهمي
 كلهم هاجروا معه وأهم سبعة أو تسعة بشر وعيم والحارث والحاج والسار عبد وعبد الله
 ومعمرو أبو بن رهم أنشروا سباني الجاحلية والاسلام من بني مقرن ورادوا علمهم بان
 استشهدهم سبعة في سبيل الله اثالث مثال الثمانية في الصحابة أمعا وجرا وسراش
 وذؤيب وسليمة وفصالة ومالك وهذا سوا حادثة بني سعد شهدة واسعة الرصوان بالحسد بيعة ولم
 تلهذ اليه أحدهم وفي النابغين أولاد سعد بن أبي رهم مصعب وعامر ومحمد وأبراهيم
 وعمر بن بجي راعه في عائشة ومثال التسعة في الصحابة أولاد الحارث المقدمين وفي النابغين
 أولاد أبي بكر عبد الله وعبد الله وعبد الرحمن وعبد العزير ومسلم وراد بن زيد وحمزة
 وكثيرة ومثال العشرة في الصحابة أولاد العباس عبد الله وعبد الله وعبد الرحمن والفصل
 رقم ومعد بن عوف والحارث وكثير وغام وهو أصغرهم قال ابن عبد البر لكل ولد العباس رتبة
 واهمته للفصل وعبد الله وفي النابغين أولاد أس الدين زروا فقط النصر وموسى وعبد الله
 وعبد الله ورزاد أو بكر وعمر ومالك ونعمانة ومعد ومثال الاثني عشر في الصحابة أولاد عبد
 الله بن أبي طلحة أراهيه واهق واهجيل وزيد وعبد الله ومحمدة وعمر وعيمر والقاسم ومحمد
 وسعد ومعمور ومثال الثلاث عشرة أو الاربعة عشر أولاد العباس المذكور وله أربع
 امات أو ثلاث أم كلثوم وأم حبيب وأم حجة وأم عقيم (السور الرابع والاربعون رواية الابه
 عن الامام طيبه كتاب) روي (فيه عن العباس) بن عبد المطلب (عن اسمع الفصل
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين بالزحمة و) روي فيه (عن وائل بن داود

عن ابيه بكره عن الزهري حدثنا عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن ربيعة عن ابي
 فان اليد معلقة بالرجل موشمة وأورد أصحاب السنن الأربعة من طريقه عن الزهري عن
 أسان الذي صلى الله عليه وسلم أولم على صفة توقي وعمر (و) روى فيه (عن معمر بن
 سليمان) التميمي (قال حدثني أبي قال حدثني أسعدي عن أنس بن مالك) (عن الحسن
 قال روى عنه روجه) قال المصنف كتاب الصلاح (وهذا) مثال (طريق) مجمع أنساب قال
 المصنف (ينتهي إلى الكبر) أي الأثر الذي فيه مهاروا الألبان عن ابيه ورواه الأكر
 عن الأصغر ورواه الناصبي عن تابعه ورواه ثلاثة تابعين بعضهم عن بعض وانه حدث
 عن واحد من بعده قال وهذا في سائر من الحسن والحسين ورواه أنس بن مالك عن ربيعة
 في حديث انتهى وقد أورد الخطيب في كتابه رواية الألبان عن أنس بن مالك في كتاب من حديث
 ربيعة وأورد في كتاب من حديث ربيعة عن طريق أخرى عن يحيى بن معين عن معمر بن
 سليمان قال حدثني معمر قال حدثني أسعدي عن أنس بن مالك وقال هكذا روى الحديث
 يحيى بن معين عن معمر عن معمر عن أسعدي عن أنس بن مالك عن ربيعة عن أبيه عن
 ربيعة ورواه صالح بن حاتم عن وردان بن وهب عن حماد بن عمار عن معمر عن ربيعة عن
 وقال نعم قلب المعمر عن الزهري وقال ابن المنذر (وهذا) روى أسان بن مالك عن ابيه
 عن معمر بن حديثنا ورواه بكر بن عياش عن ابيه عن إبراهيم بن عبد الله عن ابيه عن
 أسان بن حديثنا وأبو بكر بن عياش عن ابيه عن إبراهيم بن عبد الله عن ابيه عن
 هشام بن الوليد حديثنا وعمر بن موسى الجعفي عن ابيه عن محمد بن عبد الله عن ابيه عن
 عن ابيه عن محمد بن عبد الله عن ابيه عن إبراهيم بن عبد الله عن ابيه عن
 عن الحسن بن حديثنا وأبو داود صاحب السنن عن ابيه عن أنس بن مالك عن ربيعة
 عن ابيه عن أنس بن مالك عن ربيعة عن أنس بن مالك عن ربيعة عن أنس بن مالك
 عن بعض الثوريين عن ابيه عن أنس بن مالك عن ربيعة عن أنس بن مالك
 الحديث الذي رواه عن أبي بكر الصديق عن ابيه عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم انه قال في الحنة السوداء من كل داء فهو علف من رواه اعمامه عن أنس بن مالك
 حقيق محمد بن عبد الرحمن عن أبي بكر عن عائشة عن رواه النصارى عن حقيقه قال العراقي لكن
 ذكر ان الثوري ان الصدوق روى عن ابيه عن عائشة عن حديث ورواه عمه عن أم رومان أمها
 حديثين قال الناصبي فان كان ابن الثوري أحسن رواية الصدوق من ذلك الحديث فلهذين
 انه روى عن ربيعة عن الحسن بن حمزة عن ابن أبي عمير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والعم
 عمه عن أنس بن مالك عن ربيعة عن أنس بن مالك عن ربيعة عن أنس بن مالك
 وأما عن حبيب بن أسان عن الإمام أحمد بن حنبل عن ابن أبي عمير عن عبد الله بن
 أنس بن حبيب عن أنس بن حبيب عن أنس بن حبيب عن أنس بن حبيب عن أنس بن حبيب
 الخامس والأربعون رواية الألبان عن أنس بن حبيب عن أنس بن حبيب عن أنس بن حبيب

(الاب والجد) فيحتاج الى معرفة اسمه (وهو فوات أحدهما) رواية الرجل (عن أبيه غيب
 وهو كثير) كرواية أبي العشر الدارمي عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في
 السن الأربعين ولم يسم أبوه واختلف فيه وسيأتي (وإثباتي) روايته (عن أبيه عن جده) قال
 ابن الصلاح حدثني أبو المنذر السمعاني عن أبي النضر عبد الرحمن بن عبد الجبار قال سمعت
 السيد أبي القاسم منصور بن محمد العلوي يقول الأساد بعثته عوالي وبعضه معالي وقول
 الرجل حدثني أبي عن جدي من المعالي وقال الحالك في المدخل سمعت الزبير بن عبد الواحد
 الحافظ يقول حدثني محمد بن عبد الله بن سليمان العطار شاسع يدب عمرو بن أبي سلمة سمعت
 أبي يقول سمعت مالك بن أنس يقول في قوله تعالى واه لك ~~كرك~~ ولقولنا قال قول الرجل
 حدثني أبي عن جدي رآه فيه الحافظ أبو سعيد العلوي الوضي المذموم ثم تارة يريد بالجد أبا الـ
 وتارة يريد الأعلى فيكون جد اللاب (كعمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي
 عن أبيه عن جده له هكذا نسخة كبيرة أكثرها تهيات جبارا وخرج به هكذا أكثر المحدثين)
 ادفع السند إليه قال البخاري رأيت أحمد بن حنبل وعليه المديني واهق بن راهويه وأبو
 عبيد وجامعة أصحابنا ينجون بحديثه ما تركه أحد من المحدثين قال الصاوي من الناس بعدهم
 وزاد في رواية الجسدي وقال مرة اجتمع علي وصبي بن ميسن وأحمد وأبو خيثمة وشيوخ من أهل
 العلم فذاكروا حديث عمرو بن شعيب فثبتوه وذكروا له حجة وقال أحمد بن سعيد الدارمي
 ادفع أصحابنا بحديثه قال المصنف في شرح المذهب وهو الصحيح المختار الذي عليه المحققون
 من أهل الحديث وهم أهل هذا الفن وعنه يؤخذ (جليله على عبد الله) النصابي (دون
 محمد التائب) لما ظهر له في إطلاقه ذلك وسماع شعيب من عبد الله ثابت وقد أبطل الدارقطني
 وغيره أسكرا بن حبان ذلك وسكت الحسن بن سفيان عن اهق بن راهويه قال عمرو بن شعيب
 عن أبيه عن جده كايوب عن نافع عن ابن عمر قال المصنف وهذا التشبيه نهاية البطلالة من
 مثل اهق وقال أبو حاتم عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أحب الي من مزين حكيم عن أبيه عن جده
 وقد ألف العلوي جزأ مفردا في صحة الاحتجاج بهذه النسخة والجواب عما طعن به عليها
 قال روي بفتح به للحتم الاحتجاج ما لا يهاى الموطأ فذا أخرج عن عبد الرحمن بن سمرارة عنه
 حديث الزاكب شيطان والراكب شيطانان والثلاثة ركب وذهب قوم الى ترك الاحتجاج
 به بحكاية التبري عن أبي داود وهو رواية عن ابن معين قال لان روايته عن أبيه عن جده
 كتاب ورواية من هنا جده تشبهه لان التخييف يدخل على الراوي من الضعف ولذا تجنبها
 أصحاب الصحيح وقال ابن عدي روايته عن أبيه عن جده مرسله لان جده محمد لا صحبه له وقال
 ابن حبان ان أراد جده عبد الله فشعب لم يلقه فيكون متقطاعا وان أراد محمد فلا صحبه له
 فيكون مرسلًا قال الذهبي وغيره وهذا القول لا يفي لان شعبان ثبت سماعه من عبد الله وهو
 الذي رآه لما مات أبو محمد وهذا القول اختاره الشيخ أبو اهق في اللمع الا أنه احتج به في
 المذهب وذهب الدارقطني الى التفرقة بين ان يخصص بجده امة عبد الله فيخرج به أولا فلا وكذا

إن قال عن حده قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول مما يدل على أن عمر أده عند الله
 يذهب إلى حبان إلى التفرقة بين أن يستوعب ذكر كآفته بالرواية أو يقتصر على أبيه عن حده
 فإن صرح بهم كاهم فهو رحمه والإطلاق قد أخرج في محله له حديثاً واحداً هكذا عن عمرو بن
 شعيب عن أبيه عن محمد بن عبد الله بن عمرو عن أبيه من قوله ألا أحدثكم بأحدكم إلى
 وأمركم مني بمجالس يوم النيامه الحديث ولعلنا ما جاز به التصريح بروايه محمد بن أبيه في
 الحديث فهو شاذ بادر (و) من أمته ما أورد فيه الحديث الذي (من حكي من معاوية بن حذرة)
 وضع الموهلة ويكون القصة انشيري المصري (عن أبيه عن حده له هكذا) هذه قصة
 محمد بن الحسن بن محمد بن أبي العارضي في الصحيح ورواه الحاكم أيضاً استطاع الصحيح روايته عن
 أبيه عن حده لا ما شاذ لا ما صحيح له ما روى محمد بن أبيه عن أبيه عن عمرو بن شعيب عن أبيه
 عن حده لأن العارضي استشهد بما في الصحيح وهو ما فهم من سكت كافي جامع لأن العارضي
 صحيح نسبه عمرو وهو أقوى من استشهاده بضعه (وطوله من مصرف من عمر بن كعب)
 الباقى (ويصل كعب بن عمر) قال السليبي في هذه الخبر عنه سلم من جهة أن أبا داود قال في
 سننه في حديث الوصو، جمع أحمد بن حنبل فيقول ابن عبيد روى عن أبيه عن حده قال في
 شيء هذا طوله عن أبيه عن حده وقال عثمان بن سعيد الذي سمعت ابن أبيه يقول قلت
 لصفوان ابن ليث بن روى عن طوله عن أبيه عن حده أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يوماً
 فأمره سفيان بن زرع أن يكون حديث طوله في أبيه صلى الله عليه وسلم (ومن أحسنه) أي
 روايه الاسماء عن الأثر (رواه الخطيب) في تاريخه (عن) أي الفرج (عند الوهاب بن عبد
 العزيز بن الحرث بن أسد بن الليث بن صفوان بن عمرو بن شعيب بن أبيه عن حده) نعم
 الوهم وضع الكافي ويكون القصة ويون (التميمي) النقيب الحبشيلي (ول جمع أبي يقول
 سمعت أبي يقول سمعت أبي يقول سمعت أبي يقول سمعت أبي يقول سمعت أبي يقول
 يقول سمعت أبي يقول سمعت أبي يقول سمعت أبي يقول سمعت أبي يقول سمعت أبي يقول
 وقد سأل عن الحبان المان فقال (الحبان الذي يقبل على من أعرض عنه والممان الذي
 يبدأ بالموال مثل السؤال) قال الخطيب بن عبد الوهاب بن عمر بن علي رضي الله عنه في هذا
 الأسناد سمعته أباً، آخرهم أكبه من عند الله وهو السامع طيلة آخره في كتاب الاسماء وروى
 هذا الأسناد في كتاب انقضاء العلم العمل عن علي أن صاحباً علم بالعلم وإن أجابه والاربع
 وأحسن من هذا ما وقع التسلسل فيه ما أكثر من هذا العدد وقع لنا ثمانين عشر أنا آخر تسمى أم
 هاني بنت أبي الحسن الهواري صاحباً علم أنما أنوا بعض المنكي أنا أبو سعيد مغلاني ح
 وأبائي عبد الله بن أحمد بن أبيه عن حده من صاحبان فالأما القاسم بن مطهر
 قال العلائي قرائن في أسا كريمة من عبد الوهاب حصوا أنا التاسم من الفصل السيلاني
 وغيره أنا روى الله من عبد الوهاب التميمي سمعت أبي أنما لرح عبد الوهاب يقول سمعت أبي
 عبد العزيز بن يقول سمعت أبي الحرث بن يقول سمعت أبي أسد بن يقول سمعت أبي الليث بن يقول سمعت

مع من السلفي حديثا ورواه عنه ومات على رأس الخمسة وأخر أصحاب السلفي سبطه
 أبو القاسم بن مكي مات سنة خمس وستمائة (الروح السابع والأربعون) معرفة الوجدان
 وهو (من لم يرو عنه الا واحد) ومن فوائده معرفة المجهول اذ لم يكن حجابا فلا يقبل
 كما تقدم في النوع الثالث والعشرين (المسلم فيه كتاب مثله) في الصحابة (رهبن
 خبش) بفتح الميم والموحدة بينهما لون ساكنة الطائي الكوفي قال ابن الصلاح ومما
 الحاكم وأبو عبيد حرما وذلك خطأ وكذا وقع عند ابن ماجه قال المزني ومن قال رهب أكثر
 وأحفظ (وعام بن شهر وعروة بن مضر بن محمد بن صفوان) الانصاري (ومحمد بن صيني)
 الانصاري وليس بالثقة قبله على الصحيح هؤلاء (صحابيون لم يرو عنهم غير الشعبي) قال ابن عراقي
 ما ذكره في عامه قاله مسلم وغيره وفيه قطران ابن عباس روى عنه قصة رواها سيف
 ابن عمر في الردة قال حدثنا طه الأعمش عن عكرمة عن ابن عباس قال أول من اعترض
 على الأسود العنسي وكابره عامر بن شهر الهمداني إلى آخر كلامه وما قام في عروة فإنه أيضا
 ابن المدبني والحاكم وليس كذلك فقد روى عنه أيضا ابن عمه جسد الطائي ذكره المزني
 في التهذيب (والمروقي بن أبي حازم بالرواية عن أبيه) عن (دكين) بالكاف مصر
 ابن سعيد ويقال سجد الخنعمي ويقال المزني (و) عن (الصنابحي بن الأصغر مراد من)
 ابن مالك الأسلمي (من الصحابة) قال العراقي لم يفرده عن الصنابحي بل روى عنه أيضا
 الحرث بن وهب ذكره الطبراني قلت لكن قال شيخ الاسلام انه وهم والصواب أن الذي روى
 عنه الحرث الصنابحي التميمي وسيأتي وقال المزني روى عن مراد من أيضا زياد بن علاقة
 قال العراقي والصواب خلافه فأنما روى زياد عن مراد من بن عروة صحابي آخر (ومن لم يرو
 عنه من الصحابة الا ابنه المسيب بن حزن القرشي) (والد سعيد ومعاوية بن جندة) (والد
 حكيم) قال العراقي لم يروى عن معاوية أيضا عروة بن رويم اللخمي وجسد المزني ذكرهما
 المزني (ورقة بن أياس والد معاوية وأبولي) الانصاري (والد عبد الرحمن) وان كان عدني
 ابن ثابت أيضا روى عنه فلم يذكره كما قاله المزني (قال) أبو عبد الله (الحاكم) في المدخل (لم
 يخرج) أي الشيطان (في الصحابين من أحد من هذا القبيل) من الصحابة وتبعه على ذلك
 البيهقي فقال في سنده عند ذكرهم بن حكيم عن أبيه عن جده ومن كتبها فاما آخذوها وشرط
 ماله الحديث مانعه فاما البخاري ومسلم لم يأتوا به بحجة جريئة على ما ذهبوا في ان الصحابي
 أرادوا ان لا يمكن له الا رواه واحد لم يخرج حديثه في الصحابين (وغلطوه) في ذلك وتقصروا
 (بإخراجها) حديث المسيب بن أبي سعيد في وفاة أبي طالب (مع انه لا وروى له غير ابنته) (وبإخراج
 البخاري حديث الحسن البصري (عن عمرو بن تعلب) مر فواتني لا عطي الرجل
 والذي أدع احب الي ولم يرو عنه غير الحسن كما قاله مسلم في الوجدان وغيره وان قال ابن عبد البر
 وابن أبي حاتم روى عنه الحاكم ابن الصلاح الاعرج فقد قال ان العراقي لم يرواه رواية عنه في
 شيء من طرق الحديث (و) بإخراجه أيضا حديث (قيس) بن أبي حازم (عن مراد من)

النصرى (و) هو (سالم مولى شدا بن الهاد) النصرى الذى روى عنه أبو سلمة بن عبد الرحمن
 ونعيم الجمر (و) هو (سالم مولى المهرى) الذى روى عنه عبد الله بن يزيد الهذلى (و) هو
 (سالم بلان) يفتح المهملة والموحدة الذى روى عنه عمران بن بشير (و) هو (سالم أوصد
 الله الدوسى) الذى روى عنه يحيى بن أبى كثير (و) هو (سالم مولى دوس) الذى روى عنه
 يحيى أيضا (و) هو (أبو عبد الله مولى شداد) الذى روى عنه محمد بن عبد الرحمن وأبو الأسود
 وهو أبو عبد الله الذى روى عنه بكير الأشج ومثله محمد بن قيس الشافى المصلوب فى الزندقة
 كان يضع الحديث قال ابن الجوزى دلس اسمه على خمسة من وجها وقال عبد الله بن أحمد بن
 سودة قلبوا اسمه على مائة اسم وزيادة قد جعلته فى كتاب انتهى فقيس فيه محمد بن سعيد
 وقيل محمد مولى بى هاشم وقيل محمد بن أبى قيس وقيل محمد بن الطبرى وقيل محمد بن حسان
 وقيل أبو عبد الرحمن الشافى وقيل محمد الارضى وقيل محمد بن سعيد بن حسان بن قيس وقيل
 محمد بن سعيد الاسدى وقيل أبو عبد الله الاسدى وقيل محمد بن أبى حسان وقيل محمد بن أبى
 سهل وقيل محمد الشافى وقيل محمد بن أبى زبب وقيل محمد بن أبى زكريا وقيل محمد بن أبى
 الحسن وقيل محمد بن أبى سعيد وقيل أبو قيس الدمشقى وقيل عبد الرحمن بن قيس وقيل عبد
 الكريم على معنى التبع لله وقيل غير ذلك وزعم العقيلي أنه عبد الرحمن بن أبى سميلة وهو حموى
 واستعمل الخطيب كثيرا من هذا فى شيوخه) فى روى فى كتبه عن أبى القاسم الارهرى
 وعن عبيد الله بن أبى الفتح الفارصى وعن عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفى والكل واحد
 ونسب الخطيب فى ذلك المحدثون خصوص المتأخرين وآخرهم شيخ الاسلام أبو الفصلى بن عمر
 نعم أرا العراقى فى أماليه يصنع شبا من ذلك (الدوع التاسع والاربعون معرفة المفردات) من
 الامماء والكنى والالغاب فى الصحابة والرواة والعلماء (هوفن حين يوجد فى أواخر الاواب)
 من الكتب المصنفة فى الرجال بعد ابي بكر والامماء المشتركة (وأورد بالتحسين) الفردة
 البردى يحيى واستدركه عليه أبو عبد الله بن بكير مواضع ليست بمفردة وأخرها بالامماء
 كالأجمع (وهو أقسام الاول فى الامماء فى الصحابة أجسد بالجيم) وضبطه القاضى أبو بكر بن
 العربى بالحاء المهملة فوهم (ابن عجمان) بضم المهملة وسكون الجيم وتحتبه (كسفيان) وقيل
 بالضم والفتح والتشديد (كوليان) همدانى شهد فقه مصر قال ابن نونس لا أعلم له رواية
 (جبيب) بن الحرث (بضم الجيم) وموحدين وغلط ابن شاهين بخله بالحاء المعجمة وخلط بعضهم
 بخله بالراء آخره (سدر) يفتح المهملةين بينهما فون سا كنه الخصى مولى زبناغ الجذامى
 نزل مصر ويكنى أبا الأسود وأبا عبد الله باسم ابنه ووطن بعضهم انما اثبات فاعترض على ابن
 الصلاح فى دعوى انه قد روى كذلك كما قال العراقى (شكلى فتحهما) ابن جريد العبدى
 من رده على حذيفة نزل الكوفة روى حديثه أصحاب السنن (صدى) بالضم والفتح والتشديد
 ابن عجلان (أبو امامة) الباهلى (صناج) بالضم آخره مهملة (ابن الاعمر) البجلي الاجمى
 قال العراقى وقد اعترض بان أبانعم ذكر فى الصحابة آخره صناع والجواب انه بعد ان

وقال هو عدي المتقدم (كلذة بنفحه ما بن خنبل) بلفظ جدا الإمام أحمد (واحدة) بكسر
 الميم جده ومهمل (ابن معبد) نبش الخير يضم السين وفتح الموحدة وسكون الغنية ومهمل
 النون في وليس فردا في العصابة نبش غير المدكور في حديث الطنج نبش في أي سلى
 رخل روي عنه رشيد أبو موهب ذكره ابن أبي حاتم (شمعون) بن يزيد انطوطي (أبو رجاء)
 النيسابوري والعين المجتهد ويقال بالعين المهملة) وبذل النجزم ابن الصلاح أولاً ثم حكى الثاني
 صنفه يقال وقال ابن أبي بوسن محمده وحكى فيه شيخنا لاسلام في الاصابة فولا ثلثا انه
 ماله مئين واه أردى ويقال انصارى ويقال قرشي ويقال له أسدي يسكون السين المهملة
 في نسخ الاسلام الأسدي في الادروالا اسار كاهم من الادرو ولعله خائف من قريش
 ففتح الاقوال ليرى الشام وله خمسة احاديث (هيب مصرع بالمرحدة المذكورة ابن معقل
 اسكان المهملة) يضم الميم وكسر الفاء العقاري (لبي باللام) أوله مصرع (كافي) بن كعب
 وعلاء بن دافع سمعاه أيبا (ابن ليا) بالفتح والتخفيف (كعصا) من مئ أسد (ومن غير العصابة
 اسد بن عمرو) البجلي نابي (ندوم) مع المشاة من فوق قيل من تحت وبضم الدال) اس
 معن الكلاعي (جبلان بكسر الجيم) ابن قزوة (أبو الحلد) بضمها (الاجباري) (الدين بن الجيم
 مصرع) ابن ثابت أبو العصف قال ابن الصلاح قبل انه يحكى المعروف والاصح انه غيره وعلى
 الأول شئ الشيرازي في الانساب ورواه عنه اس معين واحتمل ما صححه ابن حبان وابن عدي
 وقال قد روي عنه ابن المبارك وكعب ومسلم بن ابراهيم وعبيد بن وهب وعلاء بن عمار بن أن
 برزوا عن يحيى وما ذكره من أنه فرد قاله أيضا البصري وابن أبي حاتم وغيرهما وهو وجه
 النعمان الذي حدث عنه ابن المبارك (زوين جيش) الثاني الكبير قال العراقي في عدة في
 الاثر في طوله غير واحد يسكن هكذا اسمهم وزين عبد الله الفقيه حماني ذكره أبو موسى
 المديني وابن قهيون والطبري وزين أريد بن قيس ابن أخي لبيد بن ربيعة وزين محمد التلعلي
 شاعر ادركه ثمانين ما كولا قال العراقي ولا يردان على ابن الصلاح لانه ترجم النوع
 العصابة والروافد العلماء تخرج الشعراء الذين لا محبة لهم فيرد عليه الاول وهو (سعير)
 مصرعهم سلتين (ابن الحسن) بكسر الميم وسكون الميم ومهمل قال ابن الصلاح ان فرد في
 رأسهم آية وقال العراقي لم ينفرد في اسمه في العصابة سعير بن عدا ما البكافي ذكره ابن قهيون
 بن سواد العامري ذكره ابن منبته وأبو نعيم قلت وسعير بن خفاف التميمي ذكره
 في الفروع واه كاهن ملا للنبي صلى الله عليه وسلم على طعن بن عويم وأقره أبو بكر
 سندر كشيخ الاسلام في الاصابة (وردان) بالضم وهذا مزيد على ابن الصلاح (مستمر)
 بفتح على من استمر (ابن الريان) تميمي رأى أنس قال العراقي ليس فردا لهم المستمر
 لابي والداراهم روي له ابن ماجه حديثا وكلاهما بصري (هزوان) بفتح المهملة واسكان
 روى ابن يزيد الرافعي تميمي وقد اعترض هذا بامر من أسد هما لا يعرف له رواية وإنما
 عن أنس شيئا من قوله الثاني ان لهم عزوان آخر لم ينسب وأجيب بان ابن ما كولا بعد

ان ذكره قال له الاول (توفى) بالقح والسكون ابن فضالة (الكالي بكسر الهمزة وتشديد
 الكاف وغلب على السهم القح والتشديد) والصواب الاول ونسبه الى بنى بكر بن ذريح
 بن من جبر وهو ابن امرأه كتب الاجار وقيل ان اخيه قال العراقي وليس فردا بل لهم توفى
 ابن عبد الله روى عن علي بن ابي طالب وعنه سالم بن ابي سفيان وفرد السجني وذكر ابن
 حبان في الثقات (خبر) بالمعجمة والراء (ابن يقير بن حمير) الثلاثة (مصفرات ونسب) والده
 (ما عاق وقيل بالاسم وقيل بالاسم والاسم) هذا ابن يزيد بن الحطاب رضى الله تعالى عنه
 بالمعجمة وضع الميم كاللادة وقيل بالمعجمة واسكان الميم كالقبيصة القسم الثاني الكشي ابو عبيد بن
 يانثية والنسب براهمه معاوية بن سيرة) من أصحاب ابن مسعود له حديثان اربعة (ابو
 له شرا) الذي اسمه (اسماء) من مشيخ قهطهم بكسر الفاء ليعاذ كراين الصلاح في النوع
 الخامس والاربعين امه الاشهر (وقيل عبرة) وقيل بشار بن بكر بن مسعود وقيل عطارد بن
 بكر وقيل ابن روراء ساكنة وقيل مشرحة ثم زاي (ابو المدلة بكسر الموحدة ورفع اللام
 المشددة لم يعرفه) واسم ابو سيم تسميته عبيد الله بن عبد الله (كذا قاله ابن الصلاح
 أيضا قال العراقي وليس كذلك بل سماه كذلك ابن حبان في الثقات وقال ابو أحمد الحارثي هو
 أخو سبيد بن بشار وأما أعاداة أبو عمر روى عنه أبو عمرو هو أبو أحمد الحارثي بن بشار قال
 ابن الصلاح في أبي المدلة روى عنه الأعمش وابن عيينة وجاعة قال العراقي وهو وهم يجب
 فلم يرو عنه واحد منهم أصلا بل انفرد عنه أبو جهماد هذا البطاني كاصح به ابن المديني ولا أعلم
 في ذلك حلا ولا بن أهل الحديث (أومر اية بالمشاة من تحت رصم الميم وتخفيف الراء اسمه
 عبيد الله بن عمرو) ما يروى عنه فتادة (أبو معيد مصفر) حذف الباء (حق بن غيلان)
 الله داني روى عن مكحول وشيخه (اسم الثالث الألفاظ سفيته ولى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لقب فرد اسمه (مهران) بالكسر (وقيل غيره) وسبق في اتسوع الاثني وسبقت
 نفية سفيته آية حال متاعا كثير الرقعة في العزوق قال لسانى صلى الله عليه وسلم أت
 سفيته (منديل بكسر الميم من المطيب وسيره وقيل به فقهها) قال الحافظ أبو الفضل بن
 ياسر وهو الصواب نقله العراقي في سكنه (اسم عمرو) بن علي (مضمون بضم السين وقعهها
 عبيد السلام) بن عبد الله ونحو القير والى صاحب المدونة (مطين) مصفر الحفري
 (ومشكده) بضم الميم وسكون الهمزة وضع الكاف والمهملة بعد الانشراح (وآخره)
 (تنبيه) يخفى ان رادى هذا قسم رابع في الاصناف (النوع الخامس) في الامم والنسب
 أي معرفة أسماء من اشتهر بكنيته وكفى من اشتهر باسمه وينبغي العناية بذلك ثلاثا
 الأولى بأمه ومره بكنيته فيعلم ما من لا معرفة له بكنيته وروى عنه كرهما معاوية وشيخه
 كالحديث الذي رواه الحارثي من رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة عن موسى بن أبي عائشة
 عن عبد الله بن شداد عن أبي الوليد عن جابر مرقوم عن علي بن حنبل الامام والى قوله قرأه
 قال الحارثي عبيد الله بن شداد هو أبو الوليد بن شداد بن عبد الله بن عمرو بن

الإسباني أو رنه مثل هذا الوهم قال العراقي ورجا وقع عكس ذلك كحديث أبي اسامة عن
أبي السائب السابق أخرجه النسائي وقال عن أبي اسامة جاد بن السائب وأما هارون بن جاد
فاسقط عن وحفي عليه أن الصواب عن أبي اسامة جاد بن اسامة قال ولقد بلغني عن بعض
من دوسن في الحديث أنه أراد الكشف عن ترجمة أبي الراد فلم يسهل إلى موضعه من كتب
لأسما لم يدم معرفته باسمه قال المصنف (سقف جبه) أي في هذا النوع جماعة منهم علي (بن
لمبى ثم مسلم) بن الجراح (ثم النسائي ثم الخالكم أبو أحمد) وهو غير أبي عبد الله صاحب علوم
الحديث والسندونك (ثم ابن مده وغيرهم) كافي بشر الدواني قال العراقي وكتاب أبي أحمد
أجل تصانيف هذا النوع وأنه يدكر فيه من عرف اسمه ومن لم يعرف وكتب مسلم والنسائي لم
يدكره إلا من عرف اسمه (والمراد منه بيان أسماء ذوي الكنى ومصفى بسوب) تصديقه
على حرف (المعجم في الكنى) ويدكر أسماء أحماء أي يدكر في حرف الهجره أبا هاشم و
أبا أسود وأبو حنيفة (وهو أسام) نفسه أتذكرها من الإصلاح (الأول من سمي بالكنية
لأنه لم يغيرها وهم ضربان من له كنية) أخرى زيادة على الاسم قال ابن الإصلاح وصار كان
لكنية كنية قال وذلك نظير في عجيب (كافي بكر بن عبد الرحمن) بن الحارث بن هشام
روى (أحمد الفقهاء السبعة) بالمدينة (اسمه أبو بكر وكنته أبو عبد الرحمن) قال العراقي
هذا قول سفيان روى البخاري في الساري عن سفيان مولى أبي بكر وكنته قولان آخران
أحدهما أن اسمه محمد وأبو بكر كنيته وبعزم البخاري والثاني أن اسمه كنيته وهو الصحيح
وآخره ابن أبي حاتم وقال المزي أنه الصحيح (ومثله أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حرم)
الأصمري (كنيته أبو محمد قال الخطيب لا يطير لهما) في ذلك (وفيل لا كنية لأبي حرم) عبر
بكنته التي هي اسمه (الثاني) من الصربين (من لا كنية له) غير الكنية التي هي اسمه (كافي
للإمام) الأشعري الرازي (عن شريك وكافي حصين بن فضال) يحيى بن سليمان الرازي
الرازي (عن أبي حاتم الرازي) قال كل منهما اسمي وكنتي واحد وكذا قال أبو بكر بن عباس
المعمر بن بسلى اسم غير أبي بكر (القسم الثاني من عرف كنيته ولم يعرف أله اسم) ولكن لم
يقب عليه (أم لا) اسمه أصلا (كافي أما بالنسب صحابي) كافي ويقال دلي (وأبي مويبة
رضي الله عنه سئل الله عليه وسلم رأيت شيعة أشد دوى) الذي مات في حصار القسطنطينية
رأيت أبي لا يصح) الساجي الرازي (عن أس) مالك وقال العراقي سمعنا ابن أبي حاتم في الكنى
الخرج والتعديل في الأسماء عيسى لكن أعاد في آخره في الكنى الذين لا تعرف أسماءهم
وذلك حديث أبي بكر سئل أبو زرعة عن أبي الأيض فقال لا يعرف اسمه قال ابن عساكر
العل ابن أبي حاتم رجعت في بعض رواياته أبو الأيض عيسى فتخلف عليه بعيسى (وأبي بكر بن
مولى ابن عمر رآني الصيب بالسوق المفتوحة وقيل بالتاء) الموقية (المصومة) قال ابن
الصلاح مولى عبد الله بن عمرو بن العاصي وقال العراقي بل مولى عبد الله بن أسعد بن أبي شرح
لاف قال وقد جزم ابن مأكولا بأن اسمه ظلم وحكام قبله ابن يونس (وأبي حريز الحاء).

المفتوحة والراء المكسورة (والراي) آخره (الموقف) هج الميم وسكون الواو وكسر القاف ثم
 واو (والموقف على معصر القسم الثالث من لقب بكية وله عبرة هاء الميم وكية كافي تراب على
 اس أي طالب) اسماء (أي الحسن) كنية لقصة بذلك النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال له
 قم أما تراب وكان ما نعلم عليه (وأي الرأى عند الله يد كواي أي عبد الرحمن وأبي قيل له
 ابن عبد الرحمن أي هذا الحسن) له بذلك لانه كان له عشرة أولاد رجال (وأبي قيل له) الصبح
 العونية معصر (يحيى بن واضح أي محمد وأبي الاذان) بالمد جمع ادن (الحافظ عمر بن
 ابراهيم أي بكر) لقبه لانه كان كيرا لاديب (وأي الشيخ الحافظ عبد الله بن محمد بن حبان
 الاصبهاني) أي محمد وأبي حارم = (دوي) نعم الدال بسببه الى عبد الله بن محمد (محمد بن أحمد أي
 حفص الصم الرابع من له كتبان أو أكثر كان حريج أي الوليد وأبي خالد ومنصور
 امرأوي شيخ ابن الصلاح) أي بكر وأبي المعص وأبي القاسم) وكان يقال له ذو النكبي (القسم
 الحامس من اختلف في كنيته) دون اسمه ولد له بيه عبد الله بن عطاء الله بن هريش مؤلفا
 (كاسامه روي) الطب (أبي يدور) أي أبو محمد وقيل أبو عبد الله وقيل أبو حارحة وحلايق
 لا يحدسون) كافي بن كعب أبو المسدد وقيل أبو الطاهر (ويعصمهم كذا في قبيلة) عبارة أن
 الصلاح وفي مص من ذكر في هذا القسم من هريش هو الأمر ملحق بالذي قبله (القسم
 السادس من عرفت كنيته واختلف في اسمه كافي بصره العماري) الحافظ الملقب (جميل نعم الحما
 المهمل) مصعرا (على الاصح وفيه هج مفتوحة) مكر (وأبي يحيى هه وهب وقيل وهب الله
 وأبي هريش عبد الرحمن بن معمر على الاصح من الثلاثين هولا) في اسمه واسم أبيه وهب وقيل
 ابن المعمر وقيل هه أبو أحمد الحاكم في النكبي والراي في التذويب وآخرون وقوله المصنف في
 تهذيب الامماء عن الصاري والمصنفين والاكثر بن روي الحاكم في المستدرک من طريق ابن
 اعين قال حدثني بعض اصحابي عن أبي هريش قال كان اسمي في الجاهلية عبد شمس بن معمر
 وسبب في الاسلام عبد الرحمن وقيل اسمه محمد بن عامر قاله هشام بن الكلبي وسبب في
 حياط وصحة الثوري الدماطي أعلم المتأخرين بالانساب وقيل عبد الرحمن بن عم وقيل
 عبد الله بن عبد وقيل عبد الله بن عامر وقيل عبد الله بن عمرو وقيل سكين بن ودمه وقيل سكين
 ابن حاني وقيل سكين بن مل وقيل سكين بن معمر وقيل عامر بن عبد شمس وقيل عامر بن معمر
 وقيل يزيد بن عمرو وقيل عبد شمس وقيل = لشمس وقيل عم وقيل عبيد بن غم وقيل عمرو
 ابن عم وقيل عمرو بن عامر وقيل سعيد بن الحارث هه عشرون قولاً لا تقتصر على حكايتها
 الحافظ جمال الدين المزي وقال القبط الحلي اجتمع في اسمه واسم أبيه صواو وسين قولاً
 مد كورة بالسند في رجنه في تاريخ ابن عساكر (وهو أول مكبي هه) روي عنه أحمد كلب
 بابي هريش لا يوحى أولاد هرة وحشية سقط في أي كني فصيل ماهد فقل هرة فقلت
 أبو هريش وقيل وكان يكنى باباها أبا الاسود وقال ابن سعد في الطبقات أن أرواح بن عباد شها
 أسامه من ريد عن عبد الله بن رافع قال قلت لأبي هريش ما علمكم قولاً أباهريش قال كاسين في هريش

رتبة فكنت اذا كان الليل وضوءه في شجرة فاد انصبحت احسنت اطاعت بها فكوني ابا
 رتبة (والابي رتبة بن ابي موسى) الاشعري (قال الجهور) اسمه (عامر) قال يحيى (من معين
 رتبة) والابي بكر بن عياش المقرئ فبسمه نحو واحد عشر قولا قيل اسمه (شعبة) عبارة ابن
 صلاح قال ابن عبد البر ان مع له اسم وهو شعبة لا غير وهو الذي صححه ابو زرعة (وقيل
 كنيته) قال ابن عبد البر وهذا اصح ان شاء الله تعالى لانه روى عنه انه قال ما
 اسم عمي ابي بكر وصححه الحري وقيل اسمه محمد وقيل عبد الله وقيل سالم وقيل رتبة وقيل مسلم
 لي حدان وقيل جاد وقيل حبيب وقيل مطرف (القسم السابع من اختلافهم) اي
 في رتبة كنيته معا (كسيفته مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل) اسمه (عمير) وقيل صالح
 (مهران) وقيل بحر ان وقيل رومان وقيل قيس وقيل شعبة نفخ المجهمة والموحدة بينهما
 الكنة وقيل سبعة بالمهمل وقيل طه ما وقيل مروان وقيل ذكوان وقيل كيسان
 في لقبين وقيل ائمن وقيل احمد وقيل رباح وقيل مفلح وقيل رفعة وقيل مبعث وقيل
 رطل عيسى هذه اثنان وعشرون قولا حكاه شيخ الاسلام في الاصابة الا القول الثاني
 (ابو عبد الرحمن) وقيل ابو العتري القسم الثامن من عرف بالاثني) ولم يختلف في
 (كان عبد الله اصحاب المذاهب فبيان الثوري ومالك ومحمد بن ادريس) الشافعي
 (بن حنبل) وكان حنبلة السعدي بن ثابت (وتعبرهم) من لا يحصى ومن العناية الخلقاء
 (بن حنبل) ذكر عبد الله وابو حفص عمرو وابو عمرو عثمان وابو الحسن علي (القسم
 التاسع من اشهرها) اي كنيته (مع العلم باسمه كابي دريس الخولاني عائدته) بالمهجمة
 (ابن عبد الله) وكابي اسحق السبيعي عمرو وابي الصبي مسلم قال ابن الصلاح ولا بن عبد البر
 في باب تلج فيه بعد العناية بهم (الموع الحادي والخمسون معرفة كني المروفيين
 الاصل) قال ابن الصلاح وهذه من وجوه ضد الموع الذي قبله ومن وجه آخر يصلح ان
 ان يعبر عن اقسام ذلك من حيث كونه قسمين اقسام اصحاب الكنى واثني عشر ابن
 ان اتم في وعلى الاصل بلاح الثاني مشي ابن جماعة في المهمل الروي بعد اقسامه عشرة
 فيه العرفي قال لان الذي يستوفى الكنى يجمعوا الموعين معا وعلى الاول قال المصنف
 من اصله (من شابه ان يثبت على الائمة) ثم يبين كاهل اختلاف ذلك (فمن يكى بأبي
 رتبة) رتبة في الله تعالى (مطلحة) بن عبيد الله (وعبد الرحمن عوف والحسن
 عوف ورايت بن قيس) بن الشمام في علمهم به ابن منته ووجه ابن عبد البر وقيل كنيته ابو
 ربحم ووجه ابن حبان والمرى فعلى هذا هم من امثلة القسم الخامس السابق (وكعب
 بن عزة والاشعث بن قيس ووجه الله بن جعفر) بن ابي طالب قال العراقي في هذا لطرفان
 ليرى ان كنيته ابو جعفر وبذلك كاه الجاري في التاريخ وحكاة عن ابن الزبير وابو اسحق
 بن ابي عامر واللساني وابن حبان والطبراني وابن منته وابن عبيد البر قال وكان ابن
 صلاح يفتقر مما وقع في الكنى لللساني في حرف الميم ابو محمد عبد الله بن جعفر ثم روى باسمه

ان الوليد بن عبد الملك قال لعبد الله بن جعفر ما انا عبد الله بن جعفر في سرفي سرفي لا سرفي
جعفر قال وان الزبير اعرف بعبد الله من ولدان سكان الساقى اراد المذكور اولاد ابن
ابي طالب وهو الظاهر وان اراد بغيره فلا يحال فيه (و) عبد الله (بن عمرو) بن العاصي
(و) عبد الله (بن يحيى بن جهم) بن يحيى مكي (ابي عبد الله) من العصابة (الزبير) بن العوام
(والسكين) بن علي (وسلمان) القنوصي (وحذيفة) بن اليات (وعز الدين العاصي وغيرهم)
وعد منهم ابن الصلاح عمارة بن حزم قال العراقي روي عن طريقه ان اجداد كركه كنية وشيعة بن
حنيف قال ونسب في ذلك ابن حبان والمشهد وان كنية ابو عمرو ولا ذكر المزي غير جارية المزي
ابن شعبه قال ونسب في ذلك البخاري وابن حبان وابن ابي حاتم والمشهد وان كنية ابو عمرو
كذا لزم به الساقى و ابو احمد اخطا كما معقل بن يسار وعمر بن وهب المزيين قال زهير بن
المشهد و ابن كنية معقل ابو علي روي عنه قال الجمهور علي بن المدايني وخليفة بن ابي ميثم
والبخاري وابن ابي حاتم وابن حبان والساقى زاد الهادي ولا تعلم اجبا في العصابة مكي اراعي
شبهه قال العراقي بل قيس بن عاصم وطلق بن علي بكيان ذلك كما ترجم به الساقى ولا يما
عمر بن وهب في العصابة اثنتان فقط احدهما ابن ربيعة بن حمزة أحد بني عمر بن صعصعة
ليس من نبال ولا يكنى ابا عبد الله والثاني ابن عائش بن خنساء المدايني اجدني مازيا من الصالحين
يكنى ابا داود ذكره ابن سعد وسماه ابن مصعب عميرا وهو الصواب قلنس وهو لا مزي في
ملائي ولا يكنى ابا عبد الله قال والظاهر ان ما ذكره ابن الصلاح سبق له واعلموا عمر بن عمرو
المزي قاله يكنى بذلك (و) من يكنى (ابي عبد الرحمن) من العصابة عبد الله (بن مسعود) ومعاذ
ابن جبل وزياد بن الخطاب (انور عمر) كنية ابو عبد الله (و) عبد الله (بن عمرو) مكي (ابن
سفيان وغيرهم روي بعضهم) أي المذاكر وروى في هذا النوع (خلاف) كما هدم في ذات بن قيس
وعمر بن العاصي وزياد بن الخطاب قال العراقي والله قويم ولا أن يدكر في العصابة الحارثي
(النوع الثاني من الحارثيين) أي معرفة ألقاب الحارثيين ومن يدكر منهم كذا ذكره ابن
الصلاح (وهي كثيرة ومن لا يعرفها قد نظمها أسلي فيجعل من ذكرها حجة في موضع وشبهه في
آخر تصنيف) كما روي ذلك جماعة من كبار الحفاظ منهم ابن المديني في قوله ابن عبد الله بن أبي
مناخ أشق مهمل وبين حبلابن أبي صالح بغيرهما اثنين واعلموا لقب لعبد الله لا أخ به أطلق
الأخوة (و) أن فيه جماعة من الحفاظ منهم أبو بكر أشير أوى وأبو الفضل الشافعي وأبو الوليد
الديلمي وأبو الفرج بن الجوزي وآخرهم شيخ الإسلام أبو الفضل بن حجر وتأليفه ليست بها
وأخضر حارثا جميعا (وما كرهه الملقب) به من الألقاب (الايحوي) التعريف به (وما لا يذكره
(فيروز) التعريف به كذا لزم به المصنف هنا بعد الاين الصلاح وشبهه العراقي ولكن كذا في
فقد لزم المصنف في ما ذكره كالروضة وغيره من الإذكار يجوز أن لا يوردوه في قوله
عنه وقد سبق على الصواب في أدب الحديث ثم ظهر لي حل ما فيها على أصل التام في الجوز
بما لا يكره دون ما يكره من الألقاب كما هو أول لقب في الإسلام لقب أبي بكر الصديق وهو عتيق

لقب به لعناته وجهه أي حسنه وقيل لأنه عتيق الله من النار ثم الالقاب منها ما لا يعرف سبب
التأليف به وهو كثير ومنها ما يعرف لعبد العبي بن سعيد بن تاليف مفيد (وهذه تبتدئ منه)
أي من نوع الالقاب على غير ترتيب (معاًوية بن عبد الكريم) (الصالح ضل في طريق مكة)
فلقب به هو كان رجلاً عظيماً (عبد الله بن محمد الضعيف كان نعيقة في جسمه) (لا في حديثه وقيل
لقب به من باب الازدراء لشدة افتقاره وضبطه قاله ابن جبان وعلى الاول قال عبد العبي بن
سعيد رجلاً جليلاً من مهمالتيان فيمان الضال والضعيف قال ابن الصلاح وبالث وهو
(محمد بن الفضل أبو النعمان) السدوسي (مازم كان) عبد صالحاً (يعني من العرامه وهي
الفساد) وتظهر ذلك أبو الحسن يونس بن يزيد القوي يروي عن التابعين وهو ضعيف وقيل له
القوي لعبادته ويونس بن محمد الصدوق من صفاء الألباع كذاب ويونس الكدوب في عصر
أحمد بن حنبل نفسه قيل له الكدوب لحفظه وإتقاه (محمد راقب جماعة كل منهم محمد بن جعفر
أولهم محمد بن جعفر) البصري أبو بكر (صاحب شعبه) قدم ابن جريح البصرة فحدث محمد بن
عن الحسن البصري فأكبره عليه وأكثر محمد بن جعفر من المشعب عليه فقال له اسكت
يا غندرق قال ابن الصلاح وأهل الجواز سمعوا المشعب غندرقاً (والثاني) أبو الحسن الرازي زيل
طبرستان (يروي عن أبي حاتم) الرازي (والثالث) أبو بكر البعدي الحافظ الجوال الوراق
جده الحسن بن مع الحسن بن علي المعمرى وأبو جعفر الطحاوي وأبو عروبة الحراني حدثت عنه
أبو نصير) الأصماني وأما كرام بن جيع وأبو عبد الرحمن السليمان سنة سبعين وثلاثمائة
(والرابع) أبو الطيب البعدي جده دراهم في محدث جوال روى (عن أبي خليفة الحمصي)
وأبي يعلى الموصلي وعنه الدارقطني توفي سنة تسع وخمسين وثلاثمائة (وأخرون لقبوا به) ممن
ليس بمحدثين جعفر قلت بقي ممن لقب به وأسمه محمد بن جعفر ثمان أبو بكر القاضي البعدي
روى عن أبي شاذكر ميسرة بن عبد الله وأبو بكر محمد بن جعفر بن العباس النخعي مع ابن ساعد
ومن الحسن بن محمد الخلال مات في المحرم سنة تسع وسبعين وثلاثمائة ذكرهما الخطيب
وممن لقب به وليس اسمه ذلك أحمد بن آدم الجرجاني الطليحي يروي عن ابن المديني وغيره
ومحمد بن المهلب الحراني أبو الحسين ذكره الشيرازي وقال ابن عسدي كان يكذب ويحمد بن
يوسف بن بشر بن النضر بن مرداس الهروي حلقه فقيه شافعي مع الربيع المرادي روى عنه
الطبراني وروثه الخطيب ومات في رمضان سنة ثلاث وثلاثمائة عن مائة سنة (فختار ثمان
مخاربان عيسى بن مريم) التيمي أبو أحمد روى (عن مالك والثوري) قال ابن الصلاح لقب به
لجدة وكنيته (والثاني) أبو عبد الله محمد بن أحمد الحافظ (صاحب تاريخها) أي بجاري مات
سنة ثلثي عشرة وأربع مائة (صاعقة محمد بن عبد الرحيم) الحافظ أبو يحيى لقب به (لشدة
حفظه) وهذا كثر روى (عنه البخاري شباب) باعظ ضد التيمونه ابن خياط (لقب خليفة)
العسقري (صاحب التاريخ) زنجي بالزاي والجيم) والنون مصعراً (أبو عثمان محمد بن عمرو)
الرازي (شيخ مسلم وسنه) بالضم وسكون المهملة وقع القوقية (عبد الرحمن) بن عمر

(الاصمغاني سفيد) مصغر لقب وله تفسير مسندهو (الحسين بن داود) المصيصي (بندار محمد بن بشار) البصري شيخ الشيخين والناس قال ابن الصلاح قال ابن الفلكي لقب بهذا الامة كان بندار الحديث أي حافظه وذكر الحافظ بن حجر انه لقب به أيضا جماعة منهم أبو بكر محمد بن اسمعيل البصري شيخ أبي بكر الأتجزي وأبو الحسين حامدين حادري عن اصحق بن بشار وغيره والحسين بن يوسف بندار روى عن أبي عيسى الترمذي وعنه ابن عدي في الكامل (قيصر أبو النصر هاشم بن عبد القاسم) المعروف شيخ أحد بن حنبل وغيره (الاخفش) لقب به جماعة (نحويون) وله رواية أيضا كما خرجت في طبقات النخبة أولهم (أحمد بن عمران) البصري القوي (متقدم) روى عن زيد بن الحباب وغيره وله قريب الموطن وذكره ابن حبان في الثقات ومات قبل الحسين ومائتين (و) الثاني الأكبر (أبو الخطاب المدكورني) كتاب (سيبويه) وهو شيخه عبد الجيد بن عبد الحميد أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت ورع ثقة (و) الثالث الأوسط (سعيد بن مسعدة) أبو الحسن البلخي ثم البصري (الذي يروي) بالفهم (عنه كتاب سيبويه) وهو صاحب روى عن هشام بن عروة والنخعي والكوفي وعنه أبو حاتم السجستاني وله معاني القرآن وغيره مات سنة عشر وقل خمس عشرة وقيل إحدى وعشرين ومائتين وهو المراد حيث أطلق في كتب النحو (و) الرابع الأصغر (علي بن سليمان) بن الفضل أبو الحسن (صاحب ثلب والمبرد) مات في شعبان سنة خمس عشرة وثلاثمائة وفي النخبة أخفش خامس وهو أحمد بن محمد الموالي شافعي في أيام أبي حامد الاسفرايني قرأ عليه ابن جنبي وسادس وهو خلف بن عمر البلخي أبو القاسم مات بعد الستين وأربعمائة وسابع وهو عبد الله بن محمد البغدادي أبو محمد روى عن الأصمغاني وثامن وهو عبد العزيز بن أحمد الاندلسي أبو الاسبغ روى عنه ابن عبد البر وتاسع وهو علي ابن محمد المغربي الشاعر أبو الحسن التميمي الأدرسي كان حيا سنة ثنتين وخسين وأربعمائة رعاشر وهو علي بن اسمعيل بن رجاء الفاطمي أبو الحسن وحادي عشر وهو هرون ابن مومي بن شريك الفارسي قرأ على ابن ذكوان وحلت عن أبي شهر القاسمي ومات سنة إحدى وقيل اثنتين وتسعين ومائتين وقد بسطت تراجم هؤلاء في طبقات النخبة (مربع) بفتح الباء المشددة (محمد بن إبراهيم) الحافظ البغدادي (جزرة) بفتح الجيم والزاي والراء (صالح بن محمد) البغدادي الحافظ لقب بها لأنه لما قدم عمرو بن زرارة بغداد مع عليه في جلة أطلق فقيل له من أين سمعت فقال من حديث الجوزة يعني حديث عبد الله بن بسملة أنه كان يرفي بجزرة فسمتها (عبيد المل بالتونين) ورفع الجمل لا بالاضافة (الحسين بن محمد) بن حاتم البغدادي الحافظ (كيلة محمد بن صالح) البغدادي الحافظ ويقال اسمه أحمد ويلقب بكيلة أيضا أبو طالب أحمد بن نصر البغدادي شيخ الدارقطني ذكره الحافظ بن حجر في القاب (بما غم) بلفظ التي لفعول الغم (هو علقان وهو علي بن الحسين بن عبد الصمد) الحافظ البغدادي (ويجمع) فيه (بينهما) أي اللقبين (فيقال علان ما غم بمادة) بالفتح (المشهور)

هذا القبط (الحسن بن حنبل) من أصحاب وكيع (و) يلقب (محمدا) أو صا (الحسن بن أحمد)
 سمع ابن عدي (عبد الله بن عبد الله بن عثمان) المروزي صاحب المصارف ليعنه فيما يقوله من
 الصلاح عن أبي طاهر لاق اسمه عند الله وركب منه أو عند الرحمن واسمع فيما قاله من أن قال
 أن الصلاح وهذا لا يصح بل ذلك من عصر العامة للإسماعيل الوافق على إعلان وفي أحمد
 ابن يوسف السلمي جد ابن أبي وهب من عصره الواسطي وهما (وغيره) أو صا لقب عبد الله
 منهم عبد الله بن أحمد بن موسى العسكري الأحمدي وعبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد الله العسكري
 وعبد الله بن يوسف بن خالد السامي وعبد الله بن خالد العريضي أو عثمان الحلبي وعبد الله بن
 عبد الله بن محمد بن عبد الله أو الفصل الحمداني وعبد الله بن محمد بن أبي المروزي وعبد الله
 ابن ريد بن معروف البغدادي (مشككاه) بصم المم وسكون المجه وفتح الكاف قال ابن الصلاح
 ومعه بالفارسية منه المسند أو وبأوله لقب عبد الله بن عمر بن محمد بن أبي العرشى الأحمدي
 أبي عبد الرحمن (ومطهر) مع الهاء أي جمعها الحصري قال ابن الصلاح حاطبها بذلك
 الفصل بن دكن فلقبه زاد غيره في الأول لأنه كان أديبا وليس وطه في الثاني لأنه كان
 وهو معبر بالقب مع الصبيان في الماء فطسوق ظهره فقال له أو من ما مطهر لم لا يحضر مجلس
 العلم (البرق النازل والجنون المزلق والمخلف) من الأديما والآلهة والآداب وضوحها
 (هو من جلس مع جمع جهله بأهل العلم لا سيما أهل الجسد ثم من لم يدره بكنه حطوه)
 و يصف من أهله (وهو ما معنى في السطرون اللطيفه مصعب) الجماعة من المطاط
 وأول من صفت به عبد الله بن سعيد ثم شعبة الدار فلي ولاهما الناس ولكن (أحسما
 وأكلها إلا كمال لاس ما كولا) قال ابن الصلاح على أعوارهم قال المصنف (وأعمه) الحافظ
 أو بكر (من يلقه) يدل معتمد يدل على ابن مطهر الحافظ حبان لدين من الصانين والحافظ
 منصور بن سالم ثم يدل علمه الحافظ علا الذي معطاه يدل كسر وجع منه الحافظ
 أو عبد الله الدهلي محمد اسماء مشبه نفسه فأخفى في الاحتصار وأعمد على صسط العلم
 طاء شمع الإسلام أو الفصل بن خرقا لقب منصور المشبه بحرق المشبه فسميه وحرره
 وصطبه بالحرق واستدرك ما فات في محمد صميم وهو أصل كتب هذا النوع وأعمها (وهو) أي
 هذا النوع (مستدرك لا يأتى أكثره) وأعمها صسط بالحرف فصل (وماهط) منه (سمها)
 أحدهما على العموم من غير احتصاص مكان (كسلام كله مشددا لا حصة والد عبد الله
 ابن سلام) الأسرائيلي النعماني (ومحمد بن سلام) بن الفرح السكدي (شمع البخاري النعمان
 بمقصده) كما روى عنه ولم يحن الخليل واس ما كولا والدار فلي وعما ربه (ومطهر)
 هو (مشددا) حكاه صاحب المطالع وسمه ابن أبي حاتم وأبو علي الحناني قال ابن الصلاح
 رالأول أتب هل العراقي وكان من سدد الناس عليه شخص آخر سمي محمد بن سلام بن
 السكدي السكدي الصعري وأما المشددا (وسلام بن محمد بن ماض) المعدي (ومما الطبراني
 سلامه) رآه هاه (ومحمد بن عبد الوهاب بن سلام الحناني المعري قال المتردد) في كامله

(انس في كلام العرب سلام جمع من الاواله عند الله من سلام العمام وسلام من أي الحقيق
ولوراد آسرون سلام من مشكم) فليث الميم فيها حتى (حاراً) فكان (في الماخلة
والمعروف شديده) قال شيخ الاسلام وفؤاد القعيف قول أي سفيان من حرب بن ذريح
سفيان فرواني كيسان مائة * على طاممي سلام من مشكم

والعراقي وبني أنصا سلام من أحمد عند الله من سلام محتاني عنه ابن قتيون وسعد بن حمير
اس سلام السعدي وروي عن أي الطلي ذكره ابن بطيحه ويحمد بن يعقوب بن ابي من
يحمد بن موسى من سلام السبي وروي عن ابراهيم بن أحمد ذكره اذهبي وأما سلم من سلام أخو
عند الله من سلام فلا بعد رصالان أما همدان (عبد الله بن عمار بن عمار بن عمار
الغصاني) ممن صلى للصلح من عند أي دارود والحاكم (ومهم من صبه) ومهم من دارية
اس عباده وول أبو حاتم صوابه أن أي (ومن عباده) ورسم بالصم) ذكر الخليل ورواية من
المصنف على اس الصلاح لانه عم الصم فاعتزل عليه عاراده المصنف أي صافي قوله (ومهم
جماعه بالصح وثبت الميم) من الحال عماره أحد أجداد ثعلبة والدير يد عند الله ويحدث
وأحد أحداد عند الله من رواد النوري وحده عند الله من مذكور من القمام وعصيرهم ومن
النساء عماره بن عبد الوهاب الخصيبه وعماره بن ابي من عمر الخنجر وغيرهما (كثير
بالصح) وكثير الزايمكرا (في حراعه والصم) مصعرا (في صفة من وعمرهم) جلاو الملحكة
الحناي عن يحمد بن وساح من محمدهم قال اس الصلاح ولا يسلوك في المصوح بأبواب
اس كز الراوي عن عبد الرحمن بن عيم لكونه عند الله في ذكره بالصح لانه بالصم كذا ذكره
الدارقطني وغيره (سرام بالزاي) واسماء المهمله المكسورة (في قرش ومارام) وضع الخلاء
(في الانصار) قال العراقي فدينه من صمد الله لا يجمع الاول الا في قرش ولا الثاني الا في
الانصار وليس مراد اهل المراد اعانوا من ذلك في قرش يكون بالزاي وفي الانصار يكون
بالراء وقد ورد الامر ان في عبده فائلا غيرهما فوقع بالزاي في حراعه وبني سامر من مصعبه
وعنه يروه او بالزاي في بني وحشم وحدهم وعيم من مروى حراعه أبصاري عبدة وبني قزارة
وهديل وغيرهم كآبسه اس ما كولا وغيره (العبيثيون بالميمه) ولها عبيثه وأوله عبيث مهمله
(بصرون) منهم عبد الرحمن المارث (والمهمله مع الموحده كوجيون) منهم عبيدة
اس موسى (و) بالمهمله (مع البوق شاميون) منهم عيم من حاق ولعل من سعد التابعين قال
ذلك الخطيب واسما كز ورواد ما في أوله والمهمله طس من عيم وقال المصنف كان الصلاح
(سما) وان عمار بن ياسر عدى مع ابيه معدود في أهل الكوفة وعساره اس ما كولا والسما عاني
وعظم عمن والشام ربابه العبيث في البصره (أو عبيده) بالهاء (كلهم بالصم) قال
الدارقطني لانه لم أحد أيكي أما عبيدة فالصح (السرايح بالياء كبيه واسكاهم الى الباقي) أي
الاسماء قال اس الصلاح ومن المعانوه من سكن ابناء من أي السمر سعد بن محمد وذلك
سلاف ما يقوله أهل الحديث قال العراقي ولهم في الاسماء والكلى سقر مذكور اثنان رور

ورد ذلك على اطلاقه ولهم أيضا شقر هنج المعجمة والقاف ولم يظهر له وجه الا براد (عسل)
 كله (بكسر) العنب (ثم اسكان) السين المهملة (الاعل من دكر ان الاحاري) المصري
 (فجهها) ذكره الدارقطني وغيره قال ابن الصلاح ورجلته بخط أبي منصور الارهرى
 بكسر والاسكان ولا آراء ضبطه (علم كله بالمهملة) المضوحة (والنون) المنشددة
 (الاوالة على من عثمان) بن علي العامري الكروي (فالمهملة والمثلثة) وحيدته أيضا (غير
 كله مصوم) مصور (الامرأة مسروق) من الاحدع (فالمضغ) وكسر الميم (بعمرو
 مسوركه مكسور) الميم ساكن السين (محفف الزاوي) المضوحة (الاوالة) يريد النحائي
 وابن عبد الملك البرعوي فبالضم والتشديد للواو المضوحة قال العراقي لم يدكر ان ما كولا
 بالتشديد الا ابن زيد فقط ولم يستدركه ابن قتيبة ولا من ديل عليه ودكر الحارثي في التاريخ
 الكبير ابن عبد الملك في باب مسور من محرمته وهذا يدل على انه عده محفف ودكر مع ابن زيد
 مسور بن مرزوق وهو يدل على انه عده بالتشديد (الجمال كله بالحيم في الاصناف) مهمم
 محمد بن مبران الجمال شيخ الشيعة (الاهروس من عند الله الجمال فالحاء) كان يرار الجمال
 زهرا حبل وعكبي ابن الجارود عن اسمه مومى الحافظ انه كان حيا لا فتول الى العروفا قال
 الطليل وابن العلكي لقبه له ككثرة ما حمل من العلم قال ابن الصلاح ولا آراء يصح
 واستدرك العراقي على هذا الحصر من ابن محمد الجمال الزاهد سمع من نوس من عبد الاعلى
 وعبره ورافع من نصر الجمال مع من أبي عمر من محمد وأحمد من محمد الجمال أحد شيوخ أبي
 العرمي قال المصنف زيادة على ابن الصلاح له ابن ما حتر عسه بقوله في الصفات (وحاء
 في الائمةاء أيضا من جمال) المارئي السبائي صغاني عداده في أهل اليمن حديثه في السنن
 (رجال من مالك) الاسدي شهيد القادسية (بالحاء) وغيرهما الهمداني بالاسكان في الميم
 (والمهملة) نعمة هاسبية الى قبيلة همدان (في المقدمة من أكثر) منه في المتأخرين ومنه
 فيهم أنوا حسان بن عقدة وجعفر بن علي الهمداني من أصحاب السلي (والمضغ والمهملة)
 نسبة الى البلد (في المتأخرين أكثر) منه في المتقدمين قال الذهبي العاصم ولداه من
 وناوهم من القبيصة وأكثر المتأخرين من المدينة ولا عكس اسما من هؤلاء ولا هؤلاء
 وسباني انه لم يقع في النسخين والموطأ من الثاني شيء (عيسى بن أبي عيسى) ميسرة العمارة
 أو مومى (الحباط بالمهملة والنون) نسبة الى يسع الحطبة (والمهملة مع الموحدة) نسبة الى
 يسع الحبط الذي تأكله الابل (و) بالمهملة (مع المشاء من تحت) نسبة الى الحباطه (كلها
 جائزة) به لانه باشر الثلاثة قال ابن سعد كان يقول أما حباط وحباط وحباط كلا قد لح
 (وأولها أنه) رومله مسلم) بن أبي مسلم (الحباط وفيه الثلاثة) ولكن الثاني أشهر فيه ومنه
 عداؤهم فيه العاط ويكرن اللفظ فيه مصيبا كيف يطلق (القسم الثاني) ضبط (ما وقع في
 النسخين) فقط (أو) فيه مامع (الموطأ) أو في أحد الثلاثة (يسار كله بالمشاء) القبيصة (ثم
 المهملة الا محمدا بن بشر) نندار (فالموحدة والمهملة) قال الذهبي وهو يادري التأخير

معدوم في الصحابة (وفيها سيار من سلامة وابن أبي سيار بتقديم السين) على الياء المشددة
 (شركه بكسر) الباء (الموحدة واسكان المجمة الأربعة قصصها) أي الموحدة (واهمالها)
 أي السين (عند الله بن نصر) المارئي صحابي ابن صحابي (واسر بن سعيد بن) (سر) (س) عبيد
 الله (الحصري) (و) (سر) (س) محسن) الديلمي (وقيل هذا المجمة) قاله سميان الشوري وحكي
 الدارقطني انه رجع عنه وحديثه في الموطأ فقط قال العراقي في شرح الألفية ولم يذكر
 الصلاح بن المارئي حديثه في صحيح مسلم على ما ذكره المروئي في التهذيب اعتماد كراهه
 عند الله وقال في سكه الحديث في ذلك المارئي ثم تبين لي انه وهم ولم يخرج مسلم لسر ولا له ذكر
 فيه باعه الا في سبانه قال نعم يرويه أبو اليسر كعب بن عمرو وهو يضع الحديث
 والمهمل في حديثه في صحيحه ولكنه ملازم لاداء التعريف بالابلا بثنائه خلاص الاولين
 (شركه بفتح الموحدة وكسر المجمة الا اثنين بالصم ثم الصم ثبتر كعب) العذري وحديثه
 عند البخاري (و) ثبتر (س) يسار) المارئي المدي (و) ثالثا صم المشاء من تحت وضع المهمل في سير
 اس عمرو (وقيل ابن حار) (ويقال) فيه (أسير) فالهمزة (و) رابعا صم البوق وضع المهمل في
 اس سبتر يركه بالراء) المكسورة والتخفيف المقسومة أوله (الا ثلاثة يريد بن عبد الله بن
 أي ردة) (س) أي موسى الاشعري (نضم الموحدة بالراء) المفتوحة ووقع عند البخاري في
 حديث مالك بن الحويرث كصلاه شيئا أي يرد عمرو بن مسلمة فلا كراهي من الجوى
 عن العذري عن البخاري انه نضم الموحدة وضع الزاء وكذا ذكر مسلم والانسائي في النكح
 وبه سمى الدارقطني وابن ماكولا والذي عندنا من رواية البخاري بالتخفيف والراء كالجادة
 وقال عندنا لم أعجمه من أحدنا لا في يونس لم أعلم به حرم الدهني (ومحمد بن عرعرة بن
 الريد) النشائي (بالموحدة والراء المكسورة) (وقيل بعضها ثم البوق) الساكنة (وعلى بن
 هشام بن الريد نضم الموحدة وكسر الزاء ومشاء من تحت البراء كله بالتخفيف الا انا من
 يوسف بن يزيد (الراء وأما العاليه) وياد بن فيروز البراء (بالتشديد حارثة) كاه بالطاء) المهمل
 والمثلثة (الاجارية من قدامه ويريد بن جارية فبالجيم) قال العراقي والاسود بن العلام
 حارثة النخعي وعمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن حاربه النخعي أيضا وروى مسلم للدارقطني
 الثرجاني الحدود وللتاني حديث لكل نبي دعوة وروى له البخاري قصة قتل حبيب (حرب)
 كله (بالحيم) المفتوحة (والراء) المكسورة المكسرة (الاحمر بن عثمان) الرحبي الحمصي
 (وأبى بن عبد الله بن الحسين) الأودي (الراوى عن عكرمة فالحاء) المفتوحة (والراء)
 أحمر أو يقاربه حذير بالحاء) المهمل المضموم (والدال) المهمل المفتوحة آخره راء (والد
 عمران) روى له مسلم (ووالد يذو رباد) له ماد كفي المعازي من صحيح البخاري ملازم رايه
 (نراش كله بالحاء المجمة) المكسورة والراء آخره معجمة (الا والدر بن) المهمل أوله وأدخل
 اس ماكولا ما حدثنا مال الدارقطني عن عمرو بن مسلم عن خالد بن حذاف قال الذهبي ولا يثبت قال
 العراقي فلما لم أستدركه قلت هو من عطاء حذير ويحوى (حصى كله بالصم) المهمل (والصاد

للمهمل (الاباحسين عثمان بن عاصم) الاسدي (فبالفتح والباسان حسين بن المنذر فبالضم
 وانما رويته) مقبولة ولا تعرف في رواية الحديث من اسمه حسين سواء هو رايي جليل
 فانه لما كثر به المزني قال العراقي لكن في الصحيحين في قصة عثمان بن مالك من طريق ابن
 شهاب سالت الحسين بن محمد الانصاري عن حديث محمود بن الربيع فصدقه فزعم الاسدي
 والقاسبي انه بالمجهلة قال المزني وهو وهم فاحش وسوايه بالمهمله وأدخل في هذا القسم حسين
 بن ابراهيم وهو والد ابي اسيد الاشيلي أحد انقباء ليلة العقبة (حازم) كله (بالمهمله) والرازي (الابا
 معاوية بن محمد بن حازم) الضرب فانه (بالمجهلة) حيان كله بالمشدة) من تحت مع قطع المهمله (الا
 حيان بن منقذ والد واسع بن حبان وجد محمد بن يحيى بن حبان وجد حبان بن واسع بن حبان
 وحبان بن هلال) الباهلي (منسوبا) الى آية (وغدير منسوب) اليه فيميز بشيوخه كقوله
 حبان (عن شعبة) حبان عن (وهيب) حبان عن (همام وغيرهم) حبان عن أبان وحبان
 عن سليمان بن المغيرة (فبالوحدة وفتح الحاء) المهمله (و) (الا حبان بن عطية) السلمي
 (و) حبان (بن موسى) السلمي المروزي (منسوبا) الى آية (وغدير منسوب) فيميز بشيوخه
 حبان (عن عبد الله هو ابن المبارك وحبان بن العرقه فبالكسر) الحاء (والموحدة) وقيل
 ان ابن عطية بفتح الحاء وقيل ان ابن العرقه بالجيم والاول فيهما أصح وأشهر والعرقه أمه
 فبما قاله القاسم بن سلام والمشهور انهما بفتح العين وكسر الراء ثم قاف وقال الواندي بفتح الراء
 وقيل لهما ذلك الطبري بمحارهما معاً لانه بكسر القاف بنت شعبة بضم الشين ابن سهم ونكتي
 أم فاطمة وأم آية حبان بن قيس وقيل ابن أبي قيس ويدخل في هذه المائدة جبار بفتح الجيم
 والموحدة بن حضر وعدي بن الحيار بكسر الميم وتحتية مخففة (وحبيب كله بفتح المهمله
 الاخيب بن عدي وخبيب بن عبد الرحمن بن خبيب) الانصاري (وهو خبيب غير منسوب)
 الرازي (عن سيف بن عاصم) في الصحيحين وعن عبد الله بن محمد بن معين في صحيح مسلم وحده
 كذلك الاله لا رواية له في الصحيحين ولا في الموطأ (واباخيبي كنية) عبد الله (بن الزبير)
 كني يائه خبيب ولا ذكر له في شيء من الكتب الثلاثة (فبضم الميم) حبيب كله بفتح الحاء
 لا حكيم بن عبد الله بن قيس بن مخزوم القرشي المصري ويسمى أيضا الحكيم بالالف واللام
 وروزي (بتقديم الراء بمصغرا) (ابن حكيم) ويكنى أيضا بأحكيم كايه (فبالضم) وقيل الثاني
 الفتح (رباح كله بالمرحدة) وفتح الراء (الازيد بن رباح) القيسي المصري يكنى أيضا بأبراح
 كايه وقيل أباقس وهو الصواب الرازي (عن أبي حنيفة) حديثا (في امر اطلس) وهو
 دروايا لا عمل سنا الحديث وحديث من خرج من الطاعة وفارق الجماعة الحديث
 كلاهما في صحيح مسلم (فبالثناة) من تحت وكسر الراء (عند الاكثرين) وقال ابن الجارود
 لموحدة (وقال البخاري بالوجهين) حكاه عنه صاحب المصنف قال العراقي وهم في ذلك فلم
 بل البخاري في التاريخ فيه الموحدة أسلافاً حكى الاختلاف في ورودها بالامم أو الكنية
 ناعم ايته ولا ذكر له في صحيحه (ويبدليس فيها) أي الصحيحين (الازيد بن الحرث) الباهلي

(بالموحدة ثم المثناة ولا في الموطا الا يزيد من الصلوات) بن محمد بكرب الكندي (بمثنائين)
 ثعنتين (بكسر أوله ويضم سليم كله بالضم) وقع الاسم (الا) سليم (بن حيان فبالفتح) ثعنتين
 وكر الاسم (سريع كله بالمجهلة والهاء الا) سريع (بن يونس) شيخ مسلم وروى عنه البخاري
 بواسطة (د) سريع (بن النعمان وأحد بن أبي سريع) الصباح كلاهما مع منه البخاري
 (فبالمهمل والجيم سالم كله بالانف الا سلم بن زهير) يوزن كبير (د) سلم (بن قتيبة و) سلم (بن
 أبي النضال و) سلم (بن عبد الرحمن فيصنفها) ذيل العراقي ويق عليه حكاه بن سلم الرازي وروى له
 مسلم حديث قبض النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثلاث وستين وذكره البخاري عند
 حديث النهي عن بيع الثمار غير منسوب قال ثم ان أصحاب المؤلف والمختلف لم يذكر هذه
 الترجمة في كتبهم لانها لا تألف فتنطاز زيادة الا في سالم وانما ذكرها صاحب المصنف
 قسبه ابن الصلاح قلت قوله لا تألف فتنطاز لان القاعدة في علم الخط ان كل علم زاد
 على ثلاثة يحدق ألفه خطأ كذا كره ابن مالك في آخر التسهيل وغيره فصح ومثله ونحوها
 كل ذلك يكتب بلا ألف وسالم من هذا القليل (سليمان) كله بالياء الا سلمان الفارسي
 (و) سلمان (بن عامر و) سلمان (الاغرو) عبد الرحمن بن سلمان فيصنفها) ذيل ابن الصلاح
 وأبو حازم الاصبغي الراوي عن أبي هريرة وأبو جهم مولى أبي ذؤابة كل منهما اسمه سلمان
 لكن ذكر بالكنية وذيل العراقي هذه الترجمة لم يوردها أصحاب المؤلف والمختلف لعدم
 اشتباهها بزيادة الياء الا أن صاحب المصنف ذكرها قسبه ابن الصلاح قال وبن سلمان بن
 ربيعة الباهلي حديثه عند مسلم (سلة) كله (يقع الاسم الا عمرو بن سلة) الحرشي (امام قومه
 (وبني سلة) القليلة (من الانصار فبالكسر وفي عبد الخالق بن سلة) الذي روى له مسلم
 حديث قدوم وفد عبد القيس (الوجهان) قال يزيد بن هرون بالفتح وابن عليه بالكسر
 (شيان كله بالمجهلة) والفتح والقبة بعدها موحدة (وفيها سنان بن أبي سنان) العوفي
 (و) سنان (بن ربيعة) أبو ربيعة (و) سنان (بن سلة) وأحد بن سنان وأبو سنان ضرار بن
 مرة (الشيباني) وأم سنان فبالمهمل والنون) ذيل العراقي وكذا الهيثم بن سنان ومحمد بن سنان
 العوفي في صحيح البخاري وسعيد بن سنان أبو سنان عند مسلم قال وليس لام سنان رواية في
 الكتب الثلاثة انما لها ذكر في حديث الحج قال وهذه الترجمة لم يوردها أصحاب المؤلف
 والمختلف لزيادة الياء في شيان انما أوردوا سنان وشبان وبيان (عبيدة) كله (بالضم الا)
 عبيدة (المسلماني) عبيدة (بن سفيان) الحضرمي (و) عبيدة (بن جندب) الحر بن عبيدة (أ)
 الباهلي (فبالفتح) وقيل في عبيدة بن سعيد بن العاصي انهما بالفتح والمعروف فيه انضم (عبيد)
 بغير حاء (كله بالضم) وأما بالفتح فجماعة من الشعراء منهم عبيد بن الأبرص (عبيدة) كله
 (بالضم) وتخفيف الموحدة (الا محمد بن عبيدة) الواسطي (شيخ البخاري فبالفتح عبيدة) كله
 (باسكان الموحدة الا عمر بن عبيدة) الجبلي الكوفي (وبجالتين عبيدة) التميمي البصري
 التميمي (فبالفتح والاسكان) أي قيل فيه ما لا امران وقيل فيه ما عبيد بغير حاء أضاف على

افتتح فيها الدار قطي وابن ماكولا (عباد كنه بالفتح والتشديد الاقيس بن عباد) اقبسي
 اصبي البصري (قبالضم) للعين (والعفيف) الموحدة وحكي صاحب المشارق انه وقع عند
 ابن عباد محمد بن مطوف بن المرباط في الموطن عباد بن الوليد قال وهو خطا والصواب عبادة
 (عقيل) كنه (بالفتح) للعين وكسر القاف (الا) عقيل (بن خالد) الايلي (وهو) الراوي
 (عن الزهري غير منسوب) (الا) يحيى بن عقيل (الخراي المصري) (و) (الا) يحيى عقيل
 النيلة المعروفة بنسبها اليها العقيلي صاحب الضعفاء (بالضم) وفتح القاف (واقف كنه
 بالقاف) وأما بقا فغير الكتب الثلاثة واقف بن سلامة واقف بن موسى الدراع
 (الاسباب) من هذا النوع (الايلي) كنه بفتح الهمزة واسكان المشاة) من تحت نسبة الى ابنة
 قرية على بحر القلزم قال القاسمي عياض وليس في الكتب الثلاثة الايلي بالموحدة وتعبه ابن
 الصلاح بالشياف بن فروخ ابلي وقد روى له مسلم الكثير قال ولكن اذا لم يكن في شيء من
 ذلك منسوباً فلا يلحق عياضاً منه تخطئة قال العراقي وقد تبعت كل مسلم فلم أجده منسوباً
 ولا تخطئة حينئذ (البراز) كنه (ربايز الاخلاف بن هشام البراز) شيخ مسلم (والحسن بن
 الصباح) البراز شيخ البخاري (فاخر هاراه) قال العراقي وقد اعترض ذلك بان ابا علي الجبلي
 ذكر في تقييد المهمل في هذه الترجمة يحيى بن محمد السككن البراز وبشر بن ثابت البراز
 وكلاهما في صحيح البخاري قال والجواب انهما واقعان غير منسوبين فلا يرادان (البصري بالباء
 مفتوحة ومكسورة) والمكسر اتضح (نسبة الى البصرة) البلاد المعروفة (الامالك بن اوس بن
 الحارث البصري) مخضرم مختلف في محبته (وعبد الواحد بن عبد الله) المصري وسالما
 مولى التصريين قبائل النون الثوري كنه بالمثلثة الا ابي يعلى محمد بن الصلت التوزي بالمشاة
 فوق) مفتوحة (وتشديد الواو المفتوحة وبالزاي) نسبة الى توز من بلاد فارس (الحريري
 كنه بضم الجيم وفتح الراء) وسكون القمية ثم راء نسبة الى جرم مصر قال ابن الصلاح فيها
 من ذات عبد الجريري وعباس الجريري وابو جريري غير معي عن أبي نصره واسقط ذلك
 المصنف ليعلم ما فيها غير منسوب (الا) يحيى بن بشر شيخهما (أي الشيخين) (فبالطاء) المهمة
 (المفتوحة) قال العراقي وقول ابن الصلاح انه شيخه ما تسع فيه صاحب المشارق وصاحب
 تقييد المهمل والحاكم والكلا بازي ولم يصنعوا شيئاً انما اخرج له مسلم وعده واما شيخ
 البخاري فهو يحيى بن بشر البجلي وهما رجلان مختلفا البلدة والوفاة وفرق بينهما ابن ابي حاتم
 والطبري وجرم به المزني وزاد الجبلي في هذه الترجمة الجريري بالجيم مكبراً وهو يحيى بن ايوب
 من ربه جريري البجلي عند البخاري في الادب الا انه فيه غير منسوب (الطارقي) كنه بالحاء
 والمثلثة وقم جاسع الجاري بالجيم) وبعد الراء نسبة مولى عرب الخطاط نسبة الى الجار
 موضع بالدينة (الحارثي كنه بالراء) المهمة قال المصنف زيادة على ابن الصلاح (وقوله في)
 صحيح (مسلم) في حديث ثابتي السمركان بن علي فلان) بن قلاب (الحارثي) مال فأتيت أهله
 الحديث مختلف فيه (قيل) هو (بالراء) وجرم به عياض (وقيل بالزاي) وعليه الطبري (وقيل

الجدائي بالجيم والذال) المجبة قاله ابن ماعان وقد قال ابن الصلاح في حاشية أملاها على كتابه لا يرد هذا لأن المراد بكلامنا المذكور ما وقع من ذلك في أنساب الرواة وتبعه المصنف في الإرشاد قال العراقي وهذا ليس بجيد لأنهم ما ذكرنا في هذا القسم غير واحد ليس لهم في الصحيح ولا في الموطأ رواية بل مجرد ذكرهم بنو عقيل وبنو سلمة وحبيب بن عدي وخباب بن العرفه وأمهان فاستعفه في التقريب أسن (السلي في الانصار يقتضها) أي اللام كالسين نسبة إلى سلمة بالكسر كما قيل في غير عرى هذا مقتضى العربية (ويجوز في لغة كسر اللام) قال العمري وعليها أصحاح الحديث وذكر ابن الصلاح أنه لم ين (وبضم السين) وفتح اللام (في) النسبة إلى (بنو سليم) وفي هذه الترجمة قال العراقي الأولى ذكرها في القسم العام ألا يخص بالخصين والموطأ (الله ما في كله بالاسكان والمهملة) وليس فيها بالفتح والمجبة قال صاحب المشارق لكن فيها من هو من مدينة همدان إلا أنه غير منسوب قال الآن في البضاري مسلم بن سالم الله ما في سبطه الأسيلي بالسكون وهو العجج وفي بعض نسخ النسب بالفتح والاعجام وهو وهم وقال العراقي هذا اللفظ وقع في البضاري على الوهم والصاب الهندي الجهني وهذا آخر ما ذكره المصنف كابن الصلاح من الأمثلة قال ابن الصلاح هذه جملة ليورسل الطالب فيها وكانت رحلة راحمة ويحق على الحديث أيداعها في سويداء قلبه (النوع الرابع والخمسون المثق والمفترق) من الأسماء والأنساب ونحوها (وهو متفق خطأ ولفظاً) اقررت مسمياته (والخطيب فيه كتاب نفيس) على أحوال زقيه وانما يحسن إيراد ذلك فيما إذا تشابه الراويان المتفقان في الاسم لكونهما متعاصرين واشتركا في بعض شيوخه ما أوفى الرواة عنهم ما قد ذكرنا في سببه غير واحد من الأكابر (وهو أقسام الأول من انفتحت أسماؤهم وأسماء آبائهم كخليل بن أحمد سنة أولهم شيوخ سيبويه) صاحب التصانيف والعروض بصري زوي عن صاحب الأحوال وآخرين وألده سنة مائة ومات سنة سبعين وقيس بن بضع وستين (ولم يسم أحمد أحمد بعد النبي صلى الله عليه وسلم قبل أبي الخليل هذا) قاله أبو بكر بن أبي خيثمة وقال المبرد ففش المفتشون فما وجدوا به شيئاً صلى الله عليه وسلم من اسمه أحمد قبل أبي الخليل قال ابن الصلاح واعترض ذلك بأبي السفسر سعيد بن أحمد فقد سماه بذلك ابن معين وهو أقدم وأجيب بأن أكثر أهل العلم قالوا فيه بعمد بالياء وذكر الواقدي أن بلعفر بن أبي طالب ولد اسمه أحمد ولدت له أسماء بأرض الحبشة قال الذهبي وقد تقدم ذكره أنساباً أن أبا عمرو بن حفص بن المغيرة العمالي زوج فاطمة بنت قيس اسمه أحمد لكن ذكره البضاري فحين لا يعرف اسمه ومن الأقوال في سفينته أن اسمه أحمد (الثاني أبو بشر المزني البصري) حدث عن المسنن بن أنضر وعنه العباس الغنيري قال الخطيب ورويت تيجان من شيوخ أصحاب الحديث بإسار اليه بالفهم والمعرفة جمع أخبار الخليل العروضي وما روى عنه فادخل في جمعه أخبار الخليل هذا قال ولو أمعن النظر لعلم أن ابن أبي عمير والمسندي وعباس الغنيري يصغرون عن إدراك الخليل العروضي (الثالث أسبهاني) قال ابن الصلاح روى عن روح

ابن عباد والعرافى سن الى ذكر هذا من الجورى وأبو الفصّل الهروى وهو وجه أعماله
 الخليل بن محمد العجلي يكنى أبا العباس وحمل أو محمد هكذا أسماء أو الشيخ من حسان بن طعان
 الأصم سى وأبو نعم بن مازع أصم سى وروى فى رجه أحداث عن روح وغيره قال ولم أر أحدا
 من الأصم سى سعى الخليل بن أحمد لم يمد كرا أو نعم من اسمه الخليل عبر العجلي هذا قال
 يصعب مكان هذا الخليل من أحمد المصرى الذى روى عن عكرمة وكره أو أبو عبد الله الهروى
 أن لم يكن هو العرومى وإن كان الخليل بن أحمد العدادى الراوى عن سارس حاتم أو الخليل
 بن أحمد أو أبا ماسم المصرى روى عنه الطحاوى أو القاسم بن الطعان أو أبو الطاهر الخليل بن
 أحمد بن على الطوسى سمع من شهذه وروى عنه أس العار (الرايع أو سمع عبد الصبرى
 القاسم) به روى (المسعى) حدث عن أس عرته واس ماعدو السعوى روى عنه الطحاكم ماب سه
 طعانه وسعنه وعاس (الخامس أو سمع من السيسى القاسم) المهلبى سمع من الخليل
 الصبرى المدكور فله وأحمد بن المطهر الكرى (روى عنه له أبى السادس أو سمع
 السيسى السابى) وصل نصر فى علوم دخل الإندلس وحدث عن أبى حامد الأسفراى
 (روى عنه أو العباس) أحمد بن عمر (العدوى) قال العرافى وأخشى أن يكون هذا هو الذى
 به يهر من فرق بينهما عراسى الصلاح وإن كانا واحداه عوض واحداهما تخدم ومن
 سعى بذلك الخليل بن أحمد بن اسمه لى القاسم أو سمع عبد الصبرى الطحاوى روى عنه أو سمع
 ابن العارفى دل وهذا عراسى مصرى السابق وإن ذلك اسم حده خليل ذكره الطحاكم فى تاريخ
 بسا وروى هذا اسم حده اسم لى ذكره عبد العارفى فى دله عليه والخليل بن أحمد أو سليمان
 بن جعفر الخالدى مع حلاق ومب سه ثلاث وجهه ثانه ذكره عبد العارفى فى فائدته فى
 الأولى وقعى فى ١١٠ وع التاسع والمائة من الله م السابق من سمع أس حسان بن حمر بن الخليل بن
 أحمد بواسط ثمار بن النكردى قد كرهنا قال العرافى الطاهران هذا به من حص
 الزواه وأما هو الخليل بن محمد فانه سمع حده أحد شيوخ واسط مفرقه فى أنواع الكتاب
 والبابه من أمته هذا الاسم أس من مائة عشرة روى مهم المحدث جسمه الأول حادم إلى
 صلى الله عليه وسلم أمارى عمارى يكنى أبا حمره بن المصرى والسابى كفى مصرى يكنى أبا
 أمه بن الدهم وأما بالنس له عن الذى صلى الله عليه وسلم الأحداث أن الله وضع من المسافر
 الصام وشطر الصلاة أسرحه أصحاب السبى الأربعة والثلاث أو مائة الله والزابع حصى
 والخامس كرى (الثانى) من الأصم (من أعتب أمهاتهم وأسماء آياتهم وأحدا هم) قال
 ابن الصلاح أو أكثر من ذلك (كأحمد بن جعفر بن حذان أو سمع كلهم وروى عن سعى عبد
 الله) كلهم (فى عصم) واحد (أحمد بن العطفى أو بكر) العدادى يروى (عن عبد الله بن
 أحمد بن حنبل) المسد وغيره وعه أو نعم الأصم ماب سه ثمان وسب وثلاثه (السابى
 السطى أو بكر) المصرى يروى (عن عبد الله بن أحمد الدورى) وعه أو نعم الأصم ماب
 سه أربع وثلاثه (الثالث بسورى) روى (عن عبد الله بن محمد بن سنان) صاحب محمد بن

[illegible]

ابن سلمة يعرف بحسين من روى عنه فان كان سليمان بن حرب أو عازما والمراد ابن زيد فإنه
 محمد بن يحيى الذهلي والراهب مزي والمزي أو موسى بن اسمعيل التبوذكي فإن سلمة فإنه
 الراهب مزي لكن قال ابن الجوزي أنه لا يروى إلا عنه فلا اشكال حينئذ وروى الذهلي عن
 عفاة قال إذا قلت لكم حديثا جاداً أنسبه فهو ابن سلمة وكذا إذا أطلقه فمباح بن مهال
 أو هبة بن خالد ذكره المزي ومن انفرد بالرواية عن ابن زيد أحمد بن إبراهيم الموصلي وأحمد
 ابن عبد الملك الحراني وأحمد بن عبد الصبي وأحمد بن المقدام الجبلي وأزهر بن مروان
 الرقائمي وأحمد بن أبي اسرائيل وأحمد بن عيسى الطباع والأشعث بن أمثاق وبشر
 معاذ وجارية بن المغلس وحامد بن عمر البكر أوى والحسن بن الربيع والحسين بن الوليد
 وحفص بن عمر الخوصي وحامد بن أسامة وحيد بن مسعدة وجوزة بن محمد المقرئ وخالد بن
 خدّاش وخلف بن هشام البزار وداود بن عمرو وداود بن معاذ وكربان عدى وسعيد بن عمرو
 الأشعثي وسعيد بن منصور وسعيد بن يعقوب الطالقاني وسفيان بن عيينة وسليمان بن
 داود الأزهراني وصالح بن عبد الله الترمذي والصلت بن محمد الحارثي والصلال بن غنم البجلي
 وعبد الله بن الجراح الهشاني وعبد الله بن داود الثمار الواسطي وعبد الله بن عبد الوهاب
 الجبلي وعبد الله بن وهب وعبد الله بن المبارك الغنوي وعبد الله بن الربيع المعبر وعبد الله بن
 سعيد السرخسي وعبد الله بن عمر القواريري وعلي بن المدبني وعمر بن زيد السباري وعمر
 ابن عوف الواسطي وعمر بن موسى القزاز وضئان بن الفضل الجبستاني وفضل بن عبد
 الوهاب التناد وقطر بن حاد وقتيبة بن سعيد وليث بن حماد الصفار وليث بن خالد البلخي
 ومحمد بن اسمعيل السكري ومحمد بن أبي بكر المقدسي ومحمد بن زبور المكي ومحمد بن زياد الرمادي
 ومحمد بن سليمان البكري ومحمد بن عبد الله الرقائمي ومحمد بن عيسى بن حسان ومحمد بن عيسى بن
 الطباع ومحمد بن موسى الحرشي ومحمد بن الفضل بن مساور المروري ومحمد بن أبي نعيم
 الواسطي ومحمد بن الحسن البصري ومحمد بن خدّاش البصري ومحمد بن مسدد بن مسدد ومحمد بن
 منصور الراري ومحمد بن حفص وهلال بن بشر والهيثم بن سهل التستري وهو آخر من روى
 عنه ووهب بن جرير بن حازم ويحيى بن بحر الكرماني ويحيى بن حبيب بن غزالي ويحيى بن
 يوسف البصري ويحيى بن عبد الله بن بكير المصري ويحيى بن يحيى التيسابوري ويوسف بن
 حماد المغني ومن انفرد بالرواية عن أبي سلمة إبراهيم بن الحجاج الشامي وإبراهيم بن أبي سعيد
 الدراع وأحمد بن أمثاق الحضرمي وأدم بن أبي إياس وأصم بن أبي عمر بن سليمان وأصم
 ابن منصور السدوسي وأسد بن موسى وبشر بن السري وبشر بن عمر الأزهراني وبهر بن أسد
 وجبان بن هلال والحسن بن بلال والحسن بن موسى الأتيب والحسين بن عروة وخليفة
 ابن خياط وداود بن شبيب وزيد بن الحباب وزيد بن أبي الزرقاء وعمر بن النعمان وسعيد
 ابن عبد الجبار البصري وسعيد بن يحيى اللخمي وأبو دارد الطيالسي وشعبة وشهاب بن
 معمر البجلي وطائفة بن عباد والعباس بن بكار والضبي وعبد الله بن صالح الجبلي وعبد

الكبير بن عبد المجيد الحنفي وأخوه عبيد الله أخرجا لهما الشفان (وكتب من الحديث
 ينسبون إلى المذهب الحنفي زيادة) للقرق وأكثرت الصلاة بأبوت ذلك (رواهاهم من
 اتخويع) الكمال أبو البركات (ابن الأنباري وحده) قلت والصواب معه وقد احتجته في
 كتاب جمع الجوامع في العريضة فقد قال صلى الله عليه وسلم بعثت بالحنيفة السبعة فأنبت
 الباء في اللفظة المنسوبة إلى الحنيفة فلامتاع من ذلك (ثم ما وجد من هذا الباب) في الأقسام
 كلها (غير مبين في عرف بالاروى) عنه (أو المروى عنه أو يمايه في طريق أسر) كما تقدم فابلم
 ببرواشتركت الرواة فشكل جدا يرجع فيه إلى غالب البلون والقراش أو ينوقف قال ابن
 الصلاح وربما قيل في ذلك بظن لا يتحرى كما حدث القاسم من زكريا المطروري ما يحدث عن
 أبي حمام عن الوليد بن مسلم عن سفيان قال له أبو طالب بن نصر الحافظ بن سفيان هذا
 قال هذا الثوري فقال له أبو طالب بل هو ابن عيينة فقال له المطرور من أين قال لأن الوليد
 قد روى عن الثوري أحاديث معدودة محفوظة وهو على باب عيينة قال العراقي وفيه نظر
 لأنه لا يلزم من كونه مليا به أن يكون هذا من حديثه عنه إذا أطلقه بل يجوز أن يكون
 من تلك الأحاديث المعدودة قال علي لم أرفق شيء من كتب التاريخ وأسماء الرجال رواية
 الوليد عن ابن عيينة البينة وإنما ذكر روايته عن الثوري ويرجح ذلك وفاة الوليد قبل ابن
 عيينة بزمن (النوع الخامس والنسب المتشابه) وهو نوع (يتركب من النوعين) الذين
 قبله والخطيب فيه كتاب) مما يخلص المتشابه وهو من أحسن كتبه (وهو أن يتفق
 أسماءهما أو نسبهما) في اللفظ والخط ويتفرقا في الشخص (ويألف ويختلف ذلك في) أسماء
 (أبويهما) بأن يألفا خطأ ويختبرا لفظا (أو عكسه) بأن يألفا أسماءهما خطأ ويختلفا لفظا
 ويتفق اسمهما أبويهما لفظا وخطأ أو هو ذلك بأن يتفق الأسمان أو الكنيان لفظا ويختلف
 هما أنطقا أو يتفق النسبة لفظا ويختلف الأسمان أو الكنيان وما أشبه ذلك (كوسى
 بن علي بالفتح) للعين (كثيرون) في المتأخرين ليس في الكتب الستة ولا في تاريخ البخاري
 وابن أبي حاتم وابن أبي خيثمة والحاكم وابن يونس وأبي نعيم وفتحات ابن حبان وطبقات ابن
 سعد وكمال ابن عدي منهم أحد وفي تاريخ بعدد الخطيب منهم رجلان متأخران موسى ابن
 علي أبو بكر الاحول البزار روى عن جعفر القرطبي وموسى بن علي أبو عيسى الحنبل روى
 عنه ابن الأنباري وابن مقسم وفي تاريخ ابن عساكر موسى بن علي أبو عمران الصقلي الثعوي
 روى عن أبي ذر الهروي وذكر في تليخيص المتشابه رابعاً موسى بن علي القرشي مجهول ومنهم
 مرمي بن علي بن قداح أبو الفضل الخطيب المؤذن مع منه ابن عساكر وابن السكيت
 وموسى بن علي بن غالب الأموي الأندلسي وموسى بن علي بن عامر الحريري الأشيبلي
 الثعوي ذكرهما ابن الأبار قال العراقي فهو لاء المذكورون في تواريخ الإسلام من المشرق
 والمغرب إلى زمن ابن الصلاح لم يلبوا عشرة قوصف التوروي لهم بأنهم كثيرون فيه نجوم
 (وبعضهم موسى بن علي بن رباح) اللخمي (المصري) أمير مصر اشتهر بضم العين (ومنهم من

فقد (نقله) ابن سعد عن أهل مصر وصحة البخاري وصاحب المشرق (وقبل بالضم لقب
وبالفتح اسم) قاله الدارقطني وروى عن موسى أنه قال اسم أبي علي ولكن شواميه قالوا علي
وفي حرج من قال علي وعنه أيضا من قال موسى بن علي لم يجعل في حل وعن أبيه لا يجعل في
حل أحد ابصر اسمي قال أبو عبد الرحمن المقرئ كانت شواميه إذا مبعوا بعبوداءه على
قتله ملغ ذلك لما حصل هو على وقال ابن جبار في التفات كان أهل الشام يجمعون كل علي
عندهم عليا بعضهم عليا رضي الله تعالى عنه ومن آله قيل لو أدمت ولا بر باح علي
قلت ولما وقع الاختلاف في والد موسى يعني ابن عجل بمثل غيره وذلك أيوب بن بشير وأيوب
ابن بشير الأول أبوهم مكبر علي شامي روى عنه ثعلبة بن مسلم الخنسي والثاني أبوهم مصغر
عبد روى مصرى روى عنه أبو الحسين خالد البصري وقادة وغيرهما ومن أمثلة عكسه مريح
ابن السمعان وشريح بن النعمان وكلاهما مصغر الأول بالهمزة والجيم جده مروان الثوري
البيضاوي روى عنه البخاري والثاني بالمججمة والطاء المهملة الكوفي تابعي له في السنن الأربعة
حديث واحد علي بن أبي طالب (وكما سجد بن عبد الله الخرمي بضمه) للميم (ثم قبة) للشاء
المججمة (ثم كسرة) للراء المشددة نسبة (إلى محرم بغداد) محلة بها (مشهور) جده المبارك
ويكنى أبا جعفر المقرئ البيضاوي الحافظ قاضي حلوان روى عنه البخاري وأبو دارد (ومحمد
ابن عبد الله الخرمي) فتح الميم وسكون الطاء المججمة المكتبة نسبة (إلى مخزومة) بن نوفل (غير
مشهور روى عن الشافعي) وعنه عبد العزيز بن رباله (وكتوب بن يزيد الكالعي وثوبن بن زيد
الديلمي) روى عنه مالك والثاني أنس له (في الصحيحين والأول في) صحيح (مسلم خاصة) وقال
العراقي هذا وهم بل في البخاري خاصة روى له في الأطنمة عن خالد بن معدان عن أبي أمامة
كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا رفع مائدة قال الحمد لله الحديث وثلاثة أحاديث أخر
(وكأبي عمرو الشيباني التابعي بالمججمة) المفتوحة (سعد بن اباس) الكوفي مخضرم حديثه في
الكتب الستة (ومثله) أبو عمرو الشيباني (اللقوي) بصح بن مرار (الكوفي) زبل بقدر أبوهم
بكسر الميم والتعقيف (كضراد) قاله عبد الغني بن سعيد (وقبل) بفتحها (كفرال) قاله
الدارقطني (وقبل) بالفتح وتشديد الراء (كعمار) له ذكر في صحيح مسلم بكتبته في تفسير
حديث اختع اسم صليمان رجل تسمى ملك الأملاك وله اسم ثالث أيضا وهو أبو عمرو الشيباني
هروين منتهى عبد الرحمن الكوفي من أتباع التابعين حديثه في سنن أبي دارد والنسائي
كماه كذا يصح بن سعيد وابن الديني وأحمد والبخاري والنسائي وأبو أحمد الحاكم والخليل
وغيرهم وما اقتصر عليه المزني من أن كنية أبو عبد الرحمن قوهم قاله العراقي (وأبي عمرو
السيباني التابعي بالهمزة) المفتوحة مخضرم من أهل الشام أمه (زرعه) وهو عم الأوزاعي
و(الديلمي) له عند البخاري في كتاب الأدب حديث واحد موقوف على عقبه (وكمعرو بن
زوائد) بفتح العين جماعة منهم شيخ مسلم أبو محمد البياضوري روى عنه التيجان (وبعضها
يعرف بالمدني) قال الدارقطني نسبة إلى مدينه يالتغر قال إياها الحديث وقال أبو أحمد الحاكم

عليه وسلم وصلى عليه ما في المسجد كافي صحيح مسلم حرر عائشة وكانت وفاة مهيل سنة تسع
 (شرح جليل بن حسنة أبوه عبد الله بن المطاع) الكندي وحسنة مولا قلعمر الحنسي وما ذكره
 المصنف كابن الصلاح من أمه أمه يزعم به غير واحد وقال الزبير بن بكار ليست أمه وانما بنته
 عبد الله (من يحميه أبوه مالك) بن النقيب الأزدي الأسدي وحولاه صحابة ومن التابعين فمن
 بعدهم (محمد بن الحنفية أبوه علي بن أبي طالب) واسم أمه غولمة بنت حنيفة (أم يعيل بن
 عليه أبوه إراهيم) وعليه أمه بنت حسان مولا بني شيان رزعم علي بن حجر أمه ليست
 أمه بل بنته أم أمه وقد صنف في هذا القسم الحافظ علاء الدين مع لطاى تصنيفنا
 في ثلاث وستين ورقة وذكر المصنف في تذييله أنه أنب فيه سزاو لم تقف عليه (الثاني) من
 نسب (إلى جدته) دبا أو عليا (كيلي بن منية) بضم الميم وسكون التون وتخفيف القية
 (كر كبة) صحابي مشهور (هي أم أبيه) قاله الزبير بن بكار ران ما كولا (وقيل أمه) هو
 من زوائد المصنف وعمرى للسهور والبخاري وابن المديني والقعقبي ويعقوب بن أبي شيبة
 وابن أبي حاتم وابن سيرين وابن قانع والطبراني وابن جبان وابن منده وآخرين ورجمه المزني
 وابن عبد البر وقال ابن وضاح أبوه رهموه وهي بنت الحارث بن جابر قاله ابن ماكولا
 وقال الطبري بنت جابر رجمه حنيفة بن عروان وقال الدارقطني بنت غزوان أخت عتبة ورجمه
 المزني وأبوه أمية بن أبي عبيد (شهير بن الخصاصية تخفيف الياء) صحابي مشهور
 (هي أم الثالث من أجداده) أي شباري الآتي (وقيل أمه) واسمها كبشة ونسب ما ربه
 بنت عمرو بن الحارث الطريفي (أبوه معبد) وقيل نذير وقيل يزيد وقيل شراحيل بن سبع
 ابن شباري بن سدوس بن شياب بن ذهل ومن ذلك من المتأخرين عبد الوهاب بن سكتة
 هي أم أبيه وأبوه علي بن علي وابن نيمه هي جدة عليا من وادي التيم (الثالث) من نسب
 (إلى جده) مهم (أبوه عبيدة بن الجراح) رضى الله تعالى عنه عامر بن عبد الله بن الجراح (جل)
 بالهاء المهملة والميم المفتوحة (ابن التابعة هو جل بن مالك بن التابعة) بن جابر بن ربيعة
 الهذلي أبو نضلة له رواية عامر إلى خلافة جمر وفي الصحابة أيضا جل بن سعدانة السكلي من
 أهل دومة لا ثالث لهم في الأمم (مجمع بالفتح والكسر ابن جارية بالميم) والقبصة (هو ابن
 يزيد بن جارية) هؤلاء صحابة (ابن جريح عبيد الملك بن عبد العزيز بن جريح بنو الماشجون
 بكسر الميم وضم النون المهملة منهم يوسف بن يعقوب بن أبي سلمة الماشجون) خولف
 يعقوب بن جري على فيه وبني أخيه عبد الله بن أبي سلمة ومعناه بالفارسية (الابيض الأحمر
 ابن أبي ليلى الفقيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ابن أبي مليكة عبد الله بن عبيد الله بن
 أبي مليكة أحمد بن حنبل هو ابن محمد بن حنبل بنو أبي شيبة أبو بكر وعثمان) الحافظان
 والقاسم بنو محمد بن أبي شيبة (إبراهيم بن عثمان الواسطي) (الرابع) من نسب (إلى أجنبي
 لسبب كاتحاد ابن عمرو) بن ثعلبة (الكندي يقال له ابن الأسود لأنه كان في حجر الأسود بن
 عبد يغوث قتيبة) نسب إليه (الحسن بن دينار) أحد الضعفاء (هو زوج أمه وأبوه وأصل)

وأنسفة وليس اختار المتيسر أن أنقص من تلك تسعة عشر آدمي له أنس من غير
زوجة ذلك المكان أو تلك التسعة عشر من تلك التسعة عشر من غير زوجة
الحنيني (اليدري تسعة) أي بقوله في قوله (كثير) أي تسعة من غير زوجة
والواقدي وابن سعد وابن معين والخوري وابن عبد البر (على زوجه) وقال الطبري (سكنها) وقال
الجماري (سكنها) اختاره أبو حنيفة النعمان بن سلام وبصرى ابن الكلابي ومسلم بن الحارث
وآخرون (جليات) بن طرخان (السي) أبو النضر (زل) أي نيم (الاس) من
أبو حنيفة الذي زل في ذي القعدة من سنة ثمان وعشرين من الهجرة (سكنها) ابن
الطوري ضم المجبة وباري ليس من الخوز بل زل شعبهم عنك (عبد المثلث) من
الخوزي (سكنها) ابن جارية عزم) وهي (قبيلة من قراوة نيكوفة) نسب اليهم (عبد بن سنان
الذي في ههنا) أي الواد (وإتفاق باهلي زل في العروقة بطن من عبد القيس) نسب اليهم
(أحمد بن يوسف السلي) الذي روى (عنهم) مسلم هو أروى وكانت أمه سليه) نسب اليهم
(أبو عمرو بن عبيد) كذلك فانه حادثة) أي ولد ولده (وأبو عبد الرحمن السلي المصوني كذلك
في حده ابن عم أحمد بن يوسف كانت أمه بنت أبي عمرو) من عبيد (المد) كورمة منهم مولى ابن
عباس هو مولى عبد الله بن الحارث قيل له مولى ابن عباس الرومي (ابن) يريه (الفقيه) أبي
في نقار طهر) وكان بشكوق قيل له ذلك (خالد) بن مهران (الملك) لم يكن حذا وكان بحاس
فيهم) قيل له ذلك وقيل كان يقول أحد على هذا التصريف ذلك (النوع التاسع
والخروج الميهات) أي معرفة من أبيهم ذكره في المتن أو الأساد من الرجال والنساء (منه)
به (الحافظ) (عبد الغني) بن سعيد المصري (ثم الخطيب) قد كوفي كانه مائة واحد أو سبعين
حدثنا زب كانه على الحروف في الشخص المهم وفي تحصيل الفائدة منه عمر فان العارف
بهم المهم لا يحتاج إلى الكشف عنه وإظهار به لا يدري مطته (ثم غيرهما) كابي القاسم
ابن بشكوال وهو أكبر كتاب في هذا النوع وأتفه جمع فيه ثلثمائة واحد أو عشرين حدثنا
عليه غير مرتب وكابي الفضل بن طاهر لكتبه جمع فيه مائتين من شرط الميهات قال المصنف
(وقد انصرفت إلى كتاب الخطيب وهذبه ورتبه ترتيبا حسنا) على الحروف في راوي
الحديث وهو أسهل للكشف (ومعيت إليه نمانس) آخر زيادة عليه ومع ذلك فالكشف
منه قد يعيب لعدم اختصار اسم صحابي ذلك الحديث وقائه أيضا الجم الغفير فجمع الشيخ
بنا من العراقي في ذلك كتابا معما المستفاد من ميهات المتن والاستاد جمع فيه كتاب
الخطيب ابن بشكوال والمصنف مع زيادات أخرى عليه على الأبواب وهو أحسن ما صنفت
هذا النوع من الناس من أفراد ميهات كتاب مخصوص كشيخ الإسلام في مقدمة

البخاري عقد قدم افصلا لمهمات البخاري استوعب ما وقع فيه قال الشيخ ولي الدين ومن
 فرأه تدوين الامم المهمة تحقيق الشيء على ما هو عليه فان النفس متشوقة اليه وان
 يكون في الحديث متقبه له يستفاد بعرفه فضيلته وان يشتمل على نسبة فعل غير
 مناسب يحصل شيعته السلامة من جولان اللبس في غيره من اواصل العناية خصوصا اذا
 كان ذلك من المتأخرين وان يكون سائلا عن حكم عارضه حديث آخر في غادره فقهه على هو
 نامع او مذوخ ان عرف زمن اسلامه وان كان المهتم في الاسناد فخره فقهه فقهه
 اوضحه ليحكم بالحديث بالهه اوعبرها (ويعرف) المهتم (يورد) مسمى في بعض الروايات
 وذلك واضح وينتصب على أهل السيرة على كثير منهم ووربما استدلو بورر حديث آخر استند فيه
 لعين ما استدلتك الراوي المهتم في ذلك قال العراقي وفيه نظر لجواز وقوع ذلك الواقعة لاثنتين
 (وهو اناسام) الاول وهو (أهه ارجل وامرأة) اورر جلالات او امرأتان او رجال أو نساء
 (كحديث ابن عباس ان رجلا قال يا رسول الله الطحج كل عام هو الا فرج بن حابس) من عقال له
 الخطيب واقتصر عليه المصنف في كتاب المهمات وكذا مسمى في مسند أحمد وغيره وقيل هو
 سرافة بن مالك كذا في حديث صفوان من رواية ابن المقري وقبله هناك بن محسن قال ابن
 المكن وحديث ابن النبي صلى الله عليه وسلم وأي رجلا قال في الشمس الحديث قال الخطيب
 هو أبو امرأته قبصر العامري قال عبد الحميد ليس في العناية من يشاركه في اسمه ولا كونه
 ولا يعرف الا في هذا الحديث ومن ذلك في الاسناد ما رواه أبو داود عن طريق جراح بن
 فرافصة عن رجل عن أبي ساه عن أبي هريرة المؤمن عن كرم يحتفل أن هذا الرجل يحتفل
 ابن أبي كثر في رواه أبو داود والترمذي من حديث بشر بن رافع عنه عن أبي سلمة عن أبي
 هريرة (وحديث السائلة عن عبد الحفيظ قال النبي صلى الله عليه وسلم غزى قريظة
 من مسند نظري بها الحديث وراه الشيخان من رواية منصور بن سفيان عن أم
 عن عائشة أن امرأته سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسلها من الخيض فذكر (هه)
 أمما بنت يزيد بن السكن) الانصاري قاله الخطيب وغيره (وفي رواية لمسلم أمما بنت
 شكل) بفتح الميم والكاف وقيل يكون الكاف قال المصنف في مهماته فيتم ان يكون
 القصة منبت امرأتين في مجلس أو مجلسين وحديث البخاري عن عائشة أيضا دخل النبي
 صلى الله عليه وسلم فرأى امرأته فقال من هذه فقلت هلاثة لانام فقال له الحديث قال
 الخطيب هي الخولا ماتت فريت بن حبيب بن أسد بن عبد العزى وذلك ما صرح به عند مسلم
 وحديثه في ليلة القدر قتلاحي رجلا نكحها كعب بن مالك وعبد الله بن أبي حذرة قال ابن
 دحية وحديث أبي هريرة ان امرأتين من هذيل اقتلتا الحديث اسم الضاربة أم عفيف
 بنت مشروح وزان الحسين ملاكة بنت عويم وقيل عويم وحديث انا عيان بن الصامت
 وهو أحد النقباء لبله العقبة الحديث وفيه النقباء أم عبد بن زوارة وسعد بن الربيع وسعد
 ابن شيبه واخذ بن عمرو وعبد الله بن رواحة والبراء بن معمر ورواها الهيثم بن التياح وأبي

حميد وعبد الله بن عمرو بن حرام ورافع بن مالك وحديث أم زرع بطوله الأولى والتاسعة
 والثانية عشرة بنت عمرو والتاسعة بنت كعب والرابعة عشرة بنت أبي هريرة
 كنية السادسة هند والسابعة حبي بنت سلمة والثامنة بنت دوس بن
 جندب روى أمهات عبد والعاشر كنية بنت الأرقم والحادية عشرة أم زرع بنت
 كليل بن ساعدة وقيل عائكة (التاسعة الأبر والبنت) والأح والأخ والأبنا
 والأخوان وابن الأنخ وابن الأخت (كحديث أم عطية في غسل بنت النبي صلى الله عليه
 وسلم) عاتق وسروى زيب رضى الله تعالى عنها) روجه أبي العاصم بن الربيع (ابن النخيلة)
 الذي استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على الصدقة فقال هذا لكم وهذا لي اسمه (عبد الله)
 كذا في صحيح البخاري وهذه النسبة (إلى) أبي (تسبب أسكان التاء) الفوقية وحسن الألام بطن من
 الأزدي (وقيل) أمة ابن (الأنية) باللهجرة (ولا يصح ابن أم مكتوم) مكرور في الأحاديث اسمه
 (عبد الله) بن زائدة قاله قتادة ووجه البخاري وابن جابر (وقيل عمرو) بن قيس حكاة ابن عبد
 الأبر عن الجوهري ومنهم الزهري وابن اسحق وموسى بن عقبة والربيع بن بكار وأحمد بن حنبل
 عنه ابن عساكر والزمري وجه زائدة جندب قال ابن حبان وغيره من قال ابن زائدة فقد
 سببه إلى جده (وقيل غيره) فقبل عبد الله بن شريح بن قيس بن زائدة واختاره ابن أبي حاتم
 وحكاة عن ابن المديني والحسين بن واقد وقبل عبد الله بن عمرو بن شريح بن قيس بن زائدة
 وقيل عبد الله بن الأصم قال ابن جابر وكان اسمه الحبيب وعاء النبي صلى الله عليه وسلم
 عبد الله (و) أمه (اسمها عائكة) ومن ذلك حديث ابن عمر روى عنه سيراء الحديث وبه
 حكاه أحمد بن حنبل هو أخوه لأمه عثمان بن حكيم بن أمية السلمي قاله ابن شكاو
 وحديث أبي بن شراح عن امرأته عن أحد حديثه في التخلي بالنضه هي فاطمة وقيل
 عملة وحديث عقبة بن عامر قلت يا رسول الله إن أختي تدرت ابن عثى الحديث هي أم حبان
 ذكرهم والموحدة بنت عامر ذكره ابن ما كولا وحديث اليه وقد سلم منهم اثنا عشرة أحدهما
 عليه والإسماعيل أسيد أقرال وحديث قول أبي بكر لعائشة أمها أسواك واختلاف
 فم عبد الرحمن ومحمد وأسماء وأم كلثوم وحديث جاءت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط
 سلة لها أخوها بطليان أمها عمارة والوليد أسعقة قاله ابن حبان وغيره وحديث هل في
 بيت الأقرعة قالوا غير ابن أختنا الحديث هو العثمان بن مقرن (الثالث العم والدعة) قال
 بن الصلاح وهو هما أي كالأخوال وأمثال القوال بالأم والجد والجد هو ابن أخت العم والعم
 الأخوال والخال (كرافع بن خديج عن عمه) في النهي عن المخابرة (هو طهير) بصم الطاء المتجمة
 ابن زريق بن عدي وقيل أسيد بن ظهير بن الحرث (ويادة بن علاقة عن عمه) مروى عن الأهم
 راء ودليل من يتكررات الأخلاق الحديث رواه الترمذي (هو قطيب بن مالك) التعلبي كذا
 في حديث آخر ومن ذلك (عنه جابر التي بكت أبيه) لم يقل (يوم أحد) كذا في الصحيح
 بن عمرو بن حرام وقعت مسماة في مسند الطيالسي (وقيل هند) قاله الواندي

ومر ذلك حديث ابن عباس أحدثنا حتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم سمعنا واقطاراً أصابعاً قيل
 اسمها هزيمة وقيل حفيد فبنت الحارث وتكنى أم حفيد وقيل أم حنيفة وحديث أبي هريرة
 كنت أدعو أي إلى الإسلام الحديث اسمها أمية بنت مسعود بن الحارث بن دوس قال ابن
 قتيبة وحديث أم كردم بن سفيان قال يا رسول الله خرجت أمي وابن عمي في الجاهلية ففني
 وقال من يعطيني نعلاً منكعه اعني الحديث قال الخطيب ابن عمه ثابت بن المرقع وحديث نافع
 بن عمر بن عبد الله بن عثمان بن مطعون فقالت أمها فاني تذكره ذلك اسم بنت خاله زينب
 وأمها خولة بنت حكيم بن أمية (الرابع الزوج والوجه) والعبد وأم الولد (زوج سبيعة)
 الأسلمية التي ولدت له ودوقة طيال الحديث في العجوة هو (سعد بن خولة زوج جبرور)
 بنت واشق (بالفتح) للبايعد أهل اللغة (وعند المحققين بالكسر) هو (هلال بن مرة)
 الأحمسي ومثله ابن الصلاح للزوج بوجه سعد الرحمن بن الزبير التي كانت تحت رفاعة
 القرطبي وطلقة اسمها نجمة بنت وهب وقيل نجمة بضم الناء وقيل سهبة ومثاله أم الولد
 حديث أم ولد لبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أنها سألت أم سلمة فقالت أي أطبل ذيل
 وأمشي الحديث هي حيدة قد كرمنا لثاني ومثاله العبد حديث جابر أن عبداً طاب قال
 يا رسول الله ليس لي دخل من طاب اسمي سعد (قريبه) من الميم اسم عالم بصرح بذلك بل
 يكون مفهوماً من سياق الكلام كقول البخاري وقال معاذ جلس بناؤ من ساعة والمقول
 له ذلك مطري وهو الأسود بن هلال (التوسع الستون التواريخ) لموالب الرواق والسماح
 والقدوم للبلد الفلاني (والوصيات) لهم (هو فن مهم به يعرف اتصال الحديث وانقطاعه
 وقد ادعى قوم الرواية عن قوم فظروا في التاريخ فظهر اسمهم ربحوا الرواية عنهم بعد وفاتهم
 سنين) كما سأل اسم عبد بن عياض ورجلا حبا إلى اسمه كتب عن خالد بن معدان فقال
 سنة ثلاث عشرة ومائة فقال أنت تزعم أنك سمعت منه بعد موته بسبع سنين فإنه مات سنة
 ست ومائة وقيل خمس وقيل أربع وقيل ثلاث وقيل ثمان وسأل الحافظ عن محمد بن جابر
 الكشي عن مولده لما حدث عن عبد بن حيد فقال سنة ستين ومائتين فقال هذا مع من عبد
 بعد موته ثلاث عشرة سنة قال حص بن غياث القاضى إذا اتهم الشيخ فحاسبه وبالسنين
 يعني سنة وس من كتب عنه وقال سفيان الثوري لما سئل الرواة الكذب استعملوا لهم
 التاريخ وذل حساب بن يزيد لم يستعن على الكذابين بمثل التاريخ تقول للشيخ سنة كم ولدت
 وإذا أقر بولده عرفناه مدته من كذبه وقال أبو عبد الله الحميدى ثلاثة أشياء من علوم الحديث
 يجب تقديم التمهيد بها المال والمؤلف والمختلف ووفيات الشيوخ وليس فيه كتاب يعني على
 الاستقصاء والافقه كتب كلوفيات لابن زبر ولا بن قانع وقيل على ابن زبر الحافظ عبد العزيز
 ابن أحمد الكاشى ثم أبو محمد الأتقانى ثم الحافظ أبو الحسن بن المفضل ثم المنذرى ثم الشريف
 عمر الدين أحمد بن محمد الحسيني ثم المحدث أحمد بن أبيسك الله المياطي ثم الحافظ أبو الفضل
 العراقي (فروع) في عيون من ذلك (الأول) في وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وأسماءه العشرة

(الجميع من سن سنة ما تمهيد سيد البشر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه أبي بكر وعمر
 رضي الله عنهم ثلاث وستون) سنة قاله الجمهور ومن الصحابة والتابعين من يذهبون ويحكيون
 عبد البر والجمهور وقيل من النبي صلى الله عليه وسلم سنة ستون روى عن أس رفاطمة السلول
 والأعرية من البر ومالك وقيل خمس وستون روى عن ابن عباس وأبو بصير وقيل من
 طاعة وقيل اثنتان وسنة قاله قتادة وحكي الاشتراك أيضا في أبي بكر وحكي الأولان في
 عمر وقيل عاش عمر ستين وقيل إحدى وستين وقيل تسعين وقيل سبعين وقيل
 وقيل ستين وخمسين وقيل خمسين وخمسين (قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم
 الاثنين لثني عشرة خلت من شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة من هجرته صلى الله عليه
 وسلم إلى المدينة) لا خلاف بين أهل السير في ذلك إلا في تعيين اليوم من الشهر والجمهور على
 ما ذكره المصنف أنه يوم الثاني عشر وقال موسى بن عبيدة واليث بن سعد من أهل الشهر وقال
 سليمان التيمي ثابته قال العراقي والقول الأول وإن كان قول الجمهور فقد استشكله السهيلي
 من حيث التواريخ وذلك لأن يوم عرفة في حجة الوداع كان يوم الجمعة لا جمعة من حيث
 المنى عليه وجب له ولا يمكن أن يكون ثاني عشر ربيع الأول من السنة التي نزل بها يوم الاثنين
 لأعلى تقدير كمال الشهر ولا نقصها ولا كمال بعض ونقص بعض لأن ذلك لا يخلو من أن
 بعض هو المحرم وصفو كان ثاني عشر ربيع الأول يوم الخميس وإن كملت الثلاثة فتأتي عشرة
 والأحد وانقص بعض وكل بعض فتأتي عشرة الجمعة أو السبت قال وقد رأيت بعض أهل العلم
 يجيب أن مرض الشهر الثلاثة كوامل ويكون قولهم لثني عشرة ليلة حلت منه أي
 أيامها كاملة ويكون وفاته بعد استكمال ذلك والدخول في الثالث عشر قال وفيه نظر من حيث
 أن الذي يظهر من كلام أهل السير نقصان الثلاثة أو اثنين مما يدل ما رواه البيهقي بسند
 صحيح إلى سليمان التيمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمرض لثنتين وعشرين ليلة من
 شهر وكان أول يوم مرض فيه يوم السبت وكانت وفاته اليوم العاشر يوم الاثنين لليثيين
 حقا من ربيع وهذا يدل على أن أول صفر السبت فترم قصاص ذي الحجة والمحرم وقوله كانت
 وهو يشفى الله عليه وسلم يوم العاشر أي من مرضه فيسدل على نقصان صفر أيضا وروى
 الواقدي عن أبي معشر عن محمد بن قيس قال اشتكى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأربعاء
 لأحدى عشرة بقيت من صفر إلى أن قال اشتكى ثلاثة عشر يوما وتوفي يوم الاثنين لليثيين
 حقا من ربيع وهذا يدل على نقص الشهر أيضا إلا أنه جعل مدة مرضه أكثر مما في حديث
 التيمي ويجمع بينهم جابان المراد بهذا اشتداء مرضه وبالأول اشتداده والواقدي وإن

في الحديث وهو من أئمة السير وأبوه عشر شيخ مختلف فيه وروى الخطيب في الرواة عن مالك
 من رواية سعد بن مسعدة بن قتيبة الساجي تمام ذلك عن نافع عن ابن عمر قال لما قبض رسول
 الله صلى الله عليه وسلم مرض غميمة فتوفي لليثيين حقا من ربيع الأول الحديث فانصاع
 لأقول لليثيين ومن يرافقه واح من حيث التاريخ قال وقول المصنف كابن الصلاح ضعي

بش كل عليه ما في صحيح مسلم من رواية أنس آخر قطرة تطهرت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه توفي من آخر ذلك اليوم وهذا يدل على أنه تأخر فقد القصص ويجمع بينهما المراد أول النصف الثاني فهو آخر وقت القص وهو من آخر النهار باعتبار أنه من النصف الثاني ويدل عليه ما رواه ابن عبد البر بسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتفاع القص وانصاف النهار يوم الاثنين وذكر موسى بن عتبة في معانيه عن ابن شهاب توفي يوم الاثنين حين زالت الشمس (ومنها) أي من الهجرة (التاريخ) هذه فائدة زادها المصنف روى البخاري في صحيحه عن سهل بن سعد قال معاذا من بعث النبي صلى الله عليه وسلم ولا من متروا غامعا دوا من مقدمه المدينة وروى في تاريخه الصغير عن ابن عباس قال كان التاريخ في السنة التي قدم فيها النبي صلى الله عليه وسلم وروى أيضا عن ابن المسيب قال قال عمر بن الخطاب في تاريخه عن ابن سيرين أن رجلا من المسلمين قدم من أرض اليمن فقال لعمر وأبنا باليمن شيئا يدعون التاريخ يكتبون من عام كذا أو شهر كذا فقال عمر إن هذا الحسن فأرخوا لما أجمع على أن يؤرخ شاور فقال قوم هؤلاء الذي صلى الله عليه وسلم وقال قوم بالمعشوق قال قوم حين خرج مهاجرا من مكة وذلك ماثل الوقت حين توفي فقال أرخوا آخر وجهه من مكة إلى المدينة ثم قال بأي شهر نريد أم صير أول السنة فقالوا رجب فإن أهل الجاهلية كانوا يظنونه وقال آخرون شهر رمضان وقال آخرون ذوالحجة فيه الحج وقال آخرون الشهر الذي خرج فيه من مكة وقال آخرون الشهر الذي قدم فيه فقال عثمان أرخوا من الحرم أول السنة فهو شهر حرام وهو أول الشهور في العدة وهو منصرف الناس عن الحج فصيروا أول السنة الحرم وكان ذلك في سنة سبع عشرة وقيل روى سعيد بن منصور في سنة بسند حسن عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما في قوله تعالى والفجر أول الشهر الحرم وهو جفر السنة قال شيخ الإسلام ابن حجر في أماليه بهذا يحصل الجواب عن الحكمة في تأخر التاريخ من ربيع الأول إلى المحرم بعد أن انقضى ما على جعل التاريخ من الهجرة وإنما كان في ربيع الأول وروى ابن عساكر في تاريخه بسنده عن ميمون بن مهران قال دفع إلى عمر بن الخطاب شيئا فقال أي شعبان الذي عن فيه أو الذي مضى أو الذي هو الآن ثم ذل للعبادة ضعوا للناس شيئا يعرفونه من التاريخ وجمعوا على الهجرة لكن رأيت في مجموع بخط ابن القمام عن ابن الصلاح أنه قال ذكر أبو طاهر بن محمد الزيد في كتاب الشروط أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرج بالهجرة حين كتب الكتاب لتبصره نجران وأمر عليا أن يكتب فيه أنه كتب الحسن من الهجرة قال فالأمر في ما أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر بن الخطاب في ذلك وقد أشيعت الكذابة في ذلك في مؤلف من قبل مختص بهذه المسئلة (و) توفي (أبو بكر رضي الله تعالى عنه في جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة) يوم الاثنين ونسب لبله الثلاثة بين المغرب والعشاء اثنيان وقيل ثلاث بقين وقيل في جمادى

[illegible]

خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي الأسدي ابن أخي خديجة وصكان من ولد في سري
 الكعبة قبل عام الفيل ثلاث عشرة وقيل مائة سنة خمسين وقيل سنة ثمان وخمسين وقيل
 ست وستين (و) الثاني (حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام) أباء الانصاري الخزازي
 البخاري (و) ابن ابي حسان وآبائه الثلاثة ثابت واثنا عشر حرام (كل واحد منهم
 مائة وعشرين سنة ولا يعرف تغيرهم من العرب مثله وقيل مائة حسان سنة خمسين) وقيل في
 خلافة علي وقيل سنة أربعين أيام قتل علي وقيل مائة وثمان مائة وأربع وستين وكذا اليوم
 وجده فله ابن حسان واليهود على الاول (فتميم بن) أحد هاشمي المعصية أنصاري شريك
 مكينا وحسان في ذلك بكر طيبين عبد العزى القرشي العامري من سبطه الفتح عشرين
 سنة في الجاهلية وستين سنة في الاسلام كإرواء الواقدي ومات سنة أربع وخمسين وقيل
 اثنين وخمسين وسبعين وربع القرن مائة سنة أربع وخمسين وله مائة وعشرون وقيل
 وأربع وعشرون وحينئذ قطع الحارثيون المير وقطع النون الاولى آخره فون فمات عليه ابن
 ماكولا وقال بعضهم جند آخر زاي أخو عبد الرحمن بن عوف ذكرا زبير بن كإرواء ارقط
 في كتاب الاخوة وابن عبد البر انه عاش ستين في الجاهلية وستين في الاسلام ومات سنة أربع
 وخمسين ومخزومه بن نوفل والمسلمون مات سنة أربع وخمسين وله مائة وعشرون حرم به ابن
 زكريا بن منده في جزءه جمع فيه من عاش من المعصية مائة وعشرين وقيل عاش مائة وخمسين
 عشرة وقد ذكرا بن منده في كتابه هذه جماعة عاشوا مائة وعشرين لكن لم يعلم كون نصفيها
 في الجاهلية ونصفها في الاسلام كما صرح به في الخلاف مائة سنة خمس وأربعين والنصف
 جند ناجية زاف بن سليمان العبدي والمعالج العامري وسعد بن جند العوفي والمغيرة
 وولاه علي بن حاتم الطائي قال ابن سعد وخليفه توفي سنة ثمان وستين عن مائة وعشرين وقيل
 سنة ستين وقيل سبع والباقي بطري وليندين ربيعة وأوس بن مقرام العبدي ذكرا ثلاثة
 الصبر يفتي وفول بن معاوية ذكرا ابن قتيبة وعبد الله في الكمال ومن التابعين أبو عمرو
 الشيباني صاحب ابن مسعود وزور بن حيش وقد اختلفت ابن منده المذكور وزدت عليه
 ما قاله الثاني ذكرا زبير بن مكار كان مولد حكيم في حرفة الكعبة قال شيخ الاسلام ولا يعرف
 ذلك لغيره وما وقع في مشدرك الحاكم من ان عبارة فيه انصف (الثالث) في رقيات (أصحاب
 المذاهب المتنوعة) أبو عبد الله (سفيان) بن سعيد (الثوري) كان به مقلدون الى
 الحموي مائة (مات بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة) قال ابن حبان في شيبان (موتوه
 سنة سبع وتسعين) وقيل خمس وتسعين وأبو عبد الله (مات ابن أنس مائة بالمدية سنة
 تسع وسبعين ومائة) قيل في صفرو قيل صبيحة أربع عشرة من ربيع الاول (قيل ربيعة
 ثلاث وتسعين وقيل) سنة (أحد) وتسعين (وقيل أربع) وتسعين (وقيل سبع) وتسعين
 وقيل سنة وتسعين (فوحيدة النعمان بن ثابت مائة سنة وخمسين ومائة) في ربيع
 وقبل أحد وخمسين وقيل ثلاث (ابن سبعين) سنة كان مولده سنة ثمانين (أبو عبد الله محمد

ابن ادريس الشافعي مات بمصر ليلة الخميس (آخر رجب سنة أربع ومائتين) وقال ابن حبان
 آخر ربيع الاول والاول أشهر (وولد سنة تسعين ومائة) غزوة من الشام وقيل به سفلان
 وقيل باليمن (أبو عبد الله أحمد بن حنبل مات بعد اذني) ضحوة يوم الجمعة لاثني عشرة ليلة
 خلت من شهر ربيع الآخر) وقيل ثلاث عشرة خلت من ربيع الاول (سنة
 إحدى وأربعين ومائتين وولده سنة أربع وستين ومائة) في ربيع الاول رضى الله تعالى عنهم
 أجمعين (تنبه في من أصحاب المذاهب المذمومة الاوراعى وكان له مقلدون بالشام نحو من
 مائتي سنة ومات ببيروت سنة سبع وخمسين ومائة واحصى من رآه ربه ومات سنة ثمان وثلاثين
 ومائتين وأوجه من سر بالطبري ووفاته سنة عشر وثلاثمائة وراود الطاعري ووفاته في ذي
 القعدة وقيل في ربه ضاحا ببغداد سنة تسعين ومائتين ومولده بالكوفة سنة ثنتين ومائتين
 (الرابع في وفات) (أصحاب كتب الحديث المعتمدة أبو عبد الله) محمد بن اسمعيل بن ابراهيم بن
 المهدي بن بردية بفتح الموحدة وسكون الراء واسم الدال المهمل وسكون الزاي وفتح الموحدة
 ثم هاء الجعفي (البخاري) نسبة الى بخاري بالقصر اعظم مدينة وراة النهر (ولد يوم الجمعة)
 الصلاة لثلاث عشرة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة ومات ليلة السبت وقت
 العشاء ليلة عجم (القطر سنة ست وخمسين ومائتين) بحر قلندرية قرب مصر فندرج اليها لما
 طلب منه والى بخاري الخالد بن أحمد الذي ان يحمل له الجامع والتاريخ ليضعه فيه فقال رسوله
 قل له انا لا اذل العلم ولا اذل الى أبواب السلاطين فأمره بالخروج من بلده فخرج الى سمرقند
 وكان له بها أثر باء فمروا به فسلمهم وسأل الله عز وجل أن يقبضه فمات الشهر حتى مات له من
 التصانيف غير الجمع الادب المفرد ووقع البلدي في الصلاة والقرأة وتلف الامام وبر الوالد
 والتاريخ الكبير والوسط والصغير وثنى افعالي العباد والاصنام وكما امر جوده الا ان ومالم
 تقف عليه الجامع الكبير ذكره ابن طاهر والسند الكبير والتفسير الكبير ذكره القريري
 والامرية ذكره الداودقني والهبة ذكره ورافقه وأما الهبة ذكره القاسم بن مره وأبو
 القاسم البغوي والوحيدان وهو من ليس له الحديث واحد من الصحابة ذكره البهوي والمبسوط
 ذكره الخليلي والعلل ذكره ابن مده والكني ذكره أبو أحمد الحاكم والفوائد ذكره الترمذي
 في جامعه (ومسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري البسابوري أبو الحسين) مات ببغداد
 ضحية يوم الابد (خمسين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين ابن خمس وخمسين) وقيل
 ستين وقيل سبع وخمسين لان المعروف ان مولده سنة أربع ومائتين قال الحاكم لم يكن له من الكتب
 غير الجمع الجامع على الابواب رأيت بعضه والسند الكبير على الرجال ما روى انه سمعه منه
 أحمد والاسماء والكنى والقبير والعلل والوحيدان والافراد والاقراء والذوات وأراد
 المتابعين وأراد الصحابة وأوامم الحديثين والمختصر مود وحديث عروبن شعيب والاشفاق
 بأقرب السماع ووالاثن أحد ومشايخ مالك والثوري وشعبة (وأبو داود سليمان بن الأشعث
 ابن إسحق بن بشير بن شاذان بن عمرو بن عمران الأزدي) (المجتبى) بكسر الميم له والجميع

وسكون اسمي المهمة أيضا نسبة إلى محمداً بن أبي طالب المجزى أيضاً على غير قياس
 (مات بالهجرة في) يوم الجمعة مائة من عشر (شوال سنة خمس وسبعين ومائتين) ومولده
 سنة ثنتين ومائتين من التصانيف الشعر والمرايل والرد على القدورة والسامع والموسوع
 وما تفرد به أهل الامصار وفصائل الانتصار ومنه ما كتب في أسرار المسائل ومعرفة الآراء
 والاحكام وغير ذلك (وأبو عيسى) محمد بن عيسى بن سودة بن موسى بن الصصاك (الترمذي)
 السلمي الدمشقي (مات بترمذ) وهي مدينة على طرف جيهون بكمراتاء وقبل خذها
 وقيل بهما وكسر الميم وقيل محمودة وذال محمودة على الأئمة (ثلاث عشرة مئة)
 من رحمة سنة تسع وسعين ومائتين) وقال الخليلي هذا القاموس وهو وهم له من التصانيف
 الجامع والغلل والمفرد والتاريخ والزهدي والشمائل والاحكام والكمي (وأبو عبد الرحمن)
 أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن جابر بن دينار الحارثي (القاسبي) ويقال النسوي
 نسبة إلى سنان الفخ والفخر مدينة حرسان (مات) ببلد طبرستان في يوم الاثنين لثلاث عشرة
 حلت من صفر وقيل مكة وشعان (سنة ثلاث وثلاثمائة) ومولده سنة أربع وخمسة
 وقيل خمس عشرة ومائتين وله من الكتب السبع الكبرى والصغرى وحصان على
 ومسد على رضى الله عنه ومسد ذلك والكمي وعمل يوم دليلا وأحكام الرواة والتبليغ بينهم
 والصدقات والاحكام وما عرث شعنة على سفيان وسفيان على شعنة ومسد منصور بن
 وادان وعبر ذلك وأبو عبد الله محمد بن زيد بن ماجة القزويني مات في رمضان سنة ثلاث
 وسعين ومائتين ولم يدكر المصنف كتاب الصلاة وانه كالميد كرا كتابه في الأصول وله من
 التصانيف السبع والتفسير (ثم سنة من الحفط في سائر أم أحسنوا التصانيف وعظم
 التفع تصانيفهم أو الحسن) على بن عمرو بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار
 ابن عداة (الدارقطني) مع الرأوض الفافر سكون الطائفة إلى دار القل حجة
 بعداد (مات بعداد في) يوم الاربعاء ثمان خلون من (دى القعدة سنة خمس وخمسين
 وثلاثمائة وولد فيه) أي دى القعدة (سنة ثمان وثلاثمائة) له السبق والعلل والتجديف
 والافراد وغير ذلك (ثم الحاكم أبو عبد الله) محمد بن عبد الله بن محمد بن جادويه بن نعيم بن
 الحكم بن الربيع (التبساوري مات بها) ثالث (صفر سنة خمس وأربعين ومائة وولد بها)
 صبيحة الثالث من (شهر ربيع الاول سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة) له المستدرک وتاريخ
 بساورد علوم الحديث والتفسير والمحدث والاكمل ومناقب الشافعي وغير ذلك (ثم أبو محمد
 عبد العلى بن سعيد بن علي بن سعيد بن شبيب بن مروان الأردني) حافظ مصر وله في ذى القعدة
 سنة اثنين وثلاثين وثلاثمائة ومات بمصر في صفر) لسع خلون منه (سنة تسع وأربعين ومائة)
 له المزايف والمختلف وغيره (أبو يعقوب أحمد بن عبد الله) بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران
 (الاسماني) نسبة إلى أمه هان من الهجرة وكبير طويع الباء ويقال ماهنا أبشاش شهر بلاد
 الجبال (وله في رحمة) سنة أربع) وقيل ست (وثلاثين وثلاثمائة ومات في) يوم الاثنين

الحلبي والعشرين من (صفر سنة ثلاثين وأربع مائة) له من التصانيف الطبية
ومعرفة الصحابة وتاريخ أصيحاب ردائل السوء وعلوم الحديث والمصريح على البخاري
والمصريح على مسلم ومضائل الصحابة وصفة الجبه والطب وغيرها (ويعدهم أبو عمرو يوسف
أبو عبد الله بن محمد بن عبد البر) بن عاصم الميرى القروطي (حافظ المغرب ولد في) يوم الجمعة
والخليفة على المغرب خمس مئة من (شهر ربيع الآخر سنة ثمان وستين وثلاثمائة ونزق
إلى طائفة) وهي مدينة بالاندلس في ليلة الجمعة سلخ ربيع الآخر (في سنة ثلاث وستين
وأربع مائة) له من التصانيف التمهيد في شرح الموطأ والاستدكار في تفسيره والتفصيص على
الموطأ والاستيعاب في الصحابة وفضل العلم وقبائل الرواة والشواهد في إثبات خبر الواحد
الكفي والمعارى والانساب وغير ذلك (ثم أبو بكر) أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن
أحمد بن أبي بريق (نسبه إلى بريق بن قحط الموسدة والها، بينهما محمية ساكنة كورة بنواحي
نيسابور) ولد في شعبان (سنة أربع وخمسين وثلاثمائة ومات في صفر في) عاشر (جداى
الأولى سنة ثمان وخمسين وأربع مائة) ونقل نأبوه إلى بريق له من التصانيف السنن الكبرى
والصغرى والمعرفة والمبسوط والمدخل وشعب الإيمان والأسماء والصفات والبعث
والنشور والرجد الكبير والصغير ومناقب الشافعي والملاحيات والادب والاعتقاد وغير
ذلك (ثم أبو بكر) أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (الطبيب العدادي ولد في) يوم
الخميس سبب يقين من (جداى الآخر سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة) وقيل اثنتين
(ثمان مئة) في سابع (دي الحف سنة ثلاث وستين وأربع مائة) وله من التصانيف
درج بغداد والجامع في أدب الراوى والسامع والكعابة في قوانين الرواية والرحلة ونقبس
المشاهير والأبواب عليه والمصل للمدرج والمهمات وأشياء كثيرة جدا في الفن (السوع الحلبي
والسنة من معرفة الثقات والضعفاء هو من أجل الأفاضل في عصره الصحيح والضعيف وفيه
تصانيف كثيرة) لأئمة الحديث (منها مفرد في الضعفاء كتاب البخاري والسائق والعقبى
والله الأظهى وغيرها) كتاب الساجي وابن حبان والأزدي والمكامل لابن عدى الإله
في كل من تكلم فيه وإن كان ثقة وتبعه على ذلك لذهي في الميزان الإله لم يذكر
أحمد من الصحابة والأئمة المتبوعين وفاته جماعة ذيلهم عليه الحافظ أبو الفضل العراقي
في الجبل وعمل شيخ الإسلام لسان الميراث فمئته الميزان ورواؤه للذهبي في هذا النوع
بأخفى كتاب صغير الحجم نافع جدا من جهة أنه يحكم على كل رجل لا مع فيه بكلمة واحدة
في أوزانه سابعه شاء الله تعالى في ذيله عليه (و) منها مفرد في الثقات كاشفات
وحنان (لا والله) والمصلى وغيرهم (و) بها (مستزاد) جمع فيه الثقات
وابن أبي شيحة وما أعزروا (و) المرح والتعديل تصنيف
قوات ابن سعد وغير السائق وغيرها (وجوز المرح والتعديل
قال تعالى إن جاءكم فاسق بفاقتين واروا له على الله عليه وسلم

التمسد بل ان عبد الله رجل صالح و في المرح من أخواته تؤول من رعون من
 ذكرنا فخره كونه محبده الناس و يكلمهم الرجال جمع من الصغار و الأساقفة من بعدهم
 و أول صالح حروه أول من يكلم في الرجال تسعة ثم تسعة حتى من عبد القطان ثم أحمد
 و ابن معمر يعني أنه أول من صدق بذلك و قد قال أبو كرس حلالا لبعض من سعة لما تكلم
 ان يكون هؤلاء من ركبهم حصصا ل عبد الله فقال لان يكونوا حصصا من أحب إلى
 من ان يكون حصصا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لم يلد المكذب من حديث و قال أبو
 راب الصبي لا جدس حبل لا حساب العلماء فقال له آجور و يحمل هذا صبي ليس هذا عسه
 و قال بعض الصوفية لان الممارك صاب و ال اسكب دالم من كيف يعرف الحق من الباطل
 (و يجب على الحاكم في التفت) و قد قال ابن دوق انه لما أقر من المسلمين حجرة من حجر المار
 وقف على شعرة طامعا من الناس المحدثون و لحكامهم مع ذلك (فقد أخطأ غير واحد)
 من الأئمة (مخرجهم) له من اسباب (عمالا يخرج) كل شرح السائق أحمد بن صالح المصري
 وله عشرة و لا مأمون وهو به امام حاط احص به الصلابة و وثقه الا كثرون و قال الخطابي
 ان الحفاط على ان كلام السائق فيه محامل و لا مدح كلام امسالة فيه و ان اس بدى
 و سب كلام السائق فيه انه صير محطه فطوره فحمله ذلك على ان يكاد به و قال ابن الصلاح
 و ذلك لان من السخط بدى مساوى لها في الباطل مخارج محضه يعني منها محضات السخط
 لان ذلك مع هم بعدد المدح مع العلم بطلانه و دل اس توس لم يكن أحمد بن صالح كمال
 انساني لم يكن له فخر لكرهه كلامه من معنى عاشر الخوذلك فقال كذا ان يكلف
 ربه يحط في جامع مصره سنة الى الفلسفة و انه يحط في مشبه و لعل ان دعوى لا بدى
 ما الفلسفة فانه انس من أهلها و قال سح الاسلام اعماصت ان معنى أحمد بن صالح المصري
 لا المصري اما حكماء ما ه هائل اس دوق الصدق و الوجه الى بدخل الا انه مما حجه أحد هذا
 الهوى ر العرس و هو شرها و هو في مارج المأخر كسر السائق المحالفة في القواعد الباث
 الا حلال من المصرفة و أهل علم الظاهر الرابع الكلام في سب الخليل عزاب العلوم
 رأ كبر ذلك في المأخر لاسعافهم فعلوم الا و ابل و د الخ كالحساب و الهندسة و الطب
 و الباطل كالطبي و تر من الالهى و أحكام الصوم خلاص الاحداث توهم مع عدم الودع
 و قد عده ان عبد البر في كتاب العلم ما بالكلام الا قرأ المعاصرين في قصه و رأى ان أدل
 العلم لا يصل شرحهم الا سائق واضح (و سب أحكامه في) النوع (الثالث والعشرون)
 داعى من اعدائها في فوائد في الأولى على الا مخرج عرف به الراوى بالسحب بص عليه
 من راديه أو ذكره في تاريخ الثقات أو يخرج أحد السعير له في الصحيح و ان حكمه في بعض من
 حرجه فلا مة له أو يخرج من اشراط الصحة له أو من حرج على كتب الشخص الساب
 قال الخطابي في المدة في المخرجون طبقات الأولى قوم وسعوا الحديث الثانية قوم فلو
 فوصه و الاحداث أسأمد عشر أسأمد ها الثلثة قوم جعلهم السيرة على الروا مع قوم لم

بذكر كونهم الزايدة قوم عملوا الى الموقوفات خرجوها الخامسة قوم عمدوا الى المراسيل
 قوسلوها السادسة قوم غلب عليهم الصلاح فلم يصنعوا الصلح الحد ث قد حل عليهم الوهم
 السابعة قوم هموا من شيوخ ثم حدثوا عنهم عالمهم في معرفة التامة قوم سمعوا كتمانهم حدثوا
 من غير اصول معانهم النامعة قوم حتى منهم تكلم لحدثوا ما فاحوا وامر غير ان يدروا
 ام اسماعهم العاشرة قوم نكس كهم حدثوا من حطهم على التعمين كان له (١١) وع
 الثاني والثون) معرفة (من حط من اشغال هو من مهم لا يعرف فيه نصيب معرفه وهو
 حقيق به) قال العراقي وسبب ذلك افردته بالتصنيف من المتأخرين الحاد ط صلاح الدين
 الفلاني قلب قد ألف فيه الحارثي تأليف الطبعار آيته (هم من حط لخره اولدها بصره
 اولعبه) كتلف كتبه والاعتماد على حظه (يقول مازوي هم) مما حدثوا به (قل
 الاختلاط ولا يه لهما) حدثوا به (بعده او شك فيه) ريعر بذلك اعتبار الرواة هم (هم
 صطار السائب) ابو السائب تقى الكوفي اختلط في آخر عمره (ما حدثوا روايه الاكار
 عنه كاثوري وشعبه) بل قال يحيى بن معين جمع من روى عن عطاء مع معة في الاختلاط
 غيره ما ذكر راد يحيى بن سعيد الطباط والسائي راودا ودوا الطه لوى حاد من ريد وقل اس
 المتأني الاضاف على انه مع معة ودعاول العراقي واسني الجمهورا ايضا كان معين وآني
 داودوا الطه لوى وحرة الكافي راس عني بروايه حاد من سلمه عنه وقال القفلي اعلم مع معة
 في الاختلاط وكذا سائر أهل المصر لانه اعلمهم علمهم في آخر عمره وبعب ذلك ان المتأني
 بانه قدموا من بين من مع معة في القدمة الاولى مع حديثه واستنى اوداودا ايضا هاشما
 الله وآني قل العراقي ويسمى استثناء ابن عيينه ايضا هدرى الجيدى عنه قال سمعت من
 عطاء الله بما ثم قدم عليا قدمة من جملة حديث بعض ما كتب مع معة حطاطيه هاشمته
 واعترله قال يحيى بن سعيد القطان (الا حديثي معهما) معة (شعبة مخره) عن رادان
 فلا يجمع معة ومن جمع معة هذا الاختلاط حريز بن عبد الحيد وخاله الواسطي وان عليه
 وعلى بن عامر ومحمد بن عروار وحشيم واب روى له البزارى في صحبه حديثا من
 راية هشيم عنه فقد قرنه بأني بشره من اباس وليس له عسده غيره ومن مع معة في
 الحاد بن ابو حوا (ومنهم انوا معني) عمرو بن عبد الله (السبيعي) اختلط ايضا او لم يكد ذلك
 لذهبي وقال شاذي لم يخطأ (ويقال سماع) معة (ابن عيينه معة هذا اختلاطه) قاله
 الحليل ولذلك لم يخرج له التجار من روايته عنه شيئا وقال الذهبي مع معة وقد تغير قليلا
 من مع معة سيد الاسرائيل بن يونس وزكريا بن ابي راندة وهرير من معاوية ورائدة من
 امه والله ابن معين واحمد وحالف ابن مهدي واثو حاتم في اسرائيل وروايته ورواية زكريا
 هير معة في الصحيحين وكذا روايه الثوري وآني الاحوص سلام بن سليم وشعبة وعمر بن
 يراندة ويوسف بن آني استحق وأخرج له البخاري من رواية جرير بن جازم وعلم من روايه
 عبد بن ابي خلفه ورجسة بن مصعبه والاعمش وسليمان بن معاذ وعمار بن رزيق ومالك بن

معدول ومعد من كدام (ومنهم سعيد) بن أبياس (الباربري) اختلط وتغير حفظه قبل موته
ولم يشد تغيره ولا اتساق وغيره أمكر قدام انطاغون ومن مع منه قبل استقراره وأبن
عليه والسقيان وأحمد بن محمد بن عبد الوارث ويزيد بن ذريح ووهب بن خيثم وعبد
الوهاب الثقفي وكل من أدرك أبو عبد الله في كتيبه أو دولود وسمع عنه بحجراته انطون ولم
يحدث عنه شيئا واهنق الأروقي ومحمد بن أبي علي وعيسى بن يونس ويزيد بن هرون وقد
روى له الشيخان من رواية بشر بن المنصل وخلفه بن عبد الله وعبد الأعلى بن عبد الأعلى
وعبد الوارث بن سعيد وروى عنه مسلم من رواية ابن علي وبعث بن سليمان القصير رحاد
ابن أسامة وحماد بن سلمة وأبي فوح والثوري وسليمان بن المقيرة وشعبة وابن المبارك
وعبد الوارث بن زياد وعبد الوهاب الثقفي ووهب بن خالد ويزيد بن ذريح ويزيد بن هرون
(و) منهم سعيد (س) أبي عمرو (ب) مهران اختلط فوقه من سنين وقيل خمس سنين ومن مع منه
قبل الاختلاط يزيد بن هرون وعبد بن سليمان واسباط بن محمد وخالد بن الحارث ومروان بن
محضر وسفيان بن حبيب وشعيب بن محضر وعبد الله بن بكر السهمي وعبد الله بن المبارك
وعبد الأعلى الشامي وعبد الله بن عطاء ومحمد بن عمرو ويحيى بن عبد الله انطون ويزيد بن ذريح
وقال ابن معين أثبت الناس فيه عدة وقال ابن عدي أرواهم عنه عبد الأعلى ثم شعيب ثم
عبد الله وأثبتهم فيه يزيد بن ذريح وخالد ويحيى انطون قال العراقي وقد قال عدة عن نفسه
أهـ مع عدة في الاختلاط إلا أن يزيد بن ذريح كان اختلاطه واهل لم يحدث بجامعه منه
في الاختلاط وأخرج به الشيخان عن أحمد وروح بن عباد وعبد الأعلى وعبد الرحمن بن
عثمان ومحمد بن سواء المدوني ومحمد بن عدي ويحيى انطون ويزيد بن ذريح والبخاري
عن بشر بن المنصل وسهل بن يوسف بن المبارك وعبد الوارث بن سعيد وكهـ س بن
الممال ومحمد بن عبد الله الانصاري ومسلم بن أبي علي وحماد بن أسامة وسالم بن فوح
وسعيد بن عامر المصري وابن حنبل لا حرو وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف وعبد الله بن
مسهر وعيسى بن يونس ومحمد بن بشر العبدي ومحمد بن بكر النيسابوري وعبد الرحمن بن
في الاختلاط المعالي بن عمران ووكيع والنضلي بن ذكين (و) منهم (ع) عبد الرحمن بن
عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود المسعودي قال أبو حاتم اختلط قبل موته بسنة
أو سنين قال أحمد اختلط بمقداد بن معمر بأكوفه أو البصرة فسأله جدير قال
ابن معين من معمر من أبي جعفر المصنف ورواه جميع السماع ومن معمر من زمن المهدي
فليس بشيء وقد شددهم في أمره فرد حديثه كله لأنه لا يغير حديثه القديم من حديث
الآخر قال ذلك ابن حبان وأبو الحسن بن النضر قال أهرابي والصحيح غلط ذلك فمن
معمر في النجدة ووكيع وأبو نعيم الفضل بن أحمد ومن معمر من قبل ذلك من عبد الله بن
ابن خمار وشعر بن المنفلوط وجمهر بن عوف وخالد بن الحارث وسفيان بن حبيب والثوري
وسليم بن قتيبة وطلق بن عثمان وعبد الله بن رجاء وشعيب بن عمرو بن قيس وعمر بن مروان

وعمر بن الهيثم والقاسم بن معن بن عبد الرحمن ومعاذ العتيرى والنضر بن قيس ويزيد بن
 زريع ومعه منه بعد الاختلاط أبو النضر هاشم بن القاسم وعاصم بن علي وابن مهدي ويزيد
 ابن هرون وبخاج الاثوري وأبو دارد الطيالسي وعلي بن الجعد (و) منهم (و) بهمة الرازي بن
 أبي عبد الرحمن (شيخ مالك) قال ابن الصلاح قيل انه تغير في آخر عمره وترك الاعتقاد
 عليه ذلك قال العراقي وما حكاه ابن الصلاح لم أره لغيره وقد احتج به الشيخان وروثه الحفاظ
 والآفة ولا أعلم أحدا منكم فيه باختلاط ولا ضعف إلا ابن سعد قال بعد أن وثقه كانوا يتفقون
 أو مع الرازي وذكره الثباني في ذيل الكامل كذلك وقال ابن عبد البر زعمه جماعة من أهل
 الحديث لا عرافة في الرازي وكان سفيان والثاقبي وأحمد لا يروون عن رايه لان كسبر امته
 بخلاف السنة (و) منهم (صالح) بن تيهان (مولى التومنة) قال ابن معين خرف قبل أن
 يموت وقال أحمد أدركه مالك بعد اختلاطه وقال ابن حبان تغير سنة خمس وعشرين ومائة
 واختلط حديثه الأخير بالقديم ولم يغير فاستحق الترك قال العراقي بل - من الآفة بعض ذلك
 فجمع منه قد يفتقد في أبي ذؤيب قاله ابن معين وغيره وابن جرير يزيد بن سعد قاله ابن عدي
 وأحمد بن أسيد وسعيد بن أبي أيوب وعبد الرحمن الأفرقي وعمارة بن عريضة وموسى بن
 عتبة ومعه بعد مالك والشافعيان (و) منهم (حصبين بن عبد الرحمن الكوفي) السلي قال
 أبو حاتم سأله فقه في الاستر وقال يزيد بن هرون اختلط وقال الثاقبي تغير وأترك ذلك على
 ابن عاصم ولم يسم هذا الاسم ثلاثة آخر كوفيون ليس فيهم سلي ولا من اختلط الا هشام بن
 سعيد فلهذا سلبان الثقب والاعمش وشعبة وسفيان (و) منهم (عبد الوهاب) بن عبد
 الحميد (الثقب) قال ابن معين اختلط بآخره وقال عتبة العمي قبل موته ثلاث سنين أو أربع
 قال الذهبي لكنه ما تغير غيره فانه لم يحدث بحديث في زمن التغيير ثم استدلل بقول أبي داود
 وغيره من يروى عن عبد الوهاب الثقب فحبب الناس عنهم (و) منهم (سفيان بن عيينة)
 اختلط (قبل موته بسنتين) قاله ابن الصلاح أخذ من قول يحيى بن سعيد أشهادان سفيان
 اختلط سنة سبع وتسعين وقد مات سنة تسع وتسعين قال العراقي وذلك وهم وإن المعروف انه
 مات سنة ثمان أول وجب قال الذهبي ومات قبل عن يحيى بن سعيد فبعد ان ابن سعيد مات في
 سنة تسع وتسعين ثمان وفت قدوم الحجاج ووقت فقد فهم عن أخبار الحجاج فني تمكن من أن يسمع
 اختلاطه سفيان ثم يحكم به والموت قد تزل به قال فله له بلغه ذلك في اثناء سنة سبع ومن معه
 منه في التغيير محمد بن عاصم صاحب ذلك الميزان العالي قال الذهبي ويغلب على ظني ان سائر
 شيوخ الآفة السنة تبعوا منه قبل ذلك (وعبد الرزاق) بن همام الصنعائي (عمي في آخر
 عمره وكان يلقب فيلقن) قاله أحمد قال فن معه منه بعد أن عمي فهو ضعيف السماع ومن
 معه منه قبل ذلك أحمد وابن وهب وابن معين وابن المديني ووكيع في آخرين وبعده أحمد
 ابن محمد بن سبويه ومحمد بن جراد الطبراني وأحمد بن إبراهيم الديلمي قال ابن الصلاح
 وجدت في كتابي الطبراني عن الديلمي عنه أحاديث باسكتكم أجاد فأحلت امره على ذلك

وقول ابراهيم الحارثي عن عبد الرزاق ولدي ربي - الحسين اوسع قال اس على استغفرني
 عبد الرزاق قال الذهبي انما اعني به توفقه فامعه معه خاصيته وله سبع سنين او نحوها
 وقرا حقه ابو عوانة في صحبه وعبيد - دل اعراقى وكان من اخيه لم يبال بشيئه اكونه
 انما حدث من كنية لا من حفظه دل والناهران الذين جمع منهم الطبراني في رحلته الى
 مسماه من اصحاب عبد الرزاق كلهم مع منته بعد التعبير وهم اربعة القبري وابراهيم بن محمد
 اسرة الصنعاني وابراهيم بن محمد بن عبيد الله بن سويد والحسين بن عبد الله الاعلى الصنعاني
 (و) منهم (عازم) محمد بن الفضل ابو النعمان السدوسي قال البزار في تفسيره في آخر عمره
 وول ابو حاتم من سبع منته عشرة سنين ومات في صحابه جيد قول وابو زوجه لقبه سنة
 اثنين وعشرين وقول اوداد بلعيا انه امكن سنة ثلاث عشرة ثم راجعه عفة دل ثم استخدمه
 الاختلاط سنة ثمانية عشرة وقول الدارقطني ومات ربه بعد اختلاطه حديث منكروا ما بين
 حبان فقد اخطأ وتغير حتى كان لا يدري ما يحدث فوقه الما كبر الكثرة في روايته هاروي
 عنه انفسه ما وقع وأما روايه المتأخر فيجب التأكيد عنها وانكر ذلك الذهبي ونسب
 اس حبان الى التحييف والتهوير ومن مع منته قبل الاختلاط احدث وعبيد الله بن عبد الله
 وابو حاتم وابو علي محمد بن أحمد بن خالد وجاعة وعبد علي بن عبد العزيز والبغوي وابو
 زرعة (و) منهم (أبو قلانة) عبد الملك بن محمد (الرفاعي) دل ابن خزيمة ١٢١٠ أبو قلانة
 بالبصرة قتل أن يحتل ويخرج الى مداد وظاهره ان من مع منته بالبصرة صحابه جميع
 ذلك كافي داود الهستاري رآه في بكر واس ماحه وأبي مسلم الكشي ومحمد بن ابي
 الصعود وأحمد بن يحيى الدادري وأبي عروبة الطراي ومن مع منته بعد احدث سلمان
 التباد وأحمد بن كامل النعماني وابو سهل بن زياد اسطان وعثمان بن أحمد الجال وأبو الغساس
 الاصم وابو بكر الشاهي وعبيد (و) منهم في المتأخرين (أبو أحمد) محمد بن أحمد بن الحسين
 (الطبراني) الجرجاني قال الطحاوي أبو علي النرجي يعني انه اخطأ في آخر عمره الامعابلي
 في صحبه الا انه داس اسمه لكونه من أقرانه لا لاصفه وقدمات في تاريخ جرجان قلم يذكر عنه
 شيئا من ذلك وهو أعرف به وله شبهه وقد حدث عنه الامعابلي قبله وآخر اصحاب العطري
 اخاه أبو الطيب الطبري وصاحبه منته في حياة الامعابلي فهو قبل تغييره ان كان غير قول
 وثم آخر يقال له العطري واقى هذا في اسمه واسم أبيه وبلده ونسبه وتقار في اسم بلده
 ونعاصرا وذلك قد اخطأ ما نشره كذا كراه الخا في تاريخ يسابور فيتم ان يكون نسبة
 بالعطري هذا (و) منهم (أبو طاهر) محمد بن الفضل (حفيد الامام) أبي بكر (بن خزيمة) قال
 الخا اكم اخطأ قبل موته بقتين ونصف قال الذهبي ولم يجمع أحد منته في تلك المدة (و) منهم
 (أبو بكر الططبي) راوي مسد أحمد (والزهد) عن ابنه عبد الله قال ابن الصلاح اخطأ في
 آخر عمره ونزل حتى كان لا يعرف شيئا مما يقرأ عليه قال الذهبي ذكر هذا أبو الحسن بن
 النفران وهو غلو واسم أبيه ولد وثقه البرقاني والخا اكم والدارقطني ولم يذكر واسم من ذلك

روى القرآن في ثبوت ذلك نظر وما ذكره ابن القرات لم يثبت أسناده اليه قال وعلى تقدير ثبوته
فمن منع منه في حال صحته الحاكم والدارقطني وابن شاهين والبرقاني وأبو يعرب وأبو علي التميمي
وأبو المسعود عنه فانه سمعه عليه سنة ست وستين ومات سنة ثمان وستين وثلاثمائة (ومن كان
من هذا القبيل محجبا في الصحيح فهو ما عرفت روايته في الاختلاط السبع والثلاث والسبعون
طبقات العلماء والرواة وهذا من مهم) فانه قد يتفق اسمان في الاساطيع وان أحدهما الآخر
تغير ذلك، وروى طبقاتهم ما رصف في ذلك جماعة كسليم وحليقة (وطبقات بن سعد)
الكبير (عظيم كثير الموائد) وله كتابان آسرا في ذلك (وهو ثقة في نفسه لكن كثير
الرواية فيه عن الصعفاء منهم شيعة محمد بن عمر الواقدي لا يسهل) بل يقتصر على اسمه وام
أبيه وشيعة هشام بن محمد بن السائب الكلابي (والطائفة في الناحية القوم المشاهير) روى
الاساطيع قوم تقاروا في السن والاسناد أو في الاساطيع ما يكون شيوخ هذاهم شيوخ
الآخر أو يقاربوا شيوخه (وقد يكونان) أي الراويان (من طبقة ما عرفت) لمشاهيرها
من وجه (ومن طبقتين باعتبار آخر لمشاهيرها من وجه آخر) كاسم وشيعة من أساطير
الصحابة منهم مع العشرة في طبقة الصحابة وعلى هذا الحصة كلهم طبقة باعتبار شمرتهم في
الحصة (والثانعون) طبقة (ثانية وأنباعهم) طبقة (ثالثة) بالاعتبار المذكور (وهلم سرا
واعتبار) آخر وهو التلويح (السوابق تكون الحصة تصنع عشرة طبقة كما تقدم في معرفة
الصحابة أنهم اثنا عشرة طبقة أو أكثر في معرفة التابعين منهم خمس عشرة طبقة وهكذا
ويحتاج إلى الطريقة إلى معرفة الموالي (والرواة) والرواة ومن روى عنه وروى عنهم
الجميع الرابع والسبعون معرفة الموال (من العلماء ورواه وصنف في ذلك أبو عمر النيسابوري
بالنسبة إلى المصريين) أهمه المسوون إلى القبائل مطلقا كملال القرشي ويكون مولى
لهم) ومن يظن انه منهم تحكم ظاهر الاطلاق فيترتب على ذلك حال في الاحكام الشرعية في
الأمر المشترط في النسب كالإمامة العظمى والكفاءة في السكاح ونحو ذلك (ثم منهم من
يقال) به (مولى دلائل وبراء مولى عتاقة وهو العال) وسيأتي في أمثله (ومهم) من يراده
(مولى الاسلام كالجاري الامام مولى الجميعين ولا الاسلام لا يجرده) المعبره (كان مجوسا
فأسلم على يد الجاهل) بن أحنس (الطبعي وكذلك الحسن) بن عبيد ذكره المصنف في حديثه
ابن ماسر بن الحسن (الماصري) أبو علي النيسابوري من رجال مسلم (مولى عبد الله بن المبارك
كان نصرانيا فأسلم على يديه ومهم مولى ابن الحنف كمال بن أسد الامام زعفران) هم
(أصحابيون صليبة) ويقال له التيمي لأن شعره أصبح (موال تميم ذر ش الحنف ومن أمثلة
موال القبيلة) عتاقة (أبو العتري الطائي التابعي مولى طي وآنو العال) وقيل من مهران
(الرياحي) بالعتبة (التابعي مولى امرأة من بني دباح) بن يربوع بن من بن تميم (والثامن
سيد المصري) الذي مولاهم عبد الله بن المبارك الحنظلي مولاهم عبد الله بن وهب القرشي
مولاهم عبد الله بن صالح الجهني مولاهم وربيعة بن عبد الله بن القيلة مولى مولاهم كافي الجاهل

- بعد من يسار (الهاتمي) لانه (مولي شقران مولد رسول الله صلى الله عليه وسلم) وقبل هو
 مولد مجرية ثم المومنين وقبله مولد الحسين بن علي قيس جند من هذا القسم ومنه بعد
 اتين رها اخرى ادهري وله مولد يزيد بن رمانه مولد يزيد بن ابيس الدهري (اليوم
 الخامس والسبعون مائة اوطان الرواة ولداهم هم جميعا بخترا اليه ساط الحديث في
 تصروا (ومصنفاته) وثلاثين غير بين الا بين المتفقين في المسئلة (ومن مثله المطيعان
 لارساء وقد كتب العرب انما نسب الى قبائلها لميلها الى الاسلام وغلب عليهم سكنى القرى
 اسموا الى اخرى (والقاصر) كالهم ثم من كان مائة من بلاد ابي بلدراد الا نسب اليهم ما
 يسد الا اول يقول في مائة مصر الى دمشق المصري المسمى والا حسن ثم المسمى في اللالة
 ثم على ان يصر وله ان ينسب الى أحد هاتين وهو قليل وله المصنف في ثم نبيه (ومن كان من
 أهل قرية بلدة) مائة قرية بينها (فجور ان ينسب الى قرية) فقط (والى البلدة) فقط (والى
 الناحية) التي فيها تلك البلدة فقط (والى الاقليم) فقط فيقول في من هو من حرسنا
 مثلا وهي قرية من قري العوطة التي هي كورة من كورة دمشق الحرساني ثواله على أو
 اندمشق أو النشائي وله الجمع فيدأ بالاعم وهو الاقليم ثم الناحية ثم البلدة ثم القرية فيقال النشائي
 اندمشق العوطة الحرساني وكذلك انفس الى القبائل يبدأ بالعام قبل الخاص فيحصل
 بانثائي ولده لم تكن لارسة في الاول فيقال القرشي ثم الهاتمي ولا يقال الهاتمي القرشي
 لانه لا لده لثاني فيقتد اذ يرم من كونه هاتميا كونه قرشيا بخلاف الله كس ذكره
 المصنف في ثم نبيه ولان قبل فيبغى أن لا يدكر الا اعم بل يقتصر على الاخص والحوادث
 انه قد يحى على بعض الناس كوى الهاتمي قرشيا يظهر هذا الخلق في البطون الخفية
 كالاشهر من الانساب لو اتصرت على الاشهر لم يعرف كثير من الناس أنهم من الانصار
 أم لا ذكر العام ثم الخاص مع هذا الوهم قال وقد يقتصرون على الخاص وقد يقتصرون
 على العام وهذا قليل قال وانما جمع بين النسب الى القبيلة والبلد قدم النسب الى القبيلة انتهى
 (ول عبدالله من اسارته وعبره من اقباهي بلدة أو مع سبعين سب اليها) (والائدة في دمشق
 الاساب الحارثي كتاب النجاة وهو صغير الحجم والشاطي ثم الحافظ أبو سعيد السعدي كتاب
 صحاحه فلا واخصره ابن الاثير في ثلاث مجلدات رجاء القلب وزاد فيه شيئا يسيرا وقد
 اختصره آباي مجلده الطيبة وزود فيه الجمل الصغير ومين لب القلب وقد اخذ هذا آخر
 ما أورده المصنف رحمه الله تعالى من أنواع علوم الحديث تبع الاين الصلاح وقد بقيت أنواع
 آخرها ما أوردها رمانه حياه وتعالى المستعان النوع السادس والسابع والستون المتعلق
 والمعص تقدم ذكرها في نوع المعقل النوع الثامن والتاسع والستون المتوازي والمغزى
 تقدم في نوع المشهور والنوع السبعون المعروف سرته في نوع التباذ والمكره النوع
 الثالث والسبعون المتروك وتقدم في نوع المسكر وعقب المغلوب النوع الرابع والسبعون

رتق نقضت الاشارة اليه في نوع المصحف النوع الخامس والسبعون معرفة اتباع التابعين
 ذكره الحاكم في علم الحديث عقب معرفة التابعين في النوع السادس والسابع والسبعون
 رواية الصحابة بعضهم عن بعض والتابعين بعضهم عن بعض هذا ذكره صاحب المصنف في
 الحاشية على الاصل وقال انهم اجمعوا ان لان العالم رواية التابعين عن الصحابة ورواية اتباع
 التابعين عن التابعين فيحتاج الى التدقيق على ما يحال في الغالب وقالت هذا تقدم في نوع الاقران
 ومن أمثلة الاول حديث اجمع فيه أو نحوه صحابة وهو حديث الزهري عن السائب بن يزيد عن
 عروة بن عبد العزى عن عبد الله بن السعدى عن عمر بن الخطاب مرفوعا ما جاء في الله
 من هذا المال عن غير ائمة ولا مسائل فخذ ولا تتبعه نفسك وحديث خالد بن معدان عن
 كثير بن مرة عن يعمر بن هبار عن المقداد بن معدى كروب عن أنس بن عوف عن عائشة قال
 خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مرعوب متغير اللون فقال أطعوا ما أمرت
 بكم وعابواكم بحكاي الله فاحذروا لعله لم يسمعوا من امره وحديث اجمع فيه أو نحوه من ساء الصحابة
 فان من أمهات المؤمنين ورويتان للبخاري صلى الله عليه وسلم وهو مرعوب متغير اللون
 والبخاري وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن زبابة أم سلمة عن
 حبيبة بنت أم جبيعة عن أمها أم حبيسة عن زبابة بنت جحش قالت أئمة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يوم اشجروا وجهه وهو يقول لا اله الا الله ثلاث مرات وبل لا اله الا الله
 اقترب فقع الدم من ردهم بأجوج وما جوج مثل هذه وعقد عشر اقلاب بارسول الله أنه لك وجها
 الصالحون قال نعم ادا كثر الحبيب وقد أورد بعضهم هذه الاحاديث الثلاثة في حرة فالتوقع
 في بعض الأجزاء حديث اجمع فيه خمسة من الصحابة أحمرى أبو عبد الله من قبل مكاتبة عن
 أحمد بن حنبل العزير ومحمد بن علي الطراوى كلاهما عن الحافظ شرف الدين الدمشقي أما
 الحافظ بن حنبل أما إذا كرس كامل انبا مأثور ذكره يحيى بن أبي عمير الاصحاح أما
 أحمد بن حنبل أما أبو علي الحسين أحمد البرقي فتناجى بين العباس الجورى فتناجى بين
 حبان الانصارى ثمال الشاذ كوى ثاسفيا بن عبيدة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن
 عبد الله بن محمد بن النعمان عن عثمان بن عفان عن عمر بن الخطاب عن أبي بكر الصديق
 عن بلال قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الموت كماردة كل مسلم في النوع الثامن
 والسبعون ما رواه الصحابة عن التابعين عن الصحابة هذا النوع رده أو قد السبق الخطيب
 أنكر بعضهم وجود ذلك وقال انه رواية الصحابة عن التابعين اعلم في الاسرائيليات
 والمرويات وليس كذلك في ذلك حديث سهل بن سعد الساعدي عن عمر بن الخطاب عن
 زبينة بنت أبي الهيثم صلى الله عليه وسلم أمي عليه لا يستوي القاعدون من المؤمنين بغا
 ابن أم مكتوم الحديث رواه البخاري والترمذي واللساني وحديث السائب بن يزيد عن عبد
 الرحمن بن عيسى الطراوى عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مات من مائة
 سنة أو عن مائة سنة فمات ما بين صلاة القبر الى صلاة الظهر كتب له كاعا قرأه من الليل رواه

مسلم وأصحاب السنن الأربعة وحديث جابر بن عبد الله عن أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق عن عائشة أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجامع ثم يكتسل هل عليه ما من غسل وعائشة جالسة فقال إنى لأهل ذلك أنا وهذه ثم تكتسل رواء مسلم وحديث حماد بن الحارث بن المصطلق عن ابن أخي زينب امرأة عبد الله بن مسعود عن زينب امرأة ابن مسعود قالت غلبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا معشر النساء تصدقن ولو من حليكن فأمكن أكثر أهل جهنم يوم القيامة رواء الترمذي والنسائي والحديث منقح عليه من رواية حماد عن زينب نفسها وحديث علي بن أسامة عن عبيدة بن أبي سفيان عن أخته أم حبيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم من سبى ثلثي عشرة ركعة بآدم أو بالليل بنى فبيت في الجنة رواء النسائي وحديث جابر بن عبد الله عن أبي حمزة مولى عائشة وأسمه ذكوان عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكون جنباً فيريد الرقابة فتوضأ وشوهد للصلاة ثم برق ذرواه أحد في مسنده وحديث أبي هريرة عن أم عبد الله بن أبي ذئب عن أم سلمة عن عائشة أم النبي الله عبد الله وهو على طارفة يكرهها إلا جعل الله ذلك البلاء أكفارة له رواء ابن أبي الدنيا في كتاب المرض والكفارات وقد جمع الحافظ أبو الفضل العراقي الأحاديث التي بهذه التسمية فبلغت عشرين حديثاً النوع التاسع والسبعون والثمانون معرفة من وافقت كنيته اسم أبيه وعكسه ذكرهما شيخ الإسلام في التوبة وصنف الخطيب في النوع الأول كتاباً قال فيه وحلت في أسماء رواة الحديث وجدت جماعة منهم وطائفة كانهم أسماء آبائهم ولربعضهم نظر الاختلاف ذلك فرمى بما جازت رواية عن بعضهم باسمه وكنيته مضاهياً لا تخفى اسمه وكنيته وهما اثنان فلا يؤمن وقوع الخطأ فيها وقال شيخ الإسلام فائدة معرفة ذلك في العلل عن نسبة إلى أبيه وصنف أبو الفتح الأزدي في النوع الثاني كتاباً ومن أمثلة الأول في الصحابة وفي غيرهم أبو مسلم الأخرم مسلم المدي روى عن أبي هريرة وعصيرة وأبو خالد أوس بن خالد البصري روى عن أبي هريرة وعصيرة وأبو أمية إبراهيم بن إسحق المديني من أتباع التابعين وأبو أمية عيسى بن إدريس بن اسمعيل الكوفي روى عن الأعمش وطلحة بن مصرف وأبو رباح أيوب بن زياد الحمصي روى عن عباد بن الوليد بن عباد وأبي الجواب الأحوص بن جواب الكوفي البصري روى عن أسباط بن نصر وغيره ومن أمثلة الثاني في الصحابة أوس بن أوس وسنان بن أبي سنان الأسدي ومعل بن أبي معقل وفي غيرهم الحسن بن أبي الحسن البصري روى عن الحسن بن أبي السدي وعامر بن أبي عامر الأشعري النوع الحادي والثمانون معرفة من وافقت كنيته كنية زوجه هذا النوع ذكره شيخ الإسلام في التوبة وصنف فيه أبو الحسن بن حيويه جزاً خاصاً بالصحابة ثم الحافظ أبو القاسم بن عساكر وقد رأيت جزاً من خبره وهو من أسماء من ذكره أبو أسيد الساعدي مالك بن زبيدة الأنصاري وزوجه أم أسيد الأنصارية أبو أيوب الأنصاري فالدين زيد وزوجه أم أيوب بنت قيس بن أسد الأنصارية أبو بكر الصديق وزوجه أم بكر في الجاهلية لم يصح إسلامها أبو الدحداح وزوجه أم الدحداح أبو

[illegible]

[illegible]

حصص العكبري وحامد بن كزياب الجرماني قال السجدي ولم يسبق الى ذلك وقال ابن دقيق العيد في
 شرح العمدة شرح بعض المتأخرين في تصنيف أسباب الحديث كما سبقت في أسباب ابن رول
 ومن أمثله حديث اعمال الاعمال بالبيان سببه اخرجنا من مكنه الى المدة لا يريد بذلك
 الهجرة بل لا يخرج امرأه يقال لها أم قيس فهي مهاجرة أم قيس وليها حسن في الحديث ذكر
 المرأه دون سائر الامور والقبولية قال البلقيني والسبب قد يسبق في الحديث كحديث قول
 جبريل عليه الصلاة والسلام من الاجل والاسلام والاحسان وحديث القنبر مثل
 عن المها يكون ما فله وما ينوبه من الساع والدواب وحديث صل والتم وصل وحديث
 خذني فرصة من مسك وحديث سؤال أي الذم أكبر وغير ذلك وقد لا يسبق فيه أو يسبق في
 بعض طارقه وهو الذي يدعى الاعتناء به جد كرا السبب فيبين السبب في المسئلة من ذلك حديث
 الخراج بالصمان في بعض طرقة له في داود واسماحه ان رجلا ابتاع عبدا فاقام عنده
 ما شاء الله ان يقم ثم رخصه بعبا فباعه الى النبي صلى الله عليه وسلم فرده عليه فقال الرجل
 يا رسول الله فداسته هل غلامي فقال الخراج الصمان في النوع التسعون معرفة نواريج
 المثنون ذكره البلقيني وفيه فوائد كثيرة وله شفع في معرفة الناسخ والمنسوخ قال والتاريخ
 يعرف باول ما كان كذا يريد كرا القليلة والبعدية وما سخر الامرين ويكون بد كرا السنة
 والله وغير ذلك في الاول اول ما بدى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا
 المصاحفة واول ما قام في حبه ربي بعد عاده قال الا وثان شرب الخمر وملاحاة الرجال رواه ابن
 ماجه وقد سنف العلماء في الاوائل راقدان في شعبة في مصنفه ما باللائل ومن القليلة
 ونحوها حديث جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بان من تدر البيلة أو استقبلها
 بفروجا اذا هرق ما لما ثم وأبنته قبل موته عام يستقبلها رواه أحمد وأبو داود وغيرهما
 وحديثه كان آخر الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار
 رواه أبو داود وغيره وحديث جبرائيل رآني النبي صلى الله عليه وسلم يصيح على الحطب فيقبل
 له أقبل ردل المسائدة أم بعدها فقال ما أسلمت الا بعد ردل المسائدة ومن المؤرخ بد كرا السنة
 زعموا حديث بريدة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ لكل صلاة فلما كان يوم
 الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد أخرجه مسلم وحديث عبيد الله بن عكيم أنا ما كتاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قبل موته شهرا ان لا تغفوا من الميتة ناهب ولا عصب رواه
 الأربعة في الشرح الطحاوي والتسعون معرفة من لم يرو الا حديثا واحدا هذا النوع
 زعموا انهم قلمهم ما ذكره فيمن لم يرو عنه الا واحد ثم رأيت ابن الجعاري حبه تصفية فاحسا
 بالصحة وبشأنه وبين الرواة ان فرق فانه قد يكون روى عنه أكثر من واحد وليس له الا
 حديث واحد وقد يكون روى عنه غير حديث وليس له الا واحد وذلك موجود معروف
 ومن أمثله في الصحابة أبي بن عتبة المذني قال المزي له حديث واحد في المسح على الخفين
 رواه أبو داود رواه ماجه أبي اللحم العفاري قال المزي له حديث واحد في الانسقاء رواه

الترمذي ورواه في أحسن من المصري قال المزي له حديث واحد ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان اذا احتطأ في عصبه من حبه رواه أنوداود واس ماحه بدر عنه الحسن
 المصري أنور السلي قال المزي له حديث حث ليله أنحر من النبي صلى الله عليه وسلم وإذا
 رحل فرائه ناله الحديث رواه من ماحه شيرين بن حاش القرشي ويقال بشر بن المزي
 صحابي شامي له حديث واحد ان النبي صلى الله عليه وسلم روى يوماني كنهه فوضع علم الأصغر
 ثم قال يقول الله ان آدم اني نحرى الحديث رواه أحمد واس ماحه بن دردين أني حذر
 السلي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من همراة ماحه وهو كنهه رواه أنوداود
 وبعده من سامر بن عباد الازدي قال المزي له حديث واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أنظروا بآداب الحلال والاكرام رواه النسائي أنو حاتم صحابي روى عنه محمد وسيدنا ساعية
 حديث اذا جاءكم من نرسود منه وحلقه وامكسوه ان لا يعلوه نكس فسه في الارض وساد
 عن ابن لس لا في حمام غيره قال الذهبي في طبقات الحفاظ وأنو علي بن السكس ومن غير
 النجاشي اصح من يري الله في الحديث روى عن عوب بن عبد الله عن ابن مسعود حديث اذا
 رجع أو صعد فليصم ثلاثا وذلك رواه أنوداود والترمذي والنسائي قال المزي وليس له
 غيره اصح من يري الحديث روى عن حارس بن عبد الله وأنو طلحة بن زيد بن سهل الانصاري والا
 سمار رسول الله صلى الله عليه وسلم حول ماس امرئ يحدل امرأ مسلما في موضع نتهك فيه
 سرته الحديث رواه أنوداود قال المزي ولا يعرف له غيره الحسن بن قيس روى عن كزاد بن
 دخل علي الحسين بن علي أعوده في مرصه فيها أنو بعده ادخل عليا علي بن أبي طالب
 رضى الله تعالى عنه الحديث في فصل عيادة المريض رواه النسائي في مسنده علي قال المزي
 ليس له ولا تبعه الا هذا الحديث في النوع الثاني واللسون معرفة من أسد عنه من الصحابة
 الذين ماتوا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم هذا النوع رده أو ما وانه معرفة ذلك الحكم
 بأرساله اذا كان الراوى عنه ماعيا أو حوا أو أحج لهم مسدا من ذلك أنو سلة وروح أم سلة
 توفي مرصع النبي صلى الله عليه وسلم من بدوروت أم سلة عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ماس مسل نصاب عصبه فبرع الى ما أمر الله به من قول ما لله وما اليه راجعون اللهم
 هذا أحب مصبتي فأمرني عليها ألا أعقه الله حيرا مهورا رواه الترمذي والنسائي وابن
 ماحه من طريق عمرو بن أبي سلمة عن أمه أم سلمة أن أناسا أتوها مع النبي صلى الله
 عليه وسلم يقولون ذكره وبعده من أبي طالب روى له أحمد في مسنده حديث السعرة وجره
 عن النبي صلى الله عليه وسلم روى له النضر بن حديش في الجوص وحديثه وأنو طالب ان صح
 اسلام في النوع الثالث واللسون معرفة الحفاظ وصنف فيه جماعة أشهرهم الذهبي وقد
 لحصن طبقاته ورواه عليه من جاء به رواه أنو رها أنو عا طيفأمة قال الذهبي في المدخل
 أنو عبد الله الحافظ أنو أبو العباس محمد بن يعقوب أنو محمد بن يعقوب أنو محمد بن عبد الله
 ابن عبد الحكم أنو ابن وهب سمعت مالك يحدث عن يحيى بن سعيدان عن عمر بن الخطاب قال

بومأخذوا الأتمة فمدها فخر من خمسة قال أقترول الساس بغير أئمة فقلت مالكا عن الأئمة
من هم قال هم أئمة النيس في الشقة والورع وقال جعفر بن زريق عقلت لعمر الساس مالكا من أئمة
أهل المدينة قال أما أعلمهم بقضايا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضايا أبي بكر وعمر وعثمان
وأهل بيته فقهوا وأعلمهم علما عمما من أمر الناس فسيعد بن المسيب وأما أغزرهم حديثا
فعمرو بن الزبير ولا تشاء أن تغفر من عبيد الله بنجر الأجر ثم أعلمهم عندي جميعا بن شهاب
زاد جمع علمهم جميعا إلى علمه وقال الزهري العلما ثار بعد عيسى بن المسيب بالمدينة والشامي
بالكوفة والحسن بالبصرة ومكحول بالشام وقال أبو الزناد وكان فقها أهل المدينة أربعة
سعيد بن المسيب وعيسى بن زريق وعمرو بن الزبير وعبد الملك بن مهران وقال الزهري
أربعة من قريش وجدتهم يحوراهم يدين للمسيب وعمرو بن الزبير وأبو سلمة بن عبد الرحمن
وعبيد الله بن عباد قال ابن سيرين قدمت الكوفة وبها أربعة آلاف يطالبون الحديث
وشيوخ أهل الكوفة أربعة عبيد الله السلمي والحارث الأعور وعقبة بن قيس وشريح
القاضي وكان أحسنهم وقال الشامي كان بالقضاة بعد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالكوفة من أصحاب ابن مسعود هؤلاء عقبة وعبيد وشريح ومسروق وكان مسروق
أعلم بالفقهاء من شريح وشريح أعلم بالقضاة وكان عبيد بن يونس قال أبو بكر بن أبي ادريس
ليس أحمد بعد الصحابة أعلم بالقرآن من أبي العباس وعبد سعيد بن جبيرة وعبد الله السدي
وعبد الله بن سفيان الثوري وقال ابن عوف بن قيس بن سعد بن زرق الذي مثل ابن سيرين بالنعراق
والقاسم بن محمد بن جابر بن جيو بن الشام وطائوس باليمن وقال قتادة أعلم التابعين أربعة
هؤلاء ابن أبي رباح وأهلهم بالأسانيد سعيد بن جبيرة أعلمهم بالتفسير وعكرمة بن مولى ابن عباس
أعلمهم بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم والحسن أعلمهم بالحلال والحرام وقال سليمان بن
مرمى الشاذلي نال العلم من ناحية الجزيرة عن محبوب بن مهران قبلناه وان جاءنا من البصرة
عن الحسن البصري قبلناه وان جاءنا من الجواز عن الزهري قبلناه وان جاءنا من الشام عن
مكحول قبلناه كان هؤلاء الأربعة علماء الناس في زمن هشام وقال أبو داود الطيالسي وجدنا
الحديث عند أربعة الزهري وقاتدة والأعمش وأبي إسحق قال وكاب الزهري أعلمهم بالأسانيد
وكان قتادة أعلمهم بالاخلاق وكان أبو أمية أعلمهم بالحديث على وعبيد الله وكان عند
الأعمش من كل حديثا وقال ابن مهدي أئمة الساس في الحديث في زمانهم أربعة ملائكة بن أنس
بأطوار والأوزاعي بالشام وسفيان الثوري بالكوفة وحجاب بن زيد بالبصرة وقال ابن المديني
ثلاثة أحفظ الناس للشايخ وسفيان أحفظ الناس للأجواب وابن مهدي أحفظهم للشايخ
والأوزاعي في يحيى القطان أحرف بمنازل الأسانيد وأصرف بمواضع الطعن فيهم وقال الخطيب
أما البرقي قال أما الامتاع على قال سئل القريشي عن يحيى بن معين وعن علي بن المديني وأحمد
ابن حنبل وأبي شيعة فقال أما على فأعلمهم بالحديث والعلالي ويحيى أعلمهم بالرجال وأحمد أعلمهم
بالفقه وأبو شيعة من النبلاء وأسند الخطيب عن أبي عبيد القاسم بن سلام قال الحفاظ

الترمذي واتفق في أحد من خزائن مصرى قال الترمذي لمحدث واحد آخر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان إذا سمعته في عسديه عن جبهة رواه أبو داود وابن ماجه وشرحه الحيس
 البصرى أدرع السلي قال الترمذي لمحدث جندب بن عبد الله بن أبي السلي عن النبي صلى الله عليه وسلم وثنا
 رجل قرأه إليه الحديث رواه ابن ماجه شيرين حاشي أقرشى ويقال بشرق الترمذي
 صحاح شامى لمحدث واحد ابن أبي السلي صلى الله عليه وسلم روى مائى كفه فوضع عليها السبعة
 ثم قال يقول الله اسأتمنى في الحديث رواه أحمد وابن ماجه حرد بن أبي حرد
 السلي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من هجرته خمسة فهو كسئلده رواه أبو داود
 ربيعة بن ربيعة بن الهاد الأزدى قال الترمذي لمحدث واحد من النبي صلى الله عليه وسلم
 الظوايا المخلد والاكرام رواه أنس بن مالك روى عنه محمد وسعيد ابن عتبة
 حديث إذا جاءكم من ترصود يديه وخلقه ونكوه ان لا تضعوه تكن قسمة في الأرض وقيل
 عرف بن ليس لابن حاتم غيره قال الهدي في طبقات الطبقات وأبو علي بن السكندر ومن غير
 النصارى أمحق بن يزيد الهذلي المادني روى عن عوف بن عبد الله عن ابن مسعود حديث إذا
 ركب أو صعد فليسمع ثلاثاً ردتك دماء رواه أبو داود والترمذي وأنس بن مالك قال الترمذي ليس له
 غيره أصعب بن شبر المدي روى عن جابر بن عبد الله وأبي طهة زيد بن سهل الانصاري ولا
 هو ما رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من امرئ يحذل امرأته في موضع تهنأ فيه
 سر منه الحديث رواه أبو داود وذل المدي ولا يعرفه غيره الحسن بن قيس روى عن كزاذي
 دخلت على الحسين بن علي أعور في مرضه فيجأ أنا معه أذ دخل علينا على بن أبي طالب
 روى أنه تعالى عنه الحديث في فصل عيادة المريض رواه أنس بن مالك في مسند علي قال الترمذي
 ليس له ولا شيعه الا هذا الحديث في النوع الثاني والثعوت معرفة من أسدعت من الصحابة
 الذين ماتوا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم هذا النوع روى عنه معرفة فقلت ليحكم
 ما رساله اذا كان الراوى عنه تاجيلاً وأحوالاً أجمع لهم مستداً من ذلك أبو سلمة زوج أم سلمة
 توفي مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من بدر وروى أم سلمة عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ما من مسلم نصاب تصبى فينزح الى ما أمر الله به من قول أنا لله وأنا لله واجعون الله
 عندك أحسب مصبتي فأحرق عليها الا أسقبه الله خير امتها رواه الترمذي وأنس بن مالك
 ما به من طريق عمرو بن أبي سلمة عن أم سلمة ان أبا سلمة أخبرها أنه مع النبي صلى الله
 عليه وسلم يقول ذلك ووجهه بن أبي طالب روى أنه أحرق مستند حديث النخوة وجمرة
 عم النبي صلى الله عليه وسلم روى أنه أخبرني حديث في الخوض وخديجة روى أبو طالب أن صح
 اسلامه في النوع الثالث والثعوت معرفة الحناظ ومنه فيه جماعة أشهرهم الهدي وقد
 خلصت طبائعه وديت عليه من جابله وها أنا أورد هنا في الحديث من قال السبق في الحديث
 أنا عبد الله الحناظ أنا أبو العباس محمد بن يعقوب أنا محمد بن يعقوب أنا محمد بن عبد الله
 ابن عبد الحكم أنا أبو حبيب سمعت مالكاً يحدث عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب قال

بوماعه والائمة فقلدها نحو ومن خسه قال آتروك الناس بقير ائمة فأسعدك كما في الائمة
 من هم قال هم ائمة الذين في الفقه والورع وقال جعفر بن يعقوب قلت لعمران ما من ائمة
 اهل المدينة قال أما أعلمهم بقضايا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضايا أبي بكر وعمر وعثمان
 وأهل بيته فقاموا وأعلمهم علماء مضى من أمر الناس فبعد من المييب وأما عمر وعثمان
 آتروك من الزبير ولا تشاء ان تغبر من عبد الله عمر الاخرة وأعلمهم عدي جيعا من شهاب
 فانه جمع علمهم جميعا الى علمه وقال الزهري ما علماء اربعة بعد من المييب بالمدينة والشعبي
 بالكروفة والناس بالبحر ومكحول بالشام وقال أبو الزناد وكان فقها اهل المدينة اربعة
 بعد من المييب وفيه من ذؤيب وعروة بن الزبير وعبد الملك بن مروان وقال الزهري
 اربعة من قريش وحدثهم عروا بعد من المييب وعروة بن الزبير وأوسيلة بن عبد الرحمن
 وعبد الله بن عبد الله وقال ابن سيرين قدمت الكوفة وراثة اربعة آلاف بطون الحديث
 وشيوخ اهل الكوفة اربعة عبيدة السلمي والحريث الاعور وعقصة بن قيس وشريح
 القاضي وكان أسنهم وقال الشعبي كان الفقه اربعة بعد اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالكوفة من اصحاب ابن مسعود وهؤلاء اربعة عبيدة وشريح ومسروق وكان مسروق
 أعلم بالفتوى من شريح وأعلم بالقضاء وكان عبيدة بن ياربع قال أبو بكر بن أبي ادريس
 ليس احب الي من اصحابي أعلم بالقرآن من أبي العالية وبعده جعفر بن حمير وبعده السدي
 والقياس بن محمد والحارث بن جابر بن حيوة بالشام وطاوس باليمن وقال قتادة أعلم الناس اربعة
 أعلمهم بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم والاسن أعلمهم بالتفسير وعكرمة بن مولى ابن عباس
 روى ابا جابر قال سمعت من ناحية الجزيرة عن ميمون بن مهران قيل له وان جاء من البصرة
 الحسن البصري في قبلاء وان جاء ناس الجار عن الزهري فلياء وان جاء من الشام عن
 الحديث عند اربعة علماء الناس في زمن هشام وقال أبو داود اللباني وجدنا
 كان قتادة الزهري وقتادة والاعمش وأبي امحق قال وكان الزهري أعلمهم بالاسناد
 عمن من كل عهدا وقال ابن مهدي ائمة الناس في الحديث في زمانهم اربعة مالك بن انس
 والاوزاعي بالشام وسفيان الثوري بالكوفة وجابر بن زيد بالبصرة وقال ابن المديني
 الناس المشايخ وسفيان أحفظ الناس للأبواب وابن مهدي أحفظهم للمشايع
 أبو ليبر بن جعفر بن المطهر أحرف بمنازع الاساميد وأعرف بمنازع الطعن فيهم وقال الخطيب
 البغدادي في أبي خيثمة قتال أفعلى وأعلمهم بالحديث والعلل ويحيى أعلمهم بالرجال وأحمد أعلمهم
 بالرجال في الحديث من النبلاء وأحمد الخطيب عن أبي عبيد القاسم بن سلام قال الحفاظ

أربعة وثلاثون رواية انتهى علم الحديث إلى أربعة أو يكرن أبي شيبة أسروهم له وأجد بن حنبل
أقنعهم فيه وعلى بن المديني أعلمهم به ويحيى بن معين أكتبه لهم عنه أيضا قال زبيري
الحديث أربعة وأعلمهم بالحلال والحرام أجد بن حنبل وأحسنهم سياقة الحديث زاد الله على
ابن المديني وأحسنهم وضع الكلب ابن أبي شيبة وأعلمهم بهجج الحديث وسبقه يحيى بن
معين وذلك أبو علي صالح بن محمد البغدادي أعلم من أذكرت بالحديث وعقله ابن المديني
وأقنعهم بالحديث أجد بن حنبل وأعلمهم بتعريف المشايخ ابن معين وأحفظهم عند
الذاكرة أبو بكر بن أبي شيبة وقال ملائس الدلاء الرقي من الله على هذه الأمة بأربعة في
زمامهم ما جدد بن حنبل ثبت في الحجة ولولا ذلك لكفر الناس وبالله نفي ثقة في حديث رسول
الله صلى الله عليه وسلم ويحيى بن معين نفي الكذب عن حديثه وبأبي عبيد فسر انقريب
ولولا ذلك لا أقدم الناس الخطأ وقال ابن وارة أركان الدين أربعة أجد بن صالح بمصر وأجد بن
حنبل بغداد وابن غير بالكوفة وأفضل بجران وقال يحيى بن يحيى النيسابوري كان بالعراق
أربعة من الحفاظ شصان وكهلاي الشخان يزيد بن زريع وهشيم والكهلات وكيع ويزيد
ابن هرون ويزيد أحفظ الكهلاء وقال عبد الصمد بن سليمان البطي سألت أجد بن حنبل
عن يحيى بن سعيد وابن مهدي وكيع وأبي نعيم الفضل بن دكين فقال ما رأيت أحدا
أحفظ من وكيع وكفالك عبد الرحمن بن مهدي معرفة واقفا ما رأيت أشد ثباتا في أمور
الرجال من يحيى بن سعيد وأبو نعيم أقل الأربعة خطأ وقال ابن اسحق قال أبو عبد الله
ما رأيت البصرة مثل يحيى بن سعيد وبعده عبد الرحمن بن مهدي وعبد الرحمن أفقه الرجال
فيل له فوكيع وأبو نعيم قال إبراهيم أعلم بالشيوخ وأسماهم وبالرجال وكيع أفقه وقال قتيبة
كانوا يقولون الحفاظ أربعة اسمعيل بن عليه وعبد الوارث ويزيد بن زريع ووكيع وكان عبد
الرحمن بخارا وهيبا على اسمعيل وقال أبو حاتم هو الرابع من حفاظ أهل البصرة ولم يكن بعد
شعبة أعلم بالرجال منه وقال يحيى بن شعبة أعلم بالرجال وسفيان صاحب أبواب وقال حجاج
ابن الشاعر ما بالمشرك أنبل من أربعة أبو جعفر الرازي وأبو ذرعة وأبو حاتم وابن وارة وقال
أجد بن حنبل المتفقون في الحديث أربعة سفيان وشعبة وزهير بن معاوية وزائدة بن قدامة
وقال شعب بن حرب زهير أحفظ من عشرين مثل شعبة وقال قتيبة بن سعيد قتيان خراسان
أربعة زكريا بن يحيى الرازي والحسن بن شعاع وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي ومحمد
ابن اسمعيل البخاري وقال عبد الله بن أجد بن حنبل قلت لأبي ما أيت ما الحفاظ قال يا بني شيبان
كانوا عندنا من أهل خراسان وقد تفرقوا قلت من هم يا أبت قال محمد بن اسمعيل قال
البخاري وعبد الله بن عبد الكريم ذلك الرازي وعبد الله بن عبد الرحمن ذلك السمرقندي
يعني الهارمي والحسن بن شعاع ذلك البطي قلت يا أبت فمن أحفظ هؤلاء قال أما أبو ذرعة
فأمردهم وأما محمد بن اسمعيل فأعرفهم وأما عبد الله بن عبد الرحمن فأنفهم وأما الحسن بن
شعاع فأنفهم لا جواب وعنه أيضا قال سمعت أبي يقول انتهى الخطأ إلى أربعة من أهل

خريسان أبو زرعة الرازي ومحمد بن اسمعيل البخاري وعبد الله بن عيسى الرضائي
يعني الدارقي والسنن بن شجاع الطبري وقال بند الحافظ الذي يروي عنه أبو زرعة بالري ومسلم
ابن الحجاج نيسابوري وعبد الله بن عبد الرحمن بن سفيان ومحمد بن اسمعيل بخارا وقال أبو حاتم
الرازي البخاري أعلم من دخل العراق ومحمد بن يحيى الصنعائي طرسان اليوم ومحمد بن أسلم
أوردهم والدراوي أثبتهم وقال أبو علي النيسابوري رأيت من أئمة الحديث أربعة في وطى
والخاقاني أنان نيسابوري ابن خزيمة وأبراهيم بن أبي طالب وعبدان بالاهواز والسنن بن شجاع
وقال ابن كامل أربعة ما رأيت أحفظ منهم محمد بن أبي خزيمة وابن جرير ومحمد البربري والمعمري
وقال ابن خليل في الإرشاد كان يقال لأئمة ثلاثة في زمن واحد ابن أبي داود وبغداد وابن خزيمة
نيسابوري وابن أبي حاتم بالري قال الخليلي ورابعهم بغداد أبو محمد بن ساعدة وقال الحافظ
أبو الفضل بن طاهر سألت سعد بن علي الزباني الحافظ بمكة وما رأيت مثله قلت أربعة من
الحفاظ تعاصروا أيهم أحفظ قال من قلت الدارقطني يعبدان وعبد الله بن سعيد بمصر
وأبو عبد الله بن منده وأبو عبد الله الحارثي بن نيسابور فكت فألحت عليه فقال أما
الدارقطني فأعلمهم بالعلل وأما عبد الله بن أبي حاتم فأعلمهم بالانساب وأما ابن منده فأكثرهم حديثا مع
معرفة تامة وأما الحارثي فأحسنهم تصنيفا وقال المنذري سألت شيخنا الحافظ أبا الحسن بن
الفضل القاسمي وقلت له أربعة من الحفاظ تعاصروا أيهم أحفظ قال من هم قلت ابن
عساكر وابن ناصر قال ابن عساكر أحفظ قلت الحافظ أبو العلاء العطار وابن عساكر قال ابن
عساكر أحفظ قلت السنن وابن عساكر قال السنن استنادا قال المنذري والذهبي هذا دليل
على أن عنده أن ابن عساكر أحفظ إلا أنه وفر شعبة أن يصحح بان ابن عساكر أحفظ منه
رسأل شيخ الإسلام أبو الفضل بن حجر شيخنا الحافظ أبا الفضل العراقي عن أربعة تعاصروا
أيهم أحفظ فقالوا ابن كثير وابن رافع والحسيني فأجاب ومن خطه بقلت أنا وأوسهم
إطلاعا وأعلمهم بالانساب مغلطاي على اغلطا تقع منه في تصانيفه وأحفظهم للمتون
والتواريخ ابن كثير وأقدمهم بطب الحديث وأعلمهم بالمؤلف والمختلف ابن رافع وأعرفهم
بشيوخ المتأخرين وبالنارح الحسيني وهو أدرهم في الحفظ ورأيت في ذكره صاحبنا الحافظ
جمال الدين بسبب ابن حجر أربعة تعاصروا النقي بن دقيق العيد والشرف الديلمي والنقي
ابن تيمية والجمال المزي قال الذهبي أعلمهم بعلل الحديث والاستنباط ابن دقيق العيد وأعلمهم
بالانساب الديلمي وأحفظهم للشيوخ ابن تيمية وأعلمهم بالرجال المزي أربعة تعاصروا
السراج النيسابوري والسراج بن الملقن والزين العراقي والورثي أعلمهم بالفقه ومداركه
النيسابوري وأعلمهم بالحديث ومروته العراقي وأكثرهم تصنيفا ابن الملقن وأحفظهم للمتون
النيسابوري وفيه آخر ما ينسب خمسة من الأنواع قال الشيخ يحيى الدين رحمه الله تعالى في آخر
التبصير (وقد رويت في الإرشاد هنا ثلاثة أحاديث ناسبا بكلامهم ومشقوق مني إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم وأما مشق جملتها الله تعالى وصياها وسائر بلاد الإسلام وأخيه)

والمصنف اهتدى في ذلك ما من التصالح حيث قال لعبدنا لما كنتم أنى عند الله الحافظ قمرى
 أحداث ما ساءت خامسهم على بلادروا ما ومتخص من الحافظ أن يورد الحديث بأساده
 ثم ذكر أوطان رحلته واحد واحد وكذلك غيره من أحوالهم ثم روى ثلثه أحداث
 الأول بأساده أوله مصر فون وآخره بغداد فون والثاني أوله مصر فون وآخره مصر فون
 والثالث أوله كوس فون ثم مكى ومعاين ثم مصر فون وأما مصنفهم في ذلك فورد بها لانه
 أحداث ما ساءت ما * الحدث الأول مسلسل بأسماء النافعين أخرى شيئا ما مني القصاص
 شيع الاسلام والمسلم علم الله صاحب اس شيع الاسلام سراج الدين الطنقى أما والذي
 أما ما مني القصاص في الدين السكى أما الحافظ فمضى الله عن المؤمنين من خلف الدنيا طي
 أما الامام ركن الدين عبد العظيم بن عبد العوى المذرى أما احلامه أبو الحسن بن المفضل
 المصنف في أما الحافظ أوطا هرا السلي أما أبو الحسن الكاظمي أما الامام الحر من أبو
 المعالي أما والذي انتج أبو محمد الخويمي أما القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحيزي أما
 أبو عباس الاصم أما الربيع بن سليمان المرادي أما الامام أبو عبد الله محمد بن إدريس
 المشافعي من مالك بن مافع عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان
 كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يصر الا ببيع الخيار * الحدث الثاني مسلسل
 بالحفاظ أخرى الحافظ أبو الفصائل الماشي أما الحافظ أبو الفصائل بن الحسين العراقي أما
 الحافظ أبو سعيد العدلاقي أما الحافظ أبو عبد الله اه في أما الحافظ أبو الفصائل المزيح
 وأخرى ما ساءت من حفظ العصر شيع الاسلام أبو الفصائل العدلاقي أحار عامه ولد أبو روم
 عن هذا الحدث أما شيع الاسلام الحافظ أبو جعفر النعماني أما الحافظ أبو الفصائل المزيح
 أما الحافظ محمد بن عبد الله بن طرخان أما الحافظ أبو الحسن النعماني أما الحافظ أبو
 طاهر السلي أما الحافظ العسائمي أما الحافظ أبو جعفر بن مازن أما الحافظ
 أبو بكر الخطيب أما الحافظ أبو جعفر المصنف في أما الحافظ أبو عمرو بن مطر ثناء رابعهم
 يوسف الهسفاني الحافظ في الفصل من ياد صاحب أحمد بن حنبل ثناء أحمد بن حنبل
 ثناء هير بن سرب ثناء يحيى بن معمر ثناء علي بن المدي ثناء عبد الله بن معاذ ثناء أبي ثناء
 شعبه عن أبي بكر بن حصص عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قال كن أرواح
 النبي صلى الله عليه وسلم بأحد من رؤسهم حتى يكون كفوفه قال العدلاقي هذا أساده
 عجب جدا من سلسلة الحافظ ورواية الأوراس بعضهم عن بعض والحديث في صحيح مسلم
 من طريق عبد الله بن معاذ وهو عال لما من طر معه سبع درجات على هذه الطريق
 * الحدث الثالث مسلسل بالمعربين أخرى شيئا الامم النبوي هرا في عليه عمره
 أما أوطا هرا النكوي ح وقرئ على أم الفصائل بنت محمد المصرية ر أما ما * أما شيع
 الاسلام أبو جعفر النعماني ومحمد وحمزة ولنا أحمد بن رافع مائة وألفهم أما أبو
 الفصائل محمد بن محمد المذرى أما أبو عيسى بن علاي أما أبو الفصائل هرا في الله على النوصيري

ثانياً وادى من تدس يحيى أنا أبو الحسن على بن محمد الصراف سألت أبا القاسم جرد من محمد
 الطاطي أنا عمر بن موسى بن داود الطاطي ثنا يحيى بن عبد الله بن بكر حدثني الثالث
 من تدس يحيى المعافري عن أبي عبد الرحمن الحلي أنه قال سمعت عبد الله بن عمرو
 يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صاحب رجل من أمي على رؤس الخلائق يوم القيامة
 و شربة تسعة وتسعون مهلكاً كل مهلك مما عهد الصبر ثم يقول الله ساراك ونعالي أنكر من
 هذا أشأ يقول لا يارب يقول عرو رجل ألك عذراً وحسبه هاهنا العهد يقول لا يارب يقول
 عرو رجل على ابنك عهداً بحساب وأنه لا يلزم على المتألموم في حرج الله بطاقه فما أشبهه أن لا اله
 إلا الله وأنا محمد أعمده ورواه يقول يارب ما عهد البطاقه مع هذه الجلال قبله عرو رجل
 الم لا يعلم قال وسمع الجلال في كفه والبطاقه في كفه فطاشت الجلال وعلب البطاقه
 و يقول جرد لا أعلم أحد أروى هذا الحديث غير الثالث سمعته وهو من أحسن الحديث ورواه
 أبو الحسن سألت على بن جرد هذا الحديث صاحب عرس من الحلقه صعبه وأصعب منه ما
 ولف هذا الحديث صحيح أخرجه الترمذي عن سفيان بن عيينة عن ابن المبارك وأبو جرحه عن
 محمد بن يحيى عن أبي هريرة عن كلاًهما عن الثالث فوقع لسأله وأورد الترمذي في آخره ولا يغفل
 مع اسم الله شيء قول هذا الحديث حسن عرساً أخرجه الترمذي أيضاً عن سفيان بن عيينة عن ابن
 جرحه عن عامر بن يحيى نحوه ورواه جرد ورواه غيره أيضاً وأخرجه الطائفة في المسند
 من رواه بن موسى بن محمد عن الثالث وقال صحيح على شرط مسلم وهذا صحيح نافي عبد الرحمن
 الحلي عن ابن عمرو وعامر بن يحيى مصري هذا صحيح به مسلم أيضاً والثالث إمام
 بن يوسف المؤدب به معنى على أخرجه في المعجم انتهى
 ورجال الاسناد الذي سنده مني إلى عبد الله
 ابن عمرو وكلهم مصريون والله
 سبحانه وتعالى أعلم

أحمد لله الذي حصّل آمل الخدم المنصاريه وأياها وأعظم مدرجهم وأعلى شأؤهم يحيى رسول
 إليها والصلوة والسلام على سيد أولى النبي المابع في الكمال العلية والتمنياء المديني
 سيدنا محمد أسد المرسلين الطاع المودع والخدم عصداً نصرته امرأ سمع مأساة
 ملعة كإنه معه بملع أوعى من سامع وعلى آله ومحبيه بحوم الأهل والأهله وأياهم في
 نشر السه وحسن الاعتدال في ذلك فقدم طبع الكتاب الحلال والترتيب العائلي الخليل
 المسمى (سدر ارادى) للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السروطي على
 كتاب (التعريف والتعريف من الشرايد) للإمام الكبر وأعطى الشهدا في
 الله تعالى السبع بحى الدين الحافظ أنى ركز ما يحى من شرف الدين الراوى في علم مشطط
 الحديث وقد حل هذا انشرح لهذا الكتاب خصوصاً من جهة تصحيح الصلاح وشارك
 الصبح وما حى ما كافي لا يورده امل أصول هذا العلم مع تحقيق المعاني وصحرا الاوصاف
 وأحكام المعاني من جهة اعتبار الامكان باطلاع القصة من جهة طومر المالكى وذلك بالمطبعة
 الحرة المنشأة بحماله مصر المحجة لكل من الهمام الماشين

حصره السيد محمد عبد الواحد الطوى وحضره السيد

محمد حسن الخشاب في أواخر شهر ربيع

الآخر سنة سبع وثلاثمائة وألف

من حوزة من أرسله الله

على أكمل

وصف

٢



(سان الخطا لواضع في كتاب سدر الراوى مع صوابه)

صفحة	سطر	صواب	خطا
١	في طره الكتاب	وتعبر من الصلاح	تخصر الصلاح
١٨	١٩	ان تعقوا على مشاعركم	ان تعقوا على مشاعركم
٢٣		الروى	الروى
٢٨	٢١	طاله الطول	بناه الطول
٣	٣	الماعى	الماعى